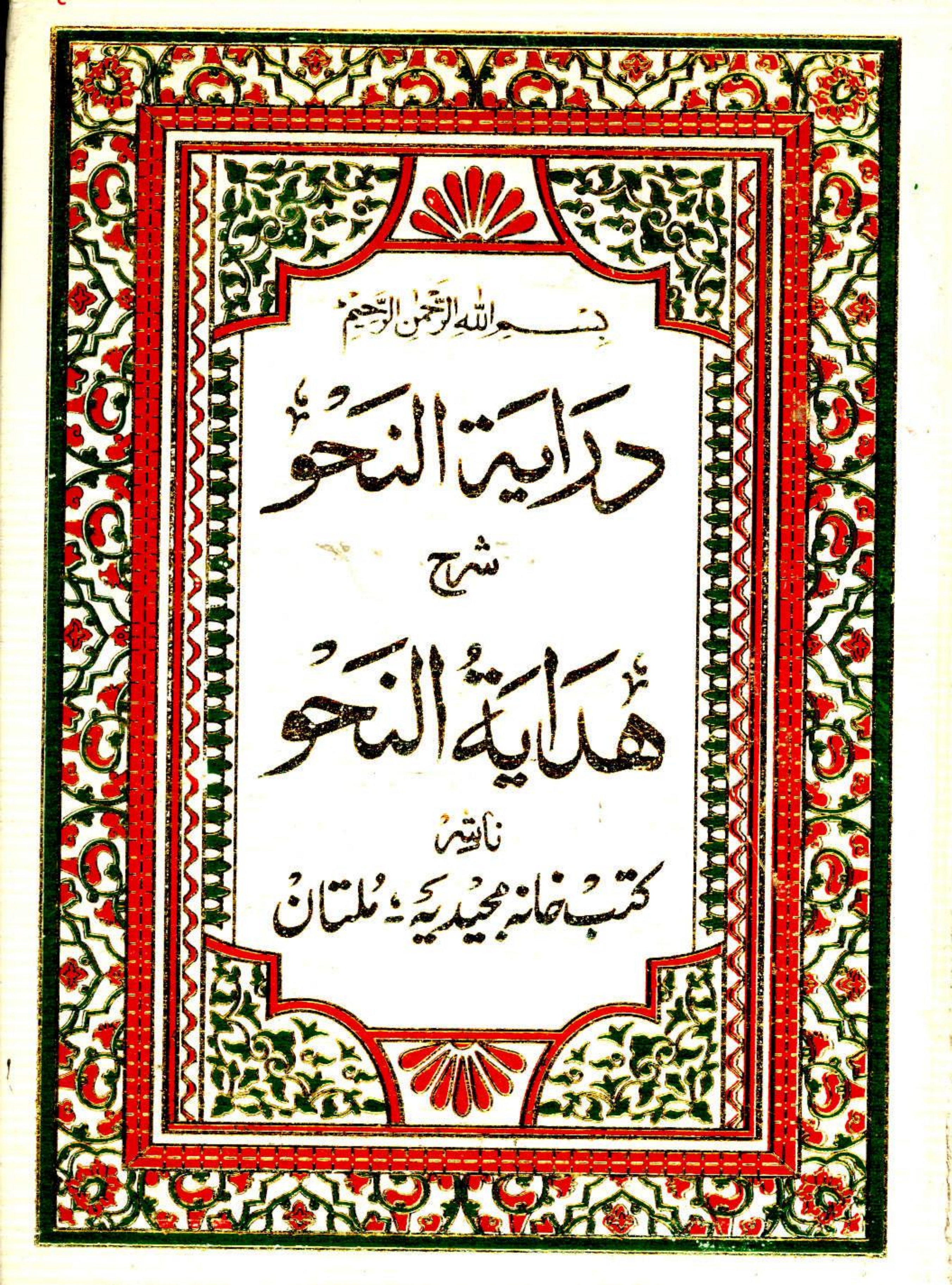
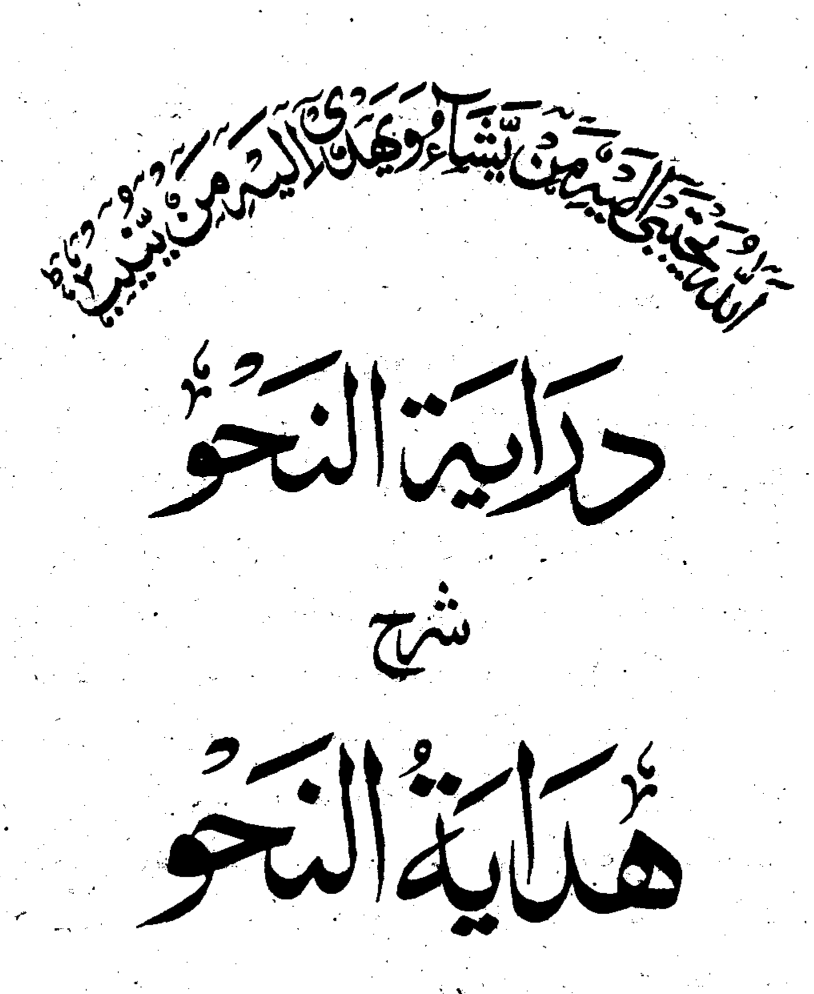

بسم اللہ الرحمن الرحیم
درایۃ النحو
شرح
ھدایۃ النحو
ناشر
کتب خانہ مجیدیہ ، ملتان



ناشر

کتب خانہ مجیدیہ ملتان

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي صرف قلوبنا نحو الهداية بكلمة الاسلام، وشرح صدورنا لادراك
قواعد علم الاعراب لاصلاح الكلام، وزين عقولنا بافاضة علم الاصول والفروع
بجزائل النوال وبدائع الانعام، وامدنا على وفق حكمه بالقدرة الموصوفة بصفة
الكمال والاحكام، نحمده باعظم اسمه ونشكره بجزيل فعله ونسئله ان يجنبنا
حرف الاجرام، الذي تفرد بانشاء الاشكال في الارحام، وتوحد بابداع الارواح في الاجسام
وتقدس عن ادراك الابصار والاوهام، وتنزه عن اشباه الاشباح والاجرام
ثم افضل الصلوات واكمل التحيات على نبيه محمد الذي تتلى معجزاته الى يوم القيمة
وعلى آله واصحابه مصابيح الظلام **اما بعد** فلما كان المختصر الموسوم بالهداية في النحو
منطويا على قواعد كافية، ومقاصد عالية، محتويا على فوائد وافية، و فرائد باهية
مفتقرا الى الدلائل لما فيه من المسائل، والى الاخلال لما فيه من الاشكال حاولت
ان اذكر له شرحا يبين مراداته، ويكشف مكنوناته، ويحل تركيباته، ويبني على عبارة
رائقة، والفاظ شائقة، وبدلائل واسعة، وعلل باهرة، ويتحاشى عن شبهة التكلف
والاعتساف، ويتشابه عن سيرة العدل والانصاف، خاويا عن الايجاز المخل
بالمراد، سالكا مسلك الاقتصاد، هاديا للعباد، الى سبيل الرشاد جانيا بالمراد بلا عناد
قاضيا بالبرهان على اهل العناد، وسميته بداية الهداية ومن الله نسأل ان يرزقنا الفهم و
الدراية، ويعصمنا من الجهل والغواية، ويهدينا الى طريق الصواب ويحمينا عن الوقوع في الاضطراب
انه على ذلك قدير، وبالاجابة جدير، وهو حسبي ونعم النصير، واليه المرجع واليه المصير
قال الشيخ رحمه الله تعالى بسم الله الرحمن الرحيم صدر مختصره بالبسملة تيمنا باسم الله
في بداية امره وتفوها ليوفقه طريق الرشاد، ويسلكه سنن السداد، واقتداء بكلام الله
المستفتح بها واتباعا بحديث نبيه عليه الصلوة والسلام وهو كل امر ذي بال لا يبدأ فيه
ببسم الله الرحمن الرحيم فهو اقطع رواه ابو داؤد وابن ماجة وعملا بما روي عن علي رضي الله
تعالى عنه كلمة بسم الله فائقة للمرزوق ومسهلة للوعود، وجنة للشرور

وشفاءٌ لما فی الصدور + وامانٌ یوم النشور + واقتفاءٌ بما وقع علیه اتفاق السلف والخلف
رحمهم الله تعالی فانهم افتتحوا کتبهم کذلك ثم الباء متعلقة بمحذوف وهو الفعل وهو
الأولی لاصالته فی العمل أو شبهه ای بسم الله اشرع وهو المناسب ههنا وکذا
من سافر یقول عند ارادة السفر والحلول منه بسم الله ارتحل وبسم الله احل ومن
قرأ یقول عند قصد القراءة بسم الله اقرأ ومن اکل یقول عند الاخذ فی الاکل
بسم الله اٰکل وکذلك کل فاعل یشرع فی اول فعله بالبسملة وانما اضمر المحذوف
متأخراً رومًا للاختصاص اذ کل ما کان حقه ان یؤخر اذا قدم فتقدیمه یقتضی
الاختصاص الا تری الی قوله تعالی إِیَّاكَ نَعْبُدُ وَإِیَّاكَ نَسْتَعِینُ وانما تقدیم الفعل
فی قوله تعالی اِقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ فانه اول ما انزل علی النبی صلی الله علیه وآله وسلم وکان
الامر بالقراءة اهم لتبلیغ الرسالة وانما حذف الهمزة فی العبارة والکتابة لکثرة
الاستعمال ولم تحذف فی اِقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ فی الکتابة لقلته واما حذفها فیها فی قوله تعالی
وَإِنَّهُ بِسْمِ اللهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ فلموافقة المصحف وانما لم تحذف فی باسم ربك لعدم
الموافقة لان المراد بالموافقة ان تکون البسملة تامة وما وقع فی قوله تعالی بِسْمِ اللهِ مَجْرٖهَا
وَمُرْسٰهَا من حذفها مع انها غیر تامة فلما ذکرنا من الکثرة لان الذین یرکبون فی الفلك
یقولونه فی کل مجری ویکتبونه فی کل متاع وانما ادرج لفظ الاسم لدفع الالتباس بالله للقسم
او للتنبیه علی ان التبرك یحصل لکل اسم وانما اختیر تقدیم الجلالة لانه اسم الذات
الا تری انك تصفه ولا تصف به وما عداه صفات ثم اختیر تقدیم الرحمن علی الرحیم
وان کان فیه من مبالغة ما لیس فی الرحیم لان فعلان ابلغ من الفعیل والفعیل ابلغ
من الفاعل لان راحمًا یقال لمن رحم مرة والرحیم لمن یکثر هذا منه والرحمن لمن لا نهایة
فی ذلك منه فلذلك قالوا یا رحمن الدنیا والاخرة ویا رحیم الدنیا والقیاس الترقی من
الادنی الی الاعلی علی انه کاسم الذات (اسم الرحمن ١٢) حیث لا یطلق الا علی الله تعالی بخلاف الرحیم
وهما اسمان مشتقان من الرحمة وهی ارادة الخیر فی حق الغیر ویرادف الاحسان
والانعام والافضال وما یشبهها ثم قوله بسم الله مجرور بالباء وهو منصوب المحل
علی انه مفعول وحال ویجوز ان یکون مرفوع المحل علی انه خبر مبتدأ محذوف
ای ابتدائی حاصل بسم الله ولفظ الله مجرور بالاضافة والرحمن والرحیم مجروران

الموصوف فی غایة الکمال اما فی الکل فلان ... مولوی محمد فیض الحسن دام فیضه ١٢ فانه یطلق علی غیره ایضا ١٢

بالوصفية الحمد لله رب العالمين هو جزء من قران الحكيم جاء به فى تفنيتم مختصرة لوجوه الاول تفوّلا به ليتيمّن به فى اول امره اذ ليس شئ مما يتيمّن به افضل من القرآن والثانى عملاً بكتاب الله العزيز فانه مستفتح اولاً بالتسمية وثانياً بالتحميد والثالث امتثالا بحديث نبيّه عليه الصلوة والسلام هو كل امر ذى بال لا يبدأ فيه بالحمد لله فهو اقطع رواه ابوداؤد وابن ماجة وابوعوانة وما قيل من ان هذا وحديث التسمية متعارضان ظاهراً لان حديث التسمية يقتضى البداية بها وهذا الحديث يقتضى البداية بالحمد والبداية بالشيئين مستحيل مدفوع بان المراد بالبداية بكل منهما قصد ية المقصود وهو ليس بمستحيل وانما المستحيل التلفظ بكل منهما ابتداءً من غير ان يتقدم كلام عليه على ان الامام النووى رحمه الله تعالى ذكر ان المراد بالحمد لله الذى فى قوله عليه الصلوة والسلام لا يبدأ فيه بالحمد لله ذكر الله تعالى بدليل ما جاء فى رواية اخرى كل امر ذى بال لم يبدأ فيه بذكر الله تعالى الحديث وحينئذٍ لا تعارض ومن هذا ظهر جواب ما قيل ايضاً من ان كل واحد من التسمية والحمد امر ذو بال كذلك فوجب ان يبدأ التسمية بتسمية اخرى والحمد بحمد آخر ثم وثم وذلك لان المراد بالامر فى الحديث هو الامر المقصود وبالشروع فيه من قول وفعل قطعاً للتسلسل والرابع تحرزاً عن مخالفة المصنفين فانهم صدّروا مصنفاتهم اولاً بالتسمية وثانياً بالتحميد والخامس ان ذلك اقتباس وهو من صنعة البديع وهو ان يورد شئ من القرآن او الحديث او من كلام البلغاء لا على انه منه والسادس ان هذا الجزء الشريف مشتمل على الحمد لله الذى هو رأس الشكر والسابع جواب عن سؤال يسأل لم آثر الحمد على المدح والشكر والثامن توجهاً الى الجناب قدسه والتاسع اظهاراً لعظمته وكبريائه والعاشر ايضاً حالاً لما وصل اليه من نعمائه والحادى عشر استيفاءً لما وهب له من الآلاء اذ الحمد رأس الشكر وبالشكر تزيد النعمة والثانى عشر ابتغاء لمرضاته ومثوبته ثم الحمد هو الوصف بالجميل على جهة التفضيل لا على جهة الاستهزاء والالف واللام فيه للاستغراق اى كل فرد من افراد الحمد ثابت لله وليست هى كما زعمت المعتزلة والحمد مرفوع بالابتداء وخبره لله والعدول عن الجملة الفعلية الى الاسمية للدلالة على دوام الحمد وثباته وقدم ذكر الحمد على ذكر الله لكونه اهم لان المقام مقام الحمد وان كان ذكر الله اهم نظراً

الی ذاتہ تعالی لا یقال ھذا الاھتمام عارضی بواسطۃ المقام والاھتمام باسم ذاتی والذاتی ینبغی ان یقدم فی الاعتبار وان لم یتقدم فینبغی ان لا یؤخر لانا نقول معنی البلاغۃ مطابقۃ الکلام لمقتضی المقام لا رعایۃ الامور الذاتیۃ فرجح العارضی والله اسم للذات الواجب الوجود المستجمع لصفات الکمال ولھذا اختص الحمد بھذا الاسم ولانہ اعظم اسمائہ تعالی حیث لم یطلق علی غیرہ اصلا بخلاف ما سواہ ولانہ لو ذکر غیرہ من الصفات لاوھم ان الحمد لله تعالی انما ھو باعتبار ھذہ الصفۃ دون اخری ولانہ اراد التنبیہ علی الاستحقاق بین الاستحقاق بحسب الذات والاستحقاق بحسب الانعام ولانہ اراد ذکر الصفۃ وھو قولہ رب العلمین فذکر اسم الذات حینئذ اولی ولانہ الموافق لکلامہ تعالی وحدیث نبیہ علیہ الصلوۃ والسلام وھو غیر مشتق علی الاصح والذین ذھبوا الی اشتقاقہ بعضھم قالوا انہ من الہ یالہ بکسر العین فی الماضی وفتحھا فی الغابر ای سکن وبعضھم قالوا من ولہ یولہ ای تحیر وبعضھم قالوا من تالہ یتالہ ای تضرع وبعضھم قالوا من لاہ یلوہ ای احتجب ومراعاۃ ھذہ المعانی ظاھرۃ فی لفظ الله اما الاول فلسکون الخلق الیہ واما الثانی فلتحیرھم فی کنہ عظمتہ واما الثالث فلتضرعھم الیہ واما الرابع فلانہ یحتجب عن ادراک الابصار واحاطۃ الافکار ثم الرب المالک یقال رب یرب فھو رب کما یقال نم ینم فھو نم ذھب جمھور شارحی الکشاف الی ان الرب صفۃ مشبھۃ بعد نقلہ الی اللازم کما ھو القاعدۃ وقال بعضھم ترک مفعولہ دلیل علیہ ورد بان الاصل عدم النقل الا اذا قامت قرینۃ تدل علی النقل وقد انتفت ھنا فان قلت صیغتہ مخصوصۃ بالصفۃ المشبھۃ مثل الصعب ونحوہ قلت بعد التسلیم اصلہ رَبِبٌ علی وزن فَخِذٌ وھو من اوزان اسم الفاعل الموضوع للمبالغۃ مثل الحذر ثم ادغم ومن تأمل فی قولہ فھو رب بالالف بعد قولہ رب یرب جزم بما ذکرنا ولان المعنی فی قولہ تعالی رب العلمین علی الاضافۃ الی المفعول ولھذا قال صاحب الکشاف من کونہ ربا مالکا للعلمین لا یخرج منھم شیء من ملکوتہ وربوبیتہ فالقول بانہ صفۃ مشبھۃ فاسد وفی الکشاف یجوز ان یکون وصفا بالمصدر للمبالغۃ کما وصف بالعدل فی رجل عدل فتبعہ جمھور المفسرین وذکرہ المتأخرون فی تصانیفھم ورد ایضا بان اطلاق المصدر علی

اسم الفاعل و المفعول مجاز اتفاقا وعندهم قاعدة مقررة هي ان المصير الى المجاز بدون قرينة مانعة عن الحقيقة لا يجوز وقد امكن حمله على الحقيقة وقد اعترفوا به ايضا فالقول بالمجاز ههنا فاسد وقال بعض العلماء الرب هو الخالق ابتداء والمربي غذاء والغافر انتهاء واسم الله الاعظم وقيل الرب المصلح من رب الاديم اى اصلحه وقيل الدائم من ربت السحابة اى دامت المطر فهو مصلح امورنا والدائم بافاضة النعم علينا ولا يجوز اطلاقه على غير الله تعالى الا عند الاضافة كما يقال رب الدار ورب السلم و رب الناقة الى غيره والعالم اسم لما يعلم به كالخاتم اسم لما يختم به والتابع لما يتبع به ثم غلب فيما يعلم به الصانع وهو كل ما سواه من الجواهر والاعراض و انما جمع بالواو والنون لان فيه معنى الوصفية وهي الدلالة على معنى العلم وغلب الواو على غيرهم وقيل اسم لذوى العلم من الثقلين فلا اشكال في جمعه حينئذ والعاقبة للمتقين وهو جمع متق وهو في اللغة اسم فاعل من قولهم وقاه فاتقى ففاؤها واو ولامها ياء فاذا بنيت من ذلك افتعل قلبت الواو تاء و ادغمت في التاء الاخرى فقلت اتقى والوقاية فرط الصيانة وفي الشريعة من يقي نفسه من تعاطي ما يستحق به العقوبة من فعل او ترك فان قلت هذه الجملة معطوفة على جملة الحمد فما وجه التناسب بين الجملتين قيل هذه الواو ليست بعاطفة بل اعتراضية يعني لما توهم من قوله الحمد لله رب العلمين انه تعالى يعطي لجميع العالم كما هو يهم قد فعه بقوله والعاقبة للمتقين اى خير العاقبة حاصل للمتقين والصلوة على رسوله محمد اردف التحميد بالصلوة لقوله تعالى قُلِ الْحَمْدُ لِلّٰهِ وَسَلَامٌ عَلٰى عِبَادِهِ الَّذِيْنَ اصْطَفٰى ولانه عليه السلام قال ان الله تعالى خصني بكرامات احدها اذا ذكرت ذكرت معه وبهذا فسر قوله تعالى وَرَفَعْنَا لَكَ ذِكْرَكَ ولانه عليه السلام سفير بينه وبين عباده في تبليغ احكام فهو وسيلة الوصول الى سعادة الدارين فحين حمده تعالى صلى عليه ولانه اراد تكميل الثناء عليه تعالى فان الثناء على نبيه ثناء عليه في الحقيقة واستمداد منه صلى الله تعالى عليه واله وسلم في هذا الامر تنبيها على ان هذا التاليف من تاليفات اهل الاسلام لان الصلوة عليه عليه الصلوة والسلام من خواص المؤمنين دون الحمد لله تعالى قالوا الصلوة من الله تعالى رحمة ومن الملائكة استغفار ومن المؤمنين دعاء ومن الوحوش

والطیر نسبیح قیل ازین ههنا للمعنی العام وهو ایصال الخیر الی الغیر فان قلت الصلوة بمعنی الدعاء واستعمال بکلمة علی یفید الدعاء بمعنی الشر ولا یجوز ذلک ههنا قلنا ذلک اذا کان لفظ الدعاء صریحًا ولا کذلک ههنا وانما قدم اسم الذات فی الحمد واخره فی الصلوة للدلالة علی ان المختص بالاستحقاق الذاتی هو الله تعالی علی ان سلوک طریق الاجمال والتفصیل من شعب البلاغة والالف فی لفظ الصلوة منقلبة عن الواو وحقها ان یکتب الصلوة بالالف لکنها تکتب بالواو تفخیمًا وانما کتب قوله تعالی هُمْ عَلٰی صَلَاتِہِمْ یُحَافِظُوْنَ بالالف فی بعض المصاحف تباعا لمصاحف السلف والرسول بمعنی المرسل لانه فعول بمعنی المفعول وهو من الانبیاء من جمع المعجزات والکتاب المنزل علیه والنبی من اوحی الیه سواء نزل علیه الکتاب او لم ینزل والانبیاء مختصون بالصلوة والعلماء مختصون بالرحمة والرضوان ومحمد عطف بیان للرسول ومعناه اللغوی هو البلیغ فی کونه محمود اقیل یجوز ان یکون سبب تسمیة النبی صلی الله تعالی علیه واله وسلم ثبوت هذا المعنی فی ذاته واله آل الرجل ذریته واهل بیته وقیل قومه وآل النبی علیه السلام متبعوه فی التقوی کما قال صلی الله تعالی علیه واله وسلم آلی کل مؤمن تقی ولهذا لم یتعرض بذکر الاصحاب لدخولهم فی الآل بهذا المعنی وعلی هذا لو ذکر الاصحاب بعد الآل لکان ذکرهم تخصیصًا بعد التعمیم والآل یجئ بمعنی النفس نحو آلُ مُوْسٰی وَآلُ هَارُوْنَ ای نفسهما وانما ذکر الآل فی الصلوة لقوله علیه السلام اذا صلیتم علی فعمموا اراد بالتعمیم الصلوة علی الآل وخص استعمال الآل بالاشراف کالملوک ونظائرهم اجمعین جاء بالتاکید ردًّا علی الروافض حیث خصوا بعض الصحابة بالصلوة دون بعض الاخر لغلوهم فی محبة الآل وعلی الخوارج فانهم کانوا معاندین بالآل فلم یصلوا علیه اما بعد کلمة اَمَّا تضمنت معنی الشرط حتی قیل ان الاصل فی قوله اَمَّا زید فمنطلق مهما یکن من شئ فزید منطلق اسقط الجملة الشرطیة ونابت منابها اما کما نابت کلمة نعم مناب افعل فی جواب من قال لک افعل کذا ولتضمنها معنی الشرط لزمتها الفاء ولتضمنها معنی الابتداء لم یلحقها فعل ولا یلیها الا الاسم یتوجه علیه قوله تعالی وَاَمَّا اِنْ کَانَ مِنَ الْمُقَرَّبِیْنَ واجیب بان المبتدأ ههنا محذوف ای اما المتوفی وقال الرضی اللازم اقامة جزء من الجزاء مقام الشرط سواء کان اسما

نحو اَمّا زید فمنطلق اَوْ لا کالآیۃ المذکورۃ ویستعمل اَمّا فی الکلام لتفصیل الاجمال وهو الاکثر کقولک جاء نی القوم اَمّا زید فاکرمتُه واَمّا عمرو فاهنتُه واَمّا بشر فاعرضتُ عنه وقد یستعمل للاستیناف من غیر ان یسبقه اجمال کاَمّا المذکورۃ فی اوائل الکتب وقیل اول من تکلم بهذه الکلمۃ وفصل بها بین الکلامین داود علیه السلام وهو المراد بفصل الخطاب بقوله تعالٰی وَاٰتَیْنٰهُ الْحِکْمَةَ وَفَصْلَ الْخِطَابِ عند شریح والشعبی وَبَعْدُ من الظروف الزمانیۃ المنقطعۃ عن الاضافۃ المبنیۃ علی الضم ولها احوال ثلث اضافتها وترکها مع جعلها مبنیۃ فهی معربۃ فیها وترکها مع جعلها منویۃ وهی مبنیۃ فیها والعامل فی بعد ههنا کلمۃ اَمّا فانها لنیابتها عن الفعل تعمل فی الظروف فهذا مختصر ای هذا الکتاب الذی صنفه کتاب مختصر هذا النقد یر اذا کانت الخطبۃ بعد الفراغ من التصنیف وان کانت فی اول شروع تکون الاشارۃ حینئذ الی ما فی خاطره لانه تصور فی خاطره ان یصنف کتابًا صفته کذا وکذا مثل قوله تعالٰی وَاِذْ قَالَ اِبْرٰهِیْمُ رَبِّ اجْعَلْ هٰذَا بَلَدًا اٰمِنًا فانه علیه السلام اشار الی الکعبۃ قبل بنائها لانه تصورها فی قلبه ما من شانها ان یکون کذا وکذا والمختصر هو کلام قلیل المبانی کثیر المعانی والرسالۃ انما تطلق علی الموجزات من المتون هو موصوف بقوله مضبوط ای محفوظ من الحشو والتطویل فی النحو ظرف مستقر محله الرفع علی الوصفیۃ لقوله مختصر سیاتی تفسیر النحو من حیث اللغۃ والعرف جمعت فیه ای فی المختصر هو صفۃ ثالثۃ له مهمات النحو ولم یقل مهماته مع انه اخصر لان فی اقامۃ المظهر مقام المضمر زیادۃ التمکن فی الذهن والمهمات المقاصد وهو مفعول به لجمعتُ والنصب فیه تابع للجر کما فی مسلمات علی ترتیب الکافیۃ متعلق بقوله جمعتُ والکافیۃ اسم کتاب للشیخ ابن الحاجب فی النحو وانما اثر ترتیب الکافیۃ لجمع مختصره لاشتماله علی ترتیب یقتضیه الطبع السلیم والذوق المستقیم وافقًا علی منهاج التعلیم واردًا علی منوال الارشاد هادیًا الی سبیل الرشاد لاهل الاسترشاد اتیًا بالمراد لاهل الارتیاد حاویًا علی فوائد جلیلۃ جامعًا لنکات غریبۃ نفیسۃ خاویًا عن ایرادات واسولۃ وبه یحصل الحظ للمبتدی والفضل للمنتهی او ارادۃ ان یکون کتابه ککتاب الکافیۃ فی الترتیب رجاء ان یجعله الله تعالٰی

مشرفا بالقبول كما جعل كتاب الكافية كذلك حتى اشتهر فيما بين المشارق والمغارب
اذكثيرا ما يعتبر الشبه فى الاحكام والى هذا اشير فى قوله عليه السلام من تشبه بقوم
فهو منهم او تيسيرا على كل من يهتم بشأن الكافية من اصحاب التحصيل حتى يكون له عدة
وقوة حيث لم يعسر بتحصيل هذا المختصر ما فى الكافية لاشتماله على ما فيها من القواعد
المترتيب مع وضوح عبارته وذكر مثال لكل قاعدة فيه حتى رأيت بعض المحصلين بعد
ان يحصل هذا المختصر مستغنيا عن متن الكافية بل رجع الى شرح من شروحها
او ترغيبا به للمبتدئين المتعلمين اذ ذكر حب الكافية فى قلوبهم فكانهم يرتادالى
هذا المختصر لمشتمل على ترتيبها جذب الكتاب الكافية او اجابة للمسئول فانى قد سمعت عن
بعض المشائخ انه قد سأل بعض الوارد بن على ابى حيان النحوى مصنف هذا الكتاب ان
يجمع مختصرا على ترتيب الكافية بعبارة واضحة وذكر امثلة فى جميع قواعد بدون بيان
الدلائل ثم جمع هذا المختصر على ترتيب الكافية انما وقع فى اكثر المواضع اغلبها وللاكثر
حكم الكل فلا يرد ما يقال كيف قد هذا المختصر على ترتيب الكافية وقد وجد فى بعض
المواضع غير واقع ولا يبعد ان يجعل الكافية ههنا صفة لموصوف محذوف او مصدرا
على زنة اسم الفاعل كالكاذبة والباقية فى قوله تعالى لَيْسَ لِوَقْعَتِهَا كَاذِبَةٌ و
هَلْ تَرَى لَهُمْ مِنْ بَاقِيَةٍ وحينئذ يحتمل ان يكون قوله على ترتيب الكافية منصوب
المحل على انه حال من مهمات النحو والمعنى جمعت فيه مهمات النحو حال كونه مشتملا على
ترتيب فصول الكافية اى وضعها ويحتمل انه صفة للمختصر المعنى فهذا مختصر
محفوظ ثابت فى النحو مجموع فيه مقاصده موضوع فيه القواعد الكافية او الكفاية
والى هذا اشير فى تسمية المختصر بالهداية ثم شرع فيما كان بمنزلة الاستثناء عن قوله
على ترتيب الكافية عند حملها على اسم الكتاب كما هو المشهور بقوله مبوبا ومفصلا
ان كانا بكسر الواو والصاد على صيغة اسم الفاعل يكونا حالين من تاء المتكلم فى قوله
جمعت وان كانا بفتحهما على صيغة اسم المفعول يكونا حالين من الضمير المجرور فيه
وانما جعل مختصره مبوبا ومفصلا... لان ارباب التدوين رحمهم الله تعالى قد اتبعوا فى
جميع المسائل طريق النظم المعجز تيمنا وتبركا حيث جعلوا تصانيفهم كتبا وابوابا وفصولا
كما جاء سور وآيات وقد جرت عادتهم بجعل الكتب اشمل من الابواب و

الابواب اشتمل على الفصول ومع ذلك التيمن والتبرك فيه ولا يخفى عن مصلحة التعليم والتعلم فى طىّ كل كتاب نشاط وفى شروع كل باب وفصل انبساط ولهذه المصلحة جعلت المسافة البعيدة منقسمة الى مراحل وفراسخ واميال بعبارة متعلق بقوله جمعت والعبارة فى اللغة تفسير الرؤيا يقال عبّرتها عبارة اى فسرتها وكذا اعبرتها وعبّرت عن فلان اذا تكلمت عنه ويسمّى الالفاظ الدالة على المعانى عبارات لانها تفسيرهما فى الضمير الذى هو مستور كما انّ المعبّر مفسّر ما هو مستور وهو عاقبة الرؤيا لانها تكلم عما فى الضمير واضحة صفة عبارة اى لا عبارة معقدة لا يفهم المعنى منها الا بصعوبة مع ايراد الامثلة من اضافة المصدر الى المفعول الامثلة جمع مثال كالائمة جمع امام وهو ما يذكر لايضاح القاعدة والشاهد ما يذكر لاثبات القاعدة فهو اخص من المثال لان كل ما يصلح شاهدا يصلح مثالا من غير عكس لان الاثبات لا يتيسر بكل كلام بل لا بد من كونه مقدما به بان يكون من التنزيل ومن الحديث او كلام من يوثق بعربيته بخلاف الايضاح فانه لا يحتاج الى ذلك فى جميع مسائلها متعلق بالايراد والمسائل جمع مسألة اصلها مسْئَلة بسكون السين وفتح الهمزة حذفت حركة الهمزة فاجتمع الساكنان ثم حذفت الهمزة فنقل حركتها الى ما قبلها كما انّ الملائكة جمع ملك اصله مَلْاَكٌ من الالوكة وهى الرسالة فاعل كما فى مسئلة وزيدت التاء فى الملائكة التاكيد تانيث الجمع المراد من المسائل القواعد والضمير المجرور فى مسائلها راجع الى المختصر وتانيثه مبنى على تاويل الرسالة وادعاء ايراد الامثلة فى جميع المسائل محمول على الاغلب الاقل لم يورد امثلة بعض المسائل فلم يستقم ذلك من غير تعرض للادلة جمع دليل كالاجنة جمع جنين ودليل الشئ ما يعرف به ذلك الشئ والقياس ان يذكر لفظ الدلائل لان الموضع موضع الكثرة لا القلة وجوابه انه يجوز استعارة احد اللفظين مكان الآخر كما فى قوله تعالى ثلثة قروء مكان اقراء والعلل جمع علة كالهمم جمع همة والدليل والعلة لفظان مترادفان وايراد الالفاظ المترادفة فى الخطبة غير عزيز فانها ما يطلب فيه التوكيد وتحسين الالفاظ فان قلت كيف يستقيم هذا فانه قد تعرض الشيخ رحمه الله تعالى للادلة فى بعض المواضع كما ستقف عليه بعد قلنا هذا ايضا محمول على الاعم الاغلب فلا يرد

ماذکرت لئلا یشوش ای المختصر ذهن المبتدی عن فهم المسائل ان کان یشوش على الصیغۃ المبنی للفاعل فذهن المبتدی منصوب على انہ مفعول بہ وان کان على الصیغۃ المبنی للمفعول فذهن المبتدی مرفوع على انہ مفعول ما لم یسم فاعلہ واللام فی قولہ لئلا یشوش متعلقۃ بقولہ جمعت باعتبار الامور المتعلقۃ بہ تعلیل للجمع نظراً الی تلبسہ بتلک الامور یعنی انما جمعت فی هذا المختصر مقاصد النحو على وجہ یتیسر بہ على المتکلم المبتدی ولا یشوش على فهم مسائلہ لقصورہ وقلۃ بضاعتہ بان جعلتہ ذا ابواب وفصول وذکرت فیہ عبارۃ واضحۃ واوردت فیہ امثلۃ المسائلۃ وترکت فیہ ادلۃ لئلا یشوش ذهن المبتدی عن فهم المسائل الذی هو المقصود الاصلی لان هذہ الامور مزیدۃ للتشویش موجبۃ لتغیر النشاط والانبساط ثم الذهن هو قوۃ معدۃ لاکتساب التصورات والتصدیقات وانما سمی قاری هذا المختصر مبتدیاً لان هذا المختصر لا یقرأہ الا من هو مبتدی فی علم النحو شارع فیہ وسمیتہ ای المختصر بهدایۃ النحو یقال سمیتہ کذا وسمیتہ بکذا رجاء ان یهدی اللہ تعالى بہ الطالبین تعلیل لقولہ وسمیتہ الهدایۃ ای رجاء ان یوجد اللہ تعالى مناسبۃ بین المسمى واسمہ تصلح وجها لهذہ التسمیۃ بان یجعلہ سبباً للهدایۃ للذین یطلبون النحو فانہ على کل شئ قدیر وبالاجابۃ جدیر لا یرد راجیہ ولا یخیب امَلہ فیکون تسمیۃ المختصر بالهدایۃ من باب تسمیۃ السبب باسم المسبب والهدایۃ یتعدی الی المفعول بنفسہ واما تعدیتها الی المفعول الثانی فقد جاءت بنفسها کقولہ تعالى اِهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِیْمَ وقد جاءت باللام کقولہ تعالى هَدَانَا لِهٰذَا وبالی کقولہ تعالى هَدَانِیْ رَبِّیْ اِلٰى صِرَاطٍ مُّسْتَقِیْمٍ الهدایۃ هی الدلالۃ الموصلۃ الی البغیۃ بدلیل وقوع الضلالۃ فی مقابلتها فی قولہ تعالى اُولٰٓئِکَ الَّذِیْنَ اشْتَرَوُا الضَّلٰلَۃَ بِالْهُدٰى ورتبتہ ای المختصر والترتیب فی اللغۃ جعل کل شئ فی مرتبتہ وفی الصناعۃ جعل الاشیاء الکثیرۃ بحیث یطلق علیها اسم الواحد على مقدمۃ وثلثۃ اقسام بتوفیق الملک العزیز العلام یحتمل ان یکون الباء متعلقۃ بقولہ جمعت ویحتمل ان تکون متعلقۃ بقولہ رتبت والتوفیق جعل فعل العبد موافقاً لما هو الخیر فی حقہ ویتعدی باللام وتعدیتہ بالباء اما تسامح او تضمین بمعنى التشریف والملک المالک والعزیز

بالمسئلۃ جمع مسائل بالدلیل والعلامۃ

ذہن کی تعریف

فائدہ الترتیب الخ

فائدہ التوفیق الخ
ترجمہ

الغالب الذی لایغلب علیہ والعلام مبالغ فی العالم ولما کان داب المصنفین ان یذکروا قبل الشروع فی المقصود تعریف النحو لیکون الطالب علی بصیرۃ فی طلبہ و یکون بحیث یتمیز بھذا التعریف عندہ ما یرد علیہ من مسائل الفن فیطلبہ وما یرد علیہ مما لیس من مسائلہ فیعرض عنہ ولایبعد عن مطلوبہ بالاشتغال بہ وان یذکروا الغرض من تحصیل النحو لیزداد رغبۃ الطالب فی تحصیلہ ولایتنفر عنہ بما یعرض عن مشقۃ التحصیل وان یذکروا الکلمۃ والکلام لکونہما موضوعی النحو ویسمون ھذہ الامور مقدمۃ ذکرھا المصنف رح للاقتداء بھم

اما المقدمۃ ففی المبادی التی یجب تقدیمھا ای تقدیم تلک المبادی علی المقصود وھو مسائل الفن لتوقف المسائل ای لتوقف الشروع فی المسائل علی بصیرۃ علیھا ای علی تلک المبادی فانہ لابد للطالب ان یکون علی بصیرۃ فی طلبہ ولہ خبرۃ فی شروعہ اذا تصورھا کمن اراد سلوک طریق لم یشاھدہ لکن عرف اماراتہ فھو علی بصیرۃ فی سلوکہ ومن لم یتصور ھذہ الامور کلھا او بعضھا فانہ یکون فی الشروع راجلا وعلی العشراء راکبا ثم المقدمۃ ماخوذۃ من مقدمۃ الجیش للجماعۃ المتقدمۃ منھا من قدم بمعنی تقدم ومقدمۃ العلم انما تطلق علی معان مخصوصۃ وھی معرفۃ حد العلم وغایتہ وموضوعہ لان الشروع فی المسائل انما یتوقف علیھا حقیقۃ واما علی الفاظ دالۃ علیھا فلا وما تری من التوقف علیھا فانما ھو بحکم العادۃ لابحسب الحقیقۃ حتی لو تیسر فھم المعانی من غیر الالفاظ لم یحتج الیھا اصلا ومقدمۃ الکتاب یطلق علی الفاظ مخصوصۃ وھی التی قدمت امام المقصود لارتباط بینھما وانتفاع بھا فیہ فیکون بینھما تباین فلا یصدق احدھما علی الاخری واذا عرفت ذلک فالمراد بالمقدمۃ فی قولہ اما المقدمۃ اما المعانی المخصوصۃ وبالمبادی الفاظ مخصوصۃ او علی العکس ویحمل التوقف فی قولہ لتوقف المسائل علیھا علی التوقف العادی علی التقدیر الاول وعلی التوقف الحقیقی علی التقدیر الثانی وبما ذکرنا اندفع ما یقال من انہ یلزم اتحاد الظرف والمظروف ھٰھنا وذا غیر جائز قال العلامۃ التفتازانی فی شرح الشمسیۃ واما ما ذھب الیہ اشارحون من ان المراد بالمقدمۃ ما یتوقف علیہ الشروع فی العلم ففیہ نظر لامکان

الغنیۃ بغیر الہ وسکون المعنی اذ العشراء الناقۃ التی مضی لحملھا عشرۃ اشھر فھی بطیئۃ السیر والمطالب " مولوی محمد فیض الحسن سلمہ ربہ سنہ عشرا دہ ازاں ابتدائی آں ۱۰ ماہ دہ ماہ گذشتہ باشد ۱۲ مولوی غلام رسول ۱۲

الشروع بیان هذه الامور وماذکروا من البصیرة فلیس امرا مضبوطا یقتضی الاقتصار علی ماذکروا وفیها ای فی المقدمة فصول جمع فصل کالاصول جمع اصل وسیأتی معناه بُعَیْدَ هذا ثلثة مرفوع بانه صفة فصول فان قلت این التطابق بین الموصوف والصفة ههنا لان الموصوف جمعٌ والصفة مفرد قلت التطابق بینهما ثابت معنی وذا نُزِّل منزلة التطابق اللفظی والمعنوی ونظیره من وجهٍ قوله تعالی اَوِ الطِّفْلُ الَّذِیْنَ لَمْ یَظْهَرُوْا ثم الفصل الاول من تلک الفصول الثلثة فی بیان تعریف النحو والغرض منه والثانی والثالث فی بیان موضوعه وهما الکلمة والکلام ولما فرغ عن تعداد الفصول شرع فی تفصیل کل احد منها فقال **فصل** هو فی اللغة القطع یقال فصلتُ الثیابَ اذا قطعتها وفی الاصطلاح هو الحاجز بین الحکمین ثم الفصل ههنا فصلٌ لایُنَوَّنُ وهما وصلٌ یُنَوَّنُ لان الاعراب بعد العقد والترکیب النحو هو فی اللغة القصد یقال نحوتُه ونحیتُه وههنا هو قصد سمت کلام العرب لیلحق من لیس من اهل اللغة باهلها فی الفصاحة فیطلق بها وفی الاصطلاح ما اشار الیه الشیخ رحمه الله تعالی بقوله علم باصول الاصول جمع الاصل کالفصول جمع الفصل والاصل فی اللغة ما یبتنی علیه غیره ویستند تحققُ ذلک الغیر الیه کما ان الفرع ما یبتنی علی غیره ویستند تحقق الفرع الیه فی الصناعة عبارة من امور کلیة منطبقة علی ما تحتها من الجزئیات ویرادفها القاعدة والقانون والضابطة وما شاکلها وانما قید العلم بالاصول لانه لا یمکن حد کل نوع من العلوم الا باعتبار متعلقاته التی یبحث ذلک العلم عنها ولما کان قوله علم باصول شاملا للمقصود وغیره اردفه بما یخرج سوی المحدود ویخرج بقوله تعرف بها ای بتلک الاصول احوال اواخر الکلم الثلث من الاسم والفعل والحرف ما عدا النحو والصرف وبقوله من حیث الاعراب والبناء خرج العلم ثم لما کان عادتهم جاریة علی استعمال العلم فی الکلیات والمعرفة فی الجزئیات ذکر لفظ العلم فی الاصول لانها امور کلیة کما عرفت ولفظ المعرفة فی الاحوال لان المراد بالاحوال المواد الجزئیة التی تستعمل تلک الاصول فیها واتی بالباء فی قوله علم باصول لانه یقال علم وعلم قال الله تعالی فَاِنَّهٗ یَعْلَمُ السِّرَّ وَاَخْفٰی وَاَلَمْ یَعْلَمْ بِاَنَّ اللّٰهَ یَرٰی او ضمنه معنی الاحاطة فانی بصلتها فلا انتقال الی الصلة للتضمین وقوله من الاعراب

فینطق

عن

علم الصرف

والبناء بیان للاحوال وکیفیۃ ترکیب بعضہا ای بعض الکلم مع بعض اخر وھی مرفوعۃ بانہا معطوفۃ علی الاصول والمراد بکیفیۃ الترکیب تقدیم بعض الکلم علی بعض ورعایۃ مایکون من الهیئات واعترض علی هذا التعریف بانہ لایخلو اما ان یکون المراد بمعرفۃ الاحوال معرفۃ جمیعہا فیلزم ان لایکون شخص نحویا لانہ لم یتیسر لاحد معرفۃ جمیع الاحوال او ان لایکون المدون نحویا بل بعضہا او معرفۃ بعضہا فیلزم ان یکون العالم بعشرۃ مسائل نحویا لانہ حصل لہ معرفۃ بعض احوال الکلم مع انہ لیس بنحوی فی العرف وان ارید معرفۃ جمیع الاحوال المدونۃ یلزم انہ اذا جاء نحوی اخر ودون احوالا اخر ان لایکون النحوی السابق نحویا لانہ لم یکن باحثا عن جمیع الاحوال المدونۃ فان قلت نحوی کل زمان یجب علیہ المعرفۃ بالاحوال المدونۃ فی زمانہ فحینئذ لایقدح فی کونہ نحویا ان یجئ نحوی اخر ویدون احوالا اخر قلت یلزم ان لایکون النحوی السابق نحویا فی هذا الزمان مع انہ نحوی فیہ علی انہ لو دون شخص نحوا فی زمانہ یلزم ان لایبقی ذلک نحویا مالم یعلم تلک الاحوال لم یبحث عنہا والجواب ان المراد بمعرفۃ الاحوال معرفۃ جمیعہا والمراد بمعرفۃ جمیع الاحوال ان یحصل لہ ملکۃ یقتدر بہا علی معرفۃ جمیع الاحوال او یراد بالاستغراق العرفی جمیع الاحوال ولما وقع الفراغ من تعریف علم النحو شرع فی الفائدۃ المقصودۃ منہ فقال والغرض منہ ای من علم النحو تلبیۃ والغرض مایصل الفعل عن الفاعل لاجلہ صیانۃ الذهن ای وقایتہ وهو من اضافۃ المصدر الی المفعول وقد عرفت معنی الذهن عن الخطأ اللفظی الواقع فی کلام العرب وفی تقیید الخطأ باللفظی احتراز عن الخطأ الصرفی والمعنوی والفکری فان الصیانۃ عن الاول غرض علم التصریف وعن الثانی غرض علم المعانی والبیان وعن الثالث غرض علم المیزان واذا کان الغرض من النحو والفائدۃ منہ هو العصمۃ عن الخطأ فی کلام العرب والاستمداد منہ علی فہم نظم القران والحدیث والفقہ وبہ یتیسر الارتقاء الی علم البیان ویحصل الاقتدار علی البینات والتقوی علی التاویلات فکان اشرف العلوم لکون شرف العلم بشرف المتعلق منہ وغایتہ واقرب العربیۃ فائدۃ وارجحہا عائدۃ وارجحہا معیارا واسناہا عظمۃ ومقدارا وکان تعلمہ وتعلیمہ من الواجبات لانہم مکلفون بمعرفۃ الشرائع الواردۃ بلغۃ العرب فلاسبیل الی معرفتہا وفہمہا من الکتاب

غرض الصناعۃ

ولسنة الا بها ولا يتم الواجب الا به وما كان مقدورا للمكلف فهو واجب لانه لو لم يكن واجبًا لكان واجب الترك وتجويز ترك الشرط تجويز ترك المشروط ورتبة النحو بعد اللغة والنصريف وقبل الفقه والحديث والتفسير واول من اسس النحو امير المؤمنين على بن ابى طالب رضى الله تعالىٰ عنه وهو لا يعمل شيئًا الا وهو يقرب به الى الله تعالىٰ لما روى عن ابى الاسود الدؤلى وهو استاذ امير المؤمنين الحسن والحسين رضى الله تعالىٰ عنهما انه سمع رجلا يقرأ إِنَّ اللّٰهَ بَرِيْءٌ مِّنَ الْمُشْرِكِيْنَ وَرَسُوْلِهٖ بالكسر فانكر ذلك عليه فقال له هذا كفر ثم رجع الى امير المؤمنين على بن ابى طالب رضى الله تعالىٰ عنه وقال نحوت ان اصنع ميزانًا للعرب ليقوّموا به لسانهم فقال له على رضى الله تعالىٰ عنه اُقْصُدْ نحوهٗ ومن هذا سُمّى هذا العلم بالنحو وسمّى بعلم الاعراب ايضا لانّ له تعلقا بالاعراب دخولًا في معنى ينتنا ول للمعرب وللمبنيّ وقال ابو القاسم الزجاجى فى اماليه حدثنا ابو جعفر محمد بن رستم الطبرى حدّثنا ابو حاتم السجستانى حدثنى يعقوب بن اسحاق الحضرمى سعيد بن سليم الباهلى حدّثنا ابى عن جدّى عن ابى الاسود الدؤلى قال عن جدّى ابى الاسود وقال دخلت على امير المؤمنين على بن ابى طالب رضى الله تعالىٰ عنه فرأيتهٗ مطرقا مفكرًا فقلت فيم تفكر يا امير المؤمنين قال انى سمعت ببلدكم هذا لحنا فاردتُّ ان اصنع كتابا فى العربية فقلت ان فعلت هذا احييتنا والقيت فينا هذه اللغة ثم اتيته بعد ثلثٍ فالقى الىّ صحيفةً فيها بسم الله الرّحمٰن الرّحيم الكلام كله ثلثة اسمٌ وفعلٌ وحرفٌ فالاسم ما انبأ عن المسمّى والفعل ما انبأ عن الفاعل والحرف ما انبأ عن معنى ليس باسمٍ ولا فعل ثم قال هذا ما تتبعه وزد فيه ما وقع لكَ اعلم يا ابا الاسود ان الاشياء ثلثة ظاهر و مضمر وشئ ليس بظاهر ولا مضمر وانما يتفاضل العلماء فى معرفة ما ليس بظاهر ولا مضمر وقال ابو الاسود فجمعت منه شيئا وعرضته عليه وكان عن ذلك حروف النصب فذكرتُ منها اِنَّ واَنَّ ولَيْتَ ولَعَلَّ وكَاَنَّ ولم اذكر لٰكِنَّ فقال لم تركتها فقلت لم احسبها منها فقال بل هى منها فزدها فيها لانها منها وحكى عن امرأة دخلت على معاوية فى زمن عثمان رضى الله تعالىٰ عنه وقالت ابى مات وترك لى مالًا فاستفتى معاوية ذلك فبلغ الخبر عليا رضى الله تعالىٰ عنه فامر لابى الاسود بوضع النحو نصنّف باب الاضافة ثم قالت له ابنته يا ابتِ ما اَحْسَنَ السَّمَآءَ بالضم على لفظ الاستفهام

ك قال ابن السكيت الدؤل فى بنى حنيفة ينسب اليه دؤلى والديل فى عبد القيس ينسب اليه ديلى ١٢ صحاح واول من اسس النحو على امير ... من راسه وحى من كنانة والهند ينسب ابو الاسود الدئلى وهو ابو الاسود الدئلى فقلبت الهمزة يا وحيث انكسرت وكسرت الدال ... منه ١٢ غلام رسول مرحوم

فقال لها ما نحوتِ بها قالت انما التعجب عن حسنها فقال لها احسَنَ السَّماءَ بالفتح فصنف بابَي التعجب والاستفهام فاخذ منه النحو بنا ؤه واخذ منهم ابو اسحٰق الحضرميُّ وعيسٰى الثقفي وابو عمرو بن العلاء فاخذ منه سيبويه وعلي بن حمزة الكسائي ثم صار اهل الادب كوفيا وبصريا فالكسائي اخذ منه الفراءُ ومنه ابو العباس ومحمد الانباري كلهم كوفي وسيبويه واخذ منه الاخفش وقطرب ومنه محمدٌ المقلب بالمبرد ومنه ابو اسحٰق الزجاج وابوبكر السراج ومحمد زالكسائي ومنهم ابو علي النسفي وابو سعيد السّيرافي وعليٌّ الرُّماني ومنه ابو علي الفارسي ومنه ابو الفتح بن الحسن ومنه عبد القاهر الجرجاني كلهم بصري ثم قيل لم يأت بعدَهٗ من يعبأ به ولمّا فرغ الشيخ رحمه الله تعالٰى عن الفصل الاول في بيان تعريف النحو والغرض منه اخذ في الفصل الثاني والثالث في بيان موضوعه وهو الكلمة والكلام لان النحوي يبحث عن احوالهما من حيث الاعراب والبناء وما يتعلق بهما وهذه الاحوال عوارض ذاتية لهما وما يبحث في علم عن عوارضه الذاتية فهو موضوع ذلك العلم فيكون الكلمة والكلام موضوعَي هذا العلم ويجوز ان يكون الموضوع متعدد اعند اشتراكه في امر يلاحظ في جميع ما يطلق عليه لفظ الموضوع كالاصول الشرعية الاربعة فانها موضوعاتُ علم اصول الفقه لانها تشترك في كون كل واحد منها اصلا شرعيا مظهر الحكم شرعي وكذلك الكلمة والكلام لاشتراكهما في كون كل واحد منها لفظا موضوعا لمعنى على ان الموضوع في الحقيقة هو اللفظ الموضوع للمعنى وهو واحد بالنظر الى ذاته وانما تعدد بالنظر الى نوعيه ثم لمّا كانت الكلمة جزء الكلام من حيث انه مركب من كلمتين وتقديم الجزء على الكل ثابت في الطبع جاء بذكر الكلمة مقدما على ذكر الكلام قصدًا لحصول الموافقة بين الذكر والطبع فقال **فصل** الكلمة اللام فيها لتعريف الجنس اي لتعيين الماهية لا لتعريف جميع الاجزاء من حيث الافراد ولا لتعريف فرد من افراد ماهيته المرادة فلا يكون للاستغراق ولا للعهد ولا يلزم اذا حملت الكلمة على المصطلحة كونها للعهد باعتبار تعيين فرد معهود مما اطلق عليه لفظ الكلمة لان الماهية المعتبرة لها هي المذكورة في الكتاب ولا يكون لها معنى يفيد في هذا الفن سوى هذه الماهية حتى يجعل فردا من افرادها والتاء فيه للوحدة ولا منافاة بينهما لان المقصود من تعريف

قوله فصل لفظ ... الموافقة للحول ... العوارض الذاتية العوارض هي الشئ لا يفك عن الشئ احوال لا يلحقه لذاته او لجزئه او لما يساويه ... بالعوارض الذاتية للكلمة والكلام انما هي الاعراب والبناء والاعراب لا يلحق الكلام بالنظر الى انه ... ملحقة بالنظر الى الجزئية وهو الكلمة يكون الكلام قائما مقامها اي مقام الكلمة اذا لا محل له من الاعراب ولا حظ له منه اذا قام مقام المفرد فكانت الكلمة احق بالتقديم من الكلام ١٢ مولوي محمد نظام الدين كيرانوي

الجنس هو بیان الماهیة وهی واحدة وان کان لفظ الکلمة الاسم للعموم فهو عارض فلا ینافیه تاء الوحدة ثم اعلم ان النحویین اختلفوا فی الکلم بدون التاء اهو جنس او جمع فذهب بعضهم الی انه جنس لا جمع کتمر وتمرة مستدلا بان احکام المفردات تجری علیه من تذکیر وصفه کقوله تعالی الیه یصعد الکلم الطیب ولو کان جمعا لوجب تانیث الطیب بناء علی ان کل جمع مؤنث فان قلت ما کان التاء فارقة بینه وبین واحده یجوز ان یذکر ویؤنث فلا یکون تذکیر وصف الکلم دلیلا علی کونه جنسا والحال انه من الاسماء التی لا فارق بینها وبین واحدها الا التاء قلنا ان هذا الضابطة ثابتة فی الجنس لا فی الجمع الحقیقی وما ذکر فی بعض الکتب من قولهم کل جمع یفرق بینه وبین واحده بالتاء یذکر ویؤنث فالمراد بالجمع هناک الجنس المستعمل فی معنی الجمع بدلیل تمثیلهم بنحو النخل فانه لیس بجمع حقیقی ومن مجیئ تصغیره علی کلیم ولو کان جمعا لوجب رده الی واحده فی التصغیر فقیل کلیمة لان التصغیر یرد الاشیاء الی اصولها غالبا ومن جعله تمیز النحو خمسة عشر کلما ولو کان جمعا لما کان تمیزا لنحو ذلک لان تمیزه لا یکون الا مفردا فعلم انه جنس لا جمع وانما لم یقع الکلم علی الکلمة والکلمتین بحسب الاستعمال لا بحسب الوضع وذهب بعضهم الی انه جمع مستدلا بان الکلم لا یقع فی الاستعمال الا علی الثلث فصاعدا والایة محمولة علی حذف المضاف والتقدیر الیه یصعد بعض الکلم الطیب اذ الصاعد الی الحضرة الالهیة هو المقبول من الکلم لا کل کلمة والقول بمجیئ تصغیره علی کلیم وجعله تمیز النحو خمسة عشر ممنوع عند هذا البعض بل یقال عنده فی التصغیر کلیمة وفی التمیز خمسة عشر کلمة لفظ ذکره مجردا عن التاء عنایة الی الجنس فیتناول الحدود وغیره من المرکبات مطلقا لا الی المفرد حتی لو ذکره بالتاء لکان التاء مجردة عن معنی الوحدة والمطابقة غیر جائزة ههنا لکون اللفظ مصدرا وهو لا یطابق التانیث والمثنی والمجموع ولو عنی به معنی الوصفیة علی انه اخصر مما هو بالتاء ثم اللفظ فی الاصل مصدر بمعنی الرمی مطلقا یقال لفظت الرحی الدقیق او بمعنی الرمی من الفم یقال لفظت الکلام ولفظ بالکلام واختلف عباراتهم فی المعنی المصطلح علیه اللفظ فقیل هو صوت یعتمد علی المخارج من حرف فصاعدا وقیل ما یتلفظ به الانسان

حقیقۃً کان او حکماً مہملاً کان او موضوعاً مفرداً کان او مرکباً اما الالفاظ الحقیقیۃ فنحو زید
وعمرو وقام وکرم من ولن وما اشبہہا واما الالفاظ الحکمیۃ فنحو الضمائر المستکنۃ لانہ قد وضع
بازائہا الالفاظ وانما عبّر عنہا بالفاظ خارجیۃ مستعارۃً لہا من نحو ہو وانت وانا یجری علیہا
احکام الالفاظ الحقیقیۃ من وقوعہا محکوماً علیہا مؤکدۃً ومبدلاً منہا ان کانت
ما یتلفظ بہ الانسان حکماً واما المحذوف فہو من جملۃ الالفاظ الحقیقیۃ فانہ ربما
یتلفظ بہ الانسان فی بعض الصور والمراد بما یتلفظ بہ الانسان ما یمکن ان یتلفظ بہ
فیصدق ہذا الحد علی کلمات اللہ تعالی وکلمات الملائکۃ والجن واصوات
الحیوانات لانہا مما یمکن ان یتلفظ بہ الانسان وضع الوضع فی اللغۃ جعل الشیء
فی حیز فکان الواضع بتعیینہ یجعل المعنی فی حیز الشیء وفی الاصطلاح تعیین
الشیء لشیء اخر متی اطلق المخصَّص او اُحِسّ بہ فہم المخصَّص لہ سواء کان
من الکلام او غیرہ کعقد الاصابع او مثالہ ولمّا کان الوضع متضمناً للمعنی
فذکرہ بعد الوضع لا یفید الا بتجریدہ عنہ لمعنی الجار والمجرور مفعول بہ باللام
وانما وصف اللفظ بہذہ الجملۃ الفعلیۃ احترازاً عن المحرفات والاصوات
والمہملات وما یدرک بالعقل فانہا ما وضعت لمعنی وکذا عن حروف التہجی فانہا
لم توضع الا لغرض الترکیب والغرض من شیء غیر معنی ذلک الشیء لان المعنی ما یعنی
عن اللفظ او یفہم بہ لا ما لاجلہ اللفظ وغرض الترکیب لا یصح ان یعنی بحروف التہجی
او یفہم بہ فلا معنی لہا اذا عرفت ذلک فنقول المعنی لغۃً اِمّا مخفف معنیٌّ بالتشدید
اسم مفعول من عَنی یعنی اذا قصد ثم خفف بحذف احدی الیائین وتبدیل
الکسرۃ بالفتحۃ التی ہی اخف الحرکات وقلب الیاء الاخری الفاً ای الکلمۃ لفظ
وضع لمقصود واَمّا اسم مکان علی زنۃ مَفعل ای المقصد فانہ اذا وضع لفظ المعنی
کان ذلک المعنی موضع القصد واَمّا مصدر وضع موضع المفعول کما وضع لفظ موضع
الملفوظ ونظیرہ ہذا الدرہم ضرب الامیر ای مضروبہ واصطلاحاً ما یقصد من اللفظ
مفرد والمراد بالمعنی المفرد ما لا ینقسم لفظ علیہ بان لا یکون لجزء اللفظ دلالۃ علی جزئہ
ولا یحمل المفرد ہہنا علی البسیط ای ما لیس بمرکب حتی یخرج الفعل من حیث ان معناہ
مرکب من الحدث والزمان فان قیل کون المضارع کلمۃ بناء علی انہ فعل وہو من اقسام

ثم نعم ان ینتقل اسم الواحد الی الثانی بہذہ العلاقۃ والمناسبۃ فافہم ۱۲ مولوی محمد نظام الدین

الکلمۃ والحال ان جزء لفظہ یدل علی جزء معناہ اذ حروف المضارعۃ تدل علی الحال والاستقبال والباقی علی الحدث قلنا حروف المضارعۃ خارج عن المضارعۃ غیر داخلۃ فیہ لما ان بعضہم جعلہا عاملۃ فی المضارع والعامل فی الشئ یکون خارجا عنہ ولئن سلمنا فالفعل الذی من اقسام الکلمۃ انما ہو الفعل المفرد لا الفعل المطلق کما ان الاسم معرب ومبنی مع ان کل معرب ومبنی لیس من اقسام الاسم بل المعرب الذی ہو اسم والمبنی الذی ہو اسم ثم قولہ مفرد احترز بہ عن نحو قائمۃ فانہ مرکب علی الصحیح لدلالۃ قائم علی ذات مع لہ القیام ودلالۃ التاء علی التانیث وہو اما مجرور علی انہ صفۃ معنی واما مرفوع علی انہ صفۃ لفظ واما منصوب علی انہ حال من ضمیر وضع واعترض علی کل واحد من ہذہ الوجوہ الثلثۃ اما علی الاول فلانہ یفیدہ ان اللفظ موضوع للمعنی الذی یتصف بالافراد قبل الوضع بناء علی انہ اذا علق فعل او شبہہ بصفۃ یستفاد منہ ان ما تعلق بہ ہذا المعلق کان متصفا بمفہوم الصفۃ قبل تعلق ذلک المعلق ولا یستفاد خلاف ذلک الا بضرب من التجوز والامر لیس کذلک لان اتصاف المعنی بالافراد والترکیب بعد الوضع واما علی الثانی فلانہ لو کان مرفوعا علی الوصفیۃ للفظ یجب ان یذکر مقدما علی ذکر وصف اللفظ الذی ہو الجملۃ اعنی وضع لما تقرر من وجوب تقدیم المفرد علی الجملۃ اذا وقعا وصفین لشئ واحد واما علی الثالث فلانہ لو کان منصوبا علی الحالیۃ من ضمیر وضع یجب ذکرہ بجنبہ لما عرف من ان الشئ اذا کان صالحا للحالیۃ من الفاعل والمفعول جمیعا وانت ترید ان تجعلہ حالا من الفاعل وجب علیک ان تذکرہ بجنبہ دفعا للاشتباہ فمفرد یکون صالحا لان یقع حالا عن المعنی اذ لہ صلاحیۃ الوصفیۃ للمعنی وما لہ صلاحیۃ الوصفیۃ لہ صلاحیۃ الحالیۃ فعند وقوعہ حالا من ضمیر وضع یجب ذکرہ بجنبہ واجیب عن الاول بان یصار ہہنا الی المجاز کما یصار الیہ فی قولہ تعالی انی ارانی اعصر خمرا اذ نظم القران یستدعی ان یقول عنبا الا انہ سماہ خمرا باعتبار ما یؤل الیہ وعن الثانی بان ذلک انما ہو مذہب البعض والجمہور علی انہ لیس بواجب وعن الثالث بان صاحب الکشاف قد اجاز ذکر الحال من الفاعل بجنب المفعول مع صلاحیتہ لکونہ حالا من المفعول ایضا فیہ یجب ذکر ہذہ الحال بجنب الفاعل واما

لفظ

لوجب

قلنا لوجوبه فذلك عند عدم قرينة معينة لجعله حالاً عن الفاعل وقد وجدت القرينة لان الافراد والتركيب من اوصاف اللفظ لا يتصف بهما المعنى الا مجازا و الحقيقة احق وايضاً ان الحال عن المجرور الذى هو نكرة محضة ممتنع لاستلزامه اما تقديم الحال على المجرور او تأخر الحال عن النكرة المحضة وكل ذلك ممتنع فيمتنع جعل مفرد حالاً لقوله معنى فتعين كونه حالاً عن ضمير وضع وعند التعيين ما يجب ذكره بجنب الفاعل ثم لما كان الوضع مستلزماً للدلالة اذ هى عبارة عن كون الشئ بحالة يلزم من العلم به العلم بشئ آخر فمتى وجد الوضع وجد الدلالة لا حاجة الى ذكرها بعد ذكر الوضع كما وضع فى هذا المختصر وأما الدلالة فهى غير مستلزمة للوضع لجواز كونها بالعقل او بالطبع فبعد ذكر الدلالة يحتاج الى ذكر الوضع كما وقع فى بعض كتب القوم ويمكن ان يقال لم يذكر الدلالة ههنا اكتفاء بذكرها فى تعريف كل نوع الكلمة وهى اى الكلمة بحسب مفهومها منحصرة فى ثلثة اقسام فلا يرد ما يقال ضميرهى ان كان عائد الى الكلمة باعتبار لفظها لا يستقيم لانها بدخول اللام عليها فيلزم انقسام الشئ الى نفسه والى قسيمه وان كان عائد اليها باعتبار مفهومها فيجب تذكير الضمير ولا يجوز تانيثه اسم اما مجرور بانه بدل اومرفوع بانه خبر مبتدأ محذوف والاولى اولى لعدم احتياجه الى الحذف وفى الاخر وفعل معطوف على اسم وحرف كذلك انما قدم الاسم على الفعل لكونه مستغنيا عن الفعل فى الافادة لاحتياجه اليه فيها واشتغناه عنه على الاصح فيكون الاسم اصلا والاصل مقدم على الفرع وانما قلنا فى الافادة لعدم استغناء الاسم عن الفعل مطلقا لافتقاره اليه فى العمل ثم قدم الفعل على الحرف لكونه مستقلا فى افادة المعنى بنفسه غير مفتقر الى شئ بخلاف الحرف فانه غير مستقل بنفسه فى افادة معناه بل مفتقر الى ضم كلمة اخرى اليه وكان ما لا يفتقر اصلا وما يفتقر فرعا والاصل مقدم على الفرع كما تلونا عليك وانما كانت الكلمة منحصرة فى الاقسام الثلثة لانها اى الكلمة اما ان لا تدل فان قلت الضمير فى قوله لانها عائد الى الكلمة وهو اسم ان وقوله ان لا تدل بتأويل المصدر خبره فيصير معنى الكلام لانها اما عدم دلالتها وهو ليس بمستقيم لانه مصدر وحمل المصدر على الذات لا يصح اذ هو

حمل الوصف على الذات ولذا لا يقال زيدٌ ضَرَبَ قلنا الكلام محمول على حذف المضاف
إمّا من الاسم اى لانّ حالها إمّا عدم دلالتها او دلالتها أو من الخبر اى لانها امّا ذاتُ
عدم دلالتها او دلالتها على معنى بجر وتقديرًا كائنٌ في نفسها صفة معنى يعني
امّا ان لا تدل على معنى حاصل في نفس الكلمة ويمكن ان يكون في نفسها متعلقًا
بقوله ان لا تدل وكلمة في بمعنى الباء اى ان لا تدل على معنى بنفسها الا بضم ضميمة
وهو اى القسم الذى لا يدل على معنى في نفسه الحرف قدّمه في وجه الحصر مع انه
اخّره في التقسيم لانه في اللغة الطرف كما سيأتي فذكره مرّة في طرف الانتهاء واخرى
في طرف الابتداء وخصّ ذكره في التقسيم بالانتهاء ليشير الى تأخيره في المرتبة وقدّمه
في وجه الحصر اخذًا في البيان عن القريب اولانه عدمى والعدم مقدّم
على الوجود اولانّ وجود الممكنات مسبوق بالعدم اولان هذا القسم من الكلمة غير
منقسم او تدل اى الكلمة على معنى في نفسها والحال انّه قد يقترن معناها اى معنى
الكلمة بحسب الوضع بأحد الازمنة الثلثة اى الماضى والحال والاستقبال فهو اى
القسم الذى يدل على معنى في نفسه واقترن معناها بأحد الازمنة الثلثة الفعل
قدّم الفعل على الاسم ههنا وان كان اخّره عنه في التقسيم لان تعريف الفعل وجودى
وتعريف الاسم عدمى والاعدام تعرف بملكاتها او تدل اى الكلمة على معنى في نفسها و
الحال انّه لم يقترن معناه اى معنى الكلمة بحسب الوضع به اى بأحد الازمنة الثلثة
وهو اى القسم الذى يدل على معنى في نفسه ولم يقترن معناه به الاسم وانما قيّدنا
اقتران المعنى وعدم اقترانه بقولنا بحسب الوضع لما سيجئ واعترض ههنا بأن هذا
الدليل لا يخلو من ان يكون عقليًا او نقليًا فان كان عقليًا لا سبيل اليه لانّ
العقل لا يحكم بالحصر لانّ القسم الاول يحتمل التقسيم عقلًا اذ العقل لا يأبى
ان ينقسم غير الدال الى المقترن بأحد الازمنة الثلثة والى غير المقترن بأحدها وكذا
كل قسم من قسمى القسم الثانى يحتمل التقسيم عقلًا اذ العقل لا يأبى ان ينقسم المقترن
بالزمان الى الزمان الماضى والحال والاستقبال ثم المقترن بالماضى ان ينقسم الى الماضى
القريب والبعيد وكذا المقترن بالاستقبال ان ينقسم الى المستقبل في الدنيا والآخرة
وكذا غير المقترن لا يمنعه العقل ان ينقسم الى مشتق وغير مشتق الى ما لا نهاية هى

وان کان نقلیا لاسبیل الیہ ایضا لان الدلیل النقلی ما یکون منقولا من واحد من العرب وهذا الدلیل غیر منقول من احد من العرب حتی یکون حجۃ واجیب بان هذا الدلیل عقلی ومقدماتہ اصطلاحیۃ ونقلیۃ وبیان ذلک انا وجدنا فی اصطلاح النحاۃ ان الکلمۃ منحصرۃ فی قسمین احدهما ما دل علی معنی فی نفسہ وثانیهما ما لا یدل علی معنی فی نفسہ منحصرۃ فی قسمین احدهما ما یقترن باحد الازمنۃ الثلثۃ وثانیهما ما لا یقترن باحدها فهذہ المقدمات منقولۃ عن اهل الاصطلاح واذا ثبت هذہ المقدمات حکم العقل لما ذکرنا ان هذہ قسمۃ دائرۃ بین النفی والاثبات فیقتضی الحصر والا لزم ارتفاع النقیضین واجتماعهما وکل منهما متعذر عقلا والدلیل العقلی لا یلزم ان یکون مقدماتہ عقلیۃ بل قد یکون عقلیۃ وقد یکون نقلیۃ حسیۃ وقد یکون تجربیۃ علی ما عرف فی علم المیزان فحد الاسم الفاء فی جواب شرط محذوف ای اذا بیّنا دلیل الحصر فحدّ الاسم وهو فی اللغۃ المنع سمی بہ لانہ یمنع دخول الغیر والمراد بالحد ههنا المعرف الجامع المانع وهو یعم الحد والرسم فان قیل قد عُلِمَتْ حدود الاقسام الثلثۃ بدلیل الحصر فاعادتها یوجب التکرار قیل ذلک علی وجہ الالتزام وهذا علی المطابقۃ کلمۃ موصوفۃ بقولہ تدل علی معنی جنس یشمل المحدود وغیرہ وخرج بقولہ فی نفسها وهو صفۃ معنی ای معنی حاصل فی نفس الکلمۃ والمراد بحصول المعنی فی الکلمۃ ان یکون مدلولا لها ومعنی الکلمۃ وان لم یکن حاصلا ومتحققا فیها فهو مما یکون مدلولا لها ویجوز ان یکون فی نفسها متعلقا بقولہ یدل وفی بمعنی الباء ای تدل بنفسها مستقلۃ من غیر ذکر متعلق لها بخلاف الحرف فانها لا تدل الا بذکر متعلق لها کما مرّ وخرج بقولہ غیر مقترن باحد الازمنۃ الثلثۃ الفعل وکلمۃ غیر اما مجرور بانہ صفۃ معنی او مرفوع بانہ خبر مبتدأ محذوف او منصوب بانہ حال من معنی والمراد بعدم اقتران المعنی بالزمان انما هو بحسب الوضع لئلا یتوجہ علیہ النقض باسمی الفاعل والمفعول فی قولنا زید ضارب عمرا الآن او غدا وزید مضروب غلامہ الآن او غدا لان اقترانهما بالزمان لیس بحسب الوضع وانما هو لعارض الاستعمال واما نحو الصبوح والغبوق فانہ مقترن بمطلق الزمان لا بزمان معین فلا یکون

فخرج

عن ... بالنقض ... باسم ... زمان

الا اسما اعنی الماضی والحال والاستقبال بیان للازمنۃ الثلثۃ والحال ما انت فیہ فی زمان التکلم لا الدال علی الزمان والماضی ما تقدم علیہ والاستقبال ما تاخر عنہ کرجل وعلم خبر مبتدا محذوف ای ہو کرجل وعلم وانما ذکر المثالین للاسم ایضا لان الاول من الاعیان والجثث والثانی من المعانی والاحداث ولذا قال کزید وعلم لم یقل کعلم ورجل ولما کان حد الاسم لا ینفع کثیرا من المبتدئین المتعلمین ولا یرجی فہم منہم لکونہ فی اقصا غایۃ الغموض لتوقفہ علی معرفۃ المعنی فی نفس الکلمۃ وعلی تعقل استقلالہ اراد ان یبین بعض علامات الاسم لیفید معرفۃ الاسم وامتیازہ عن اخویہ لمن لا یرجی منہ فہم الحد وزیادۃ معرفتہ لمن یرجی منہ فہم فان الشیٔ کما یعرف بحدہ کذلک یعرف بعلامتہ وخاصتہ فقال وعلامتہ ای علامۃ الاسم حقیقۃ او حکما فلا یرد نحو قولہ تعالی وَاِذَا قِیْلَ لَہُمْ لَا تُفْسِدُوْا فِی الْاَرْضِ ونحو تجیئنی ان ضربت زیدا وزعموا مطیۃ الکذب وجسق مہمل فان المخبر عنہ فی الامثلۃ الثلثۃ الاول وان کان فعلا حقیقۃ وفی المثال الرابع لیس بکلمۃ حقیقۃ لکنہ فی تاویل الاسم فان الاول ماول بہذا القول والثانی بضربک زیدا والثالث بلفظ زعموا والرابع بہذا اللفظ وانما لم یقل خاصتہ لنکتۃ موجودۃ فی لفظ علامتہ ومفقودۃ فی لفظ خاصتہ وہی ان الدلالۃ علی وجود الشیٔ ماخوذۃ فی مفہوم العلامۃ دون الخاصۃ وان کان احدہما مستلزما للاخر وانما اکتفی بلفظ الواحد مع کثرۃ العلامات لان العلامۃ اسم جنس یشمل جمیع انواعہا وافرادہا فلا حاجۃ الی لفظ الجمع صحۃ الاخبار عنہ وبہ ای صحۃ کون الشیٔ مخبرا عنہ وصحۃ کون الشیٔ مخبرا بہ مع صحۃ کونہ مخبرا عنہ واما صحۃ کون الشیٔ مخبرا بہ مع عدم صحۃ کونہ مخبرا عنہ فہی لیست علامۃ الاسم کما سیأتی نحو زید قائم وانما یختص ہذا المعنی بالاسم لانہ لا یخبر الا عن لفظ دال علی الذات فی نفسہ مطابقۃ والفعل والحرف لیس کذلک ما ذکر فی بعض شروح الکافیۃ من انہ انما اختص الاسناد الیہ بالاسم لان الفعل قد وضع لان یکون ابدا مسندا فقط فلو جعل مسندا الیہ لزم خلاف وضعہ ففیہ نوع تامل لان الاختصاص عبارۃ عن وجودہ فی الاسم وانتفائہ فی غیرہ من الفعل والحرف فہو لا ینہض دلیلا علی انتفاء الاسناد الیہ فی الحرف فلا یکون دلیلا علی الاختصاص فکانہ دلیل علی بعض المدعی وللاضافۃ کغلام زید المراد

غیر نوق ملا م بحہ غیر نوق بالعفہ ترایہ قبہا نطا ھی دغوی دن وخوانیدی آن ۱۲ ۲

العلامۃ الخاصۃ

سلہ المی ارضنہ غایۃ التحقیق نصفی بن نصیر ۲ ۱۱ مولو غلام رسول مرحوم الحی غلام

بالاضافة ههنا كون الشئ مضافا بتقدير حرف الجر ووجه اختصاصها بالاسم انها اما
للتعريف او للتخصيص او للتخفيف ولا يجوز اضافة الفعل للتعريف والتخصيص لانه لا يحتاج الى
هذا الزائد لافادته بدونها ولا يجوز اضافته للتخفيف ايضا لانها انما هي بحذف التنوين او ما يقوم
مقامه فلا يوجد في الفعل التنوين او ما يقوم مقامه فلم يضف للتخفيف وانما قيدنا
الاضافة بقولنا بتقدير حرف الجر لئلا يشكل بقولنا مررت بزيد فان مررت مضاف الى
زيد بواسطة حرف الجر لفظا لا بتقديره لان المراد مطلق الاضافة ولم يقيدها بتقدير حرف الجر مع
ان القيد مما لا بد منه لان الاضافة على الاطلاق تقع على ما كان بتقدير حرف الجر
فلا حاجة الى القيد **ودخول لام التعريف** وانما لم يدخل لام التعريف على الفعل لعدم
حاجته الى التعريف لكونه خبرا وحقه ان يكون نكرة ليفيد المخاطب فان قيل حصول
الفائدة مبني على كون النسبة مجهولة سواء كان الخبر معرفة او نكرة قلنا نعم لكن النسبة
داخلة في مفهوم المسند فلذلك لا يفرقون بينهما ويؤتون احدهما حكم الآخر
واما الحرف فليس له معنى مستقل يصلح للاشارة اليه بالتعيين والتعريف وانما
قال دخول لام التعريف احترازا عن سائر اللامات كلام الابتداء ولام الجواب فلام الامر
حينئذ حملت على لام التعريف اللام الزائدة للتحسين **وفيه نظر** لان الحروف الزائدة لم ترد
بمجرد الفائدة بلا معانيها بل اتي بها مع ارادة معانيها الافرادية الزائدة على التركيب فكان
اللام الزائدة معرفة فلا يحتاج الى الحمل بل يكون ذلك حمل الشئ على نفسه **وجوابه**
ان ما ذكرت من ان الحروف تزاد مع ارادة معانيها الافرادية فلذلك اختاره البعض وذهب
الى انها عند الزيادة تجرد عن معانيها فالحمل على المذهب الثاني **واعلم ان**
النحاة اختلفوا في اداة التعريف ذهب سيبويه الى انها اللام وحدها زيدت عليها
همزة الوصل لتعذر الابتداء بالساكن وذهب الخليل الى انها أل مثل هل وذهب
المبرد الى انها هي الهمزة المفتوحة وحدها زيدت اللام للفصل بينها وبين همزة
الاستفهام ولما كان المختار عند المصنف رح ما ذهب اليه سيبويه انه اللام والجر
بالرفع عطف على الدخول وبالجر على اللام ويراد بالدخول اعم منه ومن اللحوق
وهو الاتصال لان الجر والتنوين لاحقان بالآخر وليسا داخلين على الاول وانما اختص الجر
بالاسم لكونه علم المضاف اليه المختص به وفيه نظر لان الرفع والنصب ايضا علما الفاعلية

فائدة ونعم ما قال الناظم ـ حرف تعریف ـ ال بنزد خلیل ـ و بپیش مبرد

والمفعولیۃ المختصین بالاسم مع انہما لیسا مختصین بہ و ثانیا لانسلم اختصاص المضاف الیہ بالاسم الا ترى ان الجملۃ تقع مضافا الیہ وهی لیست باسم **والجواب** عن الاول ان الرفع والنصب علما الفاعلیۃ والمفعولیۃ فی الاسماء لا مطلقا بخلاف الجر فانہ علم المضاف الیہ مطلقا وعن الثانی بان الجملۃ اذا وقعت مضافا الیہا نحو یوم ینفخ فی الصور فہی مأول بالمفرد فالمضاف الیہ لا یکون الا اسما حقیقۃ او حکما وقیل انما اختص الجر بالاسم لکونہ اثر حرف الجر المختص بہ وفیہ ایضا نظر لان اختصاص المؤثر لا یوجب اختصاص الاثر لان ان المصدریۃ ولن مختصتان بالفعل مع ان اثرہما وهو النصب غیر مختص بہ واجیب بان ذلک فیما اذا کان للاثر مؤثر ان شتی کالنصب واما اذا کان لہ مؤثر خاص فلا وهہنا کذلک اذ لیس للجر مؤثر سوى حرف الجر والتنوین اراد بہا ما عدا تنوین الترنم لانہ صرح باختصاصہ بہ فی اخر الکتاب وهو اربعۃ اقسام تنوین التمکن وتنوین العوض وتنوین التنکیر وتنوین المقابلۃ ویعلم من ذلک ان تنوین الترنم مشترکۃ بین الاسم والفعل والحرف کما سیجیئ امثلتہا فی فصل التنوین وانما اختص غیر تنوین الترنم من التنوینات بالاسم لاقتضائہا الانفصال عما بعدہا واقتضاء الفعل الاتصال بالفاعل فتکونان متنافیین فان قلت نون التاکید ایضا تقتضی الانفصال مع انہا تدخل على الفعل قلت انہا لتاکید الفعل ان کانت منتہما فلا یعتد الفعل بہ الفصل ولا یخفى ان التعلیل المذکور لا یقتضی الاختصاص لان المراد ان یلحق بالاسم ولا یلحق غیرہ من الفعل والحرف وذلک لا یصلح تعلیلا لامتناع لحوقہ الحرف فکانہ تعلیل لبعض المدعى فالاولى ان یقال انما اختص التنوین بالاسم لانہ اما للتمکن او للعوض عن المضاف الیہ او للفرق بین المعرفۃ والنکرۃ فی الاسماء والافعال او للمقابلۃ بنون جمع المذکر وکل ذلک لا یتحقق الا فی الاسم لا یقال ان التنوین قد یلحق بالصوت نحو سیبویہ وهو لیس باسم فکیف یکون مختصا بالاسم لانا نقول ان الاصوات اجریت مجرى الاسماء فالتنوین اللاحقۃ بہ بالاسم لاحقۃ حکما والتثنیۃ والجمع والتصغیر انما اختصت هذہ المعانی بالاسم لان الفعل یدل على الماهیۃ الخالیۃ عن القلۃ والکثرۃ ومقتضی التصغیر القلۃ ومقتضى التثنیۃ والجمع الکثرۃ ولہذا اذا وقع المصدر تاکیدا للفعل لا یثنى ولا یجمع لانہ حینئذ مدلول الفعل فکما ان الفعل لا یثنى ولا یجمع

سیبویہ پر طیل ... اولیں مذہب ... الاصمعی ... اوسط ... مرحوم ... عادل

فکذا مدلوله فان قیل فعلی هذا ینبغی ان لا یصح الاسناد الی المصدر کما لا یصح الی الفعل لان ایضا مدلول المصدر هو الحدث فقط ومدلول الفعل الحدث مع الزمان فیکون مدلول الفعل زائدا علی مدلول المصدر قلنا ان مدلول المصدر یخالف مدلول الفعل حقیقة ویتحد مع مدلوله اعتبارا من حیث ان الحدث هو الاصل فی مدلول الفعل والزمان کالقید له فاعتبارا بالقید له اعتبارا بالحقیقة یصح الاسناد الیه باعتبار الاتحاد ولا یثنی ولا یجمع عملا باعتبارین والنداء انما اختص النداء بالاسم لکونه اثر حرف النداء وهو مختص بالاسم فکذا النداء والا لزم تخلف المؤثر عن المؤثر وهو ممتنع فان کل هذه خواص الاسم الفاء فی جواب الشرط المحذوف ای اذا علمت ان المعدودات علامات الاسم فقد علمت ان جمیع هذه المعدودات خواص الاسم بناء علی ان کلا من العلامة والخاصة مستلزم للاخر فیکون هذا تصریحا بما علم من قوله علامته کذا وکذا بطریق الاستلزام فلا یلزم التکرار وفیه تیسیر للطالب المبتدی وتنبیه علی قصور فهمه وقلة بضاعته فانه ربما لا یفهم شیئا ما لا یصرح به او نقول ان بهذا الکلام مؤکدا بان وبجملة اسمیة رد علی من قال ان هذه العلامات ذاتیة للاسم حتی عرفه بها وانکر کونها خواص الاسم اذ لا ینبغی ان تجعل خواص الاسم من غیر ان یجعل الاسم معرفا بها ولما کان من هذه العلامات ما هو اشهرها استعمالا ومنها ما لم یکن کذلک فقد یتوهم فی عدم اختصاصه بالاسم سیما فی التثنیة والجمع والاخبار به بحسب الظاهر فذکر هذا الکلام مؤکدا بکلمة کل المجموع دفعا لذلک الایهام ثم الخواص جمع خاصة والظاهر ان المراد بالخاصة ههنا هو الخاصة النحویة وهی ما یختص بالشیء ولا یوجد فی غیره ولم یقل فان کل هذه خصائص الاسم اجتنابا عن اللفظ المصطلح فیما بینهم ثم لما کان اختصاص الفاعلیة باسم مطلقا سواء کانت فی الاخبارات او فی الانشاءات واختصاص الاخبار عنه وبه یختص اختصاص الفاعلیة لا فی الانشاءات احتیاج الی حمل المخبر عنه او یعم الفاعلیة مطلقا واختصاصها یتضمن اختصاصها کذلک لتضمن اختصاص المسند الیه ایاه لان الفاعل فی الانشاءات ان یکون محکوما علیه ولا یکون مخبرا عنه ومعنی الاخبار عنه ان یکون محکوما علیه لکونه فاعلا او مفعولا او مبتدأ فیکون اختصاص المحکوم علیه یتضمن اختصاص الفاعلیة مطلقا والمفعولیة والمبتدائیة وکونه موصوفا وذا حال وتمیزا ونحو ذلک

هالکم

ولو قال وعلامته صحة كونه محكوماً عليه او صحة الاسناد اليه لم يحتج الى حمل الاخبار عنه على هذا المعنى ولا يبعد ان يقال لما توهم من قوله علامته صحة الاخبار عنه وبه ان المراد بالاخبار عنه كونه مبتدأ لاغير لوقوع ما يعلم به خبريته في جنبه وهو به دفعه ببيان المعنى الذى كان حقيقة الامر عليه ولهذا اضمر المبتدأ في الذكر وأما التصريح بكونه فاعلاً او مفعولاً او مبتدأ في ما بعد فهو لا ينفع ههنا لانه وقع ههنا من حيث انها من المرفوعات لمقابلة المنصوبات والمجرورات وهنا من حيث انها من الخواص والعلامات ثم قوله او مفعولاً اراد به مفعول ما لم يسم فاعله لان ما عداه من المفاعيل الخمسة ليس شئ منها محكوماً عليه وانما ذكره بجنب الفاعل لشدة الاتصال بحيث سماه بعضهم فاعلاً ويسمى اى الاسم اسماً لسموه اى علوه على قسيميه يشير الى ان المختار عنده ما ذهب اليه البصريون من ان اصل الاسم هو السمو بكسر الفاء وسكون العين ومعناه العلو الارتفاع ويدل على هذا الاصل امثلة اشتقاقه من نحو سمي يسمي واسماء وتسمية ثم حذف الواو التى هى لام الكلمة الاصلية نقلت حركة السين الى ما قبلها ثم اتى بهمزة الوصل زعماً في لفظ الاسم فسمي به لذلك حيث يسمو اى يعلو على قسيميه وهما الفعل والحرف لانه يتركب منه الكلام وحده ولانه يرفع المسمى بخلاف قسيميه وذهب الكوفيون الى ان اصل الاسم وسم بكسر الفاء وسكون العين ومعناه العلامة وسمى به لانه علامة على مسماه ثم حذف الواو التى هى فاء الكلمة وجعلت همزة الوصل عوضاً عنها وامثلة اشتقاقه عندهم محمولة على القلب فاصل سمى يسمي وسم يسم واصل اسماء اوسام واصل سمي وسيم ثم قلبت وهذا كما ترى خلاف ظاهر ولهذا اعرض المصنف عنه وقال رداً عليه لا لكونه وسماً على المعنى اى لا يسمى الاسم لكونه علامة على المسمى ولما فرغ عن بيان حد الاسم وعلامته شرع في مباحث الفعل وعلامته فقال وحد الفعل كلمة موصوفة بقوله تدل على معنى وهو جنس يشمل الحدود وغيرها وقوله في نفسها اى في نفس الكلمة يخرج الحرف قوله دلالة مقترنة بزمان ذلك المعنى يخرج الاسم فان قلت يخرج المضارع عن الحد على قول من قال انه مشترك بين الحال والاستقبال لانه مقترن بالزمانين قلنا ان ما اقترن بزمانين صدق عليه انه مقترن باحدهما لوجود الاحد في المثنى

كمال شيخ

ولانه مقترن بواحد فی کل وضع وان الاشتراك الغلبة الوضع او بتعدده والمراد بالاقتران ههنا انما هو بحسب الوضع فلا ینتقض الحد بالافعال التی لم یقترن معناها بزمان مثل نِعْمَ وعَسٰی لان عدم اقترانها بزمان انما هو بیان من الاستعمال لا بحسب الوضع کذَهَبَ مثال للفعل الماضی ویَضْرِبُ مثال للحال واِضْرِبْ مثال للاستقبال وعلامته ای علامة الفعل ان لا یصح الاخبار به ای کون الشیئ مخبرا به لا عنه ای لا یصح الاخبار عنه او کون الشیئ مخبرا عنه وانما قال ذلك لان عدم صحة الاخبار عنه شرط لکون صحة الاخبار به علامةً للفعل کما ان صحة الاخبار عنه شرط لکون صحة الاخبار به علامة للاسم فالحاصل ان صحة الاخبار به علی قسمین احدهما ما یکون مع صحة الاخبار عنه وثانیهما ما یکون مع عدمه فالاول من علامات الاسم والثانی من علامات الفعل کما سبقت الاشارة الیه وجه اختصاص هذا الاخبار به مع الفعل ان حق الاخبار به التنکیر لانه محکوم به وقد وضع الفعل علی التنکیر ودخول قد انما اختصت بالفعل لانها انما تستعمل لتقریب الماضی الی الحال نحو قد قامت الصلوة او لتقلیل المضارع نحو ان الکذوب قَدْ یَصْدُقُ او لتحقیقه نحو قَدْ یَعْلَمُ اللّٰهُ الْمُعَوِّقِیْنَ وکل ذلك لا یتصور الا فی الفعل والسِّیْنَ وسَوْفَ وانما اختصتا بالفعل لانهما وضعتا للدلالة علی الاستقبال الوضعی وذا لا یکون الا فی الفعل وانما قید نا الاستقبال بالوضع احترازا عن زید ضارب غدا وانما ذکر السین معرفا باللام لان المراد سین معهود وهی سین الاستقبال لا سین الاستفعال نحو استغفر الله ولا سین التحقیق نحو سأطلب ولا سین التحول نحو استحجر الطین ولا سین اصابة الشیئ علی صفة نحو استحجارة ولا سین الوقف بعد کاف المؤنث ویسمی هذا السین سین السکتة نحو اکرمتکس وانما قدم السین علی سوف لدلالته علی الاستقبال القریب ودلالة سوف علی الاستقبال البعید والجزم نحو لم یفعل لما یفعل لیفعل ولا یفعل ان تفعل افعل وانما اختص الجزم بالفعل لاختصاص مؤثره به وهو الجازم فکذا الاثر وذلك لان الجازم انما وضع لنفی الفعل کلم ولما ولطلب الفعل کلام الامر او النهی عن الفعل کلا النهی او لتعلق شیئ بالفعل کادوات الشرط وکل من هذه المعانی لا یتصور الا فی الفعل والتصرف ای تصرف الفعل فاللام بدل عن المضاف الیه الی الماضی ای الی صیغ الماضی والمضارع وکونه امرا ونهیا ولم یقل والامر والنهی لانهما

يستخرجان من المضارع فلا يكون التصرف اليهما بل يكون التصرف الى المضارع ثم
يستخرجان منه واتصال الضمائر البارزة المرفوعة نحو ضربتَ ضربنا وانما اختصت
الضمائر البارزة المرفوعة بالفعل لانها ضمائر الفاعلين فلا تلحق الا بما له فاعل والفاعل
انما يكون للفعل والفروعه وخصّت فروعه بمنع احد نوعي الضمير وهو البارز تحرزا
عن لزوم تساوي الفرع والاصل وخُصّ البارز بالمنع لان المستكن اخف واخصر
فهو بالتعميم اليق واجدر واتصال التاء الساكنة نحو ضربتْ قيد التاء بالساكنة
احترازا عن التاء المتحركة فانها مختصة بالاسم وانما اختصت هذه التاء بالفعل لانها تدل
على تانيث الفاعل فلا تلحق الا بما له فاعل وهو الفعل وما لحقت بالصفات لانها مستغنية
عن هذه التاء بما لحقها من تاء التانيث المتحركة للدلالة على تانيثها وتانيث فاعلها
لكان الاتحاد بينها وبين فاعلها فيما صدقت عليه فلاجرم اختصت تاء التانيث
الساكنة بالفعل وانها انما سكنت للفرق بينها وبين التاء اللاحقة بالاسم فكانت
الساكنة بالفعل اولى من الاسم لخفة الاسم وثقل الفعل واتصال نوني التاكيد وهما
الخفيفة والثقيلة سمّيتا به لانهما تفيدان تاكيد حصول الفعل المطلوب ووجه اختصاصهما
بالفعل انهما وضعتا لتاكيد الامر والمضارع اذا كان فيه طلب فان كل هذه خواص
الفعل فقد مر البحث في حد الاسم عما يماثل هذا الكلام فلا نعيده في هذا المقام ولما كان
من الافعال ما لا يصلح الاخبار به فلم يصح كونه علامة له كالامر والنهي والاستفهام والشرط
والجزاء احتاج الى بيان معناه بما يعمها فقال ومعنى الاخبار به ان يكون محكوما به
لان تلك الافعال تكون محكوما بها وتكون مخبرا بها ولو قال وعلامته ان يصح كونه
محكوما به او يصح اسناده الى شئ ولا يسند اليه لكان اولى ولم يحتج الى حمل الاخبار به
على هذا المعنى ويسمى اى الفعل الاصطلاحي فعلا باسم اصله وهو المصدر
وانما كان الفعل اسما للمصدر لان المصدر هو فعل الفاعل حقيقة فيكون تسميته به
من حيث الحقيقة والاصالة وانما سمي به الفعل الاصطلاحي على سبيل المجاز لتضمنه
الفعل الحقيقي وهو المصدر تسمية للدال باسم جزء مدلوله واعترض ههنا بان
ما تضمّن الفعل الاصطلاحي من المصدر هو الفعل بفتح الفاء لا الفعل بكسرها لانه
اسم بمعنى الشان لا مصدر فمن حيث التضمن يستدعي ان يسمّى فعلا بفتح الفاء

لا الفعل بکسرها والحاصل ان ما یسمّیٰ به مثل ضَرَبَ وضُرِبَ من الفعل بکسر الفاء فهو لا یکون مصدرًا لتضمنه ذلك وانما تضمّنه من المصدر وهو الفَعل بفتح الفاء لا بکسرها فلا یکون تسمیته به واجیب بان الفعل بکسر الفاء قد جاء اطلاقه علی المصدر وعلی الحاصل به ایضًا کذا ذکر فی التوضیح فی بحث الحُسن والقبح عند بیان المقدمات الاربع وقوله بیسمّی فعلا باسم اصله یشیر الی ان المختار عنده ما ذهب الیه البصریون من ان اصل الفعل هو المصدر فی الاشتقاق ولما فرغ عن بیان حد الفعل علاماته شرع فی بیان حدّ الحرف وعلاماته فقال وحد الحرف کلمة موصوفة بقوله لا تدل علی معنی فی نفسها ای فی نفس الکلمة بل الحرف کلمة تدل علی معنی یشمل الحدود وغیره وخرج بقوله فی غیرها الاسم والفعل ای معنی حاصل فی غیرها والمراد بقوله الحرف لا تدل علی معنی فی نفسها بل فی غیرها ان الحرف له معنی ولذلك المعنی متعلق لا بد من ذکره ذلك المتعلق عند ذکر الحرف کما مثل بقوله نحو من فان معناها الابتداء وهی ای کلمة من لا تدل علیه ای علی الابتداء الا بعد ذکر ما منه الابتداء کالبصرة والکوفة مثلا کما تقول سرت من البصرة الی الکوفة فتدل فیه علی معناها بعد ذکر البصرة التی یکون منها الابتداء واعترض علیه بالاسماء اللازمة الاضافة فانها لا تدل علی معانیها الا بعد ذکر متعلقاتها واجیب عنه بان الواضع شرط عند وضع الحرف ذکر متعلقه لیدل علی معناه الافرادی ولم یشترط عند وضع تلك الاسماء ذکر متعلقاتها فیکون ذکر المتعلق شرطًا فی اصل وضع الحرف بخلاف تلك الاسماء وکذا لا یرد الموصولات واسماء الاشارات وضمیر الغائب حیث تحتاج فی الدلالة علی معانیها الی الصلة والمشار الیه والمعاد لانها تدل علی معانیها بحسب الوضع وان خرجت من الاستقلال بحسب الاستعمال وعلامته ای علامة الحرف ان لا یصح الاخبار عنه ولا به وان لا تقبل علامات الاسماء ولا علامات الافعال تعمیم بعد تخصیص ولما کان الکلام السابق یفید ان وضع الحرف لم یکن هو المطلوب الاصلی والمقصود بالذات هو المعنی المستقل وان الاستقلال به لا یورث فائدة لانه لم یوجد فیه شیء مما یترتب علیه الفوائد من العلامات المذکورة ووضع الالفاظ للمقاصد والاستقلال بها علی الفوائد توهم منه انه لا یجوز الاستقلال بالحرف ولا البحث عنه فی الکلام لان الاشتغال بما لا یفید عبث ولا احتراز عنه واجب فعبر بقوله وللحرف فی الکلام فوائد ولذلك ای تبعد له

لاستدلال

الخبر اعنی وللحرف للاهتمام بذکرہ لان ھذا مقام بیان الحرف ویجوز ان یکون وللحرف مبتدأ کما قال صاحب الکشاف فی قولہ تعالیٰ وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَّقُوْلُ اٰمَنَّا بِاللّٰهِ وقولہ فی الکلام صفۃ للحرف ای وللحرف الکائن فی الکلام فوائد جمع فائدۃ کقواعد جمیع قاعدۃ والفائدۃ ما استفید من علم او مال او جاہ فاولہ المال و یفید ای ثبت لہ المال فلک ان تزین بالفوائد الثوابت یعنی وللحرف فی الکلام امور ثابتۃ بعیدۃ عن الشک فی ذکر الفوائد بصیغۃ جمع الکثرۃ ایماء الی کثرۃ فوائد الحرف ثم اشار الی بیان بعض تلک الفوائد بقولہ کالربط بین الاسمین نحو زید فی الدار او الربط بین الفعلین نحو اریدان تضرب او الربط بین اسم و فعل کضربت بالخشبۃ او الربط بین الجملتین نحو ان جاء زید اکرمتہ وغیر ذلک ای الربط المذکور من الفوائد التی تعرفہا فی القسم الثالث وھو حرف ان شاء اللہ تعالیٰ احال الامر الی مشیۃ اللہ قائلا فی عدۃ شانہ ان شاء اللہ تعالیٰ مراعاۃ لادب ربہ واتباعا لسنۃ نبیہ علیہ الصلوۃ والسلام لما ورد فی کلام اللہ تعالیٰ حکایۃ قول رسولہ لاصحابہ وقصتہ علیہم من قولہ تعالیٰ اِنْ شَآءَ اللّٰهُ اٰمِنِيْنَ مُحَلِّقِيْنَ رُءُوْسَكُمْ او تعلیما لعبادہ ان یقولوا فی عاداتہم مثل ذلک متادبین بادب اللہ تعالیٰ متبعین لسنۃ رسولہ ویسمی ای الحرف حرفا لوقوعہ فی الکلام حال کونہ حرفا ای طرفا فسر الحرف بالطرف لان الحرف فی اللغۃ الطرف یقال حرف الوادی ای لوقوع الحرف فی الکلام طرفا ای جانبا للاسم الفعل لیس ای الحرف مقصودا بالذات وھو بیان لوقوع الحرف طرفا مثل المسند والمسند الیہ تمثیل للمقصود بالذات والمثل مرفوع بالخبریۃ لمبتدأ محذوف ای ویرجع الی المقصود بالذات وانما قدم المسند علی المسند الیہ فی التمثیل حثا علی کونہ مقصودا بالذات ومزیدا ہتمام بہ لانہ ادنی درجۃ من المسند الیہ ولا خفاء فی کون المسند الیہ مقصودا بالذات لانہ اعلی درجۃ من المسند وایضا ان المسند یکون اسما و فعلا والمسند الیہ لا یکون الا اسما وللتعمیم فضیلۃ ثم الاولی فی بیان طرفیۃ الحرف ان یقول بدل قولہ لیس مقصودا بالذات حیث لا یدل علی معنی فی نفسہ بخلاف الاسم والفعل اذا عرفت ذلک فاعلم ان طرفا فی قولہ ای طرفا منصوب لانہ تفسیر لقولہ حرفا وھو منصوب علی الحالیۃ و یعرب المفسر بہ باعراب المفسر لانہ تابع لہ ثم لما وقع الفراغ من تعریف الکلمۃ التی ھی موضوع النحو وھو الکلمۃ وبیان انحصارہ فی الاقسام الثلثۃ مع دلیل وبیان حد ودھا و

علامتها ووجه تسميتها شرع في تعريف موضوعه الآخر وهو الكلام وقال

فصل الكلام هو في الاصل ما وضع لما يتكلم به سواء كان كلمة على حرف او اكثر

او كان اكثر من كلمة واحدة وسواء كان مهملاً او موضوعاً ولم يوضع مصدراً في الحقيقة

اذ لم يكن على صيغة مصادر الافعال التي تنصبها على المصدرية الا انه قد يستعمل استعمال

المصدر فيقال كلمته كلاماً كما يقال اعطيته عطاء مع انه في الاصل لما يعطى

في الاصطلاح ما اشار اليه بقوله لفظ جنس يتناول المحدود وغيره من المهملات

والمفردات والمركبات الغير الكلامية وقوله تضمن كلمتين فصل يخرج المفردات

وقوله بالاسناد يخرج المركبات الغير الكلامية وانما اختار الاسناد على الاخبار لان

الاسناد اعم من الاخبار لتناوله الاخبار والانشاء والباء في قوله بالاسناد للسببية

اي تضمنا حاصلا بسبب الاسناد ويجوز ان يكون للالصاق اي تضمنا ملصقاً

بالاسناد وانما عدل عن لفظ تركب مع انه المشهور المصطلح عليه في حد الكلام الى

لفظ تضمن لامرين احدهما انه لو قال تركب لم يدخل في حد الكلام الذي

احد كلمتيه ملفوظة واخرى مستترة غير ملفوظة مثل اكرم فان المستتر

لا يتصور تركيبه مع الملفوظة واذا قال تضمن دخل فيه الثاني ان الكلام قد يتركب

من كلمات كثيرة فوق اثنتين فلو قال تركب لم يدخل فيه هذا الكلام لان المتبادر من المركب

ما هو مركب من كلمتين لفظا بخلاف المتضمن لكلمتين فانه يتناول ما فيه كلمتان او اكثر

واجيب عن الاول بان المستتر عندهم في حكم الملفوظ حقيقة فيجوز التركيب بينهما

وعن الثاني بان الكلام انما يتحقق بالاسناد الذي يتحقق بالمسند اليه والمسند وهما

اما كلمتان او ما يجري مجراهما وما عداهما من الكلمات التي ذكرت في الكلام خارجة

عن حقيقة الكلام عارضة له فيصدق على مثل هذا الكلام انه مركب من كلمتين

وذكر في بعض الحواشي اثر تضمن على تركب لانه اخصر لاستغنائه عن صلة من

واحتياج تركب اليها وعورض بان المصطلح عليه فيما بينهم لفظ الافراد والتركيب

والاولى التلفظ بالمصطلح عليه واجيب بان المصطلح عليه هو لفظ التركيب بمقابلة الافراد

فيقال هذا مفرد وهذا مركب والتضمن هنا لم يقع بمقابلة الافراد حتى يكون المصطلح

عليه لفظ التركيب في اعلم ان النحاة اختلفوا في ان الكلام هو مترادف للجملة ام لا فذهب

صاحب المفصل و اللباب الی انہما مترادفان وکلام المصنف والشیخ ابن الحاجب یمیل الی ذلک فانہما قد اکتفیا فی تعریف الکلام بذکر الاسناد مطلقا و لم یقیداہ بکونہ مقصوداً بذاتہ و ذہب بعضہم الی ان الکلام اخص من الجملۃ فیقید الاسناد فی تعریف الکلام بکونہ مقصوداً بذاتہ فحینئذ یصدق الجملۃ علی الجمل الخبریۃ الواقعۃ اخبارا او اوصافا بخلاف الکلام و وقع فی بعض شروح الکافیۃ ان المراد بالاسناد ہو الاسناد المقصود بذاتہ وحینئذ یکون الکلام عند المصنف و عند الشیخ ابن الحاجب اخص من الجملۃ ثم لما فرغ من تعریف الکلام شرع فی تعریف الاسناد لاحتیاج معرفۃ الکلام الیہ و الاسناد نسبۃ احدی الکلمتین ای ضم احدی الکلمتین او نسبۃ مدلول احدی الکلمتین حقیقۃ او حکما الی الاخری بحیث تفید ای النسبۃ المخاطب فائدۃ تامۃ تصح السکوت ای سکوت المتکلم علیہا ای علی تلک الفائدۃ ای من شانہ ان یقصد بہ افادۃ المخاطب فائدۃ تصح السکوت علیہا ای لو سکت المتکلم علیہا لم یکن لاہل العرف مجال تخطیتہ و نسبتہ الی القصور فی باب الفائدۃ فدخل فیہ اسناد الجملۃ الواقعۃ خبرا او صفۃ و دخل فیہ اسناد الجملۃ التی یسکت علی مضمونہا المخاطب و قیل الاسناد ہو حکم المقید باحد جزئی المرکب علی الاخر نحو قام زید فانک اذا قلت ذلک افدت المخاطب فائدۃ یصح سکوتک علیہا بحیث لا ینتظر المخاطب للفظ اٰخر واذا قلت غلام زید مثلا فلا یکون الا احد جزئی الکلام و یبقی المخاطب منتظرا للمسند الیہ او المسند حتی یستفید فان قلت فعلی ہذا یلزم ان لا یکون مثل ضرب زید کلاما لان المخاطب ینتظر ان یبین المضروب و یقال عمرا الی غیرہ ذلک من المفعول کالزمان والمکان قلت المراد ان لا ینتظر المخاطب للفظ اٰخر مثل انتظار المسند الیہ و المسند عند ذکر المسند الیہ فقط او بالعکس و لیس الانتظار الذی فی مثل ضرب زید مثل ہذا الانتظار فعلم ان الفاء فی جواب شرط محذوف ای اذا کان الاسناد ماخوذا فی تعریف الکلام فعلم بذلک ان الکلام لا یحصل من ترکیب الا من احد ہذین الترکیبین من اسمین اتی بکلمۃ من دون فی کما اتی بہ غیرہ لانہ الاظہر الانسب بفہم المتکلم و قدم ہذا الترکیب علی ترکیب الفعل و الاسم لان جزئیہ یستحقان التقدیم نحو زید قائم و یسمی ہذہ الجملۃ جملۃ اسمیۃ ایضاً لکونہا مصدرۃ بالاسم او من فعل و اسم قدم

فقید

الفعل على الاسم لان تقديم الفعل انسب لانه بصدد بيان الجملة الفعلية نحو قام زيد وتسمى هذه الجملة جملة فعلية لكونها مصدرة بالفعل وينبغي ان يعلم ان الكلام لا يحصل من كل اسمين لانه لا يحصل من اسم الفعل ولا من كل فعل واسم لانه لا يحصل من فعل كان واسمه الا على قول من جعل اسماء الافعال الناقصة فواعل لها لكن التحقيق هو الاول وانما صرح المصنف بالحصر في تقسيم الكلام لا في تقسيم الكلمة ردا على من ذهب الى ان الكلام يحصل من ثلثة تراكيب كما ستقف عليه في نحو يا زيد وقيل لان تعريف الكلام يرشد الى اقسام ستة في بادى الرأى بخلاف تعريف الكلمة وانما لا يحصل الكلام الا من هذين التركيبين اذ لا يوجد المسند والمسند اليه معا اى جميعا قال في القاموس تقول كذا معا اى جميعا وهو منصوب على الظرفية والتنوين فيه عوض عن المضاف اليه يتعلق بما وقع حالا من مفعول ما لم يسم فاعله اذ لا يوجد المسند والمسند اليه كائنا كل واحد منهما مع صاحبه عنده في غيرهما اى في غير هذين التركيبين لان الحرف لا يقع مسندا اليه ولا بد للكلام منهما اى من المسند والمسند اليه لان الاسناد ماخوذ في تعريفه وهو يقتضى المسند والمسند اليه وقوله لا بد اذ لا فراق للكلام منهما من قولهم بده بيده بدا اى فرقه والتبديد التفريق وتبدد اى تفرق او لا عوض للكلام منهما من البد وهو العوض ثم الجار والمجرور اعنى للكلام متعلق بالمعنى اعنى بد قول البغداديين حيث جاز لا طالعا جبلا بترك تنوين الاسم المطول اجراء له مجرى المضاف كما اجرى مجراه في الاعراب وخرجوا على ذلك قوله عليه الصلوة والسلام لا مانع لما اعطيت ولا معطى لما منعت والبصريون اوجبوا في مثله تنوين الاسم لكونه مضارعا للمضاف مثل لا خيرا من زيد وجعلوا متعلق الظرف فيما يبنى الاسم فيه على الفتح كما فيما نحن فيه محذوفا وهو الخبر للمبتدأ اى لا بد ثابت للكلام وقوله منهما خبر مبتدأ محذوف اى البد للنفي منهما وهذه الجملة للسببية البينة لا محل لها من الاعراب لانها مستانفة لفظا ويجوز ان يكون منهما متعلقا بما دل عليه لا بد اى لا يبد منهما اذا كان الكلام منحصرا في التركيبين المذكورين فان قيل قد نوقض ما ذكر من انحصار الكلام فيهما بالنداء بالمنادى نحو يا زيد فانه يحصل من غير التركيبين المذكورين وهو الحرف والاسم

ثم بجاره و عوض من ۱۱ صراح

مع انہ قسم من الکلام فینتقض الحصر النقض اذا اضیف الی الاجسام یراد ابطال تالیفہا واذا اضیف الی غیرہا یراد باخراجہ عما ہو المطلوب فالمطلوب ہہنا ہو حصر الکلام فی الترکیبین قلنا فی جوابہ ان حرف النداء التی فی نحو یا زید قائم مقام ادعو اطلب لان تقدیرہ یا زیداً ادعو زیداً او اطلب وہو ای کل واحد من ادعو اطلب الفعل واذا کان کذلک فلا نقض علیہ للحصر المذکور بالنداء ویستقیم ذلک الحصر لانہ کلام یحصل من ترکیب الفعل والاسم الذی ہو المنوی ولم یحصل من ترکیب الحرف والاسم کما ذہب الیہ المبرد فان قیل فعلی ہذا یلزم ان یتم الکلام بمجرد کلمۃ یا دون زید قلنا ان الکلام یتم بدون زید وذکر زید کذکر سائر المفاعیل نحو ضربت زیداً او رویدا زیداً واذا فرغنا من المقدمۃ فلنشرع فی الاقسام الثلثۃ وہی الاسم والفعل والحرف فان قلت کلمۃ اذا للزمان المستقبل سواء دخلت علی الماضی او غیرہ فکیف یستقیم للماضی ہہنا قلت ذلک علی الغالب وقد یجیٔ للماضی ایضاً فلا یرد ما ذکرت واللہ الموفق لا تمام امور خلقہ والمعین علی اصلاح شیٔ نعم فہو یوفقنا لاتمام ہذا الامر الذی اشرع فیہ ویعیننا علی اصلاحہ وانما ذکر الخبر معرفا باللام لیفید حصر المسند فی المسند الیہ یعنی ان اللہ تعالی ہو الموفق والمعین ولا موفق ولا معین سواہ کما جاء فی التنزیل حکایۃ عن شعیب علیہ السلام وما توفیقی الا باللہ علیہ توکلت والیہ انیب

القسم الاول

فی الاسم قدم تعریفہ ای تعریف الاسم وان کان بعض علاماتہ فی المقدمۃ فلا نعیدہا وہو ای الاسم ینقسم انقسام الکلی الی الجزئیات الی المعرب وہو ماخوذ من الاعراب وجاء بالمعنیین الاول الابانۃ والاظہار ومنہ قولہ علیہ الصلوۃ والسلام الثیب تعرب عن نفسہا ای تفصح وقول الشاعر ؎

وانی لاکنو عن قذور بغیرہا … واعرب احیانا انا فاصارح

والثانی ازالۃ الفساد والالتباس من قولہم عربت معدتہ اذا فسدت فیکون الہمزۃ للسلب فالمعرب بالمعنی الاول ظرف ای محل اظہار المعانی وبالثانی اسم مفعول ای مزال فسادہ والتباسہ باظہار المعانی المعتورۃ علیہ لان فی خفائہا فساداً والتباساً والمبنی ہو ماخوذ من البناء وانما سمی بہ لان المطلوب من البناء ہو القرار وعدم الاختلاف والمبنی کذلک واصلہ مبنوی علی صیغۃ اسم المفعول من بنی یبنی فاجتمعت

[حاشیہ:] قولہ انی الخ مہجور علی صیغۃ المتکلم من الکنایۃ والقذور امراۃ مہجورۃ اسم الشاعر واعرب علی صیغۃ المتکلم من الاعراب بمعنی الابانۃ والافصاح ای اصرح من الاستکلام فاصارح علی صیغۃ المتکلم من المصارحۃ

الواو والیاء والسابقۃ منہما ساکنۃ فابدلت یاءً ثم ادغمت الیاء فی الیاء فابدلت الضمۃ بالکسرۃ لمناسبۃ الیاء کما فی مرمیٌّ وانما کان الاسم منحصراً فی ہذین القسمین لانہ لا یخلو من ان یکون مرکباً مع غیرہ اولا فان کان مرکباً مع غیرہ لا یخلو من ان یکون مشبہاً لمبنی الاصل ولا فان کان ہذا فہو معرب وان کان غیرہ فہو مبنی ویحتمل ان یکون المعرب والمبنی قیدین للاسم ولیسا قسمین لہ لانہما یشتملان الاسم والفعل والحرف واذا کان الاسم منقسما الی معرب ومبنی فلنذکر احکامہ ای احکام الاسم فی بابین الباب الاول فی بیان الاسم المعرب والباب الثانی فی بیان الاسم المبنی وخاتمۃ فی بیان سائر احکام الاسم ولواحقہ غیر الاعراب والبناء

الباب الاول فی الاسم المعرب

وفیہ ای فی ہذا الباب مقدمۃ وہی مشتملۃ علی اربعۃ فصول الفصل الاول فی تعریف الاسم المعرب والثانی فی بیان حکم الاسم المعرب والثالث فی بیان اصناف الاعراب والرابع فی تقسیم الاسم المعرب الی منصرف وغیرہ وثلثۃ مقاصد الاول فی بیان المرفوعات والثانی فی بیان المنصوبات والثالث فی بیان المجرورات وخاتمۃ فی بیان التوابع اما المقدمۃ ففیہا فصول اربعۃ **فصل** فی تعریف الاسم المعرب قدمہ علی المبنی لکونہ اصلاً اذ المقصود من وضع الالفاظ اظہار ما ہو فی الضمیر وما ہو الا بالاعراب اذ بہ یعلم ان ہذا فاعل وذلک مفعول فان قیل کیف حکم ان الاصل فی الاسماء الاعراب واصلہا الافراد وہی الافراد لا تستحق الاعراب قیل انما حکم بذلک لانہا لم توضع الا لان تستعمل فی الکلام مرکبۃ واستعمالہا مفردۃ مخالف لغرض الواضع فبناء المفردات وان کان اصل المرکبات فہو عارض لہا لکون استعمالہا مفرداً عارضیاً وہو ای الاسم المعرب کل اسم ذکر کلمۃ کل فی التعریف وان کان ذکرہا فی التعریفات مستنکراً فی اصطلاح اہل المنطق لانہا لاحاطۃ الافراد والتعریف للحقیقۃ لا للافراد ولہذا قالوا من شرط الحد ان یستقیم علی کل افراد المحدود لوجود الحقیقۃ فیہ فانک اذا قلت الانسان حیوان ناطق یصدق ہذا الحد علی کل فرد من افراد الانسان فلو قلت الانسان کل حیوان ناطق لا یستقیم علی زید اطلاقہ مثلا فانہ لیس کل حیوان ناطق الا ان المصنفین رحمہم اللہ تعالی

عام لان مفہوم ... ومعنی ... الشیء ... ای اذا کان من کون ... عجیب بین المسماۃ باللفظ ودعت غیرہا من العلماء ... احیانا بطریق الکنایۃ والاشارۃ وانت تعلم لطف الکنایۃ للمعنی ... الحبوب احیانا بطریق العجمۃ ... فابدء

حال ۱۲ ... لان ... جہ ۱۲

ش ... فی ... اللہم ... مولوی محمد نظام الدین ... الکبیر

لم يلتفتوا الى اصطلاحاتهم في الحدود وذكروا التعريفات في تصانيفهم ليوقف بها على
المراد ومعنى الفاظ كما هو اللائق تركا منهم للتكليف واحترازا عما لا يعنيهم لحصول
مرامهم بدونها ثم قوله كل اسم جنس يتناول المقصود وغيره لا و
قوله ركب مع غيره فصل احترز به عما لم يركب مع غيره كالاصوات الاعداد
من نحو واحد اثنان وثلث وكالاسماء المعدودة من نحو الف وبا وتا وثا
وزيد وعمرو وبكر ثم اختلفوا في التركيب ههنا فقال بعضهم المراد بالتركيب
هو التركيب الاسنادي لانه هو العلة للاعراب بتوارد منهم المعاني المقتضية
للاعراب ورد بانه اذا كان المراد بالتركيب ذلك لم يدخل في التعريف سوى
المسند اليه والمسند لكونهما مركبين تركيبا اسناديا وعند ذلك يخرج المضاف اليه وغيره
من المعمولات كالمفاعيل الخمسة وما شاكلها عنه فالاولى ان يقال المراد بالتركيب
التركيب مع العامل فيرد عليه المبتدأ والخبر الا على قول من يجعل كلا
منهما عاملا في الآخر وقيل المراد بالتركيب تركيب يتحقق معه العامل وحينئذ
فلا اشكال وقوله ولا يشبه مبني الاصل احتراز عما ركب مع غيره ويشبه مبني الاصل
كهؤلاء في قام هؤلاء فان قلت صدق في هذا التعريف على ما تضمن مبني الاصل
كاين وعلى ما وقع موقعه كنزال وعلى ما اضيف اليه كيومئذ فان كل واحد منها ركب مع
غيره ولا يشبه مبني الاصل قلت اريد بقوله ولا يشبه ولا يناسب والمناسبة تعم
المشابهة والتضمن والوقوع موقعه وما اضيف اليه ثم اضافة المبني الى الاصل
بيانية اي لا يشبه مبنيا هو اصل المبنيات وليست من اضافة اسم المفعول الى
المفعول ما لم يسم فاعله اي مبنيا اصل ولا من باب اضافة الظرف اي مبنيا
في اصله ولا يجعل الاصل ههنا على القانون لان في كل من ذلك فسادا ظاهرا
اما في الاول فلانه يستدعي ان لا يكون الامور الثلثة مبنية بل اصلها مبني
والامر ليس كذلك اذ الحرف لا اصل لها والماضي والامر وان ثبت لهما اصل هو
المصدر والمضارع فهو معرب وليس بمبني واما في الثاني فلانه يستدعي ان لا يكون
الامور الثلثة مبنية بعد اي الآن واما في الثالث فلان الامور الثلثة لا يكون
مبنية القانون لانها لم تبن على القاعدة وعلى تقدير التسليم فليس شيء من المبني

ليوقف
تنكشف
يصدق

الاو بناؤه مبنیّ علی الفائدة فلا وجه لتخصیص هذه الامور الثلثة بمبنی الاصل واجیب عن الثانی بانّ الاصل ههنا بمعنی الوضع ای مبنی فی وضعه یعنی بالنسبة الی وضعه بمعنی انه وضع لان یستعمل مبنیا وهذا معنی صحیح لا فسا فیه قطعا وعن الثالث بان بناءه لیس بمبنی علی القاعدة غیر مسلم بل هی مبنیّ علیها وهی ما تقرر عندهم من ان کل ما لم یوجد فیه موجب الاعراب فهو مبنی فکل من الفعل الماضی والامر بغیر اللام والحرف بناؤها مبنی علی هذه القاعدة فیکون مبنی القانون وهذا اللفظ کان عامًّا فی الاصل ثم غلب علی الفعل الماضی والامر بغیر اللام والحرف والاطراد فی وجه التسمیة غیر لازم اعنی الحرف والماضی والامر الحاضر بیان مبنی الاصل وقید الامر بالحاضر احتراز من الامر الغائب فانه معرب بالاجماع واختلفوا فی الامر اهو مبنی ام معرب والاصح انه مبنی والحقّ بعضهم الجملة بمبنی الاصل لان الجملة من حیث انها جملة ای من حیث لم تقع موضع المفرد مبنیة لا محل لها من الاعراب اصلا ومنهم من جعلها من مبنیات الفرع اذ مبنی الاصل لا یکون له اعراب لفظًا ولا تقدیرًا ولا محلًّا والجملة معرب محلًّا فلا یکون من مبنیات الاصل وقال الشیخ الرضی الجملة قبل العلمیة لا توصف بالاعراب ولا بالبناء لانهما عوارض الکلمة لا الکلام ثم ذکر المصنفؒ مثالا للاسم المعرب بقوله نحو زید فی قام زیدٌ فقوله نحو خبر مبتدأ محذوف اعنی هو وهو عائد الی الاسم المعرب والجار والمجرور صفة زید تقدیره هو ای الاسم المعرب نحو زید الکائن فی قام زیدٌ لا زیدُ المذکور حال کونه وحده ای غیر مرکب مع غیره فهو حالٌ بتاویل النکرة والتقدیر منوحدا ای منفردا او مصدر اقیم مقام الحال ای ینفرد انفرادًا ویکون قوله لا زید وحده معطوفا علی النحو الواقع خبر مبتدأ محذوف لعدم الترکیب تعلیل لمعلل محذوف ای لا یکون زیدٌ وحده اسمًا معربًا لعدم الترکیب ای لعدم کونهما مرکبًا مع غیره ووجود الترکیب شرط لحصول المعرب ولذا اخذه فی تعریفه فاذا انعدم الشرط انعدم المشروط لان المشروط ینتفی بانتفاء الشرط ولا هؤلاء الکائن فی قام هؤلاء لوجود الشبه ای المشابهة علی ما سیجیء فی بحث المبنی ای لکون هؤلاء مشابها لمبنی الاصل وعدم المشابهة شرط لحصول المعرب ولذا اخذه فی تعریفه

لانّ

فاذا فقد الشرط فقد المشروط لان المشروط يفقد بفقدان الشرط كما مر فعلم ان المعرب لا يحصل الا بشرطين احدهما وجودى وهو وجود التركيب فنعرف له بقوله كل اسم ركب مع غيره والثانى عدمى وهو عدم المشابهة بمبنى الاصل فنعرف له بقوله لا يشبه مبنى الاصل ويسمى اى الاسم المعرب متمكنا قال السيد قدس سره فى حاشية المتوسط المتمكن هو الاسم المعرب فى الاسمية من حيث الاعراب والامكن هو الاسم المعرب المنصرف والمبنى يسمى غير متمكن ثم لما فرغ من تعريف الاسم المعرب شرع فى بيان حكمه فقال

فصل وحكمه اى حكم الاسم المعرب والاضافة ههنا بمعنى فى ونظيره ضرب اليوم اى حكم فيه ولا ريب ان الاختلاف حكم فى المعرب وبمعنى اللام والاضافة بادنى ملابسة ونظيره وكوكب الخرقاء اى حكم له اختصاصا بالمعرب بملابسة الوقوع فيه فلا يرد ما يقال حكم الشئ هو الاثر الثابت بذلك الشئ واختلاف اخر المعرب اثر العامل دون اثر المعرب كيف يكون الاختلاف حكم المعرب ان يختلف اخره اى صفة اخره بتقدير المضاف والا فالحرف الاخير لا يكون مختلفا بحال ومعنى اختلاف اخره اتصافه بصفة لم توجد قبلها وصرح باختلاف اخره فى بيان حكم المعرب احترازا عن اختلاف غير اخره فانه ليس حكم المعرب كاختلاف الراء فى امرء والنون فى ابنم تقول جاء فى امرؤ وابنم ورأيت امرأ وابنما ومررت بامرئ وابنم باختلاف العوامل الباء للسببية متعلقة بقوله يختلف اى بسبب اختلاف العوامل فيه احترازا عن اختلاف اخره لا بسبب اختلاف العوامل فانه ليس من احكام المعرب كاختلاف اخر من الاستفهامية فى نحو من امنك ومن الرجل ومن زيد والمراد باختلاف اخره بسبب اختلاف العوامل صلاحية ترتب اختلاف الاخر على حصول اختلاف العوامل فيصدق على جاء نى زيد واذا قيل فى اول الامر انه معرب ولم يوجد فيه اختلاف العوامل لانه لا يعدم اختلاف اخره عند حصول اختلاف العوامل والمراد بالاختلاف الثانى الوجود لعلاقة الملازمة بينهما لان اختلاف العوامل يستلزم وجوده لاستحالة اختلاف بلا وجوده فكان من قبيل ذكر الملزوم وارادة اللازم وانما اختار لفظ الاختلاف على لفظ الوجود للمشاكلة قوله ان يختلف فى صفة المشاكلة من محسنات الكلام وهو ان يذكر لفظ بصورة غيره لوقوعه فى جنبه فيكون المعنى ان يختلف صفة اخره بوجود جنس العوامل

ف ابنم بزيادة الميم وهو معرب من مكانين يقال هذا ابنم ورأيت ابنما ومررت بابنم تتبع النون الميم فى الاعراب كما فى امرئ تتبع الراء الهمزة فى الاعراب والالف فى امرء تحسبانه على حال كذا فى الصحاح ۱۲ مولوى غلام محى الدين مرحوم

ثم العوامل جمع عامل وسیاتی تفسیرہ وانما جمع العامل علی عوامل لان صیغۃ الفاعل ان کان صفۃ یجمع علی فاعلون کناصرون وان کان اسما یجمع علی فواعل ککواھل ولما صار العوامل ھھنا ولم یکن لہ معنی الصفۃ مراداً جمع علی فواعل واللام فی العوامل للجنس لانہ اذا انی علی الجمع فلا یکون ھھنا معھود یحمل علی الجنس و یبطل معنی الجمعیۃ وبھذا اندفع ما یقال لکون العوامل جمعا وادناہ ثلثۃ یقتضی ان لا یتحقق المعرب الا باختلاف ثلثۃ عوامل ولیس الامر کذلک اختلافاً منصوب علی انہ مفعول مطلق لفظیاً صفۃ اختلافاً ای یختلف اٰخرہ اختلافاً لفظیاً وھو اعم من ان یکون حقیقۃ نحو جاء نی زیدٌ ورأیت زیداً ومررت بزیدٍ او حکماً نحو رأیت احمد ومررت باحمد فانہ اختلف فیہ اٰخر المعرب اختلافاً حکمیاً لان الفتحۃ فی حالۃ الجر غیر الفتحۃ فی حالۃ النصب لکونہا نائبۃ عن الکسرۃ او یختلف اٰخرہ اختلافاً تقدیریاً وھو اعم من ان یکون حقیقۃ نحو ھذا عصاً واخذتُ عصاً وضربت بعصاً او حکماً نحو جاء نی موسی ورأیت موسی ومررت بموسی وھذہ الاقسام الاربعۃ فیما اذا کان الاعراب بالحروف فالاقسام ایضاً اربعۃ فانّ الاختلاف اللفظی حینئذ امّا ان یکون حقیقۃً نحو جاء نی ابوک ورأیتُ اباک ومررتُ بابیک او حکماً نحو رأیت مؤمنین ومررت بمؤمنین فانّہ اختلف فیہ اٰخر المعرب اختلافاً لفظیاً حکماً فانّ الیاء فی حالۃ الجر غیر الیاء فی حالۃ النصب لکونہ نائباً عن الکسرۃ وکذا الاختلاف التقدیری حینئذ امّا ان یکون حقیقۃً نحو جاء نی ابو القاسم ورأیت ابا القاسم ومررت بابی القاسم مما حذف فیہ الحرف لالتقاء الساکنین فانّ الاعراب فیہ بالحروف مقدّر وقد اختلف اٰخرہ اختلافاً تقدیریاً حقیقۃً او حکماً نحو رأیت مؤمنی البلد ومررت بمؤمنی البلد فانّہ قد اختلف اٰخر المعرب اختلافاً تقدیریاً حکماً واذا عرفت ذلک فاعلم انّ جمہور النحاۃ عرّفوا المعرب بما اختلف اٰخرہ باختلاف العوامل وعرّفہ الشیخ ابن الحاجب بانّہ المرکب الذی لم یشبہ مبنیّ الاصل وجعل ما عرّفوہ بہ حکمہ وتابعہ المصنّف واستدل الشیخ علی ذلک بما ذکر فی شرحہ لکتابہ الکافیۃ حیث قال انما لم اعرّف المعرب بما عرّف جمہور النحاۃ لانہ یلزم منہ تعریف الشیٔ بما ھو اخفی منہ لانّ الغرض من تعریف المعرب ان یثبت

سائر

لہ هذا الحکم وهو اختلاف اٰخره باختلاف العوامل واثبات هذا الحکم انما یکون بعد العلم به فیکون هذا الحکم اخفی من المعرب فلو عُرِّف به لزم تعریف الشئ بما هو اخفی منه وانه غیر جائز قال صاحب المتوسط یمکن ان یجاب عن نصرة للنحاة بان یقال لانسلم ان الغرض من تعریف المعرب ان یُثبت له هذا الحکم لجواز ان یُعرف هذا الحکم له باستعمال العرب بل الغرض من تعریفه ان یُعرفَ ان المعرب علی ای نوع من انواع الاسم یطلق بعد ان یُعرف احد نوعیه ما یختلف اٰخره باختلاف العوامل باستعمال العرب ثم لما فرغ عن بیان تعریف المعرب وحکمه اراد ان یبیّن ما هو وصف لازم وهو الاعراب وللنحاة خلاف فی تعریف الاعراب فمنهم من ذهب الی ان الاعراب عبارة عما یحصل به الاختلاف من الحرکات والحروف واختاره الشیخ ابن الحاجب واستدل بانهم اتفقوا علی ان الاعراب الرفع والنصب والجر وانما یحصل بها الاختلاف لا نفس الاختلاف ومنهم من ذهب الی ان الاعراب عبارة عن نفس الاختلاف واستدل بان الاعراب ضد البناء والبناء لا یقع علی الحرکات بل الحرکات ما به الاعراب ولما کان المختار عند المصنف رح ما ذهب الیه الشیخ ابن الحاجب عرّف الاعراب بما عرف به فقال

الاعراب ما ای شئ به الباء للسببیة والضمیر المجرور راجع الی الاعراب ای الاعراب شئ بسبب ذلک الشئ یختلف اٰخر المعرب وهذا السبب محمول علی السبب القریب کما هو المتبادر وهو ما یکون سببا واسطة فلا یدخل فیه العوامل والمقتضی والاسناد لکون هذه الامور اسبابا بعیدة للاختلاف لان العامل سبب قریب للمقتضی وهو سبب قریب للاعراب وهو سبب قریب للاختلاف فیکون العامل سببا بوسائط والاسناد سببا له بواسطتین والمقتضی سببا له بواسطة والاعراب سببا له بلا واسطة فکان هذا قریبا وقال الفاضل الهندی فی تفسیر ما ای حرکة او حرف فلا یرد العامل والمقتضی والاسناد واعترض علیه بعض الفضلاء بانه ان ارید بکلمة ما الحرکة یخرج الحرف وان ارید الحرف یخرج الحرکة وان ارید جمیعا لزم ان یراد بالعام افراد المختلفة الماهیة وهو غیر جائز وایضا یلزم ان یکون الحرف العامل بتعمیم الحرف المرادة بکلمة ما الا ان یراد حرف یصلح للاعراب وحرف علة ساکنة وهذا هو الاصوب اذ النقد بالاول یوجب اخذ الاعراب فی حده واخذ المحدود فی الحد



یوجب الدور لتوقف معرفۃ الحد علی معرفۃ الحد وذلک باطل لا یقال
اختلاف اٰخر المعرب لا یتأتی الا بحرکتین فھو یقتضی ان لا یکون الحرکۃ الاولی اعرابًا
لانا نقول المراد بالسبب المذکور ما لیس بتامّ ای ما یکون لہ شیء من التاثیر فی المسبّب
ولا یکون لہ تاثیر تامّ فیہ فیندرج الحرکۃ الاولی فی الاعراب لان لھا شیئًا
من التاثیر اذ الحرکۃ الثانیۃ غیر موجبۃ للاختلاف عند فقد الحرکۃ الاولی
وانما یکون موجبۃ لہ حین وجدانھا ویمکن ان یقال الحرکۃ الاولی بعد السکون فتکون
مما یتم بہ علۃ الاختلاف فصدق علیھا انھا یختلف بھا اٰخر المعرب لان الاسم
حینئذٍ معرب ای مرکب لا یشبہ مبنی الاصل اختلف اٰخرہ بھا من السکون الی
الحرکۃ وان لم یکن فی حال الاعراب ونظیرہ ما یقال ارضعت ھذہ المرأۃ ھذا الشابّ
فانّ ھذا الکلام صادق وان لم یکن الرّضیع المشار الیہ شابًا فی حالۃ الرّضاع فکذا
ھھنا یصدق علی الحرکۃ الاولی انھا اختلف بھا اٰخر المعرب من السکون الی الحرکۃ وان
لم یکن الاسم معربًا فی حالۃ السکون ثم قولہ یختلف اٰخر المعرب خرج بہ حرکۃ نحو
غلامی لانہ اختلف بہ اٰخر المبنی لا اٰخر المعرب لان المضاف الی یاء المتکلم مبنی قبل
دخول العامل وانما یکون معربًا بعد ترکیبہ مع العامل واٰخرہ انما یکون معربًا بعد
ترکیبہ مع العامل واٰخرہ انما یکون مختلفًا عند الاضافۃ وھی سابقۃ علی الترکیب
مع العامل بظھور انک تخبر فی جاء فی غلام زید عن المضاف لا عن المعرب ثم تضیفہ
فکان المختلف ھذہ الحرکۃ ھو اٰخر المبنی البتۃ واعترض علی ھذا التعریف بان الاعراب
والمعرب یستویان فی المعرفۃ والجھالۃ وتعریف الشیء بما یساویہ باطل وانما جعل
الاعراب فی اٰخر الاسم لانہ دالّ علی الوصف من کونہ عمدۃ او فضلۃ والدّالّ علی الوصف
متاخر من الموصوف کالضمۃ والفتحۃ والکسرۃ تمثیل للاعراب وھذہ الاسماء الثلثۃ
ان کانت بالتاء یطلق علی الحرکات سواء کانت بنائیۃ او غیرھا اعرابیۃ کانت
او غیرھا کضمۃ وعد لانھا اذا اطلقت بدون قرینۃ یراد بھا غیر الاعرابیۃ وان کانت
مجردۃ عن التاء فلا تکون الا القاب البناء واما الرفع والجر فلا تطلق الا علی
الحرکات والحروف الاعرابیۃ ولا تطلق علی الحرکات البنائیۃ ولا علی غیرھا
من غیر الاٰخر اعراب الاسم ای الاسم المعرب ثلثۃ انواع وذلک لان المعانی التی وضع

لفظ ھو

الاعراب الدالۃ علیہا ثلثۃ الفاعلیۃ والمفعولیۃ والاضافۃ فیکون الاعراب الدال علیہا ایضا ثلثۃ لکون الدال علی حسب المدلول ای علی قدرہ والا لزم الاشتراک لوکان الدال اقل من المدلول والترادف لوکان الدال اکثر من المدلول وکلاہما خلاف الاصل وانما سمی اعراب المعرب انواعا واعراب المبنی القابا لان کل واحد من الرفع والنصب والجر دال علی نوع من انواع المعانی فلما کانت المدلولات انواعا کانت الدوال علیہا انواعا ایضا بخلاف اعراب المبنی کالضم والفتح والکسر فان کل واحد منہا یدل علی امر واحد ہو البناء فیکون القابا رفع محمود علی الیدلیۃ اومرفوع علی الخبریۃ لمبتدأ محذوف ونصب عطف علیہ وجر کذلک وانما سمی الرفع رفعا لارتفاع الشفۃ السفلی عند التلفظ بہ او لرفعۃ مرتبتہ من اخویہ لکونہ علما لما ہو عمدۃ الکلام وانما سمی النصب نصبا لانتصاب الشفتین علی حالہما عند التلفظ بہ ولانہ یصیب الفضلۃ ای یفضحہا فی الکلام من غیر ان یحتاج الیہا الکلام وانما سمی الجر جرا لان عاملہ یجر الفعل الی الاسم ولان الشفۃ السفلی یجر الی السفل عند التلفظ بہ ثم لما فرغ من بیان الاعراب اراد ان یبین العامل لاحتیاج معرفۃ المعرب الی بیان العامل لانہ معتبر فی مفہومہ کما عرف وجریان ذکرہ فی حکمہ وانما اخرہ عن بیان الاعراب لتوقف تعریفہ علی حصول الاعراب او علی المعنی المقتضی للاعراب فقال والعامل ما بہ رفع ونصب وجر اعلم ان النحویین اختلفوا فی تعریف العامل فمنہم من ذہب الی ما اختارہ المص ومنہم من ذہب الی ان العامل ما بہ یتقوم المعنی المقتضی للاعراب واختارہ الشیخ ابن الحاجب فی الکافیۃ واعترض علی ہذا التعریف بانہ لیس بجامع اذ لا یصدق علی عامل الفعل ولیس بمانع اذ یدخل فیہ الاسناد فانہ ایضا یتقوم بہ المعنی المقتضی للاعراب واجیب عن الاول بان المراد من ہذا التعریف تعریف عامل الاسم فلا ینتقض بخروج عامل الفعل وعن الثانی بان الباء للسببیۃ فلا یدخل الاسناد لانہ لیس بسبب بل ہو شرط اولانہ سبب قریب لحصول المعنی المقتضی للاعراب بخلاف العامل فانہ سبب بعید لذلک لا انہ سبب قریب لحصول المقتضی فیکون العامل سببا بعیدا فان السبب البعید مجاز ولا یکون ارادۃ المجاز فی التعریفات لایرادہ الجہالۃ فی التعریف حیث یسبق الفہم عند الاطلاق الی المعنی الحقیقی لا المجازی قلنا

الدوال

ان هذا المجاز مشتهر فی الاصطلاح فتعین کونه سببا بعیدا ههنا ومنهم من ذهب الی ان العامل ما یوجب کون اخر الکلمة علی وجه مخصوص وهذا حد شامل لعامل الاسم والفعل واورد علیه بانه ان اطلق الوجه المخصوص یرد حرف النداء فی نحو یا زید ویاء الاضافة فی یا غلامی لانهما توجبان کون اخر الکلمة علی وجه مخصوص مع انهما لیسا بعاملین وان ارید وجه مخصوص من الاعراب یلزم الدور علی قول من اخذ العامل فی حد الاعراب قائلا بان الاعراب ان یختلف اخر الکلمة باختلاف العوامل وان ارید وجه مخصوص من المقتضی یا باه اخر الکلمة اذ المقتضی صفة قائمة بتمام کلمة لا باخرها وایضا یخرج عامل الفعل لانعدام المقتضی فیه فیکون تعریفا لنوع من العوامل والمفروض انه تعریف مطلق العامل واجیب بارادة وجه مخصوص مما اقتضاه المقتضی وللتشبیه التام بالاسم فلا یلزم الدور لان ما اقتضاه المقتضی اعم من الاعراب مفهوما وان لم یصدق الا علیه ولا یخرج عامل الفعل لانه یصدق علیه انه یوجب کون اخر الکلمة علی وجه مخصوص مما اقتضاه التشبیه التام وهو الشبه لفظا ومعنی واستعمالا علی ما عرف فان قیل الشبه امر واحد فکیف یترتب علیه الامور المختلفة من الرفع والنصب والجزم قلنا للشبه ثلثة احوال اقویها ان یقع المضارع موقع الاسم بنفسه واوسطها ان یقع موقعه بتاویل وادناها ان لم یقع موقعه لا بنفسه ولا بتاویل ففی اقوی الاحوال یقتضی الرفع الذی هو اقوی الحرکات وفی اوسطها یقتضی النصب الذی هو اوسط الحرکات وفی ادناها یقتضی ما هو اخف وهو الجزم فالشبه وان کان واحدا لکن له احوال مختلفة یقتضی کل منها ما هو انسب بتلک الحال ومحل الاعراب لفظیا کان او تقدیریا من اسم ای المحل الکائن من الاسم المعرب هو الحرف الاخیر انما لم یقل الاخیرة لان لفظ الاخیر یذکر ویؤنث وتخصیص المحل بالاسم لانه یبحث عن احوال الاسم والا فمحل الاعراب من الفعل المضارع ایضا هو الحرف الاخیر ثم ضمیر الفصل هذا للحصر ای هو الحرف الاخیر لا غیر جاء به دفعا لتوهم من یتوهم ان محل اعراب التثنیة والجمع المذکر السالم هو ما قبل النون فلا یکون حرفا اخیرا الا ان هذا النون عوض عن الحرکة والتنوین اللتین کانتا فی الواحد فهو لیس بحرف اخیر بل الحرف الاخیر هو ما قبل النون ولما بین المعرب والاعراب والعامل ومحل الاعراب ذکر لجمیع ذلک مثالا قصدا للایضاح

الام فقال مثال الکل ای کل ماذکرنا من ھذہ الامور نحو قام زید فقام الفاء للتفسیر
والذی یسوّغ دخول الفاء التی وضعت للتعقیب علی المفسر کون ذکر المفسر عقیبا
ذکر المفسَّر و قام رفع مبتدأ بتأویل اللفظ و قوله عامل خبرہ و زید معرب و الضمة اعراب
والدال حرف الاعراب الانسب ان یقول والدال محل الاعراب ثم لما کان ما هو
معرب من کلام العرب مقتصرًا علی قسمین الاسم المتمکن والفعل المضارع شرع
فی بیان ذلک بقوله واعلم هی کلمة تذکر فی اول الکلام لتشویق السامع لواصغا
الی جانب الکلام ولاریب ان الکلام بعد الطلب والتشویق الیه اوقع فی الذهن لاستعمال
العلم فی الکلیات والمعرفة فی الجزئیات امر بالعلم لا بالمعرفة لان المتعلق به من المفعول
امر کلی لاجزئی ولما کان الفهم متعلقا بسابق الکلام لم یکن الامر به مناسبًا
لهذا المقام ولم یقل اقرء لان المقصود هو الدرایة لا القراءة انه ای الشان لا یعرب
شئ فی کلام العرب الا الاسم المتمکن قدمه لاصالته فی الاعراب و قید الاسم بالمتمکن
لان من الاسم ما لم یکن متمکنا لم یکن معربًا والفعل المضارع وصف الفعل بالمضارع
لان من الفعل ما لم یکن مضارعًا لم یکن معربًا هذا اذا لم یتصل به نون التاکید
ولا نون جمع المؤنث وانما لم یذکر هذا القید ههنا اکتفاءً بذکرہ فی بحث الفعل و سیجئ
حکمه ای حکم الفعل المضارع فی القسم الثانی وهو الفعل ان شاء الله تعالیٰ ثم لما فرغ
عن بیان حکم الاسم المعرب شرع فی بیان اصناف اعرابه فقال **فصل** فی اصناف
اعراب الاسم وهی تسعة اصناف جمع صنف وهو اخص من النوع مطلقا ولما کان
الرفع قد یحصل بالضمة لفظا او تقدیرًا وقد یحصل بالواو وقد یحصل بالالف وکذلک
وکذا النصب تارةً یکون بالفتحة لفظًا او تقدیرًا و تارةً یکون بالکسرة وتارة یکون بالالف
کذلک وکذا الجر ربما یوجد بالکسرة لفظًا او تقدیرًا و ربما یوجد بالیاء لکن لما کان الاسماء
تختلف فی استحقاق اقسام الرفع فبعضها تستحق الرفع بالفتحة وبعضها تستحقه
بالواو وبعضها تستحقه بالالف وکذا الاسماء تختلف فی استحقاق اقسام النصب و
الجر قسم المص باعتبار الاستحقاق اصناف الاعراب لیتضح احوالها فی الاصناف
بالاعراب ولما کان الاعراب اللفظی هو الاصل و الاکثر قدمه علی التقدیری فقال
الاول من تلک الاصناف وانما جعل هذا الصنف اول الاصناف لکونه اشرفها لانه

لے جواب عما یقال انہ لم یقل افہم ۱۲ مولوی غلام رسول مرحوم

اصل من وجہین احدھما کونہ بالحرکات واصل الاعراب ان یکون بالحرکات والاعراب بالحروف خلاف الاصل و الثانی کونہ بالحرکات الثلث واصل الاعراب ان یکون بالحرکات الثلث والاعراب بالحرکتین خلاف الاصل ولذا قدم المفرد المنصرف والجمع المکسر المنصرف علی جمع المؤنث السالم لکون اعراب الاول بالحرکات الثلث وھو اصل وکون اعراب الثانی بالحرکتین وھو خلاف الاصل و انما قدم المفرد المنصرف علی المکسر المنصرف فی الوضع لان المفرد مقدم علی الجمع طبعا فقدمہ فی الوضع لیوافق الوضع الطبع ان یکون الرفع بالضمۃ والنصب بالفتحۃ والجر بالکسرۃ ویختص ای ھذا الصنف بالمفرد وقد یذکر ویراد بہ ما یقابل الجملۃ کما سیأتی فی بحث التمیز وقد یذکر ویراد بہ ما یقابل المضاف والمضارع لہ کما سیجیٔ فی باب المنادی نحو یا زید فانہ مقابل للمضاف والمشبہ بہ مثل یا عبد اللہ ویا طالعا جبلا وقد یذکر ویراد بہ ما یقابل المثنی والمجموع وھو المراد بہ ھھنا واورد علیہ بان کلا والاسماء الستۃ مفردات مع انھا لیست بمعربۃ بالحرکات الثلث التامۃ واجیب عنہ بان المراد بالمفرد المفرد من کل وجہ یعنی ما لا یکون مثنی ولا مجموعا ولا ملحقا بھما وکلا والاسماء الستۃ ملحقۃ بالمثنی لمشابھتھما ایاہ فی الدلالۃ علی الامرین مع وجود حرف یصلح للاعراب فی اٰخرھما ولیس المراد فی المفرد من کل وجہ ان یکون مفردا لفظا ومعنی حتی یرد علیہ ما یقال من ان الاسماء الاضافیۃ کالابن مثلا لیس بمفرد من کل وجہ لدلالتہا علی امرین فی معنی المثنی فلو ارید بالمفرد ذلک لزم ان یکون الاضافیات معربۃ بالحرکات الثلث لما ان التنصیص علی الشیٔ فی الروایات یوجب نفی الحکم عما عداہ فی الامر بخلاف المنصرف قید المفرد بالمنصرف احترازا عن المفرد الغیر المنصرف فان جرہ بالفتحۃ کما سیجیٔ الصحیح فیہ احتراز عن المفرد المنصرف المعتل فان اعرابہ لیس کذلک وھو ای الصحیح عند النحاۃ جمع ناج کالقضاۃ جمع قاض وھو الذی یتکلم فی علم النحو و انما قال ھذا احترازا عن الصحیح عند الصرفیین وھو ما لا یکون فی مقابلۃ فائہ وعینہ ولامہ حرف علۃ وتضعیف وھمزۃ مثل الضرب واختلفوا فی السالم فمنھم من قال لا فرق بینہ وبین الصحیح ومنھم من قال بینھما عموم وخصوص مطلقا

فقد یذکر المفرد (حاشیہ)

لیست بمعربۃ (حاشیہ)

مطلق

اذ السالم عند هذا القائل ما عرف الصحيح به والصحيح ما ليس بمقابلة فائه و عينه ولا لامه حرف علة فحسب فكل سالم صحيح من غير عكس و انما شرط خلوه من التضعيف والهمزة لترتب احكام حرف العلة من الابدال والحذف وغيرهما فيهما قوله وهو ما لا يكون في مقابلة فائه و عينه ولامه الخ يدل على ان حرف العلة لو لم يكن في مقابلتها لا يبنا في الصحيح نحو ضارب ومضروب وقيل انما اختص الفاء والعين واللام للميزان حتى يكون فيه شيء من حروف الشفعة والوسط والحلق وقيل في وجه الاختصاص ان لفظ الفعل فرد من افراد الاسم شامل لجميع الافعال لان نصر مثلاً معناه فعل النصر و ضرب معناه فعل الضرب الى غير ذلك ولا شيء غيره من الكلمات كذلك وهذا الوجه اولى لئلا يرد عليه بمثل عمل و سمع ومنع فان قلت ما وجه اختصاص الميزان بالثلاثي ولم لم يكن رباعيا او خماسيا قلت انه لو كان رباعيا او خماسيا لم يكن وزن الثلاثي به الا بحذف حرف واحد واكثر ولو كان ثلاثيا لم يكن وزن الرباعي والخماسي به الا بزيادة اللام مرة او مرتين والزيادة عندهم اسهل من الحذف ولهذا قيل دعاء زيادة الهاء في امهات احسن من ادعاء حذفها في امات فان قلت لم قدم الفاء ثم العين ولم لم يعكس قلت التكتة فيه ان الفاء اخف من الشفة وهي مقدمة على اخويها ثم اخر العين عن اللام لزم ان يكون الخفيف في طرف والثقيل في طرف فلم يكن معتدلاً فتعين ان يكون العين في الوسط والخفيف في طرفي الحصول الاعتدال في الوزن ما لا يكون في اخره هذا يدل على انه لو كان في اوله واوسطه حرف علة لا يبنا في الصحيح عند النحاة وانما عرفوا الصحيح بذلك لان بحثهم يقع عن اخر الكلمة حرف علة وهي الواو والياء والالف التي اصلها واو وياء الا في الاسماء اللازم بناءها ويجمعها لفظ واي وانما سميت هذه الحروف بحروف العلة لكثرة تغيرها من حال الى حال مثل العليل المتغير المزاج وبحروف المدة لتولدها بمد الحركة فان الواو متولدة بمد الضمة والياء بمد الكسرة والالف بمد الفتحة ولذا كانت الواو اخت الضمة والياء اخت الكسرة والالف اخت الفتحة اي مناسبات لهن وبحروف لين لكونها ضعيفة لانها بمنزلة النفس ولذا لا يحتمل الحركة الثقيلة ثم اعلم ان هذه الثلثة اصلية كانت او زائدة ان كانت ساكنة تسمى حروف اللين فان كانت حركة ما قبلها موافقة لها تسمى حروف

النعش

المدّۃ ایضاً فالالف لا ز م لسکونہا وانفتاح ما قبلہا حرف مدّۃ ولین دائماً واما الواو والیاء فتکونان تارۃ حرفی مدّۃ ولین وتکونان تارۃ حرفی لین ولا مدّۃ واما اذا کانتا متحرکتین فلا یکونان حرفی لین ولا مدّۃ بل ہما بمنزلۃ الحرف الصحیح نحو بیع وعد کزید مثال للمفرد المنصرف الصحیح والجاری مجری الصحیح معطوف علی قولہ الصحیح وھو ما یکون فی اٰخرہ واو او یاء ما قبلہا ساکن کدلو وظبی مثالان للجاری مجری الصحیح وانما کان ھذا جاریاً مجری الصحیح وملحقاً بہا لان حرف العلۃ بعد السکون لا یثقل علیہا الحرکۃ لمعارضۃ خفۃ السکون ثقل الحرکۃ ولان حرف العلۃ بعد السکون مثلہا بعد السکون فی الوقوع بعد استراحۃ اللسان ولا یثقل علیہ الحرکۃ بعد السکون یعنی فی ابتداء التلفظ ایۃ حرکۃ کانت لقوۃ المتکلم فی الابتداء لان ھذہ الحرکۃ تقع علیہا بعد استراحۃ اللسان فیحتمل کل حرکۃ نحو وصول وبیسیر ووقایۃ ونحو ذلک وبعد السکون لا یثقل علیہا الحرکۃ ایۃ حرکۃ کانت ویختص ھذا الصنف ایضاً بالجمع المکسر وصف الجمع بالمکسر احترازاً عن الجمع السالم بالالف والتاء والواو والنون او بالیاء والنون المنصرف صفۃ ثانیۃ للجمع واحترز بہ عن الجمع المکسر الغیر المنصرف کرجال مثال للجمع المکسر المنصرف ثم اورد مثالاً للکل وقال تقول جاء نی زید ودلو وظبی ورجال فی الرفع ورأیت زیداً ودلواً وظبیاً ورجالاً فی النصب ومررت بزید ودلو وظبی ورجال فی الجر ولما فرغ عن بیان ما یعرب بالحرکات الثلث شرع فی بیان ما یعرب بحرکتین ویحمل فیہا الفتحۃ علی الکسرۃ فقال الثانی ای الصنف الثانی من تلک الاصناف ان یکون الرفع بالضمۃ والنصب والجر بالکسرۃ ویختص الی ھذا الصنف لجمع المؤنث السالم قدّمہ علی غیر المنصرف لانہ اوضح اذ معرفۃ غیر المنصرف یحتاج الی التطویل ولا یعرب بہ یزول عنہ ثم قولہ السالم بالجر علی انہ صفۃ الجمع لا صفۃ المؤنث کما یتبادر من کون السلامۃ صفۃ للمفرد لان الاصطلاح جری علی وصف الجمع بالسلامۃ وان کانت السلامۃ حال مفردہ وما ھو باعرف من الموصوف لان المضاف الی ذی اللام او غیرہ من المعارف لہ حکم المضاف الیہ فی تعریفہ مثل تعریف المضاف الیہ ھذا عند سیبویہ واما عند المبرد فتعریف المضاف انقص من تعریف المضاف الیہ لانہ یکتسب التعریف من المضاف الیہ فنحو الظریف فی قولک رایت غلام الرجل الظریف بدل

المدّ مدّ
مدّ مدّ
فیہ
صفۃ

عند المبرد وصفۃ عند سیبویہ فکذا السالم علی مذہب سیبویہ لا المبرد وانما وصف جمع المؤنث بالسالم احترازا عن الجمع المکسر کحمر فی جمع حمراء فان اعرابہ بالحرکات الثلث وینبغی ان یضم الی جمع المؤنث السالم اولات جمع ذات من غیر لفظہ کما ضم اولو الی جمع المذکر السالم ثم اعترض علیہ بانہ یدخل فیہ نحو سنین وثبین وقلین وارضین لکونہ جمع المؤنث السالم مع انہ معرب بالحروف ویخرج عنہ سجلات وسفرجلات من جموع المذکر واجیب عنہ بان المراد بہ صیغۃ جمع المؤنث علی حذف المضاف فیتنا ول نحو سجلات وسفرجلات لانہ علی صیغۃ جمع المؤنث السالم ویخرج عنہ نحو سنین وثبین لانہ علی صیغۃ جمع المذکر السالم اصطلاحا او بان المراد جمع المؤنث وما علی صیغۃ بحذف المعطوف وحذفہ مع واو العطف غیر غریب فی کلامہم وانما النادر حذف حرف عطف فقط ویمکن ان یجاب بان المراد بجمع المؤنث السالم ما جمع بالالف وتاء الجمع علی عموم المجاز فیندرج فیہ نحو سجلات ویخرج عنہ نحو سنین وانما لم یقل بالجمع بالالف وتاء الجمع یشیر الی ان الاصل فی ہذا الحکم ہو جمع المؤنث السالم دون غیرہ من الجموع وانما جعلت الفتحۃ تابعۃ للکسرۃ فی جمع المؤنث السالم لکونہ فرعا لجمع المذکر السالم وقد جعلنا الفتحۃ فیہ تابعۃ للکسرۃ فجعل فی الفرع ایضا کذلک لئلا یلزم مزیۃ للفرع علی الاصل والمزیۃ بکون الاعراب بالحرکات محتملۃ ضرورۃ لعدم ما یصلح للاعراب فی اخرہ من الحروف ولان الاعراب بالحروف فی الجموع صار اصلا ای معتبرا مستقلا فصار الاعراب بالحرکۃ فیہما کانہ فرع فیہا فان قیل الدلیل الذی یدل علی اصالۃ الاعراب ہو کونہ حقیقۃ دالا علی المعانی المعتورۃ علی الاسم من الفاعلیۃ والمفعولیۃ والاضافۃ التی وضع الاعراب للدلالۃ علیہا بلا واسطۃ بخلاف الحروف فانہا مع کونہا ثقیلۃ بالنسبۃ الی الحرکات لا تدل علی المعانی الا بواسطۃ الدلالۃ علی الحرکات فالواو تدل علی الفتحۃ لکونہا اخت الفتحۃ من حیث انہا تحصل باشباع الضمۃ والالف تدل علی الفتحۃ لکونہا اخت الفتحۃ من حیث انہا تحصل باشباع الفتحۃ والیاء تدل علی الکسرۃ لکونہ اخت الکسرۃ من حیث انہا تحصل باشباع الکسرۃ ثم ہذہ الحرکات تدل علی المعانی والدلالۃ علی ما ہو المقصود

لفظ

جمع من غیر لفظہ

محتملۃ

بلاواسطة اظهر منه بالواسطة فان قلت فلا فرق بين هذه فى المفرد وغيره من التثنية والجمع فكيف يكون اصلا فى المفرد وفرعا فى غيره ظنا ان هذا الدليل فى الجمع متروك بدليل آخر اقوى منه وهو ان الجمع فرع والاعراب بالحركة اصل وجعل الاصل للفرع غير ملائم كتعليق الدر على عنق الخنزير فكانت الفرعية فى الجمع الممكنة الاعراب بالحروف دليلا ماخوذا والدليل المذكور الدال على اصالة الاعراب بالحركات متروك والمتروك كالمعدوم فكان مقتضى الدليل فى الجمع هو الاعراب بالحروف والاصل هو الذى اقتضاه الدليل المعنوى الذى لم يعارض لما هو اقوى منه وما لم يكن كذلك فهو خلاف الاصل فالاعراب بالحروف فى الجمع مقتضى الدليل فكان اصلا بخلاف الاعراب بالحركات فكان فرعا وعطاء الحركة التى اقتضى فيه الدليل الحرف حطا المرتبة الارفع عن لنة تعليق الدر على عنق الخنزير الذى غير ملائم سخرية بلا تكرير تقول هن مسلمات فى الرفع ورايت مسلمات فى النصب ومررت بمسلمات فى الجر ثم لما وقع الفراغ عما يعرب بحركتين وحمل فيه الفتحة على الكسرة اخذ فى بيان ما يعرب بالحركتين وحمل فيه الكسرة على الفتحة فقال الثالث اى الصنف الثالث من تلك الاصناف ان يكون الرفع بالضمة والنصب والجر بالفتحة

ويختص اى هذا الصنف بغير المنصرف اى غير الجارى عليه حكم الانصراف واكتفى فيه بالفتحة فى حالة النصب والجر لما سيأتى عند بيان حكمه كما تقول جاءنى احمد فى الرفع ورايت احمد فى النصب ومررت باحمد فى الجر ولما فرغ من بيان ما يعرب بالحركات لفظا شرع فى بيان ما يعرب بالحروف لفظا فقال الرابع اى الصنف الرابع من تلك الاصناف ان يكون الرفع بالواو والنصب بالالف والجر بالياء ويختص هذا الصنف بالاسماء الستة حال كونها مكبرة لانها اذا كانت مصغرة كان اعرابها بالحركات نحو جاءنى اُخيّك ورايت اُخيّك ومررت باُخيّك مضافة حال بعد حال لانها اذا كانت مفردة كان اعرابها ايضا بالحركات نحو جاءنى اخ ورايت اخا ومررت باخ الى غير ياء المتكلم لانها اذا كانت مضافة الى ياء المتكلم كانت مبنية او معربة اعرابا تقديريا نحو جاءنى اخى ورأيت اخى ومررت باخى واعترض بعض الفضلاء ههنا بان قوله مضافة الى غير ياء المتكلم مغن عن قوله مكبرة لانه انما احترز بقيد الاضافة عن حالة الافراد وبقيد الاضافة الى غير ياء المتكلم عن حالة الاضافة الى ياء المتكلم

لممکن

لعدم حروف صالحة للاعراب فی اواخرها فی هاتین الحالتین وهذه علة موجودة فی حالة کونها مکبّرة فکان هذا القیدُ احترازًا عن حالة التصغیر ایضًا وکان ذکره کذکر قید کونها مکبّرة وهی ای الاسماء الستة اَبُوكَ واخوكَ وهنوكَ وهنٌ عبارةٌ عن الشیئ المستنکر الذی یستشنم ذکره من العورة والفعل القبیح وحموكِ بکسر الکاف لانه خطاب للمؤنث لان الحَمَ ابو الزوج او عصبته علی حسب الاختلاف فلا یجوز اضافته الا الی المرأة وهذه الاربعة منقوصتا واویات یدل علیه اَبَوان واُخوان وهَنَوان وحَمَوانِ واصلها ابو واخو وهنو وحمو وفوكَ اصله فَوْهٌ علی وزن فَعْل بفتح الفاء وسکون العین وَفُوكَ اجوف واوی لامه هاءٌ اذ اصله فوهٌ فحذف الهاء نسیًا ثم قلبت الواو میمًا لانه لو لم یقلب لدار الاعراب علی العین کما فی ید ودم فیجب قلبها الفا لتحرکها وانفتاح ما قبلها فیبقی المعرب علی حرف واحد عند التقاء الساکنین ثم اذا اضیف الی یاء المتکلم او غیرها یزول علة قلبها مما هو خوف السقوط عند اجتماع الساکنین فیعود الی اصله فیقال فوه وذو مال وهو لفیف مقرون بالواوین اذ اصله ذَوَوٌ اضافه الی اسم الجنس لان اضافته الی غیره لا یجوز الا علی الشذوذ وانما اعربت هذه الاسماء بالحروف لمشابهتها بالمثنی فی الدلالة علی الامرین وان کان العمل بالشبه لوجود ما یصلح للاعراب فی اواخرها واعترض بانّ اعراب هذه الاسماء الستة بهذه الحروف الثلثة جائز ام واجب فَاِن کان جائزًا لا سبیل الیه لانه ینقض بنهٗ فان اعرابه بالحروف واجب وان کان واجبًا لا سبیل الیه ایضًا لان الاعراب فیما عداه من الاسماء الخمسة جائز لا واجب لانها قد تعرب بالحرکات الثلث لفظًا کما تقول هذا اَبُكَ ورایتُ اَبَكَ ومررتُ بِاَبِكَ والجواب عنه ان هذه القضیة ممکنة بالامکان العام اعنی اعراب هذه الاسماء الستة بالواو ونصبها بالالف وجرها بالیاء بالامکان العام ای عدم اعرابها بهذه الحروف غیر لازم واما اعرابها فیحتمل اللزوم کما فی ذو ویحتمل عدمه کما فی غیره تقول

جاء فی اخوكَ فی الرفع ورایت اخاكَ فی النصب ومررت باخیكَ فی الجر وکذا البواقی ای مثل مثال الاخ المذکور امثلة البواقی من الاسماء الخمسة ثم لما فرغ عن بیان الاسماء التی تعرب بالحروف الثلثة شرع فی بیان الاسماء التی تعرب بحرفین ورفعها بالالف

فقال الخامس اى الصنف الخامس من تلك الاصناف يكون الرفع بالالف والنصب والجر
بالياء المفتوح ماقبلها ويختص اى هذا الصنف بالمثنى وكلا وكذا كلتا ولم يذكره
اكتفاء بذكر الاصل فكان ذكره مغنيا عن ذكرها واورد عليه بانه ذكر اثنتان
مع انه فرع اثنان واجيب بان الاصل هوان يذكر الفرع لكن لما كان الفرعية
يجوز الاكتفاء عنه بالاصل فالفرعية وجه لجواز الترك لانه يوجب ذلك و
ايضا ذكر اثنتان فيدل على ان حكم المؤنث كحكم المذكر وايضا لما
كان اثنان واثنتان على صورة المثنى وليسا بتثنيتين حقيقة ذكرهما
على حدة لئلا يتوهم انهما تثنيتان حقيقة قال الكوفيون الالف فى كلا وكلتا
للتثنية ولزم حذف نونهما للزوم الاضافة قالوا واصلهما كل المفيد للاحاطة
فى الواحد ورجوع الضمير الى الواحد وبقاء الالف عند الاضافة الى الظاهر
نصبا وجرا دليل ظاهر على انه مفرد وليس بتثنية مضافا حال من كلا
الى مضمر اى مضمر كان وفيه احتراز عما اذا كان مضافا الى مظهر فان حكمه
ح حكم عصا نحو جاءنى كلا الرجلين ورأيت كلا الرجلين ومررت بكلا الرجلين
وكانوا يعربونه مضافا الى مظهر ايضا اعراب المثنى وذكر صاحب المغنى ان بعض
العرب يثبت الالف فى كلا وكلتا مضافين الى المظهر وقيل انما يعرب
كلا بالحروف حال كونه مضافا الى مضمر لانه باعتبار لفظه مفرد وباعتبار معناه
مثنى فلفظه يقتضى الاعراب بالحركات ومعناه يقتضى الاعراب بالحروف
فروعى فيه كلا الاعتبارين فاذا اضيف الى المظهر الذى هو الاصل روعى جانب
اللفظ الذى هو الاصل واعرب بالحركات التى هى الاصل لكن يكون اعرابه تقديريا
لان آخره الالف يسقط لالتقاء الساكنين واذا اضيف الى المضمر الذى هو الفرع روعى
جانب معناه الذى هو الفرع واعرب بالحروف التى هى الفرع نحو جاءنى كلاهما
ورايت كليهما ومررت بكليهما فلهذا قيد كون اعرابه بالحروف باضافته الى المضمر
وفيه بحث لان الاسماء الستة مفردة اللفظ مثنى المعنى لانها لكونها من الاضافيات
تدل على امرين كالمثنى ولم يعمل فيها الاعتبارين فى حالة الاضافة الى المظهر والمضمر
فعلم ان كونه مثنى المعنى لا يكفى لكون اعرابه بالحروف الثلثة فى الاحوال كلها واثنان

ولا

ليدل

واثنتان مرفوعان لانہما معطوفان علی قولہ کلا فانہ مرفوع بانہ خبر مبتدأ محذوف اذا التقدیر ویختص بالمثنی وما الحق بہ ھو کلا واثنان واثنتان وھذا التأویل یاتی فی قولہ وعشرون مع اخواتہا فانہ مرفوع لانہ معطوف علی قولہ واولو بالرفع بانہ خبر مبتدأ محذوف اذا التقدیر ھنالک ویختص بجمع المذکر السالم وما الحق بہ ھو اولو وعشرون تقول جاءنی الرجلان کلاھما واثنان واثنتان فی الرفع ورأیت الرجلین کلیھما واثنین واثنتین فی النصب مررت بالرجلین کلیھما واثنین واثنتین فی الجر ثم لما فرغ عن بیان الاسماء التی تعرب بالحرفین ورفعھا بالالف اخذ فی بیان الاسماء التی تعرب بالحرفین ورفعھا بالواو فقال السادس ای الصنف السادس من تلک الاصناف ان یکون الرفع بالواو المضموم ما قبلھا والنصب والجر بالیاء المکسور ماقبلھا ویختص ای ھذا الصنف بجمع المذکر السالم احترز بہ عن الجمع المکسر نحو رجال ولا بد ھہنا من تقدیر مضاف ای صیغۃ جمع المذکر لیدخل فیہ نحو سنین وثبین وقلین لانہا جمع المؤنثات ویخرج عنہ نحو سجلات وسفرجلات او من تقدیر معطوف ای جمع المذکر السالم وما علی صیغتہ فیدخل فیہ نحو سنین ویخرج عنہ نحو سجلات ویمکن ان یقال المراد بہ ماجمع بالواو والیاء والنون علی عموم المجاز فیندرج فیہ نحو سنین ویخرج عنہ نحو سجلات الا انہ لم یقل کذلک لیشیر الی ان العرف فی ھذا الحکم ھو جمع المذکر السالم او اولو ھو جمع ذو من غیر لفظہ فان قلت ھذا اسم قد وجد فی اخرہ واو قبلھا ضمۃ ولم یوجد فی کلامھم مثل ذلک قلت الواو فیہ فی معرض التغیر فلم یعبأ بہ او نقول لما کان الواو فیہ مقام الضمۃ صارت کانہا ضمۃ لا واو ولکن الایرد مثل کفو فانہ اسم فی اخرہ واو قبلھا ضمۃ لان واوہ غیر اصلیۃ بل ھی منقلبۃ عن الھمزۃ اذا اصل کفو کفؤ والممنوع کون الواو اصلیۃ قبلھا ضمۃ وعشرون مع اخواتہا ای مع اخوات کلمۃ عشرون وھی امثالھا السبع من الثلثین الی تسعین اذ المراد بالاخت المثال وھذا افسر الاخت فی قولہ تعالی کلما دخلت امۃ لعنت اختہا وانما افرد اولو وعشرون من اخواتہ بالذکر لانہما لیسا بداخلین فی الجمع المذکر السالم لان المراد بجمع المذکر السالم اسم مفرد لحق باخرہ واو او یاء ونون مفتوحۃ وظاہر ان اولو وعشرون لیسا کذلک ولا یجوز ان یکون جمع

عشرۃ والدلیل علی ذلک انہ لوکان کذلک لوجب اطلاق عشرین علی ثلثین او وجب
اطلاق الجمع علی ثلثۃ مقادیر الواحد الا انہ لیس کذلک ولوجب ان یقال عشرون
بفتح العین والشین وایضاً یدل علی عدد معین ولا تعیّن فی الجمع فلا یکون عشرون جمعاً
وانما عدل فی المثنی وجمع المذکر السالم وملحقاتهما عن الحرکات الی الحروف مع کون
الحرکات اخف لتکثیرهما لان المثنی یدل علی الواحد مع الزیادۃ وکذا الجمع ولکن التکثیر
للحروف یدل علی الزیادۃ لانہا لاتخلو عن الحرکات الثلث فیکون الحروف اکثر من الحرکات
فاعطی الکثیر للکثیر معادلۃ وعدل عن الالف فی نصبهما للبس بینہما عند الاضافۃ
فحمل علی الجر لکونہما اعرابی الفضلات وقیل جرّهما حمل علی النصب فی غیر المنصرف وجعلت
الالف رفع المثنی لخفتہا سبقۃ علی الجمع تقول جاءنی مسلمون وعشرون واولو مال فی الرفع
ورأیت مسلمین وعشرین واولی مال فی النصب ومررت بمسلمین وعشرین واولی
مال فی الجر واعلم خطاب عام لکل من یصلح ان یخاطب بہ قاریاً کان او سامعاً او ناظراً
من عند نفسہ حاضراً کان او غائباً زماناً او مکاناً علی سبیل المبدل والهذا رصیغۃ للفرد
علی صیغۃ الجمع ان نون التثنیۃ مکسورۃ ابداً النصب علی الظرفیۃ فی الاحوال الثلث لانہا لسبقہا
عن نون الجمع اخذ الاصل لان الاصل فیما حرک عن الساکنین ان یحرک بالکسر ونون جمع السلامۃ
مفتوحۃ ابداً ای فی الاحوال الثلث للفرق بینہما وبین نون التثنیۃ واما اختیار الفتح علی الضم
فلانہ اخف منہ وانما قال ونون جمع السلامۃ احترازاً عن نون جمع التکسیر فانہ لیس کذلک
بل یکون مضموماً ومکسوراً ایضاً نحو شیاطین وهما ای نون التثنیۃ ونون جمع السلامۃ
تسقطان عند الاضافۃ لاعند الالف واللام لان النون فیہما انما زیدت عوضاً عن
الحرکۃ والتنوین کما اختارہ صاحب المفصل وهو مذهب سیبویہ فلما کان النون
عوضاً عن الحرکۃ تثبت فی موضع وهو فی الالف واللام نحو الزیدان والزیدون نظراً
الی انہا عوض عن الحرکۃ وتسقط فی موضع وهو فی الاضافۃ نظراً الی انہا عوض
عن التنوین نحو جاءنی غلاما زید نظیر لسقوط نون التثنیۃ عند الاضافۃ ومسلمو
مصر نظیر لسقوط نون الجمع عندها ولما فرغ عن بیان الاعراب اللفظی شرع فی
بیان الاعراب التقدیری ومواضع تقدیر الاعراب علی ما ذکر فی هذا المختصر والکافیۃ
اربعۃ موضعان منہا ما تعذر تلفظ الاعراب فیہ احدهما الاسم المقصور والثانی الاسم

جرّهما

البدل

المضاف الى ياء المتكلم وموضعان منها ما استثقل تلفظ الاعراب فيه احدهما الاسم
المنقوص والثانى جمع المذكر السالم المضاف الى ياء المتكلم ويعرب غير المنصرف
بالفتحة فى حالة الجرّ وجمع المؤنث السالم بالكسر فى حالة النصب لفظا لا تقديرا
غاية الامر انّ اعرابهما جارٍ على خلاف الاصل فقال السابع اى الصنف السابع من
تلك الاصناف ان يكون الرفع بتقدير الضمة والنصب بتقدير الفتحة والجر بتقدير
الكسرة ويختص اى هذا الصنف بالمقصور وهو اى المقصور ما اى اسم معرب فى آخره
الف مقصورة اى لا ممدودة سواء كانت موجودة فى اللفظ كالعصا بلام
التعريف او محذوفة لاجتماع الساكنين كعصًا بالتنوين وانما تعذر الاعراب
فى الاسم المقصور لفظا لوجود الالف فى آخره وهو لا يحتمل شيئا من الحركات لانها
لو احتملت الحركة صارت همزة ولا يكون الفا ولقائل ان يقول لا نسلم وجود الالف (لا يبقى)
فى عصًا لوجوب سقوطه باجتماع الساكنين واجيب بانّ وجوده فى حالة اللام والاضافة
ظاهر واما فى حالة التنكير فمقدّر ومن ثم لم يجر الاعراب على ما قبلها حتى لا يضم (لم يجرِ)
ما قبلها فى حالة الرفع ولم يفتح فى حالة النصب ولم يكسر فى حالة الجر كما فى يد
ودم ود بالمضاف الى ياء المتكلم معطوف على قوله بالمقصور اى ويختص هذا
الصنف ايضا بالاسم المضاف الى ياء المتكلم مفردًا كان او جمعًا مكسّرًا وجمع
مؤنث سالمًا وانما تعذر الاعراب فى الاسم المضاف الى ياء المتكلم لفظا لان ما قبل
الياء استحق الكسر قبل مجيء الاعراب لتوافق الياء لان الاضافة سابقة على دخول العامل
اذ المفرد قبل المركّب فلما جاء الاعراب بالتركيب مع العامل وجد فى محله ما ينافى
وجوده فوجب تقديره اذ لو اعرب حينئذٍ بالحركة لفظا التزم تحريك الحرف
الواحد بحركتين مختلفتين فى حالة الرفع والنصب ومتماثلين فى حالة الجر وهو محال
فاعرب بالحركة تقديرا فى جميع الاحوال وهو مذهب المصنف والشيخ ابن الحاجب
وذهب ابن مالك ومن تابعه الى انه معرب فى حالة الجر لفظا لانه يمكن ان يجعل كسرة
جرًّا كما جعل الف التثنية وواو الجمع رفعًا دالًّا على الفاعلية واجيب بانه يلزمه
توارد المؤثرين اللفظيين وهما الياء والعامل على اثر واحد بخلاف الف التثنية
وواو الجمع حيث يلزم فيه توارد المؤثرين احدهما لفظىّ وهو العامل والاخر معنوىّ

وهو التثنية والجمع وذهب الجرجاني ومن تابعه الى انه مبني في الاحوال كلها لغاية امتزاجه بالمبني لاضافته الى المبني واتصال الضمير وسكون حرف العلة وما يجيبه عن هذا ففيه كلام طويل مذكور في المطولات لا يليق ذكره بهذا المختصر وذهب بعضهم الى ان مثل غلامي ليس بمعرب ولا مبني لتوسط الحرف الآخر لان امتزاج الاعراب والبناء من صفات الآخر والجواب عنه ان توسط الآخر يوجب انتفاء الاعراب في البناء بالحرف الآخر التوسط ولا يوجب انتفاء هما في اللفظ بل يجوز ان يكون الاعراب في اللفظ بالحركة تقديرا فالقول بعدم اعرابه وبنائه غلط تقول جاء ني عصا وغلامي في الرفع ورايت عصا وغلامي في النصب ومررت بعصا وغلامي في الجر ولما فرغ عن بيان ما يعرب بالحركات الثلث تقديرا شرع في بيان ما يعرب بالحركتين تقديرا فقال الثامن اى الصنف الثامن من تلك الاصناف ان يكون الرفع بتقدير الضمة والنصب بالفتحة لفظا والجر بتقدير الكسرة ويختص اى هذا الصنف بالمنقوص وهو المنقوص ما اى اسم معرب يكون في آخره ياء ما قبلها مكسور كقاض وانما استثقل الاعراب في الاسم المنقوص لفظا في حالة الرفع والجر لثقلهما على الياء بخلاف حالة النصب فانه يظهر لان الاعراب اللفظي اصل ولا مانع للنصب لخفته تقول جاء ني قاض في الرفع ورايت قاضيا في النصب ومررت بقاض في الجر ثم لما فرغ عن بيان ما يعرب بالحركات تقديرا شرع في بيان ما يعرب بالحروف تقديرا فقال التاسع اى الصنف التاسع من تلك الاصناف ان يكون الرفع بتقدير الواو والنصب والجر بالياء لفظا ويختص اى هذا الصنف بجمع المذكر السالم حال كونه مضافا الى ياء المتكلم تقول جاء ني مسلمي بتقديره مسلموي اجتمعت الواو والياء والاولى منهما ساكنة فقلبت الواو ياء فادغمت الياء في الياء وابدلت الضمة بالكسرة لمناسبة الياء فصار مسلمي ورايت مسلمي في النصب ومررت بمسلمي في الجر وانما استثقل الاعراب في جمع المذكر السالم المضاف الى ياء المتكلم لفظا في حالة الرفع لان علامة الرفع فيه الواو وقد جعلت حالة الرفع للقاعدة الصرفية المذكورة في المتن مدغما فلم يبق الواو لفظا فيه ضرورة واما نصبه وجره فلفظي لان علامتهما الياء وهي ثابتة وبالادغام لا يخرج الحرف من حقيقته اذ المدغم فيه حرفان في اللفظ وحرف واحد في الكتابة

لم جواب سوال مقدر تقدیرہ ... ۱۲

ثم اعترض ههنا بان تلفظ اعرابه نحو مسلمیّ قبل الاعلال مستثقل وبعده متعذر وکذلک عصًا فان اعرابه قبل الاعلال مستثقل وبعده متعذر وهذا ظاهر فلم جعل عصًا من المتعذر ومسلمیّ من المستثقل واجیب بان اعراب عصًا قبل الاعلال بالحرکة وثقلها یوجب ابدال حرف فلما قلبت الواو الفًا تعذر لان الالف لا یحتمل شیئًا من الحرکات فالتقدیر فی عصًا للتعذر لا للاستثقال لان ثقلها لا یوجب تقدیرها بل ابدال حرفها بحرف اٰخر فجعل مما تعذر الاعراب فیه واما نحو مسلمیّ فاعرابه قبل الاعلال بالحروف وثقله یوجب تقدیره فالتقدیر فی مثله للاستثقال لا للتعذر فاتضح الفرق بینهما فان قیل ثقل الحرکة فی نحو قاضٍ یوجب الاسکان وتقدیر الحرکة فلا یجوز قولک وثقلها یوجب ابدال الحرف لا الاسکان قلنا کانه ارید بالثقل الثقل المعهود وهو الثقل الحاصل بتحرک حرف العلة وانفتاح ما قبلها او کسرها فلا یلزم ذلک قال بعض المحشیین قد یکون الاعراب بالحرف تقدیرًا فی الاحوال الثلث کما فی جمع المذکر السالم المضاف الی المعرف باللام وفی الاسماء الستة المضافة الی المعرف باللام نحو جاءنی مسلموا القوم ورایت مسلمی القوم ومررت بمسلمی القوم ونحو جاءنی ابو القاسم ورایت ابا القاسم ومررت بابی القاسم وقد یکون الرفع بتقدیر الالف کما فی المثنی المضاف الی المعرف باللام نحو جاءنی غلاما الرجل وقد ذکر العلامة التفتازانی رحمه هذین الصنفین فی کتابه الموسوم بالارشاد والمترجم یلتفت الیها لکونه امرًا عارضیًا بواسطة کلمة مستقلة بخلاف فی یاء المتکلم لعدم استقلاله ولزومه اللازم ثم لما انجرّ ذکر المنصرف وغیر المنصرف فی فصل اصناف الاعراب اراد ان یعرّف کل واحد منهما وان یبیّن حکمه لتبیّن من الاسم المعرب ما یعرب بالتنوین وما یعرب بدون التنوین وقال فقال **فصل** الاسم المعرب علی ضربین احد نوعیه: منصرف اما مجرور علی انه بدل وهو الاولی لعدم حاجته الی الحذف او مرفوع علی انه خبر مبتدأ محذوف وهو مشتق من الصرف فان تاثیره بالصرف عن حالته الاصلیة بالترکیب اکثر من تاثیر غیر المنصرف حتی کانه بالقیاس الیه لا ینصرف لانه ینصرف بالتنوین والکسرة بخلاف غیر المنصرف وقیل جاء الصرف بمعنی الزیادة والمنصرف یشتمل علی الزیادة من الکسرة والتنوین او زیادة التمکن

وآنما قدّم المنصرف علی غیرہٖ لاصالتہ وکثرتہ وھو ای المنصرف ما ای اسم معرب لیس فیہ سببان ولا واحد یقوم مقامھما من الاسباب التسعۃ التی یاتی ذکرھا عن قریب وآعترض علی ھذا التعریف بانہ عدمی ومن حق التعریف ان یکون وجودیاً لانہ معرِّف والمعرِّف لابُدَّ لہ من ان یکون وجودیاً لان المعدوم لایصلح ان یکون معرِّفاً لان الذی لایکون موجوداً بنفسہ کیف یعرِّفُ غیرہ اذ وجودہ سببٌ لوجود المعرَّف من حیث المعرفۃ وآجیب بان المقصود من التعریف التمییز وھو بالعدمی ممکن ویسمّی ای الاسم المعرب المنصرف المتمکن لما قلنا وحکمہ ای حکم الاسم المعرب المنصرف ان یدخلہ الحرکات الثلث وھی الرفع والنصب والجر الکائنۃ مع التنوین لعدم شبہہ بالفعل وغیر منصرف معطوف علی قولہ منصرف وھو ای غیر المنصرف ما ای اسم معرب فیہ سببان کائنان منہا ای من تلک الاسباب التسعۃ او واحد کائن منہا یقوم مقامھما ای مقام السببین وھو الجمع والتانیث بالالف المقصورۃ والممدودۃ والمراد بوجود السببین او واحدٍ یقوم مقامھما من الاسباب التسعۃ اعمّ من ان یکون حقیقۃ او حکما فلا یرد ما ھو غیر منصرف للموازنۃ کسراویل فان الجمعیۃ فیہ قائمۃ مقام السببین موجودۃ حکمًا ولقائل ان یقول أن جُعِلَ مسبّبُ السببین الفرعیۃُ یشکل بانّ الفرعیۃ تحصل بسبب واحد فکان السبب الاٰخر زائد الاطائل تحتہ وأن جُعِل مسببھا منع الصرف یشکل بانّ منع الصرف لم واحد وتوارد السببین علی مسبّب واحد باطل آجیب بانّ احد السببین یکفی لحصول الفرعیۃ بجہۃ واحدۃ والمطلوب ھو ثبوت الفرعیۃ بجہتین حتی یتحقق الشبہ بالفعل والفرعیۃُ بجہتین لایتحقق الا بسببین یوجب احدھما الفرعیۃ بجہۃ والاٰخر بجہۃ اخری وآصح ان یجعل المسبّب منع الصرف امّا بتقدیر مضاف ای جزء السبب او بتقدیر صفۃ ای سببان ناقصان وانما الممنوع ھو توارد السببین التامّین لا ناقصین الذین یکون کل واحد منہما جزء السببِ نعم لو کان التقدیر سببان لمنع الصرف یلزم تعریف الشئ بما یساویہ اللّٰھم الا ان یجعل التعریف لفظیا ثم اعترض علی ھذا الحد بجوھنۃ وسلاسل ومسلمات حال کونہا علمًا للمؤنث فانہا منصرفات مع وجود السببین او واحد یقوم مقامھما فیہا والجواب عنہ ان المراد سببان معتبران ولایعتبر

السببان او واحد يقوم مقامهما فيها ولا بدّ من بيان وجه عدم اعتبار السببين
او واحد يقوم مقامهما فيما ذكر امّا الاول فنقول لم يعتبر في نحو هندا حد السببين
لمكان الخفة المعارضة ثقل احد السببين على ما سيأتي وكذلك الجمعية في صلاة
لم يعتبر لرعاية التناسب للمصحح في الكلام وامّا نحو مسلمات فقد قيل انّ التانيث
فيه غير معتبر لخلوه عن التاء لفظا وتقديرا امّا خلوه عن التاء لفظا فلانّ تاءها
ليست للتانيث لانّ التاء التي كانت لمحض التانيث سقطت التاء في جمع المؤنث
لا للتانيث ولذلك لا تنقلب في حالة الوقف هاءً وامّا خلوه عن التاء تقديرا فلانّ
اختصاص هذه التاء بجمع المؤنث يأبى تقدير التاء فيها لكونها مخصوصة بجمع المؤنث
وما يكون مخصوصا بجمع المؤنث لا يمكن تقدير التاء فيه فسقط اعتبار التانيث فلا
والاولى ان يقال انما لم يعتبر السببان في نحو مسلمات حال كونه علما رعاية للحالة
الاصلية التي كانت في المنقول عنه وانما عدل المص عما يعرف به المنقوض غير المنصرف
وهو ما يعتزل عنه الجرّ والتنوين لانّ الحكم باعتزال الجرّ والتنوين يتوقف على منع
الصرف فلو عرّف غير المنصرف به لزم الدور كما عرفت في المعرب وانت خبير بانه
يمكن ان يجاب عن هذا نصرة للنحاة كما نصرهم هناك بان يقال ان اعتزال الجرّ
والتنوين امر يعرف باستعمالات العرب قبل ان يعرف غير المنصرف فلا يلزم الدور وقال
الاندلسيّ ظاهر كلام النحويين ان هذه القسمة منحصرة في انّ الاسم امّا منصرف وامّا غير منصرف
ونفسير كل واحد من القسمين مما ينفي الحصر وذلك لانهم فسّروا المنصرف بانه الذي
يدخله الحركات الثلث والتنوين لعدم شبه الفعل وفسروا غير المنصرف بانه الذي
يعتزل عنه الجرّ والتنوين لشبه الفعل ويحرك بالفتح موضع الجرّ وعلى هذا تبقى اسماء
كثيرة لا تدخل تحته واحد منها نحو جمع المذكر لانّه لا تدخله الحركات فلا يكون
منصرفا ولا يعتزل عنه الجرّ ولا يحرك بالفتح فلا يكون غير منصرف وهكذا جميع ما اعرب
بالحروف وجمع المؤنث لا يدخل فيهما في كلامهم على انهم لم يريدوا الحصر وانما ارادوا من الاسماء
ما هو حكمه كذلك ومنها ما ليس كذلك غير معترفين الحصر هذا كلامه وقال
ابو الفناء ينبغي ان يحمل قول النحويين المعرب على نوعين منصرف وغير منصرف على المعرب
بالحركات لفظا او تقديرا وهو بعض اقسام المعرب ليخرج عنه المعرب بالحروف والذي

ینافی

ابو البقاء

باحدها ثم لما ذكر الاسباب التسعة في تعريف المنصرف وغيره مجملة والتعريف
الاجمالي يخل بالغرض اراد ان يبينها مفصلة فقال الاسباب التسعة اللام للعهد
اي الاسباب التسعة التي سبق ذكرها هذا المجموع العدل والوصف والتانيث والمعرفة
والعجمة والجمع والتركيب والالف والنون الزائدتان ووزن الفعل قد الحق بعضهم
بهذه الاسباب التسعة ما شابه بالف التانيث المقصورة وهو كل الف زائدة في
اخر الاسم سواء كانت للالحاق او لغيره كالف أرْطى وقَبَعْثَرى فان الالف
في أرطى زيدت للالحاق وليست للتانيث والدليل عليه مجيء ارطاة فلو كانت للتانيث
كالف حُبْلى لم يجز ارطاة كما لم يجز حبلاة لاجتماع علامتي التانيث والالف
في قَبَعْثَرى ليست للتانيث لقولهم قبعثراة فلو كانت للتانيث لما لحقه
تانيث اخرى كما ذكر ولا للالحاق لزيادتها على الغاية وهو الخماسي اذ ليس لها اصل
سداسي فيلحق به فهو لتكثير الكلمة واتمام بنائها فعلى هذا يكون الاسباب عشرة
وقال بعضهم هي احد عشر وزاد على العشرة المذكورة مراعاة الاصل في احمر وقال
بعضهم هي ثلث عشر وزاد لزوم التانيث وتكرار الجمع وحكمه اي حكم غير المنصرف فالاضافة بمعنى
في او بادنى ملابسة اذ المراد حكم وجود السببين او واحد يقوم مقامهما ان لا يدخله الكسرة
والتنوين كلمة ان مخففة من المثقلة وضمير الشان اسمها وخبره ما بعده ويكون
اي غير المنصرف في موضع الجر مفتوحا انما اتى بمنع الكسرة ههنا مع انه سبق في
اصناف الاعراب ليجمع بين الحكمين فانه اقرب ضبطا وانما لم يقل ان لا يدخله الجر لان
غير المنصرف مجرور وان كان جره بالفتحة وانما قدم الكسرة على التنوين في المنع اشارة الى
ان منع الكسرة قصدي لا تبعي والظاهر انه تبعي كما هو مذهب الاكثرين لان المنع
لمشابهة الفعل ومراعاة الشبه يحصل بمنع التنوين غير ان الجر يمنع ايضا لتكميل رعاية
الشبه والتكميل تابع والدليل عليه عوده حالة الضرورة مع التنوين مع ان الضرورة
ترفع وجودها فقط فلو كان منعه قصديا لعاد في قوله شعر ثم فتوى نوبعذ + ما هو قول
الشافعي حد + لقصد الضرورة اليه فذا استدل على تبعية الكسرة في السقوط لانه
لما لم يكن مع اللام والاضافة تنوين حتى يحذف المنع الصرف لم يسقط وانما منع التنوين
لرعاية اصل الشبه وجعل منع الكسرة مكملا للشبه لان تنوين التمكن ممنوع من الفعل نوعا

وجنساً لما الكسرة فهو ان كان نوعه ممنوعاً عن الفعل لجنسه اعني الحركة غير ممنوع عنه وكذا
ولكن اصورة الكسر يدخل على الفعل مثل قُلِ الحقَّ بخلاف صورة التنوين وأما تنوين
الترنم فمع قلته ما يدخل الفعل على غير القياس فلا يعتنى به وأما النون للخفيفة وان كان
جنس التنوين فهو لا يدخل في جميع الافعال بخلاف الحركة فان شيئاً من الافعال لا يخلو
عنه ثم اعلم ان المراد من التنوين الممنوع تنوين التمكن فلا يلزم مثل جوار عند
من جعله غير منصرف لبقاء التنوين تقديراً لان تنوينه لم يكن للتمكن بل عوض
عن الحركة او الحرف وانما منع الكسرة والتنوين عن غير المنصرف لحصول الشبه
بالفرعيتين الحاصلتين بالسببين للفعل من جهة انه فرع الاسم
بجهتين لافتقاره الى الفاعل واشتقاقه عن المصدر فاعتبر الشبه لمنع الاعراب
المختص بالاسم وهو الجر ومنع علامة التمكن وهي التنوين فان قيل ما وجه اختصاص
هذين بالمنع من بين سائر ما يمنع كالاسناد اليه ونحوه قلنا وجه ذلك ان الاسم
قلما يخلو عن التنوين والجر فاختير بالمنع ليظهر اثر الشبه في عامة الاسماء ولو اختير
غيرهما لم يظهر اثر الشبه كما يظهر بمنعهما واعلم ان قوله وحكمه ان لا يدخله الكسرة
والتنوين ليس على اطلاقه بل اذا لم يدخل عليه ما يقوى جهة الاسمية ايضاً مع انه
ليس بمانع لعدم دخول التنوين والجر واجيب بان اللام والاضافة كل واحد منهما
يؤثر في اللفظ باسقاط التنوين وفي المعنى بافادة التعريف فيكون لهما من القوة
ما ليس في غيرهما من خواص الاسم فلذا يعتبر ان مقويين لجهة الاسمية لا غيرهما
ثم لما بيّن الاسباب التسعة مجملةً ولم يتعرض لحدودها وشرائط تاثيرها
شرع في بيان ذلك فقال اما العدل كلمة اما لتفصيل ما اجمل وقدم تحقيقها في صدر
الكتاب وانما قدم العدل على سائر الاسباب لانه مؤثر في منع الصرف بدون
الشرط ولم يعرّف من الاسباب التسعة الا العدل دون غيره لانه اما معرّف
في هذا المختصر في موضعه واما مستغن عن التعريف لاشتهاره بين المتعلمين
او خص العدل بالتعريف لعدوله فيه عن تعريف المتقدمين بخلاف سائر
الاسباب حيث لم يعدل فيها فهو تغيير اللفظ اي الاسم واخراجه من صيغته
الاصلية الى صيغة اخرى لا من مادة فانها باقية كما هو المتبادر من هذه العبارة

والتغيير انما وقع فى الصورة فقط فلا يرد ما حذف عنه أواخر الحروف من الأسماء كيد ودم فان المادة فيهما غير باقية وذكر فى بعض الحواشى ان الترخيم ليس بخروج الاسم من صيغة الى صيغة اخرى اذ قولنا يا حارِ ليس بصيغة اخرى للحارث بل هو بعض الصيغة فالصيغة واحدة غير انه حذف بعضها للتخفيف ولا بد للمعدول من صيغتين ولذا لا يصدق هذا التعريف على المصغر اذ ليس للاسم المصغر صيغتان يخرج من احدهما الى الاخرى حتى يصدق عليه انه خرج من صيغته الاصلية الى صيغة اخرى واما صيغة المكبر فليست بصيغة اصلية للمصغر من حيث ان التصغير يستفاد منها وان كانت اصل صيغة المصغر من حيث ان صيغة المصغر متفرعة عليها كصيغة المضارع فانها اصل صيغة الامر وليست بصيغة اصلية لصيغة الامر اذ لا يستفاد معناه منها وصيغة الشئ ما يستفاد هو منها وليست صيغة المضارع بالنسبة الى الامر ولا صيغة المكبر بالنسبة الى المصغر كذلك فصيغة المكبر وان كانت اصل صيغة المصغر بناءً فليست بصيغة اصلية للمصغر فلا يصدق عليه انه خرج من صيغته الاصلية فان قلت يصدق هذا التعريف على التغيرات التصريفية مطلقا سواء كانت قياسية او غير قياسية قلنا المراد من اخراج الاسم عن صيغته الاصلية اخراج غير تصريفي وهو ما يبحث عنه فى النحو بقرينة ان المتكلم نحوى وكل متكلم يتكلم باصطلاحه فيخرج عنه التغيرات التصريفية مطلقا تحقيقاً إما مفعول مطلق وحذف عامله خفة لدلالته عليه اذ كل مصدر يدل على فعله او مضاف اليه تقديرا والمضاف محذوف اى تغيير تحقيق فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه واعرب باعرابه او صفة مصدر محذوف اى تغييرا محققا اى لم يقدر لضرورة منع الصرف اولضرورة البناء اولتتبع الاخوات او تقديرا عطف على قوله تحقيقا وهو ما قدر لضرورة منع الصرف كما فى عمر او لتحقيق البناء كما فى حضارِ وطمارِ او لتتبع الاخوات كما فى قطام ولا يجتمع مع وزن الفعل باعتبار خلاف اوزانها لان اوزان العدل محصورة بالاستقراء فى ستة وهى فُعال كثُلاث ومَفعَل كمَثلَث وفُعَل كعُمَر واُخَر وفَعَلِ كامسِ وفَعَل كسَحَر وفَعالِ كقَطامِ وليس شئ من هذه الاوزان على وزن الفعل فثبت ان العدل لا يجتمع

مع وزن الفعل اصلاً ای تحقیقاً کان العدل اوتقدیراً وقولہ اصلاً منصوب على التميز او على المصدرية ويجتمع مع العلمية كعمر وزفر فانهما غير منصرفين للعلمية والعدل التقديري فانهم لما وجدوهما غير منصرفين في كلامهم ولم يكن فيهما سبب ظاهر سوى العلمية ومن قواعدهم ان الاسم لم يمنع من الصرف الا بسببين قدروا فيهما العدل صيانة لقواعدهم وانما اشاروا الى تقدير العدل لا الى تقدير غيره من الاسباب لامكان تقدير العدل او امتناع تقدير غيره كما بين في المطولات ويجتمع مع الوصف كثلث ومثلث فانهما معدولان عن ثلثة ثلثة بدليل انا وجدنا في كل واحد من ثلث ومثلث معنى ثلثة ثلثة وفائدتهما تقسيم امر ذی اجزاء على هذا العدد المعين ويكون اسم المقسوم عليه مكررا على الافراد نحو جاء في القوم رجلا رجلا ورجلين رجلين وجماعة جماعة وكان القياس في باب العدد ايضا التكرير فلما وجد كل واحد من ثُلٰث ومَثْلَث غير مكرر علم ان اصله مكرر فقيل هو معدول عن ثلثة ثلثة وكذا أُحَادُ ومَوْحَدُ معدول عن واحد واحد ثُنَاءُ ومَثْنٰى عن اثنين اثنين ورُبَاعُ ومَرْبَعُ عن اربعة اربعة لا غير وقيل جاء الى عُشَار ومَعْشَرُ فثلث ممتنع عن الصرف للعدل والوصف وهذا الوصف وان كان في اصله عارضاً فلا يعد سبباً كما يجئ بعد فهو ههنا غير عارض لعدم استعمال هذه الاعداد المعدولة غير صفات فان سمي به منكرا صرف لزوال الوصف والعدل ولُخَر على وزن فُعَلَ بضم الفاء وفتح العين فانه جمع لُغرى تانيث اٰخر معدول عن اٰخَرمِنْ بفتح الهمزة ممدودة او عن الاٰخر بضم الهمزة وفتح العين لانه افعل التفضيل نکان معنی جاء نی زید ورجل اخر اشد تاخیرا من زید في معنى المغاير ثم صار بمعنى غير وافعل التفضيل مما لابد له من احد الامور الثلثة الاضافة او اللام اومن ولا يجوز تقدير الاضافة لان المضاف اليه لا يحذف الا اذا جاء اظهاره والاظهار ههنا ممتنع وما يقال ان تقدير الاضافة يوجب التنوين او البناء او اضافة اخرى الى مثلها فهو ضعيف فانه قال الاخفش في اجمع واخواته انها معرفات بتقدير الاضافة مع خروجها عن هذه الوجوه فاذا كان تقدير الاضافة ممتنعا ثبت انه معدول عن احد الامرين فقيل انه معدول عن الاخر وقيل لا يجوز ان يكون لُخَر معدولا عما فيه اللام لانه يكون نكرة لوقوعه صفة النكرة في قوله تعالى مِنْ اَيَّامٍ اُخَرَ ولو كان معدولا

عما فيه اللام لوجب ان يكون معرفة اذ القاعدة ان المعدول عنه اذا كان معرفة
يوجب ان المعدول ايضا معرفة فلا يجوز ان يكون معدولاً عما فيه اللام وقيل من
اُخَرُ من وتعريفه غير لازم كما فى سَحَرَ وأَمْسِ المعدولين عنهما لان تعريف اَمْسِ ليس
لتضمنه لام التعريف ولهذا بُنِىَ و سَحَرَ للعلمية ولذلك امتنع من الصرف وامتنع
كل واحد منهما فى اُخَرَ للاعراب والوصفية وجُمَعَ فانه معدول عن جُمْع بضم الجيم
وسكون الميم او عن جَمَاعِى او جمعاوات لانه جمع جَمْعَاءَ وجَمْعَاءَ ان كانت صفة كان
حقها ان يجمع على فُعْل كحَمْرَآء على حُمْر وان كانت اسما محضا كان حقها ان يجمع
فى التكسير على فَعَالِى وفى الصحيح على فَعْلَاوات كصحراء على صَحَارَى او صحراوات ولما
جُعِلَ على فُعَل بضم الفاء وفتح العين ثبت انه معدول عن احد ما ذكرنا ويلزم عليه
جمع الجمع الشاذة كاَنْيُب واَقْوُسٍ لان القياس فيهما اَنْيَابٌ واَقْوَاسٌ كما عرف ان الاجوف
مطلقا واويا كان او يائيا لا يجمع على اَفْعُل فينبغى ان يكونا معدولين عما هو القياس
فيهما واجيب بانهما ليسا على اوزان مشهورة فيحملان على الشذوذ لا العدل واما الوصف
اردف العدل بذكر الوصف لانه مؤثر فى بعض الاسماء المعدولة من نحو ثُلٰثَ
ومَثْلَثَ ثم اردف الوصف بذكر التانيث لانهما مشتركان فى
الانقسام الى وضعى وعارضى والتاثير للوضعى منهما دون العارضى فان الوصف انما
كان مؤثرا اذا كان وضعيا وكذا التانيث انما يؤثر بالعلمية التى هى وضع ثان
ثم اردف التانيث بذكر المعرفة لكونه شرطها ثم اردف المعرفة بذكر العجمة لان من
شروطها التعريف العلمى وايضا لما كان التانيث بالعلمية مطلقا والعجمة فى
ساكن الوسط ذكر المعرفة والعجمة بعد ذكر التانيث تتميما للتانيث بذكره مع شرائطه
ثم لما فرغ عن ذكر التانيث مع شرائطه فيه عن العجمة والمعرفة شرع فى الجمع
لمشابهته بالتانيث فى القيام مقام السببين ثم اردف الجمع بذكر التركيب لاشتراكهما
فى كونهما فرعين للمفرد ثم اردف التركيب بذكر الالف والنون لان ما فيه الالف والنون
الزائدتان يشبه المركب لما فيه من التركيب بين الزيادة المذكورة وبين المزيد عليه
ثم لما لم يبق من الاسباب الا وزن الفعل اخره بالذكر ضرورة واذا عرفت ذلك
فنقول الوصف فى عرف النحاة جاء بمعنى تابع يدل على معنى فى متبوعه وجاء بمعنى كون

الوصف

الاوزان المشهورة جمع

الاسم الا علی ذات باعتبار معنی هو المقصود هذا هو المعنی به ههنا فلا یجتمع مع العلمیة اصلا وضعیا کان الوصف او عارضیا لکونهما متضادین لما ان الوصف یقتضی العموم والعلمیة یقتضی الخصوص شرطه ای شرط تاثیر الوصف فی منع الصرف وهو فی اللغة العلامة وفی الاصطلاح ما یتوقف علیه الشیٔ ولا یکون منه والرکن ما یقوم به الشیٔ ویفید بدونه والغرض اعم منهما یطلق علی الشرط والرکن جمیعا ان یکون وصفا فی اصل الوضع ای الاصل الذی هو الوضع فالاضافة بیانیة لا یطرء علیه الوصفیة بعد الوضع استعمالا سواء کان ذلک الوصف الوضعی باقیا فیه او زائلا عنه وینبغی ان یشترط ایضا بان لا یکون وضعا فی العلم عند سیبویه وان یکون زائلا بالعلمیة عند الاخفش واذا کان شرط الوصف ان یکون فی اصل الوضع فاسود وارقم کل واحد منهما غیر منصرف وان صارا ای الاسود والارقم اسمین للحیة فی الاستعمال اذ الاسود اسم للحیة المتصفة بالسواد لا للحیة مطلقا فمفهومه خرج عن الوصفیة لکن لم یخرج عنها بالکلیة لانه قد اعتبر فی مفهومها الاتصاف وکذلک حال ارقم فانه اسم للحیة التی فیها سواد وبیاض لا للحیة مطلقا کما یشعر به عبارة الکتاب للاصالة فی الوصفیة تعلیل لقوله غیر منصرف یعنی انما کان اسود وارقم غیر منصرف فبین لکونهما اصلیین فی الوصفیة لانهما موضوعان للصفة فی الاصل ثم صارا علمیة بعد الوضع فکانا غالبین فی الاسمیة فلا یخرجهما غلبة الاسمیة العارضیة فی الاستعمال عن الوصفیة الاصلیة فهما غیر منصرفین لوزن الفعل والوصف الاصلی فان قلت کیف یعتبر وزن الفعل فی اسود وهو مشروط بعدم قبول التاء واسود قابل للتاء حیث جاء فی الانثی الحیة الاسودة قلنا لا عبرة بقبوله التاء اذ المراد بعدم قبوله التاء علی الاعتبار الذی به امتنع من الصرف واسود ممتنع من الصرف باعتبار الوصف الاصلی وهو بهذا الاعتبار لا یقبل التاء اصلا حیث جاء مؤنثه بذلک الاعتبار علی وزن سوداء وانما یقبل التاء باعتبار غلبة الاسمیة العارضیة وهو بهذا الاعتبار غیر ممتنع من الصرف واربع کائن فی مررت بنسوة اربع منصرف مع انه صفة للنسوة ووزن الفعل لعدم الاصالة فی الوصفیة تعلیل لقوله منصرف یعنی انما کان اربع ههنا منصرفا لعدم اصالته فی الوصفیة لانه من اسماء العدد وهو موضوع بغیر الوصفیة

فی الاصل والتاء التی فی اربعة لیست للتانیث بل هی علامة التذکیر والمراد بالتاء التاء
التانیث فلا یرد ان شرط وزن الفعل المانع من الصرف مفقود فی اربع هو عدم قبوله التاء
وهذا یقبلها اما التانیث الحاصل بالتاء الملفوظة بدلیل قوله وکذلک المعنوی وانما وصف
به التانیث احترازا عن التانیث بالالف فانه مؤثر فی منع الصرف بلا شرط العلمیة
لان اشتراطها للزوم ما هو فی صدد الزوال کما یاتی والتانیث بالالف لازمة لوضع الکلمة معها
فلا حاجة الی اشتراطها فشرطه ای شرط تاثیر التانیث فی منع الصرف ان یکون علما انما
اشترط ذلک فی التانیث لیلزم بالعلمیة التی هی وضع ثان مانع عن التغییر فان قلت
اشترطوا اللزوم فی سبب منع الصرف ولم لم یشترطوا فی سبب البناء الذی هو اقوی من منع
الصرف فی کونه غیر الاصل لان سلب الاعراب بالکلیة اشد من سلب الجر والتنوین قیل
یکون سبب البناء قویا حتی یکون مؤثرا حال انفراده بخلاف منع الصرف لضعفه حتی
لم یکن مؤثرا بدون معاضدته ومعاونته ولو تاملت فی هذا الوجه لوجدت فیه نوع قلق
وذلک لان الکلام یؤول الی اشتراطه المعاضدة فی سبب منع الصرف والبناء مع کونه
اقوی منه فی انه غیر الاصل ولذا قال بعض الفضلاء فی وجه الاظهر ان یقال البناء هو الاصل
فی الالفاظ والاعراب عارض علیه بعد الترکیب فیؤل اللفظ الی اصله ولو بسبب ضعیف
بخلاف منع الصرف فانه عارض فی الاسماء فلا یخرج عن اصله وهو الصرف الا بسبب قوی
لان العود الی الاصل اسهل من الخروج عنه فیشترط قوة السبب للخروج دون العود فان قلت
کیف یشترط العلمیة للزوم التانیث مطلقا فالتانیث قد یکون لازمة کحجارة وشقاوة
وعبایة ولهذا لم یقلب لام شقاوة وعبایة بهمزة فلو لم یکن لازمة لقالوا
شقاءة وعباءة بقلب الواو والیاء همزة قبل التاء فی اصل وضعها للفرق بین المذکر والمؤنث
ولا یجئ لهذا المعنی الا غیر لازمة فلزومها لغیر هذا المعنی غیر معتبر فلا بد
من اشتراط العلمیة لئلا یلزم التاء التی فی اصل وضعها غیر لازمة واعترض علیه بان
لزومها لاجل العلمیة ایضا لزوم لغیر هذا المعنی فیجب ان لا یعتبر فالاولی ان یبدل لزوم التانیث
بهمزة کطلحة فانه غیر منصرف للعلمیة والتانیث اللفظی وکذلک ای ومثل التانیث
بالتاء فی اشتراط العلمیة التانیث المعنوی الا ان العلمیة فی التانیث بالتاء یشترط
لوجوب منع الصرف وفی التانیث المعنوی یشترط لجوازه ولا بد لوجوبه من شرط آخر

كما اشار اليه في المتن ثم المعنوى ان كان ثلاثيا ساكن الاوسط غير اعجمى يجوز صرفه اى صرف ذلك المعنوى وتركه اى ترك صرفه كهند فانه يجوز صرفه لاجل الخفة اى لاجل معارضة الخفة احد السببين الذين هما في هند فيمتنع تاثيره ويجوز تركه لوجود السببين فيه وهما العلمية والتانيث المعنوى ولم يجب لانعدام شرط وجوب تاثيره وكذلك كل ثلاثى ساكن الاوسط بالوضع او بالاعلال وذلك لان الكلمة اذا كانت موصوفة بهذا الامور تكون في غاية الخفة وهو نقاوم احد السببين الذين فيها فلم يبق الا سبب واحد فيها والسبب الواحد لا يمنع من الصرف فلم يجب منع صرفه ولهذا يشترط لوجوب تاثير المعنوى في منع الصرف وجود احد هذه الامور الثلثة وهي الزيادة على الثلاثة وتحرك الاوسط والعجمة ليخرج الكلمة بثقل هذه الامور الثلثة عن الخفة المذكورة اما ثقل الزيادة والتحرك فواضح واما ثقل العجمة فلان لسان العجمة ثقيل على العرب والا اى وان لم يكن المعنوى ثلاثيا ساكن الاوسط غير العجمى يجب منعه اى منع المعنوى عن الصرف لان انتفاء هذه الامور الثلثة يستلزم وجود ما هو شرط لوجوب تاثير المعنوى في منع الصرف فيه وهو الامور الثلثة اعنى الزيادة على الثلثة وتحرك الاوسط والعجمة فيجب منعه لوجود السببين مع وجود شرط وجوب التاثير فيه ثم اشتراط احد هذه الامور انما هو مذهب البعض وذهب سيبويه والمبرد والزجاج الى عدم اشتراطه وجزموا بامتناع الثلاثى الساكن الاوسط عن الصرف وان سمى به مذكر كزينب فانه غير منصرف للعلمية لمؤنث والتانيث المعنوى مع وجود شرط وجوب تاثيره وهو الزيادة على الثلثة وسقر فانه غير منصرف لعلمية لطبقة من طبقات النار والتانيث المعنوى مع وجود شرط وجوب تاثيره وهو تحرك الاوسط وذهب ابن الانبارى الى عدم اعتبار التحرك وجعل سقر كهند في جواز صرفه وتركه وماه وجور فانهما غير منصرفين للعلمية لقريتين والتانيث المعنوى مع وجود شرط وجوب تاثيره وهي العجمة و التانيث الحاصل بالالف المقصورة كحبلى وبالالف الممدودة كحمراء ممتنع صرفهما البتة اى بالبتة دفعا لتوهم من توهم في امتناع التانيث بالالف عن الصرف لانتفاء السببين ظاهرا وهو منصوب على المصدر ثم علل امتناعه عن الصرف وحده

العجم

بقوله لانّ الالف تقوم مقام السببين الاصوب ان يقول لانّ التانيث بالالف الخ لانّ السبب القائم مقام السببين هو التانيث لا الف التانيث ولزوم اى لزوم التانيث بالالف فانّ هذا التانيث لازم للكلمة لزومًا لا ينفك عنها بحال فكانّهما تانيثان فللزومه يقوم مقام السببين وامّا التاء فانها فى الاصل عارضة فلا تقوم مقام السببين فان صارت لازمة بالعلمية فلعروضها فى الاصل لا يبلغ حد الالف التى وضعها على اللزوم ولفظ اشياء لا ينصرف بالاتفاق لانه فى الاصل اشياء باليائين على وزن انصباء فحذف احدى اليائين تخفيفا اذ اصل شئ الشئ وهذا اعدل ما قيل فيه اما المعرفة اى التعريف ولم يرد ما يقابل النكرة لان السبب هو التعريف دون المعرفة بمعنى الاسم الذى وضع لشئ بعينه الا انه لما جرى فى الاجمال ذكر المعرفة ذكر فى التفصيل لفظ المعرفة ايضًا فلا يعتبر منها اى من المعرفة فى منع الصرف ويجتمع مع غير الوصف فى سببيته الا العلمية انما لم يعتبر غير العلمية من المعارف فى منع الصرف لانها خمسة وهى العلم والمضمر والمبهم والمعرّف بلام التعريف والمضاف الى احدها معنى وما سوى العلمية غيرها نع من الصرف امّا تعريف المضمر والمبهم فلانّ المضمر والمبهم لا يمنعان الصرف لانهما مبنيان وباب غير المنصرف من المعربات وامّا تعريف المعرف بلام التعريف والمضاف الى احدها فلانهما يجعلان غير المنصرف منصرفا او فى حكم المنصرف على اختلاف القولين فبالحرى ان لا يجعلا المنصرف غير منصرف واذا بطل هذه الاقسام تعين ان التعريف المانع من الصرف هو العلمية لا غيرها ذهب اليه جمهور النحاة وذهب بعضهم الى ان تعريف المبهم المقطوع عن الاضافة كاية تانيث اىّ معتبر فى منع الصرف قائلا بانّ ايّة ممتنع من الصرف للتانيث والتعريف الابهامى وعند البعض هى نكرة منصرفة وذهب بعضهم الى ان تعريف التوكيد كما فى اجمع معتبر فى منع الصرف قائلا بانه غير منصرف لوزن الفعل والتعريف التوكيدى لانه وضع تاكيدا للمعارف بلا علامة التعريف ولم يلتفت المصنف الى هذين التعريفين حيث اقتصر العلمية فى التعريف المعتبر فى منع الصرف لان المختار عنده هو مذهب الجمهور وتجتمع مع غير الوصف العجمة اما العجمة هى كل لغة خالفت العرب من الروم ويونان وفارس وغيرها ولختلف

فی وزن الاسماء الاعجمیۃ فذهب قوم الی انها لا توزن لتوقف الوزن علی معرفۃ الاصل والزائد انما یعلم ذلک بالاشتقاق وهو منتف فیها وذهب قوم الی انها توزن ولا یخفی ضعفہ فلا یمکن معرفتها بالاوزان بل تعرف بامور منها مخالفۃ ابنیۃ کلام العرب منها نزل الصرف فی اعلاها ومنها جعل اشتقاقها ومنها اجتماع الصاد والجیم فی کلمۃ کصیرج هو ما یجتمع فیہ الماء والجص ومنها تبع الراء للنون نحو نرجس ومنها اجتماع القاف والجیم فانهما لم یجتمعا فی العربیۃ الا فی القبیح وهو الجهل ومنها تبع الراء المعجمۃ للدال المهملۃ نحو مہندز ومنها ان یکون فیها حرف غیر العربیۃ کالکاف والجیم والباء والجیم والزاء ثم اعتبر ابو علی شبہ العجمۃ ایضا کمساجد علما فانہ غیر منصرف عندہ للعلمیۃ وشبہ العجمۃ لانها یشابہ الاعجمی من حیث انہ لم یکن فی الآحاد نظیر کما ان الاعجمی لا یشبہ العربی فشرطہ ای شرط تاثیر العجمۃ فی منع الصرف وذهب الزمخشری الی انہ شرط تحتم تاثیرہ فی الثلاثی الساکن الاوسط کنوح عندہ مثل هند فی جواز الامرین ان یکون علما فی العجمۃ لانہ لو نقل الی العرب من غیر کونہ علما فی العجمۃ لاعتورت العرب علیہ احکامهم کما اعتوروها علی لغتهم من ادخال اللام والاضافۃ والتنوین فتضعف العجمۃ عندہ ذلک فتصیر من جنس لغتهم ولم یکن مانعا من الصرف والاعتراض ههنا بان هذا لیس شرط العجمۃ بل شرطہ هو ان لا یستعمل فی العرب الا علما سواء وجد علما فی العجم اولم یوجد علما قبل النقل الیهم الا ترى الی ان قالون غیر منصرف مع انہ لم یوجد علما فی العجم بل وجد اسم جنس بمعنی الجید ثم صار علما فی لغۃ العرب بعد النقل قبل استعمالہ جنسا مدفوع بان المراد بکونہ علما فی العجمۃ اعم من ان یکون علما فیها حقیقۃ او حکما وما یکون علما بعد النقل قبل الاستعمال بمعنی الجنس الجید فهو علم فیها حکما وزائدا علی ثلثۃ احرف کابراهیم فانہ غیر منصرف للعجمۃ والعلمیۃ مع وجود الزیادۃ فیہ ولکن ابرهام وابرهم من لغات ابراهیم لا ینصرفان لوجود الشرطین فیهما او ثلاثیا متحرک الاوسط کشتر بفتح الشین المعجمۃ والتاء اسم قلعۃ فانہ غیر منصرف للعجمۃ والعلمیۃ مع وجود تحرک الاوسط فیہ وانما اشترط الزیادۃ علی ثلثۃ احرف او تحرک الاوسط مع العلمیۃ فی العجمۃ لان الاسم اذا کان ثلاثیا ساکن الاوسط یکون فی غایۃ الخفۃ ومن شانها ان تعارض احد السببین فتمانع تاثیرہ لا یقع قد اعتبرت العجمۃ مع فقدان هذا الشرط فی ماہ وجور کما عرفت فلم لم یکن معتبرۃ ههنا بدون

هذا الشرط لانا نقول اعتبار العجمة فيما عرفت انما هو لترجيح سببين آخرين وتقويتهما لئلا يلزم معارضة صفة السكون ولا يلزم من ذلك اعتبارها سببا مستقلا فلجام اذا سمي به رجل منصرف هذا تفريع على الشرط الاول فيكون لجام منصرفا لعدم العلمية في العجمة اي لعدم كونها علما في العجمة ونوح منصرف هذا تفريع على الشرط الثاني فيكون نوح منصرفا لسكون الاوسط اي لعدم كونه متحرك الاوسط ثم تحرك الاوسط انما يؤثر في العجمة عند بعض النحاة وهو اختيار المصنف والشيخ ابن الحاجب وقال الجوهري حيث قال ولوط اسم نبي منصرف مع العجمة والتعريف وذهب سيبويه واكثر النحاة الى ان تحرك الاوسط غير مؤثر في التانيث لقيامه مقام السادس مستقلا ولا علامة العجمي حتى يسد مسدها اعلم ان جميع اسماء الملائكة وكذا جميع اسماء الانبياء عليهم السلام لا ينصرف الا سبعة ثلث منها عربية وهو محمد صلى الله عليه وسلم وصالح وشعيب واربعة اعجمية وهي نوح ولوط وهود وشيث لكونها سابقة على العرب واما موسى فان كان اسما للنبي عليه السلام فغير منصرف للتعريف والعجمة وان كان للحديدة التي يحلق بها فان سمي بها لم ينصرف للتعريف وشبه الف التانيث وان نكرت صرفت وزنها فعلى من اوسيت راسه اذا حلقته بالموسى وقال السكاكي هي مفعل من ماس يماس اذا تبختر وعيسى في العربية فعلى من عبس وهو البياض فيكون الف للتانيث فلا ينصرف معرفة ونكرة او للالحاق فينصرف نكرة ولا ينصرف معرفة ويحتمل ان يكون اعجميا فلا ينصرف للتعريف والعجمة قال الجوهري عيسى بن مريم عبراني او سرياني والجمع العيسون بفتح السين ورايت العيسين ومررت بالعيسين واجاز الكوفيون ضم السين قبل الواو وكسرها قبل الياء ولم يجوزه البصريون وياجوج ان اخذ من اجت النار اي التهبت صرف ومن لم يشتقه لم يصرفه وزكريا من جعله اعجميا فظاهر ومن يشتقه من زكرت بطن الصبي اذا امتلأ فهمزته للتانيث ولا ينصرف معرفة ونكرة اما الجمع المراد به ههنا معناه الوصفي لا معناه الاسمي الذي يقابل المفرد والمثنى فانه قد جاء كالمعرفة مشتركا بين الاسم والصفة وهو اعم من ان يكون جمعا في الحال او في الاصل ومن ان يكون جمعا حقيقة او تقديرا واما نحو مدائني فليس بجمع لا في الحال ولا في الاصل بل هو مفرد محض وانما

واِنّما الجمع هی بیاءٍ ثُمّ وهو لفظ اٰخر فلا یحتاج الی الاحتراز عنه فشرطه ای شرط تاثیر الجمع فی منع الصرف وهو الاظهر وما قیل ان شرطه قیامه مقام السببین فبعید عن القصد ان یکون ای الجمع علی صیغة منتهی الجموع ای علی صیغة انتهاء الجموع فانّ المنتهی مصدر میمیّ وقد اضیف الی فاعله اعنی الجموع والصیغة هی الهیئة الحاصلة من مجموع الحروف والحرکات والسکنات وهو ای الجمع الذی یسمی صیغة منتهی الجموع وما ذکر من صیغة منتهی الجموع ان یکون فیه بعد الف الجمع حرفان متحرکان کمساجد وحرف مشدّد اولهما مدغم فی الثانی کدوابّ او ثلثة احرف اوسطها ساکن کمصابیح سواء جمع مرة کالامثلة المذکورة اومرتین کالاکالب جمع اکلب جمع کلب واناعیم جمع انعام جمع نعم غیر قابل للهاء هو منصوب علی انه خبر اٰخر لیکون الاوّل او علی انه حال من ضمیره او مرفوع علی انه خبر مبتدأ محذوف والجملة حالیة ای وذلک الجمع غیر قابل للهاء والمراد بالهاء تاء التانیث ای غیر قابل لتاء التانیث وانما اطلق علیها الهاء لانها تصیر فی حالة الوقف هاءً فلا یشکل بنحو فوارة واحدها فارهة ثم فرّع علی الشرط الثانی قوله فصیاقِلَةٌ وفرازِنَةٌ وما اشبههما مما کان علی صیغة منتهی الجموع قابلا للهاء کل واحد منهما منصرف لقبولهما الهاء لان هذا الجمع عند قبولها الهاءَ یصیر مشابهًا بالمفرد فی الزنة فان صیاقلة وفرازنة یشبهان الکراهیة والطواعیة فی الزنة فیدخل فی قوة جمعیته فتور فلا یقوم مقام السببین ولذا اشترط کونه غیر قابل للهاء فان قیل هذا التاء زائدة فلا یعتدّ بها قلنا نعم لکن لها اثر فی تغییر الاوزان وانما لم یورد مثالا لانتفاء الشرط الاول من نحو رجال وحمر اکتفاءً باشتهار امثلته وهو ای هذا الجمع ایضًا منصوب علی انه مصدر بقرائن ایضًا ای جمع رجوعًا والمعنی لجز الکلام رجوعًا الی ان الجمع کالتانیث بالالف قائم مقام السببین الجمعیة ولزومها وامتناع ان یجمع ذلک الجمع مرة اخری جمع التکسیر یعنی ان کونه جمعًا بمنزلة سبب واحد وکونه علی صیغة منتهی الجموع ای علی صیغة لم یکن صیغة جمع السلامة فیمتنع ان یجمع جمع التکسیر مرةً اخری بمنزلة سبب اخری فکان فیه سببان فقام مقامهما بذلک عند المصنف لانه اختار ما ذهب الیه بعض النحاة من انه لما امتنع جمعه جمع التکسیر مرة اخری صار بمنزلة ما جمع مرتین یعنی انک لا تزال تجمع الی ان ینتهی الی

النعم



هذا المثال فلما انتهى جمع التكسير الذي هو مغيّر للصيغة عنده سمي بصيغة منتهى
الجموع ويجوز ان يجمع جمع السلامة كما تجمع صواحب جمع صاحبة على صواحبات فانه
لا يغير الصيغة ومن ثم جعلت شرطا لتكون صيغته موصوفة باللزوم والصيانة
عن قبول التغير من التكسير والتصغير لتؤثر وقيل انما قام الجمع مقام السببين
لقوته حيث لا نظير له في الآحاد واليه مال الزمخشري حيث قال في المفصل ونزلت
الزنة التي لا واحد لها منزلة جمع ثان وقيل لعدم احتمال الجمع مرة اخرى جمع
التكسير شبه الاعجمي في انه لا يجمع فلا ينصرف للجمع وشبه الاعجمي وقيل لما لم يبق له نظير في

التركيب

الآحاد اشبه الاعجمي فلا ينصرف للجمع وشبه الاعجمي اما التركيب هو ان يجعل كلمتان او اكثر كلمة
واحدة بدون حرفية احد الجزئين فلا يلزم النجم بصرى وضاربة اذا سمي بهما فان كل واحد منهما
مركب من اسم وحرف سواء كانت الكلمتان اسمين او اسما وفعلا نحو بخت نصر فشرطه
اي شرط تاثير التركيب في منع الصرف ان يكون علما لانه لو لم يكن علما لكان ذلك التركيب
في معرض الزوال والتركيب انما يكون مؤثرا لمنع الصرف اذا كان لازما ولا يتحقق كونه
لازما الا بكونه علما فوجب ان يكون علما وقيل ليتحقق السبب الآخر وفيه نظر لانه يرد
عليه انه لا فرق بين التانيث والعجمة والتركيب والالف والنون في الاسم في الاشتراط
فجعل اشتراط العلمية في التركيب هذا دون اخواته تحكم على انه اذا سمي مؤنث
ببعلبك لزم ان لا يكون السبب الآخر فيه العلمية مع ان السبب الثاني يصح ان يكون
التانيث بلا اضافة انما اشترط عدم كونه باضافة لانها تصير غير المنصرف منصرفا او في
حكمه على اختلاف القولين كما اشرنا اليه من قبل واسناد انما اشترط عدم كونه باسناد
لان الاعلام التي يكون فيه الاسناد محكية لا يستقيم فيها الاعراب ومنع الصرف مما
يتفرع عليه ولم يحترز صريحا عن تركيب يكون الجزء الثاني فيه صوتا كسيبويه
او متضمنا للحرف كخمسة عشر لان الاحتراز عن الاسنادي احتراز عنهما من حيث
الدليل او اشارة الى الاختلاف وهو ان هذا التركيب عند جعله علما مبني
على حاله في الاصح ومعرب غير منصرف في غير الاصح ولا يبعد ان يقال قولنا كلمتان
في تفسير التركيب يخرج به مثل سيبويه لانه مركب من كلمة وصوت
والصوت ليس بكلمة وقولنا بدون حرفية احد الجزئين خرج به مثل

خمسة عشر لان حرف العطف جزء له بحسب الحال فقد يجاب عن نحو سيبويه
وخمسة عشر علما بانه قد اكتفى فيه بما صرح به فيما بعده من ان ذلك من
باب المبنيات فيعلم به خروجه عن التركيب المؤثر فى منع الصرف بخلاف
الاعلام التى يكون فيها الاسناد فانه لم يصرح بكونها مبنية
اصلا فاحتاج الى الاحتراز عنها كبعلبك فانه غير منصرف
للعلمية والتركيب لانه مركب من بعل وبك والبعل اسم صنم والبك اسم كسرى
جعلا علما لبلدة بالشام من غير ان يراد بينهما نسبة اضافية او اسنادية او غيرها لا فى الحال
ولا فى الاصل بخلاف عبد الله علما فانه قد اريد بين جزئيه نسبة فى الاصل فاذا كان
شرط التركيب المانع من الصرف ان لا يكون باضافة ولا اسناد فعبد الله منصرف لكون تركيبه
باضافة ومعد يكرب غير منصرف لوجود التركيب فيه بلا اضافة ولا اسناد مع العلمية وشاب
قرناها مبنى لكون تركيبه بالاسناد وهو لقب امرأة يقال للمرأة قرنان اى ضفيرتان ويقال
شاب قرناها اى ابيضت ضفيرتاها سميت به لانها كانت كذلك اما الالف والنون الزائدتان
اختلف النحاة فى انهما هل يؤثران فى منع الصرف بمثابة الفى التانيث ام بالمشابهة فذهب البصريون
الى انهما يؤثران فى منع الصرف بمشابهة الفى التانيث فى مثل حمراء من حيث كونهما زيدا معا
وبجيئهما بعد استيفاء الحروف الاصلية وعدم دخول تاء التانيث عليهما واستوائهما فى الزنة
وبقائهما فى التصغير واختلاف صيغتى المذكر والمؤنث فيهما وكون الاول منهما الفا وهى العلة
للامتناع على الاصح ولهذا سميتا مضارعين وسميتا زائدتين لانهما من الحروف والزوائد هى
حروف هويت السمان اولانهما زائدتان فى الكلمة وليستا اصليتين فيها وذهب الكوفيون الى انهما
يؤثران فى منع الصرف بالذات من غير نظر الى شئ آخر لان للمزيد فرع على المزيد عليه ثم
اختلفوا فى انهما هل يقومان مقام السببين كالفى التانيث ام لا فمنهم من قال نعم ومنهم من
قال لا ان المشبه دون المشبه به كانتا اى كالالف والنون الزائدتان فى اسم لا اسم قد يقع
على ما يقابل الفعل والحرف وقد يقع على ما يقابل اللقب والكنية وقد يقع على ما يقابل المهمل
وقد يقع على ما يقابل الصفة وهو المراد به ههنا فشرطه اى شرط تاثير الالف والنون فى
الصرف شرط الالف والنون فيه فتوحيد الكناية باعتبار انهما سبب واحد ان يكون
علما ليتحقق مشابهتهما بالفى التانيث حينئذ من حيث امتناع دخول التاء عليهما

الالف والنون الزائدتان

نحو سعدان وسعدانة ومرجان ومرجانة كعمران وعثمان فانهما اسمان علمان غير منصرفان
للعلمية والالف والنون الزائدتين وانما اورد مثالين ليعلم اوزانه مختلفة فعمران مكسور الفاء
وعثمان مضموم الفاء وينبغي ان يورد مثالا ثالثا مفتوح الفاء كسلمان لوجوده في الاسماء
واذا كان شرط الالف والنون الزائدتين الكائنتين في الاسم ان يكون علما فسعدان اسم
نبت في البادية منصرف لعدم كونه علما بل هو اسم جنس ثم قوله فسعدان مبتدأ وقوله
اسم نبت مرفوع على انه بدل من المبتدأ وخبره منصرف او قوله اسم نبت خبره الاول منصرف
خبر اخر له او مرفوع على انه خبر مبتدأ محذوف والجملة معترضة ويجوز ان يكون اسم نبت منصوبا
على انه حال من المبتدأ وقد صرح بجوازه ابن مالك ولاغبار عليه لفظا ومعنى وعلى انه حال
من ضمير منصرف واما نصبه على ان يجعل خبرا لكان المحذوف فغير صحيح لما ان حذفه في ما
لم يكثر وقوعه نادر وكذا نصبه بتقدير اعني لاختصاصه بمقام المدح والذم والترحم وشيء منها
لا يتصور ههنا وان كانتا اي الالف والنون الزائدتان في صفة فشرطه في منع الصرف
ان لا يكون مؤنثه اي مؤنث ذلك الوصف فعلانة ليتحقق مشابهتهما المذكورة
بالف التانيث كسكران بفتح الفاء اسم صفة غير منصرف للوصف والالف والنون
الزائدتين مع انتفاء سكرانة ولم يورد في الصفة الا مثالا واحدا وهو مفتوح الفاء لان
مضموم الفاء من الصفات كعريان مؤنثه عريانة بالتاء فيكون منصرفا قطعا ومكسور
الفاء لم يوجد في الصفات واذا كان شرط الالف والنون الزائدتين في الصفة بان لا يكون
مؤنثه فعلانة فندمان منصرف لوجود ندمانة مؤنثه هذا اذا كان المراد بالندمان النديم
وهو المعاشر واما اذا كان المراد به النادم وهو المضطرب فمؤنثه ندمى لاندمانة فيكون
غير منصرف اتفاقا وكذا حسان ان جعل من الحسن بمعنى خوبي ينصرف لانه
على وزن فعال وان جعل من الحس لا ينصرف لانه على وزن فعلان واما وزن الفعل
اضافة الوزن الى الفعل ههنا من اضافة العام الى الخاص بمعنى اللام المجرد لا اختصاص
بل يراد بها مجرد النسبة فلا يرد ما يقال لا فائدة في حمل الخبر وهو قوله فشرطه اي شرط تاثير
وزن الفعل في منع الصرف ان يختص بالفعل لان الاضافة في قوله وزن الفعل بمعنى اللام
فيكون المعنى واما الوزن المختص بالفعل فشرطه اختصاص ذلك الوزن بالفعل نحو ضُرِبَ
بالتخفيف والتشديد على صيغة الماضي المجهول وشمَّر على صيغة الماضي المعروف من

ان اوزانه مختلفة

وزن الفعل

التشمیر فانہما وزنان مختصان بالفعل اذا سمی بہما رجل فہما غیر منصرفین للتعریف ووزن الفعل واذا سمی بہما امرأۃ فلا حاجۃ لہما الی اعتبار وزن الفعل وینبغی ان یکونا مجردین عن الضمیر المستکن والا لکانا جملتین وانما قلنا ضُرب علی صیغۃ الماضی المجہول لانہ لو سمی بنحو ضرب معروف فاکان منصرفا عند اکثر النحاۃ خلافا لعیسی بن عمر الثقفی ولا یوجد شیٔ من اوزان الافعال فی الاسم الا منقولا عن الفعل الی الاسم فی اللغۃ العربیۃ کما عن العجمۃ الی العربی کشلّم وھو اسم لبیت المقدس وبقم وھو اسم جنس للنبت الذی یصبغ بہ ولو سمی بہما امتنعا من الصرف للتعریف ووزن الفعل لا للتعریف والعجمۃ لان شرط العجمۃ ان یکون علما فی العجمۃ وھما اسم جنس فیہا وان لم یختص ای وزن الفعل بہ ای بذلک الفعل فیجب ان یکون فی اوّلہ ای فی اول وزن الفعل احدی حروف المضارعۃ ای الحروف التی صار الماضی بزیادتہا مضارعا وھی حروف اتین فان قلت ظرفیۃ الاول لاحد حروف المضارعۃ کیف یستقیم لان اول احمد عین حرف المضارعۃ فیلزم اتحاد الظرف والمظروف قلت لا یلزم ذلک لان بینہما عموم وخصوص من وجہ فان احد حروف المضارعۃ قد یکون فی الاول وقد لا یکون فیہ وکذا الاول قد یکون ذلک الحرف وقد لا یکون والاعم یجوز ان یکون ظرفا للاخص وانما اشترط فی وزن الفعل المؤثر فی منع الصرف اختصاصہ بہ او وجود حرف من حروف المضارعۃ فی اوّلہ اذا لم یکن مختصا بہ لیحصل جہۃ الفرعیۃ فان قلت ما الحکمۃ فی جعل وزن الفعل المطلق سببا لمنع الصرف وبیان شرط تاثیرہ وکان الاظہر ان یجعل الوزن الخاص سببا لئلا یفتقر الی شرط تاثیر مع ان الفرعیۃ لا تظہر الا فیما لہ زیادۃ نسبۃ الی الفعل لان الاصل فی کل قسم ان لا یوجد فیہ ما لہ مزید نسبۃ بالقسم الاخر قلنا انما فعل ذلک قصدا الی رعایۃ المناسبۃ بین الاسباب فی کون کل منہا مؤثرا بشرط وکما ان الاصل فی کل قسم ان لا یوجد فیہ ما لہ مزید نسبۃ بالاخر کذلک الاصل فیہ ان لا یوجد ما لہ مزید نسبۃ فی القسم الاخر لان التمایز بین اقسام اللفظ مقصود جدا لتمایز المعانی غایۃ التمییز ولا یدخلہا ای ہذہ الصیغۃ لوزن الفعل الہاء ای التاء بالوضع فلا یرد نحو اسود باعتبار دخول التاء فی تانیثہ اذ دخول التاء فیہ انما ھو لاجل غلبۃ الاسمیۃ لا بالوضع وقیاس وضعہ ان یکون مؤنثہ علی سوداء والی

هذا سبقت الاشارة فی بحث الوضع وانما اشترط عدم دخول التاء فی هذه الصورة لوزن الفعل لانها لو دخلت فیها یلزم خروج وزن الفعل عن کونه وزن الفعل لاختصاص التاء بالاسم فلم یتحقق مشابهته بالفعل کاحمر وبشکر وتغلب و نرجس واما قولهم نرجسة بدخول الهاء فی نرجس فلا یشکل به لانه غیر علم حینئذ فان قلت ان نرجس لفظ العجمی فبای شیٔ یعلم زیادة النون فیه قلنا ان النحاة یجعلون اللفظ المنقول الی لغتهم فی زیادة حرف من حروف المضارعة بمنزلة اللفظ العربی ولذا قالوا النون فی نرجس زائدة قصدًا بذلک انه لو اخذ الفعل منه لقیل نرجس بخلاف ما سمی رجل بنهشل فانه لم یمنع من الصرف لانه یوجد فی الاسم فلعله مثل جعفر فلا یکون نونه زائدة واذا کان عدم دخول الهاء شرطا فی الصورة الاخیرة لوزن الفعل فیعمل هو الجمل القوی علی العمل والسیر منصرف مع وزن الفعل والوصف الاصلی لدخول الهاء فی انثاه کقولهم ای العرب للناقة القوی علی العمل والسیر ناقة یعملة الا اذا سمی رجل بیعمل کان غیر منصرف لانه غیر قابل للهاء حینئذ واعلم ان الاوزان علی اربعة اقسام احدها مختص بالاسم کفلس وقفل وصرد وابل وعنق وضلع وجمل والرباعی ما عدا فعلل والخماسی باجمعه والتسمیة به لا یؤثر والثانی ان یکون مشترکا بین الاسم والفعل من غیر ترجیح احدهما علی الاخر نحو ضرب وعلم وطفق ودحرج وضارب مرارًا وهذا القسم ایضا لا یؤثر التسمیة به الا عند عیسی بن عمر الثقفی والثالث المختص بالفعل کشمر وضرب وجهرب وانطلق واحمر واحمار واقطع والخشوشن واجلوذ واسلنقی واخرنجم وافتتعر ولاعبرة بدئل لدویبة مشبهة بابن عرس لشذوذه والرابع ما فی اوله احد الزوائد الاربع نحو احمد واعصر ویزید ویغلب وحکم هذا القسم حکم المختص بالفعل فی منع الصرف ثم لما فرغ عن بیان اسباب منع الصرف اخذ فی بیان ما یزول تاثیر هذه الاسباب بزواله فقال واعلم ان کل ما ای اسم غیر منصرف شرط فیه العلمیة وهو المؤنث بالتاء والمعنوی والعجمة والترکیب والاسم الذی فیه الالف والنون الزائدتان او کل ما لم یشترط فیه ذلک ای التعریف العلمی واجتمع سببا مؤثرا مع سبب واحد ای مع سبب اخر فقط هو من اسماء الافعال بمعنی انت وکثیرا ما یصدر بالفاء تزیینًا للفظ کانه جزاء شرط محذوف ای اذا لم یشترط العلمیة فی الاسم

الغیر المنصرف واجتمعت مع سبب اٰخر فیہ بالسببیۃ فقط ای فانہ من ان تشترط لہ
وھو ای ذلک الاسم الغیر المنصرف الذی لم یشترط فیہ العلمیۃ اجتمعت مع سبب
اٰخر فقط ھو العلم المعدول ووزن الفعل بانّ العلمیۃ اجتمعت معہما مؤثرۃ حیث امتنع
عمر للعدل والعلمیۃ واحمد لوزن الفعل والعلمیۃ مع انہا لیست بشرط فیہما حیث
امتنع ثُلٰثُ واَحْمَرُ بدون العلمیۃ ثم احترز بما ذکرہ عن مثل مساجدُ حمراءُ حُبلٰی
اذا سمّی بہا فان العلمیۃ فیہا لیست بشرط ولا سبب لان امتناعہا من الصرف انما
ھو لاجل الجمع الاقصیٰ ولزوم التانیث لان الدّال علی الجمعیۃ والتانیث امر لفظی
یتحقق بعد العلمیۃ وقبلہا واختلف النحاۃ فی تاثیر العلمیۃ مع العدل فی اسم کان غیر منصرف
قبل العلمیۃ کثُلٰث ومَثْلَثَ فذھب اکثر النحاۃ الی انصرافہ لان العدل تابع للوصف وقد زال
الوصف بالعلمیۃ وذھب جماعۃ الی اعتبار العدل الاصلی واختارہ الشیخ الرضی واختار
سیبویہ منع صرف اُخَر وجُمَع واخوانہ اعلامًا والکوفیون صرفوہا ولاخلاف فی تاثیر
العلمیۃ مع العدل وانما الخلاف فی زوال العدل بزوال الوصف اذا نکّر بان
یؤوّل العلم بالمسمّی بہ او بالصفۃ المشہور مسماہ بہا فیدخل علیہ ما یختص بالنکرات
مثل رُبَّ ویجب ان یعلم ان المراد بالتنکیر ھھنا التنکیر الابہامی اذ بالتاویل لا یصیر
نکرۃ حقیقیۃ اذ النکرۃ الحقیقیۃ ما وضع لغیر معیّن لا ارید بہ غیر معین مجازا صرف
ذلک الاسم الذی شرط فیہ العلمیۃ اذا اجتمعت فیہ سبب اٰخر عند تنکیرہ وھذا
الاطلاق انما یکون مختار المصنفؒ والشیخ ابن الحاجب الا ان النحاۃ اتفقوا علی امتناع
افعل التفضیل المستعمل بمن اذا نکر بعد التسمیۃ وخلاف سیبویہ والاخفش فی
مثل احمر بعد التنکیر منشہور اما فی القسم الاول ای اما حصول الصرف عند التنکیر
فی الاسم الذی یشترط فیہ العلمیۃ فلبقاء الاسم ای ذلک الاسم بلا سبب ای بلا سبب مؤثر
لانعدام المشروط عند عدم الشرط فلا یبقی فیہ سبب واما فی القسم الثانی ای اما حصول
الصرف عند التنکیر فی الاسم الذی لم یشترط فیہ العلمیۃ ویکون فیہ سببًا محضًا
فلبقائہ ای ذلک الاسم علی سبب واحد وھو العدل ووزن الفعل والسبب الواحد لا یمنع
الصرف ثم اشار الی امثلۃ القسمین تعریفًا وتنکیرًا بقولہ تقول فی مثال المؤنث
بالتاء جاء نی طلحۃُ بلا تنوین وعند صرفہ بالتنکیر طلحۃٌ اٰخر بالتنوین ای واحد

مسمی بطلحۃ وقس علی ھذا امثلۃ التانیث المعنوی والعجمۃ والترکیب والالف
والنون الزائدتین فی الاسم وتقول فی مثال العلم المعدل جاء نی عمر
بلا تنوین وعند صرفہ بالتنکیر عمر اخر بالتنوین ای واحد مسمی بعمر وفی العلم مع
وزن الفعل احمد بلا تنوین وعند صرفہ بالتنکیر احمد اخر ای احد مسمی باحمد
ھذا فی العلم الماول بالمسمی بہ وفی مثال العلم الماول بالصفۃ المشتھر مسماہ بھا نحو رب
حاتم لقیتہ ای رب جواد لقیتہ وکل مالا ینصرف ھو منصوب بالعطف علی لکل
السابق لانہ منصوب علی انہ اسم ان او مرفوع بالابتداء اذا اضیف ذلک الاسم الغیر
المنصرف الی اسم اخر او دخلہ الالف واللام دخلہ الکسرۃ کمررت باحمدکم مثال لغیر
المنصرف الذی اضیف فدخلہ الکسرۃ ومررت بالاحمد مثال لغیر المنصرف الذی دخل
الالف واللام فدخلہ الکسرۃ وانما دخلت الکسرۃ علی غیر المنصرف بالاضافۃ او بدخول
الالف واللام علیہ لانھما من معظمات خواص الاسم لکونھما یقویان جھۃ الاسمیۃ ویبعدانہ
عن مشابھۃ الفعل فیضعف تاثیر شبھہ بالفعل کذا قالوا واورد علیہ بان الاسناد ودخول
حرف الجر من معظمات علامات الاسم ایضا کما صرحوا فما وجہ اختصاص ھذین
العلامتین بذلک واجیب بان الاضافۃ واللام انما یکون من معظمات العلامات
لکونھما موثرین فی اللفظ والمعنی کما مر فیکونان اقوی معظمات خواص الاسم بخلاف سائر
علامات الاسم المعظمۃ فانھا لیست بھذہ المشابھۃ وقال بعضھم ان کان غیر المنصرف
مکسورا حینئذ لان الکسر انما یسقط تبعا للتنوین الساقط لمنع الصرف والتنوین ھھنا
ساقط باللام والاضافۃ لا لمنع الصرف فلا یتبعہ الکسر فی السقوط وفیہ نظر لان منع الصرف مقدم
علی الاضافۃ واللام الا تری انھم جعلوا الاضافۃ فی نحو احج بیت اللہ معاقبۃ للتنوین المقدر
لمنع الصرف دون التنوین الملفوظۃ فلو کانت الاضافۃ سابقۃ علی منع الصرف لکان معاقبۃ
للتنوین الملفوظۃ فعلم ان منع الصرف انما یکون ھو موجبا لحذف التنوین دون غیرہ من اللام
والاضافۃ فاذا کان سقوطہ لمنع الصرف باعتبار تقدمہ ینبغی ان یتبعہ الکسر فی السقوط
ایضا تمت المقدمۃ المشتملۃ علی فصول اربعۃ والان یشرع فی بیان ثلثۃ مقاصد ھی المرفوعات
والمنصوبات والمجرورات وقد سبقت الاشارۃ فی قولہ فی المقدمۃ عند فصل الحکم واعرابہ
ثلثۃ انواع رفع ونصب وجر الی ان الاسماء المعربۃ مرفوعۃ ومنصوبۃ ومجرورۃ الا انہ

المقصد الاول فی المرفوعات

اراد ان یبین کل مقصد من المقاصد الثلثة باستیفاء فقال

المقصد الاول فی المرفوعات

قدمها علی المنصوبات لکونها اصلا ومقصودة فی الترکیب الاسنادی لتحقق الجملة بها وکون ما سواها فضلة وانما اتی بصیغة الجمع ولم یات بصیغة المفرد لان حد المرفوع وهو سنتلو علیک وحد الرفع وهو علم الفاعلیة یوهمان ان المرفوع لایکون الا واحدا وهو الفاعل فدفع ذلک الوهم بصیغة الجمع الدالة علی التعدد لکنها فی المجرورات المجرم المشاکلة وفی المنصوبات مستعارة للکثرة وههنا فی موقعها ثم واحد المرفوعات مرفوع لا مرفوعة لانه صفة الاسم وهو مذکر لایعقل وکما یجمع المؤنث بالالف والتاء یجمع صفة المذکر الذی لایعقل بهما ایضا نحو الجبال الراسیات والکواکب الطالعات والمرفوع فی عرف النحاة ما اشتمل علی علم الفاعلیة ای علامتها وهی الرفع الواو والالف نحو جاء نی زید وابو لو زیدان سواء کانت تلک العلامة لفظا او تقدیرا فیتناول الاعراب اللفظی والتقدیری لان اللفظ یشتمل علیهما دون المحلی اذ الاعراب المحلی لایشتمل علیه اللفظ فلا یکون نحو جاءنی هؤلاء مرفوعا ومعنی الرفع المحلی انه فی محل لو کان هناک معرب لکان مرفوعا الاسماء المرفوعة فان قلت قوله المرفوعة صفة الاسماء وهو مفرد والاسماء جمع وقد وجبت المطابقة بین الموصوف والصفة فیجب ان یجمع المرفوعة ولم یجمع ههنا قلت المرفوعة مسنده الی ضمیر الاسماء والصفة المشتقة اذا اسندت الی غیر الجمع جاز جمعها وتوحیدها بالتاء کقولک الایام الخالیات والخالیة وکالافعال لانهم یقولون الرجال فعلوا او فعلت والمسلمات فعلن وفعلت ثمانیة اقسام الفاعل ومفعول مالم یسم فاعله المبتدأ والخبر وخبر ان واخواتها واسم کان واخواتها واسم ما ولا المشبهتین بلیس وخبر لا لنفی الجنس ثم لما فرغ من تعداد المرفوعات ولم یتعرض لتعریفاتها شرع فی بیان ذلک وتفصیل کل منها فقال

فصل

الفاعل قدمه علی سائر المرفوعات لان المختار عنده ما ذهب الیه اکثر النحاة من ان اصل المرفوعات الفاعل لکونه جزءا الجملة الفعلیة التی هی اصل الجمل ولکونه اشد فی باب الرکنیة حیث لایسوغ حذفه الا بسد شیء مسده ولان رفعه لاینسخ بالنواسخ بخلاف المبتدأ ولان عامله قوی بخلاف عامل المبتدأ فانه ضعیف

لکونہ معنویّاً وذهب سیبویہ ومن تابعہ الی ان اصل المرفوعات المبتدأ لانہ باقٍ علی ما هو الاصل فی المسند الیہ بخلاف الفاعل للزوم تاخیرہ عن الفعل ولانہ یحکم علیہ بکل حکم جامدا کان او مشتقا ولانہ یحکم علیہ باحکام متعددۃ وحکم الفاعل واحد لیس الا کل اسم حقیقۃً او حکماً لیتناول مثل سرّنی ان تقوم قبلہ ای قبل ذلک الاسم فعلٌ اراد بہ الفعل الحقیقی الذی هو المصدر غیر الصفۃ لا الاصطلاحی الذی هو لفظ قام فیدخل فیہ فاعل المصدر وینفع قولہ او صفۃ ثم احترز بقولہ قبلہ فعل عن نحو زید فی زید قام لان الفعل یکون بعدہ وان اسند الیہ فهو مبتدأ لا فاعل فذهب الکوفیون الی انہ لا فرق فی الاسناد بین قولهم قام زید و زید قام فجعلوا زیدا فی المثالین فاعلا فلا حاجۃ عندهم فی تعریف الفاعل الی قید تقدیم الفعل علیہ بل یجب علیهم ترکہ وذهب البصریون الی ان الفعل عند تقدیم الاسم علیہ یکون مسندا الی ضمیر الاسم وهو ضمیرہ جمیعا مسندان الی الاسم فالفعل لم یکن مسند الی الاسم فالاسم لیس بفاعل بل هو مبتدأ فح لا حاجۃ الی الاحتراز عنہ فی تعریف الفاعل بقید التقدیم ایضاً لانہ خرج عنہ بقید اسناد الفعل الیہ الا انہ لما توهم دخولہ فی تعریف الفاعل لاسناد الفعل الیہ ظاهراً کما توهم الکوفیون ولان اسناد الفعل الی ضمیر الشیئ اسناد الی ذلک الشیئ حقیقۃ احتیج الی قید تقدیم الفعل فی تعریف الفاعل احترازا عنہ او صفۃ کاسم الفاعل والمفعول والصفۃ المشبهۃ وافعل التفضیل ولم یقل و معنی فعل لیدخل فیہ الظرف المرتفع بعدہ الضمیر فی نحو زید فی الدار والظاهر فی نحو خلفک ابوہ لان الرافع فی الحقیقۃ هو الفعل المقدر او اسم الفاعل المقدر لا الظرف لانہ جامد فان قلت التعریف للتبیین والتحقیق وکلمۃ او للتردید والتشکیک فلا یلایم ذکرها فیہ قلت هی ههنا للتنویع اشارۃ الی ان الفاعل المعروف نوعان یصدق علی احدهما ما یکون قبلہ فعلٌ اسند الیہ وعلی الثانی ما یکون قبلہ صفۃ اسندت الیہ اُسند ای الفعل او الصفۃ الیہ ای الی ذلک الاسم بلا تبعیۃ فیخرج عنہ توابع الفاعل التی فیها اسناد من المعطوف بالحرف والبدل بخلاف النعت والتاکید وعطف البیان فانہ لا اسناد فیها فلا حاجۃ الی اخراجها وهو المقصود فی تعریف المرفوعات والمنصوبات والمجرورات بقرینۃ ذکر التوابع بعد ذکر هذہ المعربات ویجب ان یعلم ان الاسناد ههنا بمعنی النسبۃ والربط

فبمجرد ثبوت شئ لشئ یحصل ھذا المعنی سواء تعلق بہ ادراک وقوع النسبۃ او ادراک عدم وقوعھا بطریق الاخبار او بطریق الانشاء تحقیقاً او تقدیراً ففی قولنا لم یقم زید سلباً لوقوع لا سلب لاسناد وفی قولنا ان قام زید قمت تقدیر الوقوع لا تقدیر لاسناد فلا یحتاج تناول الحد فاعل النفی والشرط الی ارتکاب التکلف الذی اشتھر ھو ان المراد بالاسناد اعم من ان یکون بالایجاب او بالسلب وبالتحقیق او بالتقدیر وتعلقت باُسنِدَ کلمۃ علی فی قولہ علی معنی انہ ای الفعل والصفۃ قام بہ ای بذلک الاسم لا علی معنی انہ وقع علیہ ای علی ذلک الاسم واحترز بہ عن مثل زید فی ضُرِبَ زیدٌ علی صیغۃ المبنی للمفعول وعن مثل زید فی زید مضروب غلامہ کان زیداً اسم قبلہ فعل فی المثل الاول وصفۃ فی المثال الثانی اسند الیہ لکن علی معنی انہ وقع علیہ لا قائم بہ فیکون مفعول مالم یسم فاعلہ ولا یکون فاعلاً وانما احتاج الی ھذا التقیید من جعل مفعول مالم یسم فاعلہ خارجاً عن الفاعل کالمصنف والشیخ ابن الحاجب ومن جعلہ داخلاً فیہ فلا یحتاج الیہ بل یجب علیہ ترکہ کالزمخشری وشیخ عبد القاھر وداخل فیہ نحو مات زید وطال عمرو لان الموت والطول قائم بفاعلہ وان لم یکن صادراً عنہ لانہ عرض وکل عرض قائم بمحلہ نحو قام زید مثال للفاعل الذی قبلہ فعل اسند الیہ وزید ضارب ابوہ عمراً مثال للفاعل الذی قبلہ صفۃ اسندت الیہ وما ضرب زید عمراً مثال للفاعل الذی قبلہ فعل سند الیہ بسبب الوقوع وکل فعل لازماً کان او متعدیاً لا بد لہ ای لذلک الفعل من فاعل الذی صدر عنہ او قام بہ مرفوع صفۃ فاعل وانما وصفہ بہ مع انہ لا یکون الا مرفوعاً لزیادۃ التقریر مظھر صفۃ ثانیۃ الفاعل کذھب زید او مضمر عطف علی قولہ مظھر کضربت زیداً او مستتر کزید ذھب وان کان ای الفعل متعدیاً کان لہ مفعول بہ ایضاً نحو ضرب زید عمراً فان کان الفاعل ای فاعل الفعل مظھراً وحد الفعل ابداً ای سواء کان الفاعل مثنی او مجموعاً نحو ضرب الزیدان وضرب الزیدون وان کان ای الفاعل مضمراً وحد الفعل للفاعل الواحد نحو زید ضرب وثنی ای الفعل للمثنی ای لمثنی فاعلہ المضمر نحو الزیدان ضربا وجمع ای الفعل للجمع ای جمع فاعلہ المضمر نحو الزیدان ضربوا وان کان ای الفاعل مؤنثاً حقیقیاً احترز بہ عما اذا کان الفاعل مؤنثاً غیر حقیقی فانہ لیس

کالمؤنث الحقیقی علی الاطلاق وھو ای المؤنث الحقیقی ما ای مؤنث اذکلمۃ ما عبارۃ
عنہ بازائہ ای بمقابلہ ذکر من الحیوان للجار والمجرور ظرف مستقر وانعم صفۃ
لذکر ای ذکر کائن فی جنس الحیوان سواء کان فیہ علامۃ التانیث لفظا اولم یکن
وانما قال من الحیوان احترازا عن الانثی من النخل لان بازائہ ذکرا منہا وتانیثہ
غیر حقیقی والمراد بالذکر ھہنا خلاف الانثی لا قبل الرجال کامرأۃ فی الاناس وناقۃ
فی الابل اذ بازائہما رجل وبعیر وکذا النفساء والحبلی واتان وعناق انث الفعل
جزاء الشرط ابدا ای مظہرا کان الفاعل او مضمرا وقولہ ان لم تفصل بشیء بین الفاعل
والفعل متعلق بقولہ انث الفعل نحو قامت ھند فی المظہر وھند قامت فی المضمر
وانما انث الفعل ابدا عند کون الفاعل مؤنثا حقیقیا لان تانیث الفاعل یسری الی تانیث
الفعل اما فی المضمر مطلقا ای سواء کان مؤنثا حقیقیا اوغیرہ فلشدۃ الامتزاج
واما فی المظہر المؤنث الحقیقی فلقوۃ التانیث بخلاف المظہر الغیر الحقیقی لقصورہ
فی الامتزاج وقصورہ فی التانیث لانہ لیس بحقیقی فبالاولی ان لا یلزم فیہ السرایۃ
بل یجوز بناء علی قصور الامتزاج من حیث الفاعلیۃ والتانیث من وجہ دون وجہ
لانہ یکون تانیثا من حیث اللفظ ولا یکون تانیثا من حیث المعنی ثم اعلم ان تانیث
الفعل انما یجب بثلثۃ شروط الاول ان یکون الفعل متصرفا والثانی ان یکون المؤنث
الحقیقی من الاناسی والثالث ان لا یقع الفصل بین الفاعل والمفعول حتی لو کان الفعل
جامدا نحو نعم الھند وکان المؤنث الحقیقی من البہائم نحو انی النعجۃ او وقع فصل بینہما
نحو جاء الیوم ھند لا یلزم ان یسری تانیث الفاعل الی تانیث الفعل لکون الفعل جامدا فی
الاول وکون التانیث الحقیقی من البہائم فی الثانی ولوقوع الفعل فی الثالث فلا یجب
تانیث الفعل ابدا والشیخ رح انما تعرض للشرط الاخر ولم یتعرض للشرطین الاولین
وکان من الواجب ان یتعرض لہما ایضا وان فصلت علی صیغۃ الماضی المعلوم للخطاب
لغیر معین ای وان فصلت بشیء بین الفاعل والفعل فی المؤنث الحقیقی فلک الخیار
ای یجوز لک الاختیار فی التذکیر ای تذکیر الفعل والتانیث ای فی تانیثہ اذ لو وقع
الفصل لا یلزم سرایۃ تانیث الفاعل الی الفعل بل یجوز بجواز تذکیر الفعل وتانیثہ
کما عرفت نحو ضرب الیوم ھند بلا ن التاء وان اشئت قلت ضربت الیوم ھند

بالتاء وکذا یجوز تذکیر الفعل وتانیثه فی الحقیقی للضرورة قال جریر ع لقد ولد الاخیطل ام سوء + وفی هذا الخیار خلاف للمبرد فانه لا یجوز ترك تانیث الفعل اذا کان الفاعل مؤنثا حقیقیا وان کان بین الفاعل والفعل فصل ثم اعلم ان هذا الخیار ثابت فی المؤنث الحقیقی عند غیر المبرد اذ لم یسم الحقیقی بمثل زید اعا اذا سمی به امرأة فهذا الخیار غیر ثابت فیه عند الفصل عند غیر المبرد ایضا بل یجب تانیث فعله دفعا للالتباس بالمذکر نحو قامت الیوم فی الدار زینب وکذلك ای ومثل الخیار فی المؤنث الحقیقی فی التذکیر والتانیث الخیار فی المؤنث الغیر الحقیقی وهو ما لا یکون بازائه ذکر فی الحیوان لکن الخیار فیه مطلقا ای سواء فصلت اولم تفصل الا ان التذکیر بالفصل فیه حسن لانه جائز فی المؤنث الحقیقی بالفصل ففی غیر الحقیقی اولی نحو طلع الیوم شمس نحو طلعت الشمس بالتاء وان شئت قلت طلع الشمس بدون التاء وانما ثبت هذا الخیار فی المؤنث الغیر الحقیقی لو کان الفعل مقدما علی الفاعل یعنی اذا کان الفاعل مظهرا لما ذکرنا من ضعف الامتزاج فی مظهر المؤنث الغیر الحقیقی من حیث الفاعلیة وضعف التانیث لعدم کونه حقیقیا اذ هو تانیث باعتبار اللفظ وعدم تانیث باعتبار المعنی فلا یلزم فیه سرایة الفاعل الی الفعل بل یجوز فجاز ان یذکر فعله وان یؤنث عملا بالاعتبارین وان کان ای الفعل متاخرا عن الفاعل یعنی اذا کان الفاعل مضمرا انث ای الفعل لما قلنا من ان تانیث الفاعل یسری الی تانیث الفعل فی المضمر مطلقا لشدة الامتزاج فیجب ان یؤنث فعله ولا یجوز ان یذکر نحو الشمس طلعت بالتاء قیل علیه ان عبارته هذه غیر صحیحة اذ الفعل لا یکون متاخرا عن الفاعل کما صرح به ایضا حیث قال فی تعریف الفاعل کل اسم قبله فعل قلنا عبارته صحیحة والقول بعدم صحته غیر صحیح لان ما صرح به هو فی تعریف الفاعل مستقیم لجواز ان یختار ههنا ما ذهب الیه الکوفیون من انهم لم یفرقوا فی الاسناد بین قولهم طلع الشمس والشمس طلعت وجعلوا فی المثالین فاعلا وان کان المختار عنده فی تعریف الفاعل ما ذهب الیه البصریون وجمع التکسیر ای فظاهر جمع التکسیر وکذا ظاهر جمع السالم بالالف والتاء مطلقا سواء کان جمع مذکر یعقل کرجال او جمع مذکر لا یعقل کجمال او ایام او جمع مؤنث کنسوة ومؤمنات کالمؤنث ای کظاهر المؤنث الغیر الحقیقی وتانیثه تقول قام الرجال بدون التاء وان شئت قلت قامت الرجال قال الله تعالی

[margin notes:] ثم قوله وکذا ای ... وانما ذکره ... الفعل والاسم ... اسم ... مضمر ... والله اعلم

تذکیر الفعل ... سلم ...

اذا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ وقال نِسْوَةٌ وقَالَتِ الْاَعْرَابُ وانما جاء جواز الامرين فى هذا الجمع لانه فى تاويل الجماعة وتانيثه من حيث اللفظ وعدم تانيثه من حيث المعنى فجاء جواز الامرين ههنا عملا بالحيثيتين وانما لم يجز هذا التاويل فى جمع المذكر السالم كراهية اعتبار التانيث مع بقاء صيغة المذكر الا نحو بنين فان حكمه حكم البناء وان كان صيغته صيغة جمع المذكر السالم لعدم بقاء واحده وهو ابن قال الله تعالى اٰمَنَتْ بِهٖ بَنُوْا اِسْرَآئِيْلَ وكذا الجمع بالواو والنون الذى واحده مؤنث كسنين وارضين وقلين وثبين فان حكمه حكم الجمع بالالف والتاء فيقال مضت سنون لان حق هذا الجمع ان يجمع بالالف والتاء اذ الواو والنون فيه عوض عن الالف والتاء وانما قلنا وظاهر جمع التكسير وقيدناه به لان مضمره ليس كمضمر المؤنث لان مضمر هذا يستلزم التاء فقط نحو الشمس طلعت ومضمر ذلك يستلزم التاء او الواو فى الذكور العقلاء نحو الرجال جاءت رجاء ويستلزم التاء والنون فى غير العقلاء نحو الليالى والايام مضت او مضين فيكون مضمر ذلك الجمع كمضمر المؤنث الغير الحقيقى فى الحاق العلامة لا فى لحوق التاء ثم اعلم ان الاصل فى الفاعل ان يتقدم على المفعول لكونه اقوى الاركان ويجب تقديمه عليه فى بعض المواضع منها ما اشار اليه بقوله ويجب تقديم الفاعل على المفعول بمعنى انه يجوز ان يتقدم المفعول على مجرد الفاعل و يجوز ان يتقدم على الفعل والفاعل معا نحو موسى ضرب عيسى على ان يكون عيسى فاعلا لانه لا يلتبس المفعول حينئذ بالفاعل لعدم جواز تقديم الفاعل على المفعول صرح به الفاضل الهندى اذا كانا اى الفاعل والمفعول اسمين مقصورين وخفت اللبس اى التباس الفاعل بالمفعول لفقدان الاعراب فيهما لفظا والقرينة الدالة على فاعلية احدهما ومفعولية الآخر فيجب تقديم الفاعل على المفعول دفعا للالتباس نحو ضرب موسى عيسى وكذا اشتمت سعدى سلمى واكرم هؤلاء هؤلاء وضرب من فى الدار من على الباب فى يجوز تقديم المفعول على الفاعل ان لم يخف اللبس اى التباس الفاعل بالمفعول نحو اكل الكمثرى يحيى لوجود القرينة المعنوية فيه وهى عدم صلاحية الكمثرى للفاعلية وضرب عمرا زيد وكذا ضرب موسى العالم عيسى العالم بنصب العالم فى الاول ورفع العالم فى الثانى واكرم موسى سلمى وهو موسى سعدى لوجود القرينة اللفظية فيها وهى نصب عمرو فى الاول ونصب

العالم فی الثانی وتذکیر الفعل فی الثالث وتانیثه فی الرابع فحینئذ
یجوز تقدیم المفعول علی الفاعل لایجب تقدیم الفاعل علی المفعول لعدم الالتباس
ویجوز حذف الفعل ای الرافع للفاعل حیث کانت ای وجدت قرینۃ دالۃ علی تعیین
الفعل المحذوف اذ القرینۃ هو ما یدل علی تعیین المراد باللفظ او علی تعیین
المحذوف نحو زیدا النحو خبر مبتدأ محذوف مضاف الی زیدا ای هو نحو زید ورفع
زید علی الحکایۃ مقول فی جواب من قال من ضَرَبَ کلمۃ مَنْ استفهامیۃ مبتدأ
وضَرَبَ خبره والجملۃ الاستفهامیۃ مقول قالَ وزَیْدٌ الواقع فی الجواب فاعل الفعل المحذوف
ای ضَرَبَ زیدٌ لحذف لوجود القرینۃ وهو ضَرَبَ المذکور فی السوال وانما لم یجعل
هذا من باب تقدیر الخبر لیکون الجملۃُ اسمیۃً فیوافق السؤال وهو من ضَرَبَ لکونه
جملۃً اسمیۃً لان بتقدیر الخبر یلزم حذف الجملۃ وبتقدیر الفعل یلزم حذف
شطرها والتقلیل بالحذف اولی ثم وجود القرینۃ شرط للحذف لا علۃ له وانما
العلۃ هو الایجاز والاختصار والاصل هو الاظهار ویجوز حذف الفعل والفاعل معاً
ای جمیعًا وانما قال کذلک احترازًا عن حذف الفاعل وحده فانه لا یجوز فی غیر باب
التنازع اجماعًا وفیه ایضًا عند اکثر النحاۃ الا اذا سد شیٔ مسده وکذلک او کل
فعل لا یظهر فاعله بانه مسند الی مصدره نحو قوله تعالی ثم بَدَا لهم مِّنْ بَعْدِ
مَارَاَوُا الاٰیٰتِ فانه اُوِّل بان التقدیر بَدَا لَهُمْ بداءٌ ای ظهر لهم رأیٌ ومنه ما هو
من موضوعات المؤلفین دَارَ او تَسَلْسَلَ بمعنی دار الدور او تسلسل التسلسل
ای وقعا ثم اعلم ان هذا الحذف غیر مختص بالفعل والفاعل بل یوجد فی کل کلام
اسمیاً کان او فعلیاً قصیرا کان او طویلا مرکبًا من الفعل والفاعل او من الفعل
او جمیع متعلقاته واذا عرفت هذا فنقول معنی کلام المص ویجوز حذف الفعل والفاعل
معًا انه یجوز ذلک حیث کانت قرینۃ الا انه لم یصرح بلفظه انه لا معنی للحذف
بدون القرینۃ وکثیرا ما لا یصرح به کنعم لمن قال اَقَامَ زیدٌ تقدیره نعم قام
زید یجوز حذف الفعل والفاعل ویجوز اظهارهما وانما جعل من باب تقدیر الجملۃ
الفعلیۃ وهو الفعل والفاعل ولم یجعل من باب تقدیر الجملۃ الاسمیۃ وهو
المبتدأ والخبر لیکون الجواب موافقا للسؤال وقد یحذف الفاعل ویقام

المفعول مقامہ ای مقام الفاعل فی اسناد الفعل او شبہہ الیہ اذا کان الفعل المسند الیہ مجہولا نحو ضُرِبَ زَیْدٌ وھو ای المفعول الذی یقام مقام الفاعل عند حذفہ القسم الثانی فی التعداد من السم فوعات ای من اقسامہا وھو المسمی بمفعول ما لم یسم فاعلہ کما جاء منہ بیان فی الفاعل المضمر وکان باب تنازع الفعلین ما یضمر فیہ الفاعل اراد نہ بفصل التنازع واما بیان سائر الاحوال المتنازع فیہا فلا استطراد فقال **فصل** واذا تنازع الفعلان ارادبالفعلین العاملین غیر المصدرین یشمل المحققات لان التنازع یجری فیہا ایضا نحو زیدٌ معلمٌ و مؤدِّبٌ عمرًا وبکر حکیم و طبیب ابوہ وانما اورد الفعل لاصالتہ فی العمل والفرع لغا تحت حکم الاصل للفرعیۃ والتنازع کما یجری فی الفعلین یجری فی الاکثر من فعلین ایضا کما ورد فی الصلوۃ الماثورۃ اللہم صل علی محمد وعلی ال محمد کما صلیت وسلمت وبارکت ورحمت وترحمت علی ابراھیم ھذہ الخمسۃ تنازعت فی ابراھیم وانما ذکر الفعلین بناءً علی بیان اقل ما یحصل بہ التنازع ثم الفعلان اعم من ان یکونا متعدیین الی ثلثۃ مفاعیل اولم یکونا کذالک ومن ان یکونا من فعل التعجب والاخلاف لبعضہم فی الاول لعدم السماع وفی الثانی لقلۃ تصرف فعل التعجب وانما خصصنا العاملین بقولنا غیر المصدرین لان التنازع لا یجری فیہما اذلا یصح قطع التنازع ھہنا عند البصریین والکوفیین لانہ یضمر الفاعل فی المصدر نحو عجبنی ضرب وقتل زیدا فی اسم ظاہر صفۃ اسم غیر مستتر لان المضمر المنفصل قد یحصل فیہ التنازع نحو ما ضربت وما اکرمت الا ایاک واما المضمر المتصل فلا یحصل فیہ التنازع بل الحکم بما یلیہ ولا یکون لکل واحد من الفعلین ان یجوز اعمالہ فیہ بعدھما صفۃ ظاہر ای وقع بعد الفعلین وفیہ احتراز عن المتقدم والمتوسط لانہما ملحقان بالاول فیستحقہ ھو قبل التکلم بالثانی فلیس فیہ مجال للتنازع فلا یکون من ھذا الباب ثم بین الشیخ رح معنی قولہ واذا تنازع الفعلان بقولہ ای اراد یعنی اقتضی او توجہ بحسب المعنی کل واحد من الفعلین ای العاملین ان یعمل فی ذلک الاسم ای الاسم الظاہر المتنازع فیہ قال الفاضل الھندی اذا قصد توجہ الفعلین الی اسم واحد ھذا فی القلب واما بعد التزکیب فلا تنازع اذ کل یستوی فی معمولہ من مضمر و محذوف او مذکور

فصل التنازع

فهذا اى تنازع الفعلين وهو مبتدأ وخبره انما يكون على اربعة اقسام وهذه الجملة جزاء الشرط ان كانت الفاء جزائية وان كانت للتفسير او للعطف فالجزاء محذوف وتقديره واذا تنازع الفعلان فى اسم ظاهر بعدهما يجوز اعمال كل واحد منهما لكن الاختلاف فى المختار الاول اى القسم الاول من الاقسام الاربع ان يتنازعا اى الفعلان فى الفاعلية اى فى فاعلية الاسم الظاهر و ياء النسبة مع التاء تفيد معنى المصدرية اى فى كونه فاعلا فقط اى لا فى المفعولية والتنازع فى المفعول ما لم يسم فاعله داخل فى التنازع فى الفاعلية عند من ادخله فى الفاعل او يجعل الفاعل اعم من ان يكون حقيقيا او حكميا ولا يجوز ادخاله فى المفعولية لان اطلاق المفعول على ما لم يسم فاعله غير شائع ولا يجعله اعم من الحقيقى والحكمى لا بغيره نحو ضربنى واكرمنى زيد والثانى اى القسم الثانى من الاقسام الاربعة ان يتنازعا اى الفعلان فى المفعولية اى مفعولية الاسم الظاهر اى فى كونه مفعولا فقط لا فى الفاعلية نحو ضربت واكرمت زيدا والثالث اى القسم الثالث من الاقسام الاربعة ان يتنازعا اى الفعلان فى الفاعلية والمفعولية معا و يقتضى الاول اى الفعل الاول الفاعل والثانى اى الفعل الثانى المفعول نحو ضربنى واكرمت زيدا والرابع اى القسم الرابع من الاقسام الاربعة عكسه اى عكس الثالث فى الاقتضاء بان يقتضى الاول المفعول والثانى الفاعل نحو ضربت واكرمنى زيد واعلم ان فى جميع هذه الاقسام اى الاقسام الاربعة يجوز اعمال الفعل الاول و اعمال الفعل الثانى عند البصريين والكوفيين جميعا خلافا منصوب على انه مفعول مطلق اى يخالف القول بالجواز خلافا للفراء فى الصورة الاولى وهى ان يتنازعا اى الفعلان فى الفاعلية وفى الصورة الثالثة وهى ان يتنازعا فى الفاعلية والمفعولية و يقتضى الاول الفاعل والثانى المفعول ان اعمل الثانى فان عند الفراء لا يجوز اعمال الفعل الثانى فى هاتين الصورتين بل يجب اعمال الفعل الاول عنده فيهما ودليله اى دليل الفراء على ذلك لزوم احد الامرين على تقدير اعمال الفعل الثانى اما حذف الفاعل اى فاعل الفعل الاول او الاضمار اى اضمار فاعل الفعل الاول قبل الذكر اى قبل ذكر الفاعل وكلاهما اى حذف الفاعل والاضمار قبل الذكر محظوران اى ممنوعان وقوله وكلاهما مبتدأ مضاف ومحظوران خبره وتثنية الضمير باعتبار معنى كلا فانه مفرد لفظا ومثنى معنى كما عرفت وهى جملة حالية بالواو والضمير ثم رواية المتن غير مشهورة

عن الفرّاء والرواية الصحيحة عنه هي تشريك الرافعين ولكن يرد عليه اجتماع المؤثرين
على اثر واحد وروى عنه اظهار الضمير بعد الظاهر نحو ضربني واكرمني زيد هو كما في
تاخير الناصب نحو ضربني واكرمت زيد هو هذا اي اعمال كل واحد من الفعل الاول
والثاني عند تنازعهما بلا خلاف فيه بين البصريين والكوفيين في الاقسام الاربعة المذكورة
سوى الفرّاء في الصورتين المذكورتين على تقدير اعمال الثاني ثابت في الجواز اي في
مولة الجواز ويحتمل ان يكون هذا اشارة الى خلاف الفراء كما وقع في بعض شروح
هذا الكتاب وانما صرح بذلك مع انه مستفاد مما سبق لانه لما كان في ذهنه
ان يبيّن عديل الجواز وهو الاختيار بكلمة امّا التي للتفصيل وهي لا تستعمل غالبا
الا في العديلين فصاعدا اعاده لئلا يكون ذكر كلمة اما للتفصيل مع عدم العديل
فكانه قال امّا إعمال كل من الفعلين عند تنازعهما بلا خلاف فيه بين البصريين
والكوفيين سوى الفرّاء فهو ثابت في الجواز واما الاختيار اي الاختيار في اعمال ايّ
منهما ففيه خلاف البصريين بكسر الباء والقياس فتحها اي النحاة المنسوبة الى البصرة
والكوفيين اي النحاة المنسوبة الى الكوفة اذ قال واما خلاف الفراء في الصورة الاولى
والثالثة فهو انما يكون في الجواز واما خلاف البصريين والكوفيين في الصور جميعا
ففي الاختيار فانهم اي البصريين يختارون اعمال الفعل الثاني مع تجويز اعمال الفعل
الاول وانما ابتدأ بمذهب البصريين لانه المذهب المختار الاكثر استعمالا وانما
اختار البصريون اعمال الفعل الثاني اعتبارا للقرب والجوار يعني ان الفعل الثاني
اقرب الطالبين من المطلوب وجاره فيكون اقدر على اخذه وايضا ان اعمال الفعل
الاول يستلزم الفصل بين العامل والمعمول وهو غير الاصل في المعمول اذ الاصل
في المعمول ان يتصل بعامله ولان استفاضة الاستعمال على ذلك في التنزيل وكلام
الفصحاء منه قوله تعالى هَاؤُمُ اقْرَءُوْا كِتَابِيَهْ حيث اعمل الثاني اذ لو اعمل الاول
لقيل اقرءوه واختيار اضمار المفعول في الثاني عند اعمال الاول قول الشاعر شعر قضى
كُلُّ ذِيْ دَيْنٍ فَوَفّٰى غَرِيْمَهُ + وَعَزَّةُ مَمْطُوْلٌ مُعَنًّى غَرِيْمُهَا + حيث اعمل الثاني في كلا
المصراعين اما في المصراع الاول فلانه لولا ذلك لقيل فوفاه واما في المصراع الثاني فلانه
لولا ذلك لقيل مُعَنًّى هو غريمها باظهار الضمير والكوفيين عطف على الضمير المنصوب

بأنّ ای وانّ الکوفیین یختارون اعمال الفعل الاول مع تجویز اعمال الثانی وانّما اختار الکوفیون اعمال الفعل الاول مراعاةً للتقدیم والاستحقاق یعنی انّ الفعل الاول اسبقُ الطالبین واحقّهما فهو الیق باعطاء المطلوب ولانّ اعمال الثانی یستلزم الاضمار قبل الذکر کذلک اعمال الاول فکان هو اولی ثم لمّا فرغ عن بیان ما هو المختار عند البصریین وهو اعمال الفعل الثانی اخذ فی تفصیل مذهبهما وبیان کیفیة الاعمال ثم لما جاء بتقدیم اختیار البصریین بقوله فانهم یختارون اعمال الثانی جاء بتقدیم قوله فان اعملت الثانی لیکون فی الکلام لفّ ونشر علی ترتیب اللّف والفاء للتفسیر ای فان اعملت الفعل الثانی کما هو مختار البصریین فانظر ان کان الفعل الاول یقتضی الفاعل اضمرته ای الفاعل فی الاول ای فی الفعل الاول علی موافقة الاسم الظاهر الواقع بین الفعلین فی الافراد والتثنیة والجمع والتذکیر والتانیث کما تقول فی المتوافقین فی الاقتضاء نحو ضربنی واکرمنی زید وضرباني واکرمني الزیدان وضربوني واکرمني الزیدون وفی المتخالفین فی الاقتضاء نحو ضربني واکرمت زیدا وضرباني واکرمت الزیدین وضربوني واکرمت الزیدینَ ونحو ضربتني واکرمت هندًا وضربتاني واکرمت هندین وضربنني واکرمت هنداتٍ وانّما اضمر الفاعل فی الاول لانّ الاضمار قبل الذکر جائز فی العمدة بشرط التفسیر نحو قُلْ هُوَ اللّٰهُ اَحَدٌ ونِعْمَ رجلاً وعلی تقدیر اظهاره یلزم التکرار وهو قبیح وحذفه لایجوز الّا اذا سدّ شیٔ مسدّه وقال الکسائی یحذفه لا باضماره تحرزًا عن الاضمار قبل الذکر واثر الخلاف یظهر فی مثل ضرباني واکرمني الزیدان عندهم وضربني واکرمني الزیدان عنده والقول بان ما ذهب الیه الجمهور من انّ حذف الفاعل لایجوز الّا اذا سدّ شیٔ مسدّه غیر مستقیم فانه قد جاء حذف الفاعل بدون سدّ شیٔ مسدّه فی مواضع کقوله تعالی اَوْ اِطْعَامٌ فِیْ یَوْمٍ ذِیْ مَسْغَبَةٍ وقوله تعالی اَسْمِعْ بِهِمْ وَاَبْصِرْ حیث حذف بهم عن الثانی وهو فاعل علی قول سیبویه ونحو ما قعد وما قام الّا انا اذ فاعل الفعل الاول محذوف اتفاقًا ونحو اِضْرِبُنَّ وَاَکْرِمُوا القومَ حیث حذف الفاعل هو الواو وکقولهم بَدَا لَهُمْ ای رأیٌ فانه فاعله وقد حذف کثیرًا واجیب عن الاول بانّ الاطعام مصدر قد

عرفت ان المصدر قاصر فی العمل فلا یجب فیہ وجود الفاعل فیکون من باب عدم الفاعل لعدم الاقتضاء کما فی الجوامد من باب حذف الفاعل وعن سائر الامثلۃ المذکورۃ بانہا محمولۃ علی تقدیر الفاعل لا علی حذفہ نسیًا والمحذوف فی باب التنازع انما ہو محذوف نسیًا والی ہذا اشار الشیخ الرضی او نقول ان ذلک نادر قلیل فالتحق بالعدم وان کان الفعل الاول یقتضی المفعول ولم یکن الفعلان ای المتنازعان من افعال القلوب وان کانا منہا فیاتی حکمہا حذفت المفعول من الفعل الاول لان المفعول فضلۃ فلا ضرورۃ فی اضمارہ قبل الذکر فیحذف فلدلالۃ الاسم الظاہر وانما لم یحذف فی ہذا المفعول فرارًا عن شناعۃ التکرار ولم یضمر فرارًا عن الاضمار قبل الذکر فی الفضلۃ واما ورود الاضمار قبل الذکر فی قولہم ربہ رجلا فشاذ کما تقول فی المتوافقین فی الاقتضاء ضربت واکرمت زیدا او ضربت واکرمت الزیدین وضربت واکرمت الزیدین وفی المخالفین فی الاقتضاء ضربت واکرمنی زید وضربت واکرمنی الزیدان وضربت واکرمنی الزیدون وان کانا ای المتنازعان من افعال القلوب یجب اظہار المفعول للفعل الاول کما تقول حسبنی منطلقا وحسبت زیدا منطلقا فان حسبنی وحسبت لما تنازعا فی منطلقا الاخیر واعمل فیہ حسبت وجب اظہار مفعول الفعل الاول وہو حسبنی اعنی منطلقا الاول اذ لا یجوز حذف المفعول من افعال القلوب لئلا یلزم الاقتصار علی احد المفعولین من افعال القلوب واعترض علیہ بانہ قد جاء کما فی قولہ تعالی ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِن فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَّهُم﴾ عند من قرء الیاء ای بخلہم ہو خیرا لہم فحذف احد مفعولی یحسبن وہو بخلہم وذکر الاخر وہو خیرا لہم وقد اجاب عنہ بعض الفضلاء بانہ یجوز ان یکون المفعول لیحسبن فی ہذہ القراءۃ ضمیرا او عائدا الی البخل ای لا یحسبن البخل خیرا لہم لکن وضع الضمیر المرفوع موضع المنصوب کانت فی قولہ تعالی ﴿إِنَّكَ أَنتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ﴾ واضمار المفعول ای لا یجوز ایضا اضمار المفعول قبل الذکر لما مر وہذا ای ما بیناہ من کیفیۃ اعمال الفعل الثانی ہو مذہب البصریین واما ان اعملت الفعل الاول علی مذہب الکوفیین فانظر ان کان الفعل الثانی یقتضی الفاعل اضمرت الفاعل فی الفعل الثانی علی موافقۃ

الظاهر بالاجماع كما تقول فى المتوافقين فى الاقتضاء ضربنى واكرمنى زيد وضربنى واكرمانى الزيدان وضربنى واكرمونى الزيدون وفى المتخالفين فى الاقتضاء ضربت واكرمنى زيد او ضربت واكرمانى الزيدان وضربت واكرمونى الزيدون وان كان الفعل الثانى يقتضى المفعول فلم يكن الفعلان اى المتنازعان من افعال القلوب يجوز فيدا فى ذلك المفعول الوجهان احدهما حذف المفعول وثانيهما الاضمار اى اضمار المفعول طبق الظاهر والثانى اى الوجه الثانى وهو الاضمار هو الوجه المختار لا الاول وهو الحذف نحو ضربنى واكرمته زيد وانما كان الاضمار مختارًا ليكون الملفوظ اى اللفظ باتيان الضمير مطابقًا للمراد اى موافقًا للمعنى الذى هو كونه مكرمًا للضارب الذى هو زيد ولئلا يلتبس مفعول الفعل الثانى بغيره فانه لو لم يضمر المفعول بل يحذف لم يعلم ان المفعول بكر او خالد او غيرهما ولان اضماره ليس قبل الذكر لتعلق الاسم الظاهر بالفعل الذى هو سابق على الضمير فى الفعل الثانى حكمًا فلا يحذف مع امكان اضماره اما الحذف فكما تقول فى المتوافقين نحو ضربت واكرمت زيدا او ضربت واكرمت الزيدين وضربت واكرمت الزيدين وفى المتخالفين ضربنى واكرمت زيد وضربنى واكرمت الزيدان وضربنى واكرمت الزيدون واما الاضمار فكما تقول فى المتوافقين ضربت واكرمته زيد او ضربت و اكرمتهما الزيدين وضربت واكرمتهم الزيدين وفى المتخالفين ضربنى واكرمته زيد وضربنى واكرمتهما الزيدان وضربنى واكرمتهم الزيدون اما اذا كان الفعلان من افعال القلوب مع ان ذكر المفعول الاول غير مطابق للظاهر حتى لو ذكر منطلقا للظاهر يضمر نحو حسبنى وحسبت اياه زيد منطلقا فلا بد من اظهار المفعول الثانى كما تقول حسبنى وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا وذلك اى وجوب اظهار المفعول الثانى لان حسبنى وحسبتهما تنازعا فى منطلقا واعملت الاول وهو حسبنى وجعلت الزيدان فاعلا له ومنطلقا مفعولا له واضمرت المفعول الاول فى حسبتهما واظهرت الثانى وهو منطلقين لمانع وهو ما اشار اليه بقوله فان حذفت منطلقين وقلت حسبنى وحسبتهما الزيدان منطلقا يلزم حذف المفعول الثانى من افعال القلوب وهو اى حذف المفعول من افعال القلوب غير جائز اذ حذف المفعول يوجب الاقتصار على احد المفعولين

فیما ہو من افعال القلوب کما مرّ وان اضمرت ای المفعول فلا یخلو من ان تضمر المفعول مفرد او تقول حسبنی وحسبتہما ایاہ الزیدین منطلقا وحینئذ ای حین اضمرت المفعول مفرداً لا یکون المفعول الثانی مطابقا للمفعول الاول وہو ہما فی قولک حسبتہما ولا یجوز ذلک لوجوب اتحادہما فیما صدقا علیہ فی ہذا الباب وتضمر مثنی معطوف علی قولہ ان تضمر مفرداً ای وان تضمر المفعول مثنی وتقول حسبنی وحسبتہما ایاہما الزیدین منطلقا وحینئذ ای حین اضمرت المفعول مثنی یلزم عود الضمیر المثنی الی اللفظ المفرد وہو منطلقا الذی وقع فیہ التنازع وہذا ای عود الضمیر المثنی الی اللفظ المفرد ایضاً لا یجوز لوجوب التطابق بین الضمیر والمرجع الیہ واذا لم یجز الحذف ای حذف المفعول الثانی ولا اضمار ای اضمارہ کما عرفت ذلک من التفصیل المذکور وجب الاظہار ای اظہار ذلک المفعول ولقائل ان یقول المشروط فی التنازع جواز اعمال الفعلین فیما تنازعا فیہ المتنازع فیہ ہنا اعنی قولہ منطلقا لا یجوز فیہ اعمال الثانی لمخالفۃ المفعول الثانی والجواب ممکن بالتاویل بکل واحد منہما وفیہ بحث لانہ لو جاز تاویل مفعول الفعل الاول بالمفرد لجاز اضمار المفعول الثانی علی تقدیر اعمال الاول مفرداً ولا یخالف لمکان التاویل اجیب بان التاویل مخالف للظاہر فلا یصار الیہ عند امکان الاظہار فان قلت علی تقدیر الاظہار یلزم التکرار وہو قبیح قلت لزوم التکرار ممنوع لاختلافہما افراداً وتثنیۃً نعم انما لا یجوز المصیر الی ما ہو خلاف الظاہر مع امکان الظاہر اذا دار الکلام الصادر من المتکلم بین الظاہر وخلافہ واما اختیار المتکلم ما ہو خلاف الظاہر مع کونہ قادرا علی التکلم بالظاہر فانہ لا یجوز الا تری انہ لا یجوز التکلم بالمجاز مع القدرۃ علی التکلم بالحقیقۃ فینبغی ان یکون التکلم ہہنا باضمار المفعول الثانی للفعل الاول مفرداً بتاویل المفعول الاول بکل واحد مع صحۃ اظہار المفعول الثانی ایضاً و اما وجوب الاظہار لکون الاضمار مفرداً علی خلاف الظاہر باعتبار الاحتیاج الی التاویل فمشکل ویشکل ایضاً ان الضمیر غیر مشتق والمطابقۃ بین المفعولین فی غیر المشتق لیست بواجبۃ فامکن اضمار الثانی مفرداً بان یقال حسبتہما ایاہ الا ان یقال ان الضمیر عبارۃ عن مرجعہ فلو ذکر ایاہ کان ذکرہ کذکر

منطلقا وهو ممتنع فكذا ما يثوب منابه لان الضمير نائب فيأخذ حكم
منوبه هذا اعنى التاويل بكل واحد فى المفعول لجواز التنازع وما ذكر فى
بعض الحواشى وله وجه آخر وهو ما ذكره بعض المحققين حيث قال ولا يخفى
انه لا يتصور التنازع فى هذه الصورة الا اذا لاحظت المفعول الثانى اسما دالا على
اتصاف ذات بالانطلاق من غير ملاحظة تثنيته وافراده والا فالظاهر انه
لا تنازع بين الفعلين فى المفعول الثانى لان الاول يقتضى مفعولا مفردا والثانى
مفعولا مثنى فلا يتوجهان الى امر واحد فلا تنازع فيه انتهى كلامه ثم اعترض بعض
الفضلاء ههنا بانه انما يتم امتناع التنازع لو كان الافراد والتثنية او التذكير
والتانيث لازما للمنطلق وشئ منهما غير لازم بل هو حال افراده يصح ان يثنى فيصح
تنازع الفعلين المختلفين فى المفعول المفرد والمثنى فى منطلقا حال افراده بان يطلب
احدهما ان يكون منطلقا مفعوله فيصير مثنى فيخرج عن افراده بان يطلب الآخر ان
يكون مفعوله فيبقى على افراده ثم لما فرغ من بيان القسم الاول من المرفوعات وهو
الفاعل شرع فى بيان القسم الثانى منها فقال **فصل** مفعول ما لم يسم فاعله
وهو كل مفعول حذف فاعله اى ترك فاعل ذلك المفعول وانما اضافه الى المفعول
بملابسة فاعلية لفعل يتعلق به قيل هذا الحد يصدق على الربيع فى قولك انبت
الربيع البقل لان الفاعل الحقيقى لانبات البقل هو الله تعالى فحذف الفاعل
الحقيقى واقيم المفعول الذى هو الربيع مقامه واجيب بان المراد بالفاعل فى الحد هو
الفاعل الاصطلاحى وبالمفعول ما مفعوليته عند اقامته مقام الفاعل والربيع فى
المثال المذكور يكون فاعلا اصطلاحيا وهو مذكور غير محذوف فلا يصدق الحد انما
حذف فاعله اما للعلم به نحو سُرِقَ المتاع او لخساسته نحو شُتِمَ الخليفة
او لكونه معظما نحو قطع اللص او لاخفاء غرض السامع نحو قُتِلَ عدوك او للابهام كضُرِبَ
زيد او للاختصار نحو اقيمت الصلوة او لموافقة القوافى كما قيل شعر وما المال
والاهل الا ودائع + ولا بد يوما ان تُرَدَّ الودائع + او لرعاية السجع نحو وما لاحد عنده
من نعمة تُجزى او لعلم المخاطب به نحو قوله تعالى اذا بُعثِرَ ما فى القبور واقيم
هو اى ذلك المفعول مقامه اى مقام الفاعل فى كونه مسندا اليه الفعل او شبهه

مفعول مالم يسم فاعله

مفعولاً فاعلہ قولہ ھو تاکید للمستتر فی اقیم انما جاء بتاکید الضمیر المتصل بالمنفصل
دفعاً لتوھم ان الفعل مسند الی قولہ مقامہ فیلزم خلو الجملۃ المعطوفۃ علی الجملۃ
الواقعۃ صفۃ عن الضمیر نحو ضُرِبَ زیدٌ وحکمہ ای حکم ذلک المفعول فی توحید فعلہ
وتثنیتہ وجمعہ تذکیرہ وتانیثہ علی قیاس ما عرفت فی الفاعل فانہ اذا کان ھذا
المفعول مظہراً وُحِّدَ الفعلُ سواء کان مثنی او مجموعاً نحو ضرب الزیدان ضُرِبَ الزیدون
علی صیغۃ المجھول وان کان مضمراً یثنی للمثنی ویجمع للجمع نحو الزیدان ضُرِبَا
والزیدون ضُرِبُوا وان کان مؤنثاً حقیقیاً انث الفعل مظہراً کان او مضمراً ان لم یفصل
بینہ وبین فعلہ نحو ضُرِبَتْ ھندٌ وھندٌ ضُرِبَتْ وان فصلت فلک الخیار بین تذکیر
فعلہ وتانیثہ نحو ضُرِبت الیومَ ھندٌ وضرب الیوم ھندٌ وکذا ان کان مؤنثاً
غیر حقیقی ان کان مظہراً نحو کُوِّرَ الشمسُ وکُوِّرَتِ الشمسُ وان کان مضمراً انث
الفعل نحو اذا الشَّمْسُ کُوِّرَتْ ثم لما فرغ عن بیان القسم الثانی من المرفوعات وھو مفعول
ما لم یسم فاعلہ شرع فی بیان القسم الثالث والرابع فقال **فصل** فی المبتدأ والخبر
ذکرھما معاً فی فصل واحد لکونہما متلازمین کما ھو الاصل لان الاصل فیہما انہ متی
ذکر احدھما ذکر الاخر معہ واما حذف احدھما فخلاف الاصل ولکونہما مشترکین فی العامل
جواب سوال مقدر ۱۲
لان عاملہما معنوی ھما اسمان سواء کانا حقیقیین او حکمیین فدخل فیہ مثل قولہ تعالی
وَاَنْ تَصَدَّقُوْا خَیْرٌ لَّکُمْ فانہ فی تاویل تصدقکم وان تسمع بالمعیدی خیر من ان تراہ
فانہ فی تاویل سماعک بالمعیدی والجملۃ التی وقعت خبراً لانہا فی تاویل الاسم
فزید یضرب فی قوۃ زید ضارب ھذا ما ذھب الیہ جماعۃ من النحاۃ ومنہم المصنف
والشیخ ابن الحاجب لانہ صرح فی شرح المفصل بان الخبر الجملۃ یأول
بالاسم وذھب المحققون الی ان الجملۃ لصرافتہا من غیر جعلہا اسمیا حکمیا تقع خبرا فلم
یتناولہ تعریف الخبر وایضاً یخالف ما سبق من ان الکلام لا یحصل الا من اسمین
او من اسم وفعل لان الکلام الذی یکون خبرہ جملۃ یخرج عن القسمین لعدم تاویل
الجملۃ بالاسم مجردان عن العوامل اللفظیۃ السماعیۃ والقیاسیۃ وکلمۃ عن متعلقۃ
بقولہ مجردان وال اللفظیۃ صفۃ العوامل والتطابق بینہما ثابت تقدیرا اذ العوامل فی
تاویل المفرد ای مجردان عن جماعۃ العوامل اللفظیۃ ثم احترز بہ عما کان بہ العامل

اللفظی کاسمی انّ وکان واخواتهما والمراد بالتجرید اعم من ان یکون لفظاً او معنی بان لایکون العامل مؤثرا فی المعنی وان کان مؤثرا فی اللفظ فیدخل فیه بحسبك درهم لان الباء فیه زائدة غیر مؤثر فی المعنی وان اثرت فی اللفظ بالجر فان قلت التجرید یستدعی سبق الوجود ولا شیئ من العوامل اللفظیة موجوداً فی المبتدأ والخبر سابقا فکیف یستقیم قوله هما اسمان مجردان عن العوامل اللفظیة قلت لو دخلت العوامل اللفظیة علیهما لکان جائزا فینزل الامکان منزلة الوجود کما فی قولك للحفار ضیّق فم الرکیة ای البیر وقولك سبحان الذی صغر جسم البعوضة وکبر جسم الفیل هذا ما ذکره الفاضل الهندی وقال بعض الفضلاء علی ان الاصل هو العامل اللفظی وعدل عنه الی المعنوی فکانه تجرد الاسم عنه ثم المراد بالتجرید عن العوامل التجرید عن جنس العوامل حتی یؤل الی السلب الکلی لا الی رفع الایجاب الکلی کما توهم من ظاهر الجمع احدهما ای احد الاسمین الموصوفین بالتجرید مسند الیه ویسمی ای الاسم المسند الیه المبتدأ والثانی من الاسمین مسند به ویسمی ای الاسم المسند به الخبر نحو زید قائم فانهما اسمان مجردان عن العوامل اللفظیة احدهما مسند الیه وهو المبتدأ والثانی مسند به وهو الخبر والعامل فیهما ای فی المبتدأ والخبر معنوی وهو ای العامل المعنوی الابتداء اعلم ان النحاة اختلفوا فی ان العامل فی المبتدأ والخبر معنوی ام لا فذهب البصریون الی ان العامل فی المبتدأ والخبر معنوی وهو الابتداء ای تجرد الاسم عن العوامل اللفظیة لیسند الی شیئ او یسند الیه شیئ فمعنی الابتداء عامل فی المبتدأ والخبر وقال بعضهم الابتداء عامل فی المبتدأ والمبتدأ عامل فی الخبر وعلی هذا القول لایکون الخبر مما نحن فیه وذهب بعضهم الی ان کل واحد من المبتداء والخبر عامل فی الآخر وعلی هذا القول لایکونان مجردین عن العوامل اللفظیة فلایکونان مما نحن فیه ایضا وفیه نظر لانه یلزم علی هذا القول تقدم الشیئ علی نفسه لان العامل مما یجب تقدیمه علی معموله فیلزم تقدم الخبر علی المبتدأ بعمل کل واحد منهما فی الآخر فان کان المبتدأ مقدما علی الخبر والخبر مقدما علی المبتدأ لزم تقدم الشیئ علی نفسه ضرورة ان المتقدم علی المتقدم علی الشیئ مقدم علی ذلك الشیئ واجیب بان کل واحد منهما مقدم علی الخبر من وجه ومتاخر من وجه آخر فلا یلزم الدور لاختلاف الجهة اما تقدیم المبتدأ فلان حق المنسوب ان یکون مع المنسوب الیه ویکون فرعا له واما تقدیم الخبر فلانه مناط الفائدة والمقصود

من الجملة فيرفع كل واحد منهما صاحبه للتقدم الذى فيه فيرفعان كعمل كل من الشرط وكلمة فى الاخر نحو أَيًّا مَّا تَدْعُوا فالاداة متقدمة اذ هى مؤثرة بمعنى الشرط ومتاخرة عن الشرط تاخر الفضلات عن العمدة واصل المبتدأ اى الاولى فى المبتدأ وما يقتضى الدليل فيه ان يكون معرفة لكون المبتدأ محكومًا عليه و الحكم على الشئ انما يكون بعد معرفته والفاعل مخصص بتقديم المحكوم عليه فلا يشترط فيه تعريف او تخصيص اعترض ههنا بان هذا ليس بصواب لان تخصيص الفاعل بالفعل انما يتحقق بعد ان يجعل محكومًا عليه بانتساب الفعل اليه فكيف يجئ تخصيصه الذى يصح كونه محكومًا عليه بما يكون متأخرًا عن كونه محكومًا عليه واجاب بعض الفضلاء عن هذا الاعتراض بان النكرة تصير بتقديم الخبر فى حكم المخصوص قبل الحكم وذلك لان المقصود من اشتراط التعريف او التخصيص فى المحكوم عليه اصغاء السامع الى كلام المتكلم لان تنكيره ينفر السامع عن استماع الحديث فيخل بالغرض هو الافهام وعند تقديم الحكم لا ينفر السامع عن اخر الكلام ليصغى اليه حق الاصغاء وبعد ذلك لو ذكر المحكوم عليه مجهولًا لا يخل بالغرض لان الافهام قد حصل باستماع الحديث فثبت ان تقديم الحكم يجعل المحكوم عليه فى حكم المعين فلا حاجة الى تعريف او تخصيص اخر ثم قوله واصل المبتدأ ان يكون معرفة اشارة الى ان المبتدأ قد يكون نكرة كما سيجئ واصل الخبر اى الاولى فى الخبر وما يقتضيه الدليل فيه ان يكون نكرة لكون الخبر محكومًا به واصل المحكوم به التنكير وفيه اشارة الى ان الخبر قد يكون معرفة كما سياتى ولما اختار ما ذهب اليه جمهور النحاة من ان للمبتدأ يجب ان يكون معرفة او نكرة مخصصة لان النكرة بالتخصيص تصير قريبًا من المعرفة التى هى القياس فى المحكوم عليه تبين الاول اولًا بقوله واصل المبتدأ ان يكون معرفة وبين الثانى ثانيا بقوله والنكرة اذا وصفت جاز ان تقع مبتدأ نحو قوله تعالى وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ فان قوله لعبد تخصص بالوصف لان قوله ولعبد يشتمل المؤمن والكافر فاذا وصف بالمؤمن صار مخصصًا وحصل له نوع تعيين والتصغير بمنزلة الوصف نحو رجيل قاعد كانه قيل رجل حقير قاعد فيكون فى حكم الوصف وكذا اذا تخصصت بوجه

اخر یعنی کما ان النکرة تقع مبتدأ اذا تخصصت بالوصف کذلک النکرة تقع مبتدأ
اذا تخصصت بوجه اٰخر غیر الوصف فان وجوه التخصیص علی ما ذکره المصؒ صاحب الکافیة
ستة کما ستقف علیها والمراد من التخصیص اعم من ان یکون حقیقیا کما یکون فی المثال
المذکور او حکمیا کما فی المثال الاٰتی نحو أرجل فی الدار ام امرأة فان قوله أرجل مبتدأ تخصص
بالعلم بثبوت الخبر لاحد الجنسین عند المتکلم لان ام المتصلة المتعادلة للهمزة للسؤال
عن التعیین بعد العلم بثبوت الخبر لاحدهما عنده فاذا کان الخبر معلوما صار
بمنزلة الصفة اذ الصفة من شانها ان یکون معلوما للسامع قبل اجرائها علی
الموصوف بخلاف الخبر فان من شانه ان یکون مجهولا قبل اجرائه علی المخبر عنه ولذا
قیل الصفات قبل العلم بها اخبار والاخبار بعد العلم بها صفات فصار المبتدأ
کانه تخصص بالصفة وما احد خیر منک فان قوله احد مبتدأ تخصص بصفة العموم
لان النکرة فی سیاق النفی تفید العموم وفیه بحث لان العموم ضد الخصوص فکیف
یحصل الخصوص به وجوابه انه لیس المراد بالتخصیص ههنا ما هو ضد العموم
وهو ان یجعل لبعض الجملة شئ ولم یکن لسائرها بل المراد قطع الاحتمالات فی المحکوم
علیه او تقلیلها فیه ولا ریب ان بالعموم ینقطع الاحتمالات وتعین ان المحکوم علیه
کل فرد فان قیل ما الفرق بین المبتدأ المحلی بلام الاستغراق والمبتدأ العام الواقع
فی سیاق النفی من حیث ان الاول معرفة والثانی نکرة مخصصة مع انهما متساویا
فی المعنی قلنا الفرق بینهما من حیث الوضع فکل ما کان موضوعا لمعین کان
معرفة وکل ما هو غیر موضوع لمعین کان نکرة تعین بعارض او لا حتی
لو قلت جاءنی رجل وذکرت اوصافا لم توجد الا فی فلان لم یکن معرفة
فاللام وضعت للتعریف فیکون المحلی به معرفة والنفی لم یوضع لذلک فکان
الواقع فی سیاقه نکرة مخصصة ثم هذا التمثیل علی مذهب بنی تمیم لان ما ولا
المشبهتین بلیس لا یعملان عندهم ومثل النکرة فی حیز النفی کل نکرة فی الاثبات
لم یقصد بها واحد مخصص مثل رجل خیر من امرأة وتمرة خیر من جرادة الا ان عموم
النکرة مع الاثبات فی المبتدأ کثیر وفی الفاعل قلیل نحو قوله تعالی عَلِمَتْ نَفْسٌ مَّا قَدَّمَتْ
وَاَخَّرَتْ واما فی حیز النفی فانه یستوی فیه المبتدأ والفاعل فی شرح واهر

ف: الصفات قبل العلم بها اخبار والاخبار بعد العلم بها صفات

ذا ناب فان قولہ شر مبتدأ تخصص بالصفۃ المقدرۃ اذ التقدیر شر عظیم اھر
ذا ناب بجعل شر بدلا من الضمیر المستکن فی اھر فالبدل من الفاعل فاعل معنی
ثم قُدِّم لیفید الحصر لان تقدیم ما حقہ التاخیر یوجب الحصر فیکون المعنی ما
اھر ذا ناب الا شرٌ وانما ذهبوا الی تقدیر التقدیم والتاخیر مع کونہ وجھا
بعیدا عن الفھم لضرورۃ صحۃ وقوع النکرۃ مبتدأ وفی الدار رجل فان قولہ
رجل مبتدأ تخصص بتقدیم الخبر الذی ھو ظرف متعین لکونہ حکما لانہ اذا قیل
فی الدار علم ان ما یتبعہ موصوف باستقرارہ فی الدار فکانہ تخصص بالصفۃ
وانما جوزوا فی الدار رجل ولم یجوزوا رجل فی الدار مع انھما سیان فی المعنی
لئلا یلزم التباس الخبر بالصفۃ فی الثانی ولا یلزم ذلک فی الاول لتقدیم الخبر
والصفۃ یجب ان یکون متأخرا او سلام علیک فان قولہ سلام مبتدأ تخصص بنسبتہ
الی المتکلم لان معناہ سلمت سلاما علیک فحذف فعلہ کما تحذف
افعال المصادر فبقی سلاما علیک بالنصب ثم عدل من النصب الی الرفع لقصد
الاستمرار والدوام فی الدعاء لان النصب یدل علی الفعل والفعل یدل علی الحدث
ھذا اذا جعل سلام مصدر سلمت بمعنی قلت سلام علیک اما لو جعل مصدر
سلمت بمعنی قلت سلمک اللہ تعالی بمعنی جعلک اللہ تعالی سالما لکان
مخصصا بنسبتہ الی الفاعل الغائب ای سلم اللہ علیک وقد تخصص النکرۃ
بکونھا مضافۃ نحو غلام رجل خیر من غلام امرأۃ او فی معنی الاضافۃ نحو ضرب
لزید خیر من ضرب لعمرو وبکونھا مشبھۃ بالمضاف نحو عشرون
درھما فی کیسک ثم اعلم ان وجوب التخصص النکرۃ الواقعۃ مبتدأ بوجہ
من الوجوہ الستۃ المذکورۃ انما ھو مذھب جمھور النحاۃ وذھب ابن البرھان
الی انہ اذا حصلت الفائدۃ فاخبر بای نکرۃ شئت لان الغرض الافادۃ فاذا
حصلت جاز الحکم علی الشئ بلا تخصیصہ بوجہ او لا ومن ثم یصح ان یقال
کوکب انقض الساعۃ لحصول الفائدۃ ولا یصح ان یقال رجل قائم لعدم حصول
الفائدۃ وھذا ھو اقرب الی الصواب واعلم انہ اذا کان احد الاسمین معرفۃ
والآخر ای آخر الاسمین نکرۃ فاجعل المعرفۃ مبتدأ البتۃ ای لا النکرۃ بل اجعل

تقدیم ما حقہ التاخیر یوجب التخصیص ۱۲

سلاما

النکرۃ خبرًا الا انہ لا یجوز ان یکون المبتدأ نکرۃ والخبر معرفۃ کما مرّ مثالہ
وان کانا ای الاسمان معرفتین سواء کانتا متساویین فی المعرفۃ اولا
فاجعل ایّھما شئت مبتدأ والاٰخر خبرًا یعنی ایّھما قدّمتہ ھھنا فھو المبتدأ وایّھما
اخّرتہ فھو الخبر وحینئذ یجب تقدیم المبتدأ علی الخبر اذا لم یکن قرینۃ لانہ
لو اخّر یلزم الالتباس امّا اذا کان قرینۃ معینۃ بکون احدھما مبتدأ والاٰخر خبرًا
فیجوز تاخیرہ لعدم الالتباس نحو بنونا بنوا ابنائنا فان قولھم بنوا ابنائنا مبتدأ وبنونا
خبرہ لانّہ لو جعل بالعکس لانقلب المعنی لان ابناء الابناء مُنَزَّلُوْنَ منزلۃ الابناء
لا ان الابناء منزلون منزلۃ ابناء الابناء وعلی ھذا القیاس قولھم ابو حنیفۃ
ابو یوسفؒ فانّ ابو یوسفؒ مبتدأ وابو حنیفۃؒ خبر لانّ الغرض تشبیہ ابو یوسفؒ
بابی حنیفۃؒ لا تشبیہ الثانی بالاول نحو الله الھنا وادم ابونا ولکن محمدؐ نبیّنا
وامّا نحو زید المنطلق والمنطلق زید فما یقال فیھما انّ الاسم متعیّن للابتداء
والصفۃ للخبر فغیر سدید لانّ الخبر یجوز اشتقاقہ وجمودہ علی الصحیح وقد یکون الخبر جملۃ
لانّ الحکم کما یقع بالمفرد یقع بالجملۃ ولانّ تعریف الخبر یصدق علیھا وکلمۃ قد للتقلیل
اشارۃ الی ان الاصل فی الخبر ان یکون مفردًا لانہ احد جزئی الکلام ولانہ اسرع قبولا
للربط والمراد بالمفرد ما لا یکون مرکبًا تامًا فیدخل فیہ نحو حیوان ناطق وغلام رجل
وضاربان وضاربون اسمیۃ وھی التی یکون الجزء الاول منھا اسمًا نحو زید ابوہ قائم فزید
مبتدأ وابوہ مبتدأ ثانٍ وقائم خبر المبتدأ الثانی والجملۃ الاسمیۃ خبر للمبتدأ الاول او فعلیۃ
وھی التی یکون الجزء الاول منھا فعلا نحو زید قام ابوہ فزید مبتدأ وقام فعل وابوہ
فاعلہ والجملۃ الفعلیۃ خبر المبتدأ او شرطیۃ نحو زیدٌ ان جاءنی فاکرمتہ فزید مبتدأ
وان جاءنی شرط واکرمتہ جزاؤہ والجملۃ الشرطیۃ خبر المبتدأ فاختلفوا فی وقوع الجملۃ
الشرطیۃ خبرًا فذھب بعضھم الی ان الخبر ھو الشرط او الجزاء جمیعًا لانھا بمنزلۃ جملۃ
واحدۃ وذھب بعضھم الی انّ الخبر ھو الشرط او الجزاء وبعضھم الی ان الجزاء وحدہ ومنھم
من ذھب الی ان الجملۃ الشرطیۃ لا یصح وقوعھا خبرًا کالامر والنھی وغیرھما من الانشاءات
او ظرفیۃ سواء کانت ظرف زمان او مکان او جاریًا مجری الظرف کالجار والمجرور فانہ
یجری مجری الظرف فی اقتضاء العوامل واعلم انّ ظرف الزمان لا یصح وقوعہ خبرًا

عن ذات لا يكون متجددًا فلا يصح ان يقال زيد يوم الجمعة ويصح ان يقال الهلال يوم الجمعة
وأنّ حروف الجر التي تقع خبرا عن المبتدأ انما هي مِن والى وفي واللام والباء والكاف
وعلى وعَن دون ما دونها ثم اختلف النحاة في الخبر الظرف فمنهم من ذهب الى ان الخبر
هو الفعل المقدر لا الظرف القائم مقامه ومنهم من ذهب الى ان الخبر هو
الظرف القائم مقامه لا الفعل المقدر ومنهم من ذهب الى ان الخبر هو الفعل والظرف
جميعا نحو زيد خلفك وعمرو في الدار فزيد مبتدأ وخلفك خبره وكذا عمرو مبتدأ
وفي الدار خبره اعلم ان النحويين اختلفوا في تقسيم الجمل فمنهم من ذهب الى
انها اربعة اقسام وهي المشهورة المذكورة في المتن ومنهم من ذهب الى انها
ثلثة اقسام وادرج الظرفيه في المفرد ومنهم من ذهب الى انها على قسمين
وادرج الشرطية في الفعلية والظرفية في المفرد والظرف اى الخبر الظرف سواء
كان ظرف زمان او مكان او ما يجرى مجراه متعلق بجملة اى بفعل مذكور او مقدر
من الافعال العامة غالبا لدلالة عليه وهي الكون والثبوت والحصول والوجود ويجوز
تقدير فعل من الافعال الخاصة عند قرينة والظرف المتعلق بالمذكور يسمى ظرفا لغوا
لانه اذا تعلق بالعامل المذكور كان العمل للعامل لا له فهو يلغو عن العمل والظرف
المتعلق بالمقدر يسمى ظرفا مستقرا بفتح القاف اسم مفعول لتعلقه بالاستقرار ولان
العامل العام اذا حذف انتقل ضميره الى الظرف فيسمى مستقرا لاستقرار الضمير
فيه وهذا اولى من الاول لانه لا يلزم تقدير العامل الماخوذ من الاستقرار
بخصوصه حتى يختص هذا الاسم عند الاكثر اى عند اكثر النحاة وهي اى تلك
الجملة هكذا وجد في كثير من النسخ ووجد في بعضها وهو فتذكيره باعتبار
الفعل لان هذه الجملة فعل او باعتبار متعلق الظرف ويجوز ان يرجع هذا الضمير
الى الجملة بلا تأويل والتطابق بينه وبين المرجوع اليه غير واجب لان المؤنث بالتاء
على نوعين احدهما ما لا يكون له مذكر كشبهة فان مذكره غير مستعمل اذ لا يقال
شبه والثاني ما يكون له مذكر كقائمة فان مذكرها مستعمل اذ يقال في المذكر قائم
ووجوب التطابق بين الضمير والمرجوع اليه انما هو في النوع الثاني لا في النوع الاول
وما نحن بصدده من النوع الاول استقر مثلا او حصل او ثبت تقول زيد في الدار

تقدیرہ ای تقدیر ہذا الکلام زید استقر فی الدار لان اصل العمل للفعل
تقدیرہ عاملا فی الظرف اخری ولانہ اذا وقع صلۃ یقدر بجملۃ لا محالۃ فکذا اذا وقع خبرًا
ولان الظرف المستقر یعمل بقیامہ مقام عامل فجعلہ فرعا للفعل الذی
ہو الاصل فی العمل اولی من جعلہ فرعا الفرعہ وانما قال عند الاکثر لان
الاقل من النحاۃ ذہبوا الی ان الظرف متعلق بمفرد وہو اسم الفاعل فتقدیر
زید فی الدار زید مستقر فی الدار لان الاصل فی الخبر الافراد ولان المحذوف
لوکان فعلا لافاد نحو زید فی الدار التقوی ولیس کذلک ولان الحذف وعار من
الضمیر لانتقالہ الی الظرف والقول بعری الاسم عنہ اولی من القول بعری الفعل عنہ
لا یقال ان اسم الفاعل مع فاعلہ مرکب من مسند و مسند الیہ فیکون کلاما وجملۃ
لانا نقول حق اسم الفاعل ان لا یعمل لکونہ اسما واصل الاسم ان لا یعمل الا انہ لمشابہتہ الفعل
یعمل لکن لما لم یکن عملہ بالاصالۃ بل بالمشابہۃ فرض عملہ کلا عمل ثم علی التقدیرین للذکورین
یکون فی الظرف ضمیر عائد الی المبتدأ انتقل من المقدر الیہ مرتفع بہ کان تقلعہ بالمستقر
منہ ویدل علیہ مجیئ الحال عنہ نحو زید فی الدار قاعدا فان قاعدا حال من الضمیر فی الظرف لا مما
فی المقدر اذ لو کان لصح تقدیرہ وہو غیر صحیح وجواز الابدال عنہ نحو قولہ تعالی والوزن
یومئذ الحق علی الاکثر فان الوزن مبتدأ و یومئذ خبرہ والحق بدل من الضمیر الذی
ہو مستکن فی یومئذ ولا یجوز ان یکون الحق صفۃ للوزن للزوم الفصل بین الموصوف
والصفۃ بالخبر حینئذ وہو ممتنع ولا یجوز ایضا ان یکون الحق خبرا للوزن ویومئذ منصوبا
بالوزن لانہ مصدر معرف بلام التعریف والمصدر المعرف بہا عملہ قلیل فاذا عرفت
ذلک فاعلم ان القول بتقدیر العامل فی الظرف سواء کان جملۃ او مفردا انما ہو عند
البصریین واما الکوفیون فالظرف عندہم لا یتعلق بشیئ ولا یحتاج الی تقدیر شیئ
واختارہ ابو العباس من المتأخرین ولابد فی الجملۃ ای فی الخبر الجملۃ وکذا فی الخبر المفرد المشتق
والماول بہ ان الضمیر فی المفرد غیر لازم کما فی المفرد الغیر المشتق نحو زید انسان او حجر
ولذا اخص الجملۃ بالذکر من ضمیر ای عائد من الجملۃ رابط لیعود الی المبتدأ فیربطہا بہ
وانما اشترط وجود العائد فیہا لان الجملۃ من حیث ہی ہی مستقلۃ بنفسہا مستغنیۃ
عن الربط بغیرہا واذا ارید تعلقہا بشیئ من المبتدأ او ذی الحال فلابد فیہا من عائد رابط

یرتبطہا بہ وھو اعم من ان یکون ضمیرا کما اشار الیہ بقولہ کالھاء فیما مرّ من الامثلۃ وغیرھا کاللام فی نعم الرجل زید ووضع المظہر موضع المضمر کقولہ تعالیٰ اَلْحَآقَّۃُ مَا الْحَآقَّۃُ وکون الخبر عین المبتدأ نحو قولہ تعالیٰ قُلْ ھُوَ اللّٰہُ اَحَدٌ وھذا زید قائم والشان زید عالم ومقولی زید فاضل وعموم اللفظ کقولہ تعالیٰ اِنَّ الَّذِیْنَ اٰمَنُوْا وَعَمِلُوا الصّٰلِحٰتِ اِنَّا لَا نُضِیْعُ اَجْرَ مَنْ اَحْسَنَ عَمَلًا فان الثانیۃ مع معمولھا یقع خبرا عن الاولی ولا ضمیر ھھنا الا ان عموم مَنْ اَحْسَنَ عَمَلًا قام مقام الضمیر لان من اَحْسَنَ عَمَلًا والَّذِیْنَ اٰمَنُوْا وَعَمِلُوا الصّٰلِحٰتِ ینتظمھما معنی واحد فبھذا العموم یرتبط الجملۃ بالسابقۃ وخبر ان ھو خبر المبتدأ لانھا لا تدخل الا علی المبتدأ والخبر ولو قال من عائد بدل قولہ من ضمیر کما قال صاحب الکافیۃ وغیرہ لکان اولی لیکون شاملا لما ذکرنا من الروابط لان العائد اعم من الضمیر الا ان یقال صرح بالضمیر لکثرتہ بالنظر الی غیرہ من الروابط وانما اکتفی فی الجملۃ الواقعۃ خبرا بالضمیر وحدہ ولم یربط بالواو بخلاف فی الجملۃ الواقعۃ حالا لان الحال تاتی فضلۃ بعد تمام الکلام واحتیج فی الاکثر الی زیادۃ رابطۃ بخلاف الخبر فانہ رکن الکلام فلا یحتاج الی زیادۃ رابطۃ واذا تقرر ھذا فاعلم ان الجملۃ الشرطیۃ ان کانت خبرا عن اسم لیس بشرط نحو زید ان یاتنی اکرمہ فیکفی عود ضمیر واحد وان کانت خبرا عن اسم الشرط نحو من یکرمنی اکرمہ فلا بد من ضمیر فی کل واحد من الجملتین المحکیۃ بعد القول نحو قال زید عمرو قائم فھو مفعول فی المعنی فلا یلزم عود الضمیر فیھا لان المفعول غیر الفاعل وانما لم یلزم عود الضمیر فی الجملۃ التی وقعت خبرا او صفۃ او صلۃ او حالا لانھا اما نفس الاول او بعض منہ ویجوز حذفہ ای حذف الضمیر الرابط ولا یجوز حذف غیرہ من الروابط فان کان الاسم الظاھر فلا یحذف لانہ لا ینساق الذھن مع الحذف الا الی الضمیر وان کان المظہر موضع المضمر فلنکتۃ[۱] فانھا تفوت مع الحذف وان کان الخبر عین المبتدأ فھو لا یقبل الحذف وانما یجوز حذف الضمیر عند وجود قرینۃ دالۃ علیہ دل کلام المصنف علی ان الحذف شائع کثیر کلما وجدت قرینۃ والامر لیس کذلک بل ھو مختص بالضمیر المجرور بمن اذا کان فی جملۃ اسمیۃ یکون المبتدأ منھا جزء من مبتدأھا واما فی غیرھا ففی المرفوع لا یجوز الحذف وفی المنصوب والمجرور سماعی نحو السمن منوان بدرھم والبر الکر بستین ای منہ فان قولہ السمن مبتدأ

[۱] ای فلا یجوز لنکتۃ ۱۲

ومنوان مبتدأ ثان وبدرھم خبر المبتدأ الثانی والجملة فی محل الرفع بانہ خبر المبتدأ
الاول والضمیر محذوف تقدیرہ السمن منوان منہ بدرھم ومنہ فی محل الرفع بانہ
صفة منوان وھو الذی یصحح وقوعہ مبتدأ وانما حذف منہ لانہ لما ذکر السمن
ثم جری ذکر منوان بدرھم بعدہ علم انہ منہ فاستغنی عنہ وکذلک قولہ البر الکر
بستین فان البر مبتدأ والکر مبتدأ ثان وبستین خبر المبتدأ الاول والجملة فی محل
الرفع بانہ خبر المبتدأ الاول والضمیر محذوف وھو منہ وانما حذف لانہ لما ذکر
البر ثم الکر بستین بعدہ علم انہ منہ فاستغنی عنہ ومنہ فی ھذا المثال فی محل
النصب بانہ حال وجاز تقدیمہ علی بستین وان کان عاملا معنویا وتقدیم الحال
علیہ لا یجوز الا اذا کانت ظرفا لان لفظ الحال وھو منہ ایضا جار ومجرور فاشبہ
الظرف ثم الکر اثنا عشر وسقا والوسق ستون صاعا والصاع اربعة امداد
والمد المن واعلم ان الجملة الواقعة خبرا من الجمل التی لھا محل من الاعراب منحصرة
فی سبعة اقسام الخبر والحال والمفعول والمضاف الیہ والشرط والجزاء الجازم
وھو ما بعد الفاء واذا والتابع المفرد والتابع لما لھا محل من الاعراب کذا الجمل التی
لیس لھا محل من الاعراب منحصرة فی سبعة اقسام المستأنفة وتسمی ابتدائیة کما تسمی
الجملة التی صدرھا مبتدأ والمعترضة والتفسیریة نحو قولہ تعالی وَأَسَرُّوا النَّجْوَى
الَّذِينَ ظَلَمُوا هَلْ هَٰذَا إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ فجملة الاستفہام مفسر للنجوی والمجاب بہا
القسم والواقعة جوابا لشرط غیر جازم کلو ولولا ولما وکیف او جازم ولم یقترن
بالفاء ولا باذا الفجائیة والواقعة صلة اسم او حرف والتابعة لما لا محل لہ من الاعراب
وکلمة قد فی قولہ وقد یتقدم الخبر علی المبتدأ للتقلیل اشارة الی ان الاصل فی الخبر
ان یکون متأخرا لان بیان قلتہ یستلزم اصالة تأخیرہ فکانہ قال والاصل فی الخبر
ان یتأخر وقد یتقدم علی المبتدأ وانما کان الاصل فی الخبر ان یکون متاخرا لکونہ
صفة فی المعنی والصفة لفظا ومعنی یجب ان یکون متأخرا فلا اقل من ان یکون
اولی بہ ولکونہ محکوما بہ وحق المحکوم بہ ان یکون متأخرا کما ان اصل المبتدأ
التقدیم لکونہ موصوفا فی اللفظ والمعنی والموصوف لفظا ومعنی یجب ان یکون
مقدما فلا اقل من ان یکون اولی بہ ولکونہ محکوما علیہ وحق المحکوم علیہ ان

يكون مقدمًا فان قلت هذا الدليل يجري بعينه في الفاعل فينبغي ان يقدم على الفعل ايضًا قلت انما لم يقدم الفاعل لوجود المعنى والمقتضى مما يعمل اذا لم يكن هناك مانع والمانع هناك كون الفعل عاملًا وداعيًا الى ذكره بعد ايراده ومرتبة العامل والداعي التقديم على المفعول وعلى ما دعي اليه نحو في الدار زيد فزيد مبتدأ وفي الدار خبر مقدم ويجوز اي ولا يمتنع ان يكون للمبتدأ الواحد اخبار كثيرة اي متعددة سواء كانت اثنين او اكثر لان الخبر حكم ويجوز ان يحكم على شئ باحكام كثيرة كالصفات وانما فسرنا الجواز ههنا بعدم الامتناع لان تكثر الاخبار على قسمين جائز وهو ما يتم المعنى بدونه نحو زيد عالم فاضل ناصر وواجب وهو ما لم يتم المعنى بدونه نحو الحل حلو حامض والابلق اسود ابيض ففسرنا الجواز بعدم الامتناع الشامل للوجوب والجواز ليتناول القسمين وانما قيد المبتدأ بالواحد لانه لو لم يقيده به ليتبادر الذهن الى ما هو خلاف المقصود وهو بيان جواز تكثر الاخبار للمبتدأ المتعدد لانه شائع كثير لا يحتاج الى البيان ولذا اصله والمقصود جواز تكثر الاخبار للمبتدأ الواحد لانه قليل يحتاج الى البيان ولذا تعرض له فقيد المبتدأ بالواحد لئلا يتبادر الذهن الى غير ذلك ونصرها بالمقصود ويجوز ان يكون المبتدأ متعددًا والخبر واحدًا نحو زيد وعمرو رجلان ونحو الحلو والحامض من الطعوم ولم يتعرض له في جانب المبتدأ لكونه اقل قليلًا في الكلام فالحق بالعدم ثم اعلم ان النحاة جعلوا المبتدأ منقسمًا الى قسمين قسم منه ما يكون مسندًا اليه له خبر مسند اليه وذلك المبتدأ كما عرفت وقسم منه ما لم يكن مسندًا اليه بل هو مسند الى فاعله هو قائم مقام خبر المبتدأ واما التجريد عن العوامل اللفظية فشرط فيهما فالشيخ رح لما فرغ عن بيان القسم الاول للمبتدأ شرع في بيان القسم الثاني استيفاءً للقسمين بالبيان فقال واعلم ان لهم اي للنحاة قسمًا اخر من المبتدأ اي غير الذي مر فيما سبق وهو الذي يسمى مسندًا اليه ليس مسندًا اليه صفة للقسم الاخر للمبتدأ واحترز بهذا القيد عن القسم الاول للمبتدأ اعلم ان القسم الثاني من المبتدأ مما اعترف به جمهور النحاة للضرورة فانهم لم يجدوا فيه وجهًا من الاعراب سوى الابتداء وتابعهم المصنف رح والشيخ ابن الحاجب وقال بعضهم في توجيه رفعه انه خبر للمرفوع بعده وتكلف في نحو نائم الزيدان بان

اصله اقائمان الزيدان فوضع المظهر موضع المضمر فقال اقائم الزيدان ثم اقتصر على احدهما تحرزاً عن التكرار فصار اقائم الزيدان فارتكب ذلك التكلف فراراً عن جعل المسند مبتدأ فاقتصر في ذلك في بيان المبتدأ على القسم الاول وتابعه العلامة النحرير سعد الدين التفتازاني رح وهو اي القسم الآخر من المبتدأ صفة هي اعم من ان تكون مشتقة كناصر ومنصور وكريم او ما يجري مجراها كالاسم المنصوب نحو مصري فانه جار مجرى المشتقة في توافق المعنى لان نحو مصري يدل على ان مبهمة ماخوذ مع بعض اوصافها كناصر وقعت بعد حرف النفي كما ولا وان النافية نحو إنْ ضاربٌ الاعمر ولو قال بعد النفي لكان اخصر واشمل لان الشرط هو الاعتماد على النفي دون حرفه سواء كان النفي مستفاداً من حرفه او ما هو بمعناه كانما قائم الزيدان اي ما قائم الا الزيدان او من حرف يجري مجرى حرفه نحو غير قائم الزيدان لانه بمنزلة ما قائم الزيدان نحو ما قائم زيد مثال للصفة التي وقعت بعد حرف النفي فالصفة فيه مبتدأة وليست بمسندة اليها وزيدٌ فاعلها الساد مسد الخبر في اتمام الجملة ويجوز ان يكون الصفة خبراً وبعدها مبتدأ او بعد حرف الاستفهام وقيل لا خبر اقائم زيد مثال للصفة التي وقعت بعد حرف الاستفهام فالصفة فيه مبتدأة وليست بمسندة اليها وزيد فاعلها الساد مسد الخبر في اتمام الجملة ويجوز ان يكون الصفة خبراً وما بعدها مبتدأ وانما قيد الصفة بوقوعها بعد حرف النفي او الاستفهام ليتحقق الاعتماد واحترز به عن نحو قائم زيد فان الصفة فيه ليست بمبتدأة لعدم الاعتماد خلافاً للاخفش والكوفيين وانما اشترط اعتمادها على احد هذين الحرفين لانها اذا اعتمدت على غيرهما كانت جارية على صاحبها خبراً او صفة او حالا فلا يكون مبتدأ بشرط ان ترفع تلك الصفة اسماً ظاهراً اي غير مضمر مستتر بالحمل على عموم المجاز او بارادة المعنى اللغوي منه ليدخل فيه مثل قوله تعالى أراغبٌ انتَ واقائم انت لان المضمر المنفصل غير مستتر ويخرج عنه مثل اقائم الزيدان لان الصفة فيه ترفع مضمراً مستتراً فلم يكن مبتدأة بل خبراً كذا في بعض شروح الكافية ولقائل ان يقول لا يصح هذا الحد بعد هذا التعميم وارادة المعنى اللغوي من الظاهر ايضاً لانه ينتقض جمعاً بانه لم يصدق على صفة ترفع مضمراً مستتراً عائداً الى الفاعل

فی باب التنازع نحو اضارب و مکرم زیداً اذا اعمل الثانی علی مذھب البصریین وینتقض منعاً بنحو اقائم ابوہ زید فان زیداً مبتدأ واقائم خبرہ مع انہ یصدق علیہ الحد للقسم الثانی من المبتدأ فلم یکن مانعاً واجیب عن ھذا بأن المراد بوقوع الصفۃ بعد حرف النفی او الاستفہام ان تعتمد علیہ فی العمل وفی المثال المذکور اعتمدت علی المبتدأ فی العمل وبأن القائم فیہ مبتدأ وابوہ فاعلہ السادّ مسدّ خبرہ وھذہ الجملۃ خبر زید فیکون اقائم قسماً ثانیاً للمبتدأ فی الجملۃ فلا اشکال ثم الجار والمجرور فی قولہ بشرط ان ترفع حال من ضمیر وقعت ای صفۃ وقعت حال کونھا متلبسۃ بشرط الخ او خبر مبتدأ محذوف ای ھی متلبسۃ بشرط الجملۃ او معترضۃ نحو ما قائم الزیدان واقائم الزیدان ان ھذان المثالان للصفۃ التی وقعت بعد حرف النفی وحرف الاستفہام فہی مبتدأۃ ولیست بمسندۃ الیہا والزیدان فاعلہا السادّ مسدّ الخبر فی اتمام الجملۃ بخلاف مبتدأ محذوف تقدیرہ ھما وھذان ای المثالان متلبسان بخلاف ما قائمان الزیدان فانّ الصفۃ فیہما ترفع مضمراً مستتراً عائداً الی الزیدان ولو کانت رافعۃ للظاھر لما جاز تثنیتہا لما عرفت من ان رافع الفاعل اذا کان مسنداً الی الظاھر وجب توحیدہ فلا یکون الصفۃ الا خبراً اعلم ان اسماء الافعال عند من جعلہا مبتدأ داخلۃ فی القسم الثانی من المبتدأ واما عدم وقوعہا بعد حرف النفی او حرف الاستفہام فلکونہا عاملۃ بدون الاعتماد بخلاف الصفۃ فیکفی وقوعہا مبتدأ وکونہا مشارکۃ للقسم الاول فی کونہا اسماً مجردۃ عن العامل اللفظیۃ کما کانت الصفۃ کذلک ثم لما فرغ عن بیان المبتدأ والخبر شرع فی بیان خبر انّ واخواتہا وھو القسم الخامس من المرفوعات **فصل** خبر انّ واخواتہا ای اشباہ انّ وامثالہا وھی خمسۃ انّ وکانّ ولکن ولیت ولعل فہذہ الحروف الداخل علی المبتدأ والخبر فتنصب المبتدأ ویسمّی اسم انّ واخواتہا وترفع الخبر ویسمّی خبر انّ واخواتہا فخبر انّ وخبر اخواتہا وھو المسند جنس یتناول کلّ ما ھو مسند کخبر المبتدأ وخبر کان وغیرھما وقولہ بعد دخولہا ای بعد دخول احدی الحروف علیہ فصل یخرج ما ذکرنا من الاشیاء ومعنی دخولہا علیہ ورودھا علیہ لاعطائہا حکمہا اللفظی لدخولہا فلا یشکل الحد بنحو یضرب فی قولک انّ زیداً یضرب اخوہ فان یضرب فیہ من حیث انہ مسند الی اخوہ لا یکون مما دخل علیہ انّ بالمعنی المذکور

خبر ان واخواتہا

بل انما دخلت بذلک المعنی علی الجملة اعنی یضرب مع فاعله وهذا الجواب یعنی عما اجاب بعضهم من ان المراد بالمسند المسند الی اسماء هذه الحروف لاحتیاجه الی تکلف بعید لان المتبادر من المسند هو المسند المطلق لا المسند الی اسماء هذه الحروف وعلی انه یلزم استدراک قوله بعد دخولها والی هذا اشار فی الفوائد الضیائیة نحو ان زیدا قائم فان قائم مسند بعد دخول ان وحکمه ای وحکم خبر ان واخواتها فی اقسامه فی کونه مفردا او جملة اسمیة کانت او فعلیة او شرطیة او ظرفیة او معرفة او نکرة وفی احکامه من وقوعه متعددا او متواحدا او مثبتا او منفیا او محذوفا وفی شرائطه من وجوب العائد عند کونه جملة او مفردا مشتقا او ماولا به لفظا او تقدیرا وعدمه عدمه کحکم خبر المبتدأ ولا یجوز تقدیمه ای تقدیم ان واخواتها علی اسمها هذا شروع فی ما یخالف به خبر ان واخواتها خبر المبتدأ وقد ثبت المخالفة بینهما من وجهین احدهما انه لا یجوز تقدیم خبر ان واخواتها علی اسمها اذا لم یکن ظرفا فلا یقال ان قائم زید ویجوز تقدیم خبر المبتدا علیه کما عرفت وانما لا یجوز تقدیم خبر ان واخواتها علی اسمها لکراهتهم ان یجعلوا هذه الحروف متصرفة تصرف الافعال او تنبیها علی ان عملها عمل الفعل لفرعی اذ عملها فرعی او علی الفصول بینها وبین ما شبهت به من الفعل والثانی ان لا یجوز ان یقع اسم مفرد فیه معنی الاستفهام خبرا عن هذه الحروف فلا یقال ان این زید ویجوز ان یقع خبرا عن المبتدأ نحو این زید الا اذا کان ظرفا ای لا یجوز تقدیم خبر ان واخواتها علی اسمائها فی جمیع الاوقات الا وقت کونه ظرفا فیجوز تقدیم الخبر علی الاسم اذا کان معرفة نحو ان فی الدار زیدا ونحو قوله تعالی اِنَّ اِلَیْنَا اِیَابَهُمْ ویجب اذا کان نکرة نحو قوله علیه الصلوٰة والسلام ان من البیان لسحرا وان من الشعر لحکمة وانما جاز تقدیم الخبر علی اسمها اذا کان معرفة لمجال التوسع فی الظروف حیث اتسعوا فیها بما لم یتسعوا فی غیرها لکثرة وقوعها فی کلامهم وینبغی ان یعلم ان الخبر الظرف لا یتساوی خبر المبتدأ فی التقدیم لان خبر ان اذا کان ظرفا یتقدم تقدما غالبا شائعا حتی یکاد ان لا یجوز تاخیره سواء کان الاسم معرفة او نکرة ولیس خبر المبتدأ کذلک وایضا خبر ان اذا کان ظرفا مقارنا بلام الابتداء لا یتقدم لئلا یزول صدارته نحو ان زیدا لفی الدار ثم اعلم ان البصریین ذهبوا الی ارتفاع خبر ان بهذه الحروف والکوفیون ذهبوا الی ارتفاعه بما ارتفع به

اسم کان واخواتہا

عند کونه خبرًا للمبتدا ولمّا فرغ عن بیان خبر انّ واخواتها شرع فی بیان اسم کان واخواتها وهو القسم السادس من المرفوعات **فصل** اسم کان واخواتها لم یذکر الشیخ ابن الحاجب اسم کان فی المرفوعات علی حدة لانه ادرجه فی الفاعل لانه فاعل عنده ولیس بملحق به وذهب بعض النحاة الی انه ملحق بالفاعل ولیس بفاعل لانتفاء ما یلزم بالفاعل فیه وهو تمام الکلام به اختاره المصنف فلم یدرجه فی الفاعل بل ذکره علی حدة وهی کَانَ وصَارَ واَصبَحَ واَمسٰی واَضحٰی وظَلَّ وبَاتَ وآضَ وعَادَ وغَدَا ورَاحَ ومَازَال ومَا انفَكَّ ومَا بَرِحَ ومَا فَتِئَ ومَا دَامَ ولَیسَ فهذه الافعال الناقصة وما اشتق منها تدخل ایضًا علی المبتدأ والخبر فترفع المبتدأ ویسمّی اسم کان واخواتها وتنصب الخبر ویسمی خبر کان واخواتها فاسم کان واخواتها هو المسند الیه جنس یشمل کل ما هو مسند الیه کالمبتدأ واسم ما ولا المشبهتین بلیس وغیرها وقوله بعد دخولها ای بعد دخول تلك الافعال یخرج به الاشیاء المذکورة وبما سبق من معنی الدخول لا یشکل الحدّ بنحو فی کان زید یضرب لخروجه نحو کان زید قائمًا فانّ زیدًا مسند الیه بعد دخول کان ویجوز فی الکل ای فی هذه الافعال بلا اختلاف بین النحاة تقدیم اخبارها علی اسمائها ای الافعال وتجویز تقدیم المنصوب علی المرفوع لقوتها فی العمل نحو کان قائمًا زیدٌ وکان لخالد صدیقك وکان خیرًا من زید شرٌّ من عمرو وهذا اذا کان اعراب کل من الاسم والخبر او واحد منهما لفظیا لعدم الالتباس حینئذ بخلاف ما اذا کانا مقصورین نحو ما کان عیسٰی موسٰی فانه یتعین فیه الاوّل للاسمیة بقرینة لفظیة او معنویة وعلی نفس الافعال عطف علی اسمائها ای ویجوز تقدیم اخبارها علی نفس تلك الافعال ایضًا کما یجوز فی الکل تقدیم اخبارها علی اسمائها الا انّ ذلك لا فی الکل بل فی التسعة الاول جمع الاولی وهی من کان الی راح نحو قائمًا کان زید وعلی هذا القیاس امثلة البواقی من الافعال التسعة وانما جاز تقدیم الاخبار علی نفس الافعال لکون العامل فعلا وهو عامل قوی یصح تقدیم معموله علیه ولا مانع یمنع تقدیمه علیه ولا یجوز ذلك ای تقدیم الاخبار علی نفس الافعال فی ما ای فی فعل یکون فی اوّله ما مصدریة کما فی ما دام او نافیة کما فی نظائرها وانما لم یجز تقدیم الاخبار علی نفسها فی اوّلها ما لوجود المانع وهو کون ما مصدریة او نافیة لانّ کلیهما یمنع تقدیم ما فی حیزهما

اسم ما ولا المشبهتين بليس

عليهما لان ما المصدرية وحرف النفي يستحقان الصدارة خلافا لابن كيسان في غير ما دام لعدم المانع معنى لتاويله اياها بالمثبت لان معنى هذه الافعال النفي ودخول ما النافية عليها يدل على الاثبات لان نفي النفي اثبات فكانت بمنزلة كان فمعنى ما زال زيد عالما كان زيد عالما دائما واجيب بان صورة ما التي يستحق الصدارة كافية في منع تقديم اخبارها عليها واذا كان ذلك فلا يقال قائما ما زال زيد بتقديم الخبر على نفس الفعل وهو ما زال وفي ليس اي في تقديم خبره ليس على نفسه خلاف اي خلاف النحاة فقد ذهب سيبويه الى ان حكمه حكم ما في اوله ما لكونه بمعنى النفي في امتناع تقديم معمول النفي عليه وذهب اكثر البصريين الى ان حكمه حكم كان لعدم كون ما في اوله وباقي الكلام في هذه الافعال يجيء في القسم الثاني وهو الفعل ان شاء الله تعالى ثم لما فرغ عن بيان اسم كان واخواتها شرع في بيان اسم ما ولا المشبهتين بليس وهو القسم السابع من المرفوعات فقال

فصل اسم ما ولا المشبهتين بليس من حيث النفي والدخول على المبتدأ والخبر يرتفع بهما الاسم عند الحجازيين لذلك الشبه وعند بني تميم اسماهما يرتفعان بالابتداء وهو المسند اليه جنس يتناول لكل ما هو مسند اليه وقوله بعد دخولهما اي بعد دخول هذين الحرفين فصل احترز به عن غيره من المسند اليه وبما مر من معنى الدخول لا يشكل الحد باخوه في مثل ما زيد يضرب اخوه ايضا نحو ما زيد قائما ولا رجل افضل منك فزيد ورجل كل واحد منهما اسم مسند اليه بعد دخول ما ولا ويختص لا بالنكرة ويعم ما بالمعرفة والنكرة اشارة الى الفرق بين ما ولا فالفرق بينهما من ثلثة وجوه احدها ان لا لا تدخل في المعارف بل يختص دخولها بالنكرات وهو قليل ايضا بخلاف ما فانها تدخل في المعارف والنكرات والثاني ان لا للنفي مطلقا وما لنفي الحال والثالث ان لا يجوز دخول الباء في خبرها ويجوز ذلك في خبر ما ولهذا كان مشابهة ما بليس اكثر من مشابهة لا بها اذ ليس لنفي الحال ويجوز دخول الباء في خبره كذلك ثم اعلم ان لا في قوله نعم فنادوا ولات حين مناص هي لا المشبهة بليس زيدت عليها تاء التانيث كما زيدت في ربة وثمة للتاكيد واختلف بذلك حكمها حيث اختص دخولها على الاحيان ولا يكون من معموليها الا واحد اولم يجز ظهورهما معا وهذا ما ذهب اليه الخليل وسيبويه

ذهب الاخفش الى ان لا هى لا النافية للجنس زيدت عليها التاء وخص دخولها بالاحيان ايضاً وقوله حِيْنَ مَنَاصٍ منصوب بها وخبره محذوف اى لات حين مناص لهم عنه وروى عنه انها غير عاملة والنصب بعدها باضمار فعل ولات كان حين مناص وعندهما انه منصوب على انه خبر واسمها محذوف اى ولات الحين حين مناص بمعنى ليس الحين حين مناص وقد جاء رفع الحين بعدها على حذف الخبر اى ليس حين مناص موجود ثم لما فرغ عن بيان اسم ما ولا المشبهتين بليس شرع فى بيان خبر لا لنفى الجنس ويسمى لا هذه لا التبرية ايضاً وهو القسم الثامن من المرفوعات فقال

خبر لا لنفی الجنس

فصل

خبر لا الكائنة لنفى الجنس اى لنفى الحكم عن الجنس وصفة عنه اذ لا رجل قائم مثلاً لنفى القيام عن جنس الرجل لا لنفى جنس الرجل نفسه ذلك فى بعض الشروح هذا وان كان مسلماً لكن الشائع الكثير فى خبر لا هذه ان يكون من الافعال العامة كالوجود والكون والثبوت والحصول ولا شك ان نفى الوجود عن الشئ هو نفى نفس الشئ فيكون نفى الوجود عن الجنس هو نفى نفس الجنس فلذلك قالوا لا لنفى الجنس فهذه التسمية انما تكون بملاحظة حال بعض الافراد والاطراد فى وجه التسمية به غير لازم فعلى هذا لا حاجة الى ذكر ما فى بعض الشروح لانه صرف عن الظاهر اذ العبارة الصحيحة على ظاهرها وهو المسند جنس يتناول لكل ما هو مسند وقوله بعد دخولها اى بعد دخول لا فصل خرج به غير المحدود وانطبق الحد على المحدود وبما مضى من معنى الدخول لا ينتقض الحد بنحو يضرب فى مثل لا رجل يضرب لخروج نحو رجل قائم فان قائم مسند بعد دخول لا اعلم ان النحاة اتفقوا على ان لا هذه ناصبة لاسمها الذى يليها واختلفوا فى رفع خبرها فمنهم قال ان لفظه مرفوع بما رفع به قبل دخول لا وهو قول سيبويه فهذه هى مع اسمها فى محل الرفع بالابتداء وما بعدها خبر المبتدأ وقال الاخفش والمبرد والزمخشرى انه مرفوع بها ثم لما فرغ عن بيان المقصد الاول المشتمل على بيان المرفوعات شرع فى بيان المقصد الثانى المشتمل على بيان المنصوبات فقال

المقصد الثانی فی المنصوبات

المقصد الثانى فى المنصوبات

ذكرها عقيب المرفوعات لاشتراكهما فى ان العامل الواحد يعمل فيهما نحو ضرب زيد عمراً وان المنصوب فى اللفظ قد يكون مرفوعاً فى المعنى وبالعكس كما فى باب المفاعلة نحو ضارب زيد عمراً ولهذا كانت احق بالتقديم على المجرورات ولكونها كثيرة لان كثرة الشئ المقصود بالبيان يقتضى كثرة الاهتمام بذكر

لہ اى لا التى لنفى الجنس

ذلك الشئ وكثرة الاهتمام بذكر الشئ يوجب تقديمه ولكون النصب خفيفا باعتبار الفتحة التي هي الاصل في اعراب النصب والخفيف يعلو على الثقيل ثم واحد المنصوبات منصوب لا منصوبة لما تقدم وهو ما اشتمل على علم المفعولية وهو الالف والنصب والياء ويرد على عكس هذا الحد مثل ايت مسلما لانه منصوب مع انه غير مشتمل على علم المفعولية وعلى طرده مثل مررت بمسلمين فانه مشتمل على علم المفعولية وهو الياء والحال انه غير منصوب والجواب عن الاول بان النصب قد يكون بصورة الجر فهو مسلما منصوب بالنصب الذي هو صورة الجر وعن الثاني بان المراد بما اشتمل على علم المفعولية بلا دخول الجار عليه والمراد بالالف النائبة مناب الرفع والياء النائبة مناب النصب فلا يرد الف التثنية في مثل قام الزيدان ولا الياء في مررت بمسلمين الاسماء المنصوبة اثنا عشر قسما المفعول المطلق والمفعول به والمفعول فيه والمفعول له والمفعول معه وقد اشد الشاعر بهذه المفاعيل الخمسة بقوله شعر

حمدت حمدا احمد اوحميدا ✦ رعاية شكره دهرا مديدا

وزاد السيرافي مفعولا سادسا سماه مفعولا عنه نحو قوله تعالى واختار موسى قومه اي من قومه ورد عليه بانه لو صح ذلك لصح ان يقال مفعولا اليه في قولك دخلت البيت اذ اصله دخلت الى البيت وان يقال مفعولا عليه في قول المتلمس ابيت جنب الفراق والدهر اطعمه ✦ اي على جنب الفراق فحذف الجار والمجرور واوصل الفعل ولم يقل احد واسقط الزجاج المفعول معه والمفعول له وادخل الاول في المفعول به والثاني في المفعول المطلق والحال والتميز والمستثنى واسم ان واخواتها وخبر كان واخواتها والمنصوب بلا التي لنفي الجنس وخبر ما ولا المشبهتين بليس لما فرغ عن تعداد المنصوبات شرع في تعريفاتها وتفصيل كل منها فقال **فصل** المفعول المطلق يسمى مطلقا لكونه مفعولا بالحقيقة دون ما عداه او لعدم تقييده بحرف من الحروف وانما ابتدأ بالمفاعيل لكونها اصل المنصوبات في النصب وسائر المنصوبات محمول عليها فيه ثم ابتدأ منها بالمفعول المطلق لانه مفعول ينتصب بلا تقييده بحرف بخلاف المفعول به فانه تارة يقيد بالحرف فاخر عنه ثم ذكر المفعول به مقدما على المفعول فيه والمفعول له والمفعول معه جميعا لتقييدها بالحرف الا انه في المفعول فيه قد يوجد بحذف فاعلى وجه اللزوم كما في لازم النصب فقد يوجد في اللفظ بلا واسطة البتة فجاء تقديمه على المفعول

قوله حمدا مفعول مطلق وقوله حمدت وقوله احمد مفعول به حامدا وحميدا وقوله وقوله مفعول معه الثاني في الصراع الثاني مفعول له رعاية وقوله دهرا مديدا مفعول فيه فافهم مودودی عبد فیض الحسن عم فیضہ

المفعول المطلق

له الذی یسوغ ذکرہ للواسطۃ فی کل من افرادہ ثم قدمہ علی المفعول معہ الذی یجب فیہ ذکر الواسطۃ وھو ای المفعول المطلق مصدر حقیقۃً او حکماً فلا یرد مثل ترباً بمعنی التراب وجندلاً بمعنی ارض ذات حجارۃ لانہ اسم الحدث حکما وان کان اسم العین حقیقۃ اذ کل واحد منہما دعاء وفی الدعاء لم یقصد بہما المعنی الحقیقی بل قصد المعنی المجازی وھو الاھلاک لان الدعاء یقتضی الفعل فاجریا مجری المصدر فاذا قال من دعا ترابا وجندلا فکانہ قال ھلکت ھلاکا بالتراب والجندل بمعنی فعل مذکور قبلہ ای قبل المصدر سواء کان مذکورا حقیقۃ نحو ضربت او حکما نحو فضرب الرقاب اذ التقدیر فاضربوا ضرب الرقاب او اسما مشتملا علی معنی الفعل نحو زید ضارب ضربا واحترز بہ عن المصدر الذی لم یکن الفعل مذکورا قبلہ لا حقیقۃ ولا حکما نحو الضرب واقع علی زید وعن مثل قیامی فی کرھت قیامی لانہ وان کان مصدرا والفعل مذکورا قبلہ لکنہ لیس بمعنی ذلک الفعل لان معنی القیام غیر معنی الکراھۃ فان قیل ان سوطا فی قولک ضربت سوطاً مفعول مطلق مع انہ لیس بمعنی فعل مذکور قبلہ قیل اصلہ ضربتہ ضربا بالسوط او ضربتہ ضرب سوط فکان بمعنی فعل مذکور قبلہ تقدیرا قال الحدیثی ان کراھتی فی کرھت کراھتی ان صدرت عن المتکلم بعد صدور الفعل المذکور قبلہ فھو المفعول المطلق وان صدرت عنہ قبل صدور الفعل المذکور قبلہ والصادر عن المتکلم الذی بصدرہ عنہ ھذا الفعل کراھۃ تلک الکراھۃ فھو المفعول بہ فان قیل یدخل فی تعریف المفعول المطلق ما ھو قائم مقام الفاعل نحو ضرب ضرب شدید فیجب ان ینتصب لانہ انما عرف لیعلم فینتصب کما ان الفاعل انما عرف لیعلم فیرتفع قلنا انہ وان کان داخلا فی التعریف لان نصبہ غیر واجب لانہ انما عرف لینتصب لکن بعد ان یعلم ان قسما منہ یجب فعلا اذا اقیم مقام الفاعل فکانہ قال وھو منصوب الا فی الموضع الذی قد علمت انہ مرفوع فیہ وقد جاء مثل ھذا فی المفعول بہ والمفعول فیہ وکذلک فی التمیز فان قسما منہ مخفوض وفی المستثنی فان قسما منہ مرفوع علی البدلیۃ والفاعلیۃ وقسما منہ مجرور کما اذا کان بعد غیر وسوی وسواء وبعد حاشا فی الاکثر وان کان الغرض من تعریفہا تعریف نفسہا الا ان ذلک غیر مضر کما ذکرناہ ویذکر ای المفعول المطلق للتاکید اذا لم یکن مدلولہ زائدا علی مدلول الفعل نحو ضربت ضربا او یذکر لبیان العدد ای الوحدۃ او الکثرۃ اذا کان مدلول الفعل سواء کان

العلاج مفہوماً من لفظ للمصدر نحو جلست جلسۃً او جلستین بفتح الجیم ای جلسۃ مرۃ واحدۃ اومرتین اوجلسات ای مرات کثیرۃ او من صفۃ نحو ضربتہ ضرباً کثیراً او بین کرلبیان النوع اذا کان مدلولہ بعض انواع الفعل نحو جلست جلسۃ القاری بکسر الجیم وقد یکون ای المفعول المطلق من غیر لفظ الفعل المذکور قبلہ ہذا علی قول المبرد والکسائی وعلی قول سیبویہ یجب ان یکون المفعول من لفظ فعلہ فقولہ جلوساً فی نحو قعدت جلوساً منصوبٌ بقعدت علی قولہما وعلیہ الاکثرون وبجلستُ المقدر علی قولہ ثم ہذا التمثیل انما یصح اذا کان القعود والجلوس مترادفین ولم یکن بینہما فرق باختصاص القعود بما بعد القیام والجلوس بما بعد الاضطجاع ولما کان المعلوم من حد المفعول المطلق ومن مواضع استعمالاتہ کون المفعول المطلق مصدراً للفعل الذی ہو عاملہ ذکر ہذا الکلام تنبیہاً علی ان المصدر الذی ہو مفعول مطلق قد یکون مغایراً للمصدر الذی اشتق منہ العامل وہذہ المغایرۃ اما بحسب جوہر الحروف نحو قعدتُ جلوساً واما بحسب الباب نحو قولہ تعالیٰ وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا او نقول وہذہ اشارۃ الی تقسیم اٰخر للمفعول المطلق بذکر احد القسمین وترک الآخر علی المقایسۃ او دفعاً لتوہم من یتوہم ان کونہ للتاکید یقتضی وجوب ان یکون بلفظ فعلہ لان التاکید المعنوی یکون بالفاظ مخصوصۃ واللفظی لا یکون من غیر لفظ المؤکد او اشعارٌ بانہ لیس تابعاً لسیبویہ فی ہذہ القاعدۃ بل کان مخالفاً لہ وقد یحذف فعلہ ای عاملہ المنتصب لہ حتی یعلم حذف عامل المفعول المطلق اذا کان اسماً ایضاً لقیام قرینۃ ای وقعت حصول قرینۃ حالیۃ او مقالیۃ جوازاً منصوب علی انہ صفۃ مصدر محذوف ای یحذف حذفاً جائزاً للایجاز والاختصار مع حصول الغرض بالقرینۃ کقولک خیر مبتدأ محذوف والقول بمعنی المقول ای مثل مقولک للقادم ای الذی قدم من السفر خیر مقدم فان خیراً اسم تفضیل مخفف اخیر ولا یتغیر فی التثنیۃ والجمع والتانیث تقول فلان خیر الرجال وفلانۃ خیر النساء ومصدریتہ اما باعتبار الموصوف کما بیّنہ بقولہ ای قدمتَ قدوماً خیرَ مقدمٍ ثم حذف الموصوف واقیم الصفۃ مقامہ فاخذ حکمہ واما باعتبار المضاف الیہ لان اسم التفضیل لہ حکم ما اضیف الیہ انما جاز حذف الفعل ہہنا بقرینۃ دالۃ مشاہدۃ الحال علیہ لان ہذا

القول لا یقال الا لمن ظہر علیہ امارات القدوم وجوبا عطف علی قولہ جوازا فالمعنی وقد یحذف فعلہ ای عاملہ الناصب لہ لقیام قرینۃ وجوبا ای حذفا واجبا سماعا نحو سقیا وشکرا وحمدا ورعیا ای سقاک اللہ سقیا وشکرتک شکرا وحمدتک حمدا ورعاک اللہ رعیا وانما وجب حذف افعال ہذہ المصادر طلبا للتخفیف لکثرۃ استعمال ہذہ المصادر علی السنتہم ولوجود القرینۃ الدالۃ وہی دلالۃ الحال فان سقیا مثلا انما یقال لمن یستحق ان یدعی بالخیر فدلت الحال علی ان التقدیر سقاک اللہ سقیا لا یقال کیف یجب حذف ہذہ الافعال وقد جاء اظہارہا کما قالوا سقاک اللہ سقیا وشکرتک شکرا وحمدتک حمدا لانا نقول ذلک کلام المحدثین المولدین ولیس بکلام العرب فلا یعتد بصدورہ فہو کلامہم علی ان بعض النحاۃ قد ذہب الی ان الحذف انما یجب اذا کان استعمال ہذہ المصادر باللام نحو سقیا لہ وشکرا لہ وحمدا لہ وحینئذ لا یتجہ الاشکال اصلا ثم لما فرغ عن بیان المفعول المطلق شرع فی بیان المفعول بہ فقال **فصل** المفعول بہ الجار والمجرور فی الاصل کان مفعولا لم یسم فاعلہ المفعول ای الفعل الذی فعل بہ ثم صار بہ فی الاصطلاح بعضا للاسم المصطلح بہ والضمیر المجرور راجع الی اللام الموصول فی المفعول وعلی ہذا القیاس المفعول فیہ والمفعول لہ والمفعول معہ وہو اسم ما وقع علیہ فعل الفاعل ای تعلق بہ الفعل بحیث لا یتصور الا بہ نفیا کان او اثباتا ولہذا لم یکن المفعول بہ الا للفعل المتعدی فیدخل فیہ نحو خلق اللہ تعالی العالم وما ضربت زیدا فان العالم وزیدا تعلق بہما الفعل بحیث لا یتصور الا بہما وقال بعض المحققین لا امانع من القول بوقوع الخلق علی العالم ولکن وقوعہ لا یستدعی وجودہ بل امکانہ وکذا لیس المراد بالوقوع النسبۃ الایجابیۃ حتی یرد ما ضربت زیدا بل المراد وقوع النسبۃ اعم من ان یکون سلبیۃ او ایجابیۃ ثم اعلم ان تعلق الفعل بالمفعول بہ اما بغیر واسطۃ حرف الجر فیکون واحدا کضربت زیدا فصاعدا کاعطیت زیدا درہما واعلمت زیدا عمرا فاضلا واما بواسطۃ حرف الجر کمررت بزید ویسمی ظرفا ایضا وان کان المفعول مع واسطۃ عاملین وہما الفعل والجار فان کانا ملفوظین یظہر عمل الجار لکونہ اقرب ولا یظہر عمل الفعل ای النصب اذ الاسم الواحد لا یقبل اعرابین لکن یظہر نصبہ فی تابعہ ولذلک یجوز فی المعطوف الجر وہو الاجود والنصب بتقدیر فعل موافق للفعل فی معناہ متعد

وجوہ کا

مفعول بہ

بنفسہ فتقول مررت بزید وعمرو وان شئت قلت وعمراً بالنصب فیکون التقدیر جاوزت
عمراً وان کانا مقدرین کما فی قولک خیر بالجر لمن قال لک کیف اصبحت فالظاہر الجر ایضاً
لان المقدر کالملفوظ وان کان الجار ملفوظاً دون الفعل نحو بالله وان کان الفعل ملفوظاً
دون الجار نحو قولہ تعالی وَاخْتَارَ مُوسٰی قَوْمَهٗ فالظاہر عمل الفعل لانتفاء ما یمنع ظاہر
عملہ ثم اختلف النحاۃ فی ناصب المفعول بہ فذہب سیبویہ الی ان ناصبہ الفعل وذہب
ہشام الی انہ الفاعل والفراء الی انہ مجموعہما والبعض الی انہ الفاعلیۃ فہو امر معنوی وقد
یتقدم علی الفاعل کضرب عمراً زید فذکر ہذہ المسئلۃ فی بحث الفاعل فلا حاجۃ الی ذکرہ
ثانیاً فالاولی ان یبدل بیانہا ببیان مسئلۃ تقدیم المفعول علی الفعل کما فعلہ غیرہ
الا ان یقال ذکر ہذہ المسئلۃ ہہنا من حیث انہا من احکام المفعول وذکرہا ثمہ
من حیث انہا من احکام الفاعل وقد یحذف فعلہ ای عاملہ الناصب لہ حتی یعلم حذف
عاملہ اذا کان شبہ الفعل ایضاً لکن یجب ان ینبہ علی ان العامل اعم فی المحذوف
جوازاً وفی ما اضمر عاملہ واما فی المحذوف وجوباً سماعیاً وفی المنادی والمنصوب علی التحذیر
فالعامل المحذوف ہو الفعل لقیام قرینۃ ای وقت حصول قرینۃ دالۃ علی تعیین المحذوف
جوازاً ای حذفاً جائزاً نحو زیداً فی جواب من قال مَنْ اَضْرِبُ تقدیرہ اِضْرِبْ زیداً فحذف
الفعل بقرینۃ السؤال ووجوباً عطف علی قولہ جوازاً ای قد یحذف فعلہ لقیام قرینۃ
حذفاً واجباً فی اربعۃ مواضع فان قیل کیف یستقیم الحصر فی اربعۃ مواضع فقد جاء وجوب
الحذف فی غیرہا ایضاً کما فی باب الاغراء نحو اخاک اخاک والمنصوب علی المدح نحو الحمد للہ الحمید
ای اعنی والمنصوب علی الذم نحو ذہب الفاسق الخبیث ای اعنی الخبیث والمنصوب
علی الترحم نحو مررت بزید المسکین ای اعنی المسکین قلنا الاغراء ملحق بباب التحذیر لاتحادہما
صورۃ ومعنیً واعنی باحد الوجوہ المذکورۃ من المدح والذم والترحم ملحق بالمنادی لانہ مخصوص من بین
امثالہا باحد تلک الوجوہ کما ان المنادی مخصوص بطلب الاقبال من بین امثالہ ولان العدد
لا یفید الحصر لما ذہب الیہ الجمہور وانما ذکر العدد لیضبط المذکور عند السامع
الاول ای الموضع الاول من تلک المواضع التی یجب فیہا حذف الفعل الناصب للمفعول
بہ سماعی ای مقصور علی السماع وقد قدم علی القیاسی لکونہ اقل منہ نحو امرأً ونفسہ ای
اترک امرأً ونفسہ والمقصود اما الحث علی الفراغ عن الرجل ونفسہ او علی قصر الید واللسان

عند فعلی لا ول الواو للعطف وعلی الثانی للمصاحبۃ والعطف و انتہوا خیراً لکم معناہ انتہوا یا معشر النصاری من التثلیث ای من قولکم ان اللہ ثالث ثلثۃ وایتوا خیراً لکم وھو التوحید و القرینۃ علی تقدیر الفعل انک اذا نہیت عن شیء ثم جئت بما لا ینہی عنہ بل ھو مما یؤمر بہ انساق الذہن الیہ نحو ایت او افعل و ھذا عند سیبویہ و ذہب الکسائی الی انہ منصوب بتقدیر یکن الانتہاء خیراً لکم و ذہب الفراء الی انہ صفۃ مصدر محذوف ای انتہوا انتہاء خیراً لکم و بعض الکوفیین الی انہ حال و انما اخر ھذا المثال مع انہ عظیم الشان لانہ من القران لان لہ مساساً بما نحن فیہ من وجہ دون وجہ لما ذکرنا من الاختلاف و اھلاً و سہلاً ای اتیت اھلاً لا اجانب و وطئت سہلاً من البلاد لا حزناً و ھذا القول یقولہ المزور و المضیف للزائر و الضیف لتطییب قلبہ و اصابۃ الانس من جہتہ والمعنی انا من اھلک و اتیت اھلا ای لا اجانب و منزلی لک سہل لین لا تعب علیک فی منزلی و نقل المبرد ان ھذا دعاء بنصب علی المصدر تقدیرہ سہلت سہلاً و اھلت اھلاً والبواقی من المواضع الاربعۃ وھی ثلثۃ مواضع قیاسیۃ المراد من القیاس ان یکون ھناک ضابطۃ کلیۃ یحذف الفعل حیث حصلت تلک الضابطۃ والثانی ای الموضع الثانی من تلک المواضع التی یجب فیہا حذف الفعل الناصب للمفعول بہ التحذیر وھو فی الاصل تخویف شیء عن شیء و تبعیدہ عنہ و فی عرف النحاۃ صار اسما لقسم من اقسام المفعول بہ وھو ما ذکرہ و انما کان حذف فعلہ واجباً لفقدان الفرصۃ فی التلفظ بہ و لان المقام یقتضی حذفہ لان ھذا یذکر فیما اذا کانت البلیۃ مشرفۃ و الوقت ضیق و المتلفظ بہ یخشی انہ ان یتلفظ الفعل وقع المحذر فی البلیۃ فیحذف الفعل و یکتفی بذکر المحذر منہ وھو ای التحذیر معمول ای مفعول بہ بتقدیر اتق و نحوہ من احذر و باعد و جانب و لو قال بدل قولہ بتقدیر اتق و بعد لکان اولی لا یقال اتقیت زیداً من الاسد بمعنی نحیتہ فلا یخلو قولہ بتقدیر اتق عن سماحۃ و احترز بہ عن المفعول الذی لیس معمولاً بتقدیر اتق نحو زیداً فی جواب من قال من اضرب فانہ معمول بتقدیر اضرب فلا یکون مما نحن فیہ نحو تحذیراً منصوب علی انہ مفعول مطلق او علی انہ مفعول لہ للتقدیر او لذکر مقدر ای ذلک المفعول المحذر تحذیراً مما بعدہ من حرف جر و کلمۃ ما موصوفۃ او موصولۃ و الظرف صلۃ او صفۃ لہا و الضمیر فی بعدہ راجع الی المعمول و الجملۃ

التحذیر

وقعت صفة لقوله معمول ای ذلك المعمول تحذیرًا من لاسم الذی او من اسم ثبت بعد
ذلك المعمول واحترز به عن المعمول بتقدیر اتق لكن لا تحذیر فیما بعده كما تقول ایاك
قال لمن اتقى فانه لا یكون مما نحن فیه نحو ایاك والاسد مثال المعمول بتقدیر اتق تحذیرًا
مما بعده واصله اتقك والاسد لكنه لما لزم اجتماع ضمیری الفاعل والمفعول فی شیء واحد
وجب قلب الثانی بالنفس فی غیر افعال القلوب فصار اتق نفسك من الاسد فاذا حذف
اتق لضیق المقام حذف النفس لانتفاء الضرورة وهی اضمار ضمیری الفاعل و
المفعول ثم قلبت المتصل بالمنفصل لفقد ما یتصل به ثم قوله الاسد عطف علی
ایاك ومعنی الكلام اتق نفسك من الاسد اتق الاسد من نفسك وقد یجیء متكلما
ایضا وایای والشر وانما اختار التمثیل بالضمیر المخاطب تنبیهًا علی ان الاغلب
فی هذا القسم من التحذیر عند كونه ضمیرًا ان یكون مخاطبًا وقد یكون اسما ظاهرًا
مضافا الی المخاطب نحو نفسك والشر واما القسم الثانی فیستوی فیه
الاسماء الظاهرة والمضمرات كلها وانما قدم هذا القسم من التحذیر علی القسم الاتی منه
لاتفاقهم علی وجوب الحذف فیه بخلاف القسم الاتی لان بعض النحاة جوز اظهار
الفعل فیه نظرًا الی ان تكرار المعمول لا یوجب حذف العامل نحو قوله تعالی اِذَا دُكَّتِ الْاَرْضُ دَكًّا
دَكًّا واجیب عنه بان الموجب للحذف هو عدم الفرصة فی ذكر العامل مع ذكر
المحذر منه علی ابلغ الوجوه لان التكرار موجب او ذكر علی صیغة الماضی المجهول المحذر
منه مفعول ما لم یسم فاعله ومنه متعلق بالمحذر مكررًا نصب علی انه حال
من المحذر منه وهذه الجملة معطوفة علی ناصب تحذیرا و فی هذا احتراز عن قولك
الطریق من غیر تكرار فانه لا یكون مما نحن فیه نحو الطریق الطریق مثال المحذر منه
مكررًا ای اتق الطریق او بعدها وكذلك نحو الصبی الصبی الجدار الجدار ای اتق
الصبی ان تطأه واتق الجدار ان یسقط علیك وانما كرر المحذر منه للتاكید ثم اعلم
ان تعریف التحذیر یشكل بما ذكره بقوله تعالی نَاقَةَ اللهِ وَسُقْیَاهَا فان المفسرین صرحوا بانه
منصوب علی التحذیر ای احذروا ناقة الله وسقیاها ولم یذكر المحذر منه مكررًا لعدم تكرار
الناقة والسقیا فكان هذه التعریف نوع من التحذیر وهو ما یجب حذف عامله لكن التعلیل
بعدم الفرصة فی التلفظ بالعامل یستدعی وجوب حذف العامل فی جمیع مواضع التحذیر

الّا ان یجاب بان المراد من التحذیر المعرف ہو التحذیر المصطلح علیہ فیما بینہم و ناقۃ اللہ لیس بتحذیر مصطلح و انما سمّوہ تحذیرًا من حیث انّ العامل المقدّر فیہ حذر و الثالث ای الموضع الثالث من المواضع التی یجب فیہا حذف الفعل الناصب للمفعول بہ ای مفعول ما اضمر ای قدّر عاملہ ای اضمارًا واقعًا علی شریطۃ التفسیر ای شرط تفسیر ذلک العامل بلفظ ما بعدہ او بمعنی لفظ ما بعدہ و اضافۃ الشریطۃ الی التفسیر بیانیۃ ای شرط ہو تفسیر و الشریطۃ و الشرط لفظان بمعنی واحد و جمع الشرط شروط و جمع الشریطۃ شرائط و التاء فی الشریطۃ امّا باعتبار کونہا صفۃ لموصوف محذوف ہو العلامۃ و لعلہ للنقل من الوصفیۃ الی الاسمیۃ و یجوز ان یکون الشریطۃ بمعنی الطریقۃ و الطرز فالاضافۃ حینئذ لامیۃ و انما وجب حذف فعل لئلا یلزم الجمع بین المفسِّر و المفسَّر فانہ یجوز فیما اذا حصل الابہام فی الکلام من حذف المفسَّر لانہ لو ذکر المفسَّر لم یبق المفسِّر مفسرا بل صار عبثًا لاطائل تحتہ بخلاف ما اذا حصل الابہام فی الکلام من ذکر المفسَّر فانہ یجوز الجمع بینہ و بین مفسِّرہ نحو جاء نی رجل ای زید و ہو ای ما اضمر عاملہ علی شریطۃ التفسیر کل اسم لم یقل کل مفعول لان المبتدا من المفعول المفعول بہ و ما اضمر عاملہ اعم من المفعول بہ حتی یشمل المفعول فیہ اذا کان البحث فی ما اضمر عاملہ الذی ہو مفعول بہ بعدہ فعل صفۃ وقع بعد ذلک الاسم فعل و شبہہ ای شبہ الفعل المراد بہ اسم الفاعل و المفعول لا المصدر و الصفۃ المشبہۃ و اسم التفضیل و معنی الشبہ المشابہ کالمثال بمعنی المماثل یشتغل ای یعرض ذلک الفعل و شبہہ لم یصرح بہ ہہنا اکتفاءً بذکرہ قریبًا و نظیرہ قولہ تعالی و البلد الطیب یخرج نباتہ باذن ربہ و الذی خبث لا یخرج الا نکدًا ای نباتہ فلم یصرح بہ ہہنا اکتفاءً بذکرہ عن قریب عن ذلک الاسم ای عن العمل فی ذلک الاسم بضمیرہ ای بسبب عملہ فی ضمیر ذلک الاسم احترز بہ عما یشتغل عن ذلک الاسم نحو زیدًا ضربت فان قلت ہذا التعریف لا یتم لانہ لا یتناول ما اشتغل عنہ بمتعلقہ نحو زیدًا ضربت غلامہ قلت الکلام محمول علی حذف المعطوف ای یشتغل عنہ بضمیرہ او بمتعلقہ و لقائل ان یقول بقی التعریف الآن ناقصًا ایضًا لانہ لم یذکر فیہ قید وجب ذکرہ و ہو بحیث لو سلط علیہ ہو او مناسبہ لنصبہ لیحترز بہ عن نحو زید ہل ضربتہ و ما ضربتہ مما یتوسط بینہ و بین الفعل مصدر کحرف الاستفہام او النفی

سنعلم فی الاخیر تکلم ان شاء اللہ تعالی عن الرکن الثانی ای المستثنی التفسیر

ای الثالث فی الثانی المرادی

عن فقہ اللغۃ موجودۃ فی نسخ النحو و لعلہا نسخۃ فی المتن عند الشارح و الا لم یکن یقول ہذا القائل وجہ فافہم ۱۲

نحو زیدًا ضربتہ فانّ زیدًا اسم منصوب بفعل محذوف مضمر وھو ضربت اذ التقدیر ضربت زیدًا ضربتہ یفسرہ ای یفسر ذلک الفعل المحذوف الفعل فاعل یفسرہ وھو موصوف بقولہ المذکور بعدہ ای بعد زید فھو ضربتہ یشتغل عن ذلک الاسم بضمیرہ ولھذا الباب ای باب ما اضمر عاملہ علی شریطۃ التفسیر فروع کثیرۃ مذکورۃ فی المطولات ولا یلیق ذکرھا بھذا المختصر الرابع ای الموضع الرابع من المواضع التی یجب فیھا حذف الفعل الناصب للمفعول المنادی فی ھو اسم مدعو ای مسئول اجابۃ مسماہ وھو المراد بقولھم المنادی ھو المطلوب اقبالہ لانہ من باب ذکر الملزوم وارادۃ اللازم فلا یرد نحو یا اللہ واما نحو یا جبال ویا ارض ویا سماء فمن باب الاستعارۃ بالکنایۃ ونداءھا استعارۃ تخییلیۃ وطلب النداء منھا ادعائی بحرف النداء متعلق مدعو ای بواسطۃ حرف من حروف النداء وفیہ احتراز عن نحو ادعو زیدًا فانہ لیس بمدعو بحرف النداء فلا یکون منادی لفظا نصب علی التمیز من الحرف او علی الحال منہ بمعنی الملفوظ نحو یا عبد اللہ او ادعو عبد اللہ یعنی لن اصل یا عبد اللہ ادعو عبد اللہ و أُنَادِی فحذف الفاعل واقیم یا مقامہ واعترض ھھنا بانّ الفعل لو کان محذوفا ویا قائمًا مقامہ لزم ان یکون الجملۃ الندائیۃ خبریۃ والامر لیس کذلک وایضًا انّ قولنا ادعو زیدًا یحتمل الحکایۃ مع الغیر وقولنا یا زید لا یحتمل ذلک فلا یکون اصلہ ذلک والجواب عن الاول بان تقدیر الفعل لا یستلزم کون الجملۃ خبریۃ لجواز یراد بالفعل الانشاء کما فی قولک بعت واشتریت لکن الاولی فی الافعال الانشائیۃ ورودھا علی لفظ الماضی وعن الثانی بان اصل قولنا یا زید ادعوک فاقیم المظہر مقام المضمر وحرف النداء قائم مقام ادعو وقولنا ادعوک لا یحتمل الحکایۃ مع غیر المخاطب فکذا ما قام مقامہ وانما وجب حذف الفعل ھناک لکثرۃ الاستعمال ولئلا یلزم الجمع بین النائب والمنوب ھذا ما ذھب الیہ سیبویہ لان ناصب المنادی عندہ الفعل وذھب المبرد الی انّ ناصبہ حرف النداء فلا یکون حینئذ مما نحن فیہ وحروف النداء خمسۃ یا وایا وھیا وای والھمزۃ المفتوحۃ وقد یحذف حرف النداء عن المنادی لفظا لقیام قرینۃ علی سبیل الجواز للتخفیف اذا لم یکن اسم الجنس ولا اسم الاشارۃ ولا مستغاثًا ولا مندوبًا حیث لا یجوز حذف حرف النداء عن ھذہ الاشیاء فان قلت

ینبغی ان لا یحذف حرف النداء لانہ نائب مناب ادعو والنائب لا یحذف لانہ لو حذف
یلزم حذف النائب والمنوب جمیعا وذا لا یجوز قلت انما لا یجوز حذف النائب اذا کان المنوب
مما لا یجوز حذفہ کالنائب مناب الفاعل فانہ لا یجوز حذف الفاعل فکذا لا یجوز حذف
ما ناب منابہ واذا کان حذف المنوب جائزا کان حذف نائبہ جائزا ایضا کالنائب
مناب الفعل فانہ یجوز حذف الفعل فکذا یجوز حذف ما ناب منابہ وما نحن فیہ من ھذا
القبیل وایضا انما لا یجوز حذف النائب اذا کان حذف المنوب مشروطا بوجود النائب
کلام التعریف فان حذفہا مشروط بنیابۃ یا منابہا فلو حذف النائب ایضا للزم حذف
لام التعریف وانہ لا یجوز واذا کان حذف المنوب غیر مشروط بوجود النائب یجوز
حذف نائبہ کالفعل فان حذفہ غیر مشروط بوجود المناب فیجوز حذف نائبہ کما فیما
نحن بصددہ او نقول یجوز حذف النائب اذا کان لہ نائبا کما فی ضربی زیدًا قائمًا وھہنا
القرینۃ نائبۃ لہ نحو قولہ تعالی یُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَٰذَا ای یا یوسف بقرینۃ للقام
والاصح ان یوسف عبرانی وقیل عربی وفیہ نظر لانہ لو کان عربیًا لکان منصرفًا
لخلوہ عن سبب سوی العلمیۃ وقد یجاب عن ھذا بانہ یجوز ان یکون معدولًا فی حالۃ
العلمیۃ عن یوسف بکسر السین علی زنۃ یوجب وقد یحذف حرف النداء نحو اللّٰھم
لان المیم المشددۃ عوض عن حرف النداء وانما اخرت تبرکًا باسم اللہ تعالی وقال
الکوفیون اصلہ یا اللہ امنا بالخیر ای اقصدنا بالخیر فحذفت الھمزۃ بعد حذف الضمیر وحذف
حرف النداء فاتصلت المیم المشددۃ باسم اللہ سبحانہ فامتزجا وصارا کالکلمۃ
واحدۃ ولا یلزم حذف حرف النداء منہ علی قولہم لان المیم فیہ لیس عوضا عنہ عندھم
لما فرغ عن تعریف المنادی شرع فی بیان اقسامہ واحکامہ فقال اعلم ان المنادی علی اقسام
فان کان ای المنادی مفردًا ای غیر مضاف ولا مشبہ بہ فاحترز بہ عن المضاف و
المشبہ بہ معرفۃ نعت مفردًا اوخبر اٰخر لکان واجب التعلق ان الحکم لا یتم باحدھما
واحترز بہ عن النکرۃ نحو یا رجلًا لغیر معین والمراد بالمعرفۃ ھہنا اعم من ان یکون
معرفۃ قبل النداء او بعدہ ولھذا ذکر نظیرین للمبنی علی الضم یبنی ای المنادی
المفرد وھو جزاء الشرط علی علامۃ الرفع ھذا اشمل من قولہم علی الضم لان البناء
علی الضم غیر لازم بل یکون بالواو والالف ایضا وقولہ علی علامۃ الرفع یعم الحرکۃ والحرف

كما بيّنه كالضمة ونحوها هو الالف والواو نحو يا زيد نظير للمنادى المعرفة قبل النداء
قال المبرد ان هذا العلم يقتضى تنكيره لئلا يلزم اجتماع التعريفين والاصح انه لا يلزم
لان المحظور هو اجتماع آلتى التعريف لا اجتماع التعريفين وينتقض قول المبرد بنحو يا هذا
ويا انت لتعذر تنكير اسم الاشارة والضمير ويا رجل نظير للمنادى المعرفة بعد النداء اذا
قصد به الرجل المعين ويا زيدان ويا رجلان نظيران للمنادى المبنى على الالف ويا زيدون
نظير للمنادى المبنى على الواو فالالف والواو فيهما ليستا للاعراب بل لمجرد التثنية والجمع
وانما ذكر العلم المثنى والمجموع فى التمثيل بدون اللام والمشهور فيما بينهم ان العلم اذا
ثنى او جمع بالواو والنون لزمه لام التعريف لان ذلك مخصوص بغير المنادى فلا يرد
ما يقال انه لا يصح هذا التمثيل بل الصواب ان يمثل بيا الرجلان وانما جعل
هذا القسم من المنادى مبنيا لمضارعته بكاف ادعوك فى وقوعه موقعها وفى افراده
وتعريفه وخطابه وانما جعل مبنيا على الحركة وان كان الاصل فى البناء السكون
للفصل بين ما كان بناؤه لازما وبين ما كان بناؤه عارضا وانما كان الاصل فى البناء
السكون لوجهين احدهما ان البناء ضد الاعراب واصله الحركة وضدها السكون
فاعطى السكون للبناء تحقيقا للتضاد بينهما والثانى ان الحركة فى المعرب للحاجة اليها
ولا حاجة للمبنى اليها وانما اختير بناؤه على الضم لانه لو كان بناؤه على الكسر يلزم التباس
بالمنادى المضاف الى ياء المتكلم المحذوف منه الياء واكتفى بالكسر نحو يا غلام ولو كان
بناؤه على الفتح يلزم التباسه بالمنادى المضاف المحذوف الفه واكتفى بالفتح
فى بعض اللغات نحو يا غلام ثم لما فرغ عن بيان المنادى المبنى اراد ان يبين
ما يطرء عليه ويصير به معربا فقال ويخفض اى المنادى بلام الاستغاثة
اى بلام يدخل عليه حين الاستغاثة فالاضافة بادنى ملابسة والاستغاثة من
الغوث وهو استدعاء المظلوم احدا برفع الظلم عنه وهو يقتضى مدعوا ومدعوا اليه
فالمدعو هو المستغاث والمدعو اليه المستغاث له واللام فى الاول مفتوحة وفى الثانى
مكسورة فرقا بينهما نحو يا لزيد اى للمسلمين وكلا اللامين يتعلق بادعو ويا
النائبة عنه ولا يكون الاستغاثة الا بكلمة يا وانما جعل هذا القسم من المنادى معربا
مع انه مفرد لان اللام من حروف الجر وهى غير ملغاة لا يقال انما لم يبلغ الجار فى المعربات

والمنادی ههنا مبنیّ والعامل لم يظهر عمله فی المبنی لانا نقول حرف النداء يقتضی ان يعمل فيه وكان حرف الجر اقرب به بالعمل من حرف النداء فاعمل فيه لاجل القرب وانما فتحت اللام الجارة ههنا مع انها تكسر اذا دخلت علی الاسم المظهر لان هذا المظهر شابه المضمر من حيث وقوعه موقعه فكما ان اللام اذا دخلت علی المضمر كانت مفتوحة نحو لك وله فكذا اذا دخل علی المظهر المشابه للمضمر كانت مفتوحة وانما كسرت اللام الجارة اذا دخلت علی غير هذا المضمر فرقا بينها وبين لام التاكيد نحو ان لزيد انما لم يفعل الامر بالعكس رعاية لجانب عملها وفتحت هذه اللام فی المضمر رعاية للاصل وانما اختير اللام من بين سائر الحروف للاستغاثة لان المستغاث مخصوص من بين امثاله بالدعاء ويفتح ای المنادی بالحاق الفها ای بسبب الحاق الف الاستغاثة به لموافقة الالف الفتحة نحو يا زيداه باتصال الهاء معه للوقف وانما قدم بيان البناء والخفض والفتح علی النصب لقلته بالنسبة الی بيان النصب وينصب ای المنادی علی المفعولية ان كان مضافا فالنحو يا عبد الله مثال المنادی المضاف او مشابها للمضاف نحو يا طالعا جبلا مثال المنادی المشابه للمضاف وهو كل اسم تعلق به شئ هو من تمام معناه وذلك اما معمول للاول نحو يا خيرا من زيد او معطوف عليه عطف النسق علی ان يكون المعطوف والمعطوف عليه اسما لشئ واحد نحو يا ثلثة وثلثين لان المجموع اسم لعدد معين او نعت هو جملة نحو يا حافظا للانس يا شاعرا اشاعر اليوم مثله ولا يخلق من ذات عرف + واما المنعوت بالمفرد نحو يا رجلا صالحا فليس بمشابه للمضاف فی الصحيح بانه نعت المنادی فی نحو يا حافظا للانس من قبيل هذا المنعوت بتقدير انه كان منعوتا بالجملة قبل النداء فكان مشابها للمضاف كالمعطوف قبل النداء لامتناع تعرف نعته لان الجملة لا تتعرف بحال فعند قصد التعريف فی المنعوت لابد من هذا التقدير لئلا يلزم وصف المعرفة بالنكرة بخلاف الموصوف بالمفرد فان قصد التعريف فيه غير مضطر الی علة من قبيل هذا الموصوف حتی يكون مشابها للمضاف لامكان تعرف صفة بادخال حرف التعريف عليه كما تقول يا رجل الصالح فان قلت طالعا اسم فاعل وقد اشترط لعمله اعتماد علی شئ من الاشياء الستة المعهودة وهذا لا يعتمد علی شئ منها فكيف يعمل قلت انه معتمد علی موصوف مقدر اذا اصله يا رجلا طالعا جبلا ولا يلزم منه انه احتج باب يا رجلا صالحا لان المنادی فيه هو الموصوف دون الصفة بخلاف قولنا يا طالعا جبلا فان المنادی فيه هو

ثم علما او علامة غائبة

الصفة القائمة مقام الموصوف ولا يخفى ان امتناع قصد التعريف فی الموصوف لما نع
يوجب امتناعه فی الصفة بعدما اقيم مقام الموصوف وجعلت مستقلة ولعدم فيه
جهة التبعية الا ان الاعتماد على موصوف مقدر معتبر عند البعض والجمهور على انه
غير معتبر ويجوز ان يكون هذا المثال على رأى الاخفش والكوفيين فانهم جازوا اعمال اسم الفاعل
بلا اعتماد او نكرة غير معينة معطوف على قوله او مشابها للمضاف اى ينصب المنادى ان كان نكرة
كذلك كقول الاعمى يا رجلا خذ بيدى مثال للمنادى النكرة الغير المعينة وانما اخر
هذا القسم من المنادى اعنى النكرة لان النكرة خرجت عن المفرد المعرفة بقيد التعريف كلاهما
بخلاف المضاف والمشابه له فانهما خرجا عنه بقيد الافراد المقدم وان كان معرفا بالالف
واللام قيل يا ايها الرجل للمذكر ويا ايتها المرأة للمؤنث بتوسط اى واية مع هاء التنبيه
بين حرف النداء والمنادى المعرف باللام فان قلت اذا قصد نداء الاسم المعرف باللام يلزم
ان يتوسط بالمبهم مع هاء التنبيه ولا يلزم ان يقال يا ايها الرجل يا ايتها المرأة ولا لما جاز ان
يقال يا ايها الغلام ويا ايها الانسان ويا ايها الرجل ويا ايتها المرأة ويا هؤلاء الكرام ونحو ذلك
والتالى باطل فالشرط مثله قلت قد اخرج هذا الكلام على وجه التمثيل فكانه قال قيل مثلا
يا ايها الرجل ويا ايتها المرأة فلا يرد ما ذكرت وانما يتوسط بالمبهم مع هاء التنبيه كراهة
اجتماع حرفى التعريف وتحصيل الغرض باجراء ذى اللام المقصود بالنداء على المأتى به
فى الصورة المجردة منه وهو اىٌّ واَيَّةٌ وانى ابهما تنبيها على ان المنادى ما بعدها
وخروج اى من بابها اذ كان كالعوض عن المضاف اللازم لها ولقائل ان يقول ينتقض
هذا بان العلم اذا كان مثنى او مجموعا كان معرفا باللام واذا قصد نداءه عنه لا يتوسط بالمبهم
النداء هناك بل يحذف اللام فيقال يا زيدان ويا زيدون ولا يقال يا ايها الزيدان ويا ايها
الزيدون واجيب بان اللام فى المثنى والمجموع علمين مكمل للتعريف الذى انتقض بالتثنية
والجمع وليس بمعرف فلا يدخل فى المعرف باللام او يقال اللام فى المثنى والمجموع علمين
احد الامرين اما اللام او حرف النداء فاذا وجد حرف النداء فلا لام واذا وجد اللام
فلا يكون حرف النداء ثم لما كان الترخيم من خواص المنادى اخذ فى بيانه
فقال ويجوز ترخيم المنادى فى سعة الكلام اى بدون الضرورة ويجوز فى غير المنادى
للضرورة كقول ذى الرمة شعر

فا مقدم

له اى لفظ ها ۱۲

ف العلم اذا كان مثنى او مجموعا كان معرفا ... الخ ۱۲

الترخيم

دِيَارُ مَيَّةَ اذ مَىٌّ تُسَاعِفُنَا ولا يرى مثلها عجم ولا عرب

ثم الترخيم فى اللغة الحذف والتليين نقل عن الاصمعى انه قال لقيت سيبويه فقال ما يقال للمنادى اسهل قلت الترخيم فوضع باب الترخيم وقال فى القاموس الترخيم من رخم الكلام من حد كرم او نصر بمعنى لان وسهل والجارية اذا اصارت سهل المنطق يقال هى رخيمة ومنه الترخيم فى الاسماء لانه سهل المنطق بها وفى الاصطلاح ما اشار اليه بقوله وهو اى الترخيم حذف فى اخره اى اخر المنادى للتخفيف اى لاجل مجرد التخفيف لا لقانون تصريفى وسماع لغوى والمراد بالحذف فى اخره هو الحذف فى حالة التركيب لا حالة الافراد فلا ينافى هذا الحد على يد ودم وقاضٍ وداع كما تقول فى مالك يا مالِ وفى منصور يا منصُ وفى عثمان يا عثمُ انما ذكر ثلثة امثلة ايماءً الى ان المنادى اذا كان اسمًا غير مركب فقد يحذف منه حرف واحد عند الترخيم وهذا اذا لم يوجد فى اخره زيادتان فى حكم زيادة واحدة ولا يكون فى اخره حرف صحيح قبله مدة نحو مالك وقد يحذف حرفان وهذا اذا كان المنادى احد هذين القسمين كمنصور وعثمان ويجوز فى اخر المنادى المرخم الضم على ان يجعل اسمًا مستقلاً بنفسه غير مبنى على ما كان ويجعل المحذوف نسيًا منسيًا كانه لم يحذف منه شئ والحركة الاصلية على ان يجعل المحذوف فى حكم الثابت فيبقى ما قبله على ما كان وهو الاكثر كما تقول فى مالك يا مالُ بالضم ويا مالِ بالكسر وفى حارث يا حارُ بالضم ويا حارِ بالكسر اعلم ان كلمة يا الكائنة من حروف النداء قد تستعمل فى المندوب اى فى الاسم الذى يندب مسماه اى يبكى عليه اذ الندبة فى اللغة من ندب الميت اذا بكيت عليه وعددت محاسنه ايضًا كما تستعمل فى المنادى لاشتراكهما فى الاختصاص بكون كل منهما مدعوًا وهو اى المندوب المتفجع عليه اى يتحزن لاجله والمتفجع يتعلق باللام فالظاهر ان يقال المتفجع له ولعل كلمة على ههنا بمعنى اللام او يضمن التفجع معنى البكاء بيا او وا الجار والمجرور صفة المتفجع عليه والباء للالصاق اى المتفجع عليه الملصق بيا او وا ولا يجوز ان يجعل للسببية لان يا ووا ليستا بسببين للتفجع كما يقال يا زيداه ووا زيداه بزيادة الهاء فى اخره لمد الصوت فوا مختص بالمندوب اى المندوب مختص بكلمة وا وانفرد بها عن المنادى فى الاغلب لكونها نصًا عليه فالباء داخلة على المختص وهو الاعرف الاشهر ويجوز ان تكون داخلة على المختص اى كلمة وا مختصة بالمندوب ولا تستعمل فى غيره ويا مشتركة بين النداء و

المندوب الا انہا لا تستعمل فی المندوب الا مع القرینۃ وهی الالف فی آخر المندوب لا تستعمل فی الندبۃ من حروف النداء سوی یا اما لشهرتها واما لکونها الاصل وحکمہ فی الاعراب والبناء مثل حکم المنادی ثم لما فرغ عن بیان المفعول بہ شرع فی بیان المفعول فیہ فقال **فصل** المفعول فیہ هو اسم ما ای شیء وقع فیہ الفعل اراد بالفعل ههنا الفعل اللغوی اعنی الحدث دون الاصطلاحی الذی هو مقابل للاسم والحرف فیعم المصدر واسما الفاعل والمفعول فیدخل فی الحد مثل یوم الجمعۃ حسن لانہ مما یقع الفعل فیہ لو قال الفعل المذکور کما قال غیرہ لخرج عنہ مثلہ من الزمان والمکان بیان لما والمراد بالزمان ماله صلاحیۃ ان یقع جوابا لمتی وبالمکان ماله صلاحیۃ ان یقع جوابا لاین ثم الزمان والمکان اعم من ان یکونا حقیقیین کما تقول سرت یوم الجمعۃ خلفک او اعتباریین فان المصدر قد یجعل حینا فی سعۃ الکلام بحذف المضاف واقامتہ مقام الظرف للتجانس بینهما لانهما مدلولا الفعل وقد یجعل الاین مکانا علی ندرۃ نحو جلست قدم زید الشمس ینصب الشمس معناہ جلست وقت قدم زید فی مکان بروز اثر الشمس ویسمی المفعول فیہ ظرفا ایضا لانہ وقع ظرفا للفعل وظروف الزمان هذہ الاضافۃ مثل الاضافۃ فی باب الساج او سوار الذهب بمعنی من ای الظروف التی هی الزمان اللام فی الزمان للجنس ای ظروف هذا الجنس وعلی هذا القیاس قولہ وظروف المکان علی قسمین مبهم وهو ما ای ظرف لا یکون له حد معین کدهر وحین ومحدود معطوف علی قولہ مبهم وهو ما ای المحدود ما ای ظرف له حد معین کیوم ولیلۃ وشهر وسنۃ فان لکل واحد منها حد معین وکلها ای ظروف الزمان مبهما کان او محدودا معرفۃ کان او نکرۃ منصوب بتقدیر فی لانها لو کانت ملفوظۃ یجب الجر لان الغاء حرف الجر غیر شائع وفی هذا اشارۃ الی انها لو کانت ملفوظۃ نحو خرجت فی یوم الجمعۃ کان مفعولا فیہ الا انہ غیر منصوب وهذا علی اختیار المصنف رح حیث ذکر حد المفعول فیہ علی عنوان دخل فیہ ذلک والجمهور علی ان تقدیر فی شرط للمفعول فیہ واذا وجدت لفظا کان مفعولا بہ بواسطۃ حرف الجر لا مفعولا فیہ اذ المفعول فیہ عندهم ما هو المقدر بفی من الزمان والمکان یقع فیہ الفعل المذکور ثم تقدیر فی انما یشترط لکون المفعول فیہ منصوبا فی اللفظ والا فهو منصوب تقدیرا مع وجود کلمۃ فی ایضا اذ التحقیق ان منصوب المحل

المفعول فیہ

العین

الفرق بین المقدر والمحذوف

هو الجر و رفعه فقط حتى عطف المنصوب عليه نحو ع يذهبن في نجد وغوراً غائراً + ثم اعلم ان الفرق بين المقدر والمحذوف ان المقدر ما بقى اثره في اللفظ والمحذوف بخلافه والشيخ استعمل احدهما مكان الآخر كانه لم يفرق بينهما تقول صمت دهراً مثال للزمان المبهم وسافرت شهراً مثال للزمان المحدود لى في دهر وفي شهر تفسير للتقدير وظرف المكان كذلك اى مثل ظروف الزمان على قسمين مبهم وهو اى المبهم منصوب ايضاً كظروف الزمان بتقدير في نحو جلست خلفك وامامك نظير للمكان المبهم فان قوله خلفك مثلا يتناول لجميع مايقابل الظهر الى انقطاع الارض وكذا البواقي من الجهات الست ومحدود وهو اى المحدود ما لا يكون منصوباً بتقدير في بل لا بد من ذكر في فيه نحو جلست في الدار في السوق وفي المسجد نظير للمكان المحدود وانما كان ظروف الزمان كلها منصوبة بتقدير في وما كان من ظرف المكان منصوباً به الا ما هو مبهم منها لان المبهم من ظروف الزمان جزء مدلول الفعل كالمصدر فيصح انتصابه بلا واسطة كالمصدر واما المحدود منها فيحمل على المبهم من الزمان لاشتراكهما في الذات اى في الزمانية والمبهم من المكان محمول على المبهم من الزمان ايضاً لاتحادهما في الوصف وهو الابهام وانما لم يحمل المكان المحدود على الزمان المبهم لانهما مختلفان في الذات والوصف ولم يحمل على المكان المبهم ايضاً مع اشتراكهما في الذات لان المكان المبهم يحمل على الزمان فلو حمل عليه المكان المحدود كان بمنزلة الاستعارة من المستعير في السؤال من الفقير ثم لما فرغ من بيان المفعول فيه شرع في بيان المفعول له فقال

فصل

المفعول له وهو ما اى اسم لاجله اى لقصد تحصيله او بسبب وجوده وقع الفعل احترز به عما لا يقع الفعل لاجله كسائر المفاعيل والملحقات واراد بالفعل ههنا الفعل اللغوي وهو الحدث دون الاصطلاحي فيعم المصدر واسمي الفاعل والمفعول المذكور قبله اى قبل ذلك الاسم واحترز به عن مثل اعجبني التاديب فانه وان وقع لاجله فعل البتة الا انه غير مذكور والمراد بالمذكور اعم من ان يكون حقيقة او حكماً فيتناول صورة المحذوف ايضاً وينصب اى المفعول له بتقدير اللام لان التلفظ بها يوجب جره وفي هذا ايماء الى انه اذا تلفظت مثل جئتك للثمن كان مفعولاً له الا انه غير منصوب وهذا على اختيار المص ويدل عليه تعريفه وهو خلاف

اصطلاح الجمہور فانہم لا یسمون المفعول لہ الا المنصوب الجامع للشرائط نحو ضربتہ تادیبًا ای للتادیب مثال لما وقع الفعل المذکور قبلہ لقصد تحصیلہ وھو الضرب فان التادیب لا یحصل الا بالضرب فان قلت التادیب عین الضرب فکیف یحصل قلت لا نسلم ان التادیب عین الضرب بل ھو احداث التادیب فی الضرب سببا لاحداث ووسیلۃ و قعدت عن الحرب جبنا ای للجبن مثال لما وقع الفعل المذکور قبلہ بسبب وجودہ فان القعود انما وجد بسبب الجبن قیل لو قال مکان قولہ قعدت عن الحرب جبنا حاربت شجاعۃ لکان احسن لان المقام مقام المنازعۃ للزجاج والاظہار الجلادۃ واجیب بانہ اورد ھذا المثال مقرونا بذکر الزجاج تنبیہا علی انہ قعد عن توفیۃ النظر فی المفعول لہ مکتفیا بظاہر ما لاح لہ من الدلیل جبنا و لو کان شجاعا لما قعد عنہ ففیہ توھین لمذھبہ وعند الزجاج ھو ای المفعول لہ مصدر ای مفعول مطلق من غیر لفظ الفعل للنوع لقرینۃ تادیب وجبن تقدیرہ ای تقدیر المذکور من النظیرین عندہ ادبتہ بالضرب تادیبا وجبنت بالقعود عن الحرب جبنا او تقدیرہ ضربتہ ضرب تادیب و قعدت عن الحرب قعود جبن ورد قول الزجاج بان المفہوم عند العرب من اطلاق ھذا المنصوب ھو العلیۃ وعلی ما ذکرہ لا یفہم منہ ذلک ثم لما فرغ عن بیان المفعول لہ شرع فی بیان المفعول معہ فقال

فصل

المفعول معہ ھو ما ای اسم یذکر بعد الواو الکائنۃ بمعنی مع واحترز بہ عن سائر المفاعیل فانہا غیر مذکورۃ بعد الواو لمصاحبۃ معمول الفعل اللام یتعلق بقولہ یذکر والمصاحبۃ مصدر مضاف الی المفعول و فاعل متروک ای لمصاحبتہ و احترز بہ عن نحو جاء زید و عمرو اخوک فان عمرا ذکر بعد الواو بمعنی مع لکن لا لمصاحبۃ معمول فعل و تم للفعل اعم من ان یکون فاعلا نحو جاء البرد والجبات وجئت انا وزیدا ای مع الجبات و مع زید او مفعولا نحو کفاک و زیدا درھم فان کان الفعل الفاء للتفسیر و کان ناقص او تاما واللام للعہد ای فان وجد الفعل الذی قصد مصاحبۃ المفعول معہ معمولہ لفظا منصوب علی انہ خبر کان او علی انہ حال ای لفظیا او ملفوظا او علی انہ تمییز ای من حیث اللفظ وجاز العطف ھو معطوف عطف جملۃ علی جملۃ او حال بتقدیر قد ای وقد جاز عطف ما بعد الواو علی معمول الفعل یجوز فیہ الوجہان العطف وکونہ

المفعول معہ

مفعولاً معہ لانہ لامانع مع واحد منہما نحو جئت انا و زید ابالنصب علی انہ مفعول معہ وزیدٌ بالرفع علی العطف ویجوز العطف لتاکید الضمیر المتصل بالمنفصل وان لم یجز العطف ای عطف ما بعد الواو علی معمول الفعل تعین النصب علی انہ مفعول معہ اذلا وجہ سواہ نحو جئت و زیداً بالنصب لاغیر وانما لم یجز العطف ههنا لعدم تاکید الضمیر المرفوع المتصل بالمنفصل فتعین النصب علی انہ مفعول معہ وهذا علی اختیار المصنف والا فالعطف علی الضمیر المرفوع المتصل بلا تاکیدہ بالمنفصل جائز علی قبح ولیس بممتنع ولهذا ذهب الجمهور الی ان النصب علی انہ مفعول معہ مختار ولیس بواجب وان کان الفعل ای وان وجد الفعل معنی ای معنویا او من حیث المعنی بناءً علی ان قولہ معنی حال او تمیز وجاز العطف عطف علی کان او حال بتقدیر قد ای وقد جاز عطف ما بعد الواو علی ما قبلہ بان لم یمنع مانع تعین العطف حیث لا یحمل علی عمل العامل المعنوی بلا حاجۃ ولا حاجۃ الیہ مع جواز وجہ اخر وهو العطف ولکونہ الاصل وذهب الزمخشری الی ان العطف مختار لا متعین نحو ما لزید وعمرو وکلمۃ ما استفهامیۃ مبتدأۃ ولزید خبرہ وعمرو عطف علیہ ای ای شئ حصل لزید مع عمرو وان لم یجز العطف فیما یکون الفعل معنی تعین النصب علی انہ مفعول معہ اذلا وجہ سواہ وذهب غیر المصنف الی ترجیح النصب نحو ما لک وزیداً وما شانک وعمراً بالنصب فی حرۃ وانما لم یجز العطف فی المثالین لانہ انما یجوز العطف علی المضمر المجرور اذا اعید الجار ولم یعد الجار ههنا فلم یجز العطف فان قلت هلا یکون قولہ وعمراً عطفا علی الشان قلت لانہ خلاف المعنی فان المعنی حینئذ ما شانک ونفس عمرو والسائل یسأل عن شانہما لا عن شان احدهما وعن نفس الاخر وانما ذکر نظیرین تنبیها علی وجود الفعل مع حرف الاستفهام والجار والمجرور ومع حرف الاستفهام والاسم لان المعنی ما تصنع تعلیل معلل مقدر ای انما تعین نصب الاسم فی هذین المثالین لکون معناهما معنی ما تصنع اعلم ان النحویین قسموا المنصوبات الی اصل وملحق وجعلوا المفاعیل الخمسۃ من الاصل وغیرها کالحال والتمیز والمستثنی من الملحقات واعترض بان الفعل الی الحال احوج منہ الی المفعول معہ فرب فعل لکون بلا علۃ ومصاحب ولا فعل الا وهو وقع علی حالۃ من الموقع والموقع علیہ فما بالهم جعلوا

المفعول له ومعه من اصل المنصوبات والحال من الفروع مع ان العكس هو الانسب ويمكن ان يجاب بان الحال وان كان من لوازم الفعل حتى لا يوجد الفعل بدونه الا ان تعلقها بالفعل باعتبار انها هيئة الفاعل والمفعول به لا باعتبار الذات فالفعل من حيث هو لا يحتاج اليه وانما يعمل فيه باعتبار عمله في الفاعل والمفعول فكان من الفروع بخلاف المفعول له والمفعول معه فانهما متعلقان بالفعل باعتبار الذات اذ الاول علة للفعل والثاني مضاف بمعموله في الفعل فنصبهما باعتبار الذات فكانا من اصل المنصوبات والمصنف لما فرغ عن بيان اصل المنصوبات وهي للمفاعيل الخمسة شرع في بيان ملحقاتها فقال

فصل الحال قدمها على التميز لاستلزامها النصب ولكونها اقرب الى الفعل ثم لما كان التميز ادخل في المنصوبات من المستثنى لانه لا يكون الا منصوبا او مجرورا قدمه على المستثنى الذي يعرب بالحركات الثلث ثم لما كانت هذه الثلثة منصوبة لفظا اي لا محلا قدمها على ما سواها من خبر كان واسم ان وخبرها فانها مرفوعة محلا لانها في الاصل مبتدأ وخبر مبتدأ ثم قدم خبر الافعال الناقصة لانها عاملة فكانت اشبه بالفعل ثم قدم اسم ان لانه اقوى عملا من لا التي لنفي الجنس وما ولا المشبهتين بليس ثم لما كان لا التي لنفي الجنس قوى عملا منهما فانها ناصبة في لغة القبيلتين قدم اسمها على خبرهما ثم الحال في اللغة الصفة يقال كيف حالك اي صفتك وقد يطلق على الزمان الذي انت فيه وانما سمي هذا القسم لانه صفة اي حال ولانه يتقيد بالزمان وفي عرف النحاة ما اشار اليه بقوله لفظ صرح بلفظ لا باسم ليتناول ما اذا كان الحال جملة يدل على بيان احترز به عن لفظ لا يدل على بيان هيئة الفاعل او المفعول به احترز به عن التميز لانه يدل على بيان ذات الفاعل عند صدور الفعل عنه فلا يرد صفة الفاعل نحو جاء في زيد الراكب لانها تدل على بيان هيئة المنعوت مطلقا لا عند وقوع الفعل عليه او كليهما اي الفاعل والمفعول به جميعا ولا يجوز ان يدل الحال على بيان هيئة غير المفعول به من المفاعيل لانها فضلات بالنظر الى المفعول به ثم المراد بالهيئة ههنا الحالة وهي اعم من ان تكون حقيقية او مقدرة نحو قوله تعالى فادخلوها خالدين اي مقدرين الخلود ويسمى الاول حالا محققة والثاني حالا مقدرة وايضا هي اعم من حال نفس الفاعل او متعلقه نحو جاء في زيد قائما ابوه ولا يشكل

نحو قام زیدٌ والشمسُ طالعةٌ لانّ الجملة الحالية متضمنةٌ لبيان صفة الفاعل مقارنا بطلوع الشمس و ايضًا هى اعم من ان يكون كالدائم لكون الفاعل موصوفًا غالبًا و يسمى دائمة منها المذكورة ومن ان يكون بخلافه و يسمى متنقلة والمراد بالفاعل والمفعول به ههنا اعمّ من ان يكونا حقيقيّين او حكميين فلا يرد نحو جئت انا و زيد راكبين و نحو ضربت الضربَ شديدًا لانّ الاول لمصاحبة الفاعل فى صدور الفعل عنه فاعل حكما والثانى لكون الكلام فى معنى احدثت الضربَ مفعول به حكمًا وكذا قد يقع الحال عن المضاف اليه اذا كان المضاف فاعلا او مفعولا به و استقام المعنى على تقدير حذفه و اقامة المضاف اليه مقامه نحو قوله تعالى بَلْ نَتَّبِعُ مِلَّةَ اِبْرٰهِيْمَ حَنِيْفًا وَاَيُحِبُّ اَحَدُكُمْ اَنْ يَّاْكُلَ لَحْمَ اَخِيْهِ مَيْتًا فانّه لو قيل بل نتبع ابراهيم حنيفا وكذا لو قيل ان ياكل اخيه ميتًا لاستقام المعنى فيكون المضاف اليه فى حكم المضاف فيكون مفعولا به حكما

نحو جاءنى زيد راكبا مثال لما يدلّ على بيان هيئة الفاعل و ضربت زيدًا مشدودًا مثال لما يدل على بيان هيئة المفعول به ولقيت زيدا راكبين مثال لما يدلّ على بيان هيئة الفاعل والمفعول به جميعا ثمّ لما فرغ عن بيان امثلة الحال عن الفاعل والمفعول به اللفظيين شرع فى بيان هيئة الفاعل والمفعول به المعنويين لانّ الفاعل والمفعول الذين يقع الحال عنهما قد يكونان لفظا وقد يكونان معنًى وانّما لم يصرّح بكونهما لفظيّين اكتفاءً بالامثلة فقال و قد يكون الفاعل الذى يدلّ الحال على بيان هيئته معنويًّا نحو زيد فى الدار قائمًا مثال للحال عن الفاعل المعنوىّ فان عامله معنى فعل ماخوذ من الظرف كما اشار اليه بقوله لانّ معناه اى معنى قولنا زيد فى الدار قائما زيدٌ استقرّ فى الدار قائما فيكون قائما حالًا من فاعل معنوىّ وليس المراد بالمعنوىّ سوى كون عامله معنى الفعل الماخوذ من الظرف وغيره وليس المراد باللفظى سوى كون عامله فعلا او من ملحقاته فبهذا لا يرد ما يقال انّ قائما فى زيد فى الدار قائما حال من ضمير مستكن فى الدار لما مرّ فانّ ضمير الفعل ينتقل الى الظرف المستقر والضمير المستكن هو فاعل لفظى فكيف يصح ايراده مثالًا للحال عن الفاعل المعنوى وكذا المفعول به اى الذى يدلّ الحال على بيان هيئته قد يكون معنويًّا نحو هذا زيد قائمًا مثال للحال عن المفعول به المعنوىّ فانّ معناه اى معنى قولنا هذا زيدٌ قائمًا المشار اليه قائما وهو زيد فيكون زيدٌ ذا حال بتاويل اشير الى زيد او انبّه على زيد فهو مفعول به معنوى بواسطة حرف الجر لانّ

حال محققہ، حال مقدرہ، حال متداخلہ، حال منتقلہ

عامله معنى الفعل الماخوذ من حرف التنبيه او اسم الاشارة ولما فرغ عن بيان ان الفاعل
والمفعول به قد يكونان لفظا وقد يكونان معنى شرع في بيان ما يكون بسبيل الفاعل والمفعول به
لفظيين او معنويين فقال والعامل الكائن في الحال اما فعل صريح او معنى فعل اراد بمعنى
فعل اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وافعل التفضيل والمصدر والظرف والجار
والمجرور واسماء الافعال وكل فعل يستنبط منه معنى الفعل كحرف النداء وحرف التنبيه واسم
الاشارة والتمني والترجي والتشبيه وغير ذلك مما يدل على معنى الفعل والحال نكرة ابدا او صورة
فلا يرد ان كلا قد ينصب على الحال نحو اخذت المال كلا مع كونه معرفة لانه
مضاف في التقدير لكنه نكرة صورة فيصح ان يقع حالا من حيث الصورة او معنى
فلا يرد نحو ارسلها العراك ومررت به وحده وطلبت جهدك وكلمته فاه الى في فانها
وان كانت معارف لفظا لكنها نكرات معنى اذ المعنى ارسلها معتركة ومررت
به منفردا وطلبته مجتهدا وكلمته مشافها وهذا عند سيبويه وعند غيره انها
معمولة للافعال المحذوفة والتقدير ارسلها تعترك العراك ومررت به ينفرد
وحده وطلبته اجتهد جهدك وكلمته جاعلا فاه الى في فحذفت العوامل واقيمت
المصادر والمفعول به مقامها وقيل انها الافعال مجازا وانما اشترط ان تكون الحال نكرة
لانه حكم من الاحكام والاصل في الحكم التنكير كذا قالوا وفيه بحث لان هذا الدليل
لا يطابق المدعى ان التنكير شرط واجب والدليل يستدعي ان يكون اصلا لا واجبا
وانما وجب تنكير الحال لكونها جوابا لكيف والسوال لا يكون عن معلوم وفيه بحث
ايضا لان المفعول له يقع جوابا للم وقد صح تعريفه على الاصح وقيل ان التنكير اصل
والغرض تحصل به والتعريف زائد على الغرض وفيه بحث ايضا لانه ينبغي ان يصح تعريفه
ان كان التعيين مقصودا والمنع مطلقا وقيل انما وجب تنكيره لئلا يلتبس بالصفة في حالة
النصب نحو رايت زيدا الظريف وفيه بحث ايضا لان اشتراط التنكير لا يدفع الالتباس
مطلقا لجواز ان يقع الشئ حالا عن النكرة المخصوصة متاخرا عنه نحو رايت غلام رجل
ضاربا مع ان الحال هناك تلتبس بالصفة الا ان يقال ان الالتباس مع تعريف الحال اكثر
منه مع تنكيره لان ذا الحال يكون معرفة غالبا فاختير التنكير عليه وذو الحال معرفة غالبا
كما عرفت في الامثلة المذكورة لانه محكوم عليه في المعنى فكان اصله ان يكون معرفة كالمبتدأ

له قوله الاعجاوجيم الحاجم امور معظم الحرب وشدة القتل في معركتها والحجام كثاب نقيض الموت ومنه قول الشاعر لم يكن الخائف الموت يركب الى الحرب معركتها بل انما يتقصد حضورها لان الحرب معلم اظهار الشجاعة وابن الشجاعة

ولئلا تلتبس الحال بالصفۃ فی مثل رایت رجلاً ظریفاً وقولہ غالباً ظرف متعلق لمفہوم قولہ وذو الحال معرفۃ ای یتعرف ذو الحال فی غالب الاستعمالات او صفۃ مصدر محذوف ای یتعرف ذو الحال تعرفاً غالباً او زماناً غالباً وانما قال غالباً لان ذا الحال قد یکون نکرۃ فان کان ذو الحال نکرۃ لان الحال اذا کانت جملۃ وصاحبہا مفرداً فالواجب فیہا الواو لا التقدیم نحو جاء نی رجل و علی کتفہ السیف نکرۃ محضۃ لانہا لو کانت مخصوصۃ بوصف او اضافۃ او نہی او نفی او استفہام لا یجب التقدیم نحو مررت برجل عالم قائماً ومررت بغلام رجل قائماً وکقول الشاعر شعر

لَا یَرْکَنَنْ اَحَدٌ اِلَی الْاِحْجَامِ ۔ یَوْمَ الْوَغٰی مُتَخَوِّفاً لِحِمَامٖ

ونحو ما جاء نی رجل الا راکباً ونحو ہل اتاک فقیر سائلاً یجب تقدیم الحال علیہ علی ذی الحال وہو جزاء لقولہ فان کان نحو جاء نی راکباً رجل و انما وجب تقدیم الحال علی ذی الحال عند کونہ نکرۃ لئلا تلتبس ای الحال و انما انث ضمیر الحال لان الحال مؤنث سماعی بالصفۃ فی حالۃ النصب لانہ لم یعلم فی مثل قولنا رایت رجلاً راکباً علی تقدیر تاخرہ انہ حال او صفۃ ای ان راکباً حال من الرجل او صفۃ لہ وعلی تقدیر تقدمہ تعین انہ حال منہ لا صفۃ لہ لان الصفۃ لا یتقدم علی الموصوف ثم طرد ذلک فی حالۃ الرفع والجر واعترض ہہنا بانہ یلزم تقدیم الحال منہ مطلقاً سواء کانت النکرۃ مخصوصۃ بشیء من اسباب التخصیص ولم یکن مخصوصۃ بہ لان الالتباس یتحقق فی حالۃ النصب مطلقا لصحۃ توصیف النکرۃ المخصوصۃ بالمعرفۃ و اجیب بان النکرۃ المخصوصۃ ملحقۃ بالمعرفۃ لم یعتبر فیہ الالتباس للالحاق والحمل علی صورۃ التعریف کما لم یعتبر عدم الالتباس فی حالۃ الرفع والجر حتی التزم التقدیم الحاقاً لہما بالنصب ثم لما فرغ عن بیان الحال المفردۃ شرع فی بیان الحال الجملۃ فقال وقد تکون الحال جملۃ خبریۃ لان الحال کما تدل علی بیان الہیئۃ اذا کانت مفردۃ کذلک تدل علیہ اذا کانت جملۃ وقید الجملۃ بالخبریۃ لان الجملۃ الانشائیۃ لا تقع حالاً ولا صفۃ ولا صلۃ وکذا لا تقع خبراً عند البعض بلا تاویل لانہ لا ثبوت للانشاء بنفسہا و اثبات شیء لشیء فرع ثبوتہ لنفسہ نحو جاء نی زید غلامہ راکب مثال للجملۃ الخبریۃ الاسمیۃ الواقعۃ حالاً او یرکب غلامہ مثال للجملۃ الخبریۃ الفعلیۃ الواقعۃ حالاً وقد یحذف العامل ای العامل فی الحال و انما لم یقل و قد یحذف الفعل لان المبنیا در

من الجہالۃ فقولہ احدٌ والحال وقع نکرۃ مخصصۃ بتخصیص ای بنی قولہ لا یرکنن نہی ای قولہ ملحمی فاتمال ثم تاخر عن الحال الخ سعید نظام الدین مولوی الکیلانوی

لایعلم

ف الجملۃ الانشائیۃ ان الجملۃ الخ

منه حذف الفعل والشبه كما شاء اراد نتر في نظائره المكررة والمقصود جواز حذف
عامل الحال باقسام الثلاثة من الفعل وشبهه ومعناه مثال الثالث الهلال بيّنًا اي
هذا الهلال بيّنًا لقيام قرينة اي عند حصول قرينة دالة على حذف العامل جوازًا كما تقول للمسافر
اي لمن يريد السفر سالمًا غانمًا اي ترجع سالمًا غانمًا فحذف ترجع بقرينة حال
المخاطب وقوله غانمًا حال بعد حال او صفة لسالمًا كما تقول ايضًا للمسافر
راشدًا مهديًا واذا فرغ عن الحال شرع في بيان التميز فقال **فصل** التميز
ويسمّى بالتبيين والتفسير وامّا المميز بفتح الياء وكسرها ايضًا وانما
جعل التميز من المنصوبات مع انه قد يجيء مجرورًا لان النصب هو الاصل فيه
وان التميز نكرة لان الاصل في التميز هو التنكير لان تعريفه زائد على الغرض الحاصل منه
وهذا عند البصريين وجوّز الكوفيون تعريفه باللام والاضافة نحو عين رايه والم
بطنه وسفه نفسه منصوبات على التميز وقال البصريون ان عين رايه بمعنى عين في
رأيه وان الم بطنه بمعنى الم شاكيا بطنه وان سفه نفسه بمعنى سفه نفسه او بمعنى
سفه نفسه بالتشديد لان الاصل سفهت نفسه فلما حوّل الفعل الى الضمير انتصب
ما بعدها بوقوع الفعل عليه فصار بمعنى سفه بالتشديد تذكر بعد مقدار وهو ما يعرف به
قدر الشيء ويجمع على مقادير ثم بينه بقوله من عدد او كيل او وزن او مساحة او غيرها
ذلك اي المذكور مما فيه ابهام اي من شيء يكون فيه ابهام كالمقياس ترفع
اي التميز ذلك الابهام عن ذلك المقدار نحو عندي عشرون درهما مثال للتميز الذي
يذكر بعد المفرد المقدار من العدد وقد تم الاسم فيه بنون يشبه نون الجمع قيل
انما مثل بعشرون درهما لا باحد عشر درهما لكونه مثالا للام بين العدد والتام بالنون
واورد عليه بان احد عشر ايضا يصلح مثالا للام بين العدد والتام بالتنوين
المقدار وقفيزان برًّا مثال للتميز الذي يذكر بعد المفرد المقدار من الكيل
ومنوان سمنًا مثال لما يذكر بعد المفرد المقدار من الموزون وقوله منوان تثنية
منًا بالقصر وهو افصح من المنّ بالتشديد وجريبان قطنًا مثال لتميز يذكر بعد
المفرد المقدار من الممسوح وقد تم الاسم في هذه الامثلة بنون التثنية وعلى التمرة
مثلها زبدًا مثال لتميز يذكر بعد المفرد المقدار من المقياس وقد تم فيه الاسم

بالاضافۃ واعلم ان معنى تمام الاسم ان يكون على حالة لا يمكن الاضافة معها والاسم مستحيل الاضافة مع التنوين ظاهرةً او مقدرة ونون التثنية ونون الجمع والاضافة كذا فى بعض الشروح ولا يخفى انه لا يدخل على هذا التفسير الاسم المحلى بلام التعريف والاسم التام مع انه مستحيل اضافة ايضاً فالاولى ان يقال فى تفسيره ان معنى تمام الاسم ان يكون فى اخره ما يوجب امتناع اضافته ثم اذا تم الاسم بهذه الاشياء شابه الفعل اذا تم بالفاعل فشابه التميز الواقع بعده بالمفعول لوقوعه بعد تمام الاسم كما ان المفعول معه يكون بعد تمام الكلام فينصبه ذلك الاسم التام قبله لمشابهته الفعل التام بفاعله وهذه الاشياء تم بها الاسم فقامت مقام الفاعل الذى تم به الكلام لكونها اخره كما ان الفاعل يكون عقيب الفعل الا ترى ان لام التعريف وان كان تم بها الاسم فلا يضاف معها ولا ينتصب التميز عنه فلا يقال عندى الراقود خلاً وقد يكون التميز عن غير مقدار اى ماليس بعدد ولا كيل ولا وزن ولا مساحة ولا مقياس وفى كلمة قد للتقليل اشارة الى ان الغالب فى التميز عن مفرد ان يكون عن مقدار فكانه قال التميز يكون عن مقدار غالباً ويكون عن غيره نادراً فقوله وقد يكون معطوف على هذا المقدار وقد اسنوفى فى مختصره بيان قسمى التميز عن المفرد لكن بين القسم الاول ضمنا والثانى صريحاً نحو هذا خاتم حديداً فان الخاتم مبهم باعتبار الجنس تام بالتنوين فاقتضى تميزاً فبين بالاضافة الى نوعه وعلى هذا القياس قوله سوار ذهباً وقيراى فى التميز عن غير المقدار الخفض اى خفض التميز بالاضافة اكثر استعمالاً من النصب على التميز لحصول الغرض وهو البيان مع الخفة ولقصور غير المقدار عن طلب التميز لان الاصل فى المبهمات المقادير فهى اولى بالتميز الذى نصبه نص على كونه مميزاً بخلاف غير المقادير فانه ليس بهذه المثابة وقد يجب الخفض فى غير المقدار نحو قطعة ذهب والاصل ان ما هو من غير المقدار يحصل له اسم خاص بالتبعيض نحو خاتم حديد وباب ساج جاز النصب والاضافة اكثر وقليل نصبه والا فالخفض واجب نحو قطعة ذهب ولما فرغ عن بيان التميز عن مفرد شرع فى بيان التميز عن جملة فقال وقد يقع اى التميز بعد الجملة الفعلية لرفع الابهام عن نسبتها اى عن نسبة تلك الجملة نحو طاب زيد نفساً وعلماً

له اعرب باعراب الحکایۃ ثم به داقعہ وعوی ازبہ یا بہ مما نموز تا ر ۳ و دو ۴ ۱۳ ۳۳ صالح

او ابًا انما ذکر ثلث امثلۃ لهذا التمیز اشارۃ الی کثرۃ اصنافہ حیث یکون اسمًا للمنتصب عنه فقط او لمتعلقہ فقط او لکل واحد منهما بالاحتمال فالنفس مختصۃ بالمنتصب عنه والعلم یختص بمتعلقہ والاب یحتمل ان یکون للمنتصب عنه ویحتمل ان یکون لمتعلقہ فقط و قد یقع التمیز بعد ما شاء به الجملۃ الفعلیۃ وهو اسم الفاعل نحو الحوض ممتلئ ماءً واسم المفعول نحو الارض مفجرۃ عیونًا او الصفۃ المشبہۃ نحو زید حسنٌ وجهًا او اسم التفضیل نحو زید افضل من عمرو فعلم ان هذہ الصفات مع ضمائرها لیست بجملۃ لکن تشابهها لانها منسوبۃ الی فاعلها کما ان الفعل منسوب الی فاعلہ وقد یقع التمیز بعد الاضافۃ نحو یعجبنی طیبہ نفسًا او علمًا او ابًا وانما خص الجملۃ بالذکر لانها هی الاصل فی النسبۃ ثم لما فرغ عن بیان التمیز شرع فی بیان المستثنی وانما ذکر سائر احکامہ استطرادًا فقال **فصل** المستثنی فی المصادر ان الباب یدل علی ذکر الشئ مرتین او جعلہ شیئین متوالیین او متباینین ولفظ الاستثناء من قیاس الباب فی ذلک لانہ ذکر الشئ مرۃ فی الجملۃ ومرۃ فی التفصیل لفظ یذکر بعد الا واخواتها ای اخوات الا من نحو خلا ولیس ولا یکون وغیر سوی لیعلم متعلق بقولہ یذکر انہ ای المستثنی لا ینسب الیہ ما نسب الی ما قبلها ای ما قبل الا واخواتها وعرفہ الشیخ البعض بالمذکور بعد الا واخواتها مخالفًا لما قبلها نفیًا واثباتًا وعرفہ بعضهم بانہ صرف بعض جملۃ مذکورۃ عن دخولہ فی تلک الجملۃ وقال هذا الحد اولی من قول القائل حدہ اخراج الشئ عما دخل فیہ غیرہ لان لفظ الاستثناء مشتق من الثنی وهو الصرف والمنع ولانہ اذا دخل بعض الجملۃ فلا یکن اخراجہ منها فی وقت الا نادرًا وصرح الشیخ ابن الحاجب بانہ لیس لہ مفهوم عام بل هو لفظ مشترک بین المتصل والمنفصل فلا یمکن تعریف المطلق ولذا قسمہ اولا الی تقسیم اللفظ المشترک ومنهم من قال المستثنی فی المنقطع مجاز وهو ای المستثنی علی قسمین متصل قدمہ علی المنقطع لکونہ الاصل وهو ای المتصل ما اخرج سواء کان الباقی اقل او اکثر او مساویًا عن متعدد ای عن المراد منہ بان یکون المستثنی قرینۃ علی انہ لیس المراد جمیع المتعدد کما هو مدلول اللفظ لا عن حکمہ حتی یلزم ان الاخراج یستدعی سبق الدخول فیرد ان یکون المستثنی فی نحو جاء نی القوم الا زیدًا داخلًا ثم خارجًا وانہ یوجب ان یکون اخر الکلام متناقضًا لصدرہ اذ الدخول یستدعی ان یکون جائیًا والخروج یستدعی ان لا یکون جائیًا وانہ تناقض بل الحکم علی المتعدد بعد اخراج

فائدہ: هذہ الصفات مع ضمائرها لیست بجملۃ

المستثنی

المستثنیٰ منه واعترض علیه بانّه لا یصح ذلك فی مثل جاء نی القوم سوی زید فانّه ظرف للجمیع ولکن اما خلا زید او ما عدا زیدا فلیس الاسناد الی المتعدد المخرج عنه زید واجیب بان هذه الکلمات صارت بمعنی الا والنصب علی الظرفیة رعایة للصورة وهذا غیر سدید لانّ الاسناد الی القوم المراد منه سوی زید وتقیید المجیء بالظرف قرینة انّ المراد سواه او نقول انه مخرج عن حکم المتعدد فلا یلزم ما ذکره لانه من باب تنزیل الاحکام منزلة الوجوه علی نحو ضیّق فم البئر وسبحان الذی کبّر جسم الفیل وصغّر جسم البعوض ولولا الاستثناء لکان المستثنی داخلا فی حکم الصدر فکانّه کان داخلا ثم اخرج واحترز بقوله وهو ما اخرج عمّا لم یخرج عن شیء ومعنی الاخراج هو الفصل عن الباطن الی الظاهر وانه لا یستلزم ان یکون المخرج عنه متعددا الا تری انّه یقال اخرجت زیدا عن الدار ولیس بمتعدد فلو اقتصر الشیخ علی قوله ما اخرج ولم یتعرض بقوله عن متعدد لصدق علی کل ما اخرج الا انّ المستثنی لمّا کان ما اخرج عمّا دخل فیه هو وغیره قال عن متعدد فلا یلزم اشکال ثم المتعدد اعمّ من ان یکون ذوا افراد نحو جاء نی القوم الا زیدا او ذوا اجزاء نحو ضربت زیدا الا رأسه بالّا واخواتها متعلق باخرج نحو جاء نی القوم الا زید فزید اخرج عن متعدد وهو القوم او منقطع عطف علی قوله متصل ویسمی المنقطع منفصلا ایضا وهو ای المنقطع المذکور بعد الا واخواتها غیر مخرج حال من ضمیر المذکور ای حال کون المنقطع غیر مخرج عن متعدد لعدم دخوله ای لعدم دخول المستثنی فی المستثنی منه فالمستثنی الذی لم یکن داخلا فی المستثنی منه قبل الاستثناء منقطع سواء کان من جنسه کقولك جاء نی القوم الا زید امشیرا بالقوم الی جماعة خالیة عن زید او لم یکن من جنسه نحو جاء نی القوم الا حمارا فالحمار مذکور بعد الا لم یخرج عن متعدد وهو القوم لکونه غیر متناول له ولمّا کان اعراب المستثنی علی خمسة اوجه شرع فی بیان کل واحد منها علی التفصیل فقال اعلم ان اعراب المستثنی علی اربعة اقسام فان کان ای المستثنی متصلا ونعم بعد الا احترز به عما اذا کان بعد غیر وسوی فانه یکون مخفوضا لا منصوبا کما سیجیء فی کلام موجب هو فی الاصطلاح ما لا یکون نفیا ولا نهیا ولا استفهاما و غیر الموجب ما یقابله واراد بالموجب ههنا ما یکون تامًّا فلا یدخل فیه نحو قرئ الا یوم

كذا على صيغة المجهول ورفع اليوم فانه وان كان كلاما موجبا الا انه غير تام او منقطعا سواء كان فى كلام موجب او فى غيره كما مرّ او مقدما على المستثنى منه نحو ما جاء فى الا زيداً احدٌ او كان اى المستثنى بعد خلا وعدا عند الاكثر اى عند اكثر النحاة وانما قال هذا احترازا عن قول البعض فانهم يجوزون الجر لكونهما حرفى جرّ عند ذلك البعض وقال السيد فى لم اعلم خلافا فى جواز الجر بهما الا ان النصب بهما اكثر او كان المستثنى بعد ما خلا وما عدا وليس زيدا ولا يكون نحو جاء فى القوم خلا زيداً الى آخره اى آخر المثال نحو ما جاء فى القوم ما عدا زيدا وليس زيداً ولا يكون زيداً كان منصوبا جزاء لقوله فان كان بعد الا مع ما عطف عليه اى فان كان المستثنى بعد الا واخواتها كان منصوبا وجوبا فى هذه الاقسام كلها اما فى الاقسام الثلاثة الاول فلاستحقاقه النصب لشبهه بالمفعول فى كونه فضلة ولشبهه الخاص بالمفعول معه المتعلق بواسطة الحرف ولان البدل ممتنع فيها واما فى المستثنى بعد الا فى كلام موجب فلانه فى حكم تكرير العامل وعلى تقدير التكرير يلزم الايجاب فى المستثنى والمستثنى منه فصار معنى قولك جاء فى القوم الا زيداً جاء فى القوم لا جاء فى زيدٌ وهو قلب المقصود لان المقصود الاخبار عن مجئ القوم غير زيد بخلاف غير الموجب حيث امكن فيه تكرير الاصل العامل مع ترك النفى العارض فلا يلزم فى المستثنى والمستثنى منه وايضاً ان المبدل منه فى حكم الساقط فيكون المستثنى فى حكم التفريغ وهو فى كلام موجب لعدم صحة المعنى وبيان هذا ان القوم لو سقط فى جاء فى القوم الا زيد بقى جاء فى الا زيد وهو باطل لان معناه جاء فى جميع الناس الا زيد وهو محال وفى كلا التعليلين نظر مذكور فى المطولات واما فى المستثنى اذا كان مقدما فلان البدل تابع وتقديم التابع على المتبوع لا يجوز واما فى صورة المنقطع فلامتناع كل واحد من الابدال الاربعة اما امتناع الثلاثة الاول فظاهر واما امتناع بدل الغلط فلصدور المستثنى عن قصد وارادة وانعدام كون بدل الغلط كذلك واما نصب المستثنى بعد خلا وعدا عند الاكثر فلكونه مفعولا به ونصبه واجب واما نصبه بعد ما خلا وما عدا فلان ما مصدرية ولا يكون مدخولها الا الفعل فوجب ان يكون خلا وعدا فعلين وفاعلهما مضمرا والمستثنى بعدهما مفعول

مفعول بہ وہما فی الکلام فی محل النصب علی الظرفیۃ فان معنی قولک جاء نی القوم ماخلا زیدًا وماعدا عمرًا وقت خلوھم ای خلو مجیئہم من زید و وقت مجاوزتہم ای مجاوزۃ مجیئہم عن عمرو وروی عن الاخفش الجر بہما بجعلہما حرفین وروی ذلک عن الجرمی ایضًا ولعل ھذا لم یثبت عند الشیخ او لم یعتد بخلافہما ولذا لم یقل عند الاکثر واما نصب المستثنی بعد لیس ولا یکون فلانہما فعلان من الافعال الناقصۃ الناصبۃ للخبر فالاسم بعدھا منصوب علی الخبریۃ وھما فی ترکیبہ فی موضع النصب علی انہما حالان ولزم اضمار اسمہما ای الاستثنائیۃ فی باب الاستثناء وھو ضمیر عائد الی بعض مضاف الی المستثنی منہ ای لیس بعضہم زید کفاعل خلا وعدا وانما لزم اضمار اسمہما ھھنا لکون مابعدھا فی صورۃ المستثنی بالا ولھذا التزموا التضمین فی خلا واضمار فاعلہ وفاعل عدا ثم اعلم ان کلمات الاستثناء اصطلاحیۃ لاعقلیۃ ولامشاحۃ فی الاصطلاح فلا یرد ما یقال کون خلا وعدا من کلمات الاستثناء دون مستثنی ومستثنی منہ ماکان ولم یکن تحکم وان کان ای المستثنی بعد الا احترز بہ عما اذا کان بعد خلا وعدا وماخلا وماعدا ولیس ولا یکون فانہ لایکون الا منصوبًا وعما اذا کان بعد غیر وسوی وسواء فانہ یکون مخفوضًا کما سیجئ فی کلام غیر موجب احترز بہ عما اذا کان بعد الا فی کلام موجب فانہ قدم حکمہ والمستثنی منہ مذکور فی الجملۃ الاسمیۃ وقعت حالاً واحترز بہ عما اذا کان بعد الا فی کلام غیر موجب والمستثنی منہ غیر مذکور فانہ یعرب علی حسب العوامل کما سیاتی ثم لجواز البدل شروط اخر لم یذکرھا المصنف ویجب ذکرھا احدھا ان یکون المستثنی متصلا بالا وثانیہا ان لایکون مقدمًا علی المستثنی منہ وثالثہا ان یرد کلام تضمن الاستثناء نحو ماقام القوم الا زیدًا فی جواب من قال اقام القوم الا زیدًا اذ النصب ھناک اولی لقصد التطابق بین الکلامین ورابعہا ان یکون المستثنی متراخیًا نحو ماجاء نی احد حین کنت جالسًا الا زید فان الابدال فیہ غیر مختار لقصد التطابق بینہ وبین المستثنی منہ ومع التراخی لایتعین ذلک یجوز فیہ الوجہان جزاء لقولہ ان کان النصب علی الاستثناء والبدل عما قبلہا ای ما قبل الا نحو ماجاء نی احد الا زید بالنصب فی الا زیدًا بالرفع علی انہ بدل عن احد وھو الوجہ المختار اما

جواز النصب فعلى الاستثناء المتصل المنصوب على التشبيه بالمفعول واما اختيار البدل فلكونه مقصودًا في الكلام بخلاف ما اذا كان منصوبًا حيث يكون حينئذ فضلةً ولقصد التطابق بين المستثنى والمستثنى منه ثم هذا بدل البعض من الكل وهو ان كان بعد الا لا يجب فيه الضمير بقرينة الاستثناء المتصل لانه يفيد ان للمستثنى تعلقه بالمستثنى منه وان كان اى المستثنى مفرغًا بان يكون بعد الا في كلام غير موجب والمستثنى منه غير مذكور كان اعرابه اى اعراب المستثنى بحسب العامل اى بقدره اذ الحسب القدر فان العامل على ثلثة اقسام عامل الرفع وعامل النصب وعامل الجر فالاعراب على قدره كناية عن الاعراب بالرفع والنصب والجر وبهذا اندفع اعتراض بعض الناس ههنا بانه ان كان المراد عامل المستثنى منه يشكل بقولنا ما مررت الا بزيد فانه معرب بعامل نفسه وان كان المراد عامل المستثنى فليس بمعرب على حسب العامل مع انه يجوز ان يختار الشق الاول ايضًا ويقال الجار في بزيد عامل المستثنى منه ثم انتقل الى المستثنى بعد حذفه فهو معرب بعامل المستثنى منه لا بعامله وانما سمي هذا القسم من المستثنى مفرغًا لانه يفرغ العامل الذي قبل الا له ولا يشتغل بالمستثنى منه فحذف والمستثنى منه وجعل اعرابه لما بعد الا ويسمى باسمه مجازًا القيامه مقامه وان المستثنى منه مقدر في التحقيق ولهذا يدل على اعتبار ذلك جواز قولهم ما قام الا هند وامتناع قولهم قام هند لان الفاعل في الاول المستثنى منه على التحقيق وفي الثاني هند تقول ما جاءني الا زيد في الرفع وما رأيت الا زيدًا في النصب وما مررت الا بزيد في الجر وان كان اى المستثنى بعد غير وسوى فيه اربع لغات فتح السين مع المد وكسرها مع القصر وكسر الاول مع المد والضمة مع القصر وحاشا عند الاكثر اى اكثر النحاة وانما قال ذلك احترازًا عما ذهب اليه المبرد ولانه عنده فعل متعد ينصب ما بعدها كما جاء في الدعاء المأثور اللهم اغفر لي ولمن سمع دعائي حاشا الشيطان كان مجرورًا جزاء للشرط وانما كان المستثنى بعد غير وسوى وسواء مجرورًا لكونها اسماء مضافة الى ما بعدها فالاسم بعدها مجرور بالاضافة وما بعد حاشا فلاستعمالها اياها حرف جر دون فعل ومن يدخل عليه نون الوقاية مع ياء المتكلم في قوله شعر

من مشعر عبد والصليب سفاهةً + حاشاى اني مسلم معذور

اى عامل المستثنى ومن المستثنى منه فعلًا

ای مختونۃ نحو جاء نی القوم غیر زید و سوی زید و کذلک حاشا زید ثم لما ادرج کلمۃ غیر فی کلمات الا متتناء وهو اسم متمکن لابد له من الاعراب اخذ فی بیان اعراب فقال و اعلم ان اعراب غیر کاعراب المستثنی بالا ای مثل اعراب الاسم الذی استثنی بالا علی التفصیل الذی سبق ذکره فی المستثنی بالا من وجوب النصب فی المستثنی من الموجب و المنقطع و المقدم وجوازه مع اختیار البدل فی غیر الموجب التام و الاعراب علی حسب العامل فی الناقص تقول جاء نی القوم غیر زید مثال للمستثنی من الموجب و غیر حمار مثال للمنقطع وما جاء نی غیر زید القوم مثال للمقدم وما جاء نی احد غیر زید بالنصب و الرفع مثال للاستثناء والبدل وما جاء نی غیر زید مثال للمفرغ وانما کان غیر معربا باعراب المستثنی بالا لانه لما کان ما بعده مستثنی فیکون مستحقا لاعراب ای لفظه المستثنی وهو مستغن عن اعراب لانه له وجها آخر لاجل الاضافۃ ولا وجد لغیر من الاعراب فبالاولی ان یؤثر بوجه فا بعد غیر علی قرینته المحتاج بما فضل عن حاجته وهو اعراب المستثنی وانما لم یبن غیر مع انه بمعنی الحرف لوجود المانع مع البناء و هو الاضافۃ ثم لما ذکر لفظۃ غیر فی الاستثناء بین ان ذلک بطریق الشفاعۃ دون الاصالۃ فقال اعلم ان لفظۃ غیر موضوعۃ للصفۃ لا للاستثناء لانها بمعنی مغایر واستعمالها بمعنی المغایر اما ان یکون فی الذات کمررت برجل غیر زید قال الله تعالی بواد غیر ذی زرع او فی الصفات کدخلت بوجه غیر الوجه الذی دخلت به و قد تستعمل ای لفظۃ غیر للاستثناء فالفرق بینه اذا کان وصفا وبینه اذا کان استثناء انه اذا کان وصفا فالمستثنی غیر داخل و اذا کان استثناء فالمستثنی داخل فی جملۃ تقول جاء نی القوم غیر اصحابک بالنصب علی الاستثناء فالاصحاب من جملۃ القوم وجاء نی القوم غیر اصحابک بالرفع علی الصفۃ فالاصحاب لیست من جملۃ القوم و لهذا اذا قلت لفلان علی درهم غیر دانق بالرفع کان درهما تاما اذ تقدیره درهم لا دانق و اذا قلت علی درهم غیر دانق بالنصب کان درهما ناقصا لان تقدیره درهم الا دانق کما ان لفظۃ الا موضوعۃ للاستثناء لا للصفۃ لکونها حرفا و اصل الحروف ان لا تکون صفۃ وقد تستعمل ای لفظۃ الا فی الصفۃ لقرب معنی کل واحد منهما عن الآخر فیجری فی استعمال کل منهما مکان الآخر لکنه انما تستعمل الا فی الصفۃ لتعذر الاستثناء کما فی قوله تعالی لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا فان کلمۃ الا فی الآیۃ الکریمۃ مستعملۃ

ای فی ما قبل غیر
"مولوی غلام نبی مرحوم"

في صفة بمعنى غير كما فسره بقوله اى غير الله لكن لما لم يكن للحرف حظ من الاعراب ظهر
في اسم بعده واستعملت الا في الصفة ههنا لتعذر الاستثناء لان الجمع اذا كان
منكورًا لا يجوز الاستثناء منه على ما ذهب اليه المحققون لانه لا عموم له بحيث يدخل فيه
المستثنى لولا الاستثناء فان قلت اذا تعذر حمل الا على الاستثناء في الآية الكريمة
لا يجب حملها على الصفة فلم لا تحمل على البدل قلنا ان كلمة لو بمنزلة ان في ان الكلام معه
موجب والبدل لا يكون الا في الكلام الغير الموجب كما عرف وقيل البدل لا يجوز لانه حيث
يجوز الاستثناء وفيه نظر لانه يتعين البدل عندهم في كلمة التوحيد مع انه لا يجوز
الاستثناء ثم معنى الآية الكريمة لو كان يدبر امر السموات والارض آلهة شتى غير
الفرد الذي هو فاطرهما لخرجتا عن هذا النظام لوجه التمانع كما تقرر في اصول الكلام
وكذلك قولك لا اله الا الله فان الا هذه مستعملة في الصفة بمعنى غير ايضا فيكون
معناه غير الله لان حملها على الاستثناء متعذر بقسميه ههنا اما المتصل فلانه يكون
المراد من قولك لا اله الآلهة المحققة فيلزم منه ان يكون الله داخلا فيهم ثم استثنى
منهم فيلزم التعدد ولا يحصل التوحيد المطلوب واما المنقطع فلانه يكون المراد من
قولك لا اله الا الآلهة الباطلة وبقي المحققة فلا يحصل التوحيد المطلوب ايضا ثم الله
مرفوع على انه بدل من محل اسم لا التبرئة لارتفاعه على الابتداء ولا يجوز ان يكون منصوبا
على انه بدل من لفظ اسمها لان لا لا تعمل في المعارف ولان عملها انما يكون لاجل النفي وبطل
النفي الذي عمله لاجله فكيف يعمل مع سلب العلة ولان ابداله من اللفظ يوهم الكفر وبينه
وبين قصد التصريح بالتوحيد تناقض ولهذا قيل يمتنع نصبه على الاستثناء ولايهامه
البدل من اللفظ وخبر لا محذوف والمعنى لا مستحق للعبودية في الوجود او موجود
الا الواحد الذي هو خالق العالم وحذف الخبر ههنا واجب لئلا يتراخى الاعلام بالنفي لانه لو
لم يحذف لوقع الفصل بين النفي والاثبات وهو لا يجوز ولم يجعل الا الله خبرا لان المعنى
على نفي الوجود عن آلهة سوى الله لا على نفي مغايرة الله عن كل اله هو الذي يفيد
الاستثناء المفرغ الواقع موقع الخبر وانما لم يقدر الخبر في الامكان او ممكن مع
اى الزائدة ١٢
النافية والخطاء المشركين في تعدد الآلهة على وجه ابلغ وهو سلوك الطريقة البرهانية
لان نفي الامكان يستلزم نفي الوجود بدون العكس لان المقصود بكلمة التوحيد

يفسد

هو اثبات الوجود له تعالى و نفيه عن الله غيرہ و اثبات الامكان لا يستلزم اثبات الوجود هذا ما ذهب اليه جمهور النحاة و ذهب بعضهم الى ان كلمة التوحيد تامّة مستغنية عن تقدير الخبر لانّ اصل التركيب اللهُ اِلٰهٌ فادخل لا و الّا للقصر فالمسند اليه هو الله و المسند به هو اله لكن لافادة القصر قدّم لا و الّا الا الله و جعل الّا الله خبرًا ثم لما فرغ عن بيان المستثنى شرع فى بيان خبر كان و اخواتها فقال

خبر كان

فصل خبر كان و اخواتها اى نظائر لفظة كان و هى التى عرفتها فى المرفوعات وهو المسند بعد دخولها اى بعد دخول كان و احدى اخواتها والمراد بالدخول ما عرفت فى بحث المرفوعات فلا ينتقض التعريف بيضرب فى كان زيد يضرب اخوه نحو كان زيد قائمًا مسند بعد دخول كان و حكمه اى حكم خبر كان و اخواتها فى اقسامه و احكامه و شرائطه كحكم خبر المبتداء ثم اشار الى بيان ما يخالف خبر المبتدأ بقوله الا انه اى الشأن يجوز تقديمه اى تقديم خبر كان و اخواتها على اسمه مع كونه اى كون خبر كان و اخواتها معرفة او مساويًا له فى التخصيص نحو كان المنطلق زيدٌ كان صديقك و كان خيرًا من زيد شرًّا من عمرو و هذا اذا كان اعراب كل منهما او احدهما لفظيًا لعدم الالتباس حينئذٍ لوجود القرينة وهى النصب فاذا كانا مقصورين نحو كان عيسى موسى فانه يتعين فيه الاول للاسمية الا عند قرينة لفظية او معنوية الى هذا قد سبقت الاشارة فى المرفوعات و لقائل ان يقول يشكل ذلك بما ذكر فى بعض التفاسير عند قوله تعالى فَمَا زَالَتْ تِلْكَ دَعْوٰهُمْ من ان يكون دعواهم اسم مازالت و تلك خبره بخلاف خبر المبتدأ اى متلبس بمخالفة خبر المبتداء فانه اذا كان معرفة او مساويًا له ملفوظًا لا يجوز ان يتقدم على المبتداء لمكان الالتباس نحو كان القائم زيد مثال ما تقدم فيه خبر كان على الاسم و الخبر معرفة اعلم انه لا يقع ايضًا خبر كان و اخواتها فعلا ماضيا الا لان كان عليه الا عند وجود قد نحو كان زيد قد فعل لان قد تقرب الماضى الى الحال فيجوز وقوعه خبرًا لعدم دلالة كان على الحال او عند وقوعه شرطا نحو صار زيد ان قام قال الله تعالى اِنْ كَانَ قَمِيْصُهٗ قُدَّ مِنْ دُبُرٍ بخلاف خبر المبتدأ فانه يقع فعلا ماضيا مطلقا و كان من الواجب عليه ان يذكره ثم لما فرغ عن بيان خبر كان و اخواتها شرع فى بيان اسم ان و اخواتها و قال

اسم انّ

فصل اسم انّ واخواتها اى نظائر كلمة إنّ وهى التى عرفتها فى المرفوعات هو المسند اليه بعد دخولها اى بعد دخول انّ واحدى اخواتها ولما ذكرنا من معنى الدخول لا يشكل الحد بأخوه فى انّ زيدا يضرب اخوه نحو انّ زيدا قائم فان زيدا مسند اليه بعد دخول انّ وسيأتى تمام احكامه فى القسم الثالث ان شاء الله تعالى ثم لما فرغ عن بيان اسم انّ واخواتها شرع فى بيان المنصوب بلا التى لنفى الجنس فقال

المنصوب بلا

فصل المنصوب بلا التى لنفى الجنس انما لم يصرح باسم لا لانه لم يكن من المنصوبات على الاطلاق بمجرد التقسيم وقيد ههنا ليكون صورة التقييد دليلا على صورة الاكتفاء او نقول ليس كل اسم لا لانه اكثره منصوبا ولا يجوز جعله مطلقا منصوبا لا حقيقة ولا مجازا بل المنصوب منه اقل مما سواه فلا بد من التفسير عنه بالمنصوب بلا بخلاف ما سواه من المنصوبات فان بعضا وان لم يكن كله من المنصوبات لكن اكثره منها فاعطى للاكثر حكم الكل منها مجازا هو المسند اليه بعد دخولها اى بعد دخول لا هذه وخرج عنه اخوه فى لا غلام رجل اخوه قائم لما عرفت من معنى الدخول ولانّ قوله يليها نكرة مضافة او مشابها لها داخل فى التعريف فخرج به اخوه فى المثال المذكور لعدم الاتصال وعدم كونه نكرة مضافة او مشبهة به يليها الضمير المستتر فيه راجع الى المسند اليه والبارز الى لا وهذه الجملة اما حال من الضمير فى اليه او من الضمير فى دخولها وابراز الضمير حينئذ ليس بواجب وان جرى الفعل على ما هو له اذ لو لى فعل المسند اليه وجرى على الضمير فى دخولها لانه وقع حالا عنه لفقد الالتباس باختلاف الموصوفين تذكيرا وتأنيثا كما فى قولك هند زيد تضربه هى وانما وجب ابراز الضمير اذا اسند اليه فعل جرى على غير من هو له فى صورة الالتباس نحو زيد عمرو يضربه هو بخلاف الضمير اذا اسند اليه صفة جرت على من هى له فلم يجب ابراز الضمير عند الالتباس وعدمه نحو زيد عمرو ضاربه هو هند زيد ضاربته ثم احترز بقوله يليها عما كان مفصولا بينه وبين لا فانّ حكمه سيجئ نكرة حال من الضمير المستتر فى يليها اى حال كون ذلك المسند اليه نكرة واحترز به عما كان معرفة فان حكمه سيجئ مضافة صفة نكرة واحترز به عما كان نكرة مفردة فان حكمه سيذكر نحو لا غلام رجل فى الدار مثال للنكرة المضافة او مشابها لها اى للمضاف فى تعلق شئ هو تمام معناه نحو لا عشرين

شرح

درهماً فی الکیس مثال للمشابہ للمضاف ثم هذا التعریف لاسم من حیث انہ منصوب فیشترط فی نصبہ القیود المذکورة اذ لا هذہ انما تنصب الاسم لمشابهتها بانّ من حیث انّ إنّ لتاکید الاثبات وهذہ لنفی الاستغراق فتدخل علی النکرة وتنصبها لفظاً ولما فرغ عن بیان حد المنصوب بلا شرع فی بیان فوائد القیود المذکورة فی ذلک الحد فقال فان کان بعد لا التی لنفی الجنس نکرة بالرفع علی انہ اسم کان وخبرہ الظرف المقدم علیہ ویجوز ان یکون تامة بمعنی وجد مفردة صفة نکرة ای ما لا یکون مضافاً ولا مشابهاً بہ بنی ای النکرة المفردة علی الفتح فی الموحد نحو لا رجل فی الدار وعلی الیاء فی المثنی والمجموع نحو لا غلامین لک ولا مسلمین لک وانما بنیت النکرة المفردة الواقعة بعد لا لنفی الجنس لتضمنها من الاستغراقیة وانما بنیت اذ معنی قولنا لا رجل فی الدار لا من رجل فی الدار لانہ جواب لمن یقول هل من رجل فی الدار حقیقة او تقدیراً فحذف من تخفیفاً وانما بنیت علی غیر السکون لکون بنائها عارضیاً وعلی علامة النصب للخفة والنون فی المثنی والمجموع غیرمانع للبناء فی الصحیح کما فی یا رجل ویا مسلمون وعن ابی الحسن وابی سعید الرمانی انہ معرب وعدم التنوین فی لا رجل لانحطاط الفرع من درجة الاصل وللفرق بین النفی المستغرق وغیرہ وتنصبها لا محلاً لانہ مبنی واعراب المبنی یکون فی المحل لا فی اللفظ وانما اعربت النکرة المضافة والمتشبهة بها مع وجود علة البناء فیهما لکراهتهم جعل ثلثة اشیاء شیئاً واحداً وذلک لان الاتحاد بین المضاف والمضاف الیہ ثابت وکذا بین المتضمن والمتضمن فلو اعتبر التضمن بالبناء یلزم جعل ثلثة اشیاء شیئاً واحداً وان کان بعد لا معرفة او نکرة مفصولاً بینہ ای بین ذلک الاسم النکرة وبین لا الاولی ان یقول وان کان نکرة مفصولاً او معرفة لیکون علی ترتیب الاحتراز فی قولہ یلیها نکرة مضافة الا ان یقال انہ اخذ فی البیان عن القریب ثم قولہ بینہ ظرف وقع مفعول ما لم یسم فاعلہ لقولہ مفصولاً کذا فی بعض الشروح ویرد علیہ ان کلمة بین لازم النصب علی الظرفیة وکل ما هو لازم النصب علی الظرفیة لا یصح الاسناد الیہ لانہ منصوب والمسند الیہ یجب ان یکون مرفوعاً الا یری انہ اسند الفعل الی المصدر فی قولہ ع فحیل بین العیر والنزوان ولم یجعل الظرف مفعول ما لم یسم فاعلہ وعلل بان بین لکونہ لازم النصب علی الظرفیة

المثناة

فیهما

لا يقام مقام الفاعل هو المصدر ويعلم من هذا ان الظرف انما يقام مقام الفاعل اذا لم يكن
لازم الظرفية قال بعض الفضلاء في دفع الاشكال المسند اليه في ذلك المثال وان كان هو
المصدر المدلول عليه الا انه لما لم يكن في موضع الفاعل ههنا سوى الظرف جعل مفعول
ما لم يسم فاعله لقوله مفعولا تسامحا وايضا قد نقل في دفعه ما ذكر في بعض التفاسير
في قوله تعالى لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ ارتفع بين بتقطع وهو ظرف اتسع فيه فاستعملت اسما كما
استعملت في هٰذَا فِرَاقُ بَيْنِي وَبَيْنِكَ ومن نصبه فله وجهان احدهما انه جعله
ظرفا او اضمر فاعلا لدلالة الحال عليه اي تقطع وصلكم بينكم وثانيهما انه فاعل كالوجه
الاول لكنه ترك على حاله كان عليها حالة الظرفية ومثله يَوْمَ الْقِيٰمَةِ يَفْصِلُ بَيْنَكُمْ
وبهذا يندفع ما يرد على ما في بعض الشروح كان مرفوعا ويجب تكريره اجزاء لقوله وان
كان بعد لا مرفوعا وجوبا ويجب تكريره في الصورتين اما وجوب الرفع في المعرفة
فلفقدان عمل لا فيها لكونها لنفي الجنس ولا يحصل الا في النكرة واما في النكرة المفصولة
فلضعف عملها لانها انما تعمل بمشابهة ان فلا تعمل عند حصول الفصل فاذا بطل
عملها فيهما عادت الى اصلها وهو الرفع على الابتداء واما وجوب التكرار فللتنبيه
على كون لا لنفي الجنس في النكرات لانه نفي في الحقيقة اذ قولنا لا رجل في قوة لا زيد ولا
عمرو ولا خالد الى آخر افراد الرجل واما تكريرها في المعارف فلجبر النقصان من نفي الجنس
التي يتصور حصولها مع المعرفة وقيل انما وجب تكريره لمطابقة السؤال لان قولنا
لا زيد في الدار ولا عمرو جواب من قال ازيد في الدار ام عمرو وقوله لا في الدار رجل
ولا امرأة جواب من قال افي الدار رجل ام امرأة وذهب ابو العباس وابن كيسان الى عدم
وجوب تكريره مع المعرفة والنكرة المفصولة مع اسم آخر تقول لا زيد في الدار ولا عمرو
مثال لتكريره مع المعرفة ولا فيها رجل ولا امرأة مثال لتكريره مع النكرة المفصولة واعلم
انه كما يجب تكريره في النكرة المفصولة كذلك يجب تكريرها في النكرة المتصلة بلا
عند بطلان عملها لان القرينة على ارادة نفي الجنس فتح الاسم وبناؤه فقد انتفيا
فوجب التكرير تنبيها على تلك الارادة وعلى هذا يشكل حال المنصوب بلا حيث يدخل
فيه مع انه ليس منصوبا بلا لانه خرج بقوله بعد دخولها لما عرفت من معنى الدخول ويجوز
في مثله اي في كل موضع كرر فيه النكرة مع لا بلا فصل يجوز في المعطوف والمعطوف عليه مثل

رفعه

فيهما

لاحول ولا قوۃ الا باللہ معناہ لا رجوع لنا عن المعاصی و لا قوۃ لنا علی الطاعۃ الا بعصمتہ وتوفیقہ خمسۃ اوجہ الاول فتحہما ای فتح الاسمین ای المعطوف والمعطوف علیہ علی ان لا فیہما لنفی الجنس و الثانی رفعہما ای رفع الاسمین علی عدم البناء والحمل علی الابتداء لمطابقۃ السؤال لانہ جواب سؤال من یسأل لحول لنا ام قوۃ وانما رفع الاسمان فی المکرر غیر المفصول مع مخالفۃ القیاس لمطابقۃ السؤال و الثالث فتح الاول علی ان لا ھھنا لنفی الجنس و رفع الثانی بناءً علی زیادۃ لا لتاکید النفی او علی انہ معطوف علی محل الاول وھو مرفوع علی الابتداء و الرابع رفع الاول علی ان لا بمعنی لیس و ھذا ضعیف لان عمل لا بمعنی لیس قلیل و فتح الثانی علی ان لا فیہ لنفی الجنس و الخامس فتح الاول لما ذکرنا آنفا ونصب الثانی بناءً علی ان لا زائدۃ لتاکید النفی او علی انہ معطوف علی لفظ الاول لمشابھۃ الفتحۃ النصب فی العروض و الاطراد و قد یحذف اسم لا التی لنفی الجنس لقرینۃ ای وقت حصول قرینۃ دالۃ علیہ قبل حذف المبتدأ لانہ مبتدأ فی الاصل نحو لا علیک ای لا بأس علیک ای ولا شیٔ علیک و القرینۃ ھھنا دخول لا علی الحرف وھذا الکلام یقال لمن یخاف امرأ ثم لما فرغ عن اسم المنصوب بلا التی لنفی الجنس شرع فی بیان خبر ما ولا المشبھتین بلیس فقال

فصل خبر ما ولا المشبھتین بلیس فیما ذکر من المشابھۃ فی المرفوعات ھو المسند بعد دخولہما ای دخول ما ولا نحو ما زید قائما ولا رجل حاضرا فان قائما و حاضرا مسندان بعد دخول ما و لا ثم اشار الی بیان ما یبطل عملہما بقولہ و ان وقع الخبر ای خبر ما ولا بعد الا نحو ما زید الا قائم ولا رجل الا افضل منک او تقدم الخبر علی الاسم نحو ما قائم زید ولا افضل منک رجل و تقدم ما لیس بظرف علی الاسم المتقدم علی الخبر نحو ما عمرا زید ضارب بخلاف ما اذا کان ظرفا نحو قولہ تعالی فَمَا مِنْكُمْ مِّنْ اَحَدٍ عَنْهُ حٰجِزِيْنَ او زیدت ان بعد ما انما قیل بعد ما لان ان لا تزاد بعد لا بحکم الاستقراء نحو ما ان زید قائم اعلم ان النحاۃ اختلفوا فی ان ھذہ فذھب البصریون الی انہا زائدۃ ولیست ان النافیۃ بل التی تزاد بعد لا و ما المصدریۃ ایضا وذھب الکوفیون الی انہا نافیۃ زیدت لتاکید النفی والا فالنفی علی النفی اثبات بطل العمل ای عمل ما ان وجد معہ شئ من الاشیاء المذکورۃ وھو جزاء لقولہ وان وقع الخبر مع ما عطف علیہ کما رایت فی بطلان العمل فی الامثلۃ المذکورۃ اما بطلان العمل فی الصورۃ الاولی فلان النفی الذی لاجلہ یعملان قد

انتقض بالا الموجبۃ للاثبات بعدها لنفی خلافا لیونس فانہ اجاز عملها بعد الا تمسکا بقول الشاعر شعر وما الدهر الا منجنونا باهله ، وما صاحب الحاجات الا معذبا ، و الجواب عنه بانہ لم یکن فی البیت تنصیص علی الاعمال لاحتمال ان یحمل منجنونا علی حذف الفعل تقدیره وما الدهر الا یشبه منجنونا فیکون مفعولا لا خبرا او ان یحمل علی حذف المضاف واقامۃ المضاف الیه مقامه تقدیره وما الدهر الا یدور دوران منجنون ولاحتمال ان یحمل معذبا علی انه مصدر میمی بجعل التركیب من باب ما انت الا سیرا تقدیره وما صاحب الحاجات الا یعذب معذبا واما فی الصورۃ فلانهما علامات ضعیفان لعدم تصرفهما کتصرف لیس لانهما اصلیۃ فی العمل فلا یعملا بالتقدم واما فی الصورۃ الثالثۃ فلوقوع الفصل بین ما ومعموله مع ضعفه فی العمل وهذه ای عاملیۃ ما ولا وفی بعض النسخ وهذا فهو اشارۃ الی اعمالهما لغۃ من لغی بالکسر اذا لهج ای مال اهل الحجاز وعلی لغتهم قد ورد التنزیل نحو ما هذا بشرا او ما هن امهاتهم واما بنو تمیم فلا یعملونهما ای ما ولا المشبهتین بلیس اصلا ای سواء وجدت الشروط المذکورۃ او لم توجد بل یرفعون ما بعدهما علی الابتداء والخبر کما کان مرفوعا علیهما قبل دخول ما ولا لان القیاس فی العامل ان یکون مختصا بالقبیل الذی کان عاملا فیه من الاسم والفعل لیکون متمکنا فی مرکز کالجار والجوازم وما ولا تکونان مختصتین بقبیل واحد بل تدخلان فی الاسم والفعل واما اهل الحجاز فهم لعتبروا شبههما بلیس المختص بقبیل واحد وهو الاسم قال الشاعر وهو زهیر عن لسان بنی تمیم ای واحد منهم واللسان یکون بمعنی الجارحۃ وبمعنی اللغۃ والمراد ههنا هو المعنی الاخیر شعر

ومهفهف کالغصن قلت له انتسب ، فاجاب ما قتل المحب حرام

الواو فی قوله ومهفهف بمعنی رب والمهفهف اسم مفعول من الهفهفۃ بفتح الهائین وسکون الفاء الاولی وهی دقۃ الخاصرۃ ورقتها یقال رجل مهفهف وامرأۃ مهفهفۃ کما یقال رجل خمصان وامرأۃ خمصانۃ وقوله انتسب امر من الانتساب وهو بالفارسیۃ نسبت داشتن بکسر الضمیر المستتر فی قوله فاجاب عائد الی مهفهف اضافۃ القتل الی المحب من قبیل اضافۃ المصدر الی المفعول والفاعل محذوف ای قتل المحبوب المحب والاستشهاد بان ما

المشبہۃ بلیس لیست بعاملۃ لانّ ما بعدھا یکون مرفوعاً علی انہ مبتدأ وخبر علی لغۃ بنی تمیم بدلیل ان القائل الذی رد علی الشاعر قولہ من لسانہ عن قوم بنی تمیم ووجہ التناسب بین السؤال والجواب فی البیت لفظاً ومعنیً حاصل اما لفظاً فلانہ اجاب بہذا القول جاعلاً لفظ الحرام مرفوعاً مع انہ مسند بعد ما بمعنی لیس وما ھذا الا بلغۃ بنی تمیم فکانہ قال انی تمیمی واما معنیً فلان المہفہف اجاب باحسن الجواب کانہ قال انا من قوم یباح قتل المحب عندھم وھم المحبوبون قال بعض الفضلاء یمکن ان یحمل الانتساب ہہنا علی معنی المیل والرجوع فمعنی قولہ انتسب ارجع بالوصال ولا تقتلنی بالفراق ولا تؤذینی فان قتل النفس وایذاءہ بغیر حق حرام فاجاب المہفہف ما قتل المحب حرام یعنی انک لو قتلت فی المحبۃ فلا جناح علی اذ رب محب یقتل فی محبۃ ورب عاشق توذی من معشوقۃ والی ھذا اشیر فی قولہ علیہ السلام ما اوذی نبی مثل ما اوذیت قط فانہ لا شک فی کونہ علیہ السلام محب اللہ تعالی وھو محبوبہ لکن ما لحقہ الایذاء من اللہ تعالی انما ھو من جہۃ کونہ محباً لان المحبوب یؤذی محبہ لا من جہۃ کونہ محبوباً لان المحب لا یؤذی محبوبہ فلا یرد ما یقال کیف یصح الایذاء من اللہ سبحانہ فی حقہ صلی اللہ علیہ وآلہ وسلم وھو حبیبہ ثم لما فرغ عن بیان المقصد الثانی المشتمل علی بیان للمنصوبات شرع فی بیان المقصد الثالث المشتمل علی بیان المجرورات فقال

المقصد الثالث فی المجرورات

الاسماء المجرورۃ ھی المضاف الیہ فقط فان قیل کیف یستقیم ھذا الحصر لان الاسماء المجرورۃ یکون غیر المضاف الیہ ایضاً نحو بحسبک وکفی باللہ وما جاءنی من احد لان المجرور فیہا لم ینسب الیہ شیٔ بواسطۃ حرف الجر وکذا المجرور فی مثل ضاربُ زیدٍ وحسن الوجہ لم یکن مضافاً الیہ حقیقۃ علی اختیار الجمہور قلنا المجرور الاصلی ھو المضاف الیہ الذی عرفہ وما عدا ھذا المضاف الیہ کالمجرور فی الامثلۃ المذکورۃ لیس بمجرور اصلی بل ھو ملحق بذلک

المجرور الاصلی وکلامہ علی القسم الاول فکانہ قال الاسماء المجرورۃ الاصلیۃ ھی المضاف الیہ فقط وھی تنبیہ علی تقسیمہ الی قسمین اصلی وملحق کما ان المرفوع والمنصوب ینقسم کل منہما الی قسمین وقد سبقت الاشارۃ الی ذلک ثم قولہ فقط زائدۃ لا طائل تحتہ لان الحصر المراد منہ مستفاد من ضمیر الفصل فی قولہ ھی المضاف الیہ وھو ای المضاف الیہ کل اسم صرح باسمہ للتنبیہ علی ان المضاف الیہ لا یکون الا اسماً

لکنہ اعم من ان یکون حقیقۃً او حکماً لیتناول مثل قولہ تعالیٰ یوم ینفخ فی الصور فان
هذا الفعل فی تاویل الاسم ای یوم النفخ فی الصور نسب الیہ ای الی ذلک الاسم
شیٔ اعلم ان کلام المصنف والشیخ ابن الحاجب فی الکافیۃ یدل علی ان المضاف لا یلزم
ان یکون اسماً لانہما قالا نسب الیہ شیٔ دون اسم ومثلاً بمررت بزید لکن الشیخ
ابن الحاجب قد حقق فی موضع اٰخر ان المضاف والمضاف الیہ لا یکونان الا اسمین
والتحقیق ما ذکرہ الحدیثی حیث قال ان مررت من حیث ان زیداً فی مررت بزید مفعول
لیس ما اوّل بالاسم ومن حیث انہ مضاف الیہ فما اوّل بہ ولذا قال فقد اضیف
المرور الی زید فعلم ان المضاف قد یکون اسماً وقد یکون فعلاً ما اوّلا بالاسم
کالمبتدأ بواسطۃ حرف الجر احترز بہ عما نسب الیہ شیٔ لکن لا بواسطۃ حرف الجر
کنسبۃ الفعل الی الفاعل لفظاً نصب علی انہ خبر کان المحذوف وحذف فیما وقوعہ
قیاس ولا شک ان وقوعہ فی مثل ہذا الترکیب شائع کثیر تقدیرہ سواء کان ذلک
الحرف لفظاً ای ملفوظاً او تقدیراً ای مقدراً او علی التمیز تقدیرہ بواسطۃ تلفظ
حرف الجر او علی انہ حال تقدیرہ حال کون ذلک الحرف ملفوظاً ویرد علیہ ان وقوع
المصدر حالاً سماعی لا قیاسی واجیب بان ہذا مذہب سیبویہ وذہب المبرد
الی انہ قیاسی فیما اذا کان المصدر من تقسیمات الفعل نحو اتانا سرعۃ وبطؤ اوقولہ
لفظاً او تقدیراً من تقسیمات الفعل ای التوسط وہو اما لفظی او تقدیری فلنا انما ختار
مذہبہ ونحمل کلام الشیخ علیہ فاما اذا لم یکن من تقسیمات الفعل فلا خلاف فی انہ سماعی نحو
اتانا ضحکاً وبکاءً نحو مررت بزید ولما اطلق اسم المضاف الیہ علی المجرور بحرف الجر لفظ
وہو غیر ما ہو المصطلح المشہور بینہم بل المشہور ہو اطلاق اسم الجار والمجرور علیہ اشار
الیہ بقولہ وبعبر عن ہذا الترکیب وہو بزید فی مررت بزید فی الاصطلاح المشہور فیما
بین القوم والاصطلاح ہو اجتماع اداء الناس علی وضع شیٔ لشیٔ
بانہ جار ومجرور لا بانہ مضاف ومضاف الیہ وقد نقل الزوزنی عن الرضی انہ قال سمی سیبویہ
المجرور بحرف الجر لفظاً مضافاً الیہ لکنہ غیر ما ہو المصطلح المشہور لانہ اذا اطلق المضاف
الیہ یراد بہ المجرور بحرف الجر تقدیراً واما من حیث اللغۃ فنحو زید فی مررت بزید
مضاف الیہ بلا ریب لانہ اضیف الیہ المجرور بواسطۃ حرف الجر یعلم منہ

م اذا کان المصدر من انواع عاملہ نحو جئت اتیان زید سرعۃ ولو جئت زیداً اتیان زید مثلاً دہو ہنا لیس کذلک واجیب بان العامل ہہنا الواسطۃ لانہ بمعنی التوسط ولا شک ان المصدر من المذکور ای من انواع التوسط لان توسط حرف الجر قد یکون لفظاً وقد یکون تقدیراً عنایۃ

ل۔ ای ملفوظاً کان ذلک الحرف او مقدراً ۱۲ ۔ ۲ فہذا محمول علی مذہبہ وفیہ نظر لان ذلک لیس مطلقاً بل

انّ اطلاق المضاف الیہ علی زید فی مررت بزید انما ھو بحسب اللغۃ سواء اوّل مررت باسم اولم یأوّل بہ امّا اذا لم یأوّل فظاھر وامّا اذا اوّل بہ فلان المضاف الیہ المصطلح ینبغی ان یکون العامل فیہ امّا المضاف او الحرف المقدّر او الاضافۃ علی الاختلاف فی المشہور وھو منتف ھھنا فیکون مراد الحدیثی من قولہ المذکور قبل ومن حیث انہ مضاف الیہ اوّل باسم ان زیداً مضاف الیہ لغۃ وذکر فی بعض الشروح انما اطلق علی المجرور بحرف الجر اسم المضاف الیہ لان حروف الجر تسمی حروف الاضافۃ لانہا تضیف معانی الافعال الی الاسماء او تقدیرا عطف علی قولہ لفظا نحو غلام زید تقدیرہ غلام لزید و یعبّر عنہ ای عن ھذا التراکیب فی ھو غلام زید فی الاصطلاح بانہ مضاف ومضاف الیہ لا بانہ جار ومجرور وکان من الواجب علی المصنف ان یقول او تقدیرا مرادا کما قال غیرہ لیحترز بہ عن الظرف نحو قمت یوم الجمعۃ فانّ یوم الجمعۃ وان نسب الیہ شیئ وھو قمت بواسطۃ حرف الجر تقدیرا و ھو فی لکنہ غیر مراد والا لکان مجرورا لانّ المعنی بالمراد ظہور اثرہ ای یکون ما بعدہ مجرورا ویجب تجرید المضاف لاجل الاضافۃ عن التنوین حقیقیۃ کانت او تقدیریۃ فلا یرد کم رجل وضاربک وحواج بیت اللہ حیث لم یکن فیہا تنوین حتی یجب التجرد عنہا لاجل الاضافۃ لانہا مجردۃ عن التنوین التقدیری والمقدر کالملفوظ عندھم والمراد بتجرید المضاف عن التنوین اعم من ان یکون حقیقۃ او حکما فلا یشکل ذلک بالحسن الوجہ مع سقوط التنوین عنہ لاجل اللام لا لاجل الاضافۃ وھو جائز وفاقا لانہ حل فی ما اضیف الیہ الفاعل الذی ھو کالجزء منہ اذ الاصل الحسن وجہہ فالمضاف الیہ یقوم مقام التنوین فلما حلّ فی من فاعل المضاف فکانہ حذف من المضاف لمکان الجزئیۃ واما نحو الضارب الرجل فمحمول علی الحسن الوجہ او ما یقوم مقامہ ای تجرید المضاف عما یقوم مقام التنوین کنونی التثنیۃ وجمع السلامۃ وکذا عن الالف واللام فان قلت لا حاجۃ الی ذکر تجرید المضاف عن نونی التثنیۃ والجمع ھھنا لانہ قد ذکر فیما سبق من قولہ فی فصل اصناف الاعراب وھما یسقطان عند الاضافۃ فذکرہ ھھنا یوجب التکرار قلت ذکرہ فیما سبق لا یدل علی وجوب التجرید علی اطلاقہ وذکرہ ھھنا یدل علی وجوبہ فلا تکرار وانما وجب تجرید المضاف عن التنوین لان التنوین تؤذن بتمام الکلمۃ بہا

ای فی المراد لظہور اثرہ

دون المضاف الیہ الاضافۃ تؤذن بتمامہا بالمضاف فیتنافیان ولہذا التعلیل یجب تجرید
المضاف عما یقوم مقام التنوین نحو جاء نی غلام زید مثال لتجرید المضاف عن التنوین
وغلاما عمرو و مسلمو مصر مثالان لتجرید المضاف عما یقوم مقام التنوین ولما علم
مما سبق من تعریف المضاف الیہ ان الاضافۃ مطلقا علی قسمین احدہما مایکون حرف الجر
فیہ ملفوظۃ والثانی مایکون حرف الجر فیہ مقدرۃ وکان البحث المتعلق بالقسم الاول
قلیلا لانہ لابحث فیہ سوی الجر بالحروف واھمل بیانہ واحالہ الی بحث الحروف بقولہ فیما
بعد واما ما یذکر فیہ حرف الجر فسیاتی فی القسم الثالث وکان البحث المتعلق بالقسم الثانی کثیرا
لاشتمالہ علی اقسام واحوال خصہ بالذکر وبیّنہ بقولہ واعلم ھی کلمۃ تذکر لتنبیہ
المتعلم ان الاضافۃ التی بتقدیر حرف الجر بدلیل قولہ فیما بعد ھذا کلہ بتقدیر
حرف الجر واحالۃ ما کان یتلفظ فیہ حرف الجر الی بحث الحروف لاختصاص ما کان
بتقدیر حرف الجر بالقسمۃ دون غیرہ علی قسمین معنویۃ منسوبۃ الی المعنی لافادتہا
معنی فی المضاف تعریفا وتخصیصا ولذا سمیت بالمعنویۃ وسمیت بالحقیقیۃ ایضا وقدمہا
علی اللفظیۃ لذلک فانہا تسمی غیر حقیقیۃ ولفظیۃ ای منسوبۃ الی اللفظ ای ثابتۃ
فی اللفظ دون المعنی اما المعنویۃ فہی ای علامتہا او ذات ان یکون المضاف فیہا غیر
صفۃ مضافۃ بالجر علی انہ صفۃ صفۃ الی معمولہا ای الی معمول تلک الصفۃ ففی الکلام
اشارۃ الی ان المضاف فیہا اِمّا ان لایکون صفۃ بل یکون اسما جامدا کغلام زید او صفۃ
لکنہا مضافۃ الی غیر معمولہا نحو کریم البلد فان الکریم صفۃ مضافۃ الی غیر معمولہا
لان البلد لیس بمفعول اذ لایجوز ان یقال کَرُمَ البلدُ بل کَرُمَ مَن فی البلد وھی
ای الاضافۃ المعنویۃ اِمّا کائنۃ بمعنی اللام فیما لم یکن المضاف الیہ من جنس المضاف
ولم یکن ظرفہ نحو غلام زید ای غلام لزید او بمعنی من فیما یکون المضاف الیہ من جنس
المضاف نحو خاتم فضۃ ای خاتم من فضۃ او بمعنی فی فیما یکون المضاف الیہ ظرف
المضاف نحو صلوۃ اللیل ای صلوۃ فی اللیل قال الفاضل الہندی الاولی ان یجعل
الاضافۃ الی الظرف ایضا بمعنی اللام کما فی سائر اصناف الاضافۃ بادنی ملابسۃ فیکون
معنی صلوۃ اللیل صلوۃ لہا اختصاص باللیل بملابسۃ الوقوع فی قولک
کوکب الخرقاء سہیل ای کوکب لہ اختصاص بالمرأۃ الخرقاء

بہلا بسنۃ انّہا تشرع فی التہیّئ لاسباب الشتاء عند طلوعہ لا قبلہ کما ہی شان
النساء المدبّرۃ المنہیّئۃ للامور فی احیا نہا و وجہ الاولویۃ انّ فیہ تقلیل الاقسام
وہو اقرب الی الضبط وفائدۃ ہذہ الاضافۃ ای الاضافۃ المعنویۃ تعریف المضاف الیہ ان
اضیف ای الاسم الی معرفۃ کما مرّ ای تعریف المضاف فی بعض الامثلۃ المذکورۃ وذلک لان
وضع ہذہ الاضافۃ لافادۃ الاختصاص بین المضاف والمضاف الیہ فی مدلول المضاف
فتعیّن بتعیّنہ مضمرا کان المضاف الیہ او غیرہ من المعارف فانک اذا قلت غلام
زید ترید بہ وضعًا غلام لہ اختصاص بزید امّا بکونہ اعظم غلمانہ واشہرلہ او
معہودًا بینک وبین مخاطبک بحسب الخارج او الذہن ومجیئہ لغیر معیّن علی خلاف
وضع الاضافۃ وانما حکمنا بانّ غلام زید معرفۃ وغلام لزید نکرۃ لان الثانی
یصلح لکل واحد من الغلمان المنسوبین الی زید بطریق البدل و ہو معنی النکرۃ
وامّا الاول فلانہ اشارۃ الی معہود ومخصوص بینک وبین مخاطبک فافادۃ
الاضافۃ تعریف العہد کما یفید ذلک بالالف واللام نحو الغلام ولولا ہو لم یبق
فرق بینہما لحصول اختصاص بزید بالغلام فی الصورتین ثم اعلم انّ ہذہ الاضافۃ تفید
تعریف المضاف ان اضیف الی المعرفۃ فی کلّ اسم الاّ فی غیر ومثل وشبہ ونحو
ونظیر وکل ما ہو بمعناہا فانّ ہذہ الاسماء لا تتعرّف لانّہا متوغّلۃ فی الابہام فکانّہا
اضافۃ لفظیۃ بمعنی المغایر والمماثل والمشابہ علی الاصح لعدم دخول اللام علیہا
حال کونہا مضافۃ بخلاف المغایر والمماثل والمشابہ فانہ یجوز ان یقال مررت
برجل المغایر ابیک فتقع صفۃ للنکرۃ تقول مررت برجل غیرک او مثلک او
شبہک وید خل علیہا رُبّ نحو ربّ مثلک الا اذا اشتہر المضاف بمغایرۃ المضاف الیہ
کغَیْرِ الْمَغْضُوْبِ عَلَیْہِمْ ونحو علیک بالحرکۃ غیر السکون او بمماثلۃ نحو فلان مثل
حاتم فحینئذ تتعرّف لعدم الابہام او تخصیصہ عطف علی قولہ تعریف المضاف
ای وفائدتہا تخصیص المضاف ان اضیف ای الاسم الی نکرۃ لانّ الاضافۃ الی النکرۃ
تفید تقلیل الشیوع کغلام رجل فانک اذا قلت غلام کان شائعًا فی غلام رجل وغلام
امرأۃ واذا قلت غلام رجل ارتفع عنہ بعض الشیوع حتی لا یبقی صالحًا لان یکون غلام
امرأۃ فحصل التخصیص وقل الشیوع فی النکرۃ وامّا اللفظیۃ فہی ای علامتہا

ہم

ان یکون المضاف فیہا صفۃً کاسمی الفاعل والمفعول والصفۃ المشبہۃ مضافۃ الی معمولہا ای الی فاعلہا او مفعولہا واحترز بقولہ صفۃً عما اذا لم یکن صفۃً کغلام زید وبقولہ مضافۃ الی معمولہا عما اذا کان الصفۃ مضافۃ الی غیر معمولہا نحو کریم البلد فان ذلک اضافۃ معنویۃ کما عرفت وہی ای الاضافۃ اللفظیۃ کائنۃ فی تقدیر الانفصال ای فی حق المعنی ای لا تغیرہ بل المعنی علی ما کان علیہ قبل الاضافۃ حتی ان المجرور بہا اللفظ مرفوع او منصوب فی المعنی لا فی اللفظ ای لا یکون الاضافۃ اللفظیۃ فی تقدیر الانفصال فی تاثیر اللفظ حتی تسقط عنہ التنوین وما یقوم مقامہ ثم معنی الانفصال ان المضاف یمکن ان یقدر فیہ الفعل نحو ضارب زید مثال لاضافۃ اسم الفاعل الی المفعول وحسن الوجہ مثال لاضافۃ الصفۃ المشبہۃ الی الفاعل وفائدتہا ای فائدۃ الاضافۃ اللفظیۃ تخفیف فی اللفظ فقط ای لا تعریفہ ولا تخصیصہ لما مر من انہا فی تقدیر الانفصال ثم التخفیف اللفظی اما فی لفظ المضاف فحسب بحذف التنوین حقیقۃ نحو ضارب زید وحکما نحو حواج بیت اللہ او بحذف نونی التثنیۃ والجمع نحو ضاربا زید وضاربو زید واما فی لفظ المضاف الیہ فحسب بحذف الضمیر واستکنانہ فی الصفۃ نحو القائم الغلام واصلہ القائم غلامہ فحذف الضمیر من غلامہ واستکن فی القائم واضیف القائم الیہ للتخفیف فی المضاف فقط واما فی المضاف والمضاف الیہ جمیعا نحو زید القائم الغلام اصلہ غلامہ فالتخفیف فی المضاف بحذف التنوین وفی المضاف الیہ بحذف الضمیر واستتارہ فی الصفۃ واعترض ہہنا بمررت برجل ضارب امرأۃ او ضارب المرأۃ لان الاضافۃ فیہ لفظیۃ مع انہا افادت تخصیصا فکیف یستقیم قولہ وفائدتہا تخفیف فی اللفظ فقط واجیب بان ہذا التخصیص لا یحصل بالاضافۃ بل ہو حاصل قبلہا ثم فائدۃ قولہ فی اللفظ الاشارۃ الی وجہ التسمیۃ او نقول لو لم یقل فی اللفظ لتبادر الذہن الی التخفیف فی المضاف علی قیاس قولہ وفائدۃ ہذہ الاضافۃ تعریف المضاف ان اضیف الخ وتخصیصہ الخ فصرح بقولہ فی اللفظ ای فی لفظ المتکلم سواء کان مضافا او مضافا الیہ للتعمیم واعلم انک اذا اضفت الاسم الصحیح او الجاری مجری الصحیح قد مر تفسیر کل منہما فی اصناف الاعراب الی یاء المتکلم متعلق بقولہ اضفت کسرت آخرہ ای آخر ذلک الاسم وہو الحرف الذی وقع قبل

الیاء لمناسبۃ الیاء واسکنت الیاء لاجل التخفیف او فتحتہا ای الیاء لان الاصل فی
الکلمۃ البنیۃ علی حرف واحد ھو الحرکۃ لئلا یلزم الافتتاح بالساکن والاصل
فیما بنی علی الحرکۃ الفتح للتخفیف وھو الصحیح لکن فی تقدیم قولہ واسکنت
الیاء اشعار بان المختار عندہ ھو السکون کغلامی مثال للاسم
الصحیح المضاف الی یاء المتکلم ودلوی مثال للاسم الجاری مجری الصحیح المضاف
الی یاء المتکلم ثم لما فرغ عن بیان حکم الاسم الصحیح والجاری مجراہ شرع فی بیان حکم
المنقوص والمقصور فقال وان اٰخر الاسم المضاف الی یاء المتکلم یاء سواء وجدت
للتثنیۃ او الجمع او لغیرھما مکسورا ما قبلہا ادغمت تلک الیاء فی الیاء ای فی یاء المتکلم
لاجتماع المثلین وفتحت الیاء الثانیۃ وھی یاء المتکلم لئلا یلتقی الساکنان تقول
فی قاضٍ قاضِیَّ وانما رجعت الیاء المحذوفۃ فی قاضٍ لان الاضافۃ یسقط بہا
التنوین التی یلزم منہا ومن الیاء التقاء الساکنین وان کان اٰخرہ ای اٰخر الاسم المضاف
الی یاء المتکلم واوا ساکنۃ مضموما ما قبلہا ای تلک الواو قلبتہا یاءً وعملت کما عملت
الاٰن ای فی الیاء یعنی ادغمت الیاء المبدلۃ من الواو فی یاء المتکلم وفتحتہا لاجتماع الواو
والیاء وکون اُولٰہما ساکنۃ تقول جاء فی مسلمِیَّ اصلہ مسلمُوْیَ فاعل اعلال مرمیّ
وفی الاسماء الستۃ التی سبق ذکرھا حال کونہا مضافۃً الی غیر یاء المتکلم تقول عند
اضافۃ الخمسۃ منہا الی یاء المتکلم اَخِیْ واَبِیْ وحَمِیْ وھَنِیْ بیاء مخففۃ بلا ردّ المحذوف
وھو الواو الواقعۃ لام الکلمۃ کما یرد عند الاضافۃ اجراء لہا بعد حذف علۃ
نسیًا منسیًا کما فی یدی ودمی وفِیَّ بکسر الفاء وتشدید الیاء عند الاکثر و
فمی عند قوم الظرف متعلق بقولہ تقول ای تقول فی الاربعۃ الاول بتخفیف الیاء
بلا ردّ المحذوف وفی الخامس بکسر الفاء وتشدید الیاء عند قوم من النحاۃ وفی
ھذا اشارۃ الی ما اجازہ المبرّد فی الاوّلین وھما اخی وابی من تشدید الیاء بردّ
الواو المحذوفۃ قبلہا یاء ساکنۃ وادغامہا فی یاء المتکلم والی ما ذھب الیہ بعضہم
فی الخامس وھو فِیَّ من انہ یقال فمی بقلب الواو میما قبل علی حالۃ الافراد ثم
لا یعرف وجہ حسنٌ لتقدم الاخ علی الاب فی الذکر الا ان یقال انہ اقتداء بقولہ تعالیٰ یَوْمَ
یَفِرُّ الْمَرْءُ مِنْ اَخِیْہِ وَاُمِّہٖ وَاَبِیْہِ ووجہ التقدیم فی الاٰیۃ الترقی من الادنی الی

لایرد

الاعلی کانہ یفر من اخیہ ومن صاحبتہ وبنیہ اولان الاحتیاج الی اضافۃ الاخ الی یاء المتکلم اکثر من اضافتہ الی غیرہ وذو لا یضاف الی مضمر اصلا بل یضاف الی اسم الجنس لانہ موضوع لاجل ان یتوصل بہ الی جعل اسماء الاجناس صفۃ الاسماء النکرات نحو جعل المال صفۃ لرجل تقول رجل ذو مال فوجب مراعاۃ الصفۃ وھذا التعلیل یوجب ان لا یضاف ذو الی غیر اسم فیہ معنی الجنس ولا یوجب ان لا یضاف ذو الی مضمر خاصۃ فلا وجہ لتخصیص نفی اضافتہ الی مضمر

الا ان یقال انما خصہ المضمر بالذکر لانہ لما کان لبعض تلک الاسماء حکم لم یوجد فی غیرھا حال کونہا مضافۃ الی غیر یاء المتکلم صرح بنفی اضافتہ الی مضمر اصلا سواء کان المضمر یاء المتکلم او غیرہ اسقاطا لما اختص فیہ بحکم نظرا الی اضافتہ الیہ ولما جاءت اضافۃ ذو الی المضمر فی بعض الاشعار فینتقض بہ القاعدۃ المذکورۃ من ان ذو لا یضاف الی مضمر اجاب عنہ بقولہ وقول القائل **شعر**

انما یعرف ذا الفضل ÷ من الناس ذووہ

شاذ ای قلیل لا یقاس علیہ وکذا نحو اللھم صل علی محمد وآلہ وذویہ شاذ وما جاء فی کلام بعض المتاخرین من قولہ اصلی علی محمد وذویہ ای صحابہ فذلک اقتباس من الدعاء الماثورۃ واذا قطعت تلک الاسماء الخمسۃ عن الاضافۃ قلت اخ واب وحم وھن وفم بحذف لاماتھا وجعلت علی عیناتھا اعرابھا وھذا بحث عن غیر المصنف وانما ذکر تقریبا وذو لا تقطع عن الاضافۃ البتۃ لوضعھا لازمۃ للاضافۃ الی اسم الجنس المظھر وان جاء الی الضمیر فی کلام فھو شاذ ھذا ای ما بیّنا من قسمی الاضافۃ المعنویۃ واللفظیۃ کلہ یتقید بحرف وقد یقال لا حاجۃ الی ذکر ھذا الکلام لانہ قد علم مما سبق واجیب بانہ انما ذکرہ لیکون ذکر کلمۃ اما تفصیلیۃ فی قولہ واما ما یذکر فیہ حرف الجر لفظا فسیاتی بیانہ فی القسم الثالث ان شاء اللہ تعالی وھی الحرف مع العدیل لانھا لا تستعمل الا فی العدیلین او اکثر وعدیل الذکر ھو التقدیر فلو لم یذکرہ لبقیت کلمۃ اما للتفصیل مع عدم العدیل فکانہ قال واما ما یقدر فیہ حرف الجر فی القسمین والیہ ذھب الشیخ ابن الحاجب ردا علی جمہور النحاۃ حیث لم یقولوا بتقدیر حرف الجر فی اللفظیۃ بل للحوقھا بالمعنویۃ فی تقیدہ بالحرف فعلی ھذا القول لم یکن التعریف المذکور شاملا

للمضاف الیہ بالاضافۃ اللفظیۃ الا ان یجعل التقدیر اعم من ان یکون حقیقۃ او حکما وانما لم یصرح بتقدیر حرف الجر فی الاضافۃ اللفظیۃ کما صرح بہ فی المعنویۃ لان حرف الجر فی اللفظیۃ لیست منحصرۃ فی الاقسام الثلثۃ المذکورۃ فی المعنویۃ بل یقدر بحسب اقتضاء تعدیۃ اسم الفاعل واسم المفعول کاللام فی نحو بائع البلاد عند عدم الاقتضاء کما فی احسن الوجہ وضارب زید یقدر اللام الزائدۃ لضرورۃ تصحیح الجر ثم لما فرغ عن مقاصد الثلثۃ المشتملۃ علی بیان المعربات بالاصالۃ شرع فی الخاتمۃ المحتویۃ علی بیان المعربات بالتبعیۃ فقال

الخاتمۃ فی التوابع

الخاتمۃ فی التوابع واعلم ان التی مرت من الاسماء المعربۃ کان اعرابہا ای اعراب تلک الاسماء یکون بالاصالۃ لا بالتبعیۃ ثم بینہ بقولہ بان دخلتہا ای علی نفس تلک الاسماء من غیر واسطۃ العوامل من الروافع والنواصب والجوازم من المرفوعات والمنصوبات والمجرورات بیان للاسماء المعربۃ فقد یکون الفاء للتفسیر او فی جواب شرط محذوف ای اذا کان ذلک فنقول قد یکون اعرابہ ای اعراب ہذا الاسم وہو بالرفع اما علی الابتدائیۃ فمع خبرہ فی محل النصب علی انہ خبر لیکون او علی البدلیۃ من الاسم بتبعیۃ ما قبلہ ای بتبعیۃ الاسم الذی یکون قبل ہذا الاسم فان کان ذلک الاسم مرفوعا فاعرابہ رفع وان کان منصوبا فاعرابہ نصب وان کان مجرورا فاعرابہ جر ثم المراد بالاسم ہہنا اعم من ان یکون حقیقۃ او حکما فلا یشکل بالجمل الواقعۃ اوصافا وبالجمل التی ہی معطوفات علی ما لہ اعراب ویسمی ای ذلک الاسم التابع مفعول ثان لیسمی وانما سمی تابعا لانہ ای ذلک الاسم یتبع ما قبلہ من الاسم فی الاعراب من الرفع والنصب والجر وہو ای التابع فی اصطلاح النحاۃ کل ثان ہو لبیان الحال ہہنا لا للتفضیر فلا یشکل الحد بالصفۃ الثانیۃ والثالثۃ لان کل واحد منہما فی المرتبۃ الثانیۃ لانہ تابع للمتبوع الاول لا لما قبلہ من الصفۃ فلا حاجۃ الی حمل الثانی علی المتاخر ہہنا علی المجاز کما وقع فی بعض الشروح لان الحقیقۃ ممکنۃ ولا یصار الی المجاز الا عند تعذرہا وایضا یندفع بما ذکرنا ما قیل ان المعطوف بالواو والفاء وثم واو یصح تقدیمہ علی المعطوف علیہ نحو قولہ مصرع

علیک ورحمۃ اللہ السلام ✦ علی اوجہ وعلی تقدیر حمل الثانی علی المتاخر

ينتقض بصورة التقديم الا ان يجعل المتاخر رتبة فالاولى ان يجعل قوله ثان لبيان الحال فصار للمسافة معرب باعراب سابقه الجار والمجرور صفة ثان اى كل ثان متلبس باعراب سابقه احترز به عن خبرى باب كان وان من جهة واحدة اى من مقتضى واحد فرفع عالم فى قام رجل عالم من جهة فاعلية موصوفه لا من جهة فاعلية اخرى وكذا نصب عالم فى رايت رجلا عالما من جهة مفعولية موصوفه لا من جهة اخرى وكذا اجر عالم فى مررت برجل عالم من جهة اضافة موصوفه لا من جهة اخرى وعلى هذا القياس سائر التوابع ثم احترز بقوله من جهة واحدة عن خبر المبتدأ والمفعول الثانى والثالث من باب علمت واعلمت والتوابع خمسة اقسام انما كانت منحصرة فى خمسة اقسام لان التابع لا يخلو اما ان يكون مقررا للحكم الاول اولا الاول التاكيد والثانى لا يخلو اما ان يكون مبنيا اولا فالاول لا يخلو اما ان يكون مشتقا او لا فان كان مشتقا فهو النعت وان كان غير مشتق فهو عطف البيان والثانى لا يخلو اما ان يكون بواسطة حرف اولا فان كان الاول فهو العطف بالحروف وان كان الثانى فهو بدل النعت والعطف بالحروف والتاكيد والبدل وعطف البيان ثم لما فرغ من تعداد التوابع شرع فى تعريفاتها فقال

فصل النعت

النعت

قدمه على سائر التوابع لكونه اشد متابعة واكثر استعمالا واوفر فائدة تابع يدل على معنى حاصل فى متبوعه فيه احتراز عن التوابع غير التاكيد فان التاكيد بقى داخلا فيه فلو قال مطلقا كما قال صاحب الكافية وغيره لخرج اذ معنى مطلقا اى غير مقيد بحال النسبة والتاكيد فى جاء نى القوم كلهم اجمعون يدل على معنى فى متبوعه هو الشمول والاجتماع الحاصلان فى المتبوع لكنه مقيد بحال النسبة وما يقال من ان مطلقا قيد للاحتراز به عن الحال فغير سديد لانه خرج بقوله تابع نحو جاء نى رجل عالم او يدل على معنى حاصل فى متعلق متبوعه بان قام بالذى بينه بين متبوعه علاقة اما قرابة عطف عن نسب نحو جاء نى رجل عالم ابوه او ملك نحو جاء نى رجل حسن غلامه او مخالطة نحو جاء نى رجل طويل ثوبه او تبعية نحو جاء نى رجل عالم غلام ابيه او ابو غلام ابيه والقسم الاول من النعت وهو ما يدل على معنى فى متبوعه يتبع

متبوعہ فی عشرۃ اشیاء ای یتبعہ فی اربعۃ من عشرۃ اشیاء ثلثۃ منہا ذکرت مجملۃ بقولہ فی الاعراب ای فی الرفع والنصب والجر والسبعۃ الباقیۃ التعریف والتنکیر جوّزہ الکوفیون وصف النکرۃ مطلقا بالمعرفۃ والاخفش وصف النکرۃ المخصوصۃ بہا والافراد والتثنیۃ والجمع والتذکیر والتانیث الا اذا کانت النعت مصدرا فانہ یستوی فیہ جمیع ہذہ الامور نحو رجل عدل و رجال عدل او افعل التفضیل من فانہ مفرد مذکر لاغیر او افعل التفضیل المضاف للزیادۃ علی من اضیف الیہ و وجد صفۃ یستوی فیہ المذکر والمؤنث او فعول بمعنی فاعل نحو رجل صبور وامرأۃ صبور او فعیل بمعنی مفعول کرجل جریح وامرأۃ جریح او کان مؤنثہ یطلق علی المذکر کعلامۃ ونسابۃ وانما وجب تبعیۃ ہذا النعت للمنعوت فی ہذہ الاشیاء لمکان الاتحاد بین الصفۃ والموصوف فیما صدق علیہ و قیامہ بالموصوف و یوجد منہا فی کل ترکیب اربعۃ الواحد من الاعراب والواحد من التعریف والتنکیر والواحد من الافراد والتثنیۃ والجمع وواحد من التذکیر والتانیث نحو جاء نی رجل عالم وامرأۃ عالمۃ ورجلان عالمان وامرأتان عالمتان ورجال عالمون ونساء عالمات وزید العالم وامرأۃ عالمۃ **والقسم الثانی** من النعت وہو ما یدل علی معنی فی متعلق متبوعہ انما یتبع متبوعہ فی الخمسۃ الاول فقط ای لا یتبع القسم الثانی النعت فی الخمسۃ الاخر وہی الافراد والتثنیۃ والجمع والتذکیر والتانیث بل کان حکمہ فیہا حکم الفعل لانہ اذا اسند الی الظاہر الذی بعدہ یجب افرادہ ولم یجز تثنیتہ ولا جمعہ الا علی ضعف فکذلک الصفۃ لانہا واقعۃ موقع الفعل و عاملۃ عملہ وکما ان الفعل اذا کان مسندا الی الظاہر یجب تذکیرہ عند کون الفعل مذکرا ویجب تانیثہ ان کان مؤنثا حقیقیا ویجوز اذا کان مؤنثا غیر حقیقی فکذلک الصفۃ ثم لا فائدۃ فی قولہ فقط لان الحصر المراد ہہنا مستفاد من کلمۃ انما اعنی الاعراب والتعریف والتنکیر بیان للخمسۃ الاول و یوجد منہا فی کل ترکیب اثنان الواحد من الاعراب والواحد من التعریف والتنکیر کقولہ تعالی مِنْ ہٰذِہِ الْقَرْیَۃِ الظَّالِمِ اَہْلُہَا وفائدۃ النعت غالبا تخصیص المنعوت ان کانا ای النعت والمنعوت نکرتین التخصیص فی عرف النحاۃ عبارۃ عن قلۃ الاشتراک فی النکرات نحو جاء نی رجل عالم فان قولہ رجل کان بحسب

فائدہ

حصّص الوضع مشترکا بین کل فرد من افراد الرجال فاذا وصف بعالم قل الاشتراک وخصّص بفرد من الافراد المتصفۃ بالعلم ولتوضیح ای فائدۃ النعت توضیح المنعوت ان کانا ای النعت والمنعوت معرفتین التوضیح عبارۃ عن رفع الاحتمال فی المعارف نحو جاء نی زید الفاضل فانّ قولہ زید یحتمل الفاضل وغیرہ فلمّا وصف بالفضل رفع الاحتمال وقد یکون النعت

توضیح لمجرد الثناء والمدح ای لمحض الثناء والمدح لا للتخصیص ولا للتوضیح وھذا اذا کان المنعوت معلوما عند المخاطب بذلک النعت واذا لم یکن معلوما لم یکن لمحض الثناء والمدح بل یکون للثناء والتوضیح معًا نحو بسم اللہ الرحمن الرحیم وقد یکون ای النعت للذم نحو اعوذ باللہ من الشیطان الرجیم وقد یکون ای النعت للتاکید اذا دلّ النعت علی ما یدل علیہ المنعوت نحو قولہ تعالیٰ نفخۃ واحدۃ فان الواحدۃ تدل علی ما یدل علیہ النفخۃ لان التاء فی نفخۃ للوحدۃ فیدل علی الواحد ولمّا کان استعمال ھذہ الثلثۃ الاخر قلیلا واستعمال الاولین کثیرا ذکرھا بکلمۃ قد للتقلیل وقد یجیئ النعت للتعمیم نحو کان زید یوم من الایام ای لقصد مجرد کونہ یوما لا افراد زائد اعلی ذلک من کونہ یوم الخمیس ویوم الجمعۃ وقد یجیئ للترحم نحو انا زید الفقیر وقد یجیئ لکشف الماھیۃ نحو الجسم الطویل العریض العمیق والفرق بین الصفۃ الکاشفۃ والصفۃ المؤکدۃ انّ الاولی موضحۃ مفسرۃ والثانیۃ مقررۃ وھو الفرق بین الایضاح والتقریر واعلم ان النکرۃ توصف بالجملۃ الخبریۃ وھی التی تحتمل الصدق والکذب ولا بد فیھا من ضمیر حینئذ لیعود الی الموصوف فیحصل الربط بینھما وینبغی ان یصرح بہ کما صرح بذلک عند کون الخبر جملۃ نحو مررت برجل ابوہ عالم فی مثال الجملۃ الاسمیۃ او قام ابوہ فی مثال الجملۃ الفعلیۃ وانّما وصف النکرۃ بالجملۃ الخبریۃ لان الدلالۃ علی معنی فی متبوعہ کما یوجد فی المفرد کذلک یوجد فی الجملۃ وانّما قید الجملۃ بالخبریۃ احترازا عن الجملۃ الانشائیۃ کالامر والنھی والاستفھام والتمنی وغیرھا فانھا لا تقع صفۃ ولا خبرا ولا صلۃ ولا حالا الا بتاویل وانّما خص النکرۃ بالذکر لامتناع وصف المعرفۃ بالجملۃ الخبریۃ لکون الجملۃ نکرۃ ووجوب المطابقۃ بین الموصوف والصفۃ فی التعریف والتنکیر والمضمر لا یوصف بشیئ لانّ فائدۃ الصفۃ الاصلیۃ فی المعارف ھو التوضیح وضمائر المتکلم والمخاطب اعرف المعارف فتوضیحھا تحصیل الحاصل واما المضمر الغائب فمحمول علیھا طردا للباب ولا یوصف شیئ بہ ای بالمضمر لان الموصوف اعرف من الوصف او مساو لہ

ولا شئ اعرف من المضمر ولا مساو له حتی یوصف به ثم لما فرغ عن بیان النعت شرع فی بیان العطف بالحروف فقال **فصل العطف بالحروف** ای المعطوف باحدها او العطف فی اللغۃ الامالۃ لقب هذا القسم من التوابع به لامالۃ حرف العطف ما بعدہ الی ما قبله وفی عرف النحاۃ تابع جنس یشمل التوابع کلها ینسب الیه ما ینسب الی متبوعه اعترض علی هذا الحد بانه غیر شامل لبعض افراد المحدود مثل عامل فی قولک زید عالم وعامل واجیب بان الکلام محمول علی حذف المعطوف فقدیرہ تابع ینسب الیه ما نسب الی متبوعه او ینسب الی شئ نسب الی متبوعه الیه فیشمل الصورۃ المذکورۃ ثم المراد بالنسبۃ اعم من ان یکون علی وجه الایجاب او علی وجه السلب فیدخل فیه المعطوف بلا لانه وقع النسبۃ هناک سلبا وکلاهما ای المتبوع والتابع مقصودان بتلک النسبۃ فیه احتراز عن سائر التوابع فانها لیست کذلک لان غیرہ ان کان بدلا فالمقصود هو التابع فقط وان کان غیر البدل فالمقصود هو المتبوع فقط واعترض علیه بالمعطوف ببل لکون متبوعه غیر مقصود وبالمعطوف باو وام واما لکونه غیر مقصود مع متبوعه بل المقصود احدهما واجیب عن الاول بان المتبوع فی المعطوف ببل یکون مقصودا ابتداء وان لم یکن مقصودا انتهاء بتبدل الرأی وهو الفرق بینه وبین بدل الغلط لان متبوعه غیر مقصود اصلا ابتنائه علی سبق اللسان وعن الثانی بان المراد بکونه مقصودا بالنسبۃ مع متبوعه ولو بطریق البدلیۃ والمقصود بالمعطوف باو واخواته احد الامرین فکان کل منهما مقصودا بطریق البدلیۃ ویسمی ای العطف بالحروف عطف النسق لانه یکون مع متبوعه علی نسق واحد لان کلا منهما مقصود بالنسبۃ ولما فرغ عن بیان حد العطف شرع فی بیان شرطه فقال وشرطه ای شرط العطف بالحروف ان یکون بینه وبین متبوعه احد حروف العطف وسیاتی ذکرها ای ذکر تلک الحروف فی القسم الثالث ان شاء الله تعالی نحو قام زید وعمرو فعمرو تابع ینسب الیه ما نسب الی متبوعه وهو القیام المنسوب الی زید وکلاهما مقصودان بالقیام واذا عطف علی الضمیر المرفوع المتصل بارزا کان او مستترا وجب تاکیدہ ای تاکید الضمیر المرفوع المتصل بالضمیر المنفصل اولا ثم عطف نحو ضربت انا وزید فان زید عطف علی تاء الضمیر بعد تاکیدہ بمنفصل لان الضمیر المرفوع المتصل غیر مستقل بنفسه اذ هو بمنزلۃ الجزء من الفعل والمعطوف اسم مستقل بنفسه والمستقل قوی وغیر المستقل

العطف بالحروف

ضعیف فلو عطف علیہ لزم عطف القوی علی الضعیف فیلزم انحطاط المتبوع عن التابع و مزیۃ التابع علی المتبوع وھو قبیح فیجب تاکیدہ بمنفصل لیحصل فیہ جہۃ الانفصال فیکون عطفا علی المنفصل من ھذا الوجہ فلا یلزم العطف علی جزء الکلمۃ من کل وجہ و انما قید الضمیر بالمرفوع احترازا عن المنصوب والمجرور لان العطف علیہما یجوز بغیر التاکید نحو ضربتک و زیدا ومررت بک و بزید و انما قید المرفوع بالمتصل لانہ لو کان منفصلا جاز العطف علیہ بلا تاکید نحو انا و زید ذاھبان ثم اعلم ان ھذا التاکید واجب عند المصنف رح وھو اختیار الشیخ ابن الحاجب وذھب البصریون الی انہ مستحسن لا واجب فیجوزون العطف بلا تاکید ولا فصل لکن علی قبح و اما الکوفیون فیجوزونہ بلا تاکید ولا فصل من غیر قبح الا اذا فصل استثناء مفرغ ای یجب تاکیدہ بالضمیر المنفصل فی جمیع الاوقات الا وقت وقوع فصل بین المعطوف و بین المرفوع المتصل المعطوف علیہ فحینئذ یجوز ترک التاکید بالمنفصل نحو ضربت الیوم و زید فانہ عطف علی التاء فی ضربت بدون التاکید بالمنفصل لمکان الفصل و انما یجوز ترک التاکید عند الفصل لطربان فتور فی المعطوف باعتبار البعد عن المتبوع فلا یلزم من مزیۃ التابع علی المتبوع فی الدرجۃ باعتبار استقلال التابع وعدم استقلال المتبوع لمعارضۃ ھذا الفتور و انما قلنا فحینئذ یجوز ترک التاکید بالمنفصل فانہ قد یؤکد بالمنفصل عند الفصل کقولہ تعالی فَکُبْکِبُوْا فِیْهَا هُمْ وَالْغَاوُوْنَ وقد لا یؤکد الامران متساویان ثم ھذا الفصل سواء وقع قبل حرف العطف کما فی المثال المذکور فی المتن او وقع بعدہ کما فی قولہ تعالی مَا اَشْرَکْنَا وَلَا اٰبَاؤُنَا ولا زائدۃ بعد حرف العطف للتاکید واذا عطف ای اذا ارید عطف الاسم علی الضمیر المجرور یجب اعادۃ حرف الجر نحو مررت بک و بزید و انما لم یقل اعادۃ الخافض کما قال غیرہ لاحتمال ان یکون المختار عندہ ما ذھب الیہ بعضھم من ان الجار اذا کان اسما لا یجب اعادتہ ولان حرف الجر کثیرا ما یعطف علی الضمیر المجرور فاعتبر الاغلب و انما وجب اعادۃ حرف الجر لئلا یلزم عطف المستقل علی جزء الکلمۃ لان الضمیر المجرور کالجزء من الجار لشدۃ اتصالہ بہ من حیث انہ لا ینفصل عن الجار اصلا و ان العطف علی الجزء بعد اعادۃ حرف الجر ایضا ولکن عطف الجزء علی عطف

المستقل وهذا جائز واما قراءة حمزة تَسَاءَلُوْنَ بِهٖ وَالْاَرْحَامِ بالجر عطفا على ضمير المجرور فی قوله بِهٖ بدون اعادة حرف الجر فشاذة وقيل الواو فی قوله تعالى والارحام للقسم وفيه نظر مذكور فی المطولات وكذا ما جاء فی بعض الاشعار ع فاذهب فما بك والايام من عجب ٭ فشاذ لا يقاس عليه ثم اعلم ان وجوب اعادة الجار فی حال السعة والاختيار انما هو مذهب البصريين ويجوز عندهم تركها فی حال الاضطرار واجاز الكوفيون تركها مطلقا وعن الجرمی انه يجوز بغير الاعادة اذا اكد الضمير المجرور بظاهر نحو مررت بك نفسك وزيد واعلم ان المعطوف فی حكم المعطوف عليه اذا كان الاول اى المعطوف عليه صفة لشئ نحو جاءنی زيد العالم او كان الاول خبرا الامر نحو زيد عاقل وشاعر او كان الاول صلة نحو قام الذی صلى وصام او كان حالا نحو قعد زيد مشدودا ومضروبا والثانی اى المعطوف كذلك يكون صفة او خبرا او صلة او حالا وكذا اذا وجب ان يكون فی الاول ضمير وجب ان يكون فی الثانی ايضا ضميرا لان حكم المعطوف حكم المعطوف عليه بالقياس الى ما تقدم فيجوز ان يقال قام ابوه وقعد اخوه ولا يجوز ان يقال زيد قام ابوه وقعد عمرو واما نحو رب شاة وسخلتها فيتقدير التنكير لعدم قصد التعيين اى رب شاة وسخلة لها او محمول على نكارة الضمير كربه رجلا على الشذوذ ثم اعلم ان المعطوف فی حكم المعطوف عليه الا فيما يختص بالمعطوف عليه ولا يتعدى الى غيره كبناء لا رجل وزيدا او يا زيد وعبد الله فان البناء فی اسم لا التی لنفی الجنس لتضمن من الاستغراقية وذا يختص باسم لا المنكر فلا يتعدى الى ما عطف عليه من المعرفة وكذا البناء فی المنادى لقيامه مقام كاف ادعوك كما يختص بالمنادى المفرد المعرفة فلا يتعدى الى ما عطف عليه من المضاف اذ الاضافة للبناء كالتجرد عن اللام فی يا زيد والحارث فان التجرد لدفع اجتماع آلتی التعريف وذا يختص بالمنادى فلا يتعدى الى عطف عليه وكاشتمال الضمير فی زيد شجاع وغلام ونحو ذلك فان اشتمال الضمير فی الخبر مختص بكون الخبر مشتقا فلا يتعدى الى ما عطف عليه من الجوامد فالحاصل ان المعطوف فی حكم المعطوف عليه الا ان ينفرد فی وجود السبب وعلله بان يوجد سبب البناء او سبب

الجر عن اللام او بسبب اشتمال الضمیر فی المعطوف علیہ دون المعطوف فحینئذ لا یکون المعطوف فی حکم المعطوف علیہ ثم اشار الی الاصل الذی یقتضی ان یکون المعطوف فی حکم المعطوف علیہ و یوجب ان یاخذ المعطوف حکمہ بقولہ والضابط ای الاصل والقاعدۃ فیہ ای فی کون المعطوف علیہ انہ ای الشان حیث یجوز ان یقام المعطوف مقام المعطوف علیہ جاز العطف فیکون المعطوف قائما مقام المعطوف علیہ تقدیرا وھو یقتضی ان یاخذ المعطوف حکم المعطوف علیہ لان الشئ اذا قام مقام غیرہ یاخذ حکمہ الا یری الی ان مفعول ما لم یسم فاعلہ لما قام مقام الفاعل یاخذ حکمہ و الی المضاف الیہ الذی ھو القریۃ فی قولہ تعالی واسأل القریۃ فانہ لما قام مقام المضاف المحذوف الذی ھو الاھل اخذ حکمہ وھو الاعراب وحیث لا یجوز ان یقام مقام المعطوف علیہ فلا یجوز العطف ولھذا وجب الرفع فی ذاھب فی قولک ما زید بقائم او قاعد ولا ذاھب عمرو علی انہ خبر مبتدأ وھو عمرو والجملۃ معطوفۃ علی الاولی عطف جملۃ اخری اذ لو نصب او خفض لکان معطوفا علی قائم او قائما فیکون خبرا عن زید فیکون تقدیرہ حینئذ ما زید ذاھبا عمرو وھو ممتنع لخلوہ عن العائد الواجب فی الخبر الی اسم ما فاذا لم یجز ان یقام ذاھب عمرو مقام القائم الذی ھو الخبر للمعطوف علیہ لم یجز عطفہ علیہ والعطف بعاطف واحد علی معمولی عاملین مختلفین جائز اذا کان بعض المعطوف علیہ مجرورا مقدما علی بعض المعطوف المرفوع والمنصوب والمعطوف کذلک بأن کان المجرور فیہ مقدما علی المرفوع او المنصوب نحو فی الدار زیدٌ والحجرۃ عمرو فالحجرۃ عطف علی الدار العامل فیہ فی وعمرو عطف علی زید والعامل فیہ الابتداء وکان بعض المعطوف علیہ مجرورا مقدما کالمعطوف وانما جاز العطف فی ھذہ الصورۃ لانہ مسموع من العرب کما جاء فی بعض الاشعار **شعر**

اَکُلَّ امْرِءٍ تَحْسَبِیْنَ امْرَءً + وَنَارٍ تُوْقَدُ بِاللَّیْلِ نَارًا

فان قولہ نارٍ عطف علی امرءٍ المجرور والعامل فیہ کل وقولہ نارًا عطف علی امرءً المنصوب والعامل فیہ تحسبین وکما فی مثال ما کلُّ سوداءَ تمرۃٌ ولا بیضاءَ شحمۃٌ فان قولہ بیضاء عطف علی سوداء المجرور والعامل فیہ کلّ وقولہ شحمۃ عطف علی

ثمرۃ والعامل فیہ مما فاقتصر الجواز علی صورۃ السماع لان ما خالف القیاس یقتصر علی مورد السماع ولم یسمع الا فی صورۃ تقدیم المجرور ولهذا قال اذا کان مجرورا مقدما وفیہ اشارۃ الی انہ لو لم یکن بعض المعطوف علیہ مجرورا مقدما لم یجز العطف فی صورۃ ما وان کان العطف علی معمولی عامل واحد فیجوز نحو ضرب زید عمرا وبکر خالدا لعدم المانع وهو قیام حرف العطف مقام العاملین وانما وصف العاملین باختلاف لبیان العموم فان الوصف قد یکون لبیان المقصود بان یوصف الشیء الجنس لبیان عموم الحکم وشموله الجنس منه قوله تعالی وَمَا مِنْ دَآبَّةٍ فِی الْاَرْضِ وَلَا طٰٓئِرٍ یَّطِیْرُ بِجَنَاحَیْهِ وقال بعض الفضلاء ولا یبعد ان یقال هو الاحتراز عن مثل ضرب واکرم علی ما نقل عن الفراء انہ تشریک العاملین فیجوز العطف علیهما علی معمولی عاملین مختلفین بل متحدین فی المعمول ثم اعلم ان جواز العطف فی صورۃ تقدیم المجرور انما هو مذهب الاعلم وغیرہ من البصریین المتاخرین وهو الذی اختارہ المصنف وههنا مذهبان اخران کما اشار الیهما بقوله وفی هذہ المسئلۃ ای وفی مسئلۃ العطف علی معمولی عاملین مختلفین مذهبان اخران وهما ان یقال یجوز ذلک العطف مطلقا ای سواء کان المجرور مقدما او لا عند الفراء قیاسا علی العطف علی معمولی عامل واحد الا اذا وقع الفصل بین العاطف والمجرور نحو ان زیدا فی الدار وعمروا فی الحجرۃ ونحو ذهب زید الی عمرو وبکر الی خالد فان العطف ههنا غیر جائز اتفاقا للفصل بین العاطف الذی هو الجار وبین المجرور ولا یجوز ذلک العطف مطلقا ای سواء کان المجرور مقدما او لا عند سیبویه والیه ذهب البصریون المتقدمون لان حرف العطف نائب مناب العامل الواحد فلم تقوون تقوم مقام العاملین ثم لما فرغ عن بیان العطف بالحروف شرع فی بیان التوکید فقال

فصل التوکید جاء بالواو والهمزۃ وانما عقب به العطف لان العاطف وهو ثم والفاء قد یزداد فی التاکید اللفظی کما یقال ثم واللہ واللہ وکقوله تعالی کَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُوْنَ ثُمَّ کَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُوْنَ وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِیْنَ یَفْرَحُوْنَ بِمَآ اَتَوْا وَّیُحِبُّوْنَ اَنْ یُّحْمَدُوْا بِمَا لَمْ یَفْعَلُوْا فَلَا تَحْسَبَنَّهُمْ بِمَفَازَۃٍ تابع جنس یتناول التوابع کلها وقوله یدل علی تقریر المتبوع فصل خرج به العطف بالحروف والبدل لانهما لا

التوکید

ف یا ام عمرو ۱۲

يد لان على تقرير المتبوع وقوله فيما نسب اليه خرج به النعت وعطف البيان لانهما
وان كانا دالين على تقرير المتبوع لكنهما لم يدلا على تقريره فيما نسب اليه بل في
تعيين ذاته او على شمول الحكم لكل فرد من افراد المتبوع انما قال هذا ليدخل
فيه التاكيد بكل واجمع وتوابعهما فان قلت هذا الحد غير صادق على نحو ضرب
زيد ونحو ان زيدا قائم لانه لا يدل على تقرير المتبوع في النسبة او الشمول مع انه
تاكيد قلت هذا الحد مخصوص لنوع من التاكيد وهو التاكيد الاسمي لان البحث
في قسم الاسم فلا يضر خروج التاكيد الفعلي والحرفي عن الحد ثم لما عرف التوكيد شرع
في تقسيمه فقال والتاكيد على قسمين لفظي اي منسوب الى اللفظ لانه لا يحصل
الا من تقرير اللفظ وهو مختص بالمعارف الا في المحكوم به وكذا المعنوي مختص
بالمعارف مطلقا عند البصريين و بنفسه وعينه منه عند الكوفيين وهو اي
التاكيد اللفظي تكرير اللفظ الاول ويجري في الالفاظ كلها اسماء او افعالا او حروفا
او مركبات تقييدية او غيرها نحو جاءني زيد زيد وجاءني جاءني زيد ان ان
زيدا قائم ونحو جاء زيد جاء زيد ورجل قائم رجل قائم والمراد بتكرير اللفظ
الاول اعم من ان يكون حقيقة او حكما ليتناول مثل ضربت انت وضربت انا و
ضربتك اياك فان ذلك في تكرير اللفظ الاول حكما وان كان مخالفا للاول لفظا ومعنوي
اي منسوب الى المعنى لانه لا يحصل الا من ملاحظة المعنى وهو اي التاكيد المعنوي
يكون بالفاظ معدودة اي مخصوصة محدودة وهي تسعة المذكورة في المتن وما اخذ
منها بالتثنية والجمع وقال المالكي كلمة جميع وعامة بمنزلة كل عند سيبويه
وان غفل عنها سائر النحاة وهي اي وتلك الالفاظ النفس والعين يستعملان
للواحد والمثنى والمجموع متلبسين باختلاف الصيغة اي صيغتهما من حيث الافراد
والتثنية والجمع والضمير اي باختلاف ضميرهما الراجع الى المتبوع المذكور نحو
جاءني زيد نفسه للمذكر الواحد والزيدان انفسهما بايراد صيغة الجمع في تثنية
المذكر او نفساهما بايراد صيغة التثنية عند بعض العرب والاول اولى لما سياتي
في بحث المثنى والزيدون انفسهم لجمع المذكر وكذلك اي مثل النفس في الامثلة
عينه نحو جاءني زيد عينه للمذكر الواحد وجاءني الزيدان اعينهما وعيناهما للتثنية

المذکر وجاء فی زید ون اعینہم لجمع المذکر ولما ذکر امثلۃ تاکید المذکر بالنفس
والعین شرع فی بیان امثلۃ تاکید المؤنث بہما فقال وجاءتنی الھند نفسہا وجاءتنی الھندان
انفسہما او نفساھما وجاءتنی الھندات انفسھن وکذلک عینہا واعینہما
اوعیناھما واعینھن وکلا للمذکر وکلتا بزیادۃ التاء للمؤنث للمثنی خاصۃ ای یستعملان
لتاکید المثنی خاصۃ باختلاف الضمیر باعتبار من ھو غائب او مخاطب او متکلم
نحو قام الرجلان کلاھما وقامت المرأتان کلتاھما وقمتما کلاکما وقمتما کلتاکما وقمنا
کلانا وقمنا کلتانا ثم قولہ خاصۃ منصوب علی انہ حال من المثنی لانہ مفعول بہ صریحا
لیستعملان مقدرا فان قلت کون ذی الحال مذکرا وکون الحال اعنی خاصۃ مؤنثا لایجوز
لانہ وجبت المطابقۃ بینہما قلت التاء فی خاصۃ لیست للتانیث بل ھی للمبالغۃ کما فی
علامۃ ویجوز ان یکون خاصۃ مصدرا علی وزن فاعلۃ بمعنی الخصوص کالباقیۃ فی قولہ
تعالی هَلْ تَرٰى لَهُمْ مِّنْۢ بَاقِيَةٍ بمعنی البقاء منصوبا بما یفعل مقدرا ای خص المثنی بتاکیدھما
خصوصا وانما قال خاصۃ احترازا عن المفرد والجمع فانہما لا یؤکدان بکلا وکلتا وکل
واجمع واکتع من حول کتیع ای تام وابتع من البتع بفتحتین وھو طول العنق مع الشدۃ
مفردۃ والجامع بینہما الوکادۃ والظھور وابصع بالصاد المھملۃ وقیل بالضاد المعجمۃ
من بضع العرق ای سال لغیر المثنی ای یجیٔ ھذہ الالفاظ لغیر المثنی من واحد وجمع
مذکرا ومؤنث باختلاف الضمیر فی کلمۃ کل دون الصیغۃ والصیغۃ ای وباختلاف الصیغۃ
فی کلمات البواقی دون الضمیر نحو جاء نی القوم کلھم اجمعون اکتعون ابتعون
ابصعون للجمع والمذکر وقامت النساء کلھن جمع کتع بتع بصع لجمع المؤنث
وھذا انما یجوز فی جمع المؤنث بتاویل الجماعۃ وفی الواحدۃ المؤنث یجوز بدلہ
نحو اشتریت الجاریۃ کلھا جمعاء کتعاء بصعاء وفی جمع المؤنث خاصۃ کتع بتع
بصع واذا اردت تاکید المضمر المرفوع المتصل سواء کان مستکنا او بارزا بالنفس
والعین لا بکلا وکلتا وکل واجمع واخواتہ یجب تاکیدہ ای تاکید المضمر المرفوع
المتصل بالضمیر المنفصل اولا ثم اکد بالنفس والعین نحو ضربت انت نفسک
فان نفسک تاکید لتاء الضمیر بعد تاکیدہ بمنفصل وکذا زید ضرب ھو نفسہ وانما
یجب تاکیدہ بمنفصل لان النفس والعین یقعان فاعلین کثیرا نحو زید ضرب

ای کلمۃ یستعملان ۱۲

وکلاہما فعیل بمعنی فاعل ۱۲

جمع اکتع وابتع وابصع

نفسُہ وبشر جاء عینہ فلو جعلا تاکیدین للمتصل المستکن بغیر التاکید بمنفصل لزم التباس التاکید بالفاعل فی مثل زید ضرب ھو نفسہ و بشر جاء ھو عینہ و لما لزم الالتباس فی ھذہ الصورۃ التزموا فی مالا یلزم ذلک وھو المضمر المرفوع المتصل البارز طردًا للباب بخلاف کل واجمع حیث لا یصح وقوعھما فاعلین فلا حاجۃ الی التاکید لعدم اللبس وانما قید المضمر بالمرفوع لجواز تاکید المضمر المنصوب والمجرور بالنفس والعین بلا تاکیدھما بالمنفصل نحو ضربتک نفسک ومررت بک نفسک وانما قید بالمتصل لجواز تاکید المضمر المرفوع المنفصل بالنفس والعین بلا تاکیدہ بمنفصل اٰخر نحو انت نفسک فاعل ولا یؤکد بکل واجمع شیئ الا ما ای شیئ مفرد کان او جمعًا یکون لہ اجزاء وابعاض اراد بالاجزاء الامور المتعددۃ لیعم الافراد والاجزاء یصح افتراقھا ای افتراق تلک الاجزاء والابعاض حسًا کالقوم وکالرجال فان کل واحد منھما یصح افتراق اجزائہ وابعاضہ ای افرادہ فی الحس وھی زید وعمرو وبکر الی غیر ذلک کما تقول اکرمت القوم کلھم ثم قولہ حسًا منصوب علی انہ تمیز من فاعل یصح او علی انہ مفعول مطلق ای یصح افتراقھا افتراق حس او علی انہ خبر کان المحذوف فتراو علی انہ حال بحذف المضاف ای یصح افتراقھا حال کونھا ذات حس وقولہ حکمًا عطف علی حسًا او حکمًا کالعبد فانہ یصح افتراق اجزائہ فی الحکم بالنسبۃ الی بعض الافعال کالشراء والبیع لانہ یمکن شراء نصفہ او ثلثہ او ربعہ کما تقول اشتریت العبد کلہ ولا یصح افتراق اجزائہ فی الحکم بالنسبۃ الی بعض الافعال کالاکرام والمجیئ و الذھاب ولھذا لا یقال اکرمت العبد کلہ فانہ لا یصح افتراق اجزائہ بالنسبۃ الی الاکرام لانہ لا یمکن اکرام نصفہ او ثلثہ او ربعہ ولذا لا یصح ان یقال جاء زید کلہ وذھب زید کلہ اذ لا یصح افتراق اجزاء زید لا حسًا ولا حکمًا وانما لا یؤکد بکل واجمع الا ما لہ اجزاء وابعاض لان وضعھما لافادۃ الشمول وذا لا یتحقق ذلک فیما لا اجزاء لہ حسًا او حکمًا ولا تقول اکرمت العبد کلہ واعلم ان اکتع وابتع وابصع اتباع بفتح الھمزۃ جمع لاجمع لم یرد بہ انھا تواکید لاجمع کما ذھب الیہ ابن البرھان بل یراد انھا اتباع لہ استعمالا یعنی انھا لا تستعمل تاکیدًا ابدًا لانھا لا تدل علی معنی الجمع ظاھرًا الا اذا ضمت الی اجمع والی ھذا اشار بقولہ ولیس لھا ای لتلک الالفاظ معنی ھھنا ای فیما استعملت

تاکیداً ابداً ونذا ای بدون اجمع وانما قال ههنا لان هذه الالفاظ الثلثة موضوعة لمعانی فی الاصل من غیر اجمع کما اشرنا الیه فلا یجوز الفاء للنتیجة تقدیمها ای تقدیم تلک الالفاظ علی اجمع لکونها اتباعاً له ثم تقدیم اکتع علی اخویه فی الفصیح ثم ابتع علی ابصع عند الزمخشری وعند البغدادیة والجزولی یقدم ابصع علی ابتع وقال ابن کیسان ابتداء بایتهن شئت بعد اجمع ولا یجوز ذکرها ای ذکر اکتع وابتع وابصع بدونه ای بدون ذکر اجمع لانه یلزم ذکر التابع بدون ذکر المتبوع ثم لما فرغ عن بیان التاکید شرع فی بیان البدل فقال

فصل البدل تابع جنس یشمل التوابع کلها ینسب الیه ما نسب الی متبوعه اعترض علی هذا الحد بانه لا یشمل البدل من المنسوب نحو ضیفی زید اخوک وجوابه فی حد العطف بالحروف ولو قال البدل تابع مقصود بالنسبة دون متبوعه لکان اشمل واخصر وهو المقصود بالنسبة احترز به عن النعت والتوکید وعطف البیان لانها لیست مقصودة بما نسب الی المتبوع دون متبوعه احترز به عن العطف بالحرف لانه ان کان تابعاً مقصوداً بالنسبة لکن المتبوع کذلک مقصود بالنسبة ولما فرغ عن تعریف البدل شرع فی تقسیمه فقال واقسام البدل اربعة وذلک لان البدل اما ان یکون مدلوله مدلول المبدل منه اولا فالاول بدل الکل من الکل والثانی اما ان یکون مدلوله بعض مدلول المبدل منه اولا فالاول بدل البعض من الکل والثانی اما ان یکون بین المبدل والمبدل منه تعلق غیر الکلیة والبعضیة اولا فالاول بدل الاشتمال والثانی بدل الغلط احدها بدل الکل من الکل وهو ما مدلوله مدلول المتبوع نحو جاء نی زید اخوک فان قلت کیف یکون مدلول اخوک مدلول زید لانه یدل علی اخوة المخاطب ولا یدل علیها زید وایضاً لو کان مدلوله عین مدلول المتبوع لکان تاکیداً ولم یکن بدلاً قلت المراد بقوله وهو ما مدلوله مدلول المتبوع انهما متحدان فیما صدقا علیه ای یطلقان علی ذات واحدة وثانیها بدل البعض من الکل وهو ما مدلوله جزء مدلول المتبوع نحو ضربت زیداً رأسه وثالثها بدل الاشتمال وهو ما یکون بینهما ای بین البدل والمبدل منه تعلق ونسبة غیر الکلیة والبعضیة کسلب زید ثوبه واعجبنی زید علمه وانما سمی هذا بدل الاشتمال لاشتمال المبدل منه علی البدل باعتبار تشوقه الی البدل وکونه دالاً علیه اجمالاً بحیث یبقی سامع المبدل منه منتظراً الذکر البدل هذا

هو الوجه المشهور المطرد في افراد هذا البدل وبه اخذ الحاجبي وابو البقاء وقيل لاشتمال البدل على المبدل منه قال الجرجاني في قولهم سلب زيد ثوبه لان الثوب لما اتصل به واشتمل عليه صار بمنزلة ما هو جزء منه فصح البدل وقال المبرد لاشتمال الفعل المسند الى المبدل منه على البدل ليفيد وبينه لان أعجب في قوله اعجبني زيد علمه مسند الى زيد ولا يكتفى من حيث المعنى لانه لا يعجبك الا العلم واليه ذهب الاندلسي الفجداني ويرد على هذا بدل البعض نحو اعجبني زيد رأسه فان الاعجاب بالنسبة الى الرأس مثله الى العلم في الاشتمال لكنه لا يقدح هذا في اختصاص التسمية لان الاطراد في وجه التسمية غير لازم كما مر غير مرة ثم المراد بالمتعلق بينهما بحيث يوجب النسبة الى المبدل منه النسبة الى البدل اجمالا فتبقى النفس عند ذكر المبدل منه منتظرة الى البيان بذكر البدل نحو اعجبني زيد علمه فان علم ابتداء ان يكون زيد معجبا باعتبار صفاته كالعلم والجود والشجاعة وغيرها لا باعتبار ذاته فتضمن نسبة الاعجاب الى زيد نسبة الى صفة اجمالا بخلاف بدل الغلط نحو ضربت زيدا غلامه او حماره لان نسبة الضرب الى زيد تامة اي غير مجملة لا يلزم في صحتها اعتبار غير زيد فيكون من باب الغلط ولا يدخل بدل الاشتمال في بعض افراده ورابعها بدل الغلط وهو ما يذكر بعد الغلط كجاء في زيد جعفر ورأيت رجلا حمارا وانما سمي بدل الغلط لكون الغلط سببا للاتيان به لا انه غلط ولذا ذكره ههنا والا فالغلط مما لا ثبوت له فينبغي ان لم يذكر ثم الظاهر ان الاضافة في جميع الابدال مطردة بمعنى اللام لكن بادنى ملابسة اي بدل يختص بان ينسب الى الكل والى البعض او الى الاشتمال او الى الغلط والبدل ان كان نكرة من معرفة يجب نعته اي نعت ذلك البدل النكرة وقيل حسن نعته كقوله تعالى بالناصية ناصية كاذبة خاطئة فان قوله ناصية نكرة ابدلت عن المعرفة وهي الناصية فنعتت بكاذبة وذلك لكراهتهم كون المقصود قاصرا في الدلالة عن غيره وكون النعت كالجابر لذلك فان قلت يشكل هذا بقوله تعالى قل هو الله احد فان قوله احد بدل من الله في بعض الوجوه ولم ينعت بشيء وبقوله تعالى حم تنزيل الكتب من الله العزيز العليم الى قوله شديد العقاب بدل من الله وهو نكرة لان الاضافة لفظية ولم ينعت بشيء قلت كل من ذلك بدل على

الاعجاب

الفجدانی

ف: المراد في وجه التسمية غير مرة ١٢

ف: الغلط مما لا ثبوت له

ف: الاضافة في جميع الابدال بادنى ملابسة ١٢

التسامح وبالحقیقۃ ھو صفۃ البدل والنقد یر قُلْ ھُوَ اللہُ اَحَدٌ واِنَّہٗ شَدِیْدُ الْعِقَابِ
ثم النعت انما یجب اذا ابدلت النکرۃ من المعرفۃ بدل الکل بخلاف غیرہ فانہ لا یجب نعتہ
نحو مررت بزید حمار ونحوہ ولا یجب ذلک ای نعت البدل فی عکسہ ای فی عکس ما اذا کان
البدل نکرۃ عن معرفۃ وھو ان یکون البدل معرفۃ عن نکرۃ نحو قام رجل اخوک ولا یجب ذلک یعنی
النعت فی المتجانسین ای فی المتماثلین بان یکونا معرفتین نحو ضرب زید اخوک او نکرتین
نحو جاء نی رجل غلام لک ثم لما فرغ عن بیان البدل شرع فی عطف البیان فقال

فصل عطف البیان تابع جنس یتناول التوابع کلھا غیر صفۃ احترز بہ عن الصفۃ
یوضح متبوعہ احترز بہ عن بواقی التوابع اذ غیر صفۃ منہا لیس بموضح وھو ای عطف
البیان اشہر اسمی شئ ھذا ھو المفہوم من المفصل والمذکور فی البواقی لا یجب
ان یکون علما ولا اعرف وبوافقہا فی الوجیز حیث قال ولا یلزم ان یکون
اوضح من المتبوع بسبب مجیئہ بعلم مشترک اذ قد یوضح الشئ ما ھو اوضح منہ
متفرقا عند اجتماعہما کما اذا کنی کل من المسلمین بعبد اللہ وعبد الرحمن وعبد الرحیم
وابی محمد عبد اللہ یوضح الثانی الاول وان کان الاول اوضح منہ مفردا نحو قام
ابو حفص عمر رض فقولہ عمر عطف علی ابو حفص وھو کنیۃ امیر المؤمنین عمر بن الخطاب
رضی اللہ تعالی عنہ وقولہ وقام عبد اللہ بن عمر علی ھذا القیاس ولا یلتبس عطف
البیان بالبدل لفظا ای من حیث اللفظ وقید بہ لان التناس بینہما معنی مطلقا
ای فی کل صورۃ وذلک لما مر فی الحد من ان البدل مقصود بالنسبۃ وذکر المبدل منہ للتوطئۃ
وعطف البیان غیر مقصود بہ المتبوع وذکرہ لتوضیح المتبوع فی مثل قول الشاعر
متعلق بقولہ ولا یلتبس والشاعر المراد الاسدی **شعر**

اَنَا ابْنُ التَّارِکِ الْبَکْرِیِّ بِشْرٍ عَلَیْہِ الطَّیْرُ تَرْقُبُہٗ وُقُوْعًا

فان قولہ بشر عطف بیان للبکری ولا یصح ان یکون بدلا اذ البدل مقصود فی حکم
تکریر العامل فیکون المعنی التارک بشر فلا یصح لکونہ من باب الضارب زید الا عند من
یجیزہ والمراد بقولہ فی مثل ما کان عطف بیان من المعرف باللام الذی اضیف الیہ الصفۃ
المعرف باللام نحو الضارب الرجل وقولہ علیہ الطیر مفعول ثان للتارک ان جعل بمعنی المصیر
والا فھو حال وقولہ ترقبہ حال من الطیر وان کان مبتدأ فھو حال من الضمیر المستکن

التسامح

عطف البیان

في عليه وقوعاً اجمع واقع حال من فاعل ترقبا اى واقعة حوله مترقبة لازهاق روحه ولان
الانسان ما دام به رمق فان الطير لا يقرب به ثم لما فرغ عن الباب الاول الثابت في الاسم
المعرب شرع في باب الثاني الثابت في الاسم المبني فقال

الباب الثاني في الاسم المبني وهو اسم وقع حال كونه غير مركب مع غيره تركيباً اسنادياً
او مع عامله او تركيب تحقق معه العامل على ما عرفت من الخلاف الا تاويل في حد المعرب
نحو اب ت ث لعله اراد اسماء هذه الحروف لا مسمياتها والا فلا يستقيم التمثيل بحروف
الهجاء لانه بحث عن الاسم المبني على انه وقع في بعض النسخ نحو الف وبا وتا وثا وواحد واثنان
وثلثة وكلفظ زيد حال كونه وحده فانه اى نحو هذه الاسماء مبني بالفعل على السكون ومعرب
بالقوة اى بالامكان هذا ما ذهب اليه الشيخ ابن الحاجب وتبعه المص اعتبار الحصول الاستحقاق
بالفعل مع الصلاحية ولهذا اخذ التركيب في تعريف المعرب وذهب صاحب الكشاف الى ان الاسماء
المعدودة العارية عن المشابهة بمبني الاصل معربة بالفعل اعتباراً لمجرد صلاحية الاعراب بعد التركيب
او شابه مبني الاصل اى ناسب مناسبة مؤثرة في البناء وانما فسرنا قوله شابه بقولنا
ناسب ليتناول ما تضمن معنى مبني الاصل كاين وما وقع موقعه كنزال وما اضيف
اليه نحو يومئذ فان كلا منها مناسب لمبني الاصل وليس بمشابه له وانما
وصفنا المناسبة بمؤثرة في البناء احترازاً عن المناسبات التي لم تؤثر في البناء لضعف
او معارض كمناسبة اسم الفاعل الذي بمعنى الماضي ومناسبة غير المنصرف الفعل الماضي
ولام في الفرعيتين ومناسبة اى للحرف مع لزوم الاضافة المنافية للبناء اما الضعف
ففي اسم الفاعل الذي بمعنى الماضي فانه وان كان بمعنى الماضي لكنه جار على المضارع
اى يوازنه في حركاته وسكناته فهو مناسب للماضي في المعنى ومخالف له في اللفظ فكان
مناسبة اسم فاعل للماضي ضعيفة واما المعارض ففي غير المنصرف فانه يناسب الفعل
مطلقاً في الفرعيتين ومناسبة الماضي تقتضي البناء ومناسبة المضارع تقتضي
الاعراب فلم تؤثر هذه المناسبة مع المعارضة وكذا يتحقق في مناسبة اي معارض
وهو الاضافة المانعة للبناء لكونه لازم الاضافة كما مر ثم كلمة او في قوله او شابه
لمنع الخلو دون الجمع بان يكون متعلقاً بقوله شابه وهذا شروع في بيان مشابه الاسم
بمبني الاصل اى بان يكون الاسم في الدلالة على معناه محتاجاً الى قرينة كالاشارة

الباب الثاني في الاسم المبني

فبنی

فشابہ الحرف فی الاحتیاج فمبنیٌ لهذه المشابهة نحو هؤلاء ونحوها ای ونحو قرینة الاشارة کقرینة الصلة اونحو کلمة هؤلاء مثل هذا وذاك من اسماء الاشارة اوبکونہ ای ذلك الاسم مبنیًا علی اقل من ثلثة احرف او تضمن الاسم معنی الحرف تحقیقًا لا توهمًا فلا یرد بناء التثنیة لان تضمنها واو العطف وهمی لاحقیقی نحو اَوْ مَنْ مثالان لما هو مبنی علی اقل من ثلثة احرف فشابہ الحرف کمِنْ وعَنْ فی البناء علی ذلك

فبنی

فمبنی لهذا واحَدَ عشَرَ الی تسعةَ عشَرَ مثال لما هو متضمن لمعنی حرف العطف لان معناه احد وعشر فمبنی لهذه المشابهة واذا عرفت ذلك فاعلم ان وجوه المشابهة سبعةٌ بالاستقراء احدها تضمنُ الاسم معنی مبنی الاصل وثانیها الافتقار فی الدلالة علی المعنی وثالثها وقوعه موقعه ورابعها مشاکلته لما وقع موقعه وخامسها وقوعه

فبنی

اشبهه

موقع ما اشبهه کالمنادی المضموم وسادسها اضافته ما اشبه وسابعها بناؤه علی اقل من ثلثة احرف وهذا القسم ای ما شابه بمبنی الاصل لایکون معربًا اصلًا ای لا بالفعل ولا بالقوة بخلاف القسم الاول ای ما وقع غیر مرکب مع غیره فانه مبنی بالفعل ومعرب بالقوة کما عرفت وحکمه ای حکم الاسم المبنی ان لایختلف اٰخره باختلاف العوامل فی اوله لا لفظًا ولا تقدیرا لکونه مقابلا للمعرب فجعل حکمه مقابلا لحکم المعرب وانما قال باختلاف العوامل لانه یجوز ان یختلف اٰخر المبنی لا باختلاف العوامل نحو مِنَ الرجلِ ومن المرءُ ومَن زیدٌ ثم الحق ان یؤخر حکم المبنی عن تقسیمه الا انه قدمه لان غایره خیطه تعریفا للمبنی فنبه علی انه للحکم الذی لایعرف المبنی الابعد معرفته فعقب تعریفه بقوله وحکمه تنبیها علی وجه العدول وحرکاته ای حرکات المبنی تسمی ضمًا سمی به لحصوله بضم الشفتین وفتحًا سمی به لانفتاح الفم فی التلفظ به وکسرًا سمی به لانکسار الشفة السفلی فی التلفظ به وسکونه ای سکون المبنی یسمی وقفًا سمی به لتوقف النفس به وانما هی علی اصطلاح البصریین یعنی ان التسمیة المخصوصة بهذه الالقاب المبنی انما هی علی اصطلاح البصریین من المتقدمین والمتأخرین واما الکوفیون فیطلقون القاب الاعراب علی البناء وبالعکس وانما قال وحرکاته تسمی لان المبنی قد یکون مع الالف والیاء نحو یازیدانِ ولا رجلین ولا تسمیان ضمًا وفتحًا حقیقة وقد وقع ذلك التسمیة فی کلام المتقدمین مجازا وقال الشیخ الرضی وعندی ان

اطلاق الرفع والنصب والجر علی الحرکات الاعرابیۃ حقیقۃ وعلی الحروف الاعرابیۃ مجاز وهو ای الاسم المبنی مطلقا لا المشابہ مبنی الاصل فقط لان الاصوات داخلۃ تحت قولہ وقع غیر مرکب مع غیرہ فمن خص المبنی بالمشابہ لمبنی الاصل فقد سہوا بیّنًا علی ثمانیۃ انواع خبر لقولہ وهو المضمرات بدل من الانواع فهو مجرور او خبر علی تقدیر احدها فمرفوع وکذا ما عطف علیہ اسماء الاشارۃ والموصولات واسماء الافعال والاصوات بالجر او بالرفع علی انہ معطوف علی الاسماء ویرد علی هذا ان الاصوات لیست باسماء لانها لم توضع لمعنی بل هی حکایۃ علیہ بالتبع فکیف یکون ذکرها فی الاسماء المبنیۃ واجیب بانها ملحقۃ بالاسماء لحصول الفائدۃ بها کالاسماء فعوملت معاملتها واجریت مجراها فی البناء فلهذا عدها منها ولا یجوز ان یکون الاصوات اصواتا علی انہ معطوف علی الافعال لانہ صدر بحث الاصوات فیما بعد بالاصوات لا باسماء الاصوات والمرکبات والکنایات وبعض الظروف وانما قال وبعض الظروف لان جمیع الظروف لیست بمبنیۃ بل المبنی بعضها وانما لم یقل بعض الموصولات مع ان ایًّا وایّۃً منها معربتان ولم یقل ایضا وبعض الکنایات مع ان فلانا وفلانۃ منها معربتان لان اکثر کل من الموصولات والکنایات مبنیۃ وللاکثر حکم الکل بخلاف الظروف وان اکثرها معربۃ فافترق ولئلا یوهم انہ اختار ما ذهب الیہ بعضهم من ان اللذین واللتین من الموصولات معربتان لکن ینبغی ان یقول وبعض المرکبات لان المرکبات قسمان قسم مبنی من نحو خمسۃ عشر وقسم معرب وهو بعلبک واذا عرفت ذلک فاعلم ان حصر المبنی فی ثمانیۃ انواع لا یشکل بما الشرطیۃ الاستفهامیۃ والصفتیۃ والتامۃ وبمن واقسامها سوی الموصولۃ لان المراد بالموصولات لیس مجرد الموصول بل هو باب فی بیان طائفۃ من الاسماء المبنیۃ موصولۃ کانت او غیرها ولا یشکل ایضا بفعال التی لیست بمعنی الامر لان المراد باسماء الافعال لیس مجرد اسم الفعل بل هو باب فی بیان طائفۃ من الاسماء المبنیۃ ولا یشکل ایضا بخمسۃ فی خمسۃ عشر وبعل فی بعلبک فانہ مبنی مع انہ لم یدخل فی اقسام المبنی لان المرکبات باب فی بیان طائفۃ من الاسماء المبنیۃ ولا یقتصر علی بیان للمرکب ولا بمثل غیر مع ما وان لدخولها هکذا فی بعض الظروف ولما فرغ عن تعدد المبنیات شرع فی تعریف کل واحد منها فقال **فصل**

اسماء

الاکثر

المضمر قدمه على سائر المبنيات لان افراده كلها مبنية من غير اختلاف وانما بنى المضمر لانه يحتاج الى الحضور او تقدم المكنى عنه فاشبه الحروف فى الاحتياج اسم صرح باسم ليخرج عنه كاف الخطاب فى ذلك وويلك ورائك لانه حرف وضع ليدل على متكلم او مخاطب اى بالمادة لا بالصيغة فلا يرد لفظ المتكلم والمخاطب لانهما الدلالة عليهما بالصيغة لا بالمادة او يراد بالمتكلم والمخاطب من ليس فيهما جهة الغيبة فلا يرد لفظ المتكلم والمخاطب لكونهما من الاسماء الظاهرة وهى غيب او يراد بالمتكلم والمخاطب الاصطلاحيان دون اللغويين فلا يرد ان لانهما لا يسميان متكلما او مخاطبا فى الاصطلاح او غائب تقدم ذكره صفة غائب وفيه احتراز عن الاسماء الظاهرة فانها وان كانت غائبة لكن لا يشترط تقدم ذكرها لفظا او معنى او حكما المراد بتقدم ذكره لفظا اعم من ان يكون تحقيقا نحو ضرب زيد غلامه او تقديرا نحو ضرب غلامه زيد لتقدم الفاعل تقديرا والمراد بتقدم ذكره معنى ان يتقدم ما تضمن معنى الضمير نحو قوله تعالى اِعْدِلُوْا هُوَ اَقْرَبُ لِلتَّقْوٰى اى العدل لتضمن اِعْدِلُوْا اياه او يدل عليه سياق الكلام التزاما نحو قوله تعالى وَلِاَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ اى لابوى الميت اذ سوق الكلام لبيان الميراث وهو يستلزم سبق الميت والمراد بتقدم ذكره حكما ان يعود الضمير الى ما حضر فى الذهن من الشان والقصة او غيرهما ولم يصرح به لقصد الابهام والاجمال اولا ثم التفسير ثانيا فى مقام التفخيم والتعظيم لان ذكر الشئ مبهما ثم ذكره مفسرا يوجب فى المفسر تفخيما وتعظيما فهو عائد الى ما تقدم ذكره حكما كقوله تعالى قُلْ هُوَ اللّٰهُ اَحَدٌ وكقولك نعم رجلا ثم لما فرغ عن تعريف المضمر شرع فى تقسيمه فقال وهو اى المضمر على قسمين متصل وهو اى المتصل ما لا يستعمل وحده اى الذى لا يصح التلفظ به منفردا فى الاصطلاح اى ما كان كالجزء لما قبله وكبعض حروفه انما قلنا فى الاصطلاح لانه صح التلفظ بالمضمر المتصل البارز عقلا ايضا ثم المتصل باعتبار انواع الاعراب اقسام ثلثة اما مرفوع نحو ضربت على صيغة الماضى المعروف وضربت على صيغة الماضى المجهول المتبنين اولهما الى ضربن على صيغة الماضى المعروف الغائب وثانيهما الى ضربن على صيغة الماضى الغائب فيكون كلمة الى حينئذ للاسقاط لا لمد الحكم فيلزم دخول ما بعدها فى حكم ما قبلها تصريفه ضربت ضربنا

ضربْتَ ضربتما ضربتم ضربتِ ضربتما ضربتنّ ضربَ ضربا ضربوا ضربتْ ضربتا ضربن وعلی هذا القیاس تصریف المجهول وانما بدأ بالمتکلم لان ضمیر المتکلم اعرف المعارف فلذلك قدّمه فی الجدّ واخّر ضمیر الغائب لانه تحت الکل **و منصوب** وهو امّا متصل بالفعل نحو ضربنی الی ضربهنّ تصریفه ضربنی ضربنا ضربكَ ضربكما ضربكم ضربكِ ضربكما ضربكنّ ضربه ضربهما ضربهم ضربها ضربهما ضربهنّ او متصل بالحرف نحو انّنی الی انّهنّ تصریفه انّنی انّنا انّكَ انّكما انّكم انّكِ انّكما انّكنّ انّه انّهما انّهم انّها انّهما انّهنّ او مجرور وهو اما متصل بالاسم او بالحرف نحو غلامی ولی الی غلامهنّ ولهنّ تصریف الاول غلامی غلامنا غلامكَ غلامكما غلامكم غلامكِ غلامكما غلامكنّ غلامه غلامهما غلامهم غلامها غلامهما غلامهنّ وتصریف الثانی لی لنا لكَ لكما لكم لكِ لكما لكنّ له لهما لهم لها لهما لهنّ **و منفصل** عطف علی قوله متصل وهو ای المنفصل ما یستقل وحده ای الذی یصح التلفظ به منفردًا فی الاصطلاح وهو باعتبار الاعراب قسمان امّا مرفوع نحو انا الی هنّ تصریفه انا نحنُ انتَ انتما انتم انتِ انتما انتنّ هو هما هم هی هما هنّ او منصوب نحو ایّای الی ایّاهنّ تصریفه ایّای ایّانا ایّاكَ ایّاكما ایّاكم ایّاكِ ایّاكما ایّاكنّ ایّاه ایّاهما ایّاهم ایّاها ایّاهما ایّاهنّ ثم اذا ثبت انقسام ضمیری المتصل والمنفصل الی الاقسام الخمسة المذکورة فذلك ای المضمر مطلقا ستون ضمیرًا اثنا عشر للمرفوع المتصل واثنا عشر للمرفوع المنفصل واثنا عشر للمنصوب المتصل واثنا عشر للمنصوب المنفصل واثنا عشر للمجرور المتصل واما المجرور المنفصل فلم یجیٔ فی کلامهم وذلك لئلا یلزم تقدیم المجرور علی الجار لانّ معنی المنفصل ان لا یحتاج فی التلفظ به الی شیٔ فلمّا کان التلفظ به مستقلا یجوز ان یتقدم علی العامل وان یتاخر عنه فاذا جاء تقدیمه علی العامل یلزم تقدیم المجرور علی الجار وهو غیر جائز ولمّا فرغ عن بیان اقسام الضمیر شرع فی بیان محل اتصال الضمیر المتصل فقال **واعلم ان المرفوع المتصل خاصّةً** ای دون المنصوب والمجرور المتصلین لعدم الاستتار فیهما **یکون مستترا فی الماضی للغائب** ای للواحد الغائب **والغائبة** ای الواحدة الغائبة دون تثنیتهما وجمعهما وانما یکون مستترا فیهما لانّ الغائب ضعیف فالخفة الحاصلة بالاستتار مناسبة له وانما لم یستتر فی تثنیتهما وجمعهما دفعًا للالتباس ولم یعکس الامر لانّ المفرد

باولویۃ السبق استحق الخفۃ وانما لم یستتر فی المخاطب والمتکلم لانہما قویان فالقوۃ
الحاصلۃ بالابراز مناسبۃ لہما لا الضعف الحاصل بالاستتار کضرب ای ہو مثال
للماضی الغائب وضربت ای ہی مثال للماضی الغائبۃ وفی المضارع عطف علی قولہ
فی الماضی ای ویکون مستترا فی المضارع المتکلم مطلقا ای زمانا مطلقا او استتارا
مطلقا یعنی سواء کان المتکلم واحدا او مثنی او مجموعا او مذکرا او مؤنثا نحو اضرب ای
انا ونضرب ای نحن والمخاطب عطف علی قولہ المتکلم ای یکون مستترا فی المضارع
للمخاطب اذا کان مفردا مذکرا کتضرب ای انت والغائب والغائبۃ کیضرب ای ہو وتضرب ای
ہی وانما استتر فی المضارع للصیغ المذکورۃ لوجود القرائن الدالۃ علی الضمائر وہی الہمزۃ
والنون والتاء والیاء بخلاف المخاطبۃ فی الاصح وتثنیۃ الغائب والغائبۃ وجمعہما وتثنیۃ
المخاطب والمخاطبۃ وجمعہما وفی اسم الفاعل والمفعول ولکن فی الصفۃ المشبہۃ وافعل التفضیل
مطلقا ای سواء کان واحدا او مثنی او جمعا او مذکرا او مؤنثا لوجود قرینۃ دالۃ علی الضمیر
وہی علامۃ التثنیۃ والجمع کالالف والواو وحمل المفرد علی المثنی والمجموع طردا للباب
تقول زید ضارب والزیدان ضاربان والزیدون ضاربون وہند ضاربۃ والہندان
ضاربتان والہندات ضاربات والالف والواو فی ضاربان وضاربون حرفان زیدتا
علامۃ للمثنی والمجموع کالالف والواو فی الزیدان والزیدون ولیستا بضمیرین
بدلیل اختلافہما بالعامل نحو جاء نی الضاربان والضاربون ورایت الضاربین
والضاربین ومررت بالضاربین والضاربین ولایجوز استعمال الضمیر المنفصل
مرفوعا کان او منصوبا الا عند تعذر المتصل استثناء مفرغ ای ولایجوز استعمال
المنفصل فی جمیع الاحیان الا حین تعذر المتصل وذلک لان وضع الضمائر للایجاز
والمتصل اخصر من المنفصل لکونہ اقل حروفا من المنفصل فمتی امکن المتصل لایجوز
العدول عن الاصل الا عند تعذرہ فلا یقال ضربت انت ولا ضربت ایاک نعم
تعذر المتصل وذلک التعذر اما بسبب تقدم الضمیر علی عاملہ کایاک نعبد لانہ اذا
تقدم علی عاملہ لایمکن ان یتصل بالاول انما الاتصال یکون باخر العامل فان المتصل
کالجزء منہ او بسبب الفصل بین الضمیر وعاملہ لغرض لایحصل الا بہ ونظیرہ ما ضربک
الا انا اذ لو حصل بغیرہ لم یتحقق تعذر الاتصال وانما تعذر الاتصال بالفصل اذ

الفصل بیناً فی الانفصال وبترک الفصل یفوت الغرض الذی لا یحصل الا بہ او بسبب کون عامل الضمیر حرفا والضمیر مرفوعاً ونظیرہ ما انت قائماً لعدم ما یتصل بہ اذ الضمیر المرفوع لا یتصل الا بالفعل بخلاف المنصوب والمجرور لانہ یجوز اتصالہما بالحروف نحو اننی وانک ولی ولک او کون عامل الضمہ معنویاً وھو الابتداء نحو انا زید او بسبب حذف عاملہ لانہ لما حذف عاملہ لا یوجد فی اللفظ ما یتصل بہ نحو ایاک والشر فان جمیع ہذہ الصور یجوز فیہ استعمال المنفصل لتعذر المتصل واعلم ان لہم ای للنحاۃ ضمیراً منفرداً غائباً لان المراد بہ الشان او القصۃ وھو مفرد غائب فیلزم الافراد والغیبۃ یقع قبل جملۃ من غیر تقدم معاد وتلک الجملۃ اسمیۃ خبریۃ البتۃ الا اذا دخلت علیہ نواسخ المبتدأ فانہ حینئذ یجوز ان یکون فعلیۃ کقولہ تعالی فانہا لا تعمی الابصار وانما وقع قبل الجملۃ للتعظیم والاجلال لان ذکر الشیٔ مبہماً ثم ذکرہ مفسراً یوجب فی النفس تعظیماً واجلالاً ولئلا یفوت الکلام من السامع عند غفلۃ وانما وقعت الجملۃ بعد الضمیر لوجوب کون مفسر الشیٔ بعدہ وانما قلنا من غیر تقدم معاد لئلا ینتقض القاعدۃ بقولنا الشان ھو زید قائم علی ان یکون ھو مبتدأ عائداً الی الشان وزید قائم خبراً عنہ فانہ یصدق علیہ انہ ضمیر یقع قبل جملۃ تفسرہ لانہ باعتبار عودہ الی الشان لا یخرج عن الابہام بالکلیۃ بل انما یرتفع الابہام بجملۃ زید قائم تفسرہ صفۃ جملۃ ای تفسر تلک الجملۃ وذلک الضمیر لابہامہ وانما وجب تفسیر ہذا الضمیر بالجملۃ لانہ عائد الی الشان او القصۃ وذلک لا یکون الا جملۃ والفراء اجاز تفسیرہ بالمفرد المأول بالجملۃ لانہ عائد الی الشان او القصۃ ویسمی ای ذلک الضمیر ضمیر الشان فی المذکر وضمیر القصۃ فی المؤنث سمی ہذا ضمیر الشان والقصۃ لانہ عائد الی ما ھو معہود فی الذہن من الشان او القصۃ نحو قُلْ هُوَ اللّٰهُ اَحَدٌ مثال لضمیر الشان وانہا زینب قائمۃ مثال لضمیر القصۃ فلما فرغ عن بیان ضمیر الشان والقصۃ شرع فی بیان ضمیر الفصل فقال ویدخلون ای العرب بین المبتدأ والخبر قبل دخول العوامل اللفظیۃ وبعدہا صیغۃ مرفوع اثرہا علی ضمیر مرفوع لعدم تحقق کونہا ضمیراً فاراد بیان الفصل علی وجہ لا یکون فیہ اختلاف او کونہ علی صیغۃ مرفوع متفق علیہ وان اختلف فی کونہ ضمیراً وبعد کونہ ضمیراً مرفوعاً وانما سمی الفصل بما ھو فی صورۃ الضمیر لانہ غیر صالح لان یوصف واختیر صورۃ المرفوع لتناسب

لیناسب

الطرفین اعنی المبتدأ والخبر منفصل تعینت صیغۃ مرفوع المنفصل لانہ اقل حرف موضوع علی صورۃ الانفصال او اسم مبتدأ واذا کان ضمیرا کان حقہ الانفصال مطابق للمبتدأ فی الافراد والتثنیۃ والجمع والتذکیر والتانیث والتکلم والخطاب والغیبۃ وانما کان مطابقا للمبتدأ لانہ عبارۃ عنہ وقد یجعل مطابقا للخبر ایضًا اذا کان الخبر ای خبر المبتدأ معرفۃ اوملحقًا بالمعرفۃ فی امتناع دخول اللام علیہ مثل افعل او افعل من کذا وھذا شرط للادخال وانما اشترط ذلک لان الفصل انما یحتاج الیہ اذا کان الخبر معرفۃ اذ لو لم یکن معرفۃ لم یلتبس الخبر بالنعت فلا یحتاج الی الفصل وافعل من کذا بالمعرفۃ لامتناع دخول اللام علیہ فانہ یوجد فیہ من یقوم مقام اللام ولھذا لا یسوغ الجمع بینھما فلا یقال زید الافضل من عمرو فان قلت قد یکون المبتدأ نکرۃ مخصصۃ واذا کان مخصصۃً والخبر حینئذ لا یکون الا نکرۃ مخصصۃ او غیر مخصصۃ فیلتبس بالنعت ایضًا اذ النکرۃ توصف بمثلھا مطلقا قلت الغالب فی المبتدأ ھو التعریف فی کونہ نکرۃ مخصصۃ بالنسبۃ الی التعریف نادر والعبرۃ للغالب واجاز ابو عثمان المازنی وقوع الفصل قبل المضارع لانہ مشابہ للاسم فی امتناع دخول اللام علیہ کقولہ تعالی وَمَکْرُ اُولٰئِکَ ھُوَ یَبُوْرُ وفیہ نظر لانہ لا یتعین فی الاٰیۃ لکونہ فصلا لاحتمال کونہ مبتدأ وتاکیدا کما فی قولہ تعالی اِنَّہٗ ھُوَ اَضْحَکَ وَاَبْکٰی ویسمی ای تلک الصیغۃ فصلا عند البصریین فقال المتاخرون منھم انما تسمی فصلا لانہ یفصل ای یفرق بین الخبر والصفۃ وقال الخلیل انما تسمی فصلا لانہ یفصل بین ما قبلہ وما بعدہ ببیان ان ما بعدہ لیس فی حیز الاول ولیس من صفاتہ ومتماتہ وقال کلا الوجہین واحد انما الفرق فی العبارۃ وتسمی عمادًا عند الکوفیین لکونہ حافظا لما بعدہ حتی لا یسقط عن الخبریۃ نحو زید ھو القائم مثال لادخال صیغۃ المرفوع بین المبتدأ والخبر قبل دخول العوامل اللفظیۃ علیھا وکان الخبر معرفۃ وکان زید ھو افضل من عمرو مثال لادخال صیغۃ المرفوع بین المبتدأ والخبر بعد دخول العامل اللفظی وکان الخبر افعل من کذا وقال اللہ تعالی کُنْتَ اَنْتَ الرَّقِیْبَ عَلَیْھِمْ مثال لادخال صیغۃ المرفوع بین المبتدأ والخبر بعد دخول العامل اللفظی وکان الخبر معرفۃ ولما فرغ عن بیان المضمرات شرع فی بیان اسماء الاشارۃ فقال

فصل اسماء الاشارۃ ما ای اسماء وضع لیدل علی مشار الیہ کلمۃ ما جنس

تعیّن

ص ۱۰
الاحزاب ۱۱۷

وقوله لیدل علی مشار الیه فصل خرج به ما عدا المحدود من الاسماء فان قلت هذا اذا کان المراد بالمشار الیه الاشارة الاصطلاحیة وان کان المراد الاشارة اللغویة لا یستقیم الحد حیث یدخل فیه ضمیر الغائب فی نحوه قلت المراد هو الاول فی التعریف لفظی وهو تعریف اللفظ بلفظ اجلی منه ویجوز ان یکون المراد هو الثانی ویخرج عنه ضمیر الغائب ونحوه بقید الحیثیة فان ضمیر الغائب وان کان موضوعا للاشارة بالمعنی اللغوی لکن لم یرد به ذلک بل یراد کونه کنایة عن غائب تقدم ذکره او نقول المراد به الاشارة الحسیة وهو الاشارة بالجوارح والاعتقاد فلا یلزم ضمیر الغائب فی نحوه فانه یشیر الی المعاد اشارة ذهنیة ولا یرد علیه نحو ذلکم الله مما لم یوجد فیه الاشارة الحسیة لان ذلک محمول علی التجوز بتنزیله منزلة المحسوس المشاهد اذ ما من شیء الا ویدل علیه وانما بنیت اسماء الاشارة لکون وضع بعضها وضع الحروف کذا ونحوه وحمل البقیة علیه او لاحتیاجها الی ما تتبین به من قرینة الاشارة فاشبهت بالحروف فی الاحتیاج

وهی ای اسماء الاشارة خمسة الفاظ لستة معان وذلک لان المشار الیه لا یخفی من ان یکون مذکرا او مؤنثا وعلی کلا التقدیرین لا یخلو من ان یکون مفردا او مثنی او مجموعا والمجموع مشترک بین المذکر والمؤنث فیحصل خمسة الفاظ لستة معان ذا للمذکر المفرد عن الکوفیین ان اصله الذال وحدها والالف زائدة وعن الاخفش ان اصله ذیّ بالتشدید فحذف اللام فبقی ذی مثل کی فقلبت الیاء الفا لیخرج عن صورة الحرف وعن بعضهم ان اصله ذوی بفتح العین اذ واوی العین ویائی اللام اکثر من بابیهما فحذف اللام وقلبت الواو الفا لتحرکها وانفتاح ما قبلها فصار ذا وذان فی حالة الرفع وذین فی حالتی النصب والجر لمثناه ای لمثنی المذکر وعن بعضهم انه معرب لانقلاب الفه یاء جرا ونصبا کسائر الاسماء المثنیات والاخرون علی انه مبنی لوجود علة البناء فیه کالمفرد والجمع وعن ابی اسحق الزجاج ان المثنی مطلقا مبنی لتضمنه معنی واو العطف اذ اصل زیدان زید وزید ویجیء فی بعض اللغة ذان فی الاحوال الثلث ومنه قوله تعالی ان هذان لساحران علی احد الوجوه وتا وتی وذی بقلب الالف یاء الاصل فی لغات المؤنث الواحدة ذی لکونها بازاء ذا للمذکر الواحد قیل تا لانه لم یثن منها الا هی وقیل کلاهما اصلان وته وذه بقلب الالف فی الواو هاء من غیر

وصل الیاء بہا او ذِہی وتِہِی بوصل الیاء بہما للمؤنث الواحدۃ وتان فی حالۃ الرفع وتَین فی حالتی النصب والجر لمثناہ ای لمثنی المؤنث واولاءِ بالمد والقصر واذا کان بالقصر یکتب بالیاء واذا کان بالمد بنون فکسوتی کھئیۃ ان کان اولاءِ معرفۃ وصح منونًا نکرۃ لافادۃ البعد تنزیلہ منزلۃ النکرۃ لجمعہما ای لجمع المذکر والمؤنث عاقلا کان او غیرہ وقد یلحق باوائلہا ای باوائل اسماء الاشارۃ ہاء التنبیہ لیدل علی تنبیہ المخاطب کھذا وھذانِ وھذین وھاتا وھاتی وھاتانِ وھاتین وھؤلاء ویتصل باواخرھا ای باواخر اسماء الاشارۃ حرف الخطاب وھو الکاف لیدل علی احوال المخاطب من الافراد والتثنیۃ والجمع والتذکیر والتانیث والدلیل علی کون ھذہ الکاف حرفًا امتناع وقوع الظاھر موقعہ ولو کان اسمًا لما امتنع ذلک ولانہ غیر مستقل بالمفہومیۃ الا تری انک تقول فی ترجمۃ ذاکَ این ست وذلکَ آنست ولا یبعد ان یقال لا یکون فی ترکیب اسمُ لا محل لہ من الاعراب فیکون الکاف حرفا وھی ای حروف الخطاب ایضًا کاسماء الاشارۃ خمسۃ الفاظ لستۃ معانٍ والقیاس یقتضی ان یکون حروف الخطاب ستۃ واشتراک خطاب اثنین فبقی خمسۃ الفاظ نحو کَ کِ کما کم کِ کُما کُنَّ فذلک ای المجموع من اسماء الاشارۃ مع حروف الخطاب خمسۃ وعشرون الحاصل من ضرب خمسۃ حروف الخطاب فی خمسۃ اسماء الاشارۃ وھی ای وتلک الخمسۃ والعشرون ذاکَ الی ذاکُنَّ یعنی ذاکَ ذاکما ذاکم ذاکِ ذاکما ذاکُنَّ وذانکَ الی ذانکُنَّ یعنی ذانکَ ذانکما ذانکم ذانکِ ذانکما ذانکُنَّ وکذا البواقی من الامثلۃ تقول تاکَ تاکما تاکم تاکِ تاکما تاکُنَّ اولئکَ اولئکما اولئکم اولئکِ اولئکما اولئکُنَّ واعلم انّ ذا للقریب وذلک للبعید ای للمشار الیہ القریب البعید وذاکَ للمتوسط ای الذی بین القریب والبعید لا یستعمل الکاف الا للمتوسط والبعید ویستعمل اللام للتنصیص علی البعید وانما اخر ذکر المتوسط عن الطرفین والقیاس ان یذکر فی الوسط کما ھو واقع فی بعض النسخ لتوقف معرفتہ علی الطرفین ثم لما فرغ عن بیان اسماء الاشارۃ شرع فی بیان الموصولات فقال **فصل** الموصول انما بُنیت لمشابہتہا بالحرف من حیث افتقارھا الی الغیر وھو الصلۃ اسم ھو کالجنس قولہ لا یصح ان یکون جزءً تامًا من جملۃ الا بصلۃ بعدہ ای بعد الموصول کالفصل مخرج

(۱) لا یکون فی ترکیب اسم لا محل لہ من الاعراب

الموصولات

به الاسماء التي تصير ان تكون جزءً تامًّا من جملة بدون صلة كزيد ورجل في قوله جزءً تامًّا اشارة الى ان الموصول يصلح لان يكون جزءً بدونها لكن لا يكون جزءً تامًّا والمراد بالجزء التام من جملة ان يكون مبتدأ او خبرا او فاعلا او نحو ذلك ولما كانت الصلة ماخوذة في تعريف الموصول وهي غير بينة احتاج الى تعريفها بقوله وهي اي الصلة جملة خبرية معلومة مضمونها للمخاطب لئلا يكون تعريف الشئ بما يساويه في المعرفة والجهالة وبما اخفى منه وانما وجب ان يكون صلة الموصول جملة خبرية لان الذي والتي مثناهما او مجموعهما موضوعة لجعل الجملة صفة للمعرفة بواسطتها فيحتوي عليها وانما وصف الجملة الخبرية لان الانشائية لا ثبوت لها في نفسها واثبات الشئ للشئ فرع ثبوته في نفسه واما وقوع الجملة القسمية صلة لقوله تعالى وَإِنَّ مِنكُمْ لَمَن لَّيُبَطِّئَنَّ فان الصلة هي جواب القسم وهو جملة خبرية وانما قلنا معلومة مضمونها قياسا على سائر الصفات لان الصفة من شانها ان تكون معلومة للمخاطب قبل جريها على الموصوف ولا بد من عائد فيها اي في الصلة ليعود الى الموصول وذلك العائد ضمير غالبا ويجئ ايضا مظهر موضع المضمر نادرا نحو جاء في الذي ضربت زيدا وقال المالكي في التسهيل فرق بين العائد الى المبتدأ والموصول ولهذا قال من عائد ولم يقل من ضمير لان العائد اعم من الضمير وانما احتاجت الصلة الى العائد ليربط بالموصول والا لكانت اجنبية غير مفيدة مثاله اي مثال الموصول المعرف الذي الواقع في قولنا جاء في الذي ابوه قائم او قام ابوه ذكر مثالين لان الاول مثال للموصول الذي صلته جملة اسمية والثاني مثال للموصول الذي صلته جملة فعلية ولما فرغ عن بيان تعريف الموصول وتمثيله شرع في تعداده فقال وهي اي الموصولات الذي للمذكر الواحد اصلها لذي كعمى فهي اسم منقوص فيها لغات اخر الذي بتشديد الياء والذِ بحذف الياء وبقاء الكسرة والذْ بسكون الذال واللذان في حالة الرفع واللذين في حالة النصب والجر والتي للمؤنث واللتان واللتين لمثناه اي لمثنى المؤنث والاولى على وزن العلى والهدى والذين كلاهما لجمع المذكر السالم واللاتي واللواتي واللاء واللاءِ بالهمزة والياء او بالهمزة او بالياء مكسورة او ساكنة لجمع المؤنث وما ومن هما بمعنى الذي يستوي فيه المفرد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث غير ان من تختص بذوي العقول وما بغيرها بطريق الحقيقة وقد تستعمل احدهما مكان الاخر مجازا وايّ مضاف الى معرفة لفظا او تقديرا المذكر

الجملة

بمعنی الذی و فرعہ کقولہ تعالیٰ ایّھم اشد علی الرحمٰن عتیا وایّۃ للمؤنث بمعنی التی وفرعہ نحو ایّتھن احسن من ھند عندی وذو بمعنی الذی فی لغۃ بنی طیّ اعلم ان کلمۃ ذو تستعمل لمعنیین احدھما بمعنی صاحب کما عرفت فی الاسماء الستۃ وھی معربۃ وثانیھما بمعنی الذی فی لغۃ بنی طیّ خاصۃ وھو المراد ھھنا وھذہ مبنیۃ لا تتغیر نحو جاء نی ذو قام ورأیت ذو قام ومررت بذو قام یستوی فیہ المذکر والمؤنث والواحد والمثنی والجموع والغائب والحاضر

کقول عبد المطلب شعر فانّ الماء ماء ابی وجدّی + وبیری ذو حفرت وذو طویت

ای الذی حفرتہ والذی طویتہ قال المیدانی فی المعنی الماء الذی فیہ النزاع ماء ابی وجدی ای ورثتہا ابا وبروی ابی والبیر المتنازع فیہا بیری التی حفرتہا وطویتہا یقال طویت البناء بالمدر والبیر بالحجر ای دوّرت بناءھا والالف واللام ای مجموعہما بمعنی الذی والتی وفرعیہما وھو معطوف علی ما ذکر من الموصولات وموصوف بقولہ صلتہ

صلۃ الالف واللام وافراد الضمیر نظرًا الی انہما موصول واحد اسم الفاعل واسم المفعول وھما بمعنی الفعل ولھذا کانا بمرفوعہما مرکّبًا تامًّا ولو لم یکونا بمعنی الفعل لمّا جاز وقوعہما صلۃً وانما اورد الفعل فی صورۃ اسم الفاعل والمفعول لان اللام الموصولۃ فی الحقیقۃ اسم موصول وھو لا یدخل الا فی الجملۃ لان ھذہ اللام مشابھۃ بلام الحرفیۃ وھی لام التعریف وھی لا تدخل الا فی المفرد فجعلت صلتہا ما کان جملۃ معنی مفردًا صورۃً عملًا بالحقیقۃ والشبھۃ جمیعًا والاولی ان یقول صلتہ اسم الفاعل والمفعول لا غیر لانہ لا یجوز ان یکون صلتہا صفۃ مشبھۃ واسم التفضیل لانہما لبعدھما عن الفعل لعدم الدلالۃ علی الحدث لانہ ثبتنا ولان الفعل فلا یصیران بمعنی الجملۃ نحو جاء نی الضارب زیدًا ای الذی یضرب زیدًا وکذا نحو جاء نی المضروب غلامہ ای الذی یضرب غلامہ وعن المازنی ان الالف واللام فی الصفۃ من الحروف والضمیر الذی فیہا یرجع الی الموصوف المحذوف فاذا قلت الضارب تقدیرہ الرجل الضارب ویجوز حذف العائد من الصلۃ الی الموصول من اللفظ دون المعنی سوی عائد الالف واللام فانہ لا یجوز حذفہ لخفاء موصولیتہا والضمیر احد دلائل موصولیتہا وسوی الضمیر المنفصل الواقع بعد الا نحو الذی ما ضربت الا ایاہ فانہ لا یجوز حذفہ اذ لو حذف لم یعلم انہ حذف ضمیر منفصل بعد الا لجواز

يكون المحذوف ضميرا متصلا قبل الا وحينئذ يفوت الغرض الذى لاجله لانفصال ولاضمير سواه اذ لو كان ضمير سواه نحو الذى ضربته فى داره لايجوز حذف احد الضميرين اذ يستغنى عن ذلك المحذوف بالباقى فلا يقوم الموصول دليلا على المحذوف ولا يكون عائدا الى غير الموصول وان كان عائدا اليه نحو قوله سمع الله لمن حمده لايجوز الحذف حيث لايدل الموصوف على المحذوف لاستغنائه عنه ان كان اى العائد مفعولا وهو شرط تقدم جزائه عليه هو قوله ويجوز حذف العائد نحو قام الذى ضربت اى الذى ضربته وانما جاز حذف الضمير العائد لحصول العلم به لكونه محتاجا اليه حيث يحتاج الموصول اليه فيدخل على المحذوف ثم قيد جواز حذف العائد بقوله ان كان مفعولا لاخراج الفاعل فانه لايجوز حذفه فيرد ان الحذف لايختص بالمنصوب بل يعم المجرور والمرفوع ايضا ولايخفى ان عذر التقييد ضعيف والاولى ان الحذف فيه اكثر فلا تخصيص فى حذف المرفوع ان كان مبتدأ بشرط ان لايكون الخبر جملة ولا ظرفا وان يكون بعد الذى وبطول الصلة كقوله تعالى وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَٰهٌ وَفِي الْأَرْضِ إِلَٰهٌ فانه طالت الصلة عليه وحذف المجرور بشرط ان يجر بحرف جر متعين كقوله تعالى أَنَسْجُدُ لِمَا تَأْمُرُنَا اى به او باضافة صفة ناصبة له تقديرا نحو الذى انا ضاربٌ زيدٌ اى ضاربه واعلم ان ايًّا واية اى كلمة ايا واية الموصولة معربة وذلك للزوم اضافتها المانعة عن البناء لنزولها منزلة التنوين المنافى للبناء ولا يرد نحو حيث فانها لازمة الاضافة الى الجملة مع انها مبنية لان الاضافة عهدت مانعة كالرافعة الا اذا حذف صدر صلتها اى صلة كلمة اىّ واية فحينئذ يجوز بناؤها على الضم ان كانت مضافة ويكون الصدر عائدا كقوله تعالى ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا اى هو اشد اى لننزعن من كل طائفة عن طوائف الغى هو اشد على الله فى الطغيان والغلو فى الكفر بتأديبه فى ادخاله فى النار وانما بنيت حينئذ على الضم لانه لما كان فيه نقصان بحذف بعض ما يوضحه ويبينه وهو الصلة فانها مبينة للموصول فجبر ذلك النقصان بالضم الذى هو اقوى الحركات وقال سيبويه الاعراب بعد حذف صدر صلتها ايضا لغة جيدة ثم لما فرغ عن بيان الموصولات شرع فى بيان اسماء الافعال فقال

فصل اسماء الافعال قدمها على الاصوات لان وجه البناء فيها اقوى من وجه البناء

اسماء الافعال

فی الاصوات کما سیجیئ وھو کل اسم بمعنی الامر والماضی قولہ اسماء مبتدأ مضاف
الی الافعال قولہ ھو ضمیر فصل لا محل لہ من الاعراب وھو عائد الی اسماء الافعال
وانما افردہ مع ان الاسماء جمع نظرا الی لفظ الاسماء ولانہ عائد الیھا بتاویل کل واحد
ولانہ عائد الی الاسم المذکور معنی لدلالۃ الاسماء علیہ لانھا جمع اسم وانما اعاد الضمیر
الی الاسم دون الاسماء لان التعریف انما یکون للجنس والماھیۃ لا للافراد واما ایراد الاسماء
علی صیغۃ الجمع فلتناول الباب علی جمیع مسائلھا ثم المراد بکون اسماء الافعال
بمعنی الامر او الماضی ان یکون بمعنی احدھما وضعا فیخرج عنہ بقولہ کل اسم نفس الامر والماضی
ومثل ضارب فی قولک زید ضارب امس بقولنا وضعا فان ضاربا ھھنا یدل علی الماضی
بالقرینۃ لا بالوضع لانہ صار بمعنی الماضی بعارض لحوق الامس والدلیل علی کونھا
اسماء الافعال ان صیغھا مغایرۃ لصیغ الافعال ولان بعضھا ینون عند التنکیر نحو
مہ وصہ ومنھا ما یدخل علیہ اللام ومنھا ما کان منقولا عن المصدر والظرف والجار
والمجرور کرویدا فانہ منقول عن المصدر لانہ فی الاصل تصغیر ارواد تصغیر الترخیم
بحذف الزوائد کقولہ تعالی امھلھم رویدا او نحو وراءک فانہ منقول عن الظرف ومثل
علیک فانہ منقول عن الجار والمجرور وانما بنیت لکونھا واقعۃ مواقع الفعل ولکون
وضع بعضھا وضع الحروف ثم حمل الباقی علیہ ولما کان اکثر اسماء الافعال بمعنی الامر جاء بتقدیمہ
واعترض علی ھذا الحد بان اسماء الافعال قد تکون بمعنی المضارع نحو اف بمعنی اتضجر واوہ
بمعنی اتوجع فکیف یستقیم الحصر واجیب بانھما فی الاصل کانا بمعنی تضجرت وتوجعت
والتعبیر عنھما بالمستقبل کروید زیدا ای امھلہ مثال ما یکون بمعنی الامر وھو متعد
والمنقول عنہ فیہ مستعمل وھیھات زید ای بعد مثال ما یکون بمعنی الماضی وھو لازم
والمنقول عنہ فیہ غیر مستعمل ففی اختیار ھذین المثالین اشارۃ الی اقسام اسماء
الافعال وفی موضع ھذہ الاسماء من الاعراب للنحاۃ مذھبان احدھما الرفع علی الابتداء
فتکون مع فاعلھا الساد مسد الخبر جملۃ کما قائم الزیدان والثانی النصب علی المصدریۃ
فرویدا زیدا مثلا فی تقدیر رود ارواد ثم حذف الفعل وصغر ارواد تصغیر
الترخیم بحذف الزوائد وقال بعض الشارحین والحق انہ لا محل لھا من الاعراب
لصیرورتھا بمعنی الامر والماضی فاخذ حکمہ او کان علی وزن فعال بمعنی الامر الجار

التعریف انما یکون للجنس والماھیۃ لا للافراد

مذہبان لحداھما الرفع علی الابتداء

والمجرد وصفۃ فعَالِ ای فعَال الکائن بمعنی الامر وھو ای فعَالِ بمعنی الامر من الثلاثی المجرد قیاس ای قیاسیّ اوذ وقیاس ای مجیٔ فعَالِ بمعنی الامر من کل ثلاثی مجرد قیاس عند سیبویہ بمعنی انّ کل فعل ثلاثی مجرد یصح ان یشتقّ عنہ فعَالِ بمعنی الامر کنَزَالِ النکائن بمعنی اِنْزِلْ وتَرَاكِ بمعنی اُتْرُكْ وکضَرَابِ بمعنی اِضْرِبْ وحَلَالِ بمعنی حلّ وکتَابِ بمعنی اُکْتُبْ ومن غیر الثلاثی سماعیّ لم یجیٔ الا قرقارِ بمعنی صَوِّتْ من التصویتِ وعرعارِ بمعنی تلاعبوا ایّھا الصبیانُ بالعرعرۃ وھی لعبۃ لھم وقال المبرّد قرقارِ حکایۃ صوت الرعد وعرعارِ حکایۃ صوت الصبیان ویلحق بہ ای بفعَال بمعنی الامر فی البناء فعَالِ حال کونہ مصدرًا معرفۃً ای علمًا للمعانی کفَجَارِ بمعنی الفجور او الفجرۃ وھما من المعانی وانّما قال مصدرًا لانّ العدل بغیر الصیغۃ بدون تغیّر المعنی فیکون بمعناہ وانّما قال معرفۃً لانہ یدل علی ذلك فجار القبیحۃ لزوم التانیث فیہ باعتبار انّ سائر اقسام فعَالِ مؤنثۃ او صفۃً عطف علی قولہ مصدرًا ای یلحق بہ حال کونہ صفۃً للمؤنث مختصۃً بالنداء نحو یا فساقِ بمعنی فاسقۃ ویا لکاع بمعنی لاکعۃ او غیر مختصۃ بالنداء وھی علی نوعین احدھما ما صار علم جنس بالغلبۃ کجبَاذِ للسنیۃ وھی فی الاصل لکل ما تجبذ ای تجذب ثم اختصت بالغلبۃ لجنس المنایا والنوع الثانی ما بقی علی وصفیتہ نحو قطاطا ای قاطۃ بمعنی کافیۃ او علمًا عطف علی قولہ صفۃً ای یلحق بہ فعَالِ حال کونہ علمًا للاعیان مؤنثًا الجار والمجرور صفۃ لقولہ علمًا وقولہ مؤنثًا صفۃ ثانیۃ لہ ای علمًا کائنًا للاعیان مؤنثًا معنویًا واللام فی قولہ للاعیان للجنس فبطل معنی الجمعیۃ ای علمًا للعین المؤنث المعنوی فما قیل من انّ قطامِ لیس علمًا للاعیان بل علم للعین فلا یجوز التمثیل بہ فھو مدفوع کقطامِ وغلابِ قال فی الصحاح غلابِ مثل قطام اسم امراۃ وحضارِ وھو اسم کوکب تشبہ بسھیل وتانیثہ بناویل الکوکبۃ یقال کوکب وکوکبۃ کطمارِ اسم للمکان المرتفع وتانیثہ باعتبار المکانۃ لترافعھا قال اللہ تعالیٰ ولو نشاءُ لمسخنٰھم علیٰ مکانتھم ای مکانھم وھذہ الثلثۃ ای الفعَالِ المصدر المعرفۃ والفعَالِ الصفۃ والفعَالِ العلم للاعیان المؤنثۃ لیست من اسماء الافعال وانما ذکرت ھھنا ای فی فصل اسماء الافعال للمناسبۃ ای لمناسبۃ ھذہ الثلثۃ بفعَالِ بمعنی الامر عدلًا ووزنًا وھذہ الحقۃ فی البناء ولمّا فرغ عن بیان اسماء الافعال شرع فی بیان الاصوات فقال **فصل**

فجار الفجور مؤنث

لترفعھا

الاصوات انما بنیت لجریہا مجری مالا ترکیب فیہ من الاسماء فان قیل لم بنیت اسماء الاصوات عند الترکیب و اعربت اسماء الحروف کالباء فانہا اسم ب وکالتاء والثاء فانہما اسمان ت و ث الی غیر ذلک قلنا الفرق بینہما ان اسماء الحروف موضوعۃ لمسمیاتہا کوضع رجل فانہ عند عدم الترکیب لا یستحق الاعراب وعند ترکیبہ یستحقہ بخلاف اسماء الاصوات فانہا اذا رکبت لم یرد بہا مسمی وانما ارید بہا حکایۃ الصوت والتصویت للبہیمۃ فلا یلیق بہا التغییر کل اسم حکی بہ صوت ای اسم لصوت بہ مثل بہیمۃ او طائر او غیرہما فالمراد بہ یحصل ما یشبہ بہ انسان بصوت غیرہ من بہیمۃ ونحوہا ولم یرد بہ حکایۃ الصوت فی نحو غاق صوت الغراب لانہ صوت ولانہ لا یحصل التفاوت بین القسمین فیقال قال زید نخ وقال زید غاق فیصیر القسمان قسما واحدا کغاق لصوت الغراب فانہ حکایۃ عن صوت الغراب بان یصوت بہ انسان تشبیہا بصوت الغراب او صوت بہ البہائم ای لزجرہا ودعائہا او خشیتہا او وحشیتہا او غیر ذلک کنخ بالتخفیف والتشدید لاناخۃ البعیر ای وقت اناخۃ البعیر ثم المتبادر من البہائم انما ہو ذوات القوائم الاربع فلا یشمل التعریف ما ہو للطیور بل لبعض افراد الانسان ایضا کالصبیان والمجانین فالاولی ان یجعل ذکر البہائم للتمثیل حتی یشمل الطیور وغیرہا وانما لم یتعرض للقسم الثالث وہو ما صوت بہ الانسان ابتداء من غیر تعلق بغیر کوی صوت المتعجب وکاوہ صوت المتوجع ونحو ذلک لان حکمہ یعلم بالدلالۃ وذلک لانہ لما کان ہذان القسمان المذکوران ملحقین بالاسماء المبنیۃ لجریہا مجری مالا ترکیب فیہ من الاسماء فکون القسم الثالث ملحقا بہا اولی لانہ صوت الانسان من غیر ان یتعلق بغیرہ او نقول الکلام محمول علی حذف المعطوف تقدیرہ او صوت بہ البہائم او غیرہا فیدخل فیہ ما صوت بہ للتعجب او لوجع وللحزن وفی تقریبہ ان ہذا القسم اولی الاقسام ثم لما فرغ عن بیان الاصوات شرع فی بیان المرکبات فقال **فصل** المرکبات کل اسم حمل کل اسم علی المرکبات لیس بمستقیم الا باستحالۃ ان یکون کل اسم مرکبات فالمراد باللام فیہا لام الجنس لیبطل معنی الجمع ویکون المعنی المرکب کل اسم ثم حمل کل اسم وہو جزئی علی المرکب وہو کلی ایضا لیس بمستقیم الا علی التسامح فان المرکب لما کان صادقا علی کل اسم فحمل کل اسم علیہ لیس بمستقیم الا بالتسامح ویحتمل ان یکون اللام للعہد فالتقدیر ہذا فصل المرکبات المذکورۃ فی حصر المبنیات وقولہ کل

الحرف المرکبات

اسم مبتدأ محذوف الخبر ای کل اسم کذا فھو کلہ مرکب او خبر مبتدأ محذوف فی تقدیر کہ
المرکب کل اسم رکب من کلمتین لم ینقل من اسمین لیدخل فیہ بخت نصر لان ثانی جزئیہ فعل
لا اسم و قیل لیدخل فیہ سیبویہ لان ثانی جزئیہ صوت لا اسم لیست بینھما نسبۃ
الجملۃ صفۃ کلمتین ای لیس بین الکلمتین نسبۃ اسناد ولا اضافۃ ولا عمل
ولا افادۃ معنی فیخرج عنہ مثل تابط شرا وعبد اللہ وبزید والنجم اعلاما
وکلامنا فی المبنی الذی سبب بنائہ الترکیب فلا یرد ان مثل تابط شرا من
المبنیات فکیف یحترز عنہ لانہ لیس مما نحن فیہ فان تضمن الثانی ای الجزء
الثانی من المرکب حرفا یجب بناؤھما ای بناء الجزئین علی الفتح اما بناء الجزء الاول
فلانہ صار وسطا بالترکیب والوسط لیس بمحل للاعراب واما بناء الجزء الثانی
فلانہ متضمن للحرف کاحد عشر الی تسعۃ عشر فان اصل احد عشر مثلا احد و عشر
نحذف الواو وقصدا الامتزاج الاسمین وترکیبھما الا اثنا عشر استثناء من قولہ
یجب بناءھما فانھا ای کلمۃ اثنا عشر وکذا اثنی عشر معربۃ کالمثنی یعنی
کما ان المثنی معرب کذلک الجزء الاول من ھذہ الکلمۃ معرب
ایضا مشابھۃ بالمضاف من حیث حذف النون لان حذفھا من احکام الاضافۃ
فاعطی لہ حکم المضاف وبنی الجزء الثانی علی الفتح لتضمن الحرف واما خص
مشابھتھما بالمثنی فی الاعراب لکون علۃ الاعراب فیھما واحدا وھی مشابھتھما
المضاف من حیث حذف النون عنھما لان حذفھا من احکام الاضافۃ التی ھی المانعۃ
للبناء اورد اعلی من قال مع ما فیہ من حسن التناسب بین المشبہ والمشبہ بہ و بیانا
انہ کما ان تلک الکلمۃ ذو جھتین جھۃ الاعراب فیھا باعتبار الجزء الاول وجھۃ البناء
فیھا باعتبار الجزء الثانی کذلک المثنی فانہ ذو جھتین ایضا جھۃ الاعراب وجھۃ خلاف
فیہ علی اختلاف القولین قوۃ وضعفا وان لم یتضمن الجزء الثانی من المرکب
ذلک ای حرفا ففیھا ای فی تلک الکلمۃ لغات احدھا اعراب الجزئین معا و اضافۃ
الاول الی الثانی وضع صرف المضاف الیہ والثانیۃ اعراب الجزئین واضافۃ الاول
الی الثانی وصرف المضاف الیہ والثالثۃ وھی افصحھا ای افصح اللغات بناء الاول علی
الفتح للتوسط المانع عن الاعراب وعدم الواسطۃ بین الاعراب والبناء واعراب الثانی

فالوسط لیس بمحل للاعراب

اثنی عشر

غیر منصرف کبعلبک نحو جاء نی بعلبک ورایت بعلبک ومررت ببعلبک لعدم
موجب الاعراب وکون الاصل فی الاسماء الاعراب فاعرب اعراب غیر منصرف لوجود السببین
العلمیۃ والترکیب ثم قولہ غیر منصرف إمّا مرفوع علی انہ خبر مبتدأ محذوف ای ھو یعنی
الجزء الثانی غیر منصرف او مجرور بانہ صفۃ للجزء الثانی او منصوب بقیامہ مقام المصدر
المضاف المنصوب بفعل مقدر ای اعرب اعراب غیر منصرف ولمّا فرغ عن المرکبات شرع فی
الکنایات فقال **فصل** الکنایات لم یرد بالکنایات ھھنا معانیھا المصدریۃ
بل اراد ما یکنی بہا بل ما ھو مبنی منہا اذ جمیع الکنایات لیست بمبنیۃ نحو فلان وفلانۃ
کنایۃ عن الاعلام وھن وھنۃ کنایۃ عن الاجناس فانہا معربات وھی ای الکنایات
فی اللغۃ والاصطلاح اسماء تدل علی عدد مبہم وھی ای تلک الاسماء کم بنیت
کم الاستفہامیۃ لتضمنہا ھمزۃ الاستفہام وبناء کم الخبریۃ تشبیہا لہا بالخبریۃ لانہا
مثلہا فی اللفظ ولکون وضعہا وضع الحروف وکذا بنیت کذا لترکیبہا عن مبنیین
الکاف وذا وجاءت کنایۃ عن غیر العدد نحو خرجت یوم کذا کنایۃ عن یوم السبت
او الاثنین ونحوہما او علی حدیث مبہم وھو کیت وذیت اصلہما کیۃ وذیۃ بالتشدید
فخففتا ولا تستعملان الا مکررتین بواو العطف تقول کان بینی وبین فلان کیت وکیت
وذیت وذیت کنایۃ عما جری بینک وبینہ عن الحدیث والقصۃ وذلک لئلا یتوھم انہ
کنایۃ عن لفظ مفرد ویجوز فی کل منہا الضم والفتح والکسر وانما بنیتا لاجرائہما مجری المکنی عنہا
بہا وھو الجملۃ وھی مبنیۃ فکذا ما کان عبارۃ وحکایۃ عنہا واعلم ان کم علی قسمین استفہامیۃ
ای التی علی الاستفہام وما بعدہا ای ممیز کم الاستفہامیۃ مفرد منصوب علی التمیز نحو
کم رجلا عندک وخبریۃ معطوف علی استفہامیۃ وما بعدہا ای ممیز کم الخبریۃ مجرور
مفرد مرۃ نحو کم مال انفقتہ ومجموع مرۃ اخری نحو کم رجال لقیتہم وانما کان ممیز کم
الاستفہامیۃ مفردا منصوبا وممیز کم الخبریۃ مجرورا مفردا او مجموعا لانہما لما
حملتا علی العدد باعتبار کونہما کنایتین عنہ اخذتا حکم العدد وھو نوعان احدہما
المضاف الی الممیز والثانی الممیز بالمنصوب ففرق بین کم الاستفہامیۃ والخبریۃ
حیث اعطی الاستفہامیۃ حکم العدد المنصوب فتنصب تمیزہا واعطی الخبریۃ حکم
العدد المضاف الی الممیز فخفض ممیزہا علی الاضافۃ ولما حملت الخبریۃ علی عدد المضاف

کنایات

عنہا

وهو نوعان مضاف الى الجملة وهو من الثلثة الى العشرة ومضاف الى الواحد وهو المائة
والالف جرى فيهما حكم كليهما وانما لم يجعل الفرق بالعكس لان الاستفهامية لما حملت
على العدد حملت على العدد المتوسط بين القليل والكثير وهو من احد عشر الى تسعة
وتسعين دون العدد القليل وهو مادون العشرة ودون العدد الكثير وهو المائة وما
فوقها لئلا يلزم الترجيح بلا مرجح والتوسط راجح لان خير الامور اوسطها وقد جاء الجر في
تميز كم الاستفهامية نحو بكم رجل مررت وهو عند سيبويه والخليل بجرة بمن المقدرة
لا باضافة كم وقال الجزولي بالباء الداخلة على كم لانها وممیزها کشئ واحد واجاز
الكوفيون جمع مميز كم الاستفهامية نحو كم لك غلمانا والجواب ان غلمانا حال والمميز
محذوف وهو نفسا اى كم نفسا حصل لك مملوكين ويجوز الفصل بين كم الاستفهامية
ومميزها بالظرف نحو كم لك درهما للاتساع ثم اعلم ان الجر بعد الخبرية انما يجب اذا
لم يقع الفصل بينها وبين مميزها بشئ فان وقع الفصل بينهما فان المختار هو النصب
بعدها حملا على الاستفهامية حيث لا يجوز الاضافة مع الفصل نحو كم في الدار رجلا
ثم جر مميز كم الخبرية على الاضافة انما هو مذهب الاكثر وعن الكوفيين ان جره بمن
المقدرة وسيبويه معهم في دخول حرف الجر على كم ومعناه اى معنى كم الخبرية
وتذكير الضمير باعتبار ماذكر او باعتبار اللفظ او الاسم اى معنى هذا اللفظ او هذا
الاسم والاحسن في وجه تذكيره ماقيل من ان تانيث كم كما هو الشائع في السنة النحاة
لتاويله بالكلمة فقول كما الاستفهامية في تاويل كلمة كم الاستفهامية والظاهر فيه
التذكير التكثير اى انشاء التكثير فان قلت اذا كان معناه انشاء التكثير فما وجه
الجمع بين كم الخبرية وكون جملتها انشائية للمنافاة بين الاخبار والانشاء قلت
المنافاة بينهما منتفية لاختلاف الجهة فنحو كم رجلا ضربت اخبار بضرب كثير
من الرجال وانشاء لاستكثار الضرب فالجهة مختلفة تدخل كلمة من البيانية
فيهما اى في مميز كم الاستفهامية والخبرية جوازا فيجر ان بها والفرق حينئذ يعرف
من المقام تقول كم من رجل لقيته في الاستفهامية وكم من مال انفقته في الخبرية هذا
اذا لم يكن الفصل بينها وبين مميزها بفعل متعد اما اذا كان الفصل بينهما به فدخول من
في مميزها واجب لئلا يشتبه مميزها بمفعول ذلك المتعدي كقوله تعالى كم اهلكنا وقد

فيجران

قرینۃ وکم اتینٰھم من اٰیۃ بینۃ قال الحدیثی و لو قیل المراد بقولھم وتدخل من فیھما
ای فی ممیز الخبریۃ المفرد والمجموع لکان حسنا لان السیبویہ والخلیل وکثیرا منھم لا
یجوزون دخول من ظاھرا فی ممیز الاستفھامیۃ وجوزوہ مقدرۃ کما عرفت
وقد یحذف ممیزہ ای ممیز کم استفھامیۃ کانت او خبریۃ لقیام قرینۃ ای وقت
حصول قرینۃ دالۃ علی تعیین المحذوف نحو کم مالک ای کم دینارا مالک نظیر حذف
ممیز کم الاستفھامیۃ وکم ضربت ای کم ضربۃ ضربت نظیر حذف ممیز کم الخبریۃ وکم
فی الوجھین ای فی الاستفھام والخبر یقع منصوبا محلا وکذا مجرورا ومرفوعا اذا کان بعدہ
ای بعد کم فعل او شبھہ غیر مشتغل عنہ ای غیر معرض عن کم بضمیرہ او متعلقہ ای بسبب تعلق
ضمیرہ او متعلقہ وانما قید بہ احترازا عن نحو کم رجلا او رجل ضربتہ اذا جعل کم مبتدأ
ولا یقدر بعدہ فعل غیر مشتغل عنہ نحو کم رجلا ضربت وکم غلام ملکت مفعولا بہ
ای یقع کم فی المثالین حال کونہ مفعولا بہ ونحو کم ضربۃ ضربت وکم ضربۃ ضربت مصدرا
وکم یوما سرت وکم یوم صمت مفعولا فیہ ومجرورا عطف علی قولہ منصوبا ای تقع کم
فی الوجھین مجرورا اذا کان قبلہ حرف جر او مضاف نحو بکم رجلا مررت وعلی کم
رجل حکمت وغلام کم رجل ضربت ومال کم رجل سلبت فان قلت لکم صدر الکلام
واذا کان قبلہ حرف جر او مضاف زال صدارتہ قلت اذا دخل علیہ حرف جر او مضاف
انتقل الصدارۃ الیہ لمکان الاتحاد والجزئیۃ بین الجار والمجرور والمضاف والمضاف الیہ
ومرفوعا عطف علی قولہ مجرورا ای تقع کم فی الوجھین مرفوعا اذا لم یکن شیء من الامرین
ای اذا لم یوجد امر من الامرین المذکورین بان لم یکن بعدہ فعل ناصب غیر مشتغل
عنہ بضمیرہ او متعلقہ ولم یکن قبلہ حرف جر او مضاف فتقع مرفوعا عند
فقدان ھذہ الامور الثلثۃ واطلاق الامرین علیھا باعتبار ما یقتضیہ لا باعتبار
ما یقتضی النصب والجر والمراد بقولہ مرفوعا انہ یرفع علی الوجوب مرۃ کما
فی کم رجلا او رجل غلامک او غلامی وعلی الاولویۃ مرۃ اخری کما فی نحو کم رجلا
او رجل ضربتہ او ضربت غلامہ فان الرفع فی مثل ھذا اولی لسلامتہ عن الحذف فبھذا
اندفع ما یقال انہ یمکن ان لا یکون بعدہ فعل غیر مشتغل عنہ بضمیرہ او متعلقہ ولا یکون
کم مجردا عن العوامل اللفظیۃ بل یکون النصب مضمرا علی شریطۃ التفسیر نحو

کم رجلاً او رجل ضربتہ فیکون منصوبًا علی شریطۃ التفسیر لا مرفوعًا مبتدأ ان لم یکن
ای کم فی الوجہین ظرفًا لصدق حد المبتدأ علیہ نحو کم رجلاً اخوک وکم رجل ضربتہ وخبرًا
ان کان کم فی الوجہین ظرف لصدق حد الخبر علیہ نحو کم یومًا سفرک وکم شہر صومی
ویعلم کونہ ظرفًا بالممیز ان کان ہو ظرفًا فظرف والا فلا وقیل فی الکلام حذف ومضاف
ای مبتدأ ان لم یکن ممیز کم ظرفًا وخبرًا ان کان ممیزہا ظرفًا ولما فرغ عن الکنایات
شرع فی الظروف فقال **فصل** الظروف المبنیۃ علی اقسام قید الظروف بالمبنیۃ
لیغنی عن تعبیرہا بالبعض ہہنا منہا ما ای ظرف قطع عن الاضافۃ بان حذف المضاف الیہ
کقبل وبعد وفوق وتحت تقول جئتک من قبل بضم اللام ومن بعد بضم الدال وکذا
فوق وتحت وأمام وقدّام وخلف وأسفل ودون واوّل بمعنی قبل قال اللہ تعالی للہ الامر
من قبلُ ومن بعدُ ای قبل کل شیء وبعد کل شیء وانما بنیت ہذہ الظروف لتضمنہا
معنی حرف الاضافۃ وتشبیہًا بالحرف فی الاحتیاج الی المضاف الیہ واختیر بناؤہا علی الضم لجبر
النقصان حیث تمکن فیہ نقصان بحذف المضاف الیہ ہذا ای بناء الظروف المقطوعۃ عن الاضافۃ
اذا کان المحذوف ای المضاف الیہ منویًا ای مقصودًا للمتکلم الا ای وان لم یکن
المحذوف منویًا للمتکلم بل یکون نسیًا منسیًا لکانت ای تلک الظروف معربۃ
مع التنوین لزوال علۃ البناء حینئذ نحو رُبَّ بَعدٍ کان خیرًا من قبل ای رب متاخر کان
خیرًا من متقدم ومنہ قول الشاعر **شعر** فساغ لی الشراب وکنت قبلاً۔ اکاد اغص بالماء
الفرات وکذا اذا کان ما اضیفت الیہ مذکورًا کانت معربۃ نحو قبل ہذا وبعد ہذا ولم یذکرہ
لانہ فی بیان ما قطع عن الاضافۃ وعلی ہذا التقدیر قرئ للہ الامر من قبلٍ ومن بعدٍ بکسر
اللام والدال منونتین بناءً علی الاعراب وتسمی ای الظروف المقطوعۃ عن الاضافۃ غایات
لانہا تصیر بعد حذف المضاف الیہ بلا عوض غایات فی النطق واما ما عوض فیہ عن
المضاف الیہ ککل وبعض واذا فالغایۃ ہہنا المضاف الیہ بعد لانہ لوجود العوض کان
مذکورًا اذ الغایۃ العوض ومنہا ای من تلک الظروف حیث بالحرکات الثلث وجاء
بالواو کذلک وہی للمکان وقد تستعمل للزمان عند الاخفش بنیت ای کلمۃ حیث
تشبیہًا لہا بالغایات لملازمتہا الاضافۃ الی الجملۃ فی الاکثر معنیً لا لفظًا اما الاول
فلان معنی اجلس حیث زید جالس ای اجلس مکان جلوس زید واما الثانی وہو

عدم الاضافۃ لفظا فظاھر لان حق الظروف اضافتہا الی المفردات واضافتہا الی الجملۃ کلا اضافۃ ولذا اختیر بناؤھا علی الضم قال اللہ تعالی سَنَسْتَدْرِجُهُمْ مِنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ فحیث فی الآیۃ مضافۃ الی الجملۃ معنی وھو لا یعلمون وَقَدْ تُضَافُ وھی

ای حیث الی المفرد کقول الشاعر **شعر**

اَمَا تَرٰی حَيْثُ سُهَيْلٍ طَالِعًا ای مکان سہیل واخرہ نجما یضیئ کالشہاب ساطعا.

فحیث فی البیت مضافۃ الی مفرد وھو سہیل ویروی فہ سہیل علی انہ مبتدأ محذوف الخبر ای حیث سہیل موجود فحذف لدلالۃ الحالۃ علیہ وھی طالعا ومع الاضافۃ الی المفرد ویعربہ بعضہم لزوال علۃ البناء اعنی الاضافۃ الی الجملۃ والاشہر بناؤہ ولا تری من الرویۃ البصریۃ یقتضی مفعولا واحدا وھو طالعا ونجما بدل منہ ویضیئ وساطعا من صفات وحیث ظرف تری وبعضہم علی انہ مفعول بہ لتری وعلی روایۃ الرفع طالعا حال کما مرّ وشرطہ ای شرط حیث فی الاستعمال الغالب ان یضاف الی الجملۃ اسمیۃ کانت او فعلیۃ کاجلس حیث یجلس زید وکاجلس حیث زید جالس وانما کانت شرط حیث ان تضاف الی الجملۃ لاحتیاجہ الیہا لتعیین معناہا کاحتیاج الموصول الی ما یتم بہ لانہ موضوع لمکان یقع فیہ النسبۃ ومنہا ای من الظروف المبنیۃ اذا وجہ بنائہا ما مرّ فی حیث وھی ای کلمۃ اذا للمستقبل ای للزمان المستقبل واذا دخلت علی الماضی صار ای الماضی مستقبلا غالبا نحو قولہ تعالی اِذَا جَاءَ نَصْرُ اللّٰهِ وقد تستعمل فی الماضی من غیر ان یصیر مستقبلا نحو قولہ تعالی حَتّٰی اِذَا سَاوٰی بَيْنَ الصَّدَفَيْنِ وحَتّٰی اِذَا بَلَغَ مَغْرِبَ الشَّمْسِ ولہ امثال کثیرۃ وفیہا ای فی کلمۃ اذا معنی الشرط وھو ترتب مضمون جملۃ علی جملۃ اخری فتضمنت معنی حرف الشرط وھو وجہ آخر لبنائہا ویجوز ان تقع بعدھا ای بعد اذا الجملۃ الاسمیۃ لعدم وضعہا للشرط کان ولو نحو اٰتِيْكَ اِذَا الشَّمْسُ طَالِعَةٌ والمختار بعدھا الجملۃ الفعلیۃ لان الشرط یقتضی الفعل لکنہ لما لم یکن اذا موضوعا للشرط لا یکون وقوع الفعل بعدھا واجبا بل کان مختارا والمنقول عن المبرد اختصاصہا بالفعلیۃ نحو آتیک اذا طلعت الشمس وقد یجیئ اذا لمجرد الزمان نحو آتیک اذا احمرّ البُسْرُ ای وقت احمرارہ وقد تکون ای اذا للمفاجاۃ لوجود الشیئ فجاءۃ ای بغتۃ مصدر مہموز اللام من باب المفاعلۃ معناہ الاتیان بغتۃ والفجاءۃ بالمد معناہ الادراک بغتۃ من باب فتح وسمع فیختار المبتدأ بعدھا

الفاء للعطف او فی جواب شرط محذوف ای اذا کان إذًا للمفاجأة
فالحکم کذا فرقًا بین إذًا هذه وبین اذا الشرطیة وفی الکلام اشارة الی انّ وقوع المبتدأ
بعد اذا للمفاجاة غیر لازم بل یکون مختارا نحو خرجت فاذا السبع واقف او حاضر او موجود
وظاهر کلام سیبویه انّ اذا للمفاجاة ظرف زمان الحاضر والعامل فیها الفعل
المقدّر وهو فاجأت وقال الحدیثی تقدیره فاجأت اولی من جعل اذا بمعنی فاجأت
ویمنع اظهاره استغناء بقوة ما فی اذا فی الکلام من الدلالة علیه فیکون
الفاء لعطف الجملة علی الجملة واذا مفعولا به لفاجأت فکأنک قلت خرجت
ففاجأت زمان وقوف السبع لا ظرفا کما یشعر به قول الجامی فانه قال یلزم وقوع
المبتدأ بعد اذا التی للمفاجاة وهی ظرف معمول لما دل علیه من فاجأت هذا
کلامه وقال المبرّد وعلیه اکثر المتاخرین هی ظرف مکان ولا یجوز علی هذا القول
اضافتها الی الجملة الاسمیة لانّ ظروف المکان لا تضاف الی الجملة الا حیث فحینئذ
لا یخلو من ان یذکر بعدها الجملة نحو خرجت فاذا زید قائم او اسم مفرد بعده حال نحو
خرجت فاذا زید قائمًا ای خرجت فبحضرتی زید قائمًا وقال الاندلسی ان شئت رفعت
قائما علی انه خبر مبتدأ وابقیت الظرف کما تبقی فی نحو فی الدار زید قائم وعلی الثانی
اذا هو الخبر لانّ ظرف المکان یقع خبرا عن الجثث وقائما حال عن الضمیر فی الظرف
والعامل فی الحال ما فی الظرف من معنی الفعل ای فی اذا الفعل الدال علیه اذا وهو فاجأت
وعن الاخفش ومن تبعه انّ اذا للمفاجأة حرف دالّ علی المفاجاة ومنها ای من الظروف
المبنیة إذْ وهی للماضی ای للزمان الماضی وان دخلت علی المستقبل صار ماضیا نحو اتیتک
اذ یقوم زید ای قام زید ولا یشکل هذا بقوله تعالی فَسَوْفَ یَعْلَمُوْنَ إِذِ الْاَغْلَالُ فِیْ
اَعْنَاقِهِمْ لانّ إذ وان دخلت علی المستقبل ههنا لکنه نزل منزلة الماضی لانه اخبار
من عند المستقبل کالماضی ولانه یمکن ان یمنع کونه فی الآیة للمستقبل لجواز ان یکون
لمطلق الوقت کانه قیل فسوف یعلمون زمان الاغلال فی اعناقهم فهو یمنع کونه
مستقبلا بقرینة فسوف ثم بناؤها لما قلنا فی حیث اولا وضعها وضع الحروف
وتقع بعدها الجملتان الجملة الفعلیة نحو جئتک اذ طلعت الشمس والجملة الاسمیة نحو جئتک
اذ الشمس طالعة وقد یکون اذ للمفاجاة قال الرضی الاغلب مجیئ اذ فی جواب بینما

الزمان

بینما و

تقول کنتُ واقفًا اذ جاء نی عمرٌو وقال فی اللباب وهما یعنی اِذْ واِذا کاثنتان للمفاجاة ویختص الاولی بالفعلیۃ والثانیۃ بالاسمیۃ ایقاعًا للمبالغۃ بینهما وبین الزمانیۃ ولما کان مجیئ اِذ للمفاجاۃ قلیلًا فی کلامهم لم یذکرہ المصؒ ومنها ای من الظروف المبنیۃ وأَیْنَ للمکان صفۃ او خبر مبتدأ محذوف ای لکائنتان للمکان اوهما کائنتان للمکان بمعنی الاستفهام ای حال کونهما متلبسین بمعنی الاستفهام وانما بنیتا لتضمنهما حرف الاستفهام او الشرط نحو اَیْنَ تمشی واَنّٰی تقعُدُ ویجیئ انّی بمعنی کیف اذا کان بعد فعل کقوله تعالی فأتوا حرثکم انّی شئتم ای کیف شئتم وبمعنی الشرط معطوف علی قوله بمعنی الاستفهام نحو اَین تجلس اجلس وانّی تقم اقم ومنها ای من الظروف المبنیۃ متی للزمان استفهامًا او شرطًا انتصابهما علی انهما تمیزان ای من حیث الاستفهام والشرط او علی انهما حالان ای حال کون الزمان ذا استفهام و شرط نحو متی تسافر مثال لمتی للزمان استفهامًا ومتی تصم اصم مثال لمتی التی للزمان شرطًا ووجہ بنائها ما ذکرنا فی اَیْنَ واَنّی ومنها ای ومن الظروف المبنیۃ کیف للاستفهام حالًا نحو کیف انت ای فی ای حال وای صفۃ انت من الصحۃ والسقم وغیرہ فالمراد بالحال صفۃ الشیئ لا زمان الحال ویستعمل کیفَ للشرط معنًا علی ضعف عند البصریین ومطلقًا عند الکوفیین وهو ظرف مکان بدلیل عملها فی الحال فی قولك کیف زید ضاحكًا کما فی این زید قائمًا وعند سیبویہ انها اسم صریح لا ظرف نو نوع مثل صحیح او سقیم فی جواب ولو کان ظرفًا لما صح وقوع مثل ذلك فی جوابہ بل اجیب بنحو الظرف وبناءُها لتضمنها حرف الاستفهام ومنها ای من الظروف المبنیۃ اَیّانَ وبناءُها لتضمنها حرف الاستفهام للزمان استفهامًا ای من حیث الاستفهام او حال کون الزمان ذا استفهام او فرصۃ استفهام والفرق بین اَیّانَ وبین متی ان الاولی مختصۃ بالزمان المستقبل وبالامور العظام بخلاف الثانیۃ فانها اعم نحو اَیّانَ یومُ الدِّین ولا یقال ایّان قیام زید ووجہ بنائها ما مرّ فی کیف ومنها ای من الظروف المبنیۃ مذ ومنذ قدّم مذ علی منذ مع کونہ فرعًا لہ اذ اصل مذ منذ بدلیل تصغیرہ علی منیذ فان التصغیر یرد الاشیاء الی اصولها غالبًا لانہ مقصود لکونہ اخف من منذ و انما بنیتا اسمین لموافقتهما ایاهما حرفین او لکون وضع مذ وضع الحرف ثم حمل منذ علی مذ او لمشابهتهما بالغایات فی القطع عن الاضافۃ المعنویۃ الا انهما لم یجیئا الا

التصغیر یرد الاشیاء الی اصولها غالبًا

مبنیتین لانہما ابدا مقطوعتان عن الاضافۃ للمعنویۃ بخلاف الغایات بمعنی اول المدۃ ای مذ ومنذ کائنتان بمعناہ ویستعملان لمعنیین احدھما بمعنی اول المدۃ ان صلح ای الزمان الذی بعدھما جوابا لمتی نحو ما رایتہ مذ او منذ یوم الجمعۃ فی جواب من قال متی رایت زیدا ای اول مدۃ انقطاع رؤیتی ایاہ یوم الجمعۃ وثانیہما بمعنی جمیع المدۃ ان صلح ذلک الزمان جوابا لکم نحو ما رایتہ مذ او منذ یومان فی جواب من قال کم مدۃ ما رایت زیدا ای جمیع مدۃ ما رایتہ یومان ومنہا ای من الظروف المبنیۃ لدی بالالف المقصورۃ ولدن بفتح اللام وضم الدال وسکون النون بمعنی عند ای لدی ولدن الکائنتان بمعنی عند او ھما الکائنتان بمعناہ نحو المال لدیک ای عندک والفرق بینہما ای الفرق استعمالا بین لدی وعند ان عند لا یشترط فیہ الحضور حتی یقال المال عند زید فیما یحضر کما اذا کانت فی خزانتہ ویشترط ذلک ای الحضور فی لدی ولدن حتی لا یقال المال لدی زید او لدن زید الا فیما یحضر عندہ فیکون عند اعم من لدی ولخزانتہ مطلقا وجاء فیہ ای لدن لغات اخر لدن بفتح اللام وسکون الدال وکسر النون ولدن بفتح اللام والدال وسکون النون ولد بضم اللام وسکون الدال ولد بفتح اللام وضم الدال وبناؤھا لوضع بعض لغاتہا وضع الحروف والبقیۃ محمولۃ علیہ ومنہا ای من الظروف المبنیۃ قط بفتح القاف وضم الطاء المشددۃ وھی اشہر لغاتہا وفیہا لغات وھی قط بضم القاف والطاء المشددۃ المضمومۃ وقط بفتح القاف وسکون الطاء مثل قط الذی ھو اسم فعل للماضی المنفی عموما نحو ما رایتہ قط فان معناہ ما رایتہ فی جمیع الازمنۃ الماضیۃ والمراد بالنفی اعم من ان یکون لفظا او معنی لیتناول مثل قول الشاعر ع جاؤا بمذق ھل رایت الذئب قط + وقد تستعمل فی الاثبات نحو کنت اراہ قط ای دائما وانما بنی قط مخففۃ لوضعہا وضع الحروف وبنی المشددۃ لمشابہتہا باختہا او لتضمنہا فی او لام التعریف لکونہا دالۃ علی الزمان المعین ومنہا ای من الظروف المبنیۃ عوض بفتح العین وقد جاء بالضم للمستقبل المنفی علی سبیل الاستغراق نحو لا اضربہ عوض فان معناہ لا اضربہ فی جمیع الازمنۃ المستقبلۃ وانما بنی عوض لتضمنہا معنی حرف الاضافۃ ولشبہہا الحرف فی الاحتیاج الی المضاف الیہ مثل قبل وبعد اذ المعنی عوض العائضین کذا قال الداھرین ویدل علی ذلک استعمالہا کذلک واعرابہا مثل قبل وبعد واعلم

انہ اذا اضیف الظروف التی لیست بمبنیۃ الی الجملۃ او الی اذ المضافۃ الی الجملۃ جاز بناؤھا ای بناء تلک الظروف علی الفتح لاکتساب بنائھا من المضاف الیہ المبنی ولو بواسطۃ کما فی اذ لان الجملۃ من حیث ھی ھی مبنیۃ حتی قال بعضہم انہا من مبنیات الاصل واختیر بناؤھا علی الفتح المخفۃ وفی قولنا جاز بناؤھا اشارۃ الی انہ جاز اعرابہا ایضاً لاصالۃ اضافتہا الی المفرد وعارضیۃ الاضافۃ الی الجملۃ نحو قولہ تعالی یَوْمَ یَنْفَعُ الصّٰدِقِیْنَ صِدْقُہُمْ وھو یَوْمَ یُنْفَخُ فِی الصُّوْرِ وکیومئذ وحینئذ ای یوم اذ کان کذا وحین اذ کان کذا او کذلک مثل وغیر مع ما وان وأنّ یعنی کما ان الظروف المذکورۃ یجوز بناؤھا علی الفتح مع جواز الاعراب کذلک کلمۃ مثل وغیر مقرونۃ مع ما وان المفتوحۃ المخففۃ والمثقلۃ ای مضافۃ الی احدھما فی جواز بنائہا علی الفتح مثل تلک الظروف وان لم یکونا ظرفین تقول ضربتہ مثل ما ضرب زید ومثل ان ضرب زید وغیر ان ضرب زید غیر ما ضرب زید وانما بنیا لاضافتہما الی الجملۃ صورۃ لتشبہہما بالظروف للابہام والاحتیاج الی المضاف الیہ لرفع الابہام ولہذا ذکر بناءھما فی بحث الظروف المبنیۃ مع انہما لیسا من الظروف ویجوز اعرابہما ایضاً لکونہما اسمین مستحقین للاعراب ومنہا امس بالکسر عند اھل الحجاز ثم لما فرغ عن البابین فی الاسم المعرب والمبنی شرع فی الخاتمۃ فقال **الخاتمۃ** فی سائر احکام الاسم ولواحقہ غیر الاعراب والبناء صفۃ للاحکام وسائر مشتق من السؤر بمعنی بقیۃ ما اکل ومعناہ البواقی وفیہا ای فی الخاتمۃ فصول

فصل اعلم ان الاسم علی نوعین معرفۃ ونکرۃ قد کان شدۃ الاحتیاج الی المباحث المذکورۃ فیما سبق الی المعرفۃ والنکرۃ مقتضیۃ ذکرھا قبل المنصرف وغیرہ لکنہ لما کان معرفۃ بعض اقسام المعرفۃ متوقفۃ علی مباحث المبنی اخرھا الی ھذا الموضع ثم لما کان المعرفۃ ھو المطلوب الاصلی الاھم الافید کثیرۃ الاستعمال قدمہ علی النکرۃ فقال **المعرفۃ** اسم وضع لشیء معین قید بہ احترازا عن النکرۃ فانہا لم توضع لشیء معین والمراد بشیء معین اعم من ان یکون فرداً معینا کزید والرجل معہود الخارجی وکانا وانت وھو او علما معینا کاسامۃ فانہ علم لجنس الاسد وکالاسد المحلی بلام الجنس او جملۃ معینۃ من کل افراد جنس او بعضہا کالمعرف بلام الاستغراق والجمع المعہود وھو ای اسم وضع لشیء معین او المعرفۃ فتذکیر الضمیر باعتبار الخبر فانہ مذکر لما عرفت ان تانیث العلم

المعرفۃ والنکرۃ

من الثلثة الى العشرة على عكس تانيث جميع الاشياء أو لان تانيث المعرفة غير حقيقة
ستة اقسام بالاستقراء المضمرات والاعلام والمبهمات اعني اسماء الاشارة والموصولات
وانما سميا مبهمين لان اسم الاشارة من غير اشارة حسية الى مشار اليه مبهم
عند المخاطب حين التلفظ به فان عند المتكلم اشياء يحتمل ان يكون مشارا اليها
وكذا الموصول من غير الصلة مبهم عند المخاطب اذا تلفظ به والمعرف بالنداء
نحو يا رجل عند قصد التعيين واما عند عدم قصده فيكون نكرة بالالف واللام العهدية
او الجنسية او الاستغراقية اعلم ان لام التعريف معناه الاشارة الى ما يعرفه المخاطب
فاما ان يشار بها الى مفهوم اللفظ الذي دخلت عليه فهي لام الجنس فاما ان يقصد
الى الجنس باعتبار لغة كما في الانسان حيوان ناطق فهي لام الحقيقة
من حيث هي هي واما ان يقصد باعتبار فرد فهي اللام الذهني كما في ادخل السوق
واما ان يقصد اليه باعتبار كل فرد له فهي لام الاستغراق كما في قوله تعالى إِنَّ الْإِنسَانَ
لَفِي خُسْرٍ ۝ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ الاية واما ان يشار الى قسم من مفهوم
اللفظ معهودا بينك وبين مخاطبك سبق الفهم اليه عند سماع اللفظ فهي لام
العهد الخارجي نحو كما أَرْسَلْنَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا ۝ فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ وانما لم يتعرض
للمعرف بالميم نحو قوله عليه السلام لَيْسَ مِنَ امْبِرِّ امْصِيَامُ فِي امْسَفَرِ لان الميم مبدل من
اللام فلا يعد ما دخلت عليه هي قسما آخر من المعارف ولم يذكر المتقدمون المعرف بالنداء
لرجوعه الى المعرف باللام اذ اصل يا رجل يا ايها الرجل في الرضي ومن لم يعده من النحويين
فلكونه من فروع المضمرات لان تعرفه لوقوعه موقع كاف الخطاب في هذا اظهر من الاسماء
الظاهرة والمضاف الى احدها اي احد هذه الاقسام المذكورة للمعارف غير النداء اضافة نصب
على انه مفعول مطلق معنوية صفة اضافة الا نحو غير ومثل وشبه فيه احتراز عن المضاف الى احد
اقسام المعارف الاربعة المذكورة اضافة لفظية فانها لا تفيد تعريفا ثم لما ذكر تعريف المعارف
غير العلم فيما سبق وكان المعرف بالنداء والالف واللام مستغنيا عن التعريف خص
العلم بذكر التعريف فقال العلم ما اي اسم او لفظ وكلمة ما موصولة او موصوفة
وضع لشيء معين هو جنس يتناول المعارف كلها وبقوله لا يتناول غيره يخرج عنه ما سوى
العلم من المعارف لانه لا يتناول غيره بوضع واحد انما قال هذا ليدخل فيه العلم

المعارف

الذی وقع فیہ الاشتراک نحو زید اذا سمی بہ رجل ثم سمی بہ رجل اٰخر فانہ وان کان متنا ولا غیرہ لکن لیس بوضع واحد بل باوضاع کثیرۃ ثم المراد بالعلم المعرف اعم من ان یکون منقولا کفضل اومرتجلا کعمران مفرداً نحو زید اومرکبا نحو عبد اللہ اسما نحو زید او لقبا نحو صدیق او کنیۃ نحو ابوبکر موضوعاً لمعنی ذات نحو زیداً ولمعنی حدث کسبحان علم التسبیح اووقتاً کبکرۃ او یوزن بہ نحو فعلان الذی مؤنثہ فعلی اومراداً محض لفظ کسعید کرزا ومحض عدد کستۃ ضعف ثلثۃ واعرف المعارف ای اکملها تعریفا المضمر المتکلم نحو انا ونحن لاستحالۃ الاشتباہ فیہ عند المخاطب ثم المخاطب نحو انت لامکان الاشتباہ فیہ ثم الغائب نحو ہو ثم العلم ثم المبہمات ای اسماء الاشارۃ والموصولات ثم المعرف باللام ثم المعرف بالنداء والمضاف الی احد ہذہ الاربعۃ فی قوۃ المضاف الیہ فتعریفہ مثل تعریف المضاف الیہ لانہ لایکتسب التعریف الامنہ ہذا ہو المشہور عن مذہب سیبویہ وعندہ انہ یستوی بین المضمر والعلم وہہنا اختلافات کثیرۃ لایلیق ذکرہا بہذا المختصر والنکرۃ ما وضع لشیء غیر معین کرجل فرس فقولہ وضع لشیء جنس یتناول النکرۃ والمعرفۃ وقولہ غیر معین فصل یخرج بہ المعرفۃ ومن علامات النکرۃ قبولہا حرف التعریف ودخول رب علیہا وکم الخبریۃ ووقوعہا حالا وتمیزاً واسم لا بمعنی لیس ولما ذکر النکرۃ اردفہا بذکر اسماء العدد التی یلزم اکثرہا التفسیر بالنکرۃ ولو اخرہا عن المذکر والمؤنث لکان اولی لتعلقہا بمبحث التذکیر والتانیث ایضا وانما ذکرہا علی حدۃ لاختصاصہا باحکام لم توجد فی غیرہا فقال

فصل

اسماء العدد ما وضع لیدل علی کمیۃ احاد الاشیاء ای اسماء العدد وضعت لیدل علی مقدار افراد الاشیاء ای علی مقدار المعدودات فیدخل فی الحد الاثنان لانہ یفہم منہما جوابا لمن یقول کم عندک ولیس الواحد بعدد عند کثیر من الحساب والاثنان عند بعضہم وخرج بقید الوضع نحو رجل لانہ وان فہم عنہ الکمیۃ باعتبار سیاق الاثبات لکن لا بالوضع وکذا رجلان لانہ لم یقصد فیہ ہذا القدر بل الکمیۃ مع الذات وہذا الجواب یجری فی رجال ایضا ومنہم من عرف العدد بانہ المقدار المنفصل الذی لیس لاجزائہ حد مشترک ومنہم من عرفہ بانہ کثیرۃ مرکبۃ من الاحاد واصول العدد مبتدأ وقولہ اثنا عشرۃ کلمۃ خبرہ واحد خبر مبتدا محذوف ای احدہا واحد او بدل بعض من

اثنا عشر کلمۃ الی عشرۃ کلمۃ الی ھذہ للاسقاط لان المعنی واحد غیرہ علی حذف المعطوف الی عشرۃ ولو لم یقل بذلک لزم خروج عشرۃ عن اصول العدد عملا بالغایۃ فلا یرد ان الی ھذہ لیست لاسقاط ما وراء الغایۃ علی نحو الی المرافق لان شرط الاسقاط ھو ان یتناول ما بعدھا ما قبلھا لولا الغایۃ اذ العشرۃ لا یتناولھا واحد ولیست للامتداد ایضا لانہ یوجب خروج العشرۃ عن الاصول وھی داخلۃ فیھا والا لم یتم العدد المذکور وھو اثنا عشر کلمۃ ومائۃ والف عطف علی قولہ واحد لا علی قولہ عشرۃ وما عدا تلک الکلمات فھو متولد منھا اما بتثنیۃ کمائتین والفین او بجمع قیاسی کالاف ومئین اومئات او غیر قیاسی کعشرین الی تسعین او بعطف کاحد وعشرین او ترکیب کاحد عشر او باضافۃ کثلثمائۃ وثلثۃ الاف واستعمالہ ای استعمال العدد من واحد الی اثنین علی القیاس ای مبنی علی ما یقتضیہ القیاس فی الافراد والترکیب والعطف اعنی للمذکر بدون التاء ای یستعمل الواحد والاثنان للمذکر بدون التاء ویستعملان للمؤنث بالتاء لان القیاس فی الاصل تذکیر المذکر وتانیث المؤنث تقول علی صیغۃ الخطاب دون الغیبۃ فی رجل واحد وفی رجلین اثنان بدون التاء وفی امرأۃ واحدۃ وفی امرأتین اثنتان وثنتان بالتاء واستعمالہ ای العدد من ثلثۃ الی عشرۃ علی خلاف القیاس فی الاصل اعنی للمذکر بالتاء تقول ثلثۃ رجال الی عشرۃ رجال وللمؤنث بدونھا ای بدون التاء تقول ثلث نسوۃ الی عشر نسوۃ وذلک لان الثلثۃ ماولۃ بالجماعۃ فیکون مؤنثا فیلزم الحاق التاء وبعد الحاقھا بالمذکر لم یجز ان تکون ملحقۃ بالمؤنث فرقا بینھما وانما لم یعکس لان المذکر سابق فی التخلیق ولا یشکل ھذا بقولہ تعالی من جاء بالحسنۃ فلہ عشر امثالھا لان الامثال عبارۃ عن الحسنات او لاکتساب المضاف التانیث من المضاف الیہ وبعد العشرۃ تقول احد عشر رجلا واثنا عشر رجلا وثلثۃ عشر رجلا الی تسعۃ عشر رجلا واحدی عشرۃ امرأۃ واثنتا عشرۃ امرأۃ وثلث عشرۃ امرأۃ الی تسع عشرۃ امرأۃ علی القیاس والاصل من احد عشر الی اثنی عشر بتذکیر الجزئین فی المذکر وتانیثھما فی المؤنث وتغییر الواحد الی احد والواحدۃ الی احدی طلبا للتخفیف وفی من ثلثۃ عشر الی تسعۃ عشر باسقاط التاء عن الجزء الثانی واثباتھا فی الاول فی المذکر وبالعکس فی المؤنث لرجوع العشرۃ بعد الترکیب الی الاصل فیھما دون الجزء الاول تقلیلا لخلاف الاصل وبعد ذلک ای بعد تسعۃ عشر تقول عشرون رجلا و

عشرون امرأة بلا فرق بين المذكر والمؤنث الى تسعين رجلا وامرأة وتقول احد وعشرون رجلا واحدى وعشرون امرأة واثنان وعشرون رجلا واثنتان وعشرون امرأة وثلثة وعشرون رجلا وثلث وعشرون امرأة الى تسعة وتسعين رجلا وتسع وتسعين امرأة يعني انك اذا عطفت عشرين واخواتها على النيف وهو ما دون العشرة اي من واحد الى تسعة تستعمل ما دون العشرة على ما عرفت وتعطف عليه عشرين واخواتها وانما لم يركب الاحاد مع العشرات في العقود كما يركب الاحاد مع العشرات لان الواو والياء في عشرون واخواتها علامة للاعراب والتركيب موجب للبناء فالجمع بينهما محظور ثم تقول مائة رجل ومائة امرأة والف رجل والف امرأة ومائتا رجل ومائتا امرأة والفا رجل والفا امرأة بلا فرق متعلق بقوله تقول اي ثم تقول ما ذكر بلا فرق بين المذكر والمؤنث فاذا زاد اي العدد على المائة والالف وما يتولد عنهما من تثنية وجمع يستعمل اي ذلك العدد على قياس ما عرفت في النيف من التذكير في المؤنث والتانيث في المذكر والافراد والاضافة والتركيب والعطف كما عرفت ويقدم الالف على المائة والمائة على الاحاد والاحاد على العشرات تقول عندي الف ومائة واحد وعشرون رجلا والفان ومائتان واثنان وعشرون رجلا وثلثمائة واثنان وعشرون امرأة واربع الاف وتسعمائة وخمس واربعون امرأة وعليك بالقياس كما تقول في الافراد الف ومائة وواحد وواحدة واثنان واثنتان وفي الاضافة الف ومائة وثلثة رجال وثلث نسوة وفي التركيب الف ومائة واحد عشر رجلا واحدى عشرة امرأة والف ومائة وثلثة عشر رجلا وثلث عشرة امرأة وكما تقول الفان ومائتان وثلث الاف وثلث مائة الى تسع الاف وتسعمائة ويجوز ان تعكس العطف في الكل فتقول واحد والف ومائة واثنان والف ومائة واثنتان الى اخر ما ذكرنا ولما فرغ عن كيفية استعمال اسماء العدد شرع في حال مميزاتها وهي المعدودات ولما كان الواحد والاثنان اول اسماء العدد بدأ ببيان حكمها ليعرف اولا انه لا مميز لهما فقال واعلم ان الواحد والاثنين وكذا الواحدة والاثنتين لم يذكرهما اكتفاء بذكر الافضل لا مميز لهما اي لم يذكر تمييز الواحد والاثنين بعدهما لان لفظ المميز يغني عن ذكر العدد فيهما اي في الواحد والاثنين كما تقول عندي رجل ورجلان ولا تقول عندي واحد رجل والاثنان رجلين وذلك لان لفظ التمييز يفيد النص الذي يفيده ذكر العدد فيهما وهو بيان الكمية اعني الواحد في مميز الواحد والاثنين في مميز الاثنين فلا يجوز ان يكون تمييزا لانه لا يجوز ان يكون مغنيا عن المميز فان حكم

فيما ذكر في المذكر منهما

قصد الامر بين التميز والمميز لا يحصل الاجمال والتفصيل وعدم استغناء كل واحد منهما عن الاخر
وامّا قولهم رجل واحد ورجلان اثنان فمحمول على التاكيد لما كان كلام السابق يوهم انه
لا مميز لغير الواحد والاثنين من الاعداد ايضا وقد كان له مميز فنعم بقوله واما سائر الاعداد
اى باقى الاعداد غير الواحد والاثنين فلا بد لها اى لتلك الاعداد من مميز يذكر بعدها
فنقول مميز الثلثة الى العشرة مخفوض باضافة الاعداد الى مميز انها مجموع لفظاً
نقول ثلثة رجال وثلث نسوة او معنى تقول تسعة رهط وثلثة ذود وخمسة نفر وانما
جعل مميز الثلثة الى العشرة مخفوضا ولم يجعل منصوبا كمميز ما بعد العشرة لان مميز الاعداد
موصوف مقصود معنى لان ثلثة رجال فى الاصل رجال ثلثة ولو جعل هذا التميز منصوبا
لكان على صورة الفضلة فجعل مخفوضاً لئلا يكون على صورتها وانما كان مميز ما بعد
العشرة منصوباً لتعذر الاضافة ضرورة كما سيجئ وانما جعل مميز الثلثة الى العشرة
مجموعاً ولم يجعل مفرداً كسائر ما بعد العشرة لان مدلول الثلثة وما فوقها جماعة فبالاولى
ان يبين بالجماعة ليوافق العدد المعدود فان العدد عبارة من المعدود معنى واما ما
جعل مميزها بعد العشرة مفرداً فلتعليل سيذكر الا اذا كان المميز اى مميز الثلثة الى
العشرة لفظ المائة فحينئذ يكون اى ذلك المميز مخفوضاً مفرداً نقول ثلث مائة وتسعمائة
ولم يستعمل عشر مائة استغناءً بلفظ الالف والقياس اى قياس لفظ المائة المضاف
اليها الثلث وما فوقها ثلث مئات للمؤنث ومئين للمذكر على انه رفض هذا القياس
لكراهتهم ان يرجعوا بعد ما التزموا افراد التميز فى احد عشر الى تسعة وتسعين
فهرب الى المجموع الذى طال عهده فى ثلثة الى عشر فاستحسنوا الحمل على القرب وهو
احد عشر الى تسعة وتسعين او على ما يليه من تسعة وتسعين رجلا فى لزوم افراد التميز
انما رجعوا الى خفض التميز لئلا يلزم اهدار حكم الثلثة الى العشرة من كل وجه ومميز
احد عشر الى تسعة وتسعين منصوب مفرد تقول احد عشر رجلا واحدى عشرة
امرأة وتسعة وتسعون رجلا وتسع وتسعون امرأة امّا كون هذا التميز منصوبا
فلتعذر الاضافة امّا فى احد عشر الى تسعة عشر فلتعذر تركيب ثلثة اشياء مع الامتزاج
المعنوى الناشى من الاضافة الى المفسّر واما فى عشرين وما زاد عليها الى تسعة وتسعين
فلتعذر حذف النون وابقائها عند الاضافة لانه لو اضيف مع حذف النون لزم حذف

يعنى فى الفصل بين احد عشر فانه تركيب ثلثة اشياء وهو احد عشر فانه تركيب اربعة اشياء العدد المضاف اليه المعنوى الناشى من الاضافة الى المفسر

نون اصلیۃ وضعت الکلمۃ علیہا ولو اضیف مع بقائہا لزم بقاء نون شبیہۃ بنون الجمع
وکل منہما مستقبح واما کون ھذا التمییز مفردًا فلان المفرد ھو الاصل واخف من
الجمع والمقصود من التمییز ھو التفسیر وھو یحصل بہ فلا رخصۃ للعدول عنہ من غیر
حاجۃ وممیز مائۃ والف وتثنیتہما ای تثنیۃ المائۃ والالف وھما مائتان والفان
وجمع الالف وھو الاف والوف وانما لم یقل وجمعہما کما قال وتثنیتہما
لان جمع المائۃ مرفوض استعمالا حتی لا یقال ثلث مِئَاتٍ او مِئِیْنَ بل یقال ثلثمائۃ
مخفوض مفرد تقول مائۃ رجل ومائۃ امرأۃٍ والف رجلٍ والف امرأۃٍ ومائتا رجل ومائۃ
امرأۃٍ والفا رجلٍ والفا امرأۃٍ وثلثۃ الافِ رجلٍ وثلث الافِ امرأۃٍ وانما جعل
ھذا التمییز مخفوضًا لوجود الاضافۃ ومفردًا لکراھتہم جعل ممیز العدد الکثیر جمعًا وقس
علی ھذا ای اذا علمت کیفیۃ استعمال الاعداد وحال الممیزات فی بعض الامثلۃ فقس علیہ
سائر الاعداد الی ما لا یتناھی ولما جری ذکر التذکیر والتانیث فی فصل العدد ذکرھما
بعدہ فقال **فصل** الاسم امّا مذکر واما مؤنث قدم المذکر علی المؤنث فی التقسیم لتقدمہ
علی المؤنث خلقۃً ورتبۃً ولانہ عدمی لانہ عبارۃ عما لا یوجد فیہ شیء من علامات المؤنث وعدم
الممکنات سابق علی وجودھا المؤنث ما فیہ ای اسم وجد فی اٰخرہ علامۃ التانیث قدم
المؤنث علی المذکر فی التعریف رومًا للاختصار بیبانہ اولًا فی البیان عن القریب
لان المؤنث وجودی لانہ عبارۃ عما یوجد فیہ علامۃ التانیث والمذکر عدمی کما مر والوجود
راجح علی العدم والمراد بعلامۃ التانیث کما ذکرہ التاء والالف المقصورۃ والممدودۃ وکذا الیاء
فی ھٰذِی وھی عند البعض ولم یذکرھا المصنف فی العلامات لجواز ان یکون
التانیث فی ھٰذِی وھی صیغیًا عندہ لا بالعلامۃ کتانیث ھِیَ واَنْتِ ولان
الکلام فی المذکر والمؤنث اللذین من اقسام المتمکن وھذی وھی من قسم المبنی فلا وجہ
لذکرھا معہما لفظًا او تقدیرًا ھذا تفصیل لعلامۃ التانیث ای سواء کانت العلامۃ
ملفوظۃ او مقدرۃ ثم المراد بقولہ لفظًا اعم من ان یکون حقیقۃ کامرأۃ وناقۃ وغرفۃ
وطلحۃ او حکمًا کعقرب لان الحرف الرابع فی حکم تاء التانیث ومن ثم لا یظھر التاء فی
تصغیر الرباعی من المؤنثات السماعیۃ لئلا یجتمع علامتا التانیث وکحائض فانہ
صفۃ مختصۃ بالمؤنث وککلاب واکلب لانہ مأول بالجماعۃ والمذکر بخلافہ ای اسم

متلبس بمخالفۃ المؤنث ای مالا یوجد فیہ علامۃ التانیث لا لفظا ولا تقدیرا ولا حکما ولما کان علامۃ التانیث ماخوذۃ فی تعریف المؤنث وکان معرفتہا مطلوبۃ احتاج الی عدّہا فقال وعلامۃ التانیث ای العلامۃ التی ذکرت فی حد المؤنث ثلثۃ ای ثلث اشیاء احدہا التاء ای التی تصیر عند الوقف ہاءً فلا یشکل بنحو مسلمٰت وفی ذکر التاء ردّ علی الکوفیین حیث جعلوا علامۃ التانیث الہاء والتاء مغیرۃ عنہا والبصریون علی ان العلامۃ ہی التاء والہاء مغیرۃ عنہا کطلحۃ الکاف فی محل الرفع علی انہ خبر مبتدأ محذوف ای نظیر المؤنث بالعلامۃ وہی التاء مثل طلحۃ اسم رجل بالجر علی انہ صفۃ طلحۃ او بالنصب علی انہ حال فـ انما جاء بہ لان المقصود ہو التمثیل بطلحۃ للمؤنث بالعلامۃ اذ التعریف المذکور مخصوص بہ وہذا المقصود انما یحصل اذا کان طلحۃ اسم رجل فانہ اذا کان اسم امرأۃ کان مؤنثا حقیقیا فلا یصلح لتمثیل المؤنث بالعلامۃ واہتمامہ بشان تانیث طلحۃ حال التسمیۃ لرجل لمظنۃ الاشتباہ فی اعتبار التانیث فیہ مع التذکیر الحقیقی ولذا لا یعتبر تانیثہ فی تانیث الفعل قالت طلحۃ ثم التاء علامۃ للتانیث وان لم یکن بمعنی التانیث فانہا تاتی لمعان فقد تکون للفرق بین المذکر والمؤنث فی الاسم کشیخ وشیخۃ وامرأ وامرأۃ وانسان وانسانۃ وہی سماعیۃ او فی الصفۃ کقائم وقائمۃ وہی قیاسیۃ او بین الواحد والجمع کبغال وبغالۃ او لتاکید الصفۃ کعلامۃ وللتانیث کنجعۃ او لعلامۃ العجمۃ کجواربۃ فی جمع جوارب او للنسبۃ کالمغاربۃ جمع مغربی او للعوض کفرازنۃ فی جمع فرزان والاصل فرازین او لتاکید الجمع کجمالۃ وثانیہا الالف المقصورۃ ای التی بعد ثلثۃ ولا یکون للالحاق فلا یرد بنحو فتیٰ وبأرطی الملحق بجعفر ولا لمجرد الزیادۃ فلا یجئ بنحو قبعثری کحبلیٰ وثالثہا الالف الممدودۃ کحمراء ولا یخفی ان الالف الممدودۃ التی قبل الہمزۃ وعلامۃ التانیث الہمزۃ وان اختلف فی انہا منقلبۃ عن الالف المقصورۃ او اصلیۃ ففی قولہ الالف الممدودۃ نظر الا ان یجعل وصف الالف بالممدودۃ وصفا بحال المتعلق ای الالف الممدودۃ ما قبلہا ولما جعل قولہ لفظا او تقدیرا التفصیل علامۃ التانیث مطلقا وقد تقرر ان علامۃ التانیث المقدرۃ ہی التاء وحدہ قال المقدرۃ ای العلامۃ التی تقدر من الثلثۃ انما ہی التاء فقط ای لا غیرہا من العلامات لیندفع ما یتوہم من جعل قولہ المذکور تفصیلا لمطلق العلامۃ ویعلم بیان الواقع کارض ودار وانما حکم بتقدیر العلامۃ فیہما بدلیل تصغیرہما علی اریضۃ ودویرۃ لان التصغیر یرد الاشیاء الی اصولہا

عدّہا

غالبًا والمؤنث على قسمين حقيقي وهو اي المؤنث الحقيقي اي الخلقي ما بازائه اي بمقابلته
متن
ذكر في الحيوان سواء وجد فيه علامة التانيث لفظا او لم يوجد كامرأة في الاناسي وناقة
واتان في البهائم وقد تبيّن ما في الشرح لهذا الكلام فلا نعيد في هذا المقام ولفظي وهو
اي المؤنث اللفظي ما اي مؤنث بخلافه اي متلبس بمخالفة المؤنث الحقيقي يعني ما ليس
متن
بازائه ذكر في الحيوان سواء وجد فيه علامة التانيث او لم يوجد بل تانيثه ليس الا لوجود العلامة
في لفظه حقيقة او حكما وتقديرا بلا تانيث خلقي في معناه كظلمة نظيرا التانيث حقيقة
وعين نظيرا التانيث اللفظي تقديرا بدليل تصغيره على عُيَينة ولم يذكر نظيرا للتانيث حكما
كعقرب لقلة وقوعه كالجمع المكسر والصحيح بالالف والتاء كرجال ومسلمات وان كان جمع مؤنث حقيقيا
وقد عرفت احكام الفعل في فصل الفاعل اذا اسند الى المؤنث فلا نعيدها اي اذا عرفت تلك
الاحكام فلا نعيدها لان اعادة الشيء يوجب التكرار وهو قبيح واما اعادة تعريف المؤنث الحقيقي
ههنا بعد ذكره في بحث الفاعل كذلك فهو غير موجب لذلك لانه ذكره هنالك تقريبا وذكره
ههنا اي في المؤنث قصدا ولو لم يتعرض له هنالك واكتفى بذكره ههنا لكان هذا الاكتفاء
مستغنيا عن ذلك التعرض ثم لما فرغ عن تقسيم الاسم باعتبار التذكير والتانيث شرع في تقسيم
اخر له باعتبار الافراد والتثنية والجمع فان الاسم على ثلثة اقسام مفرد ومثنى ومجموع وذكر
المتن
الفرعين وهما المثنى والمجموع ليفهم ان ما عداهما مفرد طلبا للاختصار فقال **فصل المثنى** قدّمه
على المجموع لكون عدده سابقا على عدد المجموع ولكونه قريبا من المفرد ولسلامة لفظ المفرد فيه
البتة ولكثرته بالنظر الى المجموع اسم الحق بآخره اي باخر مفرده على حذف المضاف وفيه احتراز
عن اثنين وكلهما اذ لا مفرد لهما الف او ياء مفتوح ما قبلها ونون مكسورة ليدل متعلق بقوله
الحق والضمير فيه عائد الى المفرد اي يدل هذا المفرد بسبب ذلك الالحاق
على ان معه اي مع المفرد آخر مثله اراد به تماثله في الواحدة والجنس جميعا ولذا لم يقل من جنسه
لانه يفيد اشتراط الجنسية في اللفظ والمعنى وفيه اشارة الى انه لا يجوز تثنية الاسم المشترك
باعتبار معنيين مختلفين فلا يقال قرءان ويراد به الطهر والحيض بل يراد طهران او حيضان
ولا ينتقض ذلك بنحو القمرين للشمس والقمر والعمرين لابي بكر وعمر رضي الله عنهما
والابوين للام والاب لانه من باب اطلاق احد اللفظين على الاخر تغليبا للمذكر على
المؤنث كما في القمرين والابوين او للمفرد على المركب كما في العمرين نحو رجلان في حالة

الرفع ورجلين في حالتي النصب والجر هذا اي الحاق الالف والياء المفتوح ماقبلها والنون المكسورة باخر المفرد من غير تغيير في الصحيح اي ثابت في الاسم الصحيح ولا يخفى ان هذا الحكم كما يجري في الصحيح يجري في الجاري مجرى الصحيح والمنقوص اليائي ايضا فلا وجه لتخصيصه بالصحيح اما المقصور اي في الاسم المقصور وهو ما في اخره الف واحدة لازمة وسمي مقصورا لانه ضد للممدود ولانه محبوس من الحركات والقصر الحبس فان كان الفه منقلبة عن واو حقيقة كعصا اوحكما بان كان مجهول الاصل ولم يمل كالمسمى بلدى لدى وكان ثلاثيا اي وقد كان الاسم المقصور ثلاثيا مجردة اي ذا ثلثة احرف لا الثلاثي الاصطلاحي فيخرج الرباعي والثلاثي المزيد نحو معلى ومصطفى رد اي ذلك الاسم الى اصله حال التثنية كعصوان في عصا اعتبارا للاصل حقيقة اوحكما مع خفة الثلاثي بخلاف ما كان على اربعة احرف فصاعدا حيث لم يرد فيه الى الاصل لوجود الثقل كمعلى ومصطفى وان كانت اي الفه منقلبة عن ياء حقيقة كرحى اوحكما بان كان مجهول الاصل اوعديمه وقد اميل كالمسمى بمتى وبلى او عن واو وهو اكثر من الثلاثي الواو للحال اي الحال ان ذلك الاسم المقصور اكثر من الثلاثي بان كان على اربعة احرف فصاعدا اوليست الفه منقلبة عن شئ من واو وياء تقلب الالف ياء عند التثنية كرحيان في رحى نظير لما كان الفه منقلبة عن ياء وملهيان في ملهى نظير لما كان الفه منقلبة عن واو وهو اكثر من الثلاثي وحباريان في حبارى بالضم نوع من الطير وحبليان في حبلى وهو نظير لما لم يكن الفه منقلبة عن شئ وانما قلبت الالف ياء في هذه الصورة اعتبارا بالاصل فيما اصل الياء حقيقة اوحكما تخفيفا فيما كان الاكثر من الثلاثي وفيما ليست الفه منقلبة عن شئ واما الممدود اي الاسم الممدود فان كانت همزته اي همزة الممدودة اصلية اي غير زائدة ولا منقلبة عن اصلية اذ الزائدة كقراء جمع قارئ تثبت اي الهمزة لكونها اصلية كقراءان في قراء بضم القاف وتشديد الراء لجيد القراءة وللمتنسك من قرأ اذ تنسك وحكى ابو علي الفارسي عن بعض العرب قلبها واوا حملا على نظائره من الحمراء والصحراء وان كانت همزته للتانيث تقلب واوا كحمراوان في حمراء وصحراوان في صحراء وانما لم يثبت الهمزة بل تقلب واوا لكراهة وقوع صورة علامة التانيث

فی الوسط واما وقوع التاء فی مسلمتان فی الوسط فلئلا یلتبس تثنیۃ المؤنث بتثنیۃ المذکر وانما جعلت الھمزۃ واوًا لا یاءً تحرزًا عن اجتماع الیائین فی النصب والجر ولکن الواو اقرب الی الھمزۃ من الیاء للمشاکلۃ بینھما فی تعویضھا فی اجوہ ووجوہ واقتت ووقتت وان کانت ھمزتہ بدلاً من اصل ای من حرف اصلی واوًا کما فی کساء اصلہ کساوٌ اویاءً کرداء اصلہ ردای جاز فیہ ای فی ذلک الاسم الممدود الوجھان الثبوت والقلب ککسائین فی الثبوت وکساوین فی القلب اما الثبوت فلکونھا فی مکان اصلیۃ باعتبار الالحاق بھا والانقلاب عنھا واما القلب فلشبھھا بھمزۃ التانیث فی عدم کونھا اصلیۃ ویجب حذف نونہ ای نون المثنی عند الاضافۃ تقول جاء نی غلاما زیدٍ ومسلما مصر فقد مر وجہ وجوب حذف نون المثنی وکذا الجمع فی المجرورات والاعادۃ خالیۃ عن الافادۃ کما یخلو اعادۃ ھذہ القاعدۃ عنھا لانہ ذکرھا فیما سبق مرۃ بعد اخری الا ان یقال انھا ذکرت فی المجرورات من حیث انھا من احکام المضاف وفی المثنی والمجموع من حیث انھا من احکامھا وکذلک ای مثل حذف نون المثنی تحذف تاء التانیث فی تثنیۃ الخصیۃ والالیۃ علی غیر القیاس والشذوذ مع جواز اثباتھا فیھما علی القیاس اتفاقاً نحو خصیان والیان فیراد مماثلۃ حذف التاء عنھما بحذف نون المثنی فی مجرد الحذف فلا یرد ما یقال ان قول المص وکذلک تحذف تاء التانیث فی تثنیۃ الخصیۃ والالیۃ لا یخلو عن خلل خاصۃً ای دون غیرھما من الاسماء المثنیات التی فیھا تاء التانیث کشجرتین وتمرتین وجارحتین والقیاس ان لا تحذف فیھما لئلا یلزم التباس تثنیۃ المذکر بالمؤنث الا انہ جاز حذف التاء فی تثنیتھما لانھما متلازمان ای لان کل واحد من الخصیین والالیین متلازم للاٰخر بمعنی ان واحدًا من الخصیین متلازم للاٰخر وکذا واحد من الالیین متلازم للاٰخر فکانھما لشدۃ اتصالھما شیء واحد فنزلتا لذلک منزلۃ المفرد وتاء التانیث لا تقع فی وسط المفرد وقیل انما حذفت التاء فی تثنیتھما لئلا یکونا مصرحین بذکر ما یستھجن ذکرہ کل التصریح واعلم انہ اذا ارید اضافۃ مثنی الی مثنی ای الی ضمیر مثنی مع الاتصال التام بین المضاف والمضاف الیہ ونکر مثنی لیعلم مراعاۃ الحکم الاٰتی فی کل مثنی مذکرًا کان او مؤنثاً مرفوعاً او منصوباً او مجرورا یعبر عن الاول ای عن المثنی الاول المضاف لا الثانی المضاف الیہ بلفظ الجمع

الافادۃ

او المفرد ایضاً لا بالمثنّی اصالۃً واولویۃً وجوباً کقولہ تعالی فقد صغت قلوبکما ای قلباکما فاقطعوا ایدیھما ای یداھما وذلک یشیر بہ الی علۃ الحکم المذکور یعنی انما یعبّر بلفظ الجمع او المفرد لا بلفظ المثنی عند تلک الاضافۃ لکراھۃ اجتماع تثنیتین لکونھما متماثلین فیما تاکد الاتصال بینھما لفظاً ومعنیً اما لفظاً فبالاضافۃ واما معنی فلانّ معنی المضاف جزء المضاف الیہ ثم لفظ الجمع اولی من لفظ المفرد لمناسبتہ بالتثنیۃ فی انہ ضم الی اخرہ حتی قال بعض الاصولیین ان المثنی جمع واذا کان المضاف الیہ کالمثنّی یکون الافراد ھو الاولی نحو قولہ تعالی علی لسان داؤد وعیسی ابن مریم قال ابو البقاء فی بعض مصنفاتہ لوجوب الافراد مثل ذلک ثم لما فرغ عن بیان المثنی شرع فی بیان الجمع فقال **فصل** المجموع اسم دلّ علی احاد مقصودۃ بحروف مفردہ بتغییر ما الاحاد جمع احد وھو الفرد وقولہ بحروف متعلق بقولہ دلّ او بقولہ مقصودۃ وقولہ بتغییر ما صفۃ مفرد ومعنی الحد اسم دلّ علی افرادہ تقصد بحروف مفردۃ متلبس بتغییر ما ای ای تغیّر کان سواء کان لفظاً کرجال فی رجل وکعامۃ الجموع او تقدیراً کالفلک علی وزن اُسد فانّ مفردہ ایضاً فلک لکنہ علی وزن قفل حیث اعتبرت الضمۃ فی الجمع عارضیۃً مثل الضمۃ فی اُسد وفی الواحد اصلیۃً مثل الکسرۃ فی حمار ثم قولہ دلّ علی احاد مقصودۃ احترز بہ عن اسم الجنس نحو نخل وتمر لانھا علی احاد غیر مقصودۃ اذ المراد بھا ھو الجنس وضعاً والاحاد ثابت بہ باعتبار صدق الجنس علیھا والاستعمال فیھا وقولہ بحروف مفردہ احترز بہ عن اسم الجمع کما فرع علیہ قولہ فقوم ورھط ونحوہ من نفر وابل وغنم وخیل وان دلّ ای القوم ونحوہ علی احاد لکنہ لیس بجمع اذ لا مفرد لہ حتی یقصد الاحاد بحروفہ والمراد بحروف مفردہ اعم من حروف مفردہ المحقق کما فی رجال ومن حروف مفردہ المقدر کما فی نسوۃ فانہ یقدّر لہ مفرد لم یوجد فی الاستعمال وھو نساء بضم النون علی وزن غلام فانّ الفعلۃ من الاوزان المشھورۃ للجمع المفرد علی وزن فُعال ثم الجمع علی قسمین مصحح ویقال جمع السلامۃ ایضاً وھو ما ای جمع لم یتغیر بناء مفردہ ومکسّر ویقال جمع التکسیر ایضاً وھو ما ای جمع متغیّر بناء مفردہ بسبب الجمعیۃ لا بعدھا فلا ینتقض بمصطفین وباعتبار المفرد دون الامور الخارجیۃ فلا ینتقض بالجمع المصحح بتغیّر مفردہ بلحوق الحروف الخارجیۃ الزائدۃ والمصحح ای الجمع المصحح علی قسمین مذکر وھو ای جمع المذکر الصحیح ما الحق باخرہ ای باخر مفردہ واو مضموم ما قبلھا فی حالۃ الرفع لموافقۃ

الواو و نون مفتوحۃ نحو مسلمون او یاء مکسور ما قبلها فی حالتی النصب و الجر او افقه
الیاء و نون مفتوحۃ نحو مسلمین لیدل متعلق بقوله الحق و الضمیر فیه راجع الی المفرد
ای لیدل هذا المفرد بسبب ذلک الالحاق علی ان معه مفرد که اکثر منه ینبغی
ان یقول من جنسه لیکون اشارة الی اخراج الاسم المشترک فانه لا یجمع کما لا یثنی
الا ان یقال هنا یقل جنسه لانه اراد ههنا تعریف ماهیة الجمع مطلقا بقطع النظر عن کونه
صحیحا او ممتنعا فلا یحتاج الی هذا القید لاخراج الممتنع فان قلت اسم التفضیل یقتضی
ثبوت اصل الفعل فی المفضل علیه و الکثرة منتفیة فی الواحد قلت ثبوت اصل الفعل
اما ان یکون محققا او مفروضا و ههنا ثابت علی طریق الفرض یعنی لو فرض الکثرة فی
الواحد لکان ذلک فی المثنی اکثر منه کما یقال فلان افقه من الحمار و اعلم من الجدار نحو
مسلمین و هذا ای الحاق الواو و الیاء و النون المفتوحة باخر المفرد بلا تغیر کائن فی الصحیح اما
المنقوص ای الاسم المنقوص فتحذف یاؤه حال الجمع لالتقاء الساکنین بعد النقل
و الاسکان للاستثقال مثل قاضُوْنَ جمع قاضٍ اصله قاضِیُوْنَ فنقلت حرکة الیاء
الی ما قبلها لاستثقال الضمة علی الیاء ثم حذفت لالتقاء الساکنین و علی هذا القیاس
قوله داعُوْنَ جمع داعٍ و المقصور ای الاسم المقصور الذی فی اخره الف مقصورة تحذف الفه
لالتقاء الساکنین و یبقی ما قبلها ای ما قبل الالف بعد الحذف مفتوحا لیدل الفتح علی
الالف المحذوفة مثل مُصْطَفَوْنَ جمع مصطفی اصله مُصْطَفِیُوْنَ فقلبت الیاء الفا ثم
حذفت لالتقاء الساکنین و یبقی ما قبل الالف مفتوحا للدلالة علی الالف المحذوفة و یختص ای
الجمع الذی الحق باخره واو مضموم ما قبلها او یاء مکسور ما قبلها و نون مفتوحة باولی العلم اعلم
ان المفرد الذی ارید جمعه هذا الجمع لا یخلو من ان یکون اسما محضا من غیر معنی الوصفیة فیراد
یکون صفة من صفات غیر علم کاسم الفاعل و المفعول فان کان اسما فشرط صحة
جمعه هذا الجمع ثلثة اشیاء المذکورة و العلمیة و العقل لکون هذا الجمع اشرف المجموع
لصحة بناء الواحد فیه و المذکر العالم العاقل اشرف من غیره فاعطی الاشرف للاشرف
و لو انتفی فیه جمیع هذه الثلثة کالعین او اثنان منها کالمرأة او واحد منها نحو اعوج
علم للفرس لم یجمع هذا الجمع و لما انتقضت هذه القاعدة بنحو سنة و ارضة و ثبة و قلة
لانها قد جمعت بالواو و النون مع انتفاء الشروط المذکورة لهذا الجمع فیها اجاب عنه بقوله

کذلک

لم اعوجیون ای اعوجیات منسوب لیس اعوجی و ان یجمع العلم ابوی و لم یجمع حرفیة الشمس
یقبل انشر یون و نیکر ذلک انی نشاء و منه کما هی کما تراضی
ولی الاسم ما ولها و کان
جنس مؤنث حتی و حدان لم ارض
ان یقال ارضة و لکنهم لم یقولوا کذا فی الصراح
۱۲ مولوی عنایت الرحمن مرحوم

واما قولہم سنون بکسر السین جمع سنۃ وارضون بفتح الراء و قد جاء باسکانہا جمع ارض بسکونہا وثبون جمع ثبۃ لجماعۃ الناس وقلون جمع قلۃ وہی عود ان یلعب بہما الصبیان فشاذ من وجہین احدہما انہ قد لایحذف نونہا بالاضافۃ نحو ع دعانی من نجد فان سنینہ + وثانیہما ظاہر فعلی ہذا ینبغی ان یؤخر بیان الشذوذ عن بیان حذف النون کما اخرہ صاحب الکافیۃ وبہذا علم انہ لا یتجہ ان حق بیان الشذوذ ان یقدم علی بیان حذف النون لانہ تعلق بحذف النون ثم اعلم ان ارتکاب ہذا الشذوذ فی نحو سنین وارضین لجبر النقصان الواقع فی واحدہ وہو حذف الآخر کالتاء المقدرۃ فی ارض لانہا فی الاصل ارضۃ ویدل علیہ تصغیرہ علی اُرَیضَۃ وکاللام فی سنۃ فانہا فی التقدیر سنوۃ فحذفت التاء واللام وجمعتا بالواو والنون جبرا لما کان لہ من النقص بحذف التاء اللام واما نحو العالمین فمن باب التغلیب حیث غلب العقلاء علی غیرہم لانہم اشرف الموجودات فجمع لہم ہذا الجمع واما قولہ تعالی رَاَیتُہُم لِی سَاجِدِینَ مأول بجماعۃ فانہ لما حصل فعل العقلاء من الکواکب وہو السجود اجریت مجری العقلاء فجمع لہم ہذا الجمع وان کان صفۃ فشرط جمعہ ہذا الجمع خمسۃ اشیاء احدہا ان یکون مذکرا عاقلا لما ذکرنا والثانی ان لایکون بتاء التانیث مثل علامۃ فانہ لایجمع بالواو والنون لانہ لو جمع بذلک اما ان یجمع بالتاء او بغیرہا فان جمع بالتاء لزم اجتماع صیغۃ جمع المذکر وتاء التانیث وہو مستنکر وان جمع بغیر التاء لفات الغرض وہو المبالغۃ ولزم اشتباہ جمع ما فیہ التاء بجمع ما لا تاء فیہ کعلام والبواقی من الشروط الثلثۃ ما اشار الیہ بقولہ ویجب ان لایکون ای ذلک الاسم الذی لایکون صفۃ واُرید جمعہ ہذا الجمع علی صیغۃ افعل الذی مؤنثہ علی صیغۃ فعلاء کاحمر حمراء فانہ لایقال احمرون لیحصل الفرق بین افعل ہذا وبین افعل التفضیل حیث یجوز لافعل التفضیل ہذا الجمع کافضلون وانما لم یعکس الامر لان معنی الصفۃ فی افعل التفضیل کامل ولا ینتقض ذلک باجمع جمعاء حیث یجمع جمعہ بالواو والنون نحو اجمعون لان جمعہ بالواو والنون علی غیر القیاس ولا یکون فعلان الذی مؤنثہ فعلی کسکران سکری فانہ لا یقال سکرانون فرقا بین فعلان ہذا وبین فعلان فعلانۃ حیث یصح جمعہ ہذا الجمع کندمانون ولا یکون فعیلا کاثنا

لہ ای الارض والسنۃ ۱۲ ؎ عطف علی قولہ فان کان اسما فی الصفحۃ السابقۃ سطر ۸ دس عشر ۱۲ مولوی غلام رسول مرحوم

لہما

بمعنی مفعول کجریح بمعنی مجروح فانہ لا یقال رجال جریحون اذا کان بمعنی المفعول لان المذکر فیہ مستو مع المؤنث فانہ جمع مذکرہ بالواو والنون فجمع مؤنثہ بالالف والتاء حینئذ یرتفع الاستواء المقصود فیہ ولا یکون فعولا کائنا بمعنی فاعل کصبو بمعنی صابر فانہ لا یقال رجل صبورون لما قلنا فی جریح ویجب حذف نونہ ای نون جمع المذکر الصحیح بالاضافۃ نحو مسلمو مصر فان اصلہ مسلمون ولما اضیف الی مصر حذف النون فصار مسلمو۔۔ مصر و مؤنث عطف علی قولہ مذکر وھو ای جمع المؤنث الصحیح ما ای جمع الحق بآخرہ ای باخر مفردہ الف وتاء نحو مسلمات فی جمع مسلمۃ وھندات فی جمع ھند ویعم ھذا لغیر اولی العلم وان کان مذکرا نحو الکواکب الطالعات وشرطہ ای شرط الاسم الذی جمع بالالف والتاء او شرط ذلک المؤنث فی ھذا النوع من الجمع ان کان الاسم الذی جمع سالما بالالف والتاء او ان کان ذلک المؤنث صفۃ ولہ مذکر الواو والحال ای ولذلک المؤنث او لذلک الاسم مذکر ان یکون مذکرہ قد جمع بالواو والنون کمسلمات فان مفردہ مسلمۃ ومذکرہ وھو مسلم قد جمع بالواو والنون لان المذکر اصل والجمع السالم سواء کان بالواو والنون او بالالف والتاء ایضا اصل لسلامۃ بناء الواحد فیہ والمؤنث فرع وجمع التکسیر ایضا فرع لتغیر بناء الواحد فیہ فلما جمع الفرع وھو المؤنث بالالف والتاء وجب ان یجمع الاصل وھو المذکر بالواو والنون لا جمع التکسیر لئلا یلزم مزیۃ الفرع علی الاصل۔ اما الخضراوات فی قولہ علیہ السلام لیس فی الخضراوات صدقۃ بالالف والتاء مع انہ جمع لخضراء وھی صفۃ مذکرہ اخضر ولم یجمع بالواو والنون فلغلبۃ الاسمیۃ الحق بالاسماء وخرج عن الصفات فلم یعتبر فیہ ھذا الشرط وان لم یکن لہ ای لذلک المؤنث فی الصفۃ مذکر جمع بالواو والنون تشرط ان لا یکون مؤنثا مجردا عن التاء اذ لو جمع المؤنث المجرد عن التاء بالالف والتاء لزم الالتباس بالالف والتاء کالحائض والحامل یقال فی جمع حائضۃ التی اریدبھا الصفۃ الحادث حائضات فلو قیل فی جمع حائض التی اریدبھا الصفۃ الثابتۃ کذلک لزم الالتباس فجمع حائض علی حوائض ولم یفعل الامر بالعکس لان ما فیہ التاء صریحا الیق بالجمع بالالف والتاء مما فیہ التاء تقدیرا وکذا الحال فی الحامل وان کان ای ذلک المؤنث او الاسم اسما لا صفۃ جمع بالالف والتاء بلا شرط کھندات فی جمع ھند ثم لما فرغ عن نوعی الجمع الصحیح

شرع فی بیان الجمع المکسر فقال والمکسر ای الجمع المکسر صیغتہ ای صیغۃ الجمع المکسر فی الثلاثی المجرد کثیرۃ تعرف بالسماع کرجال فی جمع رجل وافراس فی جمع فرس فلوس فی جمع فلس وصیغتہ فی غیر الثلاثی المجرد تجیٔ علی وزن فعالل وفعالیل قیاسًا ای من القیاس کما عرفت فی التصریف ولاحاجۃ ھھنا الی تقیید العلم لان التصریف صار علمًا لعلم التصریف وانما قال فی التصریف ولم یقل فی الصرف مع انہ المعروف المشھور لان فی التصریف مبالغۃ من الصرف فالاولی ان یذکر فیہ بلفظ مبالغۃ من الصرف اذ علم التصریف علم شریف وفیہ تصرفات کثیرۃ ولما کان للجمع تقسیمان احدھما باعتبار اللفظ وھو مامر والثانی باعتبار المعنی اشار الیہ بقولہ ثم الجمع ای الجمع مطلقًا لا المکسر خاصۃ ایضًا تقسیمہ الی القسمین فیما سبق علی قسمین وتقیید الجمع بالمکسر ھھنا کما ظن بعضھم غیر سدید لانہ یوجب دخول جمعی الصحیح فی المکسر حیث ادرجھا فی جمع القلۃ الذی ھو الصنف الاول فیکون قسیم الشیٔ قسمًا منہ لان الصحیح قسیم المکسر وذلک لایجوز احدھما جمع القلۃ وھو ما ای جمع یطلق بطریق الحقیقۃ علی العشرۃ ومادونھا ای علی مادون العشرۃ الی الثلثۃ وابنیتہ ای ابنیۃ جمع القلۃ ستۃ اَفْعُلٌ کاَکْلُبٍ فی کلب واَفْعَالٌ کاجسام فی جسم وَاَفْعِلَۃٌ کاَمْثِلَۃ فی جمع مثال وفِعْلَۃ کغِلْمَۃ فی جمع غلام وجمعا الصحیح اصلہ جمعانِ ثم سقطت النون باضافتہ الی الصحیح وھو معطوف علی قولہ فِعْلَۃ یعنی ان ابنیۃ جمع القلۃ ھذہ الامثلۃ الاربعۃ وکلا نوعی جمع الصحیح المذکر والمؤنث وزاد الفراء فَعَلَۃ کاَکَلَۃ جمع اٰکِل وزاد بعضھم اَفْعِلَاء کاَصْدِقَاء جمع صدیق بدون اللام یعنی ان ھذہ الابنیۃ الاربعۃ وجمعا الصحیح تجمع ای تطلق علی العشرۃ وعلی مادونھا ای اذا استعملت بدون لام التعریف اما اذا استعملت مع لام التعریف فحکمھا لیس کذلک لان الاصل فی المعرف باللام مطلقا جمعًا کان او مفردًا ھو الاستغراق والاحتیاج الی ھذا القید انما ھو ثابت فی جمع القلۃ والکثرۃ جمیعًا ولذا قال بعض المصنفین فی تعریف جمع القلۃ ھو ما غلب استعمالہ منکرًا فی العشرۃ ومادونھا وفی تعریف جمع الکثرۃ ھو ما غلب استعمالہ منکرًا فیما فوق العشرۃ والمصنف لم یذکر ھذا القید فی جمع الکثرۃ اکتفاءً بذکرہ فی جمع القلۃ وثانیھما جمع الکثرۃ وھو ما ای جمع یطلق بطریق الحقیقۃ علی مافوق العشرۃ ای مالانھایۃ لہ وابنیتہ ای ابنیۃ جمع الکثرۃ

قلۃ

فما عدا هذه الابنية الستة المذكورة الكائنة لجمع القلة من الابنية الاربعة وجمعي الصحيح واذا لم يوجد في الاسم الا بناء جمع القلة كأَرْجُل في الرِّجل او بناء جمع الكثرة كرجال في الرُّجل فهو مشترك بينهما وقد يستعار احدهما موضع الآخر مع وجود ذلك الآخر لنكتة كقوله تعالى ثلثة قُرُوءٍ مع وجود اَقْرَاء ثم اخذ في تقسيم آخر للاسم باعتبار كونه متعلقا بالفعل او غير متعلق به وانما اخر هذا التقسيم من غيره من التقاسيم ليكون ذكر الاسماء المتعلقة بالفعل متصلا بذكر الفعل ثم الاسماء المتعلقة بالفعل اقسام منها ما ذكره في الكتاب ومنها ما لم يذكره فيه كالظرف والآلة ولما كان المراد بالاسماء المتعلقة بالفعل ههنا ما كان عاملا منها لدلالتها على معنى الافعال خصها بالذكر ولم يذكر الظرف والآلة لانهما لا يعملان فقال **فصل** المصدر قدمه على سائر متعلقات الفعل لكونه اصلا في الاشتقاق على رأي البصريين او لكونه مظنة للاصالة لمكان الاختلاف فيه بخلاف سائر متعلقات الفعل لاتفاقهم على فرعيتها اسم يدل على الحدث فقط انما ادرج الاسم لان المصدر في اصطلاحهم هو اللفظ الدال على الحدث لا المعنى والحدث هو المعنى دون اللفظ وانما لم يقيد الحدث بجريانه على الفعل كما قيد به غيره حيث قال المصدر اسم الحدث الجاري على الفعل لان التقييد بجريانه على الفعل يخرج المصادر التي لا فعل لها من لفظها مثل وَيْحَهُ وَوَيْلَهُ عن الحد فلم تركه ليدخل فيه تلك المصادر وفيه بحث لان تركه يدخل اسماء المصادر فيه نحو الوضوء والغسل لانهما يدلان على الحدث ايضا فلو قيده بجريانه على الفعل لخرجا عنه فلم يكن تعريف المصنف للمصدر مانعا ولا تعريف غيره جامعا وقوله فقط نبه به على الاحتراز عن المشتقات

ويشتق منه اي من المصدر الافعال كالضرب والنصر مثلا وكذا يشتق من المصدر متعلقات الافعال لانه اذا كان اصلا للافعال يكون اصلا لمتعلقاتها ايضا واختار الشيخ ههنا ما ذهب اليه البصريون من ان الاصل في الاشتقاق هو المصدر واعرض عما ذهب اليه الكوفيون حيث زعموا ان الفعل اصل فيه لان مذهبهم غير ثابت بل هم تكلفوا في اثبات مذهبهم بدلائل التي عورض بها باجوبة قوية ثم اعلم ان الاشتقاق رد كلمة الى اخرى لتناسبهما في اللفظ والمعنى والمشهور في المناسبة

المعنوية ان يدخل معنى المشتق منه في المشتق وابنيته اي ابنية المصدر من الثلاثي

المصدر

لم يخفى على الفطن العارف بلطائف الكلام لطف ايراد لفظ الحدث فيهما المقام يعني ذكر الوضوء والغسل والحدث مع الابهام ١٢ مولسه

المجرد ای من الفعل الثلاثی من بناء الثلاثی المجرد غیر مضبوطۃ ای غیر محفوظ تعرف بالسماع من العرب ولا یقاس علیہ وھی ترتقی عند سیبویہ الی اثنین وثلثین بناءً کما عرفت فی کتب التصریف ومن غیرہ ای ابنیتہ من غیر الثلاثی المجرد وھو الثلاثی المزید فیہ والرباعی المجرد والمزید فیہ قیاسٌ ای قیاسیۃ او مقیسۃ او ذات قیاس ای شأنہا ان تثبت من غیر سماع بالقیاس کالافعال من افعل والانفعال من انفعل والاستفعال من استفعل والفعللۃ من فعلل والتفعلل من تفعلل مثلاً ای مثلنا ھا مثلاً لان الابنیۃ من غیر الثلاثی المجرد تجیء الی غیر ذلک مما عرفت فی علم التصریف فالمصدر ان لم یکن مفعولاً مطلقاً یعمل عمل فعلہ المشتق منہ سواء کان بمعنی الماضی او الحال او الاستقبال وذلک لان المصدر انما یعمل لکونہ فی تقدیر اَنْ مع الفعل والفعل المقدر اِمَّا ماضٍ واِمّا حال واِمّا مستقبل فاذن یعمل بمعنی کل واحد منہا وانما قید عملہ بقولہ وان لم یکن مفعولاً مطلقاً لانہ اذا کان مفعولاً مطلقاً فحکمہ یجیء فی المتن ثم اشار الی کیفیۃ عمل المصدر بقولہ اعنی یرفع فاعلاً ان کان لازماً نحو اعجبنی قیام زیدٍ فان القیام مصدر لازم یرفع الفاعل وھو زید وینصب مفعولاً ایضاً ان کان متعدیاً نحو اعجبنی ضربُ زیدٍ عمراً فان الضرب مصدر متعد یرفع الفاعل وھو زید وینصب المفعول ایضاً وھو عمرو ولا یجوز تقدیم معمول المصدر علیہ ای علی المصدر فلا یقال اعجبنی زیدٌ ضربُ عمراً بتقدیم الفاعل علی المصدر ولا یقال اعجبنی عمراً ضربُ زیدٍ بتقدیم المفعول علی المصدر وذلک لکونہ فی تقدیر اَنْ مع الفعل وشیء مما فی حیز ان لا یتقدم علیہا لان حرف اَنْ موصولۃ والفعل بعدھا صلتہا وشیء مما فی حیز الموصول من الصلۃ ومعمولہا لا یتقدم علیہا ھذا کلام النحاۃ وخالفہم الرضی فی الظرف وجوز تقدیمہ علیہ لتوسعہم ویجوز اضافتہ ای المصدر الی الفاعل مع ذکر المفعول منصوباً وترکہ وھی اقوی المصادر فی العمل لا المنون کما ظن وصرح بہ الرضی واذا اضیف المصدر الی معمولہ الارجح یجعل تابع ذلک المعمول تابعاً للفظہ وجاز جعل تابعاً للمحل عند الاکثر نحو کرھت ضرب زیدٍ عمراً فان الضرب مصدر اضیف الی الفاعل مع ذکر مفعولہ منصوباً ومثال المصدر الذی اضیف الی فاعلہ مع ترک مفعولہ نحو کرھت ضربَ زیدٍ والی المفعول ای ویجوز اضافتہ الی المفعول مع ذکر

الفاعل مرفوعًا وترکہ اذا اقامت القرینۃ علی کونہ فاعلا والمفعول اعم من ان یکون مفعولًا اوظرفًا وعلۃً لکن اضافتہ الی الفاعل اکثر من اضافتہ الی المفعول کون افتقار الفعل وشبہہ الی الفاعل اکثر ولهذا قال صاحب الکافیۃ وقد یضاف الی المفعول کلمۃ قد موضوعۃ للتقلیل نحو کرهت ضَرْبَ عمرٍو زیدٌ فان الضرب مصدر اضیف الی المفعول وذکر الفاعل مرفوعًا ومثال المصدر الذی اضیف الی المفعول وترک الفاعل قولہ تعالی لَا یَسْأَمُ الْاِنْسَانُ مِنْ دُعَاءِ الْخَیْرِ واما ان کان المصدر مفعولًا مطلقًا فالعمل للفعل الذی قبلہ ای قبل المصدر ولیس لعمل للمصدر لان المعمول لا یتعلق بالعامل الضعیف اذا وجد العامل القوی وهذا اذا کان مفعولًا مطلقًا حقیقۃ واما اذا کان مفعولًا مطلقًا مجازًا نحو ضربت ضَرْبَ الامیر اللص فیعمل نص علیہ الرضی نحو ضربت ضربًا عمرًا فعمرًا منصوب بضربت لا بضربًا ثم لما فرغ عن بیان المصدر شرع فی بیان اسم الفاعل فقال

اسم الفاعل

فصل اسم الفاعل اسم مشتق احترز بہ عن غیر مشتق فانہ لا یسمی اسم الفاعل من فعل لم یقل من مصدر وان کانت الصفات کلها مشتقۃ من المصدر اشارۃ الی جریان الاصطلاح بالقول بان اشتقاق الصفات من المصدر بواسطۃ الفعل لیدل متعلق بقولہ مشتق والضمیر للاسم علی من قام بہ الفعل احترز بہ عن اسم المفعول فانہ اسم مشتق من فعل لیدل علی من وقع علیہ الفعل بمعنی الحدوث الجار والمجرور حال ای حال کون ذلک الاسم کائنًا بمعنی الحدوث واحترز بہ عن نحو الصفۃ المشبہۃ بالفعل لانها بمعنی الثبوت لا بمعنی الحدوث نحو حَسَن وکریم فان معنی حسن وکریم من ثبت لہ الحسن والکرم ولیس معناہ حدث لہ الحسن والکرم بعد ان لم یکن واذا ارید الحدوث قیل حَاسِنٌ وکَارِمٌ الآن اوغدًا وکذا احترز بہ عن اسم التفضیل الذی بمعنی الثبوت نحو احسن واکرم ویجب ان یعتبر قید الحیثیۃ فی هذا الحد فانها منظورۃ فی جمیع الحدود سیما فی الحدود النحویۃ لیخرج عنہ اسم التفضیل الذی صیغتہ لتفضیل الفاعل بمعنی الحدوث لعدم دخولہ فیہ نحو اَضْرَبُ وَاَقْتَلُ مما اشتق من فعل لمن قام بہ بمعنی الحدوث لکن مع زیادۃ فیتغیر الحیثیۃ فیکون معنی الحد اسم مشتق من فعل لیدل علی من قام بہ الفعل ای من حیث انہ قام بہ الفعل لا من حیث انہ قام بہ بزیادۃ الفعل علی الغیر

قید الحیثیۃ منظور فی جمیع الحدود

واما نحو حائض وطالق وطامث مما یدل علی الثبوت مع انہا اسماء الفاعلین فمعنی الثبوت فیہ انما ہو بعارض الاستعمال لا بالوضع فلا یخرج عن الحد لکن الایخرج عنہ نحو خالد ودائم وثابت وراسخ ومستمر لانہ یدل علی حدوث الخلود والدوام والثبوت والرسوخ والاستمرار واما صفات اللہ تعالیٰ نحو الخالق والرازق والعالم والقادر وان دلت علی الاستمرار فیہا لکنہ لیس بصیغۃ بل واقعی باعتبار الموصوف القدیم المنزہ من التغیر والحدوث وصیغتہ ای صیغۃ اسم الفاعل ویعنی بالصیغۃ الصیغۃ المشہورۃ کثیرۃ الاستعمال وفعول لحذر ونحو ذلک ایضا من صیغ اسماء الفاعلین من الثلاثی المجرد وانما نعرض لبیان الصیغۃ مع انہ من وظائف التصریف دون النحو استطرادا وضمنا وقال بعض الفضلاء بیان الصیغۃ بالتعریف تصویر وتعیین لموضوع الاحکام النحویۃ من الثلاثی المجرد الجار والمجرور صفۃ للصیغۃ ای الصیغۃ الکائنۃ من کل او واقعۃ علی وزن فاعل وبہ یسمی لکثرتہ کضارب وناصر ومن غیرہ علی صیغۃ المضارع عطف جملۃ علی جملۃ وصیغتہ من غیر الثلاثی المجرد یعنی المزید فیہ واقعۃ علی صیغۃ المضارع الکائن من ذلک الفعل بمیم مضمومۃ ای الکائنۃ مع میم مضمومۃ اذ الباء بمعنی مع مکان حرف المضارعۃ وان لم یکن حرف المضارعۃ مضمومۃ کما فی یستخرج وکسر ما قبل الآخر ای ومع کسر الحرف التی یکون قبل الحرف الآخر وان لم یکن فیما قبل آخر المضارع کسرا کما فی یتقبل ویتقابل فان ما قبلہ مفتوح کمدخل ومستخرج ذکر المثالین لان احدہما علی صیغۃ المضارع ولا یخالفہا الا بالمیم مکان حرف المضارعۃ والثانی ما یخالفہا حرکۃ المیم ایضا وینبغی ان یذکر قولا ثالثا وہو ما یخالفہا فی حرکۃ ما قبل الآخر نحو متفاضل واما نحو اشہب فہو مشہب واحصن فہو محصن وانفتح فہو منفتح فشاذ وہو ای اسم الفاعل یعمل عمل فعلہ المعروف ای المعلوم الذی اشتق ہو منہ لازما کان او متعدیا مقدما کان او مؤخرا فی الاظہار والاضمار ان کان ای اسم الفاعل بمعنی الحال او الاستقبال وانما اشترط احدہما بعمل اسم الفاعل لان عملہ لمشابہۃ المضارع فیجب ان لا یخالفہ فی الزمان لانہ لو خالفہ فیہ لفاتت قوۃ المناسبۃ وہو المشابہۃ لفظا ومعنی والمراد بالحال والاستقبال اعم من ان یکون تحقیقا او علی سبیل الحکایۃ لئلا یشکل بمثل قولہ تعالیٰ وَکَلْبُہُمْ بَاسِطٌ ذِرَاعَیْہِ بِالْوَصِیدِ فان باسطا ہہنا وان

سمی

کان ماضیاً لکن المراد حکایۃ الحال او معناها ان المتکلم باسم الفاعل العامل بمعنی الماضی کانہ موجود فی ذلک الزمان و یقدر ذلک الزمان کانہ موجود الآن ومعتمدا علی المبتدأ خبر بعد خبر لکان نحو زید قائم ابوہ اوذی الحال عطف علی للمبتدأ ای او معتمدا علی ذی الحال نحو جاء نی زید ضاربا ابوہ عمرا او الموصوف عطف علی ذی الحال ای او معتمدا علی الموصوف نحو عندی رجل ضارب ابوہ عمرا او الهمزۃ ای او معتمدا علی همزۃ الاستفهام نحو اقائم زید او حرف النفی ای او معتمدا علی حرف النفی نحو ما قائم زید وانما شرط الاعتماد لعمل اسم الفاعل علی احد هذہ الاشیاء لانہ یتقوی بذلک فی العمل اما فی الصور الثلثۃ الاول فلانہ یستعمل فی اصل وضعہ لانہ صفۃ فی المعنی فلابد من شئ محکوم بہ علیہ وهو مذکور و اما فی الصورتین الاخریین فلوقوعہ موقع ما هو بالفعل اولی واما اشترط قوۃ جهۃ الفعل فیہ تنبیها علی کونہ فرعا فی العمل و منحطا عن الاصل ثم اعلم انہ لو قال و ان لا یکون موصوفا بصفۃ ولا یکون مصغرا لکان الاولی لخروجہ بالوصف والتصغیر عن مشابهۃ الفعل اما خروجہ بالوصف فظاهر و اما بالتصغیر فلکونہ وصفا بالمعنی ثم اشتراط اعتماد اسم الفاعل لعملہ علی ما ذکرہ انما هو مذهب سیبویہ وسائر البصریین و اما الاخفش والکوفیون فقد ذهبوا الی جواز اعمالہ من غیر الاعتماد علیہ فکانهم اعتبروا نفس الشبهۃ لاعمالہ فان کان الفاء للتعقیب فی الاخبار ای فان کان اسم الفاعل بمعنی الماضی وجبت الاضافۃ ای اضافتہ الی المفعول معنی ای اضافۃ معنویۃ لفوات شرط الاضافۃ اللفظیۃ وهو اضافۃ الصفۃ الی معمولها لان اسم الفاعل ح غیر عامل لانتفاء شرط عملہ مع ذکر مفعولہ خلافا للکسائی فانہ اعمل اسم الفاعل مطلقا ولم یوجب اضافتہ ولو اضیف لا یکون الاضافۃ عندہ معنویۃ بل یکون لفظیۃ لانہ یقول ان اصلہ الحال و الاستقبال و اما الماضی فعارض لا یثبت بدون قرینۃ والعارض لا یعتبر نحو زید ضارب عمرو امس فان الضارب ههنا بمعنی الماضی فوجب اضافتہ الی عمرو هذا ای اعمال اسم الفاعل بشرط معنی الحال والاستقبال اذا کان ای اسم الفاعل منکرا اما اذا کان معرفا باللام الموصولۃ لا بلام التعریف فانہ اذا دخل علی اسم الفاعل لا یعتبر فیہ عن شرط من شرائط العمل صرح بہ الرضی فیستوی فیہ جمیع الازمنۃ یعنی الماضی والحال والاستقبال لان اسم الفاعل یجری مجری الفعل مطلقا من حیث انها موصولۃ وصلها

اسم المفعول

ان توصل بفعل الا انہ عدل الی الاسم کراھۃ ادخالھا علی الفعل وھذا ایضا مما یتمسک بہ الکسائی نحو زید الضارب ابوہ عمرا الان او غدا او امس مثال لاسم الفاعل المعرف باللام الذی جمیع الازمنۃ فیہ مستو ثم لما فرغ عن بیان اسم الفاعل شرع فی بیان اسم المفعول فقال فصل اسم المفعول اسم مشتق احترز بہ عما لم یکن مشتقا فانہ لا یسمی اسم مفعول من فعل متعد انما قال من فعل ولم یقل من مصدر مع ان الصفات کلھا مشتقۃ منہ لما مر فی حق اسم الفاعل وانما قید الفعل بکونہ متعدیا احترازا عن فعل لازم فان اسم المفعول لا یشتق منہ لیدل متعلق بقولہ مشتق والضمیر فیہ راجع الی الاسم وقولہ علی من وقع علیہ الفعل خرج بہ الفاعل والصفۃ المشبھۃ واسم التفضیل الذی صیغتہ لتفضیل الفاعل ویخرج عنہ ایضا اسم التفضیل الذی صیغتہ للمفعول نحو اشھر واعذر واعرف بقید الحیثیۃ ای من حیث انہ وقع علیہ الفعل بخلاف اشھر واعرف فانہ لیس بھذہ الحیثیۃ بل من حیث انہ وقع علیہ زیادۃ الفعل علی الغیر وکذا یندرج فی ھذا التعریف اسماء المفاعیل التی ھی من صفات غیر العقلاء نحو ھذا القرطاس مضروب تبعا علی سبیل التغلیب والا فمن موضوعۃ للعقلاء لا یدخل فیہ ذلک حقیقۃ وصیغتہ ای صیغۃ اسم المفعول الکائنۃ من مجرد الثلاثی الاضافۃ من باب جرد قطیفۃ اذ الاصل من الثلاثی المجرد علی وزن المفعول غالبا ای واقعۃ غالبۃ علی وزن مفعول وبہ سمی ایضا لما مر وانما قلنا غالبا لان صیغتہ قد تجیئ علی وزن فعیل نحو قتیل وجریح وھذا مشتق من فعل لمن وقع علیہ الفعل لانھما بمعنی مقتول ومجروح والصفۃ المشبھۃ مشتقۃ من فعل لمن قام بہ الفعل فلا یرد ما یقال انہ صفۃ مشبھۃ لا اسم مفعول لفظا ای من حیث اللفظ کمضروب اوتقدیرا کمقول ومرمی فان اصلھما مقوول ومرموی علی وزن مفعول والقیاس ان یکون صیغۃ اسم المفعول من الثلاثی المجرد علی وزن مفعل لیصیر علی وزن المضارع المجھول لکن غیروھا بزیادۃ الواو ولئلا یلتبس بالرباعی وضم ما قبلھا للمناسبۃ وفتح المیم لیتعادل ثقل الواو دون الرباعی لاولویتہ بھا لقلتہ فیکون علی وزن المضارع تقدیرا ومن غیرہ ای صیغتہ من غیر مجرد الثلاثی کاسم الفاعل ای صیغۃ اسم الفاعل منہ ای من غیر مجرد الثلاثی بفتح ما قبل الاخر للفرق بینہ وبین اسم الفاعل ولموافقۃ المضارع الذی یعمل عملا اعنی المضارع المجھول ثم ذلک الباب

لفظا کمدخل ومستخرج او تقدیرا کمختار فان اصلہ مختیر بفتح الیاء و یعمل ای اسم المفعول عمل فعلہ المجہول بالشرائط المذکورۃ فی اسم الفاعل لعملہ من اشتراط کونہ بمعنی الحال او الاستقبال الا اذا کان معرفا باللام و اشتراط کونہ معتمدا علی المبتدأ او ذی الحال او الموصوف او الھمزۃ او حرف النفی وعدم کونہ موصوفا او مصغرا لما قلنا فی اسم الفاعل وکذا وجوب الاضافۃ الی مفعول معنی ان کان بمعنی الماضی و انما یعمل اسم المفعول بتلک الشرائط لان عملہ لمشابہۃ الفعل المجہول مع احتیاجہ الی ما یحتاج الیہ اسم الفاعل فیشارکہ فی مشابہۃ الفعل و الاحتیاج الی الشرائط فلا یعمل الا بتلک الشرائط ثم اعلم ان اشتراط معنی الحال و الاستقبال بعمل اسم المفعول لم یوجد فی کلام المتقدمین لکن صرح ابو علی الفارسی و من بعدہ من المتاخرین باشتراط ذلک کما فی اسم الفاعل نحو زید مضروب غلامہ الآن او غدا او امس لما فرغ عن بیان اسم المفعول شرع فی بیان الصفۃ المشبہۃ فقال **فصل** الصفۃ المشبہۃ التی تشبہ باسم الفاعل من حیث انہا تثنی وتجمع و تذکر و تؤنث اسم مشتق من فعل لازم احترز بقولہ مشتق عما لم یکن مشتقا فانہ لا یسمی صفۃ مشبہۃ و بقولہ لازم عن اسم الفاعل و المفعول المتعدیین وافعل التفضیل المشتق من المتعدی لیدل متعلق بمشتق والضمیر عائد الی اسم علی من قام بہ الفعل بمعنی الثبوت خرج بالقید الاول اسماء الزمان والمکان والآلۃ و بالقید الثانی اسم الفاعل المشتق من الفعل اللازم و اسم التفضیل المشتق من اللازم کذاھب و افضل ثم الجار والمجرور اعنی قولہ بمعنی الثبوت حال ای حال کون ذلک الاسم کائنا بمعنی الثبوت ای لا علی صفۃ ثابتۃ لا حادثۃ فمعنی زید کریم لہ الکرم ولیس معناہ حدث لہ الکرم بعد ان لم یکن و اذا ارید ذلک قیل کارم الآن او غدا و یخرج عن الحد اسم التفضیل الذی صیغتہ لتفضیل الفاعل بمعنی الثبوت نحو احسن و اشرف بقید الحیثیۃ ثم المراد من اللازم فی قولہ مشتق من فعل لازم اعم من ان یکون بالاصالۃ او بالرد لان الفعل المتعدی قد یجعل لازما وینقل الی فعل بالضم فیبنی منہ الصفۃ المشبہۃ کالرب و السید و الرحیم و العلیم و نحو ذلک وصیغتہا ای صیغۃ الصفۃ المشبہۃ تجیٔ علی خلاف صیغۃ اسم الفاعل و المفعول لان صیغتہا لیست علی وزن صیغ اسم الفاعل و المفعول و لان صیغتہا سماعیۃ وقیاسیۃ انما تعرف بالسماع فہو خبر بعد خبر لقولہ وصیغتہا یتضمن حکما علیحدۃ علی الوجہ الاول

عمل اسم المفعول

صفت مشبہ

الفعل المتعدی قد یجعل لازما

وھو ان الجزء الاول یثبت ان صیغتہا علی مخالفۃ صیغۃ اسم الفاعل والمفعول والجزء الثانی یثبت ان صیغتہا مقتصرۃ علی السماع ویتضمن وجہ الجزء الاول علی الوجہ الثانی وھو ان صیغتہا علی خلاف صیغۃ اسم الفاعل والمفعول من حیث ان صیغتہا سماعیۃ دون صیغۃ اسم الفاعل والمفعول کحسن وصعب وظریف وھی ای الصفۃ المشبہۃ تعمل عمل فعلہا وان لم توازن صیغتہا الفعل فی ما کانت للحال والاستقبال لمشابہتہا باسم الفاعل المشابہۃ بہ الفعل مطلقا ای من غیر اشتراط الزمان لا یقال اسم الفاعل لا یعمل الا بشرط کونہ بمعنی الحال او الاستقبال والصفۃ المشبہۃ انما تعمل مطلقا عن الزمان مع انہا فرع اسم الفاعل فحینئذ یلزم مزیۃ الفرع علی الاصل لانا نقول اشتراط الزمان فیہا یوجب اخراجہا عن کونہا صفۃ مشبہۃ لانہا وضعت للثبوت والزمان مستلزم للحدوث فمزیۃ اعمالہا مطلقا عن الزمان متحملۃ ضرورۃ ولما توھم من قولہ ھذا عدم الاشتراط لعملہا ایضا وھی لا تنفک عن الاعتماد دفعہ بقولہ بشرط الاعتماد المذکور فی اسم الفاعل لعملہا اشترط ذلک لعملہ الا ان الاعتماد علی الموصول لا یتاتی فیہا لان اللام الداخلۃ علیہا لیست بموصولۃ اتفاقا بخلاف اسم الفاعل واعلم انہ یزید عمل الصفۃ المشبہۃ علی فعلہا فانہا تنصب معمولہا لشبہہ بالمفعول دون فعلہا ومسائلہا ای مسائل الصفۃ واقسامہا ویسمی کل قسم منہا مسئلۃ لانہ یسئل عن حکمہ ویبحث عنہ ثمانیۃ عشر قسما وانما کانت کذلک لان الصفۃ ای الصفۃ المشبہۃ اما باللام ای متلبسۃ باللام ای لام التعریف نحو الحسن او مجردۃ عنہا ای عن اللام نحو حسن ومعمول کل منہما ای من القسمین المذکورین للصفۃ المشبہۃ اما باللام نحو الوجہ او مضاف نحو وجہہ او مجرد عنہما ای عن اللام والاضافۃ نحو وجہ فھذہ الاسماء ستۃ اقسام بضرب الاثنین فی الثلثۃ ومعمول کل منہا ای الستۃ المذکورۃ اما مرفوع او منصوب او مجرور فذلک ای ما ذکر من الاقسام ثمانیۃ عشر بضرب الثلثۃ من اقسام المعمول من حیث الاعراب فی الثلثۃ الحاصلۃ بضرب قسمی الصفۃ فی اقسام المعمول الثلثۃ ثم قولہ فذلک ثمانیۃ عشر جملۃ مستانفۃ کان سائلا یسال کم کانت الاقسام فقال فذلک ثمانیۃ عشر قسما وتفصیلہا ای تفصیل مسائل الصفۃ

ولا

فذلک

الثلثۃ

المشبهة الثامنة عشر نحو جاء نی زید الحسن وجہہ الصفة باللام والمعمول بالاضافة مرفوعًا ومنصوبًا ومجرورًا ثلثة ای وهذه ثلثة وكذلك ای ومثل المثال المذكور فی الاوجه الثلثة من الاعراب فی المعمول نحو جاء نی زید الحسن الوجه الصفة والمعمول كلاهما باللام والمعمول مرفوع ومنصوب ومجرور وكذلك الحسن الوجه الصفة باللام والمعمول مجرد عن اللام والاضافة مرفوعًا ومنصوبًا ومجرورًا وحسن وجهه الصفة مجردة عن اللام والمعمول بالرفع على الفاعلية او بالنصب على التشبيه بالمفعول او بالجر على الاضافة كذلك وحسن الوجه الصفة مجردة عن اللام والمعمول باللام مرفوعا ومنصوبا ومجرورا وحسن وجه بوجوه ثلثة من الاعراب وهی ای مسائل الصفة المشبهة من حيث الاحسنية والحسن والقبح والاختلاف والامتناع خمسة اقسام قسم منها ممتنع نحو الحسن وجهه الصفة تكون باللام والمعمول مجرور مضاف والحسن وجه تكون الصفة باللام والمعمول مجرور ومجرد عن اللام والاضافة وانما كان هذا القسم ممتنعًا لان الاضافة غير مفيدة ههنا للتخفيف مع ان الثانی يتضمن اضافة المعرفة الى النكرة وهو خلاف وضع الاضافة وان كانت لفظية لكنها جارية مجرى المعنوية فكما لا يجوز اضافة المعرفة الى النكرة فيها كذا لا يجوز فی اللفظية وقسم منها مختلف فيه مثل حسن وجهه تكون الصفة مجردة عن اللام والمعمول مجرور مضاف فقال بعضهم انه غير جائز لان هذه الاضافة تستلزم اضافة الشئ الى نفسه وقال بعضهم انه جائز ومنعوا استلزام اضافة الشئ الى نفسه بكون الحسن اعم من الوجه وهو الصحيح وعليه الاكثر والباقی من الثمانية عشر بعد اسقاط مسئلتين منها او ثلث على حسب الاختلاف ثلثة اقسام قسم منها احسن ان كان فيها ای فی الصفة المشبهة ضمير واحد لحصول المقصود وهو الربط بالموصوف لفظا مع قلة الاعتبار وخير الكلام ما قل ودل وقسم منها حسن ان كان فيه ضميران لحصول المقصود واما عدم احسنيته فلوجود الزائد عليها وقسم منها قبيح ان لم يكن فيه ضمير لعدم حصول المقصود وهو الربط بالموصوف لفظًا ولما لم يكن وجود الضمير ظاهرًا فی الصفة كظهوره فی المعمول مست الحاجة الى ضابطة كلية فيظهر بها وجود الضمير وعدمه فيها فاشار اليها بقوله والضابطة ای القاعدة فی الصفة المشبهة انك

متی رفعت بہا ای بالصفۃ معمولہا فلا ضمیر فی الصفۃ المشبہۃ والا یلزم تعدد الفاعل وھو ممتنع لعامل واحد ومتی نصبت اوجررت بہا معمولہا ففیہا ای فی الصفۃ ضمیر الموصوف لاحتیاج الصفۃ الی الفاعل نحو زید حسن وجہہ ثم لما فرغ عن بیان الصفۃ المشبہۃ شرع فی بیان اسم التفضیل فقال

فصل

اسم التفضیل اسم مشتق من فعل فیہ احتراز عما لم یکن مشتقا فانہ لا یسمی تفضیلا لیدل علی الموصوف بزیادۃ علی غیرہ ای علی غیر ذلک الموصوف وانما قال لیدل علی الموصوف ولم یقل علی من قام بہ او علی من وقع علیہ لیتناول نوعی اسم التفضیل یعنی ما کان صیغتہ لتفضیل الفاعل وما کان صیغتہ لتفضیل المفعول نحو اضرب و اشہر فان الاول لتفضیل الفاعل والثانی لتفضیل المفعول ثم احترز بہ عن اسماء الزمان والمکان والآلۃ لانہا لا تدل علی الموصوف وبقولہ بزیادۃ علی غیرہ عن اسمی الفاعل والمفعول والصفۃ المشبہۃ لانہا لیست بموصوفۃ بزیادۃ علی غیرہا ومعنی الزیادۃ علی الغیر الزیادۃ علیہ فی ذلک الفعل الذی ھو مشتق منہ فلا یرد نحو زائد وکامل حیث لم یقصد فیہ الزیادۃ علی الغیر فی الفعل الذی ھو مشتق منہ اذ لم یرد الزیادۃ والکمال علی الزیادۃ والکمال بل فی امر آخر واما نحو ضراب وضروب من اسماء الفاعلین الموضوعۃ للمبالغۃ وان دلت علی الزیادۃ فلا یدخل فی الحد لانہ لم یقصد فیہما الزیادۃ علی الغیر ثم قولہ بزیادۃ اما صلۃ الموصوف ای لیدل علی ما وضعت بزیادۃ علی غیرہ فی ذلک الفعل و بمعنی مع وحینئذ صلۃ الموصوف محذوف ای علی امر موصوف بذلک الفعل مع زیادۃ علی غیرہ فیہ واما ما جاء مما لا فعل لہ کاحنک الشاتین او البعیرین ای اکلہما من الحنک وابل من حنیف الحناتم ای اعلم باحوال الابل فشاذ والابل اسم التفضیل والحنیف علی صیغۃ التصغیر اسم رجل حسن الدرایۃ فی رعی الابل وتربیتہا یقال لمن یکون فی غایۃ الحسن ونہایۃ الاحتیاط فی رعی الابل ابل من حنیف الحناتم وصیغتہ ای صیغۃ اسم التفضیل افعل علی وزن افعل للمذکر وعلی وزن فعلی للمؤنث ویدخل فیہ خیر و شر لان اصلہما اخیر واشر ولا یبنی ای اسم التفضیل الا من الثلاثی المجرد فلا یبنی من الرباعی نحو دحرج ولا من مزید الثلاثی نحو اخرج وذلک لاستحالۃ بناء افعل منہما لانہ لو نقص لاختل لفظا ومعنی اما لفظا فظاہر واما معنی فلانہ لو قیل اخرج من استخرج لم یفہم انہ کثیر الخروج

فصل اسم التفضیل

ناظم اسم تفضیل بمعنی

فی ای فی

ولد بہ فیہ

لہ اسم قبیلۃ او ماء حنیف فان کلا منہم سمی حنتمۃ ۱۲ منہ

اوكنيا لا ستخراج ولو لم ينقص لان داخل على بناء أفعل وأمّا ما جاء من فعل غير الثلاثى المجرد كاعطاهم للدنانير والدراهم وأولاهم للمعروف اى اعطاءً وايلاءً من زيد اى اشد اكرامًا منه وهذا المكان أقفر من غيره اى اشد اقفارًا من القفر وهى الموضع الذى لا ماء فيه ولا كلاء وهذا الكلام أخصر اى اشد اختصارًا وأفلس من ابن المزافى اى اشد افلاسًا وهو اسم رجل لم يجد مدة عمره قوت يوم لليلة وكان ابوه واجداده معروفين بالافلاس فشاذ لا يقاس عليه وعن سيبويه انه يجوز بناؤه مما فيه على افعل مطلقا اذ ليس فيه الاحذف احدى الهمزتين وهو جائز كما فى متكلم مضارع أكرم وعن المبرد والاخفش جواز بنائها الا من ثلاثى من نحو عمى واعور الذى ليس بلون ولا عيب لجملة صفة اخرى لثلاثى وخرج بقوله ليس بلون عن مثل احمر واسمر وبقوله لا عيب عن نحو عمى واعور لان من اللون والعيب يبنى افعل الصفة فلو يبنى منهما افعل التفضيل لالتبس احدهما بالاخر الا ترى انك اذا قلت هو احمر لم يعلم ان المراد منه ذو حمرة او زائد فى الحمرة لا يقال يمكن ان يرفع هذا الالتباس لان افعل التفضيل يجب ان يكون مستعملا مع اللام او الاضافة او من وافعل الصفة لا يكون مستعملا باحد هذه الثلاثة فلا التباس لانا نقول قد يحذف من افعل التفضيل وايضا يقال زيد الاحول كما يقال زيد الافضل فحينئذ يحصل الالتباس ثم المراد بالعيب هو العيب الظاهر فلا يرد نحو اجهل وابلد فان الجهل والبلادة من العيوب الباطنة ولا يلزم من ذلك وجوب ان يبنى افعل التفضيل من كل عيب باطن بل يجوز ذلك فلا يشكل بمثل الحمق فانه من العيب الباطن مع انه يبنى منه احمق للتفضيل وكان ينبغى ان يقول ليس بلون ولا عيب ولا بلجة لانه لا يبنى من البلج بمعنى كون الحاجبين غير متصلين ابلج للتفضيل بل للصفة قال الكوفيون يجوز من البياض والسواد الذين هما اصل اللون وقال غيرهم ما جاء منهما فشاذ ومنه قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فى حق الكوثر ماءه ابيض من اللبن نحو زيد افضل الناس فان الافضل بنى من الثلاثى المجرد الذى ليس بلون ولا عيب ظاهر وهو الفضل فان كان الفعل الذى قصد تفضيل احد على غيره زائدا على الثلاثى المجرد الذى ليس بلون ولا عيب بان كان رباعيا مجردا او مزيدا فيه او ثلاثيا مزيدا فيه او كان ذلك الفعل الثلاثى المجرد

الثلاثى

لونا وعیبا یجب ان یبنی افعل من الثلاثی لیدل علی مبالغۃ او شدۃ او کثرۃ ثم یذکر

بعدہ ای بعد افعل مصدر ذلک الفعل الذی قصد منہ معنی التفضیل حال کونہ

منصوبا علی التمیز بانہ مفعم علی وجہ ممکن کما تقول ھو اشد استخراجا مثال لغیر الثلاثی المجرد

واقوی حمرۃ مثال للون واقبح عوجا مثال للعیب وقیاسہ ای قیاس اسم التفضیل

ان یکون للفاعل ای لتفضیل لا لتفضیل المفعول کما مر من الامثلۃ وذلک لان

التفضیل لمن لہ تاثیر فی الفعل بالزیادۃ والنقصان وھو الفاعل ولانہ لو یبنی لکل

منہما لزم الالتباس ولو رجح المفعول لبقی اکثر الافعال بلا تفضیل لانہ فی اکثر الامور

للفعل اللازم واعلم ان اسم التفضیل کما یجیٔ لتفضیل الفاعل قیاسا کذلک یجیٔ قیاسا

لتفضیل الصفۃ المشبھۃ نحو اکرم واحسن فکان الاولی علی المصنف ان یقول قیاسہ

ان یکون للفاعل والصفۃ المشبھۃ الا ان یقال کلامہ محمول علی حذف المعطوف

ای قیاسہ ان یکون للفاعل والصفۃ المشبھۃ وقد جاء ای اسم التفضیل علی غیر

القیاس للمفعول ای لتفضیل قلیلا ای زمانا قلیلا او مجیئا قلیلا نحو اعذر ای اکثر

معذوریۃ واشغل ای اکثر مشغولیۃ واشھر ای اکثر مشھودیۃ واستعمالہ ای استعمال

اسم التفضیل فی کلام العرب واقع علی ثلثۃ اوجہ الجار والمجرور خبر لقولہ استعمالہ

اما مضاف خبر مبتدأ محذوف ای ھو یعنی اسم التفضیل اما مضاف نحو زید افضل

القوم او معرف باللام ای بلام العھدیۃ لان ھذا اللام لیست الا للعھد لیکون

بالعہد مشتملا علی ذکر المفضل علیہ فیکون معنی قولہ نحو زید ن الافضل ای

زید ن الذی عھد کونہ افضل من عمرو مثلا او مستعمل بمن نحو زید افضل من عمرو

ومن ھی الاصل من تلک الاستعمالات ثم الاضافۃ ثم اللام وکلمۃ او ھھنا

لمنع الخلو والجمع فلا یخلو اسم التفضیل من احد ھذہ الوجوہ الثلاثۃ ولا یجتمع

اثنان منہا فیہ فلا یجوز زید افضل مستعملا بدون واحد منہا ولا زید ن الافضل

من عمرو مستعملا مع اثنین منہا ویستثنی عن القاعدۃ المذکورۃ صورتان

احدھما ما اذا علم المفضل علیہ فیقدر من حینئذ بناء علی القرینۃ نحو اللہ اکبر

ای اکبر من کل کبیر ونحو زید کریم وعمرو اکرم ای من زید والثانیۃ ما اذا خرج

اسم التفضیل عن معنی التفضیل بالعدل لاستغناء عن استعمالہ باحد ثلثۃ

عرجا

اوجه حينئذ لان الاستعمال باحدها لبيان التفضيل فاذا زال عن معنى التفضيل استغنى عن هذا الاستعمال كما فى أُخَر وجُمَع فانه خرج عن معنى التفضيل وصار بمعنى غير والدنيا والحبلى لصيرورتهما اسمين ولانمحاء معنى التفضيل عنهما وانما وجب استعمال اسم التفضيل على احد هذه الاوجه الثلاثة ليدل على المقصود من اسم التفضيل وهو اثبات الزيادة للموصوف على المفضل عليه فى المعنى المشتق هو منه وهذا المقصود لا يحصل الا باحد هذه الامور الثلثة لانها تدل على المفضل عليه وهذا فى الاضافة ومن ظاهر وكذا فى اللام لما ذكرنا من انها للعهد فيكون المفضل عليه معهودا مذكورا ويجوز استعمال اسم التفضيل عاريا عن الوجوه الثلاثة بجعله بمعنى اسم الفاعل قياسا عند المبرد وسماعا عند غيره وهو الاصح ومنه قوله تعالى وَهُوَ اَهْوَنُ عَلَيْهِ اذ ليس شئ اهون عليه تعالى من شئ ويجوز فى الاول اى فى اسم التفضيل المضاف المقصود به الزيادة على ما اضيف اليه الافراد اى افراد اسم التفضيل وكذا التذكير مع وجود تانيث الموصوف اى يجوز فيه الافراد والتذكير والتانيث لكونه موافقا لافعل من فى كون المفضل عليه مذكورا مع كل واحد منهما ومطابقة اسم التفضيل للموصوف فى الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث لكونه مخالفا لافعل من من حيث وجود الاضافة ههنا وعدمها فى افعل من وانما قيدنا المضاف بقولنا المقصود به الزيادة على ما اضيف اليه لان الزيادة مقصودة على كل ما سواه مطلقا لا على المضاف اليه وحده كقولنا محمد صلى الله تعالى عليه وآله وسلم هو افضل قريش اى افضل الناس من بين قريش ولم يقصد التفضيل على قريش فقط وان كان النبى صلى الله تعالى عليه وآله وسلم احد منهم فح لا يجوز فيه الوجهان بل حكمه حكم المعرف باللام نحو زيد افضل القوم والزيدان افضل القوم وافضلا القوم والزيدون افضل القوم وافضلوا القوم وفى الثانى اى فى اسم التفضيل المعرف باللام يجب المطابقة اى مطابقة اسم التفضيل للموصوف افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا لوجوب مطابقة الصفة موصوفها مع عدم وجود المانع وهو الامتزاج بمن التفضيلية لفظا او معنى لعدم ذكر المفضل عليه بعدها بخلاف المضاف لامتزاجه بمن التفضيلية معنى من حيث ذكر المفضل عليه بعده وبخلاف المستعمل بمن لامتزاجه بها لفظا نحو جاءنى زيد الافضل والزيدان الافضلان والزيدون الافضلون وفى الثالث اى فى اسم التفضيل

المستعمل بمن يجب كونه اى كون اسم التفضيل مفرداً وان كان الموصوف مثنى او مجموعا مذكراً وان كان الموصوف مونثاً ابداً اى فى احوال الموصوف كلها كما اشرنا اليه وانما وجب كونه مفرداً مذكراً لان من التفضيلية بمنزلة الجزء من اسم التفضيل لكونها هى الفارقة بين افعل التفضيل و افعل الصفة فكانها من تمام الكلمة فصار اسم التفضيل باعتبار امتزاجها به فى حكم وسط الكلمة ولحوق علامة التثنية والجمع والتانيث مختص باخر الكلمة دون وسطها فلو لحقه علامة التثنية والجمع والتانيث لزم لحوقها فيما هو فى وسط الكلمة وهو مستنكر ولان افعل التفضيل مشابه لا فعل التعجب فى الوزن وفى انه لم يبن الا مما ينبنى منه فلا يغتير لفظه ايضاً مثل نحو زيد والزيدان وهند والهندان والزيدون والهندات افضل من عمرو على الاوجه الثلثة المذكورة التى يجب استعمال اسم التفضيل باحدها يضمر فيه اى فى اسم التفضيل لفاعل وهو اى اسم التفضيل يعمل فى ذلك المضمر الذى هو فاعل ولا يعمل اى اسم التفضيل فى الاسم المظهر اصلا اى فاعلا كان ذلك الاسم المظهر او مفعولا به كما لا يعمل فى المفعول المضمر فالحاصل ان اسم التفضيل لا يعمل فى المفعول مظهرا كان او مضمرا اذا لم يكن بواسطة حرف الجر ويعمل فى الفاعل المضمر بلا شرط لان العمل فى المضمر ضعيف لا يظهر اثره فى اللفظ فلا يحتاج الى قوة العامل وفى الفاعل المظهر بشرط اشار اليه فى المتن لان العمل فى المظهر قوى فاحتيج الى الشرط وينبغى ان يراد بالمظهر فى قوله لا يعمل فى مظهر معناه اللغوى وهو الملفوظ اى لا يعمل فى ملفوظ اصلا اى مظهرا كان او مضمرا بارزا وانما لا يعمل اسم التفضيل فى مظهر غير ما استثنى فى المتن لان الصفات انما تعمل بمشابهة الفعل كاسمى الفاعل والمفعول او بمشابهة ما يشابه الفعل كالصفة المشبهة على ما مر واسم التفضيل يخالف الفعل من حيث الزيادة فيه والفعل عار عنها وكذا يخالف اسم الفاعل لانه لا يثنى ولا يجمع فيما هو اصل استعماله اعنى افعل من فلا يعمل فى مظهر اصلاً لا فى الفاعل المظهر ولا فى المفعول به بلا واسطة حرف الجر مطلقا مظهرا كان او مضمرا لانهما معمولان قويان الا فى صورة الاستثناء فحينئذ يعمل فى الفاعل المظهر لانه يصير بمعنى الفعل كما ستعرفه الا انه يشبه الفعل من حيث انه يدل على الحدث وكذا يشبه فعل التعجب فى الزنة واختصاص مجيئه فى الثلاثى المجرد مما ليس بلون ولا عيب فلاجل هذا الشبه

ای لهذا لاحتی الفصل بینهما لا یعنی اسم التفضیل ۱۲ منہ

الضعیف یعمل فی المعمولات الضعیفۃ وھی الفاعل المضمر المستکن والظرف والحال والتمیز والمفعول بہ بواسطۃ حرف الجر لان مثل ھذا الفاعل لا یظھر فیہ اثرہ والظرف مما یکفیہ رائحۃ من الفعل والحال والمفعول بالواسطۃ ملحقان بالظرف فتکون معمولات ضعیفۃ فلا یحتاج الی قوۃ عمل العامل وانما یعمل فی المفعول معہ والمفعول لہ لان العامل الضعیف یقوی علی العمل بواسطۃ حرف الجر لفظا کما فی المفعول معہ او تقدیرا کما فی المفعول لہ وقیل انما لا یعمل فی الفاعل المظھر لانہ فی الاسم نظیر افعل التعجب فی الفعل من حیث ان کلاھما لا یبنی الا من الثلاثی المجرد مما لیس بلون ولا عیب وافعل التعجب لا یعمل فی الفاعل المظھر لقصور الفعلیۃ فیہ من حیث الجمود وعدم التصرف فکذا ھذا الا فی مثل قولھم ما رأیت رجلا احسن فی عینہ الکحل منہ فی عین زید استثناء من قولہ ولا یعمل فی مظھر ای اسم التفضیل لا یعمل فی مظھر الا اذا کان فی اللفظ جاریا علی شیء بان یکون صفۃ لہ او خبرا عنہ او حالا وھو فی المعنی لمسبب ذلک الشیء ای لمتعلقہ مفضل باعتبار ذلک الشیء ومفضل علیہ ای علی نفسہ باعتبار غیرہ ذلک الشیء حال کون ذلک التفضیل منفیا فاحسن فی المثال المذکور جری فی اللفظ علی الشیء وھو رجل حیث وقع صفۃ لہ وھو فی المعنی صفۃ لمسببہ ای لمتعلقہ وھو الکحل وھذا المتعلق مفضل ومفضل علیہ ای الکحل احسن من الکحل لکن باعتبارین اما کونہ مفضلا فباعتبار تعلقہ بما جری علیہ اسم التفضیل وھو رجلا حیث نفی کونہ مفضلا باعتبار عین رجل ما واما کونہ مفضلا علیہ فباعتبار غیر ما جری علیہ وھو کونہ فی عین زید حیث نفی کون الکحل مفضلا علیہ فی عینہ فالمقصود من ھذا الکلام مدح الکحل فی عین زید بنفی تفضیلہ فی عین رجل ما علیہ وھو قولہ علیہ السلام ما من ایام احب الی اللہ فیھا الصوم منہ فی عشر ذی الحجۃ ثم کلمۃ ما فی المثال نافیۃ وقولہ رجلا مفعول ما رأیت وقولہ احسن صفۃ قولہ رجلا وھو عامل فی الفاعل المظھر وھو الکحل کما فسرہ بقولہ فان الکحل فاعل لاحسن لانہ صار بمعنی حسن وھو الفعل الذی احسن من مصدرہ فیعمل ح فی المظھر مثل الفعل وھھنا ای فی مسئلۃ الاستشھاد بحث البحث فی الاصل ھو عبارۃ عن الجدال وھو تعارض المتنازعان فی الکلام لظھور الحق او تغلب الظن والمقصود منہ فی مثل ھذا المقام ما یتضمن شیئا من

الکلام کما یقع ہذا بحث الفاعل وہذا بحث المفعول الی غیر ذلک ولا شک فی انہ مشتمل علی التعارض ثم البحث المتروک مجملا للکلام الکثیر من الاحکام ههنا ما بین فی بعض کتب النحو سیما فی الکافیۃ وہو انہ یجوز فی ہذہ المسئلۃ ان یقال بعبارۃ اخری اخصر من الاولی مع کون معناہما واحدا وہی ما رأیت رجلا احسن فی عینہ الکحل من عین زید فاختصار بحذف المضاف من مجرور من وہو العین اذ التقدیر من کحل عین زید لان المقصود من ہذا الکلام تفضیل الکحل علی الکحل لا تفضیل الکحل علی العین وایضا یجوز ان یقال فیہا عبارۃ ثالثۃ وہی ما رأیت کعین زید احسن فیہا الکحل بتقدیم ذکر العین علی اسم التفضیل من غیر ذکر من معہا ثم لما فرغ عن القسم الاول فی الاسم وقد ذکر احکام قسمیہ من المعرب والمبنی فی بابین وخاتمۃ شرع فی القسم الثانی فی الفعل فقال

القسم الثانی فی الفعل

ای الکائن فی بیان الفعل وقد سبق تعریفہ ای تعریف الفعل وکذا بعض علاماتہ فی المقدمۃ فلا حاجۃ الی ذکرہ ما سبق ههنا واقسامہ ای اقسام الفعل ثلثۃ ماض ومضارع وامر وانما انحصر الفعل فی الاقسام الثلثۃ لان الفعل لا یخلو من ان یکون اخباریا او انشائیا فان کان الاول فلا یخلو اما ان یتعاقب علی اولہ احدی الزوائد الاربع اولا فان لم یتعاقب علی اولہ فہو الماضی وان تعاقب فہو المضارع وان کان انشائیا فہو الامر الاول ای القسم الاول من تلک الاقسام الثلثۃ الماضی قدمہ علی المضارع لانہ اصل ولتقدم زمانہ وہو ای الماضی فعل صریح بفعل لئلا ینتقض بمثل امس قولہ دل علی زمان لیشمل جمیع الافعال ولما وصفہ بقولہ قبل زمانک الخبر بہ خرج ما عدا المحدود فقولہ قبل ظرف مستقر وقع صفۃ لزمان ای دل علی زمان حاصل فی زمان سبق زمان الخبر بہ ای الاخبار بالفعل ولا یضر لزوم وقوع الزمان فی الزمان لمکان العموم والخصوص والکلیۃ والبعضیۃ کما یقال وقت الظہر یوجد فی یوم الجمعۃ ثم اعلم ان المراد بالدلالۃ انما ہو بحسب الوضع لئلا ینتقض الحد طردا بمثل لم یضرب لان دلالتہ علی المضی حصل لعروض لم وعکسا بمثل ان ضربت ضربت لان دلالتہ علی الاستقبال حصل بواسطۃ حرف الشرط لا بالوضع ثم اشار الی بیان بعض خواص الماضی بعد بیان تعریفہ بقولہ وہو ای الماضی مبنی علی الفتح لفظا او تقدیرا وانما قال ہو مبنی لان الاصل فی الافعال البناء

الماضی

لعدم ما يوجب الاعراب ولا مقتضى للعدول عنه وهو المشابهة التامة فى الماضى على الحركة مع ان الاصل فى البناء السكون لمشابهته بالاسم فى وقوعه صفة للنكرة نحو مررتُ برجلٍ ضَرَبَ مكانَ ضارِبٍ وعلى الفتح لانها اخف الحركات اولانه اخ السكون وانما لم يعرب بهذه المشابهة لان اسم الفاعل لم ياخذ منه العمل بخلاف المضارع فان اسم الفاعل اخذ منه العمل فاعطى الاعراب له عوضًا عن العمل او لكثرة مشابهته اسمَ الفاعل وبنى الماضى على الحركة لقلة مشابهته بان لم يكن معه اى مع الماضى ضمير مرفوع متحرك بخلاف ما اذا كان معه ضمير منصوب متحرك نحو ضَرَبَهُ وضَرَبَكَ فح لم يتغير بناؤه عما كان عليه وبخلاف ما اذا كان معه ضمير مرفوع ساكن غير الواو نحو ضَرَبَا فح يبقى بناؤه ايضا على ما كان عليه ولا يكون معه واو كضَرَبَ مثال للماضى المبنى على الفتح لفظاً ومثال الماضى المبنى على الفتح تقديرا كرمى ومع الضمير المرفوع المتحرك مبنى على السكون كضَرَبْتُ تحرزًا عن توالى اربع حركات فيما هو كالكلمة الواحدة لكون الفاعل كالجزء وعلى الضم اى وهو مبنى على الضم مع الواو لفظًا كضَرَبُوا او تقديرا كرَمَوْا لارادة موافقة الواو مع الضم اذ الخروج من الضمة الى الواو اخف من اخذها اليها ولما فرغ عن القسم الاول للفعل وهو الماضى شرع فى القسم الثانى انه وهو المضارع فقال القسم الثانى اى القسم الثانى من تلك الاقسام الثلثة المضارع قدمه على الامر لانه ماخوذ من المضارع والماخوذ متأخر من الماخوذ منه وهو اى المضارع فعل يشبه الاسم باحد حروف أتَيْنَ فى اوله اى بسبب زيادة احد الحروف الاربعة التى مجموعها اتين فى اول المضارع لقصد المضارع فيخرج عن الحد نحو يزيد ويشكر علما او نقول انه مضارع فى اصل الوضع ثم نقل عنه الى الاسمية فجعل علمًا وبقيت غلبة الاسمية فيدخل فى الحد لان المراد من قولنا ان يكون احد الحروف الاربعة التى يجمعها لفظ اتين فى اوله باعتبار الوضع ويخرج عنه نحو اكرم وتَقَبَّلَ وتَبَاعَدَ بالجواب الاول عن نحو يزيد ويشكر ونحو نَصَّرَ بزيادة احدها لان نونها اصلية وانما اتى باتين على نايت لان تركيبه يناسب المقام لفظا ومعنى واما لفظا فظاهر لتضمن الحروف الاربعة واما معنى فلصلاحيته صفة الحروف المذكورة لانها آتية فى اول المضارع فهذا تركيب ليس باجنبى من المقام من كل وجه بخلاف نايت اذ لا خفاء فى بعدها عن هذا المقام معنى لانه مشتق من النأى بمعنى البعد لا يخفى

ان ذکر البعد بعید عن هذا المقام جداً ثم لما کان المضارع یشبه الاسم باحد حروف
اتین فی اول من جهتین اللفظ والمعنی اشار الی بیانهما بقوله لفظاً نصب علی التمیز ای من
حیث اللفظ فی اتفاق الحرکات والسکنات متعلق بقوله یشبه واللام فی الجمعین للجنس
ای فی الحرکة والسکون الواقعین فیهما المشترکین بینهما نحو یَضْرِبُ ویستخرج کضارب و
مستخرج انما اورد مثالین لان فی اول ثلث حرکات وسکونا واحدا وفی الثانی اربع حرکات
وسکونین وفی دخول لام التاکید فی اولهما ای فی اول الاسم المضارع تقول ان زیدا لیقوم
فی المضارع کما تقول ان زیداً لقائم فی الاسم وفی تساویهما فی عدة الحروف ومعنی عطف
علی قوله لفظاً ای المضارع یشبه الاسم من حیث المعنی ایضاً فی انه ای المضارع
مشترک بین الحال والاستقبال فانه ایضاً مشترک بین الحال والاستقبال وفی وقوعه
صفة للنکرة کاسم الفاعل نحو مررت برجل یضرب مکان ضارب وفی العموم
والخصوص باسم الجنس فانه یختص بالسین وسوف کما یختص اسم الجنس بلام العهد وفی
الاصل الاشتراک بلفظ العین ولذلک ای لاجل المشابهة المذکورة سموه ای النحاة المضارع
مضارعاً لانه مشتق من المضارعة وهی المشابهة وسموه مستقبلا ایضاً لوجود معنی
الاستقبال فی معناه وحالاً ایضاً وان قل فیه الاستعمال والسین وسوف اذا دخلتا
علی المضارع خصصتاه ای کل واحد منهما المضارع بالاستقبال والفرق ما مر نحو سیضرب
وسوف یضرب واللام المفتوحة تخصصه بالحال نحو لیضرب ولقائل ان یقول لو کان
اللام مخصصا للفعل المضارع بالحال لم یقع مع سوف لمکان المنافاة بینهما والثانی
باطل لقوله تعالی ولسوف یعطیک ربک ولسوف اخرج حیا فالمقدم مثله ویمکن
ان یجاب عنه بان اللام تعینها التاکید دون الحال فی الآیتین فقد جرد لتعیین
للتوکید وحروف المضارعة ای التی یصیر الماضی بزیادتها فی اوله مضارعاً مضمومة فی
الرباعی ای فیما هو علی اربعة احرف اصلیة کانت او زائدة کیدحرج ویخرج لان اصله
یؤخرج ثم حذف الهمزة لاجتماع الهمزتین او ثلث همزات عند همزة الاستفهام
فی صیغة المتکلم الواحد اما حذف الهمزة فیما سواه فلاطراد الباب ومفتوحة فیما
عداه ای فیما عدا الرباعی سواء کان ثلاثیا او خماسیا او سداسیا کیضرب ویستخرج انما فتح
حرف المضارعة فی غیر الرباعی مطلقا لخفة الفتحة وضمها فی الرباعی لان الرباعی فرع

الثلاثی والضم فرع الفتح لان الضم ثقیل والفتح خفیف والثقیل فرع الخفیف فناسب الفتح
وانما قلنا ان الرباعی فرع الثلاثی لوجهین احدهما ان الثلاثی قبل الرباعی وثانیهما ان
وجود الرباعی یفتقر الی وجود الثلاثی لان وجوده غیر متصور بدون وجود الثلاثی
فیکون مفتقرا الی وجوده فکان الثلاثی اصلا والرباعی فرعا ومنهم من قال اذا ضمت
حروف المضارعة فی الرباعی لقلة استعماله فتحت فی غیره لکثرة استعماله ولقائل
ان یقول لو کان ضم حروف المضارعة فی الرباعی لقلة استعماله لوجب ضمها فی
الخماسی والسداسی لان استعمالهما اقل من استعمال الرباعی فاذا ضمت فی الرباعی فضمها
فیهما یکون بالطریق الاولی والجواب عنه ان الخماسی والسداسی اثقل من الرباعی لکثرة
حروفهما بالنسبة الی حروفه فلو ضمت احروف المضارعة فیهما لادی الی الجمع بین
الثقلین فاعطی فیهما ما هو اخف الحرکات وهو الفتح دفعا لثقل کان فیه من کثرة
الحروف وانما اعربوه ای المضارع مع ان اصل الفعل ای الاصل فی الفعل البناء
لانه لم یوجد فیه ما یقتضی الاعراب کما ذکرنا قبل وهو الفاعلیة والمفعولیة والاضافة
ولما وجب العدول عن الاصل وهو المشابهة التامة لمضارعته ای لمشابهته ای
المضارع الاسم مشابهة تامة فیما عرفت انفا من وجه المشابهة باسم الفاعل واصل
الاسم الاعراب فیکون المضارع به معربا وذلک ای اعراب المضارع اذا لم یتصل به
ای المضارع نون تاکید ثقیلة کانت او خفیفة ولا ای ولا یتصل به نون جمع المؤنث لانه
اذا اتصل به احدهما صار مبنیا اما بناؤه فی الصورة الاولی فلانه بدخول نون التاکید
یصیر مشابها بالماضی اذ هو الاصل فی لحوق الضمائر المتحرکة ولیس
باصل فی لحوق الضمائر الساکنة ولهذا لم یعتبر مشابهة یضربان ویضربون بضربا
وضربوا واعرابه ای واعراب الفعل المضارع ثلثة انواع ایضا ای کاعراب الاسم
رفع ونصب یشارک الاسم فیهما وجزم یختص به مکان ما وضع
من الجر الذی یختص بالاسم لئلا یلزم مزیة اعراب الفعل علی اعراب الاسم نحو هو یضرب
فی الرفع ولن یضرب فی النصب لم یضرب فی الجزم ولما فرغ عن بیان تعریف المضارع وحکمه
شرع فی بیان اصناف اعرابه فقال **فقال** فی اصناف اعراب الفعل المضارع وهی ای تلک
الاصناف اربعة اصناف الاول ای الصنف الاول من تلک الاصناف ان یکون الرفع

بالضمة والنصب بالفتحة والجزم بالسكون على حسب العوامل ويختص اى هذا الصنف
بالمفرد الصحيح غير المخاطبة انما قال بالمفرد احترازا عن التثنية والجمع وفى تقييده
بالصحيح احترازعن الناقص نحو يدعُوْ ويرمِىْ ويخشٰى وبغير المخاطبة من نحو تضربين
تقول هو يضرب فى الرفع وفى النصب لن يضرب وفى الجزم لم يضرب والثانى اى الصنف
الثانى منها ان يكون الرفع بثبوت النون والنصب والجزم بحذفها اى بحذف النون ويختص
اى هذا الصنف بالتثنية مذكرا كان اومؤنثا وجمع المذكر غائبا كان اومخاطبا
والمفردة المخاطبة صحيحا كان اى كل واحد منها اوغيره اى غير الصحيح تقول هما
يفعلان وهم يفعلون وانتِ تفعلين فى الرفع ولن يفعلا ولن يفعلوا ولن تفعلى فى
النصب ولم يفعلا ولم يفعلوا ولم تفعلى فى الجزم وانما جعلت اعراب هذه الامثلة بالحرف
لانها شابهت صورة المثنى والمجموع فى الاسماء وسقطت النون حال الجزم لانها بمنزلة الحركة
فى المفرد فكما تحذف الحركة فى المفرد حال الجزم سقطت النون ههنا وانما حذفت النون حال
النصب لكون النصب فى الافعال بمنزلة الجر فى الاسماء فكما يتبع النصب الجر فى الاسماء كذلك
يتبع الجزم فى الافعال والثالث اى الصنف الثالث منها ان يكون الرفع بتقدير الضمة
والنصب بالفتحة لفظا والجزم بحذف اللام ويختص اى هذا الصنف بالناقص اليائى والواوى
فيه احترازعن الناقص الالفى غير التثنية والجمع والمخاطبة فى تقييد الناقص بغير هذه
الثلثة احترازعما اذاكان الناقص واحدا منها تقول هو يرمى يغزو لاستثقال الضمة على الياء
والواو ولن يرمى ولن يغزو لخفة الفتحة ولم يرم ولم يغز لانه اذا لم يجد الجازم الحركة
حذف الحرف والرابع اى الصنف الرابع منها ان يكون الرابع بتقدير الضمة والنصب
بتقدير الفتحة والجزم بحذف اللام ويختص اى هذا الصنف بالناقص الالفى فيه
احترازعن اليائى والواوى غير تثنية وجمع ومخاطبة فيه احترازعن الناقص الذى كان
واحدا منها نحو هو يسعى ولن يسعى لعدم قبول الالف الحركة ولم يسع بحذف اللام
لفقدان الحركة ثم لما فرغ عن بيان اصناف اعراب الفعل المضارع شرع فى ما
يحصل به اعرابه فقال **فصل** المرفوع اى المضارع المرفوع
عامله معنوى وهو اى العامل المعنوى كونه اى كون المضارع مجردا عن الناصب والجازم
اى عن كل ناصب وعن كل عامل جازم وهذا قول الفراء واكثر الكوفيين على ذلك

ومنہم من یجعل العامل حروفاً وقال البصریون ان ارتفاعہ لوقوعہ موقع الاسم نحو یضرب ویغزو ویرمی ویسعی فان یضرب مثلاً واقع موقع الاسم لان المتکلم فی ابتداء التکلم فی موضع الخبر یصلح ان یکون ابتداء کلامہ بالاسم وبالفعل فاذا ابتدأ بالفعل کان ذلک الفعل واقعاً موقع الاسم ولا یشکل ھذا بخبر کاد حیث یلزم فی خبرہ کونہ مضارعاً ویمتنع کونہ اسماً لان الاصل فی الخبر ان یکون اسماً وان ھجر ھذا الاصل فی کاد بحسب الاستعمال فکان المضارع فی خبر کاد واقعاً موقعاً یصلح الاسم باعتبار الاصل لا یقال صحۃ وقوعہ موقع الاسم مشترک بینہ وبین الماضی لانا نقول ھو مبنی الاصل فلا یؤثر فیہ العامل وانما ارتفع لوقوعہ موقع الاسم علی قول البصریین لانہ حینئذ کالاسم فاعطی اسبق اعراب الاسم اقواہ وھو الرفع ولما فرغ عن بیان عامل المضارع المرفوع شرع فی بیان عامل المضارع المنصوب فقال **فصل** المنصوب ای المضارع المنصوب عاملہ خمسۃ ای خمسۃ احرف اَنْ وھی الاصل فی ھذا الباب لمشابھتھا اَنَّ المخففۃ من المشددۃ لفظاً ومعنیً من حیث کونہما مصدریتین وحمل علیہا الباقیۃ فی العمل لانہا للاستقبال وتنصب اَنْ حتماً اذا لم یکن قبلہا فعل علم وظن ولَنْ ھی تنصب مطلقاً ومعناہ نفی المستقبل وھی آکد من لا فیہ وقال سیبویہ ھی برأسہا غیر مغیرۃ عن اصل وھو الصحیح وقال الفراء اصلہا لا فابدلت الالف نوناً وقال الخلیل اصلہا لا اَنْ فقصر بحذف الالف والھمزۃ لکثرۃ الاستعمال کایش فی ای شیء وعلماء فی علی الماء وکی معناہ سببیۃ ما قبلہا لما بعدھا وقیل انہا ناصبۃ باضمار اَنْ واِذَنْ تنصب اذا لم یعتمد ما بعدھا علی ما قبلہا وکان الفعل مستقبلاً وھو جواب وجزاء فان اعتمد ما بعدھا علی ما قبلہا لم تنصب کقولک لمن قال اَنَا اٰتیک اَنَا اِذَنْ اُحسِنُ الیک وکذا ان کان الفعل حالاً کقولک لمن یحدثک اِذَنْ اَظُنُّکَ کَاذِباً وھی ایضاً حرف برأسہا عند سیبویہ لا اصل لہا وقیل اصلہا اذا الظرفیۃ فحذفت المضاف الیہا وعوض منہا التنوین لما قصد جعلہا صالحۃ لجمیع الازمنۃ بعد ما کانت مختصۃ بالماضی فاِذَنْ ھھنا ھی اذ فی یومئذٍ وحینئذٍ الا انہ کسر الذال فی نحو حینئذ ویومئذ لیکون فی صورۃ ما اضیف الیہ الظرف المقدم واذا لم یکن قبلہ ظرف فکسرہ نادر وفتح الذال ھھنا لیکون فی صورۃ الظرف المنصوب لان معناہا الظرف وان المفتوحۃ بالنصب علی انہ صفۃ اَنْ ای الذی

تقدیر بعد سبعۃ مواضع ثم ذکر امثلۃ المضارع المنصوب بالعوامل المذکورۃ فمثال ان
نحو ارید ان تحسن الیّ ومثال لن نحو انا لن اضربک ومثال کی سلمت کی ادخل الجنۃ مثال
اذن اذن یغفر اللہ لک ولما فرغ عن تعداد العوامل وتمثیلھا الا انہ لم یمثل لان مقدرۃ اکتفاء
بما یمثل لھا فی مواضع تقدیرہ بعدھا شرع فی بیان تلک المواضع فقال و یقدر ان فی سبعۃ
مواضع بعد حتی نحو سلمت حتی ادخل الجنۃ ولام کی ای بعد لام کی نحو قام زید لیذھب
ای کی یذھب ولام الجحد ای بعد لام الجحد وھی التی تکون لتاکید النفی و
تختص من حیث الاستعمال بخبر کان المنفیۃ کان ماضیۃ لفظا نحو قولہ تعالی وما
کان اللہ لیعذبھم او معنی نحو لم یکن لیذھب وبعد الفاء الواقعۃ فی جواب الامر و
النھی والاستفھام والنفی والتمنی والعرض نحو اسلم فتسلم مثال للفاء الواقعۃ فی جواب
الامر ولا تعص فتعذب مثال للفاء الواقعۃ فی جواب النھی وھل تتعلم فتنجو مثال للفاء
الواقعۃ فی جواب الاستفھام وما تزورنا فنکرمک مثال للفاء الواقعۃ فی جواب النفی ولیت
لی مالا فانفقہ مثال للفاء الواقعۃ فی جواب التمنی والا تنزل بنا فتصیب خیرا مثال
للفاء الواقعۃ فی جواب العرض وبعد الواو الواقعۃ فی جواب ھذہ المواضع ای و یقدر
ان بعد الواو الواقعۃ فی جواب المواضع الستۃ المذکورۃ من الامر الی العرض کذلک
ای مثال الواو و تسمی ھذہ الواو واو الجمع وواو الصرف ایضا نحو اسلم و تسلم
الی اخر ماذکرنا من الامثلۃ فی الفاء بابدال الفاء بالواو وبعد او بمعنی
الی ان او الا ان نحو لاحبسنک او تعطینی حقی ای الی ان تعطینی حقی او الا
ان تعطینی حقی وبعد واو العطف اذا کان المعطوف علیہ اسما لئلا یلزم عطف
الفعل علی الاسم نحو اعجبنی قیامک وتخرج بتقدیر ان لیکون فی تاویل الاسم فیستقیم
عطفہ علی الاسم ومنھم من قید الاسم ھھنا بالصریح لیخرج نحو اعجبنی ان یضرب زید و یشتم
فانہ لا یقدر ان لجاز عطفہ علی مدخول ان ونصبہ بکلمۃ ان السابقۃ وفیہ نظر لانہ ینتقض
نحو اعجبنی انک انسان فانہ یجب فیہ تقدیر ان فالاولی ان لا یقید الاسم بالصریح ویمنع
کون المعطوف علیہ فی اعجبنی ان یضرب زید و یشتم اسما بل المعطوف علیہ ھو الفعل
والتاویل بالاسم متاخر عن العطف ثم اعلم ان المضارع کما ینصب بتقدیر ان بعد
واو العطف المعطوف علیہ اسما کذلک ینصب بتقدیرھا بعد سائر حروف

العطف اذا كان المعطوف عليه اسما فلو قال بعد حروف العطف لكان اصوب وانما وجب تقدير أنْ بعد حتى ولام الجحد لانهما من الحروف الجارة فيمتنع دخولها على الفعل الا ان يجعل مصدرا بتقدير أن المصدرية فيكون في تاويل الاسم فيصح دخولها عليه وبعد الفاء والواو لانهما عاطفتان واقعتان بعد الاشياء الستة التي هي انشاء وهي الامر والنهي والاستفهام والتمني والعرض والنفي وهو وان لم يكن انشاء الا انه محمول على النهي لما بينهما من التناسب في الدلالة على العدم فيكون انشاء حكما وقد امتنع عطف الاخبار على الانشاء فأول الانشاء بما يشتمل على اسم وجعل الاخبار مصدرا باضمار أن فيكون عطف المفرد على المفرد فيكون المعنى في أسلِمْ فتسلمَ مثلا ليكن منك اسلامٌ فسلامتك من النار وبعد او لانها بمعنى الى الجارة فاخذت حكم حروف الجارة او بمعنى الى أن على حسب الاختلاف فكانت في حكمها من حيث لزوم المفرد بعدها ويجوز اظهار أن مع لام كي وكذا مع الملحق بها وهو اللام الزائدة نحو اسلمت لان ادخل الجنة ونظير اللام الزائدة اردت لان تقوم ومع واو العطف بل جميع حروف العطف نحو اعجبني قيامك وان تخرج وانما يجوز اظهار أن في هذه الصور لان لام كي والملحق بها وحروف العطف تدخل على الاسماء الصريحة نحو جئتك للاكرام ونحو ردف لكم وهذه اللام زائدة لان ردف متعد بنفسه ونحو اعجبني شتم زيد وضربه فيصح ان تدخل على الفعل مع أن لانه بتقدير الاسم ولهذا لا يجوز اظهار أن مع لام الجحد لاختصاصها بخبر كان المنفي اذا كان فعلا ولا مع الفاء التي للسببية والواو التي للجمعية الواقعين في جواب الاشياء الستة ولا مع الواو التي بمعنى الى أن لانها لما اقتضت نصب ما بعدها للتنصيص على معنى السببية والجمعية والانتهاء صارت كعوامل النصب فلم يظهر الناصب بعدها ويجب اظهار أن مع لام كي اذا اتصلت بلا النافية اي اذا كان قبل لام كي تحرزا عن اجتماع اللامين نحو قوله تعالى لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ واعلم ان الواقعة بعد العلم تقييد العلم ههنا بما اذا لم يكن بمعنى الظن كما ذهب اليه بعضهم يشعر بان العلم جاء بمعنى الظن والمشهور انه لا يستعمل الا في اليقين ولو سلم فالمراد ليس لفظ العلم حتى يصح تقييده به بل ما يدل على اليقين سواء كان لفظ العلم او غيره من الرؤية او الوجدان او اليقين او التبيين او التحقيق او الانكشاف او الظهور او الشهادة او النظر الى غير ذلك ليست هي

ل اي اللام الزائدة مع واو العطف ۔ ع هذا امثال واو العطف التي دخلت على الاسم الصريح ۔ مولوی غلام رسول مرحوم مغفور ۱۲ ۔

ای ان الواقعۃ بعد العلم کلمۃ ان المصدریۃ الناصبۃ للفعل ای للفعل المضارع و قولہ هی تاکید لضمیر لیست وانما هی المخففۃ من ان المثقلۃ لمناسبتہ للعلم و ما هو بمعناہ لامتناع اجتماع الناصبۃ مع العلم لکون الناصبۃ للرجاء والطمع الدالین علی ان ما بعدها غیر معلوم التحقیق وکون العلم دالا علی ان ما بعد معلوم التحقیق ثم صیغۃ هذا الحصر ای هی المخففۃ لا غیر وقولہ من المثقلۃ متعلق بالاخذ ای المخففۃ الماخوذۃ من المثقلۃ واعلم انہ یجب فصل نحو عن الفعل حینئذ اما بالسین نحو علمت ان سیقوم وقال اللہ تعالی علم ان سیکون منکم مرضی او بسوف نحو علمت ان سوف یقوم او بقد نحو قولہ تعالی لیعلم ان قد ابلغوا او بحرف النفی نحو علمت ان لم تقم وان لا تقوم عوضا عما زال عنها من حذف فاحد نونیها واسمها هو ضمیر الشان فرقا بینها وبین ان المصدریۃ اول الامران المصدریۃ لا یفصل بینها وبین فعلها بشئ من الحروف المذکورۃ لکونها من الفعل بتاویل المصدر یعنی فلا یفصل بینها وبین ما یوثر فیها ضعفها وشذ نحو علمت ان یخرج بالرفع بلا فصل کما نقل عن المبرد وان الواقعۃ بالنصب علی انہ معطوف علی الواقعۃ السابقۃ او بالرفع علی انہ مبتدأ ای وان الواقعۃ بعد الظن وما بمعناہ کالحسبان وکالعلم الماول بالظن جاز فیہ ای فی لفظ ان هذہ او فی هذا القسم من ان الوجهان احدهما ان تنصب بها ای بان هذہ الفعل علی ان تجعلها مصدریۃ والثانی ان تجعلها کالواقعۃ بعد العلم فی کونها مخففۃ من المثقلۃ فترفع الفعل نحو ظننت ان سیقوم بالنصب علی انہ مصدریۃ ناصبۃ لامکان الجمع بین دلالتیها او بالرفع علی انہ مخففۃ من المثقلۃ لجواز کونها بمعنی علمت ثم اعلم ان ان الواقعۃ بعد غیر العلم والظن من الرجاء والطمع والخشیۃ والخوف والشک والوهم والاعجاب ونحوها فهی مصدریۃ لا المخففۃ من المثقلۃ نحو رجوت ان تقوم وطمعت ان تفعل وخشیت ان ترجع ولما فرغ عن بیان عامل المضارع المنصوب شرع فی بیان عامل المضارع المجزوم فقال

فصل المجزوم ای المضارع المجزوم عاملہ لم ولما ولام الامر اضاف اللام لانها نکرۃ صالحۃ للاضافۃ والمستعملۃ فی معنی النهی لم تضف لانها علمت بنفسها فلا تقبل الاضافۃ واحترز بها عما استعمل بہ فی معنی النفی وعما لم یستعمل فی شئ نحو الا قسم وهذہ الکلمات الاربع تجزم فعلا واحدا بالاصالۃ والا فقد یتعدی بجزومها بالعطف فیقال لا تضربہ

معنی

ان الجازمۃ والم

ونقتل دكلم المجازاة اى الكلمات الدالة على كون الجملة الثانية جزاءً والجملة الاولى سببًا
لها يعني كلمات الشرط والجزاء ولما كان بعضها من الاسماء وبعضها من الحروف وجاء بالكلم
لبيناً ولبها وهي تجزم الفعل بنواء المراد ههنا بعضها فان كيف واذا بل ومن ما ايضا من كلم
المجازاة مع ان الجزم بهما شاذ لم يجئ في كلامهم على وجه الاطراد وهي كلم المجازاة
ان ومهما واذما وحيثما واين ومتى وما ومن واى وانّى وان المقدرة بالرفع صفة لِاِنْ
نحو لم يضرب ولمّا يضرب وليضرب ولا تضرب واِنْ تضرب اضرب الخ

او المنتهى الى اخره مثال لما ذكرنا من كلم المجازاة ثم لمّا فرغ عن تعداد الجوازم وتمثيلها شرع
في بيان معانيها فقال واعلم انّ لم تقلب المضارع ماضيا منفيًّا صفة ماضٍ او حال من
المفعول اى حال كون المضارع منفيا نحو لم يضرب زيد معناه ما ضرب وان كان
لفظه مضارعًا ولما كذلك اى مثل لمْ في قلب المضارع ماضيًا منفيًّا ثم اشار
الى ما يختص بلما بعد شتراكهما فيما ذكر بقوله الا انّ فيها اى في لمّا دون لم توقعًا بعده
اى ينفي بها فعل مترقّب متوقّع غالبًا تقول لمن يتوقع ركوب الامير لمّا يركب وقد
تستعمل في غير المتوقع ايضًا نحو ندم زيدٌ ولمّا ينفعه الندم ودوامًا قبله اى استمرارًا او
امتدادًا قبله يعني استمرار الفعل الذي ينفي بها من الابتداء الى زمان التكلم بها تقول ندم
فلان ولمّا ينفعه الندم اى عقيب ندمه ولا يلزم استمرار عدم انتفاع الندم الى زمان التكلم
بها واذا قلت لمّا ينفعه افاد استمرار ذلك الى وقت التكلم بها ثم تذكير الضمير الراجع الى لمّا
في بعده وقبله باعتبار اللفظ وايضا يجوز حذف الفعل الواقع بعد لمّا ان دل عليه دليل
خاصّة اى دون لم يعني لا يجوز حذف بعد لم وذلك لانّ اصل لمّا لمْ زيدت عليها ما
فناب مناب الفعل تقول ندم زيد ولمّا اى ولمّا ينفعه الندم ولا تقول ندم زيد ولم
يعني لا يجوز حذف الفعل واما قوله شعر احفظ وديعتك التي استودعتها يوم الاعازة
اِنْ وصلت واِنْ لم على الحذف اى ان لم تصل فشاذ وايضا يختص لمّا بعدم دخول ادوات
الشرط عليها فلا يقال اِنْ لمّا يضرب ومن لمّا يضرب ويجوز ان يقال اِنْ لم يضرب و
مَنْ لم يضرب وكان ذلك لكونها فاصلة قوية بين العامل ومعموله واعلم انّ
لمّا مشترك بين كونه اسما وبين كونه حرفا لكن اذا كان حرفا فهو مخصوص بالمضارع
واذا كان اسمًا فهو ظرف بمعنى اذ ويلزم بعده الماضي لفظا او معنى وجوابه ايضا كذلك

له قرينة الزيادة
معناهما بنيابة تركهما
ع اى حروف الشرط
ع اى الفعل
المجزوم بحروف الشرط ١٢ مولوی غلام محمد مرحوم

جملة اسمية مقرونة مع اذا المفاجاة قال الله تعالى فلما كتب عليهم القتال اذا فريق
منهم او مع الفاء وربما كان ماضيا مع الفاء وقد يكون مضارعا واما كلم المجازاة اى
كلمات الشرط والجزاء معدودة من قبيل حرفا كان او اسما وحق العبارة ان يقول حروفا
كانت او اسماء فهى اى تلك الكلمات تدخل على جملتين فعليتين لتدل متعلق بقوله تدخل
الضمير للكلمات على ان الاولى اى الجملة الاولى سبب للثانية اى الجملة الثانية فيكون الاول
سببا والثانى مسببا و يرد عليه قوله تعالى وما بكم من نعمة فمن الله جواب المبتدأ المتضمن
بمعنى الشرط وهو ما الموصولة اى ما حصل بكم من نعمة فهى صادرة من الله ولا يستقيم
سببية الاول للثانى لان النعمة الحاصلة بالمخاطبين ليست سببا
لصدور النعمة من الله سبحانه بل الامر بالعكس فان صدورها من الله سبب لحصولها بهم و
الجواب عنه ان المراد سببية ولو باعتبار الحكم به والاخبار عنه اى وما بكم من نعمة فيحكم
فيخبر بها من الله تعالى وتسمى اى الجملة الاولى بعد كلم المجازاة شرطا من حيث انه مشروط
لتحقق الثانى وتسمى الجملة الثانية بعد كلم المجازاة جزاء من حيث انه يبتنى على الاول
ابتناء الجزاء على الفعل ثم ان كان الشرط والجزاء مضارعين يجب الجزم فيهما اى
فى الشرط والجزاء لوجود الجازم وكون المضارع معربا قابلا للجزم بكلم المجازاة وعن سيبويه
ان الجزاء مجزوم بها وبالشرط جميعا لفظا نحو ان تكرمنى اكرمك وان كانا
اى الشرط والجزاء ماضيين لم تعمل اى تلك الكلمات فيهما لفظا اى لا فى الشرط
ولا فى الجزاء لان الماضى مبنى كما مر فلا يظهر فيه اثر العامل نحو ان ضربت
ضربت وان كان الجزاء حال كونه وحده اى دون الشرط ماضيا وكان الشرط مضارعا
يجب الجزم فى الشرط لا فى الجزاء لما قلنا وعن بعضهم انه يجب الرفع فى الشرط اذا
كان الجزاء ماضيا فقط وهذا ضعيف الوجوه فى الشرطية لم يات فى الكتاب الكريم
وقيل لا يجيئ الا فى ضرورة الشعر لانه فى صورة سببية المستقبل للماضى مع ان
تاثير الحرف فى جعل البعيد بمعنى المستقبل مع عدم التاثير فى القريب بعيد وفيه بحث
لان للحرف تاثيرا فى محل قابل للتاثير وان كان بعيدا ولا تاثير فى محل غير قابل
للتاثير وان كان قريبا ولا شك ان القريب ههنا غير قابل للتاثير لانه مستقبل
وجعل المستقبل مستقبلا تحصيل لحاصل والبعيد قابل للتاثير لانه ماض نحو ان

تضربنی ضربتك وان كان الشرط وحده دون الجزاء ماضيا وكان الجزاء مضارعا
جاز فی الجزاء لا فی الشرط الوجهان الجزم والرفع اما الجزم وهو الافصح فلكونه قابلا واما
الرفع فلانه لما بطل الجزم فی الشرط لكونه ماضيا يبطل فی الجزاء ايضا تبعا له نحو ان جئتنی
اكرمك بالجزم واكرمك بالرفع ثم لما فرغ عن بيان صور جزم الجزاء وعدم الجزام
شرع فی بيان دخول الفاء وعدمه فقال واعلم انه ای الشان اذا كان الجزاء ماضيا لفظا
او معنى نحو ان قمت لم اقم بغير قد الجار والمجرور صفة ماضيا ای كائنا بغير قد
وستعرف فائدة التقييد لم يجز الفاء فيه ای دخول الفاء فی الجزاء لتاثير
حروف الشرط فيه فی المعنى حيث جعل الماضی بمعنی المستقبل فلا حاجة الى
الربط بالفاء نحو ان اكرمتنی اكرمتك قال الله تعالى وَمَنْ دَخَلَهٗ كَانَ اٰمِنًا
وان كان ای الجزاء مضارعا مثبتا ينبغى ان يقيد بغير المجزوم
بلام الامر وبغير الدعاء والتمنی فانهما مستقبلان تحقيقا قبل دخول ان فلا تاثير لها
فيها او منفيا بلا فيه احتراز عما اذا كان منفيا بلم فانه مندرج فی الماضی معنى وبلن
حيث تجب فيه الفاء[1] كما سياتی فی المتن جاز فيه ای فی الجزاء الوجهان ای اتيان الفاء وتركها
لان حرف الشرط غير مؤثرة فی تغيير معناه كما كانت مؤثرة فی الماضی فيؤتی بالفاء ومؤثرة
فی تغيير المعنى حيث يخصه بمعنى الاستقبال فيترك الفاء لوجود تاثير حرف الشرط
من وجه وان لم يكن التاثير قويا واعلم انه لو قال وان كان مضارعا مثبتا بغير
السين وسوف لكان اولى لان الجزاء اذا كان مضارعا بالسين او سوف لم يجز فيه ترك
الفاء كقوله تعالى وَاِنْ تَعَاسَرْتُمْ فَسَتُرْضِعُ لَهٗٓ اُخْرٰى نحو ان تضربنی اضربك
فی المضارع المثبت بترك الفاء او فاضربك باتيان الفاء وان تشتمنی لا اضربك فی
المضارع المنفی بلا مع ترك الفاء او فلا اضربك باتيانها وان لم يكن الجزاء احد القسمين
المذكورين وهما الماضی بغير قد والمضارع المثبت او المنفی بلا فيجب الفاء فی الجزاء
وذلك ای عدم كون الجزاء واحدا من القسمين حاصل فی اربع صور الصورة الاولى
ان يكون الجزاء فيها ماضيا متلبسا مع قد لفظا كقوله تعالى اِنْ يَّسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ
اَخٌ لَّهٗ او معنى كقوله تعالى اِنْ كَانَ قَمِيْصُهٗ قُدَّ مِنْ قُبُلٍ فَصَدَقَتْ ای فقد صدقت
والصورة الثانية ان يكون الجزاء فيها مضارعا منفيا بغير لا ای بحرف غير لا وهو ما

[1] له لعدم تاثيره ای تاثير الشرط فيه مع ان معنى الاستقبال وبعضهم قال لان لن تاكيد نفی فی المستقبل فيه الحاصل بها فلا تاثير ... الفوائد الضيائية والتكملة ۱۲ منه

ولن دون لم لما مر من المنفی بما انہ یدخل فی الماضی معنی فلو قال منفیا بما ولن لکان اظہر کقولہ تعالی وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ والصورۃ الثالثۃ ان یکون الجزاء جملۃ اسمیۃ کقولہ تعالی مَن جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا لکنہ یجوز العطف علیھا بالجزم لکونھا فی محل مجزوم ومنہ قولہ تعالی مَن يُضْلِلِ اللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ فی قراءۃ من یجزم وقرئ مرفوعا حملا علی ظاہر الجملۃ وعن سیبویہ جواز حذف الفاء فی الشعر کقولہ ع من یفعل الحسنات اللہ یشکرھا وعن الفراء مطلقا واما ترک الفاء فی قولہ تعالی وَإِذَا مَا غَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ وَإِذَا أَصَابَهُمُ الْبَغْيُ هُمْ يَنتَصِرُونَ مع کون الجزاء جملۃ اسمیۃ فلان اذا ھذہ لمجرد الظرفیۃ ولا شیء فیھا من معنی الشرط کقولہ تعالی وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ والصورۃ الرابعۃ ان یکون الجزاء فیھا جملۃ انشائیۃ اما امرا کقولہ تعالی قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ واما نھیا کقولہ تعالی فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ واما استفہاما کقولہ علیہ السلام ان ترکتنا فمن یرحمنا واما دعاء نحو ان اکرمتنا فیرحمک اللہ وکذا یجب الفاء فی الجزاء فی الصورۃ الخامسۃ وھی ان یکون مضارعا مثبتا بالسین او سوف کما سبقت الاشارۃ الیہ وانما وجب الفاء فی ھذہ الصور من الجزاء لان حرف الشرط غیر مؤثرۃ فیہ معنی لانہ تجعلہ بمعنی الاستقبال ولا لفظا لانہ لم یجعلہ مجزوما فوجبت الفاء لتدل علی انہ جواب الشرط والضابطۃ ھھنا ان حرف الشرط ان کانت مؤثرۃ فی الجزاء لم یجز دخول الفاء فیہ وان کانت تحتمل التاثیر وعدمہ جاز فیہ الوجھان وان کانت غیر مؤثرۃ قطعا یجب دخول الفاء علیہ وقد یقع اذا التی للمفاجاۃ مع الجملۃ الاسمیۃ التی وقعت جزاء موضع الفاء ای فی محل الفاء لان اذا للمفاجاۃ تدل علی التعقیب کالفاء ولان المفاجاۃ مبنیۃ علی حدوث امر عادی فاشبہ الجزاء ولذا قارنتھا الفاء غالبا وانما قال مع الجملۃ الاسمیۃ لان اذا المفاجاۃ لا تدخل فی الغالب الا علی الجملۃ الاسمیۃ فلا تقع موقع الفاء فی غیرھا وفی کلمۃ قد المفیدۃ للتقلیل اشارۃ الی ان وقوع الفاء اکثر وفی قولہ موضع الفاء اشعار بان اذا والفاء لا یجتمعان ولھذا لم یقل قد یکتفی باذا مع الجملۃ الاسمیۃ مع انہ اخصر کقولہ تعالی وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ ای فھم یقنطون ولما

ذکر معانی الجوازم الملفوظۃ اراد ان یذکر المواضع التی تقدر ان الشرطیۃ التی تجزم بہا المضارع
بعدہا فقال وانما تقدر ان بعد الافعال الخمسۃ التی ہی الامر تحقیقاً او قوۃ لیدخل فیہ نحو
حسبک ینم الناس فان حسبک ینزل منزلۃ اکتف کانہ قال اکتف ینم الناس نحو
تعلم تنج ای ان تتعلم تنج والنہی نحو لا تکذب یکن خیراً لک ای ان لا تکذب و
الاستفہام نحو ہل تزورنا نکرمک ای ہل ان تزرنا والتمنی نحو لیتک عندی اخدمک
ای ان تکن عندی والعرض نحو الا تنزل بنا تصب خیراً ای ان تنزل بنا تصب خیراً الا کلمۃ
العرض وہی ہمزۃ الاستفہام دخلت علی حرف النفی فیفید الاثبات نقل الشرط مثبتاً مع انہ
منفی لا یدل علی الاثبات وقد وقع فی بعض النسخ بعد مثال العرض وبعد النفی فی بعض المواضع
نحو لا تفعل شراً یکن خیراً لک وہو سہو لانہ تقدیر ان لا یصح بعد النفی مطلقاً کما سنذکرہ
وذلک ای تقدیر ان بعد الافعال الخمسۃ المذکورۃ اذا قصد ان الاول من الخمسۃ التی ہی الامر
واخواتہ سبب للثانی ای للمضمون الثانی وہو المضارع فیتأتی معنی الشرط کما رایت ذلک
فی الامثلۃ ثم اثبت سببیۃ الاول للثانی بقولہ فان معنی قولنا تعلم تنج ہو ان تتعلم تنج فیکون
تقدیر ان بعد فعل فتعین سببیۃ الثانی اذ التعلم سبب للنجاۃ وکذا البواقی ای مثل ہذا
المثال فی وجوب السببیۃ معانی البواقی من الامثلۃ فلذلک ای فلاجل ان قصد سببیۃ الاول للثانی شرط
لتقدیر ان بعد الافعال الخمسۃ امتنع قولک لا تکفر تدخل النار فی النہی وکذا امتنع النفی
ای لم یقع الجزم فی جواب النفی بتقدیر ان بعدہ نحو لا تفعل یکن خیراً لک بالجزم لامتناع
السببیۃ ای کون الاول سبباً للثانی فی ہاتین الصورتین اذ لا یصح بحسب المعنی ان یقال فی تقدیر
لا تکفر تدخل النار ان لا تکفر تدخل النار بتقدیر الشرط علی وفق لفظ النہی لان المقدر
یجب ان یکون من جنس الملفوظ وہذا لا یصح معنی لان عدم الکفر لیس بسبب لدخول
النار وانما سببہ الکفر وکذا لا یصح ان یقع فی تقدیر لا تفعل یکن خیراً لک ان لا تفعل یکن
خیراً لک لانہ لا یصح تقدیر ان بعد النفی مطلقاً اذ ہو خبر محض فلا یدل علی السببیۃ و
ان لم یقصد السببیۃ لم یجز الجزم فی الجمیع بل یجب ان یرفع اما بالصفۃ ان صلح للوصفیۃ
کقولہ تعالی فہب لی من لدنک ولیاً یرثنی فیرثنی مرفوعاً ای ولیاً وارثاً او بالحال
کقولہ تعالی فذرہم فی خوضہم یلعبون او بالاستیناف نحو قم یدعوک الامیر
فان یدعوک کلام مستانف مقطوع عما قبلہ لما فرغ عن القسم الثانی للفعل وہو المضارع

له المضارع بعدہا الاشیاء المذکورۃ
ع کان المخاطب نعم یسال عن سبب القیام فیقال فی جوابہ بل یدعوک الامیر وہو کلام مستانف
ع لانہ منع عن الفعل ۱۲ وہو الامر المخاطب المنہی للمفعول بہ
ش لا تنفی فعل ۱۲ مولوی غلام رسول مرحوم

شرع فی بیان القسم الثالث وهو الامر فقال والثالث ای القسم الثالث من تلک الاقسام الامر و هو فی اصطلاح النحاة فعل هکذا فی اکثر النسخ وفی بعضها دهو صیغة و هذا هو الموافق لما فی کتب القوم فی تعریف الامر یطلب بها ای بواسطته فان الباء للاستعانة الفعل ای صدور الفعل من الفاعل المخاطب الاظهر ان قوله فعل بمنزلة الجنس یشمل المقصود وغیره و باقی القیود کالفصل فقوله یطلب به یخرج الماضی والمضارع وقوله الفعل یخرج به النهی وقوله من الفاعل احتراز عما یطلب به قبول الفعل عن مفعول ما لم یسم فاعله وقوله المخاطب احتراز عن الامر الغائب والمتکلم لدخولهما فی الفعل المضارع لبقاء حرف المضارعة فیهما وان دخلها جازم بان تحذف من المضارع حرف المضارعة الجار والمجرور صفة ثانیة لقوله فعل ای فعل متلبس بحذف حرف المضارعة من المضارع والحق ان هذا لیس من تتمة التعریف والتعریف قد تم بدونه بل هو شروع فی کیفیة الاشتقاق للامر وما قیل من انه احتراز عن صه ومه ورویدا وغیره سدید لخروجه من مورد التقسیم وهو الفعل لانها اسم فعل فلا حاجة الی اخراجه بزیادة بعض القیود فی الحد اما نحو قوله تعالی فلتفرحوا فیمن قرء بالتاء فلا یرد به لانه شاذ وانما حذف حرف المضارعة لانه امارة المضارعة فلا بد من ازالتها حتی لا یکون اثر الصیغة باقیا ثم ای بعد حذف حرف المضارعة من المضارع المخاطب ینظر فان کان ما بعد حرف المضارعة ساکنا ای حرفا ساکنا زیدت همزة الوصل فی اوله بعد حذف حرف المضارعة لئلا یلزم الافتتاح بالساکن واما تعین الهمزة للابتداء فللمناسبة اذ الهمزة مختصة بالمبتدأ من المخارج مضمومة ای حال کون تلک الهمزة مضمومة وهذا ان انضم ثالثه ای ثالث المضارع لئلا یلزم التباسه بالمضارع المتکلم علی تقدیر الفتح ولا الاستثقال علی تقدیر الکسر ولیحصل الاتباع نحو اُنْصُرْ ومکسورة ای وزیدت همزة الوصل حال کونها مکسورة ان انفتح ای ثالثه کاعلم او انکسر ثالثه نحو اِضْرِبْ واِسْتَخْرِجْ وانما کسرت همزة الوصل لان الکسر اصل فی همزة الوصل لئلا یلزم الالتباس فیما کان ثالثه مفتوحا بالمضارع المجهول علی تقدیر الضمة والماضی الرباعی علی تقدیر الفتحة وفیما کان ثالثه مکسورا بالامر من الرباعی علی تقدیر الفتحة والماضی الرباعی المجهول علی تقدیر الضمة وان کان ای ما بعد حرف المضارعة حرفا متحرکا فلا حاجة الی الهمزة

ای الی زیادة همزة الوصل ح بعد حذف حرف المضارعة لانه لا یلزم الابتداء بالساکن

بل اسکن اخره وجعل باقیه امرا نحو عِدْ فی تَعِدُ و حَاسِبْ فی تُحَاسِبُ والامر من

باب الافعال من القسم الثانی هذا جواب فی تقدیر السؤال ان یقال ما ذکرتم من ان

همزة الوصل مکسورة اذا کان ما بعد حرف المضارعة ساکنا ویکون عین المضارع غیر مضموم

منقوض بمثل أَکْرِمْ امر من الاکرام لانه ماخوذ من تُکْرِمُ وما بعد حرف المضارعة فیه و

هو الکاف ساکن وعین المضارع غیر مضموم فوجب ان یقال فی الامر الماخوذ منه اِکْرِمْ

بکسر الهمزة وتقریر الجواب ان یقال ان الهمزة مکسورة اذا کان ما بعد حرف المضارعة ساکنا

ویکون عین المضارع غیر مضموم الا ان ما بعد حرف المضارعة فی تکرم لیس ساکنا لان الکاف

لیس بما بعده بل ما بعده محذوف وهو الهمزة المفتوحة لان اصل تُکْرِمُ تُأَکْرِمُ علی وزن

تأفعل لکون ماضیه علی أَفْعَلَ اذ المضارع هو الماضی بزیادة احد حروف اتین فی اوله من غیر حذف

شیء منه الا ان الهمزة لما حذفت من المتکلم الواحد کراهة لاجتماع الهمزتین فی نحو أُأَکْرِمُ حذفت

من البواقی نحو یُکْرِمُ تُکْرِمُ الخ وان لم یوجد فیها اجتماع الهمزتین طردا للباب لیکون باب

الافعال علی وتیرة واحدة فی حذف الهمزة کما حذفت الواو فی نحو تَعِدُ واخواته لذلک فاذا

ارادوا ان یبنوا الامر منه حذفوا حرف المضارعة واعادوها وابقوها علی الحرکة

الاصلیة فاذا کان کذلک فلا یکون همزة أَکْرِمْ همزة وصل بل همزة قطع فلا یرد السؤال

لان کلامنا فی همزة الوصل لا فی همزة القطع وهو ای الامر مبنی علی علامة الجزم فی

مضارعه ای علامة الجزم بها مضارع الامر وهی اسکان الاخر فی المفرد الصحیح کاِضْرِبْ

وحذف حرف العلة فی الناقص الواوی والیائی والالفی نحو اُغْزُ وارْمِ واِسْعَ

وسقوط نون الاعراب نحو اضربا واضربوا وانما کان هذا الامر مبنیا علی علامة المضارع

لمشابهته بامر اللام من حیث ان کل واحد منهما مشتمل علی طلب الفعل فیکون موقوفا

ای مبنیا علی السکون وان لم یکن مجزوما حقیقة بل یکون فی حکم المجزوم لعدم مقتضی

الاعراب فیه وهو حرف المضارعة وهذا عند البصریین واما عند الکوفیین فهو معرب مجزوم

بلام مقدرة حقیقة فان اصل اضرب مثلا لتضرب عندهم فحذفت اللام منه فی الخط

تخفیفا لکثرة الاستعمال کما حذفت فی لم یک لذلک ثم لما فرغ عن تقسیم الفعل

الی الماضی والمضارع والامر شرع فی تقسیم اخر له الی معروف ومجهول فقال فصل فعل

ما لم یسم فاعله

مالم یسم فاعلہ ای فعل المفعول الذی لم یذکر فاعل ذلک المفعول فالضمیر فی فاعلہ الی ما الموصولۃ واضافۃ الفعل الیہا بادنی ملابسۃ ویجوز ان یراد بالموصول الفعل الذی لم یذکر فاعلہ واضافۃ الفعل الی ما حینئذ بیانیۃ من قبیل اضافۃ العام الی الخاص وھو فعل حذف فاعلہ واقیم المفعول مقامہ ای مقام الفاعل لاغراض ذکرت فی مفعول مالم یسم فاعلہ فان قیل المفعول ھذا فاعل فی المعنی فکیف یجوز ان یقوم مقامہ ویرتفع ارتفاعہ قلنا انما جاز ذلک لان للفعل طرفین طرف الصدور وھو الفاعل وطرف الوقوع وھو المفعول فکان بینہما مشابہۃ من حیث الطرفیۃ فیصح ان یقوم مقامہ ویرتفع ارتفاعہ لان فاعلیۃ الفاعل باسناد الفعل الیہ لا باحداثہ شیئا فان زیدا فی مات زید فاعل مع انہ لم یحدث شیئا بل ھو مفعول فی المعنی لان اللہ تعالی اماتہ لوجود الاسناد الیہ فقد تحقق الاسناد فی نحو ضرب زید فلا یبعد ان یرتفع ارتفاعہ ویختص ای بناء فعل مالم یسم فاعلہ بالمتعدی ای بالفعل المتعدی اذ لو بنی غیر المتعدی للمفعول وجعل ذکر الفاعل نسیا منسیا لا یبقی ما یسند الفعل الیہ وھو غیر جائز وعلامتہ ای فعل مالم یسم فاعلہ الکائنۃ فی الماضی ان یکون اولہ ای اول الماضی مضموما فقط ای لاحرف آخر وماقبل آخرہ ای آخر الماضی مکسورا وھذہ العلامۃ ثابتۃ فی الابواب التی لیست فی اوائلہا ھمزۃ وصل ولا تاء زائدۃ نحو ضُرِبَ فی الثلاثی المجرد ودُحْرِجَ فی الرباعی المجرد واُکْرِمَ فی الثلاثی المزید فیہ وانما غیرت الصیغۃ لتمیز المعروف من المجہول وانما اختص التغییر فی المجہول لکونہ فرعا للمعروف واما اختیار ھذا النوع من التغییر وھو کون اولہ مضموما وما قبل آخرہ مکسورا فلان معنی المجہول غیر معہود وھو اسناد الفعل الی المفعول اذ المعہود اسناد الفعل الی الفاعل فاختیر لہ لفظ غیر معہود لیکونا متوافقین فیما کان غیر معہود ای غیر معلوم من تناسب المجہول وانما کان بناء المجہول غیر معہود لان ھذا البناء لم یجئ فی کلامہم لاستثقالہم الخروج من الضمۃ الی الکسرۃ کاستثقالہم الخروج من الکسرۃ الی الضمۃ وما جاء فی کلامہم من نحو دُئِلَ ووُعِلَ فشاذ لا یقاس علیہ وان یکون معطوف علی قولہ ان یکون اولہ مضموما الخ ای علامتہ فی الماضی ان یکون اولہ ای اول الماضی وثانیہ مضموما وماقبل آخرہ کذلک ای مکسورا فی الابواب المذکورۃ وھذہ العلامۃ فیما فی اولہ تاء زائدۃ ای فی الابواب التی فی اوائلہا تاء زائدۃ

وُعِلَ

وهی لتفعّل نحو تفضّل والتفاعل نحو تضورب وانما لم یقتصروا علی ضم الاول فی هذین البابین بل ضموا ثانیہ ایضا اذ لو اقتصروا علی ضم الاول وقالوا تُفضّل وتُضارب بفتحتما بعد الفاء لالتبس مضارع فضّل بالتشدید بمضارع فاضل وان یکون اوله ای اول الماضی وثالثہ مضموما وما قبل اٰخرہ کذلک ای مکسورا وهذه العلامة فیما فی اوله همزة وصل ای فی الابواب التی فی اوائلها همزة وصل وهی استفعل نحو استخرج وافتعل نحو اقتدر وانفعل نحو انقلب وافعنلل نحو احرنجم وافعوعل نحو اخشوشن وانما لم یقتصروا علی ضم همزة الوصل فی هذه الابواب ایضا بل ضموا التاء کذلک لانهم لو اقتصروا علی ضمها فقالوا استخرج مثلا بضم الهمزة وفتح التاء والتبس بالامر من ذلک الباب فی حالة الوصل عند الوقف لانها تسقط فیها الاتری انک لو قلت واستخرج لم یعلم انه امر او ماض مجهول فلدفع الالتباس ضموا التاء والهمزة والهمزة ای همزة الوصل فی الماضی المجهول تتبع الحرف المضموم لا المکسور وان کان الاصل فی همزة الوصل الکسر لانه یلزم الخروج من الکسرة الی الضمة علی تقدیر کسرها وهو مستکره عندهم کخروج الضمة الی الکسرة کما مر ولا اعتبار الحرف الساکن بینهما لانه لایکون حاجزا حصینا ای مانعا قویا عندهم وذلک لان الحرف الساکن ادنی صفة المیت فکانه حرف میت ولا یتصور من المیت حاجزا فوجوده کعدمه فلا یکون مانعا ان لم تدرج ای ان لم تسقط تلک الهمزة فی اللفظ لا فی الخط وهو شرط تقدم جزاءه فان تدرج فلا یتعلق بالاتباع اصلا وفی المضارع معطوف علی قوله فی الماضی ای وعلامة فعل ما لم یسم فاعله فی المضارع ان یکون حرف المضارعة فیه مضموما حملا علی الماضی لانها اول المضارع وما قبل اٰخرہ ای اٰخر المضارع مفتوحا لخفة الفتحة وثقل المضارع بالزیادة نحو یضرب فی الثلاثی المجرد ویستخرج فی المزید فیه وهذه العلامة جاریة فی جمیع الابواب الا فی اربعة ابواب فی باب المفاعلة والافعال والتفعیل والفعللة وملحقاتها ای ملحقات الفعللة هی الثمانیة فان العلامة فیها ای فی تلک الابواب فتح ما قبل الاٰخر فقط لان ضم حرف المضارعة مشترک بین المعروف والمجهول فیها نحو یحاسب ویکرم ویعظم ویدحرج وانما فتح ما قبل الاٰخر فی هذه الابواب لتمیز المجهول من المعروف ولخفة الفتحة وثقل المضارعة کما مر وفی الاجوف ای وتقول فی الاجوف الذی انقلب عینه الفا فلا یرد نحو عور وصید ماضیه هو عطف بیان للاجوف و بقال المعتل

العین اجوف لخلو جوفه عن الحرف الصحیح اولوقوع حرف العلة فی جوفه قیل وبیع اصل قیل قُوِل نقل کسرة الواو الی ما قبلها بعد سلب حرکته فجعلت الواو یاءً لسکونها وانکسار ما قبلها فصار قیل واصل بیع بُیِعَ نقلت کسرة الیاء الی ما قبلها بعد سلب حرکته فصار بیع وقد جاء فی الماضی المجهول الاجوف ثلث لغات احدها هذا وهو افصح والاخری ما اشار الیه بقوله وبالاشمام معطوف علی مقدر ای تقول فی الماضی الاجوف المجهول قیل وبیع بالنقل او الابدال وبالاشمام وهو ان تنحو کسرة فاء الفعل نحو الضمة فتمیل الیاء الساکنة بعدها الی الواو قلیلا اذ هی تابعة لحرکة ما قبلها هذا هو المراد بالاشمام عند النحاة والقراء فی معتل العین المبنی للمفعول والغرض من الاشمام الابدال بان الاصل فی اوائل هذه الحروف هو الضم وبالواو عطف علی قوله وبالاشمام نحو قول وبوع باسکان الواو بلا نقل وجعل الیاء واوًا لسکونها وانضمام ما قبلها وکذلک ای مثل باب قیل وبیع باب اختیر وانقید ای الماضی المجهول من معتل العین من باب الافتعال والانفعال فی جواز الوجوه الثلثة لمکان المشارکة بین باب قیل وبیع وباب اختیر وانقید فی التعلیل فان قیل قد تقرر فی التصریف ان باب الانفعال کله لازم فکیف یتصور المجهول منه اذ المجهول مختص بالفعل المتعدی قلنا یمکن تعدیته بحرف الجر وبعد التعدیة اخذ منه المجهول دون استخیر واقیم ای دون معتل العین من باب الاستفعال والافعال فانه لایکون کذلک حیث لم یجئ فیهما الا الکسرة دون الاشمام والواو وانما یجئ فیهما لغة واحدة لفقد فعل ای لعدم تحرک ما قبل العین فیهما ای فی استخیر واقیم فی الاصل اذ اصلهما استخیر واقیم بالیاء والواو المکسورتین والقیاس فیهما اذا سکن ما قبلها ان ینتقل حرکتهما الیه ویجعل العین یاءً اذا کانت واوًا فیقال استخیر واقیم لغةً واحدةً وفی مضارعه ای فی مضارع الاجوف المجهول واویًا کان او یائیًا تقلب العین الفًا نحو یقال ویباع اصلهما یبیع ویقول فقلبت الواو والیاء فیهما الفًا کما عرفت فی التصریف ان کل واو ویاء اذا کانت متحرکة ویکون ما قبلها ساکنًا نقلت حرکتها الی ما قبلها وجعلت الفًا علی الوجوب والی هذا اشار بقوله کما عرفت فی التصریف مستقصیً ای کما عرفت ذلک فی علم التصریف حال کونه مستوفیًا وفیه اشارة الی ان بیان کیفیة المجهول من وظائف

التصريف دون النحو الا انه بينهما استطراداً ولو ضمناً ثم لما فرغ عن تقسيم الفعل لما ذكر شرع في بيان القيد بين لقسمي الفعل هما المتعدي واللازم اذ هما قيل ان للفعل لا قسمان له فان المتعدي اعم من الفعل وشبهه وكذا غير المتعدي الا ان المتعدي مطلقا يمكن تعريفه بما يتوقف فهم معناه على متعلق فان المصدر لا يتوقف فهمه على شيء فضلاً عن المفعول ولذا جاز حذف فاعله فقال

فصل الفعل اما متعدٍّ وهو اي المتعدي ما يتوقف فهم معناه على متعلق خاص به اي بالمتعدي كضَرَبَ فان الضرب يتوقف فهمه على متعلق بحيث لا يتم بدون المضروب ويكون المتعدي بواسطة الحرف كاعرض عنه ورغب اليه فان الاعراض والرغبة لا يتمان ولا يتصوران بدون المعروض عنه والمرغوب اليه متعدٍ يأن بالوسائط بخلاف نحو قام فانه تام بدون تعلق متعلق الا ان يلحقه الباء فيصير بمعنى قام ويكون متعديا بالعارض واما لازم وهو اي فعل متلبس بخلافه اي بخلاف المتعدي يعني بخلاف ما يتوقف فهمه على متعلق كقعد وقام فان القعود والقيام لا يتوقف فهمه على متعلق واعلم ان اللازم يجعل متعديا بحرف الجر نحو ذهبتُ بزيد وبالهمزة نحو اَذْهَبْتُ زيدًا او بتضعيف العين نحو فرّحتُ زيدًا او بالف المفاعلة نحو ماشيتُهُ معناه صاحبتُهُ في المشي وبسين الاستفعال نحو استخرجتُهُ معناه صيّرتُهُ خارجًا او بتضمن اللازم معنى فعل آخر متعديا بالتضمين نحو رَحُبَ بمعنى وَسِعَ فهذه ستة اسباب للتعدية والمتعدي يجعل لازما ببنون الانفعال نحو انقطع وبناء التفعّل نحو تدحرج والمتعدي قد يكون متعديا الى المفعول الواحد كضرب زيد عمرًا والى المفعولين لاقتضاء معناه اياهما ويكون ثانيهما اما غير الاول كاَعْطى زيدٌ عمرًا درهمًا او عين الاول كعلمتُ عمرا فاضلاً ويجوز فيه اي في باب اعطيتُ الاقتصار على احد مفعوليه سواء اُقتُصِرَ على الاول كاعطيتُ زيدًا او على الثاني كاعطيتُ درهمًا بخلاف باب علمتُ حيث لا يجوز الاقتصار على احد مفعوليه بل اذا ذكر احدهما وجب ذكر الآخر والى ثلثة مفاعيل معطوف على قوله والى مفعولين اي المتعدي يكون متعديا الى ثلثة مفاعيل نحو اَعْلَمَ اللهُ زيدًا عمرًا فاضلاً ومنه اي من المتعدي الى ثلثة مفاعيل اَرٰى بمعنى اَعْلَمَ لكون اعلم واري اصلين في هذا القسم اذ هما متعديان قبل ادخال الهمزة الى مفعولين وبعد ادخال الهمزة زاد مفعول ثالث يقال له المفعول الاول واما البواقي من الافعال وهي انبأ ونبّأ واخبر وخبّر

بينهما

المتعدي وغير المتعدي

وحدث فليست اصلا في التعدية الى ثلثة بل تعديتها اليها لما فيها من معنى الاعلام فاجريت مجراه في تعديتهما الى ثلثة واجاز الاخفش استعمال اَظْنَنْتُ وَاَحْسَبْتُ وَاَخَلْتُ واَزْعَمْتُ بمعنى اَعْلَمْتُ وهذه الافعال المتعدية الى ثلثة مفاعيل السبعة لا الستة كما وقع في بعض النسخ فانه سهو لانها سبعة لا ستة مفعولها اى مفعول تلك الافعال الاول مع الاخيرين اى المفعولين الاخيرين لمفعولي عطيت في جواز الاقتصار على احدهما اى احد مفعولي اعطيت فيجوز الاقتصار على المفعول الاول من تلك الافعال بدون الاخيرين وعلى الاخيرين منها بدون الاول كما في مفعولي اعطيت حيث يجوز الاقتصار فيه على كل واحد منها تقول اَعْلَمَ اللّٰهُ زيدًا بالاقتصار على المفعول الاول تقديره اَعْلَمَ اللّٰهُ زيدًا عمرًا فاضلاً واَعْلَمَ اللّٰهُ عمرًا فاضلاً بالاقتصار على الاخيرين تقديره اَعْلَمَ اللّٰهُ زيدًا عمرًا فاضلاً والثاني اى المفعول الثاني مع المفعول الثالث من هذه الافعال كمفعولي عَلِمْتُ في عدم جواز الاقتصار على احدهما اى احد مفعولي علمت فلا يجوز فيه الاقتصار على الثاني بدون الثالث ولا على الثالث بدون الثاني بل اذا ذكر الثاني يجب ذكر الثالث وبالعكس كما في مفعولي باب علمت حيث لا يجوز فيه الاقتصار على كل واحد منهما واذا لم يجز الاقتصار على احد المفعولين الاخيرين من هذه الافعال فلا تقول اعلمت زيدًا خيرَ الناس بالاقتصار على الثاني بدون الثالث بل تقول اعلمت زيدًا عمرًا خيرَ الناس بذكر الثاني مع الثالث وذلك لان المفعول الثاني والثالث من هذه الافعال هما مفعولا باب علمت في الحقيقة ثم لما فرغ عن بيان مامر تعديته للفعل شرع في بيان افعال القلوب وانما افردها بالذكر لاختصاصها باحكام ليست في غيرها وهذا هو الوجه لافراد الافعال الناقصة وما بعدها فقال **فصل** افعال القلوب سبعة عَلِمْتُ وَظَنَنْتُ وَرَأَيْتُ وَحَسِبْتُ وَخِلْتُ وَزَعَمْتُ وَوَجَدْتُ وتسمى هذه الافعال الشك واليقين ايضا وانما سميت هذه الافعال بافعال القلوب لانها غير مفتقرة في صدورها الى الجوارح والاعضاء الظاهرة بل يكفي فيها القوى الباطنة لان بعضها للشك وبعضها لليقين وكلاهما من افعال القلوب ولذا تسمى بافعال الشك واليقين والشك في اللغة هو خلاف اليقين ومن قال كانهم ارادوا بالشك الظن والا فلا شيء من هذه الافعال بمعنى الشك المقتضي تساوي

افعال القلوب

من الفعل

ہے مع مجہولیہ

الظن فبين فقد خلط اللغة باصطلاح اهل الميزان واما التي منها للشك فهي ثلثة
ظننت وحسبت وخلت واما التي منها لليقين فهي ثلثة ايضا علمت ورأيت ووجدت
والسابع منهما يصلح لكل منهما وهو زعمت وانحصارها في السبعة استقرائي
لاعقلي والا فعرفت واعتقدت من افعال القلوب ايضا وليسا بمتعديين الى مفعولين استعمالا
ولا يجري فيهما احكامها وهي اي افعال القلوب افعال تدخل على المبتدأ والخبر فتنصبهما
اي المبتدأ والخبر على المفعولية لانهما مفعولان بها نحو علمت زيدا فاضلا و ظننت عمرا
عالما ثم اشار الى بيان بعض خصائص هذه الافعال فقال واعلم ان لهذه الافعال خصائص
جمع خصيصة وهي ما يختص بالشيء ولا يشاركه فيه غير ذلك الشيء منها اي تلك الخصائص
ان لا يقتصر على احد مفعوليها اي مفعولي افعال القلوب بان يذكر احدهما منفردا عن
الآخر وان جاز ان لم يذكرا معا كقوله تعالى وَيَوْمَ يَقُولُ نَادُوا شُرَكَائِيَ الَّذِينَ زَعَمْتُمْ
اي زعمتموهم اياهم وانما لا يجوز الاقتصار على احد مفعوليها لان هذه الافعال تدخل على
المبتدأ والخبر فكما ان المبتدا لابد له من الخبر وبالعكس لابد لاحد مفعوليها
من الآخر بخلاف باب اعطيت اي هذا متلبس بمخالفة باب اعطيت حيث يجوز
فيه الاقتصار على احد مفعوليه كما مر لانه لا يدخل على المبتدأ والخبر ولذا يجوز حذف
مفعوليه معا واذا لم يجز الاقتصار على احد مفعوليه فلا تقول علمت زيدا
بالاقتصار على احد المفعولين وهو المفعول الاول ولا علمت فاضلا بالاقتصار على
احد المفعولين وهو المفعول الثاني وقد جاء الاقتصار على احد مفعوليها عند
القرينة وان كان قليلا كقولك قائما لمن قال ما ظننت زيدا و زيدا لمن قال ما ظننت
قائما ومنها اي من تلك الخصائص جواز الالغاء اي جواز اهمال عملها لفظا ومعنى اذا
توسطت تلك الافعال بين المبتدأ والخبر اي بين مفعوليها نحو زيد ظننت قائم او تأخرت
عنهما نحو زيد قائم ظننت وانما جاز الالغاء في الصورتين لان مفعوليها كلام مستقل
لصحيح الحمل فيمتنعان عن كونهما معمولين مع ضعف العامل بالتوسط والتأخر عن احدهما
او كليهما وفي قوله جواز الالغاء اشارة الى جواز عملها عند التوسط والتأخر ايضا لانه يمكن
ان يعمل فيهما العامل لقوته ذاتا فيجوز الوجهان الا ان الاعمال اولى عند التوسط والالغاء اولى
عند التأخر وقيل انهما متساويان وفي قوله اذا توسطت وتأخرت اشارة الى انها اذا تقدمت

لایجوز الالغاء وهو عند الجمهور وقد نقل عن بعضهم جواز الالغاء عند التقدم نحو ظننت زید قائم واعلم ان هذه الافعال عند الالغاء تکون بمعنی المصدر الواقع ظرفا فمعنی زید ظننت قائم مثلا زید قائم فی ظنی ومنها ای من تلک الخصائص انها ای تلک الافعال تعلّق عملها ای تهمل عن العمل لفظا وتعمل معنی علی اللزوم اذا وقعت قبل حرف الاستفهام نحو علمت ازید عندک ام عمرو وقبل حرف النفی نحو علمت ما زید فی الدار وقبل لام الابتداء نحو علمت لزید منطلق انما تعلق هذه الافعال عند هذه الاشیاء الثلثة لاقتضاء کل احد منها صدر الکلام فلو عملت لم تکن هذه الاشیاء فی صدر الکلام فتهمل عن العمل لفظا لئلا یزول صدارتها وان کان معنی الاول علمت احدهما بعینه ومعنی الثانی علمت نفی زید فی الدار ومعنی الثالث علمت زیدا منطلقا ان الجملتین اللذین فی هذه الامثلة فی موقع النصب لان العلم وقع علیهما فی الحقیقة وعدل عنه محافظة للفظ فمن حیث اللفظ روعیت هذه الاشیاء ومن حیث المعنی روعیت هذه الافعال وانما لم یقل قبل حرف الاستفهام لیتناول الاسم کقوله تعالی لنعلم ای الحزبین احصی وفی قوله قبل الاستفهام اشارة الی انها اذا وقعت بعد الاستفهام لم تعلق وانما سمی اهمالها لفظا واعمالها معنی بالتعلیق لانها عند تعلیقها لا هی ذات اعمال ولا هی ذات اهمال مشبهة بالمرأة المعلقة وهی التی یترکها زوجها من غیر طلاق فلا هی ذات زوج ولا هی فارغة عنه ومنها ای من تلک الخصائص انه ای الشان یجوز ان یکون فاعلها ای فاعل افعال القلوب ومفعولها الاول ضمیرین متصلین لانه اذا کان احدهما منفصلا لم یکن جواز اجتماعهما مختصا بها بل فی غیرها ایضا نحو ایاک ظننت لشیء واحد ای هما عبارتان عن شیء واحد ویکون مفعولها الثانی مظهرا نحو علمتنی منطلقا وظننتک فاضلا بخلاف سائر الافعال فانه لا یجوز فیها اجتماع ضمیری الفاعل والمفعول لشیء واحد حتی لا یصیر الشخص الواحد فاعلا ومفعولا فی حالة واحدة فانه ممتنع فلا یقال ضربتُنی وضربتَک بل ضربتُ نفسی وضربتَ نفسک بایراد النفس المضاف الی یاء التکلم وکاف الخطاب واعترض علی هذا التعلیل بانه یلزم ان یکون الشخص الواحد فاعلا ومفعولا فی حالة واحدة فی مثل ضربتُ نفسی وضربتَ نفسک ایضا فالصواب ان یقال فی تعلیل ذلک انما لا یجوز اجتماع ضمیری الفاعل والمفعول فی غیرافعال

(حاشیہ: ای علمت الحکم الصادر من حال ای زید عندک ام عمرو ۱۲)

القلوب لان الغالب فيه تعلق الفعل بغيره فلو جمع بينهما لسبق الوهم الى المغايرة بينهما
اذ لو قيل ضربتُنی لسبق الوهم الى ضربتَنی فدفع هذا الغالب عدل الى ايراد النفس
فقيل ضربت نفسی ولا بد فع هذا الالتباس بحركة تاء الضمير مع قيام هذا الغالب لان هذا
الغلب قوی ويجوز ان تشتبه هذه الحركة بغيرها عند غفلة السامع وانما يجوز اجتماع
الضميرين فی الفاعل والمفعول فی افعال القلوب فان تعلقها فی الحقيقة بالمفعول الثانی
لا بالمفعول الاول فكان الاول غير موجود لانك اذا قلت ظننت زيدا قائما فالمظنون
هو القيام لا ذات زيد بخلاف ضربتنی مثلا فان تعلقه بالضميرين معا
ولانها متعلقة بالاعتقادات القلوب من العلم والظن وان تعلق علم الانسان وظنه بصفات
نفسه اكثر من تعلقها بصفات غيره فاذا لم يحتج الى ايراد النفس فيها لانتفاء المقتضى
لايرادها وهو الالتباس واما فقدتُنی وعدمتُنی ان لم يكونا من افعال القلوب فقد
اجريا مجرى الهما لانهما نقيضا وجدتُنی فحملا عليه حمل النقيض على النقيض واعلم انه ای الشان
قد يكون ظننت بمعنى اتهمت فهو من الظن بمعنى التهمة وعنه قوله تعالى وما هو على الغيب
بِضَنِينٍ ای متهم وعلمت بمعنى عرفت ومنه قوله تعالى وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ الَّذِينَ اعْتَدَوْا
مِنْكُمْ فِي السَّبْتِ ورأيت بمعنى ابصرت ای ابصرته بعينی ومنه قوله تعالى ماذا ترى
ووجدت بمعنى اصبت الضالة وهو من وجدان الضالة ای اصابتها وكذا احسبت
قد يكون بمعنى صرت ذا حسب وخلتُ بمعنى صرتُ ذا خال وزعمتُ بمعنى كفلتُ به كانه خص
البعض بالذكر لكون معانيه الاخر قريبة من المعانی الاول حتى يتوهم انه بتلك المعانی ايضا
فان ينصب للمفعولين بخلاف البعض الاخر فانه ليس كذلك فان كانت هذه الافعال بمعانی
الاخر المذكورة فتنصب بسببها مفعولا واحدا فقط ای لا مفعولا اخر فلا تكون حينئذ ای حين
تلك المعانی من افعال القلوب بعدم كون هذه المعانی منها ولما فرغ عن بيان افعال القلوب
شرع فی بيان الافعال الناقصة فصل الافعال الناقصة افعال وضعت لتقرير الفاعل ای
لتثبيته على صفة غير صفة مصدرها ای مصدر الافعال الناقصة وانما وصف الصفة
بهذا لانه ما من فعل الا وهو موضوع لتقرير الفاعل على صفة فضرب يدل على تقرير فاعله
على الضرب وفتح يدل على تقرير فاعله على الفتح الا ان الصفة التی يدل سائر الافعال على
تقرير الفاعل عليها هی مصدرها واما الصفة التی يدل الافعال الناقصة على تقرير

الافعال الناقصة

فاعلها عليها فهى غير مصدرها وهى الاخبار وانما سميت هذه الافعال ناقصة لنقصانها عن غيرها من الافعال لانها لا تدل الا على الزمان ولانها لا تتم بمرفوعها وتحتاج الى المنصوب لتفيد ولنقصان عدها بالنسبة الى الافعال التى تتم بمرفوعها وعن الزجاج ومن تابعه انها حروف لكونها دالة على معنى فى غيرها حيث جاءت لتقرير الخبر المبتدأ على صفة وهى اى تلك الافعال كان وصار الى اخرها اى نحو الافعال كما عرفت قبل تدخل على الجملة الاسمية هذه جملة مستأنفة اى تدخل هذه الافعال على المبتدأ او الخبر وانما تدخل عليهما لافادة نسبتها حكم معناها اى لتفيد هذه الافعال حكم معناها فى خبرها فان معنى صار الانتقال وخبره لا يتصف بالانتقال بل يكون منتقلا اليه فهو فى حكم الانتقال فقد افاد صار حكم معناه فى خبره وكذلك معنى كان فى قوله تعالى كان الله عليما حكيما استمرار الفاعل على العلم والحكمة فيكون الخبر مستمرا عليهما فقد صار خبره فى حكم معناه وبهذا ظهر فائدة الحكم فى قوله حكم معناه وقيل ان معنى افادتها الخبر حكم معناها اى اثر معناها من معنى الثبوت كما فى كان والانتقال كما فى صار وما يرادفها ولدوام كما فى ما زال وما يشابهها والتوقيت كما فى ما دام والنفى كما فى ليس فترفع هذه الافعال الجزء الاول من الجملة الاسمية ويسمى اسمها لها وهو اولى من ان يسمى فاعلا لها وتنصب الجزء الثانى منها ويسمى خبرا لها وانما ترفع اسمها لكونه فاعلا وانما تنصب خبرها لكونه مشبها بالمفعول به فى توقف الفعل عليه فتقول كان زيد قائما وكان اى كلمة كان او لفظة كان وهو مبتدأ او خبره على ثلثة اقسام احدها ناقصة انما قيل ناقصة لجريان استعمالها مؤنثا كما يقال تامة وزائدة ونحو ذلك ولذا اولت بالكلمة او باللفظة وهى اى كان الناقصة تدل على ثبوت خبرها لفاعلها فى الماضى اى فى الزمان الماضى اما ان يكون دائما نحو كان الله عليما حكيما او يكون الماضى منقطعا نحو كان زيد شابا والثانية تامة كائنة بمعنى ثبت وحصل وانما سميت تامة لانها تتم بالفاعل ولا يحتاج الى الخبر نحو كان قتال اى حصل قتال والثالثة زائدة لا يتغير باسقاطها معنى الجملة فيكون وجودها كعدمها وهو تفسير الزائدة وهذه مختصة بلفظة كان بخلاف القسمين السابقين فانهما يجريان فى جميع تصاريفها كقول الشاعر شعر

حاشیہ:

لہ فقط وسما افرادالافعال باسمائها على خلاف الاول ۱۲

لہ ای افادتها معنى

بالمفعول

لہ وزیادتها

لہ مولوی غلام رسول

لہ عطف على الناقصة ۱۲ والتامة

لہ عطف على التامة والزائدة ۱۲ مولوی غلام رسول مرحوم

جِيَادُ بَنِيْ اَبِيْ بَكْرٍ تَسَامَى عَلٰى كَانَ الْمُسَوَّمَةِ الْعِرَابِ

ای علی المسومۃ الجیاد هی الخیل السریعۃ وتسامی صلۃ تتسامی فحذف احدی التائین تخفیفا وهو من التسامی بمعنی الترفع والعلو المسومۃ بفتح الواو الخیل التی جعل علیها علامۃ و العراب بکسر العین جمع عربی وهو صفۃ المسومۃ وقوله جیاد مبتدأ مضاف الی بنی ابی بکر وخبره قوله تسامی وعلی کان الخ متعلق به وکان زائدۃ لا یتغیر به معنی صل الجملۃ کما بینه بقوله ای علی المسومۃ وانما اوردهذین القسمین وان لم تکن کان فیهما ناقصۃ استیفاء لجمیع استعمالاتها ولموافقتها بالناقصۃ فی اللفظ وقد یکون کان ملغاۃ فی اللفظ دون المعنی کقولک زید کان قائم فیدل کان علی ان القیام کان فیما مضی وصار للانتقال من حال الی حال نحو صار زید غنیا ای انتقل من حال الفقر الی حال الغناء او من حقیقۃ الی حقیقۃ نحو صار الطین حجرا وقد یجیء صار بمعنی الانتقال من مکان الی مکان او من ذات الی ذات ویتعدی ح بالی نحو صار زید من قریۃ الی قریۃ ومن خالد الی بکر واصبح واضحی وامسی تدل ای هذه الافعال الثلثۃ علی اقتران معنی الجملۃ التی وقعت بعدها بتلک الاوقات اشارۃ الی اوقات هذه الافعال هی الصبح والمساء والضحی واضافۃ الاوقات الی الافعال بادنی ملابسۃ ای بالاوقات التی تدل هذه الافعال علیها نحو اصبح زید ذاکرا ای کان ذاکرا فی وقت الصبح وقس علی هذه اضحی وامسی وبمعنی صار نحو اصبح زید غنیا ای صار وتکون هذه الافعال الثلثۃ تامۃ کائنۃ بمعنی دخل فی الصباح فی اصبح زید والضحی فی اضحی زید والمساء فی امسی زید وظل وبات تدلان علی اقتران مضمون الجملۃ الواقعۃ بعدها بوقتیهما ای بوقتی هذین الفعلین وهما النهار واللیل نحو ظل زید مسرورا وبات زید مغموما وبمعنی صار ای ویکون هذان الفعلان بمعنی صار نحو ظل زید فقیرا وبات زید فقیرا ای صار ویجیئان تامتین علی قلۃ نحو ظللت بمکان لطیف وبت بیتا طیبا ولما کان هذان الفعلان یفترقان عن الافعال الثلثۃ السابقۃ فی مجیئهما تامتین علی قلۃ افردهما بالذکر وان کانا مشترکین مع الافعال الثلثۃ السابقۃ فی الدلالۃ علی اقتران معنی الجملۃ باوقاتها وفی المجیء بمعنی صار ولذلک لم یذکرهما تامتین ومازال ومافتیء ومابرح ومانفک تدل علی استمرار ثبوت خبرها ای خبر هذه الافعال لفاعلها ای لاسمها مذ قبلہ ظرف للاستمرار والضمیر المرفوع المستتر فی قبله راجع الی الفاعل الضمیر المنصوب البارز الی الخبر تقدیره مذ قبل الفاعل ذلک الخبر یعنی ان ذلک الخبر ثابت للفاعل علی وجه الاستمرار من کان ذلک

مضمون

الفاعل قابلا لذلك صالحا له في المعتاد نحو ما زال زيد اميرا فانه لا يفهم منه انه كان
اميرا في حال كونه طفلا بل يفهم انه كان كذلك من كان قابلا وصالحا امره ويلزمها اي و
يلزم هذه الافعال حرف النفي فتدل على استمرار خبرها لفاعلها لان معنى هذه الافعال
النفي ودخول النفي عليها يفيد الاثبات لان نفي النفي اثبات وقد يحذف حرف النفي في
القسم لفظا ويراد به معنى نحو قوله تعالى تَاللّٰهِ تَفْتَؤُا تَذْكُرُ يُوْسُفَ اي لا تفتؤ وما دام
تدل على توقيت امر بمدة ثبوت خبرها اي خبر كلمة ما دام لفاعلها اي لفاعل دام
وهو اسمها نحو اقوم ما دام زيد جالسا معناه اقوم مدة دوام جلوس زيد وليس
تدل على نفي معنى الجملة حالا اي في زمان الحال وهو الاكثر لان العرب يستعملها
لذلك تقول ليس زيد قائما الآن وقيل ليس تدل على نفي معنى الجملة مطلقا اي حالا
كان او غيره كقوله تعالى اَلَا يَوْمَ يَأْتِيْهِمْ لَيْسَ مَصْرُوْفًا عَنْهُمْ فهذا نفي لكون العذاب مصروفا
عنهم يوم القيمة فهي لنفي المستقبل واجيب عن الآية بان هذه الاخبار لما كان صادرا عن
الاختلاف في اخباره جعل كالواقع فكأنه واقع في الحال وقد عرفت بقية احكامها اي احكام
افعال الناقصة من جواز تقديم اخبارها على اسمائها في الكل
وعلى نفس الافعال ايضا في العشرة الاول وعدم جواز ذلك فيما في اوله ما والخلاف في ليس
في القسم الاول في الاسم واذا كان كذلك فلا نعيدها اي بقية الاحكام لئلا يلزم
التكرار ثم لما فرغ عن الافعال الناقصة شرع في افعال المقاربة فقال **فصل** افعال
المقاربة وذكرها عقيب الافعال الناقصة لاشتراكهما في اقتضاء الخبر لانها موضوعة
لتقرير الفاعل على صفة معينة الا ان خبرها اخص وهو كونه فعلا مضارعا وخبر
الافعال الناقصة اعم افعال وضعت لدنو الخبر اي لقربه لفاعلها اي لاسم هذه الافعال
وهي اي افعال المقاربة على ثلثة اقسام الاول اي القسم الاول للرجاء اي لقرب رجاء
الخبر وهو اي القسم الاول الموضوع للرجاء عسى وهو فعل جامد اي غير متصرف
ولا يستعمل منه غير الماضي حيث لا يجيء منه مضارع ومجهول وامر ونهي واسم الفاعل و
المفعول لكونه متضمنا بمعنى الانشاء الذي حقه ان يكون بالحروف فاشبه الحرف ولكونه
محمولا على لعل لان كلا منهما للطمع الحصول وهو اي عسى في العمل مثل كاد في رفع الاسم و
كون خبره فعلا مضارعا الا ان خبره اي خبر عسى فعل مضارع مع ان وخبر كاد فعل

من افعال المقاربة

مضارع بغیر اَنْ نحو عسی زید ان یقوم ای قارب زید القیام فزید مرفوع بانہ اسم عسٰی وان یقوم فی محل النصب خبرہا ہذا ما ذہب الیہ اکثر النحاۃ وذہب بعضہم الی ان اَنْ مع الفعل المضارع مرفوع المحل بانہ فاعل عسی وزید فاعل یقوم بناءً علی التقدیم والتاخیر وذہب الکوفیون الی انہ بدل عما قبلہ واشتراط اَنْ فی خبر عسی لتحقق معنی الترجی فیہ اذ الترجی لا یکون الا فی المستقبل فجاؤا بما یدل علیہ ویجوز تقدیم الخبر ای خبر عسٰی علی اسمہ نحو عسی ان یقوم زید ای قرب قیام زید فان یقوم مرفوع المحل بانہ فاعل عسٰی وزید فاعل یقوم ویستغنی بہ عن خبرہ وعسی علی ہذا الاستعمال تامۃ وعلی الاستعمال الاول ناقصۃ وقد یحذف اَنْ من خبر عسٰی تشبیہاً لہ بکاد فی الاستعمال فالاولی ان یذکر بجنبہ ویقول نحو عسی زید ان یقوم وقد یحذف اَنْ نحو عسی زید یقوم ومنہ قول الشاعر شعر

عسی الکرب الذی امسیت فیہ یکون وراءہ فرج قریب

والثانی ای القسم الثانی للحصول وہو کاد وخبرہ ای خبر کاد فعل مضارع دون اَنْ ای بغیر اَنْ نحو کاد زید یقوم فزید مرفوع بانہ اسم کاد ویقوم خبرہ ہو فعل مضارع دون اَنْ لتعذر الملائم نقیضہ من مقارنۃ الحصول وقد تدخل ان فی خبر کاد تشبیہاً لہ بعسٰی نحو کاد زید ان یقوم ومنہ قول الشاعر ع قد کاد من طول البلی ان یمصحا + ای یندرس ویمحو والثالث ای القسم الثالث للاخذ ای لقرب الاخذ والشروع فی الفعل وہو طفق بمعنی اخذ وجعل بمعنی طفق وکرب بفتح الراء بمعنی قرب واخذ بمعنی شرع واستعمالہا ای استعمال ہذہ الالفاظ الاربعۃ دون مضافہا مثل کاد ای مثل استعمال کاد فی اقتضاء کل واحد منہا اسماً وخبراً وکون خبرہا فعلا مضارعاً دون اَنْ نحو طفق زید یکتب ای اخذ واوشک بمعنی اسرع عطف علی قولہ اخذ فیکون من جملۃ القسم الثالث واستعمالہ ای استعمال اوشک لا معناہ نحو عسی وکاد ای مثل استعمالہما فیستعمل تارۃ مثل عسی فی وجہیہا ای کونہا مقتضیۃ للخبر وکونہا مستغنیۃ عنہ اذ کان اسمہا مع اَنْ نحو اوشک زید ان یقوم واوشک ان یقوم زید وتارۃ مثل کاد فی اقتضاء الاسم والخبر وکون الخبر فعلا مضارعاً دون اَنْ نحو اوشک زید یقوم ولا یخفی ان عبارۃ المصنف ہذہ توہم ان الاصل فی استعمال خبر اوشک ان یکون مع اَنْ ولکن الاصل استعمالہ ان یکون بدون اَنْ

لہ محمد بن ... درازی مدت کی وجہ سے قریب تھا کہ وہ پرانا ہو کر مٹ جائے ۱۲

یقال

عن ابی ... ۱۲

معانیہا

فعل التعجب

منها

وهذا تناقض ثم لما فرغ عن بيان افعال المقاربة شرع في بيان فعل التعجب فقال **فصل**
فعلا التعجب هو انفعال النفس عند ادراك ما خفي سببه وخرج عن حد نظائره بمعنى
الاضافة في قوله فعلا التعجب فعلان وضعا لانشاء التعجب ولهذا ترك التعريف لانه يفهم من
هذه الملابسة على انه وقع بيانا لما يفهم فيهما عند التصريح به ولان التعريف لانضباط
الجزئيات فلما انحصر المعرف في جزء او جزئين لا يحتاج الى ذلك ولذا اى وللتعجب صيغتان
مبتدأ متقدم الخبر وهو جملة معترضة وقوله ما أفعله وأفعل به خبر لقوله فعلا التعجب نحو
ما احسن زيدا اى اي شيء احسن زيدا وفي أحسن ضمير وهو فاعله فما في مَا أَحْسَنَ زَيْدًا اما
مبتدأ نكرة بمعنى شيء عند سيبويه والخليل اصله شيء أحسن زيدًا والجملة التي بعدها اعني الفعل
والفاعل والمفعول به في موضع الرفع بانه خبره واما موصولة بمعنى الذي عند الاخفش والجملة
التي بعدها صلته وهي مع الصلة في موضع الرفع بانه مبتدأ وخبره محذوف وتقديره الذي
احسن زيدا شيء واستفهامية عند البعض فهي مبتدأ وما بعدها خبرها وتقديره اي
شيء احسن زيدا او نحو أَحْسِنْ بِزَيْدٍ والمجرور ههنا فاعل عند سيبويه فعلى هذا الوجه
لا يكون الضمير في أحسن لان الفاعل لا يكون الا واحدا ولم يجيء استتار ضمير الفاعل لان
الامر ههنا بمعنى الماضي والهمزة للصيرورة لا للتعدية والباء زائدة في الفاعل كما في قوله
تعالى وكفى بالله شهيدا فيكون معنى أَحْسِنْ بِزَيْدٍ صار زيدٌ ذا حُسْنٍ ومفعول عند الاخفش
يؤيده جواز حذفه كما جاء في قوله تعالى أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ فعلى هذا الوجه يكون أَحْسِنْ امرا لا
خبرا فيكون فيه ضمير هو فاعله اي أَحْسِنْ أَنْتَ بِزَيْدٍ او زيدًا اي اجعله حسنا
بمعنى صفه به والباء عنده للتعدية فيكون الهمزة للصيرورة لا للتعدية ليصير أحسن
متعديا بواسطة الباء او للزيادة في المفعول للتأكيد كما في قوله تعالى وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ
فحينئذ يكون الهمزة للتعدية كما في أَخْرَجَ وأَحْسَنُ متعدٍ بنفسه ولا يبنيان اي فعلا
التعجب الا مما يبنى منه افعل التفضيل اي الا من شيء يصح بناء افعل التفضيل منه لوجود
المشابهة بينهما لكون كل واحد منهما للمبالغة والتوكيد فلا يبنيان الا من ثلاثي مجرد قابل
للزيادة والنقصان ليس بلون ولا عيب وانما قيدنا الثلاثي المجرد بقولنا قابل الزيادة
والنقصان احترازا عن نحو مات زيد فلا يقال فيه ما أمات زيدًا لان الموت لا يقبل
الزيادة والنقصان فلا يكون موت احد اشد من موت احد اخر او انقص في الاغلب

يتعجب من الفاعل لا من المفعول كما في اسم التفضيل فنحو ما اشهره وما اشغله قليل
وما اعطاه شاذ ويتوصل في الممتنع اي الذي امتنع بناء فعلي التعجب منه من رباعي
او ثلاثي مزيد فيه او ثلاثي مجرد مما فيه لون او عيب بمثل ما اشدّ
استخراجا في الاول واشدد باستخراجه في الثاني اي يبنيان من فعل يمتنع بناؤهما
منه ويوقع مصدر ذلك الفعل الممتنع مفعولا او مجرورا بالباء كما عرفت ذلك
في اسم التفضيل ولا يجوز التصرف فيهما اي في فعلي التعجب بتقديم وتاخير اي بتقديم
المفعول والمجرور وتاخير الفعل عنهما فلا يجوز ان يقال ما زيدا احسن ولا ان
يقال بزيد احسن فان قلت ذكر التاخير ههنا مستدرك اذ كل من التقديم والتاخير
مستلزم للآخر فيكون تقديم شئ مستلزما لتاخير غيره وبالعكس قلنا
ان احدهما ينفصل عن الآخر قصدا لا تحقيقا فكان الشيخ رحمة الله عليه اعتبر
القصد او نقول ذكره تاكيدا ولا فصل اي لا يجوز التصرف فيهما ايضا بايقاع
فصل بين العامل والمعمول فلا يجوز ان يقال ما احسن اليوم زيدا ولا احسن
اليوم بزيد وجاء الفصل بكان الزائدة نحو ما كان احسن زيدا ولا يقاس
عليه لفظ يكون خلافا لابن كيسان وانما لا يجوز هذه التصرفات في صيغتي
التعجب لكونهما غير متصرفين حيث لا يجئ منهما مضارع ومجهول وامر ونهي وتانيث
وتثنية وجمع لانهما بعد النقل الى النعت جريا مجرى الامثال فلا يتغيران كما
لا تتغير الامثال ولاقتضائهما صدر الكلام لما فيهما من معنى الانشاء والمازني
اجاز الفصل بالظرف حيث يتسع بالظرف ما لا يتسع في غيره ولما سمع من
العرب ما احسن بالرجل ان يتصدق نحو ما احسن اليوم زيدا
واحسن اليوم بزيد وهذا اذا كان الظرف متعلقا بصيغتي التعجب اما اذا لم يكن متعلقا
بهما فلا يجوز الفصل بالظرف فلا يقال لقيته ما احسن امس زيدا لان امس متعلق بقوله
لقيت لا بقوله احسن ثم اعلم ان النحويين اختلفوا في كون صيغتي التعجب فعلين ام اسمين
فذهب الاكثرون الى انهما فعلان واستدلوا على ذلك باتصال نون الوقاية نحو ما اكرمني و
بعدم اضافتهما الى المنصوب وبنائه على الفتح وذهب بعضهم الى انهما اسمان واحتج
عليه بتصغير ما اصيلح في قوله ع يا ما اصيلح غزلانا شدن لنا + وبعدم لحوق

في الظرف

افعال المدح والذم

الضمائر وتاء التانيث الساكنة والتصريف وتصحيح الواو في نحو ما اخوفني ولما
فرغ عن بيان فعلي التعجب شرع في بيان افعال المدح والذم فقال **فصل**
افعال المدح والذم ما وضع اي افعال وضعت وتذكير الضمير باعتبار اللفظ لانشاء مدح
او ذم فلا يصدق الحد على نحو كرم زيد وشرف عمرو وقبح بكر وعوذ خالد ومدحت
وذممت لانهما لم توضعا للانشاء واما المدح فله اي فللمدح فعلان احدهما نعم وهو
فعل ماض اصله نعم على وزن فعل بفتح الفاء وكسر العين وقد جاء في فعل اسما كان
او فعلا اربع لغات اذا كان فاؤه مفتوحا وعينه حلقيا فتح الفاء مع كسر العين
وهي الاصل وفتح الفاء مع اسكان العين وكسر الفاء مع اسكان العين وكسر الفاء مع كسر العين
اتباعا للعين ثم اختلف النحاة في فعلية نعم وبئس فذهب الكسائي والبصريون الى انهما فعلان و
استدلوا على فعليتهما باتصال تاء التانيث الساكنة واستتار الضمير وذهب الباقون الى ان
انهما اسمان واحتجوا على اسميتهما بدخول حرف النداء عليهما نحو يا نعم المولى واجيب بانه محمول على
حذف المنادى وفاعله اي نعم اسم معرف باللام نحو نعم الرجل زيد وهذه اللام للعهد
الذهني على الاصح اذ يفسر بالواحد والمثنى والمجموع وكذا المضاف والمضمر وقيل انها للعموم
وانما كان فاعله اسما معرفا بهذه اللام ليحصل المبالغة في المدح وهذا هو المناسب لباب
نعم وذلك لان اللام لما كان للعهد الذهني يكون المعهود بها واقعا على واحد غير معين
ابتداء ثم يصير معينا بذكر المخصوص بعده ويكون الكلام بعده مشتملا على الاجمال والتفصيل
وهو اوقع في النفس واسم مضاف الى الاسم المعرف باللام اما بغير واسطة نحو نعم
غلام الرجل زيد او بواسطة نحو نعم غلام صاحب الفرس او بوسائط نحو نعم وجه
فرس غلام الرجل وقد يكون فاعله اي فاعل نعم مضمرا للاختصار لان قولك نعم رجلا
اخصر من قولك نعم الرجل زيد ولانه اضمار على شريطة التفسير وفيه مبالغة في المدح و
يحتاج تمييزه اي تفسير ذلك المضمر بنكرة منصوبة في التمييز واقعة قبل مخصوصه
مفردة نحو نعم رجلا زيد ومضافة الى نكرة او معرفة اضافة لفظية نحو نعم ضارب رجل
زيد ونعم ضارب زيد وحسن الوجه انت وانما وصف النكرة بالمنصوبة لمجرد التوضيح اذ
التمييز اما منصوب او مجرور وههنا لا يحتمل الجر الا ان يراد الاحتراز به عن الجر برب كما
في قاتله الله من شاعر وذلك لان تريد بالمنصوبة لا محالة فاحترز به عما يحسن التقابل بين

النكرة وبيزما وانما وجب تميزه بنلك النكرة لانه لولم يذكرله تميزلم يفهم ات في نعم ضميرا او بما عطف على قوله بنكرة اي يجب تميز ذلك المضمر بما منصوب المحل على التميز نحو قوله تعالى فنعما هي اي نعم الشئ شيئا هي اي الصدقات اي ابداءها وما نكرة بمعنى شئ لاموصولة

ابداءها

لاموصوفة والمخصوص بالمدح هي وقال الفراء وابو علي ما موصولة بمعنى الذي فاعل لنعم ويكون الصلة بتمامها في نعما هي محذوف وقيل ان هي مخصوصة بالمدح اي نعم الذي فعله هي وقال سيبويه والكسائي ما معرفة تامة بمعنى الشئ فمعنى فنعما هي اي نعم الشئ هي فما هو الفاعل لكونه بمعنى ذي اللام وهي مخصوص بالمدح وزيد في الامثلة المذكورة الواقع بعد الفاعل يسمى المخصوص بالمدح لانه خص بالمدح ولم يصرح بتقديمه لانه قد جاء جواز تقديمه فقال زيد نعم الرجل والثاني حبذا نحو حبذا زيد فحب فعل المدح وفاعله اي فاعل هذا الفعل ذا اشارة الى ما في الذهن كما قيل في الرجل نعم الرجل و لايجوز حذف ذا من حب تفضيلا للظاهر على المضمر وعند صاحب القاموس حب اسم بمعنى الحبيب وذا فاعله والمخصوص بالمدح زيد الواقع بعد حبذا ويجوز ان يقع قبل مخصوص حبذا او بعده اي بعد حبذا تميز مطابق لذلك المخصوص في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث لكون فاعله مبهما وهذا بخلاف نعم حيث يجب هناك التميز اذا كان فاعله مضمرا تفضيلا للملفوظ على غير الملفوظ نحو حبذا رجلا زيد مثال ما كان التميز واقعا قبل مخصوص حبذا وحبذا زيد رجلا مثال ما كان التميز واقعا بعد مخصوص حبذا او حال عطف على تميزا اي ويجوزان يقع قبل مخصوص حبذا او بعده حال على وفق المخصوص فيما ذكر نحو حبذا راكبا زيد في وقوع الحال قبل مخصوص حبذا او حبذا زيد راكبا في وقوع الحال بعده ثم العامل في التميز والحال ما في حبذا من الفعل وذو الحال هو ذا لا زيد لان زيد المخصوص بالمدح لايجي الا بعد تمام المدح لفظا او تقديرا فالتراكيب حال عن الفاعل لاعن المخصوص وعلى هذا القياس في التميز في نعم رجلا هو نعم رجلا هو نعم واما الذم فله اي فللذم فعلان ايضا كما يكون للمدح فعلان احدهما بئس الرجل زيد مثال فاعل بئس المعرف باللام وبئس غلام الرجل زيد مثال فاعله المضاف الى المعرف باللام وبئس رجلا زيد مثال فاعله المضمر للتميز بنكرة منصوبة والثاني ساء نحو ساء الرجل زيد ففاعل

القسم الثالث فی الحروف

سلء المعرّف باللام وساء غلام الرجل زيد فاعله المضاف الى المعرّف باللام وساء رجلا زيد فاعله المضمر المميز بنكرة منصوبة وهذان الفعلان مثل نعم في كون فاعله اما اسما معرّفا باللام او مضافا الى المعرّف باللام او مضمرا مميزا بنكرة منصوبة ثم لما فرغ عن القسم الثاني في الفعل شرع في القسم الثالث في الحرف فقال

القسم الثالث في الحرف

وقد مضى تعريفه اى تعريف الحرف في المقدمة واقسامه اى اقسام الحرف سبعة عشر قسما حروف الجر والحروف المشبهة بالفعل وحروف العطف وحروف التنبيه وحروف النداء وحروف الايجاب وحروف الزيادة وحرفا التفسير وحروف المصدر وحروف التحضيض وحرف التوقع وحرفا الاستفهام وحروف الشرط وحرف الردع وتاء التانيث الساكنة والتنوين ونونا التاكيد فصل حروف الجر

حروف الجر

كان الانسب تقديم الحروف المشبهة بالفعل على حروف الجر على طبق تقديم المرفوع والمنصوب على المجرور اللهم الا انه قدّم حروف الجر عليها مراعاة لاصالتها في عملها وفرعية الحروف المشبهة او لكثرة دورانها في الكلام وانما سميت بحروف الجر لانها تجر معاني الافعال الى ما يليها او تجر الاسماء وتسمى بحروف الاضافة لانها تضيف الفعل وشبهه ومعنى فعل الى ما يليها حروف وضعت لافضاء الفعل الا ولى ان يقول للافضاء بالفعل بمعنى ايصاله لان الافضاء هو الوصول واذا عدّى بالباء كان معناه الايصال او شبهه اى شبه الفعل وهو ما يعمل عمل فعله وهو من تركيبه كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة او معنى فعل وهو ما يستنبط منه معنى الفعل ولا يكون من تركيبه كالظرف والجار والمجرور وحروف النداء وحروف التنبيه واسم الاشارة واسم الفعل والتمني والترجي والتشبيه وغير ذلك مما يدل على معنى الفعل الى ما تليه كلمة ما عبارة عن اسم والضمير المرفوع المستكن في تليه عائد الى الحروف والمنصوب البارز الى ما اى الى اسم تلى الحروف ذلك الاسم وانما عبّر عن الاسم بكلمة ما ليتناول مثل قوله تعالى وضاقت عليهم

بفعل

الارض بما رحبت فانه ليس بالفعل نحو مررت بزيد نظير الافضاء للفعل وانا مار بزيد نظير الافضاء لشبه الفعل وهذا في الدار ابوك اى اشير اليه فيها اى في الدار نظير الافضاء لمعنى الفعل وهي اى حروف الجر تسع عشر حرفا احدها من قدمها على سائر الحروف لانها للابتداء فهي بالابتداء اولى وهي اى من موضوعة لابتداء الغاية في مقابلة النهاية اى لابتداء له نهاية فلا يستعمل في ابتداء

لانہایۃ لہ کالامور الابدیۃ وھذا اعنی تفسیر الغایۃ بالنہایۃ احسن من تفسیرھا بمعنی المسافۃ لانہ یوجب ان یکون استعمالہ فی الزمان مجازا الا ان یراد بالمسافۃ المسافۃ الحقیقیۃ والتنزیلیۃ وعلامتہ ای علامۃ کون من للابتداء والغایۃ ان یصح فی مقابلتہ ای الابتداء الانتہاء حتی یصح ایراد الی وما یفید فائدتہا فی مقابلتہا وھذا الابتداء یکون من مکان کما تقول سرت من البصرۃ الی الکوفۃ او من زمان کما تقول صمت من یوم الجمعۃ الی یوم الخمیس وقد یجیء لمجرد الابتداء من غیر قصد الی انتہاء مخصوص مع صحۃ ان یکون فی مقابلتہا الانتہاء کما تقول اعوذ باللہ من الشیطان الرجیم فان معنی اعوذ باللہ التجیء الیہ وللتبیین ای لاظہار المقصود من امر مبہم وعلامتہ ای کون للتبیین ان یصح وضع لفظ الذی وتصاریفہ علی حذف المعطوف مکانہ ای مکان لفظ من کقولہ تعالی فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْاَوْثَانِ ای الرجس الذی ھو الوثن فان قلت لا یصح وضع الموصول مکان من فی نحو قد کان من مطر ای شیء من مطر مع انہا للتبیین لانہ یلزم وصف النکرۃ بالمعرفۃ ویلزم جعل المفرد صلۃ قلت المراد بوضع الموصول مکانہ مع ایراد مقتضیات الموصول وللتبعیض وعلامتہ ای علامۃ کون من للتبعیض ان یصح وضع لفظ بعض مکانہ ای مکان من نحو اخذت من الدراہم فانہ یصح ان یقال اخذت بعض الدراہم وزائدۃ بالرفع عطف علی قولہ للابتداء فانہ مرفوع بالخبریۃ وعلامتہ ای علامۃ کون من زائدۃ ان لا یختل المعنی باسقاطہ ای باسقاط لفظ من بل یبقی اصل المعنی علی حالہ نحو ما جاءنی من احد فانہ لو قیل ما جاءنی احد باسقاطہ یختل اصل المعنی ولا یزاد من فی الکلام الموجب علی مذہب البصریین وتزاد فی غیر الموجب خلافا للکوفیین والاخفش فانہم جوزوا زیادتہا فی الموجب فی اسم الجنس ایضا واستدلوا علی ذلک بقولہ تعالی یَغْفِرْ لَکُمْ مِنْ ذُنُوبِکُمْ وبقولہ تعالی اِنَّ اللّٰہَ یَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِیعًا وبقول العرب قد کان من مطر ای قد کان مطر واجیب عن الایۃ بان قولہ تعالی یَغْفِرْ لَکُمْ مِنْ ذُنُوبِکُمْ خطاب لامۃ نوح علیہ السلام وغفران جمیع ذنوب امۃ محمد صلی اللہ علیہ وسلم لا یوجب غفران جمیع ذنوب امۃ نوح علیہ السلام فعلم من ھذا ان کلمۃ من فی قولہ تعالی یغفر لکم من ذنوبکم للتبعیض لا للزیادۃ وعن قول العرب بما اشار الیہ بقولہ واما قولہم قد کان من مطر

تنبیھہ مما یوھم زیادۃ من الکلام فی الموجب فمتاول بالحمل علی التبعیض ای قد
کان بعض مطر او علی التبیین ای قد کان شئ من مطر وقد یجئ من
بمعنی فی کقولہ تعالی اِذَا نُوْدِیَ لِلصَّلٰوۃِ مِنْ یَّوْمِ الْجُمُعَۃِ وقد یکون بمعنی الباء کقولہ تعالیٰ
یَنْظُرُوْنَ مِنْ طَرْفٍ خَفِیٍّ ای بہ وقد یکون بمعنی البدل کقولہ تعالی اَرَضِیْتُمْ
بِالْحَیٰوۃِ الدُّنْیَا مِنَ الْاٰخِرَۃِ ای بدلہا وقد یکون بمعنی الاستغراق نحو ماجاءنی من
رجل لانّ من ھذہ من حیث انہا تفید الاستغراق لم تکن زائدۃ الا تری انک لو
حذفتہا کان المعنی نفی المجئ عن رجل واحد نحو ماجاءنی رجل بل رجلان من حیث انّ
اصل الکلام مستقیم بدونہا کانت زائدۃ بخلاف من التی فی قولک ماجاءنی من احد
فانہا زائدۃ البتۃ لانّ احدًا لا یستعمل الا فی العموم ولکن لا یستعمل الا فی النفی قال
الجوھری ویکون من بمعنی علی نحو قولہ تعالی وَنَصَرْنٰہُ مِنَ الْقَوْمِ ای علی القوم وقد یکون للقسم
مکسورۃ المیم ومضمومہا نحو من ربی لا فعلن کذا وذکر الحربی انہا تکون للانتہاء نحو
قربت منہ ای قربت الیہ ویجئ للفصل اذ دخلت علی ثانی المتضادین نحو قولہ تعالیٰ
وَاللّٰہُ یَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ وثانیہا الی وھی موضوعۃ لانتہاء الغایۃ فلا یدخل
ما بعدھا فی ما قبلہا الا مجازًا ومنہم من قال بالعکس ومنہم من قال ھی مشترکۃ فیہما
ومنہم من قال یدخل ان کان ما بعدھا جنسًا لما قبلہا کالمرافق فی باب الغسل والا
فلا کاللیل فی الصوم ثم ذلک الانتہاء اما ان یکون فی مکان کما مرّ مثالہ نحو سرت
من البصرۃ الی الکوفۃ او فی زمان کقولہ تعالیٰ ثُمَّ اَتِمُّوا الصِّیَامَ اِلَی الَّیْلِ وبمعنی مع
ای یجئ الی بمعنی مع قلیلا ای حال کونہ قلیلا او مجیئًا قلیلا او زمانًا قلیلا
کقولہ تعالی فَاغْسِلُوْا وُجُوْھَکُمْ وَاَیْدِیَکُمْ اِلَی الْمَرَافِقِ ای مع المرافق وکقولہ تعالیٰ
وَلَا تَاْکُلُوْا اَمْوَالَھُمْ اِلٰی اَمْوَالِکُمْ ای مع اموالکم وثالثہا حتی وھی ای حتی مثل الی
فی کونہا لانتہاء الغایۃ نحو نمت البارحۃ حتّی الصَّبَاحِ وبمعنی مع ای وتجئ حتی بمعنی مع
کثیرًا ای مجیئًا کثیرًا او زمانا کثیرا نحو قدم الحاج حتی المشاۃ ای مع المشاۃ وفی قولہ کثیرًا
اشارۃ الی انّ حتی یجئ بمعنی الی قلیلا ولا تدخل ای حتی فی غیر الظاھر ای فی غیر الاسم
الظاھر بل یختص بالظاھر فلا یقال حتاہ کما یقال الیہ استغناءً عنہا بالی والاصوب ان
یعلل بالاستعمال لا بالاستغناء لانہ یقتضی ان لا یدخل فی الظاھر ایضًا لذلک

ولیس اختصاصها بالظاهر فی مجرورکونها بمعنی الی خلافًا للمبرد فانه اجاز دخولها فی المضمر ایضًا کالی متمسکًا فی ذلک بقول الشاعر الذی نقله المصنف رح فی الکتاب و الجمهور علی انه نادر وشاذ ولما کان قول الجمهور مختارًا عند المصنف رح حکم بشذوذه وقال واما قول الشاعر الذی یتمسک به المبرد شعر فلا والله لا یبقی اناس × فتی حتاک یا ابن ابی زیاد ۔ فشاذ فلا یقاس علیه غیره ورابعها فی وهی ای فی موضوعة للظرفیة ای بجعل ما بعدها ظرفًا فاما قبلها اما حقیقة نحو زید فی الدار والماء فی الکوز او توسعًا واعتبارًا نحو نظرت فی الکتاب والنجاة فی الصدق وبمعنی علی ای فی یجیء فی بمعنی علی قلیلا کقوله تعالی وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ ای علی جذوع النخل قال صاحب المفصل انها فی الایة علی اصلها ولیست بمستعارة بمعنی علی کما توهم لتمکن المصلوب فی الجذوع کتمکن الشیء الکائن فی الظرف وذکر الشیخ ابن الحاجب ان کل ما فیه استقرار ومنزلة فهو موضع فی وکل ما فیه معنی الاستعلاء دون الاستقرار فهو موضع علی وکل ما فیه معناهما فهو موضع الحرفین نظرًا الی المعنیین نحو جلست علی الارض وفی الارض ویجیء فی بمعنی مع کقوله تعالی ادْخُلُوا فِي أُمَمٍ ای مع امم وللتعلیل کقوله تعالی لَمَسَّكُمْ فِيمَا أَخَذْتُمْ فِيهِ عَذَابٌ عَظِيمٌ ای لما اخذتم وکقوله صلی الله علیه وآله وسلم عذبت امرأة فی هرة حبستها و للمقابلة کقوله تعالی فَمَا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فِي الْآخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ وخامسها الباء وهی ای الباء مستعملة للالصاق ای لالصاق الفعل بالمجرور اما حقیقة کبه داء او مجازًا کمررت بزید ای التصق مروری بموضع یقرب منه زید وللاستعانة ای للدلالة علی ما دخلت هی علیه آلة للفعل نحو کتبت بالقلم ای مستعینًا به و للمصاحبة بمعنی مع کخرج زید بعشیرته ای مع عشیرته وللمقابلة ای للدلالة علی وقوع مجرورها مقابلا لشیء آخر کبعت هذا بذلک وکقوله تعالی أَرَضِيتُم بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ وللتعدیة ای بجعل اللازم متعدیًا مثل الهمزة فی اکرمت زیدًا او التضعیف فی اکرمته کذهبت بزید ای اذهبته وللظرفیة کجلست بالمسجد ای فی المسجد وزائدة عطف علی قوله للالصاق فانه مرفوع بالخبریة قیاسًا مفعول مطلق ای قیسناها قیاسًا او خبر یکون محذوف تقدیره وتلک الزیادة یکون

فی مائتہ ۱۳ لہ

قیاسًا او نصب علی نزع الخافض ای عرفنا زیادۃ الباء بالقیاس فی ف الفعل والفاعل والمفعول مع الجار نسیًا فی خبر النفی ای فی خبر النفی نحو ما زید بقائم ونحو لیس زید براکب وفی الاستفهام ای فی خبرہ نحو هل زید بقائم فان قلت کلا مطلق النفی والاستفهام یشمل لیس وما ولا المشبهتین به ولا لنفی الجنس والهمزۃ و هل ولام لیس کذلک اذ الحکم مخصوص بلیس لا بما المشبهۃ به و هل قلتُ لعله اراد النفی والاستفهام المعهود فی هذا الباب فی عرف المشهور وهو النفی بلیس وما المشبهۃ والاستفهام بهل وسماعًا عطف علی قوله قیاسًا فی المرفوع سواء کان المرفوع مبتدأ نحو بحسبک زید فقوله بحسبک مبتدأ و زید خبرہ والباء زائدۃ فی المرفوع وهو المبتدأ ای حسبک زیدا وخبرا لکن لا فی النفی والاستفهام نحو بحسبک بزید او فاعلا نحو وکفی باللہ شهیدًا ای کفی اللہ شهیدًا وفی المنصوب عطف علی قوله فی المرفوع نحو القی بیدہ ای یدہ فالباء زائدۃ فی المنصوب وهو المفعول قال اللہ تعالی وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ ای لا تلقوا ایدیکم ای انفسکم الی الهلاک بترک الجهاد فانکم اذا ترکتم الجهاد غلبت الاعداء علیکم فهلکتم ویجیء الباء بمعنی عن کقوله تعالی سَأَلَ سَائِلٌ بِعَذَابٍ ای عن عذاب وبمعنی من کقوله تعالی يَوْمَ تَشَقَّقُ السَّمَاءُ بِالْغَمَامِ[1] وبمعنی علی کقوله تعالی وَمِنْهُمْ مَنْ إِنْ تَأْمَنْهُ بِقِنْطَارٍ يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ وقد یجیء للتجرید نحو رأیت زیدًا بالعلم ای مجردًا خالیًا عن العلم یعنی لیس له علم حتی یقرأ علمه و یعلم عنه وسادسها اللام وهی للاختصاص ای لاثبات شیء لشیء والنفی عن غیرہ وهو الظاهر وجری علیه العمل ثم الاختصاص اما ان یکون اختصاص استحقاق نحو الجل للفرس او اختصاص ملک نحو المال لزید او اختصاص نسبۃ نحو زید ابن لعمرو وللتعلیل ای لبیان علۃ شیء سواء کان العلۃ غائیۃ کضربته للتادیب فان التادیب علۃ غائیۃ یقصد الفعل لاجلها وهو الضرب او علۃ داعیۃ ولیست بغائیۃ کخرجت للمخافۃ فان المخافۃ علۃ داعیۃ علی الخروج ولیست غائیۃ یقصد الفعل لاجلها وهو الخروج وزائدۃ بالرفع عطف علی قوله للاختصاص کقوله تعالی رَدِفَ لَكُمْ ای ردفکم واللام زائدۃ لان ردف متعد بنفسه وبمعنی عن الی و یجیء اللام بمعنی عن اذا استعمل مع القول وما یشتق منه کقوله تعالی و قال

[1] ای من الغمام ۱۲

اَلَّذِيْنَ كَفَرُوْا لِلَّذِيْنَ اٰمَنُوْا اى عن الذين امنوا وبمعنى الواو اى يستعمل اللام بمعنى الواو الكائنة فى القسم للتعجب اى عند التعجب فى اسم الله ولا يستعمل الا فى الامور العظام فلا يقال لله لقد طار الذباب وانما لم يقبل بمعنى الباء فى القسم مع ان الباء اصل فيه تنبيها على انها كواو القسم لا كنائه كقول الهذلى شعر

لله يبقى على الايام ذو حيد × بمشمخر به الظيان والآس × فقوله لله متعلق بالقسم وكلمة لا ههنا مضمرة لامن الالتباس اى لا يبقى وقوله ذو حيد فاعل يبقى و بمشمخر متعلق به وقوله به الظيان والآس جملة اسمية ونعت صفة لمشمخر والحيد جمع حيدة وهى عقد فى قرنى الوعل ويجمع حيد وحيود كبدرة على بدر وبدور والمشمخر الجبل العالى والظيان اسم نبت طيب الرائحة والآس شجر معروف وهو الريحان وقيل الآس قطرة من العسل تقع من النحل على الحجر فيستدلون بتلك القطرة على مواضع النحل ومعنى البيت والله لا يبقى على تصرف الايام بمعنى مرورها فى الدنيا شئ وسالما من الآفات التى تقع فى الدهر حتى هذا الوعل الذى يعتصم بشواهق الجبل لا يبقى له مايرعاه ومايشربه فهو تعجب قد يستعمل اللام للصيرورة نحو لزم الشر للشقاوة و قال الله تعالى فَالْتَقَطَهُ اٰلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُوْنَ لَهُمْ عَدُوًّا وَّحَزَنًا ويسمى هذه اللام لام العاقبة وقد يجئ بمعنى فى كقوله تعالى وَنَضَعُ الْمَوَازِيْنَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ و بمعنى عند كهذه الآيات لانه قيل المعنى عند يوم القيامة و بمعنى الى كقوله تعالى كُلٌّ يَّجْرِىْ لِاَجَلٍ مُّسَمًّى وَالْحَمْدُ لِلّٰهِ الَّذِىْ هَدٰنَا لِهٰذَا و بمعنى بعد كقوله تعالى اَقِمِ الصَّلٰوةَ لِدُلُوْكِ الشَّمْسِ اى بعد زوالها و بمعنى مع كقوله تعالى فَلَمَّا اَسْلَمَا وَتَلَّهٗ لِلْجَبِيْنِ و بمعنى من كقول الجرير ع نحن لكم يوم القيامة افضل × اى منكم و بمعنى الفاء كقوله تعالى ءَاِذَا مَا مِتُّ لَسَوْفَ اُخْرَجُ حَيًّا اى فسوف و بمعنى ان كقوله تعالى وَمَا اُمِرُوْا اِلَّا لِيَعْبُدُوا اللّٰهَ اى ان يعبدوا الله و رب للتقليل اى لانشاء تقليل افراد ما دخلت عليه فى الاصل كما ان كم الخبرية للتكثير اى لانشاء تكثير افراد ما دخلت عليه لان رب كثيرا ما يستعمل للتكثير وان لم يستعمل كم الخبرية للتقليل فى نظير رب فيما ذكر قد فانها فى المضارع للتقليل ثم استعملت للتكثير فى مقام المدح كقوله تعالى قَدْ يَعْلَمُ اللّٰهُ الَّذِيْنَ يَتَسَلَّلُوْنَ مِنْكُمْ لِوَاذًا و ذهب الاخفش الى ان رب اسم وهو مختار

صاحب المفتاح ویستحق ای رُبّ صدر الکلام لما فیہا من الانشاء کما ان کم الخبریۃ یستحق ذلک ولا تدخل ای رُبّ الا علی نکرۃ موصوفۃ لان مجرورہا فی معنی التمیز عنہا لانہا للتقلیل کما ان کم للتکثیر ففیہ شائبۃ العلۃ الطالب للتمیز وھو لا یکون الا نکرۃ نحو رُبّ رجل لقیتہ او مضمر مبہم بان لیس لہ معاد معنی مفرد مذکر ابدًا ای وان کان التمیز مثنیً او مجموعًا او مؤنثًا ممیز بنکرۃ منصوبۃ علی التمیز لان المضمر لما کان مبہما احتاج الی التمیز نحو ربہ رجلاً فی المفرد وربہ رجلین فی المثنی وربہ رجالا فی الجمع وربہ امرأۃ کذلک تقول ربہ امرأتین فی المثنی وربہ نساء فی الجمع لکون المضمر عائد الی شئ فی الذھن لا الی شئ سبق ذکرہ لیجب المطابقۃ وھذا عند البصریین وعند الکوفیین یجب المطابقۃ ای مطابقۃ المضمر التمیز فی الافراد والتثنیۃ والجمع والتذکیر والتانیث فیقولون نحو ربہ رجلا وربہما رجلین وربہم رجالا وربہا امرأۃ وربہما امرأتین وربہن نساءً و قد تلحقہا ای ربّ ما الکافۃ ای المانعۃ عن العمل ولا یجوز ان یکتب الا موصولۃ بخلاف غیرہا من اقسام ما الاسمیۃ فانہا لا تکتب الا مفصولۃ فتدخل ربّ بعد لحوق ما الکافۃ بہا علی الجملۃ اما فعلیۃ نحو ربما قام زید واما اسمیۃ نحو ربما زید قائم ولا بد لہا ای لربّ من فعل ماض تعلقت بہ ولو کانت مکفوفۃ بما وانما وجب ان یکون لہا فعل ماض لان ربّ للتقلیل ای لتقلیل المحقق لواقع وھو ای ذلک التقلیل لا یتحقق ای یحصل الا بہ ای بالفعل الماضی واما قولہ تعالیٰ رُبَمَا یَوَدُّ الَّذِیْنَ کَفَرُوْا لَوْ کَانُوْا مُسْلِمِیْنَ فہو کالماضی لصدق المعابہ وتحققہ فہو اذن بمنزلۃ الموجود المتحقق فیکون یود بمعنی ودّ ویؤیدہ قولہ تعالیٰ فَسَوْفَ یَعْلَمُوْنَ اِذِ الْاَغْلَالُ فِیْ اَعْنَاقِہِمْ حیث جاء باذ وھو للماضی وجمع بینہ وبین سوف التی ھی للاستقبال لکونہ بمنزلۃ الموجود لتعریبہ من التریب ویحذف ذلک الفعل ای الفعل الماضی الذی تعلقت بہ ربّ غالبًا ای حذفًا غالبًا او زمانًا غالبًا او فی الغالب کقولک رُبّ رجل اکرمنی فی جواب من قال ھل لقیت من اکرمک ای رُبّ رجل اکرمنی لقیتہ فاکرمنی صفۃ لرجل لما تقرر من ان مجرورہا لا بد لہ من صفۃ و لقیتہ فعلہا ای فعل ربّ وھو لقیتہ محذوف وانما حذف فعلہا بقرینۃ السؤال لانہا کثیرًا ما

تقع جواباً لسوال مذکوراً ومقدّر لحصول العلم به لان الجار والمجرور يدلّ على الفعل العام وهو حصل او كان وانّما قال غالباً لانّه قد يجئ فعلها ظاهراً نحو ربّ رجل اكرمني لقيته وثامنها واو ربّ التي تكون بمعنى رُبّ وفي حكمها ولهذا تستحق صدر الكلام كما اشار اليه بقوله وهي اي واو ربّ الواو التي يبدأ بها في اول الكلام ولا تدخل الّا على مظهر نكرة موصوفة وتحتاج الى فعل ماض يحذف غالباً وانّما لم يقل واو ربّ في حكمها للتنبيه على انها ليست لحقوق ربّ الكلام بالواو فيصح دخولها على الجملة كقول الشاعر

شعر و بلدة ليس بها انيس الّا اليعافير والّا العيس اي ربّ بلدة والبلدة كل جزء من الارض مستحيز عامراً وعامراً والانيس المؤانس وكل ما يوانس به واليعافير جمع يعفور وهو ولد الظبي بلون التراب بضم الياء الخشف ولده والعيس بالكسر جمع عيسا وهي الابل الابيض التي يخالط بياضها شئ من الصفرة وتاسعها واو القسم وهي تختص بالظاهر اي بالاسم الظاهر فلا تدخل المضمر ثم الظاهر سواء كان اسم الله نحو والله او غيره نحو والرّحمن لافعلنّ واذا كان واو القسم مختصة بالظاهر فلا يقال وَكَ لافعلن كذا حطّاً لدرجتها عن درجة الاصل وهو الباء حيث خصصوها بالحذف القسم فانها تختار والمظهر لاصالته وعاشرها تاء القسم وهي مختصة باسم الله وحده اي دون غيره من الاسماء الظاهرة والمضمرة واضافة الاسم الى الله تعالى من قبيل اضافة العام الى الخاص ولو قال بلفظ الله وحده لكان اوضح واذا كان كذلك فلا يقال تالرحمن وذلك لانهم لمّا ابدلوا التاء عن الواو ارادوا حطّ درجتها من الواو فخصصوها باسم واحد وعيّنوا اسم الله تعالى لذلك لانه اكثر مجيئاً في القسم من غيره واجاز الاخفش دخول تاء القسم على غير اسم الله تعالى مستدلاً بقول العرب نحو تربّ الكعبة والجمهور حكموا بشذوذه ولمّا اختار المصنف رحمه الله تعالى قول الجمهور قال وقولهم اي قول العرب الذي استدل به الاخفش تربّ الكعبة شاذّ لايقاس عليه غيره والحادي عشر باء القسم وهي تدخل على الظاهر سواء كان اسم الله او غيره والمضمر اي تدخل على المضمر نحو بالله وبالرحمن وبه وبك لكون الباء اصلاً في باب القسم ولابدّ للقسم من الجواب وهو اي ذلك الجواب جملة تسمى المقسم عليها الجملة الفعلية صفة جملة فان كانت اي تلك الجملة الواقعة جواب القسم جملة

موجبة ای مثبتة یجب دخول اللام فی الجملة الاسمیة والجملة الفعلیة منها نحو واللہ
لزید قائم نظیر الجملة الاسمیة الموجبة و واللہ لافعلن کذا نظیر الجملة الفعلیة
الموجبة ومنه قوله تعالی تاللہ لاکیدن اصنامکم و دخول اِنّ فی الاسمیة ای
ویجب دخول اِنّ المکسورة فی الجملة الاسمیة الموجبة دون الفعلیة الموجبة نحو
واللہ اِنّ زیدًا القائم ومنه قوله تعالی اِنّ سعیکم لشتّٰی فی جواب وَالَّیْلِ اِذَا یَغْشٰی
وان کانت ای تلک الجملة الواقعة جوابًا للقسم جملة منفیة یجب دخول ما ولا فیهما اسمیة
کانت الجملة او فعلیة نحو واللہ ما زید بقائم نظیر للجملة الاسمیة النافیة بما و واللہ
لا یقوم زید نظیر للجملة الفعلیة المنفیة بلا وانما وجبت فی الجملة المقسم علیها
احد الاشیاء الاربعة المذکورة للربط بین الجملتین والمقسم علیها لاستقلال کل واحد
منهما بدون الاخری واعلم انه ای الشان قد یحذف حرف النفی من جواب القسم
لزوال اللبس ای عند عدم التباس المنفی بالمثبت کقوله تعالی تاللہ تفتؤ تذکر
یوسف ای لا تفتؤ لان المضارع المثبت لا بدّ له من ان یقترن باللام وهو ههنا منتفٍ
فعلم انه منفی وحرف النفی عنه محذوف ویحذف جواب القسم ان تقدم علی القسم
ما یدل علیه ای جواب القسم نحو زیدٌ قائمٌ واللہِ ونحو قام زیدٌ واللہِ
تقدیر الاول واللہِ لزیدٌ قائمٌ وتقدیر الثانی واللہِ لقام زیدٌ او توسط ای القسم بین جزئی
الجملة القسمیة نحو زید واللہ قائم وقام واللہ زیدٌ تقدیر الاول واللہ لزید قائم وتقدیر
الثانی واللہ لقام زید وانما حذف جواب القسم فی هاتین الصورتین لانه لما تقدم
علی القسم ما یدل علیه هو جوابه فی المعنی او توسط القسم بین جزئی ما هو جوابه فی
المعنی استغنی عن الاعادة و الثانی عشر عن وهی للمجاوزة ای لمجاوزة شیٔ وتعدیته
من شیٔ اخر وهو اما حقیقی کرمیت السهم عن القوس الی الصید او غیر حقیقی
کاطعمته عن الجوع وکسوته عن العری والثالث عشر علی للاستعلاء ای استعلاء شیٔ
علی شیٔ وهو اما حقیقی نحو زید علی السطح او حکمی نحو فلان علینا امیر وعلیه دین وقد یکون
عن وعلی اسمین اذا دخلت علیهما ای علی عن وعلی کلمة من الجارة فحینئذ یکون عن بمعنی
الجانب وعلی بمعنی الفوق کما تقول جلست من عن یمینه ای من جانب یمینه ومنه قوله
ع من عن یمینی مرة وامامی ونزلت من علی الفرس ای من فوق الفرس ومنه قوله ع

له واخره ع تصل وعن قیض ببیداء مجهل ١٢ مولوی غلام رسول مرحوم

غدت من عليه بعد ما تم ظمؤها فيكون ان اسمين بدليل دخول من عليهما وقد يجئ
عن للتعهد كقوله تعالى يوما لا تجزي نفس شيئا وللاستعلاء كقولهم بخل عنه
ورضي قاله المالكي وللاستعانة كقولهم رميت السهم عن القوس وجاء للتعليل
كقوله تعالى وما كان استغفار ابراهيم لابيه الا عن موعدة اي لموعدة ويجئ بمعنى
بعد كقوله تعالى لتركبن طبقا عن طبق اي بعد طبق وبمعنى في كقولك لا يكون عن
ذلك لام والثاني اي فيه لان الاولى بعد النفي بينا في ذكر عن وقد يجئ على للمصاحبة كقوله
تعالى الحمد لله الذي وهب لي على الكبر وللتعليل كقوله تعالى ولتكبروا الله على ما هداكم
وللظرفية كقوله تعالى على ملك سليمان وكقوله تعالى الا على ازواجهم وبمعنى
الباء نحو قوله تعالى حقيق على ان لا اقول على الله الا الحق وللزيادة كقوله صلى الله
عليه وآله واصحابه وسلم من حلف بعين فنسي غيرها خيرا منها على يمينه والرابع.
عشر الكاف للتشبيه نحو زيد كعمرو ولا بد للتشبيه من اربعة اشياء المشبه وهو
زيد والمشبه به وهو عمرو ووجه التشبيه وهو المناسبة بينهما واداة التشبيه وهو الكاف وقد
زائدة كقوله تعالى ليس كمثله شيء اي ليس مثله شيء على احد الوجوه وانما قلنا ذلك
لان لهذا الكلام وجهين آخرين سوى زيادة الكاف احدهما ما لا زيادة فيه للكاف بل
الزائدة هو مثل وكان وجهه ان الحكم بزيادة الكاف هو الحكم بزيادة قبل الحاجة بخلاف
الحكم بزيادة مثل ورجح الوجه الاول وهو زيادة الكاف بان الحكم بزيادة الحرف اقرب من
زيادة الاسم لاسيما اذا كانت الحرف حرفا واحدا ويوجه ايضا ان الحكم بزيادة المثل يوجب دخول
الكاف على الضمير في التقدير وهو مختص بالظاهر والثاني وهو ما لا زيادة فيه بشيء وهو ان
نفي مثل المثل كناية عن نفي المثل اذ لو وجد المثل لكان للمثل مثل وهو الله تعالى اذ
المماثلة من الجانبين وهذا وجه تلقاه الفحول بالقبول ورجحوه بان الكناية ابلغ من التصريح
وعدم الزيادة احق بالترجيح وقد تكون اي الكاف اسما اذا دخل عليها حرف الجر كقول
الشاعر يضحكن عن كالبرد المنهم اي يضحكن عن اسنان مثل البرد الذائب
للطافة والبرد حب الغمام والانهمار الذوب شبه ثغرهن اللاتي يعلوها
البريق بحبات الغمام الذائبات قال المالكي ويجئ الكاف للتعليل كقوله تعالى واذكروه
كما هداكم وقال الفراء وقد يجئ بمعنى على كقول بعض العرب كخير في جواب من قال كيف

يلقى

له تفصيله في المغني

ع اي الوجه الثاني سوى زيادة الكاف

ع قوله ع

ع ثلاث

كتعاج جتر ١٢ مولوي غلام رسول مرحوم

اصبحت ای اصبحت علی خیر والخامس عشر مذ والسادس عشر منذ للزمان اما فی الابتداء
ای لابتداء والغایۃ فی الماضی ای فی الزمان الماضی کما تقول فی شهر شعبان ما رأیته
من شهر رجب ای انتفاء رؤیتی ایاه من شهر رجب او للظرفیۃ ای بمعنی فی فی الحاضر
ای فی زمان الحال نحو ما رأیته من شهرنا ومن یومنا ای فی شهرنا وفی یومنا ای انتفاء
رؤیتی ایاه فیهما ولا یجوز دخولهما علی المستقبل لانهما وضعا للماضی والحال و
قال الحدیثی ان ارید بمدخولهما ای مدخول مذ ومنذ الجار تبین ابتداء الزمان
الماضی وانتهاؤه وهو ما انت فیه فتکونان للابتداء وان ارید بمدخولهما الزمان
الحاضر من غیر تعرض للابتداء والانتهاء تکونان للظرفیۃ بمعنی فی والسابع
عشر خلا والثامن عشر حاشا والتاسع عشر عدا للاستثناء ای هذه الثلاثۃ فیها
معنی الاستثناء اذا جررت بها ما بعدها تکون حرف جر ولهذا عددها منها نحو جاءنی القوم
خلا زید وحاشا عمرو وعدا بکر واذا نصبت بها ما بعدها تکون افعالا فهذه الثلاثۃ
قد تکون حروفا وقد تکون افعالا والخمسۃ التی قبلها قد تکون حروفا وقد تکون اسما و
اما احد عشر التی قبل تلک الخمسۃ فلا تکون الا حروفا ثم لما فرغ عن بیان حروف
الجر شرع فی بیان حروف المشبهۃ بالفعل فقال **فصل الحروف المشبهۃ**
بالفعل ستۃ انما سمیت بهذا الاسم لمشابهتها بالفعل المتعدی من حیث انها
تقتضی الاسمین کما یقتضی الفعل المتعدی الفاعل والمفعول ومن حیث انها
تنقسم الی ثلاثیۃ ورباعیۃ کالفعل ومن حیث انها بنیت علی الفتح مثل انّ وانّ الی آخرها
ای الی آخر هذه الحروف التی عرفت فی المرفوعات وهذه الحروف تدخل علی الجملۃ الاسمیۃ
ای علی المبتدأ والخبر وتنصب الاسم وترفع الخبر کما عرفت فی ما مر نحو انّ زیدا قائم فتنصب
انّ زیدا بانه اسمها وترفع قائما بانه خبرها وقد تلحقها ای هذه الحروف ما الکافۃ
ما هذه موصولۃ ههنا واذا لحقت بهذه الحروف ما الکافۃ فتکفها ای تمنعها عن العمل
ای من عمل تلک الحروف فیما بعدها علی الافصح والاصح لان ما الکافۃ اخرجت هذه
الحروف من نوع مشابهتها بالفعل وهو اقتضاؤها الاسمین ولانها وقعت فاصلۃ فتضعف
عن العمل وانما قلنا علی الافصح لان هذه الحروف عند لحوق ما الکافۃ بها قد تعمل علی
لغۃ غیر فصیحۃ کما جاء فی بعض الاشعار وانما قلنا علی الاصح لان بعضهم جعل

الحروف المشبهۃ بالفعل

ما الکافۃ اسماً کضمیر الشان اسماً لهذه الحروف والجملۃ التی بعدها خبرًا لکنّه غیر صحیح والاصح انها حرف زائد فلو قال فتکفّها عن العمل علی الافصح والاصح لکان انفع ثم الغرض عن الحاق ما الکافۃ بهذه الحروف الحصر والتاکید فی انما وافادۃ معناها فی الجملتین الاسمیۃ والفعلیۃ فی البواقی وحینئذ ای حین اذا تلحقها ما الکافۃ تدخل هذه الحروف علی الافعال لان ما الکافۃ تمنعها عن العمل فی عن وجوب دخولها علی الاسم تقول انما قد قام زید قال اللّٰه تعالی اِنَّمَا حَرَّمَ عَلَیْکُمُ الْمَیْتَۃَ ثم شرع فی بیان احوال کل واحد من الحروف الستۃ واشار الی التفرقۃ بین انّ المکسورۃ والمفتوحۃ فقال واعلم انّ اِنّ مکسورۃ الهمزۃ لا تغیر معنی الجملۃ بل تؤکدها ای تقررها وتانیث الضمیر اما لعوده الی الجملۃ او الی معنی باعتبار المضاف الیہ فانک اذا قلت اِنّ زیدًا قائمٌ اَفَدْتَ بہ ما افدت بقولک زید قائم مع زیادۃ التاکید فی المبالغۃ وانّ مفتوحۃ الهمزۃ مع ما بعدها ای ما بعد انّ المفتوحۃ من الاسم والخبر بیان لما فی حکم المفرد حیث لا یشتمل علی اسناد تام یصح السکوت علیہ وطریقۃ جعل الجملۃ التی بعدها فی حکم المفرد ان یجعل مصدر الخبر مضافا الی الاسم فتقول بلغنی انّ زیدًا قائم ای بلغنی قیام زید او یجعل مصدر الخبر مضافا الی الاسم فتقول بلغنی انّ زیدًا ان تعلم یکرمک ای بلغنی اکرام زید عند تعلیمک ایاہ او یجعل مصدر الخبر مضافا الی ما یضاف الی الاسم اذا کان ما یضاف الیہ متعلقا لہ فتقول فی بلغنی انّ زیدًا اخوہ منطلق بلغنی انطلاق اخ زید فان مصدر الخبر اضیف الی الاخ المضاف الی الاسم وذلک الاخ متعلق بزید ولذلک ای و لاجل انّ انّ مکسورۃ الهمزۃ لا تغیر معنی الجملۃ بل تؤکدها وانّ انّ مفتوحۃ الهمزۃ مع ما بعدها من الاسم والخبر فی حکم المفرد یجب الکسر ای کسر همزۃ مادۃ انّ اذا کان ما کتب بصورۃ انّ فی ابتداء الکلام لکونہ موضع الجملۃ نحو انّ زیدًا قائم قال اللّٰه تعالی انّ اللّٰهَ غَفُورٌ رَّحِیمٌ ویجب الکسر ایضاً اذا کان بعد القول وما یشتق منہ لان مقول القول لا یکون الا جملۃ والمراد بالقول ههنا ما یحکی بہ لا القول بمعنی الاعتقاد فانہ فی حکم العلم والظن کقولہ تعالی قَالَ اِنَّہٗ یَقُوْلُ اِنَّهَا بَقَرَۃٌ ویجب الکسر ایضاً اذا کان بعد الموصول نحو ما رأیت الذی انہ فی المساجد لان صلۃ الموصول یکون جملۃ البتۃ ویجب الکسر ایضاً اذا کان فی خبرها ای فی خبر صورۃ انّ اللام نحو انّ زیدًا لقائم لان اللام

لتأکید معنی الجملۃ اعلم ان المصنف رحمۃ اللہ تعالیٰ ذکر للکسر اربعۃ مواضع ولیس الکسر مخصوصاً بل یکسر اذا کان فی اول جملۃ وقعت جزاءً او حالاً او جواب قسم واذا کان بعد حتی للابتداء والا واما للتنبیہ واذا وقعت فی محل القطع عن الکلام السابق کقولہ تعالیٰ فلا یحزنک قولہم انا نعلم ما یسرون وما یعلنون وکذا بعد اذ قال صاحب الھادی وبعد حیث یضاف الی الجملۃ ثم قال ولا یبعد فتحھا عند من اضاف حیث الی المفرد وکذا یکسر بعد الامر و بعد النہی وکذا بعد ثم وکذا بعد کلا وکذا بعد الدعاء کقولہ تعالیٰ ربنا اننا سمعنا منادیا و بعد النداء و یجب الفتح ای فتح ھمزۃ مادۃ ان حیث یقع مع اسمھا و خبرھا فاعلاً نحو بلغنی ان زیداً عالم و حیث یقع مفعولاً نحو کرھت انک قائم و حیث یقع مبتدأ نحو عندی انک قائم و حیث یقع مضافاً الیہ نحو عجبت من طول ان بکراً واقف و حیث یقع مجروراً نحو عجبت من ان بکراً واقف وانما وجب الفتح فی ھذہ الصورۃ لان کل واحد من الفاعل والمفعول و المبتداء والمضاف الیہ لا یکون الا مفرداً ولا یشکل بما اذا کان المضاف الیہ جملۃ مثل اکتب حیث انک جالس لان الاصل فی المضاف الیہ ان یکون مفرداً فاعتبر الاصل فی حیث و یجب الفتح حیث تقع بعد لو نحو لو انک عندنا لاکرمتک لان ما بعد لو فاعل لان و مدخول لو لا یکون الا فعلاً حقیقۃً او تقدیراً لکونہ حرف الشرط والفاعل یجب ان یکون مفرداً او حیث تقع بعد لولا نحو لولا انہ حاضر لغاب زید لان ما بعد لولا الابتدائیۃ مبتدأ محذوف الخبر والمبتدأ یجب ان یکون مفرداً اعلم ان المصنف رح ذکر للفتح ستۃ مواضع ولیس الفتح مخصوصاً بھا بل تفتح حیث تقع خبراً للمبتدأ نحو العجب ان الضرب ضرب عمرو لان اصل الخبر ان یکون مفرداً وکذا تفتح حیث تقع بعد لولا التحضیضیۃ لان ما بعدھا فاعل او مفعول لان لولا ھذہ یجب ان یکون مدخولھا فعلاً لفظاً او تقدیراً نحو لولا زید قائم وکذا اذا تقع بعد حرف الجر نحو جئتک لانک کریم و بعد حتی العاطفۃ والجارۃ وکذا تفتح اذا کانت معطوفۃ علی اسم ان المکسورۃ کقولہ تعالیٰ ان لک ان لا تجوع فیھا ولا تعری وانک لا تظمؤ فیھا ولا تضحی وکذا بعد مذ ومنذ وکذا اذا ابدلت من الاسم کقولہ تعالیٰ واذ یعدکم اللہ احدی الطائفتین انھا لکم وکذا بعد القول

الامتناعیہ

اذا کان بمعنی الظن نحو القول ان زیدًا منطلق کما تقول الظن ان زیدًا منطلق وکذا
اذا وقعت بعد علمت واخواتہ ویجوز العطف معطوف علی قولہ ویجب الکسر لذ لک
یعنی ولاجل ان المکسورۃ لاتغیر معنی الجملۃ بل تؤکدھا وان المفتوحۃ مع مابعدھا فی حکم
المفرد علی اسم ان المکسورۃ دون المفتوحۃ بالرفع والنصب باعتبار المحل واللفظ ای باعتبار
محل اسم ان فان اسمہا المنصوب فی اللفظ مرفوعًا باعتبار المحل فیجوز العطف علی اسمہا بالرفع
اعتبارًا للمحل علی تقدیر عدمہما ویشترط فی العطف علی المحل مضی الخبر لفظًا نحو ان زیدًا
قائم وعمرو وتقدیرا نحو ان زیدًا وعمرو قائم اذ التقدیر ان زیدًا قائم وعمرو وقائم وانما اشترط
مضی الخبر لانہ لو عطف علی محل اسم ان قبل مضی الخبر وقیل ان زیدًا وعمرو ذاھبان
لکان مؤدیًا الی کون الشیء الواحد معمولًا لعاملین مختلفین اذ ذاھبان من حیث انہ خبر
عن زید معمول لان ومن حیث انہ خبر عن عمرو معمول للابتداء وھو غیر جائز
والکوفیون لم یشترطوا مضی الخبر بل جوزوا العطف علی المحل مطلقًا وباعتبار
لفظ اسم ان فان لفظہ منصوب لانہا موجودۃ لفظًا فیجوز العطف علی اسمہا بالنصب
باعتبار اللفظ ثم المکسورۃ اعم من ان یکون لفظا او حکمًا لئلا یشکل بما وقع بعد
العلم فانہا وان کانت مفتوحۃ لفظا فہی مکسورۃ حکمًا لسدھا مسد
الجزئین حیث قامت مقام مفعولی جزئی العلم فیجوز العطف علی محلہ کالمکسورۃ
لفظا نحو علمت ان زیدًا قائم وعمرو ومثل ان زیدًا قائم وعمرو فان قولہ عمرو
یجوز عطفہ بالرفع علی محل اسم ان المکسورۃ ونصبہ بالعطف علی لفظہ
ویجوز رفع عمرو علی ان یعطف علی الضمیر فی الخبر اذا اکد قبلہ او بینہما
بلا ضعف وبلا تاکید وفصل مع ضعف او علی الابتداء وخبرہ محذوف ومنہم
من قال ان المفتوحۃ کالمکسورۃ فی جواز العطف علی اسمہا مطلقا ولم یجوز السیرافی
العطف علی اسم ان المفتوحۃ اصلا ثم اعلم ان لکن مثل ان المکسورۃ فی جواز
العطف علی محل اسمہا بعد مضی الخبر لفظا او تقدیرا نحو ما خرج زید لکن
بکرًا خارج وعمرو لانہا موضوعۃ للاستدراک وھو غیر منافی لمعنی الابتداء کما
لا ینافیہ التاکید خلافا لبعض النحاۃ واما سائر الحروف المشبہۃ بالفعل
فلا یجوز العطف علی محل اسمہا لزوال الابتداء بدخولہا خلافا للفراء ویجوز العطف فی جمیع

على الضمير المرفوع المستتر في الخبر على التاكيد والفصل وامّا سائر التوابع فيما سوى البدل كالمعطوف عند الجرمي والزجاج والفراء وسكت غيرهم عنها وكلهم عن البدل ايضًا والجواز على القياس واعلم ان انّ المكسورة دون المفتوحة يجوز دخول اللام اى لام الابتداء على خبرها اى خبر انّ المكسورة لان لام الابتداء انما تدخل لتاكيد الجملة والمكسورة مع اسمها وخبرها جملة بخلاف المفتوحة لكونها بمعنى المفرد نحو انّ زيدًا لقائم وقد يتكرر اللام في الخبر والمتعلق نحو انّ زيدًا لفي القلب لراغب وهو قليل وتدخل على انّ اذا قلبت همزتها هاءً نحو لهنّك زيد وقد تخفف انّ المكسورة لثقل التشديد وكثرة الاستعمال ويلزمها اى ان المكسورة اللام اى دخول اللام على خبرها بعد تخفيفها سواء كانت عاملة او لا امّا في صورة الاهمال فللفرق بين المخففة والنافية في مثل ان زيد لقائم باللام وان زيد قائم بغير اللام وامّا في صورة الاعمال فلاطراد الباب في ذهب جمهور النحاة الى ان اللام في صورة الاعمال غير لازم لان الفرق حاصلة بالعمل فلا حاجة الى اللام وذهب ابن مالك رح الى انها لازمة عند الاعمال اذا خيف اللبس كما في الاسم المبني والمقصور ثم اختلف في اللام فذهب جماعة الى انها لام الابتداء وذهب ابو على ومن تابعه الى انها ليست بلام الابتداء والا لوجب التعليق في علمت زيدًا لقائم واجيب بان التعليق انما يجب اذا دخلت اللام على المفعول الاول وههنا دخلت على المفعول الثاني كقوله تعالى وَإِنْ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ بتخفيف ان والتنوين في كلًّا بدل من المضاف اليه واللام في المخففة هي لام الخبر وكلمة ما زيدت لتفرق بين لامات ولام ليوفينهم وهو جواب قسم محذوف والمعنى انّ كلهم اى جميع المختلفين في الكتاب والله ليوفينهم وهذا على قراءة اهل مكة ونافع وعند بعض القراء ان في الاية مشددة وليست بمخففة وحينئذٍ اى حين اذا تخففت ان المكسورة يجوز الغاؤها اى ابطال عملها وهو الغالب لانه لغي المشابهة اللفظية بالفعل وهي كونها ثلاثية مفتوحة كقوله تعالى وَإِنْ كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ بتخفيف ان ورفع كل فهي ملغاة باللام لا محالة ولما مخففة على ان كلمة ما زيدت للتاكيد وذهب بعض القراء الى انّ ما هذه نافية ولما مشددة بمعنى

الاول التنوین فی کل عوض عن المضاف الیہ والمعنی ان کلھم ای الکفرین لمجموعون
یوم القیامۃ محضرون عندنا للحساب ویجوز اعمالھا ایضا علی ما ھو الاصل کقولہ تعالی وَ
اِنْ کُلًّا لَّمَّا بتخفیف ان ونصب کل ولما کان الغاؤھا غالبا صرح بہ وقال ویجوز الغاؤھا
ولم یصرح باعمالھا حیث لم یقل ویجوز اعمالھا بل اشار الیہ فی ضمن جواز الالغاء والکوفیون
یوجبون الالغاء والایۃ حجۃ علیھم ویجوز دخولھا عطف علی قولہ وحینئذ یجوز
الغاؤھا ای حین اذا خففت ان المکسورۃ یجوز دخولھا علی الافعال التی دخلت علی المبتدأ
والخبر نحو باب کان یکون وباب علمت نحو قولہ تعالی وَاِنْ کُنْتَ مِنْ قَبْلِہٖ لَمِنَ الضَّآلِّیْنَ و
وَاِنْ نَّظُنُّكَ لَمِنَ الْکٰذِبِیْنَ وانما جاز دخولھا علی ھذہ الافعال لجواز الغائھا
ولحصول تاکید الجملۃ الاسمیۃ التی ھو مقتضاھا واصلھا حینئذ
ولذلک خص دخولھا بھذہ الافعال وکذلک ای مثل ان المکسورۃ قد تخفف ان المفتوحۃ
وحینئذ ای حین اذا تخفف ان المفتوحۃ یجب اعمالھا ای اعمال المفتوحۃ فی ضمیر شان
مقدر اذ لو لم یقدر لوالعملھا ضمیر شان مقدر ولم یجد وعاملۃ فی الظاھر لنرم
مزیۃ المکسورۃ التی ھی اضعف تشبیھا بالفعل علی المفتوحۃ التی ھی اقوی منھا فی ذلک
کقولنا اشھد ان لا الہ الا اللہ واذا وجب اعمال ان المفتوحۃ المخففۃ فی ضمیر شان
مقدر فتدخل علی الجملۃ اسمیۃ کانت نحو بلغنی ان زید قائم قال اللہ تعالی اِنِ الْحَمْدُ لِلّٰہِ
رَبِّ الْعٰلَمِیْنَ او فعلیۃ سواء کان فعلھا من الافعال الداخلۃ علی المبتدأ والخبر اولا نحو
بلغنی ان قد قام زید وان قد علمت زیدا او ان قد قام زید ویجب دخول السین او سوف
او قد او حرف النفی علی الفعل ای علی الفعل الذی تدخل علیہ ان المفتوحۃ المخففۃ نظیر
السین کقولہ تعالی عَلِمَ اَنْ سَیَکُوْنُ مِنْکُمْ مَّرْضٰی ونظیر سوف کقول شعر
وَاعْلَمْ فَعِلْمُ الْمَرْءِ یَنْفَعُہٗ   اَنْ سَوْفَ یَاْتِیْ کُلُّ مَا قُدِرَا
ونظیر قد قولہ تعالی لِیَعْلَمَ اَنْ قَدْ اَبْلَغُوْا ونظیر حرف النفی قولہ تعالی اَفَلَا یَرَوْنَ اَنْ لَّا یَرْجِعُ
اِلَیْھِمْ وقولہ تعالی اَیَحْسَبُ اَنْ لَّمْ یَرَہٗ اَحَدٌ وکقولک علمت ان ما خرج زید علمت ان لن یخرج
زید ثم اشار الوجہ ترکیب ان المفتوحۃ المخففۃ بقولہ والضمیر ای ضمیر الشان المستتر ای المقدر
اسم ان المفتوحۃ المخففۃ والجملۃ الواقعۃ بعدھا خبرھا ای خبر ان وانما وجب دخول حد ھذہ
الحروف الاربعۃ علی الفعل الذی تدخل علیہ ان ھذہ لیکون عوضا عما زال عنھا من احدی

ولم یجد وھا
لم ؟ ان اللہ علیم
اعلم ومن یعلم ؟ ثم
ان سوف یاتی اعلم
مقام مفعول اعلم
وعلم المرء ینفعہ جملۃ
معترضۃ والفعل واعلم
اذ کل ما قدر علیہ
القدر من الخیر والشر
فلا بد لا محالۃ ؟
فعلم السین وسوف و
ای السین اقرب وقوعا
عندا ؟
مرحوم

نونها ولیفرق احدی الثلثة الاول بینها وبین ان المصدریة فی الموجب واما النفی فیفرق
بینهما من حیث المعنی لانه وان عنی بحرف النفی الاستقبال فهی المخففة اذ لا یجوز
الاجتماع بین حروف الاستقبال والا فهی المصدریة من حیث اللفظ
لانه ان کان المنفی منصوبا فهی المصدریة والا فهی المخففة وانما اختیرت هذه الحروف
للعوض والفرق لاختصاصها بالافعال فلما زال عن ان وجه مشابهتها بالفعل عوض عنه
ما کان مختصا به والمراد بالفعل المذکور الفعل المتصرف لان الفعل الجامد لا یجب دخول
احدی الحروف المذکورة علیه کقوله تعالی وان لیس للانسان الا ما سعی وقوله تعالی عسی
ان یکون قد اقترب اجلهم لعدم الحاجة الی الفرق حینئذ لان ان المصدریة لا تدخل
علی الفعل الجامد وانما قال علی الفعل لان المفتوحة المخففة اذا دخلت علی الاسم
لا یجب دخول احدی الحروف علیه لانها لا تلتبس ح بان المصدریة لانها لا تدخل الا علی
الفعل ولا تحتاج الی التعویض لان التغیر مع الفعل اکثر وهو الحذف و قع
وقوع الفصل بعدها ولیس مع الاسم الا الحذف فلا یحتاج الی الفرق والتعویض مع الاسم
وکان للتشبیه ای لانشاء التشبیه نحو کان زیدا الاسد وقد یجیء کان للشك نحو
کانك تمشی وهو ای لفظ کان مرکب من کاف التشبیه وان المکسورة ای مکسور الهمزة
ونشأ من هذا الکلام سؤال وهو ان الکلمة کان لما لم تکن حرفا برأسها بل کانت مرکبة
من کاف التشبیه وان مکسورة الهمزة ینبغی ان تکسر الهمزة فیها ولم تکسر بل
تفتح فما وجه فتحها اجاب عنه وانما فتحت ای الهمزة فی کان لتقدیم الکاف التی
هی حرف جر فی الاصل وان خرجت عن حکم الجارة علیها ای علی ان وبعد حرف الجر
تفتح همزة مادة ان کما عرفت لان حرف الجر لا تدخل الا علی المفرد فتفتح ههنا رعایة
للصورة وان کان المعنی علی الکسر تقدیره ای تقدیر نحو کان زیدا الاسد واصله
ان زیدا کالاسد ثم قدمت الکاف لیعلم انشاء التشبیه فی اول الامر هذا ما
ذهب الیه الخلیل وهو اختیار المصنف رحمه الله تعالی والجمهور علی انها حرف برأسها
حملا علی نظائرها ولان الاصل عدم الترکیب وهو الصحیح وقد تخفف ای کان
فتلغی ای تهمل عن العمل بعد التخفیف علی الافصح نحو کان زید اسد لزوال بعض
مشابهتها بالفعل ویجوز ان یقدر فیها ضمیر الشان بعد التخفیف کما فی ان المفتوحة

لم ای الفعل المنفی ۱۲ سیدی غفرلہ منہ

المخففة ويجوزان لا يقدر فيها ذلك لعدم ما يوجبه وهو كمال مشابهتها بالفعل و
اعلم ان الفرق بين كأنّ والكاف للتشبيه ثابت من وجهين احدهما ان وجه الشبه
اقوى في الكاف والثاني انّ كأنّ تقتضي صدر الكلام بخلاف الكاف فانها تقع في
وسط الكلام ولكنّ هي كلمة مفردة عند البصريين وقال الكوفيون انها مركبة من
لا وإنّ المكسورة المصدرة بالكاف الزائدة واصلها لا كإنّ
نقلت كسرة الهمزة الى الكاف وحذفت الهمزة للاستدراك وهو دفع توهم نشاء عن
كلام سابق للسامع نحو ما جاءني زيد لكنّ عمرًا قد جاء فان السامع اذا سمع
هذا الكلام يتوهم انه لما لم يجئ زيد لم يجئ عمرو فدفع وهمه بقوله لكنّ عمرًا قد
جاء وهذا انما يكون اذا كان بين زيد وعمرو ملازمة في المجيئ وعدمه ولهذا يتوسط
اي يقع لكنّ بين كلامين متغايرين نفيا واثباتا في المعنى فالمطلوب هو التغاير المعنوي
ولذا اقتصر عليه واما التغاير اللفظي فهو قد يوجد نحو ما جاءني زيد لكنّ عمرًا قد
جاء قال الله تعالى وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو فَضْلٍ عَلَى النَّاسِ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَشْكُرُونَ
وقد لا يوجد نحو غاب زيد لكنّ بكرًا حاضر فانّ فيه ليس تغاير لفظيّ بل هو مقصور
على التغاير المعنوي الذي هو المطلوب وهو الغيبة والحضور وينبغي ان تعرف ان
الكلامين المتغايرين لا يجب ان يتضادّا تضادًّا حقيقيًّا بل يكفي تنافيهما في الجملة كما
في الاية الكريمة فانّ عدم الشكر لا ينافي الفضل بل يناسبه اذ اللائق ان يشكروا ويجوز
معها اي مع لكنّ مشددة كانت او مخففة الواو نحو قام زيد ولكنّ عمرًا قاعد ليفرق
بين لكن هذه وبين لكن للعطف لان دخول حرف العطف عليها لا يجوز ومنهم من
قال لا يجوز معها الواو اذا كانت مخففة لانها تصير حينئذ حرف عطف فلا يجوز دخول
حرف العطف على مثله وقد تخفف اي لكنّ فتلغى عن العمل بعد التخفيف نحو مشى
زيد لكن بكرا عندنا وذلك لانها اذا خففت شابهت بلكن للعطف لفظا و
معنى فاجرت مجراها في الالغاء وذهب الاخفش ويونس الى انه يجوز اعمالها بعد
التخفيف ايضا وعلى هذا لو قال وقد تخفف فتلغى على الاكثر لكان اولى ليكون
اشارة الى هذا الاختلاف وليت للتمنّي اي لانشاء التمنّي وهو طلب حصول شيء على
سبيل المحبة نحو ليت هندًا عندنا وليت ايام الشباب تعود واجاز الفراء ليت

زيدا قائما بنصب الجزئين على تقدير فعل من التمني كما اشار اليه بقوله بمعنى اتمنى او
تمنيت زيدا قائما وهذا الفعل متعد الى مفعولين الجزآن منصوبان على المفعولية
بعد ليت عند الفراء واجازه الكسائي ايضا ولكن بتقدير كان اى ليت زيدا كان قائما
فقائما في هذا المثال منصوب على انه خبر لكان المقدرة عند الكسائي وهذا من مواضع
وجوب حذف كان عنده واجازه المحققون ايضا لكن نصب الجزء الثاني على
الحالية عندهم وهذا من مواضع وجوب حذف عامل الحال عند المحققين فعلم من
هذا انهم اتفقوا على اجازة ليت زيدا قائما لكن اختلفوا في توجيه نصبه ولعل
للترجي اى لتوقع امر مرجو كقوله تعالى لعلكم ترحمون وفيه ترجي للعباد كقول الشافعي شعر
احب الصالحين ولست منهم ＊ لعل الله يرزقني صلاحا ＊ قيل قائله امام المسلمين
ابو حنيفة رحمة الله عليه ولم يبلغ ذلك المصنف رح ولو بلغه لم يرض بهذا التعبير بالشافعي
او امر مخوف كقوله تعالى لعل الساعة تكون قريبا وجاء الجر بها اى بلعل بجعلها
من حروف الجر وفي بعض النسخ وشذ الجر بها نحو لعل زيد قائم بجر زيد فهو اى الجر
بلعل شاذ خارج عن القياس ثم الفرق بين التمني والترجي ان التمني تستعمل في الممكنات وفي
المستحيلات والترجي لا تستعمل الا في الممكنات وفي لعل اى جاء في لعل لغات اخر
احدها عل بدون اللام والثاني عن بدون اللام الاولى لذلك وقلب اللام الثانية
نونا والثالثة ان بقلب العين الفا قال الله تعالى انها اذا جاءت لا يؤمنون اى
لعلها فيمن قرء بالفتح والرابع لأن بثبوت اللام الاولى وقلب العين الفا واللام
الثانية نونا والخامسة لعن بقلب اللام الثانية نونا فقط وعند المبرد اصله
اى لفظ لعل عل بدون اللام الاولى زيدت فيه اى في عل اللام فصار لعل والبواقي
من اللغات المذكورة فرع عليه ثم لما فرغ عن بيان الحروف المشبهة بالفعل شرع
في بيان حروف العطف فقال **فصل** حروف العطف عشرة الواو والفاء وثم و
حتى واو واما بكسر الهمزة وام ولا وبل ولكن المخففة فالاربعة الاول الفاء للتفسير
والاول جمع الاولى وهي من الواو الى حتى للجمع اى الجمع بين المعطوف والمعطوف عليه
فيما حصل للمعطوف عليه من الحكم فالواو للجمع مطلقا اى من غير تقييد بترتيب
اوقران او تراخ او تدرج وانما قدم الواو لاصالتها في باب العطف ولكونها للجمع مطلقا نحو

ما الفرق بين التمني والترجي

كذلك

حروف العطف

جاء نی زید وعمرو ای صدر المجیٔ عنہما سواء کان زید ن المعطوف علیہ متقدمًا فی المجیٔ اوکان عمرو والمعطوف متقدمًا فیہ قال اللہ تعالٰی وادخلوا الباب سجدًا وقولوا حطۃ وفی موضع اخر وقولوا حطۃ وادخلوا الباب سجدًا او الفاء للترتیب بلا مھلۃ ای بلا تراخ بین المعطوف والمعطوف علیہ امّا حقیقۃ نحو قام زید فعمرو وھذا انما یقال اذا کان زید المعطوف علیہ متقدمًا فی القیام علی عمرو المعطوف وکان ھو متاخرًا فیہ عن زید بلا مھلۃ ای مع وصل عادۃ نحو قولہ تعالٰی فخلقنا العلقۃ مضغۃ فخلقنا المضغۃ عظامًا وانزل من السماء ماءً فتصبح الارض مخضرۃ وثم للترتیب بمھلۃ ای بتراخ وبلا وصل نحو دخل زید ثم خالد ای ثم دخل خالد فی الدار وھذا اذا کان زید المعطوف علیہ متقدمًا فی الدخول علی خالد المعطوف وبینھما مھلۃ ای ویکون بین المعطوف والمعطوف علیہ تراخ وقد یجیٔ ثم لمجرد التعظیم نحو قولہ ثم ما ادرٰک ما یوم الدین وثم کلا سوف تعلمون وقد یجیٔ زائدۃ عند الاخفش نحو قولہ تعالٰی ثم تاب علیہم لیتوبوا وقیل انہا بمعنی اللام وحتّٰی کثم ای مثلہ فی الترتیب والمھلۃ الا ان مھلتہا ای مھلۃ حتّٰی اقل من مھلۃ ثم فیکون حتّٰی متوسطًا بین الفاء وثم وشرطہ ای شرط حتّٰی ان یکون معطوفہا ای معطوف حتّٰی داخلًا فی المعطوف علیہ لکونہا للغایۃ اتفق النحاۃ علی ان حتّٰی العاطفۃ یجب ان یکون معطوفہا داخلًا فی المعطوف علیہ حقیقۃ حتّٰی یجر الصباح ولا ینصب فی قولک نمت البارحۃ حتّٰی الصباح قال الرضی ان ما بعد العاطفۃ یجب ان یکون جزءً لما قبلہا او لما دل علیہ ما قبلہا واما الجارۃ فالاکثرون علی تجویز کون ما بعدھا متصلًا باٰخر جزء مما قبلہا نحو نمت البارحۃ حتّٰی الصباح انتہی کلامہ وھذا التصریح یوجب ان یکون ما بعد حتّٰی العاطفۃ جزءً لما قبلہا حقیقۃ ولا یکفیہا الجزئیۃ الاعتباریۃ وبانہ یجوز فی نمت البارحۃ حتّٰی الصباح ان یکون فیہ حتّٰی عاطفۃ ویکون الصباح منصوبًا وانما الخلاف فی جواز جرّہ فجاز عند الجمہور دون السیرافی مع جماعۃ وھی ای حتّٰی تفید قوۃ فی المعطوف نحو مات الناس حتّٰی الانبیاء وقدم الجیش حتّٰی الامیر او تفید ضعفًا فی المعطوف نحو قدم الحاج حتّٰی المشاۃ ای قدم رکبان الحاج حتّٰی رجالہم واو واما وام ثلثتہا ای ثلثۃ ھذہ الحروف مشترکۃ فی کونہا لثبوت الحکم لاحد الامرین او الامور حال کونہما

بانہ وانہ

لا بعینہ ای غیر معین فی علم المتکلم واکتفی المصنف رح باقل مثالا بد منہ فلم یقل وا الامور وکذا فعل فی غیر موضع من ھذا المختصر حیث قال الکلام ما تضمن کلمتین واذا تنازع الفعلان نحو مررت برجل او امرأۃ ای مررت بواحد منہما من غیر تعیین و ھذا فی اوالتی للشک واما التی للتفصیل کما فی التقسیم التی للابہام فانہا للتعیین فی علم المتکلم الا انہ یجوز ان یکون مقصوداً ان یبین المعنی المشترک بین جمیع ھذہ الحروف الثلثۃ بخلاف التفصیل الابہام فانہما لا یجریان فی ام وبہذا سقط ما قیل من انہا جاءت لکل الامرین فی قولہ تعالٰی ولا تطع منہم اٰثماً او کفوراً لانہ علی تقدیر التسلیم کان کلامنا فی المعنی المشترک بین الحروف الثلثۃ فانہ غیر جار فی ام و اما ما اجاب بہ بعضہم من انہا فی الاٰیۃ الکریمۃ مستعملۃ لاحد الامرین علی ما ھو الاصل فیہا والعموم مستفاد من وقوع الاحد المبہم فی سیاق النفی فلا یدفع الاشتباہ لانہا وان کانت واقعۃ لاحد الامرین والعموم لزم من دخول النفی لکنہا لیست لاحد الامرین لا بعینہ فی علم المتکلم وقد یجیٔ او بمعنی الی والا کما مر وبمعنی بل نحو قولہ تعالٰی وارسلنٰہ الی مائۃ الف او یزیدون ثم اشار الی الفرق بین اما و او بعد اشتراکہما فی المعنی بقولہ واما انما یکون حرف عطف اذا تقدمہا ای اما العاطفۃ اما اخری واما یلزم ذلک تنبیہاً من اول الامر علی ثبوت الحکم لاحد الامرین نحو العدد اما زوج واما فرد ویجوز بتقدم اما علی او نحو زید اما کاتب او امی ویجوز ان لا یتقدم اما علی او نحو زید کاتب او امی ثم تقدیم اما علی المعطوف علیہ ودخول الواو علیہ یوھمان انہا لیست بحرف عطف کما ذھب الیہ ابو علی الفارسی والقطع بکونہا للشک مثل او یوجب انہا حرف عطف کما ذھب الیہ الجمہور ثم اشار الی تحقیق معنی ام للفرق بینہا وبین او واما بقولہ وام علی قسمین احدھما متصلۃ وھو ای ام المتصلۃ وتذکیر الضمیر باعتبار ما ذکر او لان تانیث ام غیر حقیقی ما ای حرف یسأل بہا ای بذلک الحرف فالضمیر المجرور راجع الی ما باعتبار المعنی عن تعیین احد الامرین والحال ان السائل بہا یعلم ثبوت احدھما ای احد الامرین حال کونہ مبہماً ای غیر معین فی علمہ بخلاف او واما ای وھذا متلبس بخلاف لفظہما فان السائل بہما ای باو واما لا یعلم ثبوت احدھما ای احد الامرین اصلا لا معیناً ولا مبہماً وتستعمل ای ام المتصلۃ بثلث شرائط الشرط الاول ان یقع قبلہا

مقصود ۲

ای قبل ام المتصلة همزة ای همزة الاستفهام دون هل لان الهمزة عريقة
فی الاستفهام والمراد بالهمزة اعم من ان يكون لفظا نحو ازيد عندك ام عمرو او تقديرا
كقول الشاعر شعر لعمرك ما ادرى وان كنت داريا . بسبع رمين الجمر ام بثمان
رميت
ای ابسبع بخلاف او واما فانه لا يلزم ان يقع قبلهما همزة والشرط الثانی ان يليها ای
المتصلة ای يقع بعدها لفظ مثل ما ای مثل لفظ يلی الهمزة ای يقع بعد الهمزة اعنی اذا كان
بعد الهمزة اسم مفرد فكذلك يكون بعد ام اسم مفرد كما مر من المثال وان كان بعد الهمزة
فعل ای جملة فعلية فكذلك بعدها ای يكون بعد ام فعل نحو اقام زيد ام قعد وكذا اذا
كان بعد الهمزة جملة اسمية فكذلك يكون بعد ام جملة اسمية نحو ازيد عندك ام عمرو
بخلاف او واما فانه لا يلزم فيهما ان يليهما لفظ مثل ما يلی الهمزة واذا كان كذلك
فلا يقال ارايت زيدا ام عمرا بدون الفعل بعد ام فی مقابلة الهمزة لان ام فی هذا
التركيب لا يليها لفظ مثل ما يلی الهمزة لان ما يليها اسم ويلی الهمزة فعل فلا
يوجد الشرط المذكور فيه فلم يجز هذا ما ذهب اليه المصنف وهو ما اختاره
الشيخ ابن حاجب وذهب سيبويه الى انه جائز حسن ولعله اعتبر المعنى
اذ المعنى ارايت زيدا ام رايت عمرا والاوجه ان يقال ازيدا رايت ام عمرا لان ازيدا امن اول
الامر بان المطلوب تعيين احدهما ولم يجز زيد عندك ام عمرو بغير الهمزة الا على الشذوذ و
تعيين
الشرط الثالث ان يكون احد الامرين المستويين محققا ای ثابتا عند المتكلم لا
مبهما وانما يكون الاستفهام ای استفهام المتكلم عن المخاطب عن التعيين ای عن طلب تعيين
احد المستويين بعد تحققه مما عنده فلذلك ای فلاجل انها لطلب التعيين بعد العلم
بثبوت احد المستويين عند المتكلم يجب ان يكون جواب ام ای جواب هذا القول ای
ما يسأل بها بالتعيين ای بتعيين احد المستويين لان الاستفهام عنه دون نعم او لا لعدم
افادتهما التعيين فاذا قيل ازيد عندك ام عمرو فجوابه ای جواب هذا القول بتعيين
احدهما فيقال فی الجواب زيد او عمرو ولا يقال نعم او لا بخلاف ما اذا سئل باو واما مع الهمزة
فاذا قيل اجاءك زيد او عمرو او جاءك زيد اما عمرو يصح جوابهما بنعم او لا لان المطلوب
بالسؤال ان احدهما لا بعينه جاءك والثانی ام منقطعة وهی ما يكون بمعنى بل مع الهمزة ای
للاضراب عن الاول والشك فی الثانی هذا هو الاكثر وقد يجیء لمجرد الاضراب اذا كان ما بعدها

مقطوعاً به كقوله تعالى اَمْ اَنَا خَيْرٌ مِّنْ هٰذَا الَّذِيْ هُوَ مَهِيْنٌ اذ لا معنى للاستفهام ههنا
أو كان ما بعدها مشتملا على حرف الاستفهام كقوله تعالى اَمْ هَلْ تَسْتَوِى الظُّلُمٰتُ وَالنُّوْرُ كما
رأيت شبحاً اى صورة من بعيد قلت بعد رؤيتها انها اى الشبح وتانيث الضمير باعتبار
الصورة لابل على سبيل القطع اى على وجه اليقين لانك اذا رأيتها اعتقدت انها ابل
بلاشك ثم حصل لك شك انها اى الشبح شاة لانك اذا قربت منها علمت انها
ليست بابل واعرضت عن الاخبار فقلت بعد الشك في كونها ابلا ام هي شاة تقصد
الاعراض عن الاخبار الاول وهو انها لابل والاستيناف اى الابتداء بسوال
آخر وهو انها شاة معناه اى معنى قولك ام هي شاة بل هي شاة ام شئ آخر واعترض
على قولهم لابل ام هي شاة بانه عطف الانشاء على الاخبار وقد اتفقوا على عدم جواز
هذا العطف واجيب بانه استفهام مستانف فلا يلزم عطف الانشاء على الاخبار وفيه
نظر لانه يلزم على هذا ان لا يكون ام المنقطعة من حروف العطف بل يكون حرف استيناف في
الكلام في محلها فالصواب ما اجاب به بعض الفضلاء حيث قال يجوز عطف الانشاء على
الاخبار بتاويل القصة ويجوز عطف قصة على قصة سيما في مقام الاضراب واعلم ان ام المنقطعة
لا تستعمل الا في الخبر كما مر مثاله وهو قوله انها لابل ام هي شاة او في الاستفهام نحو
اعندك زيد ام عمرو سألت او لا مفعول فيه لقوله سألت اى زمانا سابقا ووقتا ماضيا
من حصول زيد ثم اضربت عن ذلك السوال الاول واخذت اى شرعت في السوال الاخر
عن حصول عمرو ولا وبل ولكن جميعها اى جميع هذه الحروف الثلثة مشتركة في كونها
لثبوت الحكم لاحد الامرين معيناً اى حال كون ذلك الاحد معيناً عند المتكلم اما لا
فلنفي ما وجب اى ثبت من الحكم للاول اى المعطوف عليه عن الثاني اى المعطوف فيكون
الحكم ههنا ثابتا للمعطوف عليه دون المعطوف نحو جاء زيد لا عمرو فلا لا يعطف بها الا في
الايجاب فلا يجوز ان يقال ما جاء زيد لا عمرو ولا يحسن معها اظهار العامل نحو ما جاء زيد
لا جاء عمرو لئلا يشتبه بالدعاء ولا يعطف بها الا الاسم والعطف على المضارع بها نادر وما
وقعت بعد غير فهي لتاكيد النفي لا للعطف نحو وَلَا الضَّآلِّيْنَ وبل للاضراب اى للاعراض
عن الاول موجبا كان او منفيا يعني لصرف الحكم عن الاول واثباته للثاني على عكس لا نحو
جاء زيد بل عمرو ومعناه بل جاء عمرو اى المنسوب اليه المجئ وهو عمرو ونحو ما جاء زيد

بل عمرو ومعناه عند الجمهور بل جاء عمرو وح يكون بل للاضراب عن نفي مجيئ زيد الى اثبات مجيئ عمرو ومعناه عند المبرد بل ما جاء عمرو وهي حينئذ يكون لبيان من نسبت اليه عدم المجيئ في عطف الجمل بمعنى ترك الاولى والاخذ في الثانية نحو قوله تعالى أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ بَلْ هُوَ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكَ ولا يعطف بها في الاستفهام في المفردات فلا يجوز ان يقال اقام زيد بل عمرو ولكن للاستدراك قد عرفت معنى الاستدراك فلا نذكره ههنا ويلزمها اى لكن النفي فلا يستعمل بدونه لانها للمغايرة بين المعطوف والمعطوف عليه ويكون النفي اما قبلها نحو ما جاءني زيد لكن عمرو جاء او بعدها نحو قام بكر لكن خالد لم يقم تفصيل المقامات لكن اذا عطف المفرد على المفرد لزم ان يكون النفي قبلها نحو ما جاء زيد لكن عمرو جاء وما رايت احدا لكن عمرا رايت وهي ح نقيضة لا فتكون لاثبات ما نفي من الاول واذا عطف الجملة على الجملة لزم ان يكون النفي قبلها وبعدها وهي ح مثل بل في اتيانها بعد النفي والايجاب بنفي ما بعدها نحو ما جاءني زيد لكن عمرو قد جاء وجاء زيد لكن عمرو لم يجيئ ففي جميع الصور لا تستعمل لكن بدون النفي ثم لما فرغ من بيان حروف العطف شرع في بيان حروف التنبيه فقال **فصل** حروف التنبيه ثلثة قال بعض المحققين الظاهر انها ليست حروف المعاني بل هي صوت وضعت لغرض التنبيه فالاليق ان تجعل من قبيل حروف الزيادة الا بفتح الهمزة وتخفيف اللام واما بفتح الهمزة وتخفيف الميم وها وضعت اى هذه الثلثة لتنبيه المخاطب وايقاظه قبل شروع في الكلام لئلا يفوته اى المخاطب شيئ من الكلام الذى يلقيه المتكلم اليه ولا يغفل عنه ويتمكن في ذهنه ولذلك سميت هذه الحروف حروف التنبيه ولا تكون هذه الحروف الا في صدر الكلام سوى ها المتصلة باسم الاشارة فانها تقع حيث تقع اسم الاشارة واما اذا فصل بينها وبين اسم الاشارة فهي تقع في صدر الكلام ايضا نحو قوله تعالى هَا أَنْتُمْ أُولَاءِ والاصل انتم هؤلاء فالا واما لا تدخلان الا على الجملة لانهما وضعتا لتاكيد مضمون الجملة تفتح بها الكلام لايقاظ السامع او لتنبيهه عليه فلا تدخلان الا على الجملة اسمية كانت تلك الجملة نحو قوله تعالى أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ وكقول الشاعر شعر اما والذى أَبْكَى وَأَضْحَكَ وَالذى × امات واحيى والذى امره الامر × البيت لابي الصخر الهذلي يقسم بالله تعالى واما للتنبيه فالواو للقسم والباقي من الكلام صلات الموصولات والاستشهاد على اما للتنبيه دخلت الجملة

حروف التنبيه

الاسمیۃ او فعلیۃ نحو الا لا تفعل و اما لا تضرب و الثالث ای الحرف الثالث من حروف التنبیہ ھو ھا تدخل علی الجملۃ مثل الا و اما اسمیۃ نحو ھا زید قائم او فعلیۃ نحو ھا افعل کذا او المفرد ای تدخل علی المفرد الذی یکون اسم الاشارۃ نحو ھذا و ھؤلاء و کذا ھذا زید ھا تان فھذہ الحروف ثلثتہا تدخل علی الجمل کلہا و تدخل ھا خاصۃ علی المفردات من اسماء الاشارۃ ثم لما فرغ من بیان حروف التنبیہ شرع فی بیان حروف النداء فقال

فصل حروف النداء خمسۃ یا و ایا و ھیا و ای و الھمزۃ المفتوحۃ فای بفتح الھمزۃ و سکون الیاء و الھمزۃ المفتوحۃ یستعملان للقریب ای لنداء القریب و ایا و ھیا یستعملان للبعید ای لنداء البعید و یا اعمہا ای اعم جمیع حروف النداء کما فسرہ بقولہ ای یقع للقریب و البعید و فی بعض النسخ و یا لہما و للمتوسط فان قلت ینبغی ان لا یقال یا اللہ و یا رب لانہ تعالی اقرب الیہ من حبل الورید قلت انما ذکر یا فی اسم اللہ سبحانہ استقصارا من القائل و استبعادا لہ عن مظان القبول ثم اعلم انہا کما انہا اعمہا بحسب المعنی کذلک اعمہا بحسب موارد الاستعمال فیکون محذوفا و من کورۃ و لا یحذف من حروف النداء غیرہا و لا ینادی اسم اللہ تعالی و اسم المستغاث الا بہا و لا یندب الا بہا و بوا و قد مر احکام المنادی فی قسم الاسم فلا نعیدہ ثم لما فرغ من بیان حروف النداء شرع فی بیان حروف الایجاب فقال فصل

حروف الایجاب ستۃ نعم و بلی و ای بکسر الھمزۃ و سکون الیاء و اجل بفتحتین و سکون اللام و جیر بکسر الراء و قد تفتح و ان بکسر الھمزۃ و تشدید النون اما نعم ففی نعم اربع لغات فتح النون و العین و ھی المشہورۃ و فتح النون و کسر العین و کسر النون و العین و انہم یقلبون العین المفتوحۃ حاء فلتقریر کلام سابق ای لتثبیت مضمونہ مثبتا کان الکلام السابق او منفیا استفہاما کان او خبرا نعم فی جواب قام زید بمعنی قام زید و فی جواب الم یقم زید بمعنی لم یقم زید بلی تختص بایجاب ما نفی قبلہا ای باثبات مضمون الکلام السابق یعنی انہا تنقض نفیا سابقا و تصیرہ اثباتا سواء کان ذلک النفی استفہاما ای متصلا باداۃ الاستفہام کقولہ تعالی الست بربکم قالوا بلی فمعنی بلی فی جواب الست بربکم بل انت ربنا او خبرا کما یقال لم یقم زید قلت بلی قد قام ای زید و ینبغی ان یعلم ان کان المراد بالایجاب فی قولہ حروف الایجاب النفی السابق لا یشمل

نعم لانها ليست لايجاب النفي بل هي لتقرير ما سبق مثبتا كان او منفيا وان كان المراد
به اثبات ما قبلها اي تقرير ما قبلها او تثبيته اثباتا كان او نفيا لا يشمل بلى لانها
ليست لهذا المعنى بلى هي مختصة بايجاب النفي السابق فلو قال حروف التصديق
والايجاب لكان اشمل وإِيْ للاثبات بعد الاستفهام وذهب بعضهم الى انها
تاتي لتصديق الخبر ايضا وذهب ابن مالك الى ان إِيْ بمعنى نعم وهذا يخالف لما
ذكره المصنف والشيخ ابن الحاجب رح ويلزمها القسم اي لا تستعمل الا مع القسم من
غير ان يصرح بفعل القسم بعدها كما اذا قيل هل كان كذا قلت في جوابه إِيْ والله ولا
يقال إِيْ اَقْسَمْتُ والله وجاء إِيْ الله بحذف حرف القسم ونصب الله الا اذا كان
قبله ها التنبيه نحو إِيْ ها اللهِ ذا لانه حينئذ يجر ولا غير لنيابته ها مناب الجار وفي
إِيْ ها اللهِ ذا اذا كان بجر كا عن ها التنبيه ثلثة اوجه احدها حذف الياء
لالتقاء الساكنين والثاني فتح الياء ليدفع اجتماع الساكنين وخفة الفتحة والثالث الجمع
بين الساكنين مبالغة في المحافظة على حرف الايجاب بصون اخرها من التحريك والحذف
وان كان يلزم التقاء الساكنين على غير حدهما لكونهما في كلمتين اجراء لهما مجرى كلمة واحدة
فاشبه واثبه لاجتماع الساكنين على حدهما وهذا ايضا مختص بلفظ الله واَجَلْ وجَيْرِ
وإِنَّ ثلثتها اي ثلثة هذه الحروف لتصديق الخبر سواء كان الخبر مثبتا او منفيا
فلا يقع بعد الاستفهام كما اذا قيل جاء زيد قلت في جوابه اَجَلْ او جَيْرِ او انّ اي
اصدقت في هذا الخبر وقال بعضهم ان اَجَلْ مثل نعم منهم الاخفش وهو يقول ان
نعم في الاستخبار احسن وجَيْرِ في الخبر وقيل ان جَيْرِ اسم قسم للعرب فيقال جير
لا فعلن كذا بمعنى حقا وقيل معناه الاعتراف والاقرار بدخول التنوين عليه وقد جاء
إِنَّ لتصديق الدعاء ايضا كقول ابن زبير حين جاء اعرابي فسأله شيئا فلم يعطه
فقال الاعرابي لعن الله ناقة حملتني اليك فقال ابن زبير جوابا إِنَّ وراكبها اي
لعن الله تلك الناقة وراكبها ثم لما فرغ عن بيان حروف الايجاب شرع في بيان حروف الزيادة فقال

حروف الزيادة

فصل حروف الزيادة سبعة إِنْ وأَنْ وما ولا ومن والباء واللام المراد بالزيادة ما لا يتغير
به معنى الاصل حتى يكون وجوده وعدمه متساويين وليس معنى زيادتها ان تكون واقعة
بالزيادة ابدا بمعنى انها حيث وقعت كانت زائدة بل انها قد تتصف بالزيادة او من شانها

ان تزاد بمعنى انه اذا ارید زیادة حرفٍ فی الکلام زیدت حروفٌ منها ولهذا سمیت حروف الزیادة وتسمّی حروف الصلة ایضًا والمقصود من زیادتها فی الکلام التاکید والفصاحة اوکلاهما اوغیر ذلك فإن بکسر الهمزة وسکون النون والفاء للتفسیر تزاد زیادة حاصلة مع ما النافیة کثیرًا لتاکید النفی نحو ما إن زید قائم وکقول الحسّان شعر وما إن مدحتُ محمدًا صلی الله علیه وسلم بمقالتی * لکن مدحتُ مقالتی بمحمدٍ صلی الله علیه وسلم * وقال بعضهم انها ان النافیة دخلت علیها ما النافیة لتاکید النفی وهذا ضعیف لکراهتهم اجتماع حرفین اصلیین بمعنی واحد ولهذا لا یجوز ان یقال ان لا زیدٌ ولا یا الرجلُ وتزادان مع ما المصدریة قلیلًا نحو انتظر ما إن یجلس الامیر ای مدة جلوس الامیر وکذا تزادان مع ما الاسمیة کقوله تعالیٰ ولقد مکّنّاهم فیما إن مکّنّاکم فیه ومع الا للتنبیه نحو الا إن قام زید وتزادان مع لمّا الحینیة نحو لمّا إن جلست جلستُ وأن بفتح الهمزة وسکون النون تزاد زیادة حاصلة مع لمّا کثیرًا کقوله تعالی فلمّا أن جاء البشیرُ قال فی الضیاء أن قد تکون صلة لمّا نحو فلمّا أن جاء البشیرُ وقد تکون زائدة کقوله تعالیٰ وما لهم ألّا یعذّبهم الله ای لا یعذّبهم فجعل الواقعة بعد لمّا مقابلة للزائدة وجهه خفیٌّ وضع منه موضع زیادة أن لم یذکروه وتزادان بین لو والقسم المتقدم علیها نحو والله أن لو قمت قمتُ وتزادان مع کاف التشبیه قلیلًا نحو قوله کأن ظبیة وما تزاد زیادة حاصلة مع اذا ومتی وایّ وانّی و ایّان واین وإن شرطیات ای حال کون هذه الکلمات ادوات الشرط وقیل احتراز عمّا اذا لم تکن شرطیات فإن ما تزاد معها مجموعًا وارجاعًا استعمالها علی وجهین کما تقول اذا ما صمتُ صمتُ وکذا البواقی نحو متی ما تخرج اخرج وایّاما تضرب اضرب قال الله تعالیٰ ایًّا ما تدعوا فله الاسماء الحسنی وایّنما تجلس اجلس وقوله تعالیٰ إمّا ترینّ وإمّا نذهبنّ بك ولمّا تخافنّ ویلزم فی فعل إمّا نون التاکید غالبًا لکون الفعل ولی بالتاکید من حیث انه المقصود من الحروف ونحو امّا تقسم اقسم بلا نون التاکید قلیلًا وتزاد ما بعد بعض حروف الجر سماعًا نحو قوله تعالی فبما رحمةٍ من الله وعمّا قلیل وممّا خطیئاتهم اغرقوا ونحو وانما قال وبعد بعض حروف الجر لانها تزاد بعد جمیع حروف الجر وجاز زیادتها مع المضاف قلة نحو قوله مثل ما انکم تنطقون ونحو غضبت من غیرما جرم وقیل ان بعد حروف الجر والمضاف نکرة مجرورة والمجرور بعدها بدل

له وهو قطعة من الشعر والبیت بتمامه ــ ویومًا توافینا بوجه مقسم * کأن ظبیة تعطو الی ناضر السلم ۱۲ (ای جمیل ۱۲ — ای الظبی من اوراق شجرة السلم ۱۲)

منها ولا تزاد زیادة حاصلة مع الواو ای مع واو العطف الکائنة بعد النفی سواء کان النفی لفظا نحو ما جاءنی زید ولا عمرو او معنی نحو قوله تعالی غَیْرِ الْمَغْضُوْبِ عَلَیْهِمْ وَلَا الضَّآلِّیْنَ فان الغیر بمعنی لا النافیة وکذا تزاد لا بعد النهی نحو لا تضرب زیدا ولا عمرا وتزاد لا بعد ان المصدریة نحو قوله تعالی مَا مَنَعَكَ اَنْ لَّا تَسْجُدَ وتزاد لا قبل القسم علی قلة وان کثر زیادتها قبل القسم الذی کان جوابه نفیا للاشعار بان جوابه نفی کلا واللہ لا افعل نحو قوله لا اقسم بمعنی اقسم والسر فی زیادتها التنبیه علی ظهور القضیة بحیث یستغنی عن القسم فتبرز ذلك فی صورة نفی القسم وجاء زیادتها مع المضاف علی الشذوذ کقوله فی بئر لا حُورٍ سَرٰی وَمَا شَعَرَ بالحور الهلاك ای فلان فی بئر الهلاك سری وما علم واما من الباء واللام فقد مر ذکرها ای ذکر زیادتها فی حروف الجر علی التفصیل فلا نعیدها ولما کان زیادة من والباء واللام کثیرة وزیادة الکاف قلیلة خص زیادتها بالذکر ولم یذکر زیادة الکاف فان ما الکافة عن العمل تستحق ان تجعل من الحروف الزائدة ولکن اما لا انهم لم یجعلوها من الحروف الزائدة لان لها اثرا فی الکلام وهو کف ما لحقه عن العمل وتصحیح دخوله علی الفعل فی الکافة وکف حیث واذا عن الاضافة وتصحیح کونهما جازمین ثم لما فرغ عن بیان حروف الزیادة شرع فی بیان حرفی التفسیر فقال

فصل حرفا التفسیر سقط نون التثنیة للاضافة ای بفتح الهمزة وسکون الیاء وان بفتح الهمزة وسکون النون فاعلم ان اعراب ما بعد حرف التفسیر تابع لاعراب ما قبله قال الحریری ویعرب المفسر باعراب المفسر لانه تابع له وقال المالکی ای عاطفة وفیه نظر لان ما بعدها یبین ما قبلها والعطف یقتضی المغایرة فای یفسر بهما مطلقا سواء کان مفردا کما تقول فی تفسیر قوله تعالی وَاسْئَلِ الْقَرْیَةَ ای اهل القریة او جملة کما تقول فی تفسیر قطع رزق اللہ ای مات وان انما یفسر بها ای بلفظ ان فعل مع ما لیس فیه معنی القول کالامر والنداء والکتابة ونحو ذلك فلا یقع بعد صریح القول ولا بعد ما لیس فیه معنی القول کقوله تعالی وَنَادَیْنٰهُ اَنْ یّٰاِبْرٰهِیْمُ وامرته ان اقم وکتبت الیه ان اکرم ثم الفعل الواقع بعده ان یکون مفعوله العام هو تفسیر مقدرا فی الغالب فمعنی قوله تعالی وَنَادَیْنٰهُ اَنْ یّٰاِبْرٰهِیْمُ ای نادیناه بشیء او بلفظ هو قولنا یا ابراهیم فقوله ان یا ابراهیم تفسیر للمفعول العام المقدر وهو بشیء او بلفظ وقد یکون مفعوله الظاهر تفسیره ملفوظا نحو قوله تعالی اَوْحَیْنَآ اِلٰٓی اُمِّكَ مَا یُوْحٰٓی اَنِ اقْذِفِیْهِ فاذا لم یفسر ان الفعل الذی معنی القول ولا القول الصریح فلا یقال قلت له ان اکتب اذ هو ای قلت لفظ الصریح لا معنا ای معنی القول

له فی من ا / الثالث کلمة غیر ... / وکلمة غیر صفة ... / المغضوب ای غیر ... / من غیر ... ۱۲

حرف التفسیر

وامّا فی قولہ تعالیٰ ما قلتُ لَہُم اِلّا مَا اَمَرتَنِی بِہٖ اَنِ اعبُدُوا اللہَ فتفسیر للامر لا للقول وینبغی
ان یُعلم ان ما بعد ان المفسِّرۃ لیست من صلۃ ما قبلہا بل یتم الکلام بدونہ لا یحتاج من جہۃ
للتفسیر للمبہم المقدر فقولہ تعالیٰ واٰخر دعوٰہم اَنِ الحمدُ للہِ ربِّ العٰلمین لیس ان فیہ مفسّرۃ لان
قولہ اَنِ الحمدُ للہِ ربِّ العٰلمین خبر للمبتدا المقدم فای اعم استعمالا ومن ان لجواز ان یفسّر بہا
ما لیس فیہ معنی القول وما فیہ معنی القول ولفظ القول الصریح وقال ابن المالک الغالب فی
ای ان تکون تفسیر الغیر معین ثم لما فرغ عن بیان حرفی التفسیر شرع فی بیان حروف

حروف المصدر

المصدر فقال فصل حروف المصدر ای الحروف التی تجعل الجملۃ فی حکم المصدر فی الاضافۃ
بادنی ملابسۃ ثلثۃ وزاد بعضہم کی ولو فی حروف المصدر ما وان بفتح الہمزۃ وتخفیف النون
وانّ بفتح الہمزۃ وتشدید النون فما وان للجملۃ الفعلیۃ ای یختصان للجملۃ الفعلیۃ
فانہما لا تدخلان الا علیہا فتجعلانہا فی حکم المفرد فما کقولہ تعالیٰ وضاقت علیہم الارض
بما رحُبت ای برحبہا بضم الراء مصدر رحب علیٰ وزن کرم ومعناہ الاتساع
وکقول الشاعر شعر یُسَرُّ المرءُ مَا ذَہَبَ اللَّیَالِی وَکَانَ ذَہَابُہُنَّ لَہٗ ذَہَابًا ای ذہابہا
وانّ نحو قولہ تعالیٰ فما کان جوابَ قومہٖ الّا ان قالوا ای قولہم وانّ للجملۃ الاسمیۃ ای یختص
بالجملۃ الاسمیۃ فانہا لا تدخل الا علیہا فتجعلہا فی حکم المصدر لخبرہا نحو علمتُ انّک
قائم ای بقیامک لو فی معناہ ان امکن نحو اعجبنی انّ زیدًا اخوک ای اُخوّۃ زیدٍ لک فان تعذر
قدر الکون نحو قولہ تعالیٰ ولو انّ ما فی الارض من شجرۃ اقلام ای لو ثبت کون ما فی الارض
وہذا عند سیبویہ واجاز غیرہ بعد کی المصدریۃ الجملۃ الاسمیۃ ایضًا ثم اعلم انّ اختصاص
انّ بالجملۃ الاسمیۃ اذا لم یکن مخففۃ ولم تلحق بہا ما الکافۃ واما اذا خففت او کفت فیجوز
فیہا الاسمیۃ والفعلیۃ ثم لما فرغ عن بیان حروف المصدر شرع فی بیان حروف التحضیض فقال

حروف التحضیض

لکون الکلام من ذات الانواع

فصل حروف التحضیض حروف تدل علی تحضیض الفعل وتحریضہ اربعۃ ہلّا والّا ولولا ولوما
لہا ای لہذہ الحروف صدر الکلام لانہا تدل علی نوع من انواع الکلام فوجب التصدیر بہا لیعلم
فی اول الامر ان کون الکلام من ذلک ومعناہا ای معنی ہذہ الحروف حث وطلب علی الفعل
ان دخلت علی المضارع نحو ہلّا تاکل قال اللہ تعالیٰ لو ما تاتینا بالملٰئکۃ ومعناہا
لوم وتعییر ای تندیم وتوبیخ علی ترک الفعل ان دخلت علی الماضی نحو ہلّا ضربت زیدا
وحینئذٍ ای حین اذا دخلت علی الماضی لا یکون معناہا تحضیضًا الا باعتبار ما فات

الفعل ولا تدخل حروف التحضيض الا على الفعل لان التحضيض والحث انما يتعلق بالفعل
ثم ذلك الفعل اما ان يكون لفظا كما مر مثاله او تقديرا كما اشار اليه بقوله فان
وقع بعدها اى حروف التحضيض اسم فباضمار فعل اى فهو معمول باضمار فعل بعدها كما تقول
لمن ضرب قوما سوى زيد منهم هلا زيدا اى هلا ضربت زيدا فزيدا معمول منصوب
بفعل مضمر بعد هلا قال الرضى اذا وقع الظرف بعدها فهو منصوب بفعل بعد هلا بفعل
مقدر بعدها لتوسعهم فى الظرف فنحو هلا يوم الجمعة زرتني يوم الجمعة فيه منصوب
بزرتني وقد جاء الاسمية بعدها للضرورة كقول الشاعر **شعر**

يقولون ليلى ارسلت بشفاعة ... الىّ فهلا نفس ليلى شفيعها

وجميعها اى حروف التحضيض مركبة من الجزئين جزؤها الثانى حرف النفى فى جميعها والجزء
الاول حرف الشرط فى بعضها هو لو لا ولوما وحرف الاستفهام فى بعضها هو هلا وحرف المصدر
فى بعضها وهو الا ولو لا معنى آخر سوى التحضيض وهو اى ذلك المعنى امتناع الجملة الثانية
لوجود الجملة الاولى نحو لو لا على لهلك عمر اى لو لا على موجود الهلك عمر ففيه امتناع بالوجود
ثم الفارق بين لو لا هذه وبين لو لا حرف التحضيض انك اذا قلت لو لا ضربت زيدا تم الكلام
واذا قلت لو لا على لم يتم حتى تجىء بقولك لهلك عمر وحينئذ اى حين اذا كان لو لا بالمعنى
الآخر تحتاج الى الجملتين للتميز اولهما اى اولى الجملتين جملة اسمية ابدا ولو كانت
الجملة الثانية اسمية او فعلية وهذا اذا يقدر خبر المبتدأ الذى بعد لو لا الامتناعية
كما هو مذهب البصريين واما على قول الكسائى فالاسم بعدها فاعل لفعل مقدر كما فى
لو لا على لهلك عمر فهى على هذا وان تحتاج الى الجملتين لكن لا يكون اولهما اسمية وقال الفراء
لو لا هى رافعة للاسم الذى بعدها ثم لما فرغ عن بيان حروف التحضيض شرع فى بيان حرف
التوقع فقال **فصل** حرف التوقع قد سميت بحرف التوقع لانه يخبر بالمتوقع الاخبار
فهى اى قد اذا دخلت فى الماضى تكون لتقريب الماضى الى الحال نحو قد ركب الامير اى
قبيل هذا ومنه قول المؤذن قد قامت الصلوة ولاجل ذلك اى ولان قد فى الماضى
لتقريبه الى الحال سميت حرف التقريب ايضا كما سميت بحرف التوقع ولهذا اى ولاجل انها
لتقريب الماضى الى الحال تلزم اى قد للماضى مع الماضى ليصلح اى الماضى ان يقع حالا
لان الماضى الواقع حالا سابق على زمان العامل لانك اذا قلت جاءنى زيد قد ركب ابوه كان

حرف التوقع

الركوب مقبلًا على المجيء وقد منع اختلاف الحال وعاملها زمانًا فالتزمت قد المقربة الى
الحال لتقربه الى زمان العامل فيتحد زمانهما حكمًا لان القريب من الشيء في حكم المقارب له ولذلك
لا يصح وقوع الماضي حالًا فيما لا يصح استعمال قد فيه فلا يقال قد مات الشيخ وقد لا يدخل في يوم
كذا وقد قال فلان اليوم وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لكن العدم القرب وصحة استعمال
قد لاتب ويل وقد يجيء قد في الماضي للتأكيد مجردة عن تقريب اذا كان ما دخل عليه
قد جوابًا لمن يسأل ويقول هل قام زيد تقول جوابًا له قد قام زيد وفي المضارع عطف على
قوله في الماضي اي وهي اذا دخلت على المضارع تكون للتقليل نحو ان الكذوب قد
يصدق وان الجواد قد يبخل وقد تكون للتكثير مقام المدح نحو قوله تعالى قد يعلم الله
الذين يتسللون منكم لواذًا او قد يجيء قد في المضارع للتحقيق مجردة عن معنى التقليل
كقوله تعالى قد يعلم الله المعوقين ويجوز الفصل بينها اي بين قد وبين الفعل اي وبين
فعله بالقسم نحو قد والله احسنت وكقوله وقد لعمري بت ساهرًا وقد يحذف الفعل
بعدها اي بعد قد عند وجود قرينة عليه نحو قول الشاعر شعر افد الترحل غير ان
ركابنا لما تزل برحالنا وكأن قدن اي وكأن قد زالت البيت للنابغة وقوله افد فعل
ماض على وزن علم بمعنى قرب ويروى ازف معناهما واحد اي قرب الترحال الا ان الابل
التي نسير عليها لما تزل اي تذهب برحالنا كأن الشأن انها ذهبت برحالنا لصحة عزمنا
على الارتحال ثم لما فرغ عن بيان حرف التوقع شرع في بيان حرفي الاستفهام فقال **فصل** حرفا الاستفهام الهمزة
وهل وانما اي انما هذين الحرفين صدر الكلام لانهما تدخلان على احد انواع الكلام وهو الاستفهام
فوجب التصدير بهما ليعلم من اول الامر ان الكلام من ذلك النوع تدخلان اي وهما
تدخلان على الجملة الاسمية والفعلية لجواز ازيد قائم في الجملة الاسمية وهل قام زيد في
الجملة الفعلية وأقام زيد في الفعلية وهل زيد قائم في الاسمية ودخولهما اي دخول الهمزة
وهل على الفعلية اي على الجملة الفعلية اكثر من دخولهما على الاسمية وانما كان دخولهما
على الفعلية اكثر اذ الاستفهام بالفعل اولى من الاسم ولهذا كان تقدير الاسم بعد
الهمزة فاعلا اذا كان بعدها فعل احسن من تقديره مبتدأ كما تقول ازيد قائم ثم
اراد ان يبين ما يكون الهمزة به اكثر التصرف في الاستعمال من هل بقوله وقد تدخل الهمزة في
مواضع من الكلام التي لا يجوز دخول هل فيها اي في تلك المواضع وهي اربعة احدها ان تدخل

وكان
حرفا الاستفهام

الهمزة على الاسم مع وجود الفعل نحو ازيدًا ضربت ولا يجوز ان يقال هل زيدًا ضربت والثاني
ان تستعمل الهمزة للانكار نحو اتضرب زيدًا وهو اخوك ولا يجوز ان يقال هل تضرب زيدا
وهو اخوك والثالث ان تستعمل مع ام المتصلة نحو ازيد عندك ام عمرو ولا يجوز ان
يقال هل زيد عندك ام عمرو والرابع ان تدخل الهمزة على حروف العطف نحو اَوَمَنْ
كَانَ وَاَفَمَنْ كَانَ وَاَثُمَّ اِذَا مَا وَقَعَ ولا تدخل عليها هَلْ وهذا اذا لم تكن بمعنى الهمزة
اما اذا كانت هل بمعنى الهمزة فهى تدخل على حروف العطف مثل الهمزة لموافقتها
اياها ولا تستعمل هَلْ في هذه المواضع اى المواضع الاربع المذكورة اما في الموضع الاول
فلكون هَلْ في الاصل بمعنى قد المختصة بالفعل كقوله تعالى هَلْ اَتٰى عَلَى الْاِنْسَانِ اى قد اتى فاذا
وَجَدَتِ الفعل بعدها تذكرت العهد السابق ومالت اليه ولم تصل بغيره واما اذا لم تجد
الفعل بعدها فصيرت ذاهلة عنه فلا يقال هل زيد خرج وهل زيدا ضربت كما يقال قد زيد
خرج وقد زيدا ضربت بخلاف هل زيد قائم فانه جائز لعدم وجود الفعل ههنا واما في الموضع الثاني
فلان هل لا يستعمل فيما فيه معنى الانكار واما في الموضع الثالث فلاختصاص ام المتصلة
بالهمزة لكونها الاصل واما في الموضع الرابع فلان الهمزة اصل في الاستفهام كما مر انفا ولكونها
اخصر من هَلْ ولذا كانت اليق بكثرة الاستعمال فعلم مما ذكر ان الهمزة اعم تصرفا في الاستعمال من
هَلْ والى ما بيّنا من وجه دخول الهمزة في المواضع الاربعة المذكورة دون هَلْ اشار بقوله وههنا اى في
مسئلة دخول الهمزة فيما لا يدخل فيه هَلْ بحث اى كلام وبيان يوجب دخول الهمزة واستعمالها
في تلك المواضع دون هَلْ بعد اشتراكهما في كونهما حرفي الاستفهام ويجوز ان يكون هذا اشارة
الى المداخل التي تكون هَلْ مختصة بها فانها تختص باحكام ومواضع من الكلام لا يجوز دخول الهمزة
فيها ايضا وهي ان حروف العطف قد تدخل على هَلْ دون الهمزة كقوله تعالى فَهَلْ اَنْتُمْ شَاكِرُوْنَ
وهَلْ يُهْلَكُ اِلَّا الْقَوْمُ الْفٰسِقُوْنَ ويقرب منه انك تقول ان اكرمتك فهل تكرمني وان تقول
هَلْ تكرمني وتقول سلم اليه ثم هل تلتفت الي ويجيء هَلْ وسائر كلم الاستفهام بعد ام دون
الهمزة بعدها قال الرضي وتختص هَلْ بحكمين دون الهمزة وهما كونها للتقرير في الاثبات كقوله تعالى
هَلْ ثُوِّبَ الْكُفَّارُ اى لم يثوب وقولهم هذه بنتك فهل جزيتك يا عمرو وافادتها فائدة النفي
حتى جاز ان يجيء بعدها الا قصدا للايجاب كقوله تعالى هَلْ جَزَاءُ الْاِحْسَانِ اِلَّا الْاِحْسَانُ
وان تدخل الباء المؤكدة للنفي في خبر المبتدأ الذي بعدها نحو هل زيد بقائم فعلم من هذه التصرفات

فی محل تھا اکثر تصرفا فی الاستعمال من الھمزۃ فیکون کل واحد منھما اعم من الآخر من وجہ ثم لما فرغ عن بیان حرفی الاستفہام شرع فی بیان حرف الشرط فقال **فصل حروف الشرط ثلثۃ** إن بکسر الھمزۃ وسکون النون ولو واَمّا بفتح الھمزۃ لھا ای لھٰذہ الحروف صدر الکلام لما ذکرنا فیما سبق ویدخل کل واحد منھا ای من تلک الحروف علی الجملتین اسمیتین کانتا او فعلیتین او مختلفتین لایخفی ان ھذا التعمیم لا یستقیم فی إن ولو حیث لایجوز دخولھما علی الجملتین الاسمیتین بل یجب دخولھما علی الجملتین الفعلیتین وھو بیّنا فی قولہ فیما بعد ویلزمھا الفعل لفظا او تقدیرا فإن للاستقبال وان دخلت الماضی علی الماضی وإن ھذہ للوصل نحو ان زرتنی اکرمتک واَمّا قولھم ان اکرمتنی الیوم فقد اکرمتک امس محمول علی معنی ان اکرمتنی الیوم یکون سببًا للاخبار بذلک و لو للماضی وان دخلت علی مضارع نحو لو تزورنی اکرمتک قال اللہ تعالٰی لَوْ یُطِیْعُکُمْ فِیْ کَثِیْرٍ مِّنَ الْاَمْرِ لَعَنِتُّمْ ای لوقعتم فی الجھد والھلاک وقد تجیٔ بمعنی إن نحو قولہ تعالٰی وَلَاَمَۃٌ مُّؤْمِنَۃٌ خَیْرٌ مِّنْ مُّشْرِکَۃٍ وَّلَوْ اَعْجَبَتْکُمْ وقد تجیٔ بمعنی ان الناصبۃ نحو قولہ تعالٰی وَدُّوْا لَوْ تُدْھِنُ فَیُدْھِنُوْنَ ولغیر ذلک نظیر فی القرآن ویلزمھا ای إن ولو الفعل سواء کان لفظا کما مر نظیرہ او تقدیرا نحو ان انت زائری فانا اکرمک تقدیرہ ان کنت زائری فانا اکرمک فلما حذف الفعل صار الضمیر المتصل منفصلا قال اللہ تعالٰی وَاِنْ اَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِکِیْنَ اسْتَجَارَکَ ای ان استجارک احد ولَوْ اَنْتُمْ تَمْلِکُوْنَ ای ولو تملکون فاحد وانتم مرفوعان بانھما فاعلان لفعلین محذوفین یفسرھما الفعل الظاھر واعلم ان ان لا تستعمل الا فی الامور المشکوکۃ المحتملۃ کما مر نظیرہ فلا یقال اتیک ان طلعت الشمس لان طلوع الشمس من الامور المقطوعۃ بھا لیس من الامور المشکوکۃ المحتملۃ وانما یقال اتیک اذا طلعت الشمس لان اذا انما تستعمل فی الامور المقطوعۃ بھا کطلوع الشمس مثلا ولو تدل علی نفی الجملۃ الثانیۃ بسبب نفی الجملۃ الاولی کقولہ تعالٰی لَوْ کَانَ فِیْھِمَا اٰلِھَۃٌ اِلَّا اللّٰہُ لَفَسَدَتَا فان لو ھھنا تدل علی انتفاء الفساد بسبب ان تعدد الالھۃ منتف واستعمالھا بھذا المعنی ھو الکثیر المتعارف وقد تجیٔ لاثبات الثانی علی تقدیر وجود الاول وعدمہ نحو نعم العبد صھیب لو لم یخف اللہ لم یعصہ فان نفی العصیان لازم لنفی الخوف کما ھو لازم لوجود الخوف ونحو لو اتیتنی لاکرمتک ای لاکرامی ایاک ثابت سواء اکرمتنی واھنتنی واذا وقع القسم فی اول الکلام وتقدم ای القسم علی الشرط یجب ان یکون الفعل الذی یدخل

حروف الشرط

لہ ای ان اکرمتنی الیوم فقد صح الاخبار عن فعل اکرمتک الیوم بان اکرمتک امس کذا فی شرح الجامی علی الکافیۃ ۱۲ مولوی غلام محمد ... مرحوم

علیہ حرف الشرط ماضیاً سواء کان الماضی لفظاً نحو واللہ ان اتیتنی لاکرمتک
او معنی بان یدخل لم علی المضارع نحو واللہ ان لم تاتنی لاھجرنک وانما وجب ان یکون
مدخول حرف الشرط ماضیاً لانہ لما امتنع عملہا فی الجواب بوقوعہ جواباً للقسم وجب کونہ
ماضیاً فی الشرط لئلا یعمل فیہ ایضاً لیتوافق فی عدم العمل حینئذٍ ای حین اذا کان القسم
فی اول الکلام وتقدم علی الشرط تکون الجملۃ الثانیۃ فی اللفظ جواباً للقسم لاجزاءً للشرط
لانہ یلزم ان یکون الجواب مجزوماً وغیر مجزوم وھو مستحیل وتکون فی المعنی جواباً للقسم و
الشرط جمیعاً اما کونہ جواباً للقسم فلکون الیمین علیہ واما کونہ جزاءً للشرط فلکونہ مفروضاً
بالشرط فلذلک ای فلاجل ان الجملۃ الثانیۃ تکون حینئذٍ فی اللفظ جواباً للقسم لاجزاءً للشرط
وجب فیہا ای فی الجملۃ الثانیۃ ما یجب فی جواب القسم من اللام ونحوھا ای نحو اللام من ان اذا
کان جواب القسم جملۃ موجبۃ وما ولا اذا کان جواب القسم جملۃ منفیۃ کما رایت ذلک
فی المثالین المذکورین واما اذا وقع القسم فی وسط الکلام متقدماً علیہ الشرط او غیرہ علیہ جاز
ان یعتبر القسم بان یکون جواباً لہ ای للقسم ویلزم ان یکون الشرط ماضیاً نحو ان اتیتنی
واللہ لاتیتک وجاز ان یلغی بجعل الجواب جواباً للشرط ولم یجب ان یکون الشرط ماضیاً ویصیر
القسم ملغی نحو ان تاتنی واللہ آتک واما للتفصیل ما ذکر مجملاً نحو قولہ تعالیٰ فمنہم شقی
وسعید واما الذین سعدوا ففی الجنۃ واما الذین شقوا ففی النار الآیۃ ثم لم
یلزم مواتعد دا ما کقولہ تعالیٰ اما الذین فی قلوبہم زیغ الآیۃ حیث لم یذکر اما اخری لکونہا
یفہم من ھذا المقام ولذا قال بعضہم الواو والراسخون فی تقدیر واما الراسخون فی العلم والصحیح
انہا غیر لازمۃ اصلاً لا لفظاً ولا تقدیراً ویدل علی ذلک صحۃ ان یقال اما انا فقلت فعلت
ھذا وسکت وقد تکون اما للتفصیل ما اجمل فی الذہن ویکون معلوماً عند المخاطب
بواسطۃ القرائن وقد تکون للاستیناف من غیر ان یسبقہا اجمال کاما الواقعۃ
فی اوائل الکتب قال الرضی قد یحذف اما لکثرۃ الاستعمال وانما یطرد ذلک اذا
کان ما بعدہا الفاء امراً ونہیاً وما قبلہا منصوباً او مفسراً بہ فلا یقال زیداً فضربت
ولا زید فضربتہ بتقدیر اما فانما وقع فی توجیہ اما فی اوائل الکتب من قولہم وبعد فان الخ
بتقدیر اما فمن عدم تدبر التقدیر کما ینبغی ویجب فی جوابہا ھذا جواب سوال مقدر و
السوال ظاہر ای فی جواب اما الفاء ویجب ایضاً ان یکون الاول سبباً للثانی فانما وجب الفاء

لہ کلمۃ اما اذا ہذہ التفصیل الصورتین التفصیل الموسوی ...
...الصورۃ ...
...تفصیل ...

فی جوابه وسببية الاوّل للثانی لانّ ذلک یحکم بکونهما کلمة الشرط وبه یستدلّ علی ذلک
ولم یحکم بکون اذا وحیث للشرط مع انّه یقال حیث زید لقیته فانا اکرمه ولاذا نظائر
کثیرة فی القرآن لعدم لزومهما بل جعلوهما حین المجیٔ بالفاء ظرفین جاریین مجری الشرط ویجب
ان یحذف فعلها ای فعل امّا الذی دخلت هی علیه مع انّ الشرط لابدّ له ای لشرط من فعل ای
من ان یدخل علی الفعل و ذلک ای وجوب حذف فعلها لیکون حذف الفعل تنبیهاً علی انّ المقصود
من التفصیل بها ای بامّا حکم الاسم الواقع بعدها ای بعد امّا لا الفعل نحو امّا زید
فمنطلق تقدیره ای تقدیر هذا الکلام مهما یکن من شیٔ فزید منطلق فحذف الفعل الذی
هو الشرط وهو یکن وحذف ایضاً الجار والمجرور وهو من شیٔ واقیم امّا مقام مهما حتی بقی
امّا فزید منطلق ولمّا لم یناسب دخول حرف الشرط علی فاء الجزاء نقلوا ای النحاة الفاء الی
الجزء الثانی وهو منطلق ووضعوا الجزء الاوّل وهو زید بین امّا والفاء عوضاً عن الفعل
المحذوف لئلا یلزم التوالی بینه وبین حرفی الشرط والجزاء فصار امّا زید فمنطلق
ثم ذلک الجزء ای الجزء الاوّل وهو الاسم الواقع بعد امّا ان کان صالحاً
للابتداء ای لکونه مبتدأ بان لم یکن ظرفاً فهو ای ذلک الجزء مبتدأ کما مرّ مثاله والّا ای وان
لم یکن ذلک الجزء صالحاً للابتداء بان کان ظرفاً فعامله ای فعامل ذلک الجزء ممّا یکون بعد
الفاء نحو امّا یوم الجمعة فزید منطلق فمنطلق عامل فی یوم الجمعة ناصبة له علی الظرفیة اعلم
انّ النحاة اختلفوا فی انّ الاسم الواقع بعد امّا هل هو جزء ممّا فی حیّز جوابها ام لا فذهب سیبویه
الی انّه جزء ممّا فی حیّز جوابها مطلقاً سواء کان مرفوعاً او منصوباً وسواء کان بعد فاء الجزاء ما یمنع
التقدیم او لا وهو المختار عند المصنّف حیث اخرجه بالذکر وذهب ابو العباس المبرّد الی انّه
لیس جزء ممّا فی حیّز جوابها مطلقاً سواء وجد ما یمنع التقدیم او لا لامتناع عمل ما فی حیّز جوابها
فیما قبلها بل هو معمول الفعل المحذوف وسواء کان مرفوعاً نحو امّا زید فمنطلق تقدیره مهما ذکر
زید فهو منطلق او منصوباً نحو امّا یوم الجمعة فزید منطلق تقدیره مهما تذکر
یوم الجمعة فزید منطلق وهذا مردود والّا لجاز النصب فی الاوّل بتقدیر تذکر والرفع فی الثانی
بتقدیر حصل الّا انّه غیر جائز اتفاقاً وذهب المازنی الی انّه ان کان جائز التقدیم علی جوابها
بان لم یوجد ما یمنع التقدیم فهو من قبیل القسم الاوّل والّا فهو من قبیل القسم الثانی یعنی انّه
لیس جزء ممّا فی حیّز جوابها بل هو معمول الفعل المحذوف نحو امّا یوم الجمعة فانّ زیداً منطلق

افرده

لامتناع عمل ما بعدها فيما قبلها لكونها مقتضية لصدر الكلام ثم لما فرغ عن بيان حروف الشرط شرع في بيان حرف الردع فقال **فصل** حرف الردع كَلَّا وضعت لزجر المتكلم وردعه اي منعه عما يتكلم به تقول لمن قال لك فلان يبغضك كلا اي ليس الامر كذلك ردعا له وتنبيها على الخطأ كقوله تعالى فيقول ربي اهانن كلا اي لا يتكلم بهذا الكلام فانه اي الامر ليس كذلك اي كما تقول لانه سبحانه قد يوسع في الدنيا على من لا يكرمه من الكفار وقد يضيق على من يكرمه من الانبياء والصالحين للاستطلاع هذا اي وضع كلا لزجر المتكلم وردعه اذا جاءت بعد الخبر كما مر وقد تجيئ كلا بعد الامر ايضا كما اذا جاءت بعد الخبر وحينئذ تكون لنفي الاجابة كما اذا قيل لك اضرب زيدا فقلت كلا اي لا افعل هذا قط نفيا لاجابة الضرب لزيد وقد تجيئ كلا بمعنى حقا والمقصود منه تحقيق معنى الجملة مثل ان كقوله تعالى كلا سوف تعلمون اي حقا ح اي حين اذ جاءت كلا بمعنى حقا تكون كلا اسما لا حرفا ويبنى كلا حال كونه اسما وان كان الاصل في الاسم الاعراب لكونه اي لكون كلا هذا مشابها لكلا حال كونه حرفا لفظا ومعنى لمناسبة معناه فانك تردع به المخاطب عما يتكلم به تحقيقا لضده وقيل قائله الكسائي ومن تابعه تكون كلا اذا كان بمعنى حقا حرفا ايضا كما اذا لم يكن بمعنى حقا كانما بمعنى ان من الحروف المشبهة بالفعل المفيدة لتحقيق مضمون الجملة في قوله تعالى كَلَّا اِنَّ الْاِنْسَانَ لَيَطْغٰى بمعنى اِنَّ وكلا في قوله تعالى ثُمَّ يَطْمَعُ اَنْ اَزِيْدَ كَلَّا اِنَّهٗ كَانَ لِاٰيٰتِنَا عَنِيْدًا يحتمل الوجهين كونها للردع وبمعنى حقا ثم لما فرغ عن بيان حرف الردع شرع في بيان تاء التانيث الساكنة فقال **فصل** تاء التانيث الساكنة دون المتحركة لاختصاصها بالاسم فلو لم يقيدها به لم يصح قوله تلحق الفعل الماضي وانما اسكن هذه التاء ليحصل الفرق بينها وبين تاء الاسم ولكونها حرفا واصلها السكون والمراد بسكون التاء ان تكون ساكنة في الاصل وان صارت متحركة في بعض المواضع بالعارض فلا يرد تاء نحو قالتا فانها ساكنة في الاصل متحركة بالعارض وهو التقاء الساكنين وانما اختص لحوقها بالماضي لانها لا تلحق بغيره من الافعال وانما الحقت هذه التاء الماضي لتدل اي التاء من اول الامر على تانيث ما اسند اليه الفعل تحقيقا وتنزيلا كما في الجموع المنزلة منزلة المؤنث وسواء كان ما اسند اليه الفعل فاعلا نحو ضربت هند على صيغة المعروف او مفعول ما لم يسم فاعله نحو ضربت هند على صيغة المجهول ولما سبق بيان مواضع وجوب الحاقها اي الحاق التاء وجواز الحاقها في فصل الفاعل

تاء التانيث الساكنة

اشار الیہ بقولہ وقد عرفت مواضع وجوب الحاقہا ای التاء وجواز الحاقہا فی فصل الفاعل فلا نعیدہا واذا لحقہا ای التاء الساکنۃ حرف ساکن واقع بعدہا ای بعد التاء وفیہ اشارۃ الی انہ لو لحقہا ساکن قبلہا لا یجب تحریکہا بل یجب تحریک ذلک الساکن وجب تحریکہا ای التاء بالکسر لا بالضم والفتح وانما وجب تحریکہا لرفع التقاء الساکنین ثم وجب تحریکہا بالکسر لان الساکن اذا حرک حرک بالکسر لان الکسر اصل فی تحریک الساکن لان الکسر لقلتہ یناسب العدم وھو السکون نحو قد قامت الصلوۃ فان التاء التی فیہ اذا لحقہا اللام حرکت بالکسر ولما کان ھہنا سوال وھو ان یقال اذا حذف احد الساکنین لالتقائہما فانما وجب رد المحذوف عند تحریک التانیث لان علۃ الحذف وھو التقاء الساکنین اذا زالت بتحریک التاء ہت وجب رد ما حذف فلم یرد الالف فی مثل رمت المرأۃ عند تحریک التاء بعدما کانت الالف محذوفۃ فیہ لالتقاء الساکنین وھما الالف والتاء اجاب عنہ بقولہ وحرکتہا ای حرکۃ التاء لا توجب رد ما ای حرف حذف ذلک الحرف لاجل سکونہا ای لاجل سکون التاء فلا یقال رمات المرأۃ برد الالف المحذوفۃ بالتقاء الساکنین وانما لا توجب حرکتہا رد المحذوف لان حرکتہا ای حرکۃ التاء عارضیۃ لا اصلیۃ واقعۃ لرفع التقاء الساکنین ھے التاء وساکن لحقہا والعارض کالمعدوم فہی تکون فی حکم السکون اذ کل حرکۃ یحصل بامر عارض فہی فی حکم السکون ثم تحقق اجتماع الساکنین فی رمت المرأۃ وھو علۃ الحذف فلم یرد الالف فیہ لعلۃ الایرد الواو فی قل الحق عند تحریک اللام بعدما کانت محذوفۃ فی قل لالتقاء الساکنین الواو واللام لان حرکۃ اللام حصلت بامر عارضی وھو رفع التقاء الساکنین فیکون فی حکم السکون بخلاف قولا وقولن حیث یرد الواو فیہما عند تحریک اللام لان حرکۃ اللام فی الاصل قد حصلت فی الاول باتصال ضمیر الفاعل بہ وفی الثانی باتصال نون التاکید بہ وکل واحد من ضمیر الفاعل ونون التاکید بمنزلۃ الجزء من الکلمۃ التی اتصل کل منہا بہا فلا یکون حرکۃ اللام فیہما بالعارض وانما حذفت الالف فی دعاتا ورماتا وان حصلت حرکۃ التاء فیہما باتصال الفاعل لان التاء لیست من نفس الکلمۃ لانہا لحقتہا لبیان ان فاعلہا مؤنث بخلاف اللام والنون فی قولا وقولن لانہ من نفس الکلمۃ فانہم یجیء لمعنی فلا یلزم من رد الواو فی قولا وقولن رد الالف فی نحو دعاتا ورماتا واذا کان کذلک فقولہم ای قول العرب المرأتان رماتا برد الالف المحذوفۃ لالتقاء الساکنین ضعیف فی الحاق علامۃ التثنیۃ

والجمعين اي جمع المذكر والمؤنث بالفعل اذا كان الفاعل ظاهرًا ليدل على انّ ما اسند
اليه الفعل مثنى كان او مجموعًا مذكرًا كان او مؤنثًا كالحاق تاء التانيث لذلك ضعيف
لانّه يلزم تكرار صورة الفاعل فلا يقال قاما الزيدان بالحاق الالف في التثنية وقاموا الزيدون
بالحاق الواو في جمع المذكر وقمن النساء بالحاق النون في جمع المؤنث واما اذا كان الفاعل ضميرًا
فالحاق علامة التثنية والجمعين بالفعل ليس بضعيف فيقال زيدان قاما وزيدون قاموا
والنساء قمن وينعقد بذلك الحاق اي الحاق هذه العلامات بالفعل مع الضعف لا تكون تلك
العلامات ضمائر لئلا يلزم الاضمار اي اضمار الفاعل قبل الذكر اي قبل ذكره من غير فائدة
بل تكون حروفًا هي علامات دالة من اول الامر اذا لحقت بالفعل على احوال الفاعل من كونه
مثنى او مجموعًا مذكرًا او مؤنثًا كتاء التانيث الساكنة فانّها ليست بضمير كتاء ضربتُ
بالحركات الثلاث لانّها لو كانت ضميرًا لزم حذفها عند مجيء الفاعل الظاهر واللازم باطل
لجواز قولنا ضربت هند فالملزوم مثله لان بطلان اللازم يوجب بطلان الملزوم بل هي
حرف لحقت بالفعل الماضي لتدل على تانيث ما اسند اليه الفعل وانّما لم يجعل تاء التانيث
المتحركة من الحروف ولا علامة التثنية والجمعين في الافعال منها لانّها اسم واشار الى علامتها
حروفًا في لغة ضعيفة تبعًا لبيان حكم تاء التانيث ثم لما فرغ عن بيان تاء التانيث الساكنة
شرع في بيان التنوين فقال **فصل** التنوين نون ساكنة في اصل الوضع فلا يرد تحركها
لالتقاء الساكنين نحو زيد ن القاضي ولمّا كان قوله نون ساكنة يتناول نون من
ولدن ولم يكن ونظائرها قيّده بقوله تتبع حركة آخر الكلمة لاخراجها عنه لانّ
هذه النونات تكون اواخر تلك الكلمات ولم تكن توابع حركات اواخرها وانّما ادرج
الحركة دون ان يقول تتبع آخر الكلمة تنبيهًا على انّ التنوين تسقط في حالة الوقف باسقاط
الحركة وما قيل في وجه ادراجها من انّ المتبادر من متابعتها الآخر لحوقها به من غير تخلل
شيء وههنا الحركة متخللة بين آخر الكلمة والتنوين وفيه نظر لانّ المتبادر ههنا لحوقها
به من غير تخلل حرف فالوجه ما قلنا والمراد بالكلمة اعم من ان يكون حقيقة او حكمًا
فيدخل فيه تنوين قائمة وبصريّ والمراد بالآخر ما ينتهي اليه التكلم فيشمل
تنوين قاضٍ فانّ الضاد ليس آخر الكلمة حقيقة ولا حكمًا بل آخره تنوين لكنّه ينتهي اليه
التكلم وانّما قال آخر الكلمة ولم يقل آخر الاسم ليتناول تنوين الترنم في الفعل والحرف

التنوين

ففيه

لالتاکید الفعل احترز بہ عن النون الخفیفۃ نحو اضربَنْ فانہا نون ساکنۃ تتبع حرکۃ اٰخر الکلمۃ لکنہا لتاکید الفعل فلا تکون تنوینا ولا فی قولہ لا لتاکید الفعل حرف نفی دخلت علی فعل مقدر دل علیہ قولہ لتاکید لانہ جار ومجرور متعلق بفعل لفظا او تقدیرا وہی جملۃ وقعت صفۃ للتنوین تقدیرہ لاتکون التنوین الساکنۃ لتاکید الفعل او حرف عطف والمعطوف محذوف تقدیرہ التنوین نون ساکنۃ تتبع حرکۃ اٰخر الکلمۃ لا نون ساکنۃ تلحق الاٰخر لتاکید الفعل وہی ای التنوین خمسۃ اقسام القسم الاول من تلک الاقسام للتمکن وہو ما ای التنوین یدل علی ان الاسم ای الاسم الذی یدخل علیہ ہذا التنوین متمکن ای راسخ فی مقتضی الاسمیۃ ای انہ منصرف ویسمی تنوین الصرف ایضا لفصلہ بین المنصرف والممتنع نحو زید ورجل قد توہم ان التنوین فی مثل رجل للتنکیر وہذا غلط الا ترٰی انک لو سمیت احدا برجل وثوب او دار وجعلتہ علما بقی التنوین علی حالہ ولو کان للتنکیر لم یثبت فی الموضع الذی یتغیر مدلولہ فیہ فعلم بذلک ان ہذا التنوین للتمکن لا للتنکیر والثانی ای القسم الثانی من تلک الاقسام للتنکیر وہو ما ای تنوین یدل علی ان الاسم الذی یدخل علیہ نکرۃ لا معرفۃ فیکون تنوین التنکیر ہو الفارق بین النکرۃ والمعرفۃ نحو صہٍ واما بغیر السکون منونا ای اسکت سکوتا فی وقت ما قال فی الصحاح تنوین صہٍ للفرق بین الوصل والوقف منونا فمقتضی کلامہ ثبوت قسم سادس للتنوین وہو الفارق بین الوصل والوقف وقد قال الرضی تنوین التنکیر مختصۃ بالصوت واسم الفعل نحو سیبویہٍ وصہٍ وامّا صہ بالسکون غیر منون وانما عقبت صہ بالسکون مع انہ لا یمکن الا ان یکون بالسکون لتخصیص الصورۃ الخطیۃ بالسکون فہذہ بمنزلۃ الاعجام فینبغی ان یُرمٰی ولا یُقرأ فمعناہ ای معنی صہ بالسکون اُسکت السکوت الاٰن ای اسکت السکوت الذی تعرفہ الاٰن اعلم انہ لا یمکن طلب الشیٔ فی زمان الحال والا لکان طلبا لما یمتنع امتناعہ لو لم یفرغ الامر عن امرہ ولا یفرد المخاطب لا یمکن من المخاطب الا اذا امر بہ ففی قولہ اسکت السکوت الاٰن مسامحۃ فمعناہ اسکت السکوت متصلا بالاٰن والثالث ای القسم الثالث من تلک الاقسام للعوض وہو ما ای تنوین یکون عوضا عن المضاف الیہ اذا حذفت بالاسم لتعاقبہما علی اٰخر الکلمۃ نحو حینئذٍ وساعتئذٍ ویومئذٍ ای حین اذا کان کذا فالحین مضاف الی اذ واذ مضاف الی الجملۃ بعدہا فلما حذفت الجملۃ

تخفیفا الحقت التنوین بإذ لیکون عوضا عن المضاف الیہ وھو الجملۃ المحذوفۃ وعلی ھذا القیاس ساعتئذٍ ویومئذٍ ای ساعۃ اذ کان کذا او یوم اذ کان کذا او الرابع ای القسم الرابع من تلک الاقسام للمقابلۃ وھو التنوین الذی تدخل فی جمع المؤنث السالم کمسلمات فان التنوین فیھا بمقابلۃ النون فی مسلمین لان الالف والتاء فیھا علامۃ الجمع کما ان الواو علامۃ الجمع فی مسلمون ولیس ھذا التنوین تنوین التمکن کما توھم بعضھم ولا تنوین التنکیر لثبوتہ فی الاعلام الممتنعۃ من التصرف ولا تنوین العوض عن المضاف الیہ لان المعنی غیر مساعدۃ ولا تنوین الترنم لمجیئہ فی اخر الابیات والمصاریع فلم یبق الا کونہ للمقابلۃ وھذہ الاربعۃ المذکورۃ من اقسام التنوین تختص بالاسم قد عرفت وجہ اختصاصھا فی بیان علامات الاسم وفی ھذا الکلام اشارۃ الی ان القسم الخامس للترنم غیر مختص بالاسم بل ھو مشترک بین الاسم والفعل والقسم الخامس من تلک الاقسام للترنم وھو الذی یلحق اواخر الابیات وانصاف المصاریع ای الاخر انصاف من الابیات التی جعلت مصاریع وذلک لتحسین الانشاد فسمی بتنوین الترنم لحسن الغناء بہ ومن قال سمی بہ لان فیہ ترک الترنم لم یتنبہ علی ما قلنا کقول الشاعر وھو جریر شعر اقلی اللوم عاذل والعتابن ٭ وقولی ان اصبت لقد اصابن ٭ وکقولہ ای قول الشاعر وھو رؤبۃ یا ابتا علک او عساکن ٭ فقولہ یا ابتا منادی مضاف الی یاء المتکلم والتاء والالف عوض عن یاء ، وعلک بمعنی لعلک وعساک عطف علیہ وخبر لعل وعسی محذوف فالتقدیر علک تجد رزقا وعساک تجد والقول الاول مثال تنوین الترنم الذی یدخل الاسم والفعل اخر البیت والثانی مثال التنوین الذی یدخل علی الفعل یلحق اخر المصراع ومثال تنوین الترنم الذی دخل علی الحرف قول ما ان تردّ الخمس ھلّن ثم اعلم ان تنوین الترنم لم یوضع لمعنی من المعانی بل وضع لغرض الترنم ولیس معناہ الترنم کما ان حروف التہجی لم توضع لشیئ من المعانی بل وضع لغرض التراکیب ففی ذکر الترنم فی اقسام الحروف التی ھی من اقسام الکلمۃ التی فیھا الوضع مسامحۃ وکذا سائر التنوینات فی اعتبار الوضع فی بعض نسامح اذ الظاھر ان تنوین العوض وضع لغرض التعویض وتنوین المقابلۃ وضعت لغرض المقابلۃ وجعل التنوین دالا علی الجمعیۃ کالنون بعید ففی قول المصنف الثالث للعوض والرابع للمقابلۃ والخامس للترنم مسامحۃ حیث ابرز العوض والمقابلۃ فی معرض الموضوع لہ وقد یحذف ای التنوین علی سبیل الوجوب من العلم اذا کان ای العلم موصوفا بابن او ابنۃ حال کون الابن والابنۃ مضافا الی علم اخر نحو زید بن عمرو وھند ابنۃ بکر وانما حذف التنوین من ھذا العلم طلبا للتخفیف

یدخل

لطول اللفظ وكون العلم ثقيلا وكثرة الاستعمال وتحذف الف ابن خاصة في الكتابة قصدا للتخفيف في الخط والدلالة على شدة اتصال الموصوف بالصفة ولا تحذف الف ابنة حيث كانا موصوفة لالتباسها بالبنت وفي هذا الكلام اشارة الى ان الابن اذا كان صفة لغير العلم نحو قام رجل ابن عمرو ولم يكن صفة نحو زيد ابن بكر او كان العلم موصوفا لغير العلم نحو قام زيد ابن اخي لم يحذف التنوين في جميع هذه الصور وكذا التنوين الابنة فيما ذكر لان حكمها حكم الابن في حذف هذه الاحكام ثم لما فرغ عن بيان التنوين شرع في بيان نون التاكيد فقال **فصل**

نون التاكيد اى النون الذى يفيد التاكيد بتحصيل المطلوب وهي نون وضعت لتاكيد الامر والمضارع اذا كان فيه اى في المضارع طلب لانه لا يؤكد بهذا النون الا ما كان مطلوبا وهي بازاء قد اى بمقابلة قد التى وضعت لتاكيد الماضى يعنى كما ان قد وضعت لتاكيد الماضى كذلك هذا النون وضعت لتاكيد المضارع بشرط معنى الطلب فيه وهي اى نون التاكيد على ضربين احدهما خفيفة اى ساكنة ابدا نحو اضربن قدمها على الثقيلة لانها جزء من الثقيلة ولان مفهومها بعض مفهوم الثقيلة وانما كانت ساكنة لكونها مبنية والاصل في البناء هو السكون والثاني ثقيلة اى مشددة وهي ابلغ في التاكيد من الخفيفة وهي اى الثقيلة مفتوحة للخفة ان لم يكن قبلها اى قبل الثقيلة الف مطلقا نحو اضربنّ ومكسورة عطف على قوله مفتوحة ان كان قبلها اى قبل الثقيلة الف سواء كانت الف الضمير في التثنية نحو اضربانّ او كانت زائدة في جمع المؤنث نحو اضربنانّ لمشابهتها بنون التثنية من حيث وقوعها بعد الالف صورة وان ثبت بينهما فرق من حيث التشديد والتخفيف وتدخل اى نون التاكيد خفيفة كانت او ثقيلة في الامر اى في اخر الامر مطلقا معلوما كان او مجهولا حاضرا كان او غائبا فان قيل لم تدخل نون التاكيد في اخر الامر مع انها من حروف المعاني كحرف النفي والاستفهام والقسم ومحلها صدر الكلام فينبغي ان يدخل في اول الامر قلنا انما لا تدخل نون التاكيد في اول الامر لانها لو دخلت في الاول يلزم الابتداء بالسكون لانها مشابهة بالتنوين ومحلها اخر الكلمة ولان المؤكد يكون متاخرا عن المؤكد ابدا ولان الحروف المذكورة لها صدر الكلام والانفصال بخلاف النون فانها تتصل باخر الكلمة دائما وفي النهي والاستفهام والتمني والعرض جوازا اى تدخل نون التاكيد في هذه المواضع الخمسة من الامر الى العرض دخولا جائزا وانما دخل نون التاكيد في هذه المواضع لان في كل منها اى من تلك المواضع طلبا اى لان معنى الطلب موجود في كل واحد منها فيناسب تاكيدا

نون التاكيد

له اى حروف النفي والاستفهام والتمني والقسم

فلذا دخلت عليه لتأكيد الطلب لما وجد الطلب في الامر والنهي والاستفهام فظاهر واما في التمني والعرض
فلانهما بمنزلة الامر واعلم ان نون التاكيد تدخل في النفي وان لم يكن فيه معنى الطلب تشبيها
له بالنهي الا انه قليل ولهذا لم يذكره لان القلة ملحقة بالعدم نحو هل تضربن بتشديد النون
في الاستفهام وليتك تضربنّ بتشديد النون في التمني والا تنزلنّ بتشديد النون في العرض وقد
تدخل اي تلك النون في القسم اي في جواب القسم والا فنون التاكيد لا تدخل في نفس القسم وجوبا
اي دخولا واجبا اذا كان جواب القسم مثبتا وانما دخل نون التاكيد في جواب القسم وجوبا لوقوع
القسم على ما يكون مطلوبا وجوده وتحصيله للمتكلم غالبا فارادوا اي القوم ان لا يكون آخر القسم خاليا
عن معنى التاكيد كما لا يخلو اوله اي اول القسم منه اي من التاكيد نحو والله لافعلنّ كذا بتشديد
النون في القسم واعلم انه اي الشان يجب ضم ما قبلها اي ما قبل نون التاكيد خفيفة كانت او ثقيلة في جمع
المذكر غائبا كان او حاضرا نحو اضربُنّ بتشديد النون وانما وجب ضم ما قبل نون التاكيد ههنا ليدل اي ضمه
ما قبلها على الواو المحذوف في اضربُنّ لاجتماع الساكنين وهما حرف العلة واول نون التاكيد والاكتفاء
بالضمة وانما لم يبق الواو على حالها مع ان مثل هذا من اجتماع الساكنين جائز في النون الثقيلة
لان الاول حرف مد والثاني مدغم طلبا للتخفيف فان قيل كيف يجوز حذف الواو في اضربُنّ
مع انه عن اتصال نون التاكيد به لانه فاعل وحذف الفاعل لا يجوز قلت لا نسلم ان الواو محذوف
لان الدال عليها وهو الضمة موجود فكأنه لم يحذف في هذا كالايماء في صلوة المريض يقوم مقام الاركان
فلا يعد تركا كالكفاية بالقدر الممكن والكفاية عنه كافية ويضم في لتخشونّ لاطراده ويجب كسر
ما قبلها اي ما قبل نون التاكيد مطلقا في الواحدة المخاطبة نحو اضربِنّ بتشديد النون وانما
وجب كسر ما قبلها ليدل هذا الكسر على الياء المحذوف لاجتماع الساكنين وهما حرف العلة
واول نون التاكيد وانما لم يبق الياء على حالها مع ان مثل هذا من اجتماع الساكنين
جائز في النون الثقيلة طلبا للتخفيف ويجب الفتح اي فتح ما قبل نون التاكيد فيما عداهما اي فيما
عدا جمع المذكر والمخاطبة وهو المفرد المذكر غائبا كان او حاضرا والغائبة والمثنى مطلقا وجمع المؤنث
مطلقا اما وجوب فتح ما قبلها في المفرد فلانه لو ضمّ ما قبلها لالتبس المفرد بالجمع المذكر و
لو كسر ما قبلها لالتبس المفرد بالمخاطبة ولو سكن لزم اجتماع الساكنين فلما لم يكن غير
الفتح تعين الفتح ولانّ نون التاكيد كلمة برأسها انضمت الى اخرى ومن عادتهم انهم
اذا ركبوا كلمة مع كلمة اخرى فتحوا آخر الكلمة الاولى نحو خمسة عشر ولان الفتحة اخف الحركات

ولذا فتحوا النون المشددة للخفة واما وجوب فتح ما قبلها فی المثنی وجمع المؤنث فلان
ماقبلها ای ما قبل النون الف والالف فی حکم الفتح او فی حکم العدم لانها غیر حاجز حصین
لاجل سکونها وما قبلها مفتوح فیکون المراد بالفتح من قوله ویجب الفتح فیما عداهما اعم
من ان یکون حقیقة کما فی نحو اضربانّ او حکما کما فی اضربنانّ وانما لا یحذف الالف فی
المثنی لئلا یلتبس بالواحد ولخفة الالف وزیدت الالف فی جمع المؤنث قبل النون ای
قبل نون التاکید لکراهة اجتماع ثلث نونات احدها نون الضمیر والثانی نون التاکید
المدغم والمدغم فیه لان النون الثقیلة بمنزلة النونین واجتماع الثلاث یوجب الثقل الموجب
للادغام فکیف اجتماع الامثال فزیدت الف فاصلة دفعا للثقل والالف اخف حروف
الزوائد فلذا اختیرت للفصل ولم یحذف نون الضمیر مع ان ندفع اجتماع ثلاث
نونات لانها لیست علامة للرفع حتی تحذف بل هی ضمیر جمع المؤنث ولما جاز دخول
نون الخفیفة فی مداخل الثقیلة الا فی الموضعین فان الثقیلة تدخل فیهما دون الخفیفة
اشار الی بیانهما والنون الخفیفة لا تدخل فی التثنیة اصلا ای سواء کانت تثنیة المذکر
او المؤنث ولا تدخل ایضا فی جمع المؤنث فلا یقال اذهبانْ ولا اذهبنانْ وانما لا تدخل
الخفیفة فی هذین الموضعین لانه ای الشان لو حرکت النون ای النون الخفیفة لم
تبق خفیفة فلم تکن علی الاصل ای علی اصلها وان ابقیتها ساکنة علی الاصل لزم
التقاء الساکنین ای الالف والنون علی غیر حده وهو غیر حسن توضیح هذه المقدمات
النون الخفیفة لو دخلت علی التثنیة وجمع المؤنث یلزم احد المحظورین وهو اما تحریک
النون الخفیفة واما ابقاؤه علی السکون لا سبیل الی الاول لان وضع النون الخفیفة
علی السکون فتحریکها خروج عن الوضع الاصلی مع حصول المبرء ولا الی الثانی لانه یلزم
اجتماع الساکنین علی غیر حده ای غیر محل جواز التقاء الساکنین وذلک غیر جائز وانما
عبّر عنه بقوله وهو غیر حسن اکتفاء بادنی ما به یکتفی ولا یمکن حذف احدهما لدفع
التقاء الساکنین لانه یلزم الالتباس بالمفرد علی تقدیر حذف الالف فلم یکن حینئذ
لا تصال النون فائدة اذ وجودها یؤدی الی عدمها واما التقاء الساکنین علی حده وهو ان
یکون الساکن الاول حرف مد والثانی مدغما وکلاهما فی کلمة واحدة هو جائز نحو آبّة
اصلها ابِبَة حذف فتحة الباء الاولی وادغمت فی الثانیة لان المد فی الحروف بمنزلة

التحريك فكان الساكن الاول متحركا ولان المدغم لا يستقل بالتلفظ بعدما لم يكن ملفوظا
الا بتبعية المدغم فيه فهو كالمعدوم فكأنه لم يكن في الكلام الا ساكن واحد فان قلت
يرد على هذا نحو اضربُنّ فانّ اصله اضربُوا اتصل به نون التاكيد فكان القياس ان يقع
اضربُونّ لانه اجتمع الساكنان فيه على حده وكذا نحو اضربِنّ اصله اضربي فينبغي ان لا يحذف
الواو من الاول والياء من الثاني كما لم يحذف في اضربانّ قلت ان نون التاكيد بمنزلة كلمة منفصلة
مع الضمير البارز فكان القياس ان تحذف الواو والياء في الصورتين لان التقاء الساكنين ليس
في كلمة واحدة وحده ان يكون في كلمة واحدة كما اشرنا اليه آنفا فرق بين الواو والياء وبين الالف مع ان
القياس التسوية بينهما بالحذف لان الالف لو حذفت من المثنى التبس بالمفرد كما مرّ وعند الوقوع
في جمع المؤنث لو حذفت الالف يلزم الوقوع فيما مرّ منه وهو اجتماع النونات مع خفة الالف و
استثقال الواو والياء ثم اعلم ان النون الخفيفة انما لا تدخل في التثنية وجمع المؤنث على مذهب
غير يونس النحوي واما على مذهبه فيدخل النون الخفيفة في التثنية وجمع المؤنث قياسا وحملا
للخفيفة على الثقيلة لان التقاء الساكنين غير متعذر ولان المد الذي في الالف بمنزلة الحركة
لخفة المدة كقراءة من قرء ومحيایْ بسكون الياء في قوله تع ومحيای ومماتي لله رب العلمين
لا شريك له وبذلك امرت وانا اول المسلمين هذا وان الفراغ من تاليف
شرح المختصر الموسوم بالهداية في النحو الحمد لله الذي وفقني لاتمامه بفضله واعانني
على جمعه بكرمه ويسّر لي امري باذنه وعظّم امري واتاني مسؤلي بجوده وجاء اموالي بمنّه
والصلوة والسلام على نبيه المبعوث بمعجزاته وعلى آله واصحابه المخصوصين بكراماته
اللهم متّع طالبيه بفوائده وزيّن قاصديه بفرائده وارزق الراغبين اليه من مقاصده
والمرجو منهم ان يدعوا لي بالخير والغفران عسى ان يختم الله سبحانه بالسعادة مع الايمان

تمت



بسم اللہ الرحمن الرحیم

وما توفیقی الا باللہ

زجاجۃ العوامل
فی تراکیب
شرح مائۃ عامل

تالیف
ملا حفظ الرحمن حنفی
مدرس جامعہ مخزن العلوم خانپور

کتب خانہ مجیدیہ ملتان ☎ 543841